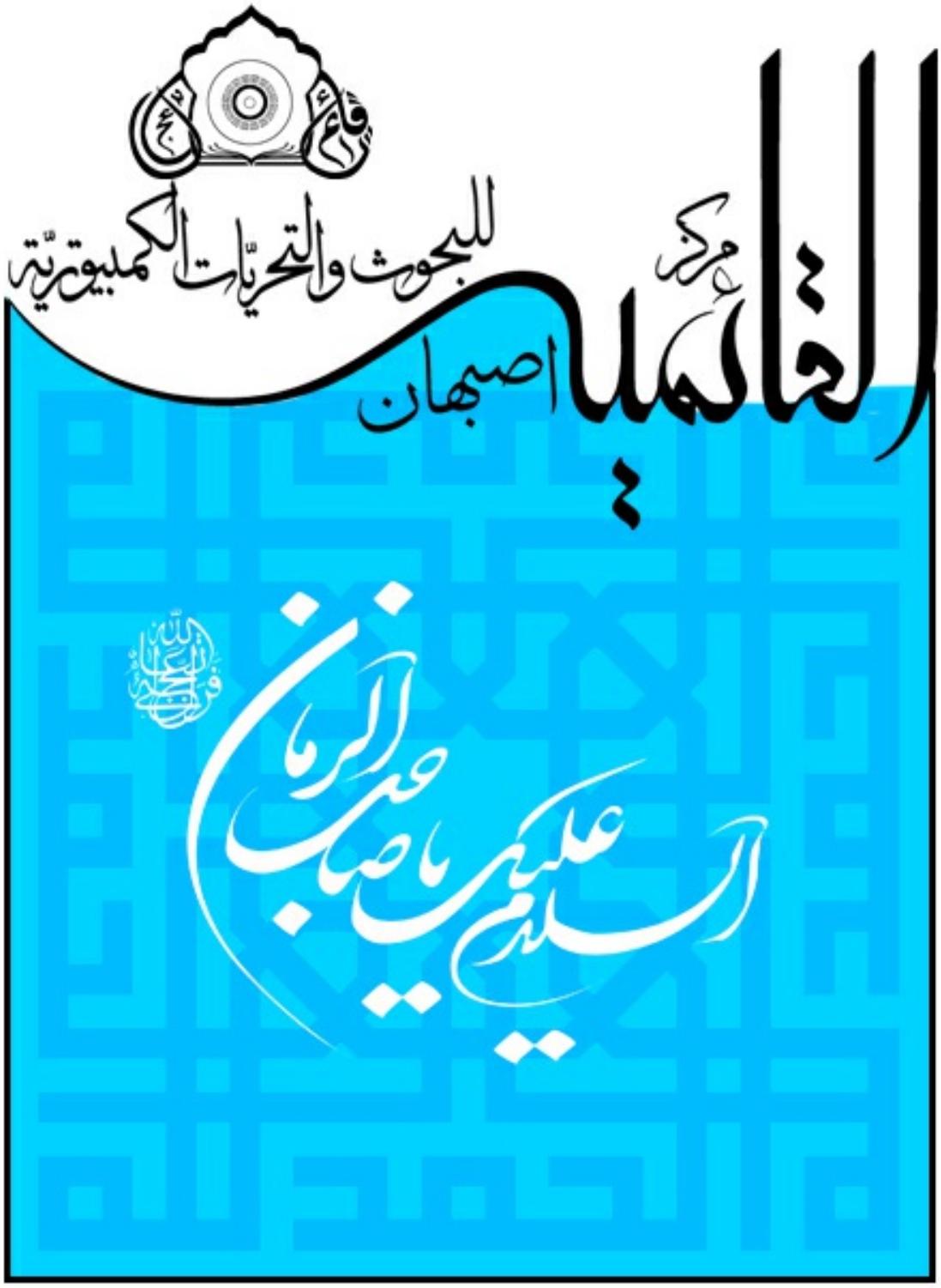

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

المكتبة اللغوية

اللباب
في علل البناء والإعراب

تأليف

أبي البقاء العكبري

محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي

(ت ٦١٦ هـ)

تحقيق

محمد عثمان

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

بسم الله الرحمن الرحیم

اللباب فى علل البناء و الاعراب

كاتب:

عبدالله بن الحسين العكبرى

نشرت فى الطباعة:

مكتبة الثقافة الدينية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

اللباب فی علل البناء و الإعراب ----- ۱۵

اشاره ----- ۱۵

اشاره ----- ۱۵

مقدّمه التحقیق ----- ۱۹

اشاره ----- ۱۹

مقدمه فی علم اللغه ----- ۲۰

تعریف اللغه ----- ۲۰

العلوم العربیه ----- ۲۰

الصرف والإعراب ----- ۲۰

الکلمه وأقسامها ----- ۲۲

اشاره ----- ۲۲

۱ - الاسم ----- ۲۲

۲ - الفعل ----- ۲۳

۳ - الحرف ----- ۲۳

المرکبات وأنواعها وإعرابها ----- ۲۴

اشاره ----- ۲۴

(۱) المرکب الإسنادی أو الجمله ----- ۲۴

(۲) المرکب الاضافی ----- ۲۶

(۳) المرکب البیانی ----- ۲۶

(۴) المرکّب العطفیّ ----- ۲۷

(۵) المرکب المزجی ----- ۲۷

(۶) المرکب العددی ----- ۲۷

حکم العدد مع المعدود ----- ۲۸

الإعراب والبناء ---- ٢٩
اشاره ---- ٢٩
المعرب والمبنى ---- ٢٩
أنواع البناء ---- ٢٩
أنواع الإعراب ---- ٣٠
علامات الإعراب ---- ٣٠
(١) علامات الرفع ---- ٣٠
(٢) علامات النصب ---- ٣٠
(٣) علامات الجر ---- ٣١
(۴) علامات الجزم ---- ٣١
المعرب بالحركه والمعرب بالحرف ---- ٣١
أقسام الإعراب ---- ٣٢
الإعراب اللفظى ---- ٣٢
الإعراب التقديرى ---- ٣٢
إعراب المعتل الآخر ---- ٣٢
إعراب المضاف الى ياء المتكلم ---- ٣٣
إعراب المحكى ---- ٣۴
إعراب المسمى به ---- ٣۵
الإعراب المحلى ---- ٣۵
الخلاصه الإعرابيه ---- ٣۶
اشاره ---- ٣۶
إعراب المسند اليه ---- ٣۶
إعراب المسند ---- ٣۶
الفضله وإعرابها ---- ٣٧
الأداه وحكمها ---- ٣٨
مباحث إعرابيّه متفرقه ---- ٣٩

الجمل وأنواعها ---- ۳۹
اشاره ---- ۳۹
۱ - الجمله الفعليّه ---- ۳۹
۲ - الجمله الاسميّه ---- ۳۹
۳ - الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب ---- ۳۹
۴ - الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب ---- ۴۱
ترجمه العكبرى ---- ۴۵
اسمه ونسبه ---- ۴۵
مولده ونشأته العلميه ---- ۴۵
مكانته العلميه ومناقبه ---- ۴۶
تلاميذه ---- ۴۷
ذكر شيء من فوائده ---- ۴۷
وفاته ---- ۵۳
مصنفاته ---- ۵۳
وصف النسخه الخطيه ---- ۵۷
[مقدمه المصنف] ---- ۶۱
باب بيان النحو وأصل وضعه ---- ۶۲
باب القول فى الكلام ---- ۶۲
باب أقسام الكلم ---- ۶۵
باب الإعراب والبناء ---- ۷۴
باب البناء ---- ۸۳
باب المعرب والمبنىّ ---- ۸۳
باب الاسم الصحيح ---- ۸۷
باب الاسم المعتلّ ---- ۹۲
باب الأسماء السته ---- ۹۸
باب التثنيه والجمع ---- ۱۰۲

باب الجمع ---- ١١٣
باب جمع التأنيث ---- ١١٦
باب ذكر الأسماء المرفوعه ---- ١٢١
اشاره ---- ١٢١
فصل فيما يسدّ مسدّ الخبر ---- ١٣٧
باب الفاعل ---- ١٣٩
باب ما لم يسمّ فاعله ---- ١٤٥
إنّما حذف الفاعل لخمسه أوجه ---- ١٤٥
باب كان وأخواتها ---- ١٥٠
باب (ما) ---- ١٥٧
باب نعم وبئس ---- ١٦١
باب حبّذا ---- ١٦٦
باب عسى ---- ١٦٨
باب التّعجّب ---- ١٧١
باب إنّ وأخواتها ---- ١٧٦
باب الفرق بين إن المفتوحه والمكسوره ---- ١٨٨
باب (لا) ---- ١٩٢
باب ظنّ وأخواتها ---- ٢٠٦
باب ما يتعدّى إلى ثلاثه مفعولين ---- ٢١٤
باب المصدر ---- ٢١٧
باب المفعول به ---- ٢٢٢
باب المفعول فيه ---- ٢٢٤
باب المفعول له ---- ٢٢٧
باب المفعول معه ---- ٢٢٨
باب الحال ---- ٢٣٠
باب التمييز ---- ٢٣٧

باب الاستثناء ---- ۲۴۱
باب (کم) ---- ۲۴۷
باب العدد ---- ۲۵۲
باب النداء ---- ۲۵۶
باب الندبه ---- ۲۶۸
باب الترخیم ---- ۲۷۰
باب حروف الجرّ ---- ۲۷۴
باب (مذ ، ومنذ) ---- ۲۸۹
باب القسم ---- ۲۹۲
باب (حتّی) ---- ۲۹۶
باب الإضافه ---- ۲۹۹
باب التوکید ---- ۳۰۳
باب النعت ---- ۳۱۰
باب عطف البیان ---- ۳۱۲
باب البدل ---- ۳۱۳
باب عطف النسق ---- ۳۱۶
باب عمل اسم الفاعل ---- ۳۲۸
باب الصفه المشبّهه باسم الفاعل ---- ۳۳۲
باب ما یعمل من المصادر عمل الفعل ---- ۳۳۶
باب أسماء الفعل ---- ۳۳۹
باب ما ینتصب علی التحذیر ---- ۳۴۳
باب ما ینتصب بفعل محذوف ---- ۳۴۴
باب ما یشغل عنه الفعل بضمیره ---- ۳۴۵
باب المعرفه والنکره ---- ۳۴۷
اشاره ---- ۳۴۷
فصل فی الفصل ---- ۳۶۰

باب ما لا ينصرف ---- ٣٦٢
باب مسائل المنع من الصرف ---- ٣٦٦
باب الأفعال ---- ٣٧٤
باب نواصب الفعل ---- ٣٨٣
باب الجوازم ---- ٣٩١
باب التّونين ---- ٤٠١
باب الإعراب والبناء ---- ٤٠٥
باب (حيث) ---- ٤٠٧
باب (قبل ، وبعد) ---- ٤١٠
باب (قط) ---- ٤١٢
فصل : فى هلمّ قولان ---- ٤١٤
باب ما يجوز فى ضروره الشعر ---- ٤١٧
باب الموصول والصّله ---- ٤٣١
باب الاستفهام ---- ٤٤٠
باب الحكايه ---- ٤٤٢
باب الخطاب ---- ٤٤٥
باب النّسب ---- ٤٤٦
باب التصغير ---- ٤٥٢
اشاره ---- ٤٥٢
فصل فى تصغير الأسماء المبهمه ---- ٤٥٨
باب جمع التكسير ---- ٤٦١
اشاره ---- ٤٦١
فصل فى جمع أفعل ---- ٤٦٥
باب ألفات القطع وألفات الوصل ---- ٤٦٧
باب الوقف ---- ٤٧٠
كتاب التصريف ---- ٤٧٧

اشاره ---- ۴۷۷
فصل فی أبنیه الأسماء الأصول ---- ۴۷۸
باب حدّ التصریف وفائدته ---- ۴۸۱
باب زیاده حروف المدّ ---- ۴۸۵
اشاره ---- ۴۸۵
فصل فی زیاده الهمزه ---- ۴۸۷
باب زیاده المیم ---- ۴۹۵
باب زیاده النون ---- ۴۹۸
باب زیاده التّاء ---- ۵۰۱
اشاره ---- ۵۰۱
فصل فی تاء التأنیث ---- ۵۰۲
باب زیاده الهاء ---- ۵۰۳
باب زیاده السین ---- ۵۰۵
باب زیاده اللّام ---- ۵۰۶
اشاره ---- ۵۰۶
فصل فی الإلحاق ---- ۵۰۶
باب البدل ---- ۵۰۸
اشاره ---- ۵۰۸
فصل فی حروف البدل ---- ۵۰۸
فصل فی إبدال الهمزه ---- ۵۰۹
فصل فی إبدال الهمزه من الواو ---- ۵۱۱
فصل فی إبدال الهمزه من العین ---- ۵۱۴
ذکر إبدال الألف ---- ۵۱۵
إبدال الألف من الهمزه ---- ۵۱۸
إبدال الألف من التّنوین والنّون ---- ۵۲۰
إبدال الیاء ---- ۵۲۱

اشاره ---- ۵۲۱
فصل فی إبدالها من الهمزه ---- ۵۲۱
إبدال الیاء من الألف ---- ۵۲۱
فصل فی إبدال الیاء من الرّاء ---- ۵۲۲
فصل فی إبدال الیاء من النون ---- ۵۲۳
فصل فی إبدال الواو ---- ۵۲۷
فصل فی إبدال المیم ---- ۵۲۷
فصل فی إبدال النّون ---- ۵۲۹
فصل فی إبدال التاء ---- ۵۳۰
إبدال التاء من الیاء ---- ۵۳۲
إبدال الهاء من الیاء ---- ۵۳۳
إبدال الهاء من الهمزه ---- ۵۳۳
اشاره ---- ۵۳۳
وفی هذه الهاء أقوال ---- ۵۳۳
إبدال الهاء من الألف ---- ۵۳۵
فصل فی إبدال الطّاء من التّاء ---- ۵۳۵
فصل فی إبدال الدّال ---- ۵۳۶
فصل فی إبدال الجیم ---- ۵۳۷
فصل فی إبدال اللّام ---- ۵۳۸
باب الحذف ---- ۵۳۹
اشاره ---- ۵۳۹
فصل فی حذف الهمزه ---- ۵۴۲
باب ما حذف علی خلاف القیاس ---- ۵۴۴
فصل فی حذف الألف ---- ۵۴۷
فصل فی حذف الواو ---- ۵۴۸
فصل فی حذف الیاء ---- ۵۵۰

فصل فی حذف الهاء ---- ۵۵۱
فصل فی حذف الباء ---- ۵۵۲
فصل فی حذف النون ---- ۵۵۲
فصل فی حذف الحاء ---- ۵۵۲
باب أبنیه الأفعال ---- ۵۵۳
اشاره ---- ۵۵۳
فصل فی الفعل المضاعف ---- ۵۵۶
باب یجمع مسائل تنعطف علی الأصول المتقدّمه ---- ۵۵۹
باب ما یمتحن فیه من الأبنیه ---- ۵۷۰
اشاره ---- ۵۷۰
مسأله فی الهمز ---- ۵۷۱
باب ما یعرف به المقصور من الممدود ---- ۵۷۴
باب الهمز ---- ۵۷۸
اشاره ---- ۵۷۸
فصل فی اجتماع الهمزتین فی کلمه واحده ---- ۵۸۱
باب الإماله ---- ۵۸۳
اشاره ---- ۵۸۳
فصل فی موانع الإماله ---- ۵۸۴
باب مخارج الحروف وعددها وصفاتها ---- ۵۸۷
اشاره ---- ۵۸۷
فصل فی عدد المخارج ---- ۵۸۹
فصل فی صفات الحروف وأجناسها ---- ۵۹۰
فصل فیما یجتمع لکل حرف من الصّفات ---- ۵۹۲
باب الإدغام ---- ۵۹۵
اشاره ---- ۵۹۵
فصل فی إدغام الحروف المتقاربه ---- ۵۹۷

باب الخطّ ---- ۶۰۱
اشاره ---- ۶۰۱
فصل فی القسم الأول ---- ۶۰۲
فصل فی الهمزه ---- ۶۰۳
فصل فی الممدود ---- ۶۰۴
فصل فی الضّرب الثانی : وهو الزّیاده ---- ۶۰۵
فصل فی القسم الثانی : وهو الحذف ---- ۶۰۵
فصل فی اللّام ---- ۶۰۶
باب الموصول والمقطوع ---- ۶۰۷
اشاره ---- ۶۰۷
فصل فی : (إن وأن) ---- ۶۰۸
فصل فی المیم ---- ۶۰۹
الفهرس ---- ۶۱۱
تعریف مرکز ---- ۶۲۰

اللباب فی علل البناء و الإعراب

اشاره

سرشناسه : العکبری، عبدالله بن الحسین، ۶۱۶ - ۶۹۲ ق.

عنوان و نام پدیدآور : اللباب فی علل البناء و الإعراب / تألیف أبی البقاء العکبری محبّ الدین عبدالله بن الحسین البغدادی؛ تحقیق محمد عثمان

مشخصات نشر : قاهره : مکتبه الثقافه الدینیه ۱۴۳۰ه = ۲۰۰۹م = ۱۳۸۷

مشخصات ظاهری : ۵۶۱ صفحه

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : عثمان ، محمد

توضیح : «اللباب فی علل البناء و الإعراب»، اثر محب الدین عبدالله بن الحسین بغدادی، معروف به ابوالبقاء العکبری، با تحقیق محمد عثمان، کتابی نحوی است که پیرامون علل و اسباب اعراب و بنا به رشته تحریر درآمده است.آنچه باعث اهمیت کتاب می شود، این است که نویسنده آن علاوه بر نحو، لغت، فقه و قرائات قرآن، در علم فرائض، حساب، جبر و مقابله و ادبیات نیز صاحب اطلاع بود، تا آنجا که ابن جوزی مشکلات خود را در ادبیات، بر او عرضه می کرد و ابوالفرج ابن حنبلی، او را در تمامی این علوم، امام می خواند.

این کتاب، برای عامه خوانندگان نوشته نشده، بلکه برای خواص آنان و به عبارت دقیق تر، برای کسانی به نگارش درآمده است که از آموختن علم نحو و تدبر در اسباب و تفکر در علل آن، براعت از تسلسل و تغلغل در اسرار لغات، اکتشاف موارد پنهان و رد اقوال ضعیف و پی بردن به قول صحیح، لذت می برند.

نمی توان این اثر را کتابی صرفا نحوی دانست، بلکه به اعتقاد برخی شایسته است که مطالب آن را «ماوراء نحو»، «فلسفه نحو» و یا «نحو النحو» دانست.

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدّمه التحقيق

اشاره

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا. شريك له ، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله ، وأمينه على وحيه ، وخيرته من خلقه ، وسفيره بينه وبين عباده ، المبعوث بالدين القويم ، والمنهج المستقيم ، أرسله الله رحمه للعالمين ، وإماما للمتقين ، وحجه على الخلائق أجمعين.

حمدا لمن رفع منزله العلماء ، ونصب الأدله على وحدانيّته فتنزه عن الشركاء ، وخفض أهل الكفر والضلال واتصف بالعظمه والكبرياء ، وأشهد أن لا إله إلا هو شهاده جزم مبرّأه عن وصمه التردد والرياء ، وصلاه وسلاما على من أعطى جوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ومن نحا نحوهم إلى يوم الدين.

أما بعد :

فهذا كتاب قيم من كتب النحو المتخصصه الذى يتحدث عن موضوع جد لا يتصدى له سوى الفحول من أهل اللغه ، وقد تصدى له بحق إمام فحل هو الإمام العكبرى - رحمه الله تعالى - وقد رأيت إتماما للفائده أن أبدأ الكتاب بمقدمه فى تعريف ومقاصد اللغه بوجه عام ، والنحو والإعراب بوجه خاص ، ثم أتبعتها بترجمه أرجو أن تكون وافيه للإمام العكبرى ، هذا وما كان من توفيق فمن الله ، وما كان من خطأ فمن نفسى ومن الشيطان ، والآن أترككك عزيزى القارئ الكريم مع المقدمه ، فأقول بعون الله تعالى :

مقدمه فى علم اللغه

تعريف اللغه

اللغه : ألفاظ يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم ، واللغات كثيره ، وهى مختلفه من حيث اللفظ ، متحده من حيث المعنى ، أى : أن المعنى الواحد الذى يخالج ضمائر الناس واحد ، ولكنّ كلّ قوم يعبرون عنه بلفظ غير لفظ الآخرين.

واللغه العربيه هى الكلمات التى يعبر بها العرب عن أغراضهم ، وقد وصلت إلينا من طريق النقل ، وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفه ، وما رواه الثّقات من منثور العرب ومنظومهم.

العلوم العربيه

لما خشى أهل العربيه عن ضياعها بعد أن اختلطوا بالأعاجم ، دوّنوها فى المعاجم (القواميس) وأصّلوا لها أصولا تحفظها من الخطأ ، وتسمى هذه الأصول «العلوم العربيه».

فالعلوم العربيه : هى العلوم التى يتوصل بها إلى عصمه اللسان والقلم عن الخطأ.

وهى ثلاثه عشر علما : «الصرف ، والإعراب (ويجمعهما اسم النحو) ، والرسم ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، والعروض ، والقوافى ، وقرض الشعر ، والإنشاء ، والخطابه ، وتاريخ الأدب ، ومتن اللغه».

الصرف والإعراب

للكلمات العربيه حالتان : حاله إفراد ، وحاله تركيب.

فالبحث عنها وهى مفرده ؛ لتكون على وزن خاصّ وهيئه خاصه هو من موضوع «علم الصرف».

والبحث عنها وهى مركبه ؛ ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب فى كلامهم - من رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، أو جزم ، أو بقاء على حاله واحده ، من تغيّر - هو من موضوع «علم الإعراب».

فالصرف : علم بأصول تعرف بها صيغ الكلمات العربيه وأحوالها التى ليست بإعراب ولا بناء ، فهو علم يبحث عن الكلم من حيث ما يعرض له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبه نعرف ما يجب أن تكون عليه بنيه الكلمه قبل انتظامها فى الجمله.

وموضوعه الاسم المتمكن (أى المعرب) والفعل المتصرّف ، فلا يبحث عن الأسماء المبنيّه ، ولا عن الأفعال الجامده ، ولا عن الحروف.

وقد كان قديما جزءا من علم النحو ، وكان يعرف النحو بأنه علم تعرف به أحوال الكلمات العربيه مفرده ومركبه.

والصرف من أهمّ العلوم العربيه ؛ لأن عليه المعوّل فى ضبط صيغ الكلم ، ومعرفه تصغيرها والنسبه إليها والعلم بالجموع القياسيّه والسماعيه والشاّه ومعرفه ما يعترى الكلمات من إعلال أو إدغام أو إبدال ، وغير ذلك من الأصول التى يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها ، خشيه الوقوع فى أخطاء يقع فيها كثير من المتأدبين ، الذين لا حظّ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعراب (وهو ما يعرف اليوم بالنحو) : علم بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربيه من حيث الإعراب والبناء ، أى : من حيث ما يعرض لها فى حال تركيبها ، فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمه من رفع ، أو نصب ، أو جرّ أو جزم ، أو لزوم حاله واحده ، بعد انتظامها فى الجمله ، ومعرفته ضروريه لكل من يزاول الكتابه والخطابه ومدارسه الآداب العربيه.

الكلمه وأقسامها

اشاره

الكلمه : لفظ يدلّ على معنى مفرد ، وهى ثلاثه أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف.

١ – الاسم

الاسم : هو ما دلّ على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان كخالد وفرس وعصفور ودار وحنطه وماء.

وعلامته : أن يصحّ الإخبار عنه كالتاء من «كتبت» ، والألف من «كتبا» والواو من «كتبوا» ، أو يقبل «أل» كالرجل ، أو التنوين ، كفرس ، أو حرف النداء ك (يا أيّها الناس) ، أو حرف الجرّ ك (اعتمد على من تثق به).

التّنوين : هو نون ساكنه زائده ، تلحق أواخر الأسماء لفظا ، وتفارقها خطا ووقعا وهو ثلاثه أقسام :

الأول : (تنوين التمكين) وهو اللاحق للأسماء المعربه المنصرفه كرجل وكتاب. ولذلك يسمّى «تنوين الصرف» أيضا.

الثانى : (تنوين التّنكير) وهو ما يلحق بعض الأسماء المبنيّه كاسم الفعل والعلم المختوم به ، «ويه» فرقا بين المعرفه منهما والنكره ، فما نوّن كان نكره ، وما لم ينوّن كان معرفه. مثل «صه وصه ومه ومه وإيه وإيه» ، ومثل «مررت بسيبويه وسيبويه آخر» ، أى رجل آخر مسمّى بهذا الاسم.

(فالأول معرفه والآخر نكره لتنوينه ، وإذا قلت : «صه» فإنما تطلب الى مخاطبك أن يسكت عن حديثه الذى هو فيه ، وإذا قلت له : «مه» فأنت تطلب إليه أن يكف عما هو فيه ، وإذا قلت له : «ايه» فأنت تطلب منه الاستزاده من حديثه الذى يحدثك إياه.

أما إن قلت له : «صه ومه وايه» بالتنوين ، فإنما تطلب منه السكون عنّ كل حديث والكف عن كل شىء ، والاستزاده من حديث أى حديث).

الثالث : (تنوين العوض) وهو إما أن يكون عوضا من مفرد وهو ما يلحق «كلا وبعضا وأيّا» عوضا مما تضاف إليه ، نحو «كلّ يموت» أى : كلّ إنسان. ومنه قوله تعالى : (وَكُلًّا وَعَدَ

اللهُ الْحُسْنى) [النساء : ٩٥] وقوله : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) [البقره : ٢٥٣] ، وقوله : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء : ١١٠].

وإمّا أن يكون عوضا من جمله وهو ما يلحق «إذ» عوضا من جمله تكون بعدها ، كقوله تعالى : (فَلَوْ لا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (٨٣) وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [الواقعه : ٨٣ - ٨٤] أى : حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

وإمّا أن يكون عوضا من حرف ، وهو ما يلحق الأسماء المنقوصه الممنوعه من الصّرف ، فى حالتى الرفع والجرّ ، عوضا من آخرها المحذوف كجوار وغواش وعواد واعيم (تصغير أعمى) وراج (علم امرأه) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف ، فتنوينها ليس تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفه ؛ لأنها ممنوعه منه ، وإنما هو عوض من الياء المحذوفه ، والأصل «جوارى وغواشى وعوادى وأعيمى وراجى».

أما فى حال النصب فترد الياء وتنصب بلا تنوين ، نحو : «دفعت عنك وعوادى ، أكرمت أعيمى فقيرا ، علّمت الفتاه راجى».

٢ - الفعل

الفعل : ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بزمان كجاء ويجيء وجيء.

وعلامته : أن يقبل «قد» أو «السين» أو «سوف» ، أو «تاء التأنيث الساكنه ، أو «ضمير الفاعل» ، أو «نون التوكيد» مثل : قد قام. قد يقوم. ستذهب. سوف نذهب. قامت. قمت.

قمت. ليكتبنّ. ليكتبنّ. اكتبّن. اكتبن».

٣ - الحرف

الحرف : ما دلّ على معنى فى غيره ، مثل «هل وفى ولم وعلى وإنّ ومن». وليس له علامه يتميّز بها ، كما للاسم والفعل.

وهو ثلاثه أقسام : حرف مختصّ بالفعل بالاسم كحروف الجرّ ، والأحرف التى تنصب الاسم وترفع الخبر. وحرف مشترك بين الأسماء والأفعال كحروف العطف ، وحرفى الاستفهام.

المركبات وأنواعها وإعرابها

اشاره

المركب : قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائده ، سواء أكانت الفائده تامه ، مثل «النجاه فى الصدق» ، أم ناقصه ، مثل «نور الشمس. الإنسانيه الفاضله. إن تتقن عملك».

والمركب سته أنواع : إسنادى ، وإضافىّ ، وبيانىّ ، وعطفىّ ، ومزجىّ ، وعددىّ.

(١) المركب الإسنادى أو الجمله

الإسناد : هو الحكم بشىء ، كالحكم على زهير بالاجتهاد فى قولك «زهير مجتهد».

والمحكوم به يسمى : «مسندا». والمحكوم عليه يسمى : «مسندا إليه».

فالمسنّد : ما حكمت به على شىء. والمسند إليه : ما حكمت عليه بشىء.

والمركب الإسنادى (ويسمى جمله أيضا) ما تألف من مسند ومسند إليه ، نحو «الحلم زين. يفلح المجتهد».

(فالحلم مسند إليه ؛ لأنك أسندت عليه الزين وحكمت عليه به. والزين مسند ، لأنك أسندته الى الحلم وحكمت عليه به ، وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد ، فيفلح مسند ، والمجتهد مسند اليه).

والمسند إليه : هو الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ ، واسم الفعل الناقص ، واسم الأحرف التى تعمل عمل «ليس» واسم «إن» وأخواتها ، واسم «لا» النافيه للجنس.

فالفاعل مثل : (جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ) [الإسراء : ٨١].

ونائب الفاعل مثل : «يعاقب العاصون ، ويثاب الطائعون».

والمبتدأ مثل : «الصبر مفتاح الفرج».

واسم الفعل الناقص مثل : (وَكانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً) [الفتح : ۴].

واسم الأحرف التى تعمل عمل (ليس) مثل : «ما زهير كسولا. تعزّ فلا شىء على الارض باقيا. لات ساعه مندم. إن أحد خيرا من أحد إلا بالعلم والعمل الصالح».

واسم (إنّ) مثل : (إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ) [آل عمران : ١١٩].

واسم (لا) النافيه للجنس مثل : (لا إله إلّا الله).

والمسند : هو الفعل ، واسم الفعل ، وخبر المبتدأ ، وخبر الفعل الناقص ، وخبر الأحرف التى تعمل عمل (ليس) وخبر (إن) واخواتها.

وهو يكون فعلا ، مثل : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون : ١] ، وصفه مشتقّه من الفعل ، مثل : «الحق أبلج» ، واسما جامدا يتضمن معنى الصفه المشتقه مثل : «الحق نور ، والقائم به أسد». والتأويل : (الحق مضىء كالنور ، والقائم به شجاع كالأسد).

الكلام : هو الجمله المفيده معنى تاما مكتفيا بنفسه ، مثل : «رأس الحكمه مخافه الله. فاز المتّقون. من صدق نجا».

(فإن لم تفد الجمله معنى تاما مكتفيا بنفسه فلا تسمى كلاما ، مثل : (إن تجتهد فى عملك) فهذه الجمله ناقصه الإفاده ؛ لأن جواب الشرط فيها غير مذكور وغير معلوم فلا تسمى كلاما ، فإن ذكرت الجواب فقلت : إن تجتهد فى عملك تنجح ، صار كلاما).

(٢) المركب الاضافى

المركب الإضافىّ : هو ما تركّب من المضاف والمضاف إليه ، مثل : «كتاب التلميذ. خاتم فضه. صوم النهار». وحكم الجزء الثانى منه أنه مجرور أبدا كما رأيت.

(٣) المركب البيانى

المركّب البيانى : كلّ كلمتين كانت ثانيتهما موضحه معنى الأولى. وهو ثلاثه أقسام :

أ - مركّب وصفى : وهو ما تألف من الصفه والموصوف ، مثل : «فاز التلميذ المجتهد.

أكرمت التلميذ المجتهد. طابت اخلاق التلميذ المجتهد».

ب - ومركّب توكيدىّ : وهو ما تألف من المؤكّد والمؤكّد ، مثل : «جاء القوم كلّهم.

أكرمت القوم كلّهم ، أحسنت إلى القوم كلّهم».

ج - ومركّب بدلىّ : وهو ما تألف من البدل والمبدل منه ، مثل : «جاء خليل أخوك. رأيت خليلا أخاك. مررت بخليل أخيك».

وحكم الجزء الثانى من المركب البيانى أن يتبع ما قبله فى إعرابه كما رأيت.

(۴) المركّب العطفيّ

المركّب العطفيّ : هو ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه ، بتوسّط حرف العطف بينهما ، مثل : «ينال التلميذ والتلميذه الحم والثّناء ، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد».

وحكم ما بعد حرف العطف أن يتبع ما قبله فى إعرابه كما رأيت.

(۵) المركب المزجى

المركّب المزجيّ : كلّ كلمتين ركّبتا وجعلتا كلمه واحده ، مثل : «بعلبك ، وبيت لحم ، وحضرموت ، وسيبويه ، وصباح مساء ، وشذر مذر».

وإن كان المركب المزجيّ علما أعرب إعراب ما لا ينصرف ، مثل : «بعلبك بلده طيبه الهواء» و «سكنت بيت لحم» و «سافرت إلى حضرموت». إلّا إذا كان الجزء الثانى منه كلمه «ويه» فإنها تكون مبنيّه على الكسر دائما ، مثل : «سيبويه عالم كبير» و «رأيت سيبويه عالما كبيرا» و «قرأت كتاب سيبويه».

وإن كان غير علم كان مبنيّ الجزءين على الفتح ، مثل : «زرنى صباح مساء» و «أنت جارى بيت بيت».

(۶) المركب العددى

المركّب العددى : هو من المركّبات المزجيه ، وهو كل عددين كان بينهما حرف عطف مقدّر. وهو من أحد عشر إلى تسعه عشر ، ومن الحادى عشر إلى التاسع عشر.

(أما واحد وعشرون إلى تسعه وتسعين ، فليست من المركبات العدديه ؛ لأن حرف العطف مذكور ، بل هى من المركبات العطفيه).

ويجب فتح جزءى المركب العددىّ ، سواء أكان مرفوعا مثل : «جاء أحد عشر رجلا» أم منصوبا مثل : (رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) [يوسف : ۴] أم مجرورا مثل : «أحسنت الى أحد عشر فقيرا». ويكون حينئذ مبنيا على فتح جزءيه ، مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا محلّا ، إلا اثنى عشر ، فالجزء الأول يعرب إعراب المثنّى ، بالألف رفعا ، مثل : «جاء اثنا عشر رجلا» ، وبالياء نصبا وجرّا ، مثل : «أكرمت اثنتى عشره فقيره باثنى عشر درهما». والجزء الثانى مبنيّ على الفتح ، ولا محلّ له من الإعراب ، فهو بمنزله النون من المثنى.

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مركّبا من العشره - كالحادى عشر إلى التاسع عشر - فهو مبنىّ أيضا على فتح الجزءين ، نحو : «جاء الرابع عشر. رأيت الرابعه عشره ، مررت بالخامس عشر». إلا ما كان جزؤه الأول منتهيا بياء ، فيكون الجزء الأول منه مبنيا على السكون ، نحو : «جاء الحادى عشر والثانى عشر ، ورأيت الحادى عشر والثانى عشر ، ومررت بالحادى عشر والثانى عشر».

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحدا) أو (اثنين) فحكمه أن يذكّر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، فتقول :

«رجل واحد ، وامرأه واحده ، ورجلان اثنان ، وامرأتان». و (أحد) مثل واحد ، ورجلان اثنان ، وامرأتان. و (أحد) مثل واحد ، فتقول : «أحد الرجال ، إحدى النساء».

وإن كان من الثلاثه إلى العشره ، يجب أن يؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث. فتقول :

«ثلاثه رجال وثلاثه أقلام ، وثلاث نساء وثلاث أيد». إلا إن كانت العشره مركّبه فهى على وفق المعدود ، تذكر مع المذكر ، وتؤنث مع المؤنث ، فتقول : «ثلاثه عشر رجلا ، وثلاث عشره امرأه».

وإن كان العدد على وزن (فاعل) جاء على وفق المعدود ، مفردا ومركبا تقول : «الباب الرابع ، والباب الرابع عشر ، الصفحه العاشره ، والصفحه التاسعه عشره».

وشين العشره والعشر مفتوحه مع المعدود المذكر ، وساكنه مع المعدود المؤنث. تقول : «عشره رجال وأحد عشره رجلا ، وعشر نساء وإحدى عشره امرأه».

الإعراب والبناء

اشاره

إذا انتظمت الكلمات فى الجمله ، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التىّ تسبقه ؛ ومنها لا يتغير آخره ، وإن اختلفت العوامل التى تتقدّمه. فالأول يسمى (معربا) ، والثانى (مبنيا) ، والتغيّر بالعامل يسمى (إعرابا) ، وعدم التغيّر بالعامل يسمى (بناء).

فالإعراب أثر يحدثه العامل فى آخر الكلمه ، فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما ، حسب ما يقتضيه ذلك العامل.

والبناء لزوم آخر الكلمه حاله واحده ، وإن اختلفت العوامل التى تسبقها ، فلا تؤثر فيها العوامل المختلفه.

المعرب والمبنى

المعرب : ما يتغير آخره بتغيّر العوامل التى تسبقه كالسماء والأرض والرجل ويكتب.

والمعربات هى الفعل المضارع الذى لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوه ، وجميع الأسماء إلا قليلا منها.

والمبنىّ ما يلزم آخره حاله واحده فلا يتغير ، وإن تغيرت العوامل التى تتقدّمه «كهذه وأين ومن وكتب واكتب».

والمبنيّات هى جميع الحروف ، والماضى والأمر دائما ، والمتّصله به إحدى نونى التوكيد أو نون النسوه ، وبعض الأسماء والأصل فى الحروف والأفعال البناء. والأصل فى الأسماء الإعراب.

أنواع البناء

المبنىّ إما أن يلازم آخره السكون مثل : «اكتب ولم» ، أو الضمه مثل : «حيث وكتبوا» أو الفتحه مثل : «كتب وأين» أو الكسره مثل : «هؤلاء» والباء من «بسم الله». وحينئذ يقال : إنّه مبنى على السكون ، أو على الضمّ ، أو الفتح ، أو الكسر. فأنواع البناء أربعه : السكون والضمّ والفتح والكسر.

وتتوقف معرفه ما تبنى عليه الأصماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين ، فإنّ منها يبنى على الضمّ ، ومنها ما يبنى على الفتح ؛ ومنها ما يبنى على الكسر ، ومنها ما يبنى على السكون. ولكن ليس لمعرفه ذلك ضابط.

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعه : الرفع والنصب والجرّ والجزم.

فالفعل المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم مثل : «يكتب ، ولن يكتب ، ولم يكتب».

والاسم المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم ، مثل : «العلم نافع ، ورأيت العلم نافعا ، واشتغلت بالعلم النافع».

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان فى الفعل والاسم المعربين ، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب ، والجر مختص بالاسم المعرب).

علامات الإعراب

علامه الإعراب : حركه أو حرف أو حذف.

فالحركات ثلاث : الضمه والفتحه والكسره.

والأحرف أربعه : الألف والنون والواو والياء.

والحذف إما قطع الحركه (ويسمّى السكون). وإما قطع الآخر. وإما قطع النون.

(١) علامات الرفع

للرفع أربع علامات : الضمه والواو والألف والنون. والضمه هى الأصل.

مثال ذلك : «يحبّ الصادق ، (أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون : ١]. (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) [الطلاق : ٧]. يكرم التلميذان المجتهدان. تنطقون بالصدق».

(٢) علامات النصب

للنصب خمس علامات : الفتحه والألف والياء والكسره وحذف النون. والفتحه هى الأصل.

مثال ذلك «جانب الشرّ فتسلم. أعط ذا الحقّ حقّه. يحبّ الله المتقين. كان أبو عبيده عامر بن الجرّاح وخالد بن الوليد قائدين عظيمين. أكرم الفتيات المجتهدات. (لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) [آل عمران : ۹۲]».

(۳) علامات الجر

للجرّ ثلاث علامات : الكسره والياء والفتحه. والكسره هى الأصل.

مثال ذلك : «تمسّك بالفضائل ، أطع أمر أبيك. المرء بأصغريه قلبه ولسانه. تقرّب من الصادقين وانأ عن الكاذبين. ليس فاعل الخير بأفضل من الساعى فيه».

(۴) علامات الجزم

للجزم ثلاث علامات : السكون وحذف الآخر وحذف النون. والسكون هو الأصل.

مثال ذلك «من يفعل خيرا يجد خيرا ، ومن يزرع شرّا يجن شرّا. افعل الخير تلق الخير. لا تدع إلا الله. قولوا خيرا تغنموا ، واسكتوا عن شرّ تسلموا».

المعرب بالحركه والمعرب بالحرف

المعربات قسمان : قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف.

فالمعرب بالحركات أربعه أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذى لم يتّصل بآخره شىء.

وكلها ترفع بالضمه ، وتنصب بالفتحه ، وتجرّ بالكسره ، وتجزم بالسكون. إلا الاسم الذى لا ينصرف ، فإنه يجرّ بالفتحه ، نحو : «صلى الله على إبراهيم» ، وجمع المؤنث السالم ، فإنه ينصب بالكسره نحو : «أكرمت المجتهدات» ، والفعل المضارع المعتلّ الآخر ، فإنه يجزم بحذف آخره ، نحو : «لم يخش ، ولم يمش ، ولم يغز».

والمعرب بالحروف أربعه أنواع أيضا : المثنى والملحق به ، وجمع المذكر السالم والملحق به ، والأسماء الخمسه ، والأفعال الخمسه.

والأسماء الخمسه هى : «أبو وأخو وحمو وفو وذو».

والأفعال الخمسه هى : كلّ فعل مضارع اتصل بآخره ضمير تثنيه أو واو جمع ، أو ياء المؤنثه المخاطبه ، مثل : «يذهبان ، وتذهبان ، ويذهبون ، وتذهبون ، وتذهبين».

أقسام الإعراب

أقسام الإعراب ثلاثه : لفظى وتقديرىّ ومحلى.

الإعراب اللفظى

الإعراب اللفظىّ : أثر ظاهر فى آخر الكلمه يجلبه العامل. وهو يكون فى الكلمات المعربه غير المعتلّه الآخر ، مثل : «يكرم الأستاذ المجتهد».

الإعراب التقديرى

الإعراب التقديرى : أثر غير ظاهر على آخر الكلمه ، يجلبه العامل ، فتكون الحركه مقدّره لأنها غير ملحوظه.

وهو يكون فى الكلمات المعربه المعتلّه الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، وفى المضاف إلى ياء المتكلم ، وفى المحكىّ إن لم يكن جمله ، وفيما يسمى به من الكلمات المبنيّه أو الجمل.

إعراب المعتل الآخر

الألف تقدّر عليها الحركات الثلاث للتعذّر ، نحو : «يهوى الفتى الهدى للعلى».

أما فى حاله الجزم فتحذف الألف للجازم ، نحو : «لم نخش إلا الله». ومعنى التعذر أنه لا يستطاع أبدا إظهار علامات الإعراب.

والواو والياء تقدر عليهما الضمه والكسره للثّقل ، مثل : «يقضى القاضى على الجانى» و «يدعو الداعى إلى النادى».

أما حاله النصب فإن الفتحه تظهر عليهما لخفتها ، مثل : «لن أعصى القاضى» و «لن أدعو إلى غير الحق».

وأما فى حاله الجزم فالواو والياء تحذفان بسبب الجازم ؛ مثل : «لم أقض بغير الحق» و «لا تدع إلا الله».

ومعنى الثقل أنّ ظهور الضمه والكسره على الواو والياء ممكن فتقول : «يقضى القاضى على الجانى. يدعو الداعى إلى النادى» ، لكنّ ذلك ثقيل مستبشع ، فلهذا تحذفان وتقدّران ، أى تكونان ملحوظتين فى الذهن.

إعراب المضاف الى ياء المتكلم

يعرب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصورا ، أو منقوصا ، أو مثنى ، أو جمع مذكر سالما) - فى حالتى الرفع والنصب - بضمه وفتحه مقدّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسره المناسبه ، مثل : «ربى الله» و «أطعت ربى».

أما فى حاله الجر فيعرب بالكسره الظاهره على آخره ، على الأصحّ ، نحو : «لزمت طاعه ربى».

(هذا رأى جماعه من المحققين ، منهم ابن مالك. والجمهور على أنه معرب فى حاله الجر أيضا ، بكسره مقدره على آخره ، لأنهم يرون أن الكسره الموجوده ليست علامه الجر ، وإنما هى الكسره التى اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم ، وكسره الجر مقدره ، ولا داعى الى هذا التكلف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصورا ، فإنّ ألفه تبقى على حالها ، ويعرب بحركات مقدّره على الألف ، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول «هذه عصاى» و «أمسكت عصاىّ» و «توكأت على عصاى». وإن كان منقوصا تدغم ياؤه فى ياء المتكلم.

ويعرب فى حاله النصب بفتحه مقدّره على يائه ؛ يمنع من ظهورهما سكون الإدغام ، فتقول : «حمدت الله معطىّ الرزق».

ويعرب فى حالتى الرفع والجرّ بضمه أو كسره مقدّرتين فى يائه ، يمنع من ظهورهما الثقل أولا ، وسكون الإدغام ثانيا ، فتقول : «الله معطىّ الرزق» و «شكرت لمعطى الرزق».

(ويرى بعض المحققين : أن المانع من ظهور الضمه والكسره على المنقوص المضاف الى ياء المتكلم ، انما هو سكون الإدغام - كما هو الحال وهو منصوب -.

قال الصبان فى باب المضاف الى ياء المتكلم عند قول الشارح (هذا رامىّ) : فرامىّ مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام ، لا الاستثقال - كما هو الحال فى غير هذه الحاله - لعروض وجوب السكون فى هذه الحاله بأقوى من الاستثقال ، وهو الإدغام).

وإن كان مثنى تبق ألفه على حالها ، مثل : هذان كتابايّ. وأما ياؤه فتدغم فى ياء المتكلم ، مثل «علمت ولديّ».

وإن كان جمع مـذكر سالما ، تنقلب واوه ياء وتدغم فى ياء المتكلم ، مثل «معلميّ يحبّون أدبى» وأما ياؤه فتدغم فى ياء المتكلم ايضا ، مثل : «أكرمت معلميّ».

ويعرب المثنى وجمع المذكر السالم – المضافان إلى ياء المتكلم – بالحروف ، كما كانا يعربان قبل الإضافه إليها ، كما رأيت.

إعراب المحكى

الحكـايه : إيراد اللفـظ على مـا تسـمعه. وهى إمـا حكايه كلمه ، أو حكايه جمله. وكلاهما يحكى على لفظه ، إلّا أن يكون لحنا. فتتعيّن الحكايه بالمعنى ، مع التنبيه على اللحن.

فحكـايه الكلمه كأن يقال : «كتبت يعلم» ، أى كتبت هـذه الكلمه ، فيعلم – فى الأصل – فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصـب والجازم ، وهو هنا محكىّ ، فيكون مفعولا به لكتبت ، ويكون إعرابه تقديريا منع من ظهوره حركه الحكايه.

وإذا قلت : «كتب فعل ماض» فكتب هنا محكيّه. وهى مبتدأ مرفوع بضمه مقدّره منع من ظهورها حركه الحكايه.

وإذا قيل لك : أعرب (سـعيدا) من قولك : «رأيت سـعيدا» ، فتقول : (سـعيدا) مفعول به ، يحكى اللفظ وتأتى به منصوبا ، مع أن (سـعيدا) فى كلامـك واقع مبتـدأ ، وخبره قولـك : مفعول به ، إلّا أنه مرفوع بضـمه مقـدّره على آخره ، منع من ظهورها حركه الحكايه ، أى : حكايتك اللفظ الواقع فى الكلام كما هو واقع.

وقد يحكى العلم بعد (من) الاستفهاميّه ، إن لم يسبق بحرف عطف ، كأن تقول : «رأيت خالدا» ، فيقول القائل : «من خالدا». فإن سبقه حرف عطف لم تجز حكايته ، بل تقول : «ومن خالد؟».

وحكـايه الجمله كـأن تقول قلت : «لا إله إلّا الله. سـمعت حىّ على الصـلاه. قرأت : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَـدٌ.) كتبت اسـتقم كما أمرت». فهذه الجمل محكيّه ، ومحلّها النصب بالفعل قبلها فإعرابها محلىّ.

وحكم الجمله أن تكون مبنيه ، فإن سلط عليها عامل كان محلها الرفع أو النصب أو الجر على حسب العامل. وإلا كانت لا محل لها من الإعراب.

إعراب المسمى به

إن سمّيت بكلمه مبنيّه أبقيتها على حالها ، وكان إعرابها مقدّرا فى الأحوال الثلاثه ، فلو سميت رجلا «ربّ» ، أو «من» ، أو «حيث» ، قلت : «جاء ربّ. أكرمت حيث. أحسنت إلى من». فحركات الإعراب مقدّره على أواخرها ، منع من ظهورها حركه البناء الأصلى.

وكذا إن سمّيت بجمله - كتأبط شرا ، وجاد الحقّ - لم تغيرها للإعراب الطّازىء ، فتقول : «جاء تأبط شرا ، أكرمت جاد الحقّ». ويكون الإعراب الطارئ مقدّرا ، منع ظهور حركته لحركه الإعراب الأصلى.

الإعراب المحلى

الإعراب المحلىّ : تغيّر اعتبارىّ بسبب العامل ، فلا يكون ظاهرا ولا مقدّرا.

وهو يكون فى الكلمات المبنيّه ، مثل : «جاء هؤلاء التلاميذ ، أكرمت من تعلّم. وأحسنت إلى الذين اجتهدوا. لم ينجحنّ الكسلان». ويكون أيضا فى الجمل المحكّيه ، وقد سبق الكلام عليها.

(فالمبنى لا تظهر على آخره حركات الإعراب ؛ لأنه ثابت الآخر على حاله واحده فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم ، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتباريا. ويسمى إعرابه «إعرابا محليا» أى باعتبار أانه حال محل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم. ويقال : أنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلا ، أى بالنظر إلى محله فى الجمله ، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما).

والحروف ؛ وفعل الأمر ، والفعل الماضى ، الذى لم تسبقه أداه شرط جازمه ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات لا يتغير آخرها لفظا ولا تقديرا ولا محلا ، لذلك يقال : إنها لا محل لها من الإعراب.

أما المضارع المبنى فإعرابه محلى رفعا ونصبا وجزما ، مثل «هل يكتبن ويكتبن. والله لن يكتبن ولن يكتبن ولم تكتبن ولم يكتبن».

وأما الماضى المسبوق بأداه شرط جازمه ، فهو مجزوم بها محلا ، مثل «إن اجتهد على أكرمه معلمه».

الخلاصه الإعرابيه

اشاره

الكلمه الإعرابيه أربعه : أقسام مسند ، ومسند إليه ، وفضله ، وأداه.

وقد سبق شرح المسند والمسند إليه ، ويسمى كل منهما عمده ، لأنه ركن الكلام ، فلا يستغنى عنه بحال من الأحوال ، ولا تتم الجمله بدونه ، ومثالهما : «الصدق أمانه».

والمسند إليه لا يكون إلا اسما.

والمسند يكون اسما ، مثل (نافع) من قولك : «العلم نافع» ، واسم فعل ، مثل : «هيات المزار» وفعلا ، مثل : «جاء الحق وزهق الباطل».

إعراب المسند اليه

حكم المسند اليه : أن يكون مرفوعا دائما حيثما وقع ، مثل : «فاز المجتهد. الحق منصور. كان عمر عادلا».

إلا إن وقع بعد (إنّ) أو إحدى أخواتها ، فحكمه حينئذ أنه منصوب ، مثل : «إنّ عمر عادل».

إعراب المسند

حكم المسند - إن كان اسما - أن يكون مرفوعا أيضا ، مثل : «السابق فائز. إنّ الحقّ غالب».

إلا إن وقع بعد (كان) او إحدى أخواتها ، فحكمه النصب ، مثل : «كان علىّ باب مدينه العلم».

وإن كان المسند فعلا ، فإن كان ماضيا فهو مبنىّ على الفتح أبدا ك (انتصر) ، إلا إذا لحقته واو الجماعه ، فيبنى على الضم ك (انتصرا) ، أو ضمير رفع متحرك ، فيبنى على السكون ك (انتصرت وانتصرتم وانتصرنا).

وإن كان مضارعا ، فهو مرفوع أبدا ك (ينصر). إلا إذا سبقه ناصب ، فينصب ، نحو : «لن تبلغ المجد إلا بالجدّ» ، أو جازم فيجزم نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ.)

وإن اتصلت به إحدى نونى التوكيد بنى على الفتح ك (يجتهدنّ ويجتهدنّ) ، أو نون النسوه بنى على السكون ك (الفتيات يجتهدن).

وإن كان أمرا ، فهو مبنىّ على السكون أبدا ك (اكتب) ، إلا إن كان معتلّ الآخر ، فيبنى على حذف آخره ك (اسع وادع وامش) ، أو كان متّصلا بألف الاثنين أو واو الجماعه أو ياء المخاطبه ، فيبنى على حذف النون ك (اكتبا واكتبوا واكتبى) ، أو كان متصلا بإحدى نونى التوكيد ، فيبنى على الفتح ك (اكتبن واكتبنّ).

الفضله وإعرابها

الفضله : هى اسم يذكر لتتميم معنى الجمله ، وليس أحد ركنيها - أى : ليس مسندا ولا مسندا إليه - كالناس من قولك : «أرشد الأنبياء الناس».

(فأرشد مسند. والأنبياء مسند إليه ؛ والناس فضله ، لأنه ليس مسندا ولا مسندا إليه ، وإنما أتى به لتتميم معنى الجمله ، وسميت فضله لأنها زائده على المسند والمسند إليه ، فالفضل فى اللغه معناه الزياده).

وحكمها : أنها منصوبه دائما حيثما وقعت ، مثل : «يحترم الناس العلماء. أحسنت إحسانا.

طلعت الشمس صافيه. جاء التلاميذ إلا عليا. سافرت يوم الخميس. جلست أماك المنبر. وقف الناس احتراما للعلماء».

إلا إذا وقعت بعد حرف الجرّ ، أو بعد المضاف ، فحكمها أن تكون مجروره ، مثل : «كتبت بالقلم. قرأت كتب التاريخ».

وما جاز أن يكون عمده وفضله ، جاز رفعه ونصبه ، كالمستثنى فى كلام منفىّ ذكر فيه المستثنى منه ، نحو : «ما جاء أحد إلا سعيد ، وإلا سعيدا».

(فإن راعيت المعنى ، رفعت ما بعد (إلا) لوجود الإسناد ، لأن عدم المجىء إن أسند الى (أحد) فالمجىء مسند إلى سعيد وثابت له. وإن راعيت اللفظ نصبته لأنه فى اللفظ فضله ؛ لاستيفاء جمله المسند والمسند اليه».

فإن ذكر المستثنى منه ، والكلام مثبت ، نصب ما بعد (إلا) حتما ، لأنه فضله لفظا ومعنى ، نحو : «جاء القوم إلّا سعيدا».

وإن حذف المستثنى منه من الكلام رفع فى مثل : «ما جاء إلّا سعيد» لأنه مسند اليه ، ونصب فى مثل : «ما رأيت إلا سعيدا». لأنه فضله. وخفض فى مثل : «ما مررت إلا بسعيد» ، لوقوعه بعد حرف الجر.

الأداه وحكمها

الأداه : كلمه تكون رابطه بين جزءى الجمله ، أو بينهما وبين الفضله ، أو بين جملتين.

وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتّحضيض والتّمنى والترجى ونواصب المضارع وجوازمه وحروف الجرّ وغيرها.

وحكمها : أنها ثابته الآخر على حاله واحده ، لأنها مبنيه.

والأداه إن كانت اسما تقع مسندا إليه ، مثل «من مجتهد؟» ، ومسندا مثل : خير مالك ما أنفقته فى سبيل المصلحه العامه ، وفضله مثل : «احترم الذى يطلب العلم ، اتّق شرّ من أحسنت إليه».

وحينئذ يكون إعرابها فى أحوال الرفع والنصب والجر محليّا.

مباحث إعرابيّه متفرقه

الجمل وأنواعها

اشاره

الجمله : قول مؤلف من مسند ومسند إليه. فهى والمركّب الإسنادىّ شىء واحد. مثل : (جاءَ الْحَقُّ ، وَزَهَقَ الْباطِلُ ، إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً).

ولا يشترط فيما نسميه جمله ، أو مركّبا إسناديا ، أن يفيد معنى تاما مكتفيا بنفسه ، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلاما. فهو قد يكون تامّ الفائده نحو : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) فيسمّى كلاما أيضا. وقد يكون ناقصها ، نحو : «مهما تفعل من خير أو شرّ» ، فلا يسمّى كلاما. ويجوز أن يسمّى جمله أو مركبا إسناديا. فإن ذكر جواب الشرط ، فقيل : «مهما تفعل من خير أو شرّ تلاقه» ، سمى كلاما أيضا ، لحصول الفائده التامّه.

والجمله أربعه أقسام : فعليّه ، واسميّه ، وجمله لها محلّ من الإعراب ، وجمله لا محلّ لها من الإعراب.

١ – الجمله الفعليّه

الجمله الفعليّه : ما تألفت من الفعل والفاعل ، نحو : «سبق السيف العذل» ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : «ينصر المظلوم» ، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو : «يكون المجتهد سعيدا».

٢ – الجمله الاسميّه

الجمله الاسميّه : ما كانت مؤلفه من المبتدأ والخبر ، نحو : «الحقّ منصور» أو ممّا أصله مبتدأ وخبر ، نحو : «إن الباطل مخذول. لا ريب فيه. ما أحد مسافرا. لا رجل قائما. أن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه. لات حين مناص».

٣ – الجمل الّتى لها محلّ من الإعراب

الجمله إن صحّ تأويلها بمفرد ، كان لها محلّ من الإعراب ، الرفع أو النصب أو الجرّ ، كالمفرد الذى تؤوّل به ، ويكون إعرابها كإعرابه.

فإن أوّلت بمفرد مرفوع ، كان محلّها الرفع ، نحو : «خالد يعمل الخير» ، فإن التأويل : «خالد عامل للخير».

وإن أوّلت بمفرد منصوب ، كان محلّها النصب ، نحو : «كان خالد يعمل الخير» ، فإنّ التأويل : «كان خالد عاملا للخير».

وإن أوّلت بمفرد مجرور ، كانت فى محلّ جرّ ، نحو : «مررت برجل يعمل الخير» ، فإن التأويل : «مررت برجل عامل للخير».

وإن لم يصحّ تأويل الجمله بمفرد ، لأنها غير واقعه موقعه ، لم يكن لها محلّ من الإعراب ، نحو : «جاء الذى كتب» ، إذ لا يصح أن تقول : «جاء الذى كاتب».

والجمل التى لها محلّ من الإعراب سبع

١ - الواقعه خبرا : ومحلّها من الإعراب الرفع ، إن كانت خبرا للمبتدأ ، أو الأحرف المشبهه بالفعل ، أو (لا) النافيه للجنس ، نحو : «العلم يرفع قدر صاحبه. إن الفضيله تحبّ. لا كسول سيرته ممدوحه». والنصب إن كانت خبرا عن الفعل الناقص ، كقوله تعالى : (وَأَنْفُسَهُمْ كانُوا يَظْلِمُونَ) [الأعراف : ١٧٧] ، وقوله : (فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره : ٧١].

٢ - الواقعه حالا : ومحلّها النصب ، نحو : (وَجاؤُ أَباهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ) [يوسف : ١٦].

٣ - الواقعه مفعولا به : ومحلها النصب أيضا ، كقوله تعالى : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) [مريم : ٣٠] ، ونحو : «أظنّ الأمه تجتمع بعد التفرّق».

٤ - الواقعه مضافا إليها : ومحلّها الجرّ ، كقوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [الأنعام : ١١٩].

٥ - الواقعه جوابا لشرط جازم : إن اقترنت بالفاء أو ب (إذا) الفجائيه. ومحلها الجزم ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَما لَهُ مِنْ هادٍ) [الرعد : ٣٣] ، وقوله : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦].

٦ – الواقعه صفه : ومحلّها بحسب الموصوف إمّا الرفع ، كقوله تعالى : (وَجاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَهِ رَجُلٌ يَسْعى) [يس : ٢٠]. وإمّا النصب ، نحو : «لا تحترم رجلا يخون بلاده». وإمّا الجرّ ، نحو : «سقيا لرجل يخدم أمته».

٧ – التابعه لجمله لها محلّ من الإعراب : ومحلّها بحسب المتبوع. إمّا الرّفع ، نحو : «علىّ يقرأ ويكتب» ، وإمّا النصب ، نحو : «كانت الشمس تبدو وتخفى» ، وإمّا الجرّ ، نحو : «لا تعبأ برجل لا خير فيه لنفسه وأمته ، لا خير فيه لنفسه وأمته».

٤ – الجمل الّتى لا محلّ لها من الإعراب

الجمل التى لا محلّ لها من الإعراب تسع :

١ – الابتدائيه : وهى التى تكون فى مفتتح الكلام ، كقوله تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ) [الكوثر : ١] ، وقوله (اللهُ نُورُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) [النور : ٣٥].

٢ – الاستئنافيّه : وهى التى تقع فى أثناء الكلام ، منقطعه عمّا قبلها ، لاستئناف كلام جديد ، كقوله تعالى : (خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ) [النحل : ٣]. وقد تقترن بالفاء أو الواو الاستئنافيّتين. فالأول كقوله تعالى : (فَلَمَّا آتاهُما صالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فِيما آتاهُما فَتَعالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) [الأعراف : ١٩٠]. والثانى كقوله : (قالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى) [آل عمران : ٣٦].

٣ – التّعليليّه : وهى التى تقع فى اثناء الكلام تعليلا لما قبلها ، كقوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) [التوبه : ١٠٣]. وقد تقترن بفاء التّعليل ، نحو : «تمسّك بالفضيله ، فإنها زينه العقلاء».

٤ – الاعتراضيّه : وهى التى تعترض بين شيئين متلازمين ، لإفاده الكلام تقويه وتسديدا وتحسينا ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل ومرفوعه ، والفعل ومنصوبه ، والشرط والجواب ، والحال وصاحبها ، والصفه والموصوف ، وحرف الجر ومتعلّقه والقسم وجوابه. فالأول كقول الشاعر :

وفيهنّ ، والأيام يعثرن بالفتى

نوادب لا يمللنه ، ونوائح

والثانى كقول الآخر :

وقد أدركتنى ، والحوادث جمّه

أسنّه قوم لا ضعاف ، ولا عزل

والثالث كقول غيره :

وبدّلت ، والدّهر ذو تبدّل

هيفا دبورا بالصّبا ، والشّمأل

والرابع كقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِى وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَهُ) [البقره : ٢٤].

والخامس نحو : «سعيت ، وربّ الكعبه ، مجتهدا».

والسادس كقوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) [الواقعه : ٧٦].

والسابع نحو : «اعتصم ، أصلحك الله ، بالفضيله».

والثامن كقول الشاعر :

لعمرى ، وما عمرى علىّ بهيّن

لقد نطقت بطلا علىّ الأقارع

٥ - الواقعه صله للموصول الاسمىّ : كقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) [الأعلى : ١٤] ، أو الحرفىّ كقوله : (نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَهٌ) [المائده : ٥٢].

والمراد بالموصول الحرفىّ : الحرف المصدرىّ ، وهو يؤوّل وما بعده بمصدر وهو سته أحرف : «إن وأنّ وكى وما ولو وهمزه التسويه».

٦ - التّفسيريه : كقوله تعالى : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الأنبياء : ٣] وقوله : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَهٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ) [الصف : ١٠ - ١١].

والتّفسيريّه ثلاثه أقسام : مجرّده من حرف التفسير كما رأيت ، ومقرونه بأى ، نحو : «أشرت إليه ، أى أذهب» ، ومقرونه بأن ، نحو : «كتبت إليه أن وافنا» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المؤمنون : ٢٧].

٧ - الواقعه جوابا للقسم : كقوله تعالى : (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (٢) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) [يس : ٢ - ٣] ، وقوله : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء : ٥٧].

ص: ٢٧

٨ – الواقعه جوابا لشرط غير جازم : «كإذا ولو ولوا» ، كقوله تعالى : (إِذا جاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ اللهِ أَفْواجاً (٢) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ،) وقوله : (لَوْ أَنْزَلْنا هذَا الْقُرْآنَ عَلى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَهِ اللهِ) [الحشر : ٢١] ، وقوله : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) [البقره : ٢٥١].

٩ – التابعه لجمله لا محلّ لها من الإعراب : نحو : «إذا نهضت الأمه ، بلغت من المجد الغايه ، وأدركت من السّؤدد النهايه».

ترجمه العکبری

اسمه ونسبه

أبو البقاء العکبری عبد الله بن الحسین بن عبد الله بن الحسین الإمام العلامه ، محب الدین ، أبو البقاء العکبری البغدادی الأزجی الضریر ، النحوی الفرضی الحنبلی ، صاحب التصانیف.

مولده ونشأته العلمیه

مولده سنه ۵۳۸ ه ، وذکر الدبیثی : أنه سأله عن مولده. فقال : سنه ثمان وثلاثین ، وقال القطیعی : سألته عن مولده؟ فقال : فی حدود سمنه تسع وثلاثین.

وهو من من أهل باب الأزج ، وأصله من عکبرا ، قرأ النحو واللغه والأصول والحساب والخلاف والفرائض ، رحل إلیه من الأقطار ، وکان یتردد علی الصدور والأعیان.

قرأ علی ابن الخشاب وأبی البرکات ابن نجاح ، وبرع فی الفقه والأصول وحاز قصب السبق فی العربیه. أضر فی صباه بالجدری ، وکان إذا أراد أن یصنف شیئا أحضرت إلیه مصنفات ذلک الفن وقرئت علیه ، فإذا حصل ما یرید فی خاطره أملاه ، وکان یقال : أبو البقاء تلمیذ تلامذته! وقال الشعر.

وسمع فی صباه من أبی الفتح ابن البطی ، وأبی زرعه طاهر بن محمد بن طاهر المقدسی ، وأبی بکر عبد الله بن النقور ، وأبی العباس أحمد بن المبارک بن المرقعانی وغیرهم.

وقرأ القرآن علی أبی الحسن البطایحی ، وسمع الحدیث من أبی الحسن ابن البطی ، وأبی زرعه المقدسی ، وأبی بکر ابن النقور ، وابن هبیره الوزیر. وقرأ الفقه علی القاضی أبی یعلی الصغیر ، وأبی حکیم النهروانی ، حتی برع فیه.

وأخذ النحو عن أبی محمد ابن الخشاب ، وأبی البرکات ابن نجاح ، واللغه من ابن القصاب. وبرع فی فنون عدیده من العلم ، وصنف التصانیف الکثیره ، ورحلت إلیه الطلبه من النواحی ، وأقرأ المذهب والفرائض والنحو واللغه ، وانتفع به خلق کثیر.

وقرأ الأدب على عبد الرحيم بن العصار ، والفقه على الشيخ أبى حكم إبراهيم بن دينار النهاوندى.

مكانته العلميه ومناقبه

كان الشيخ أبو الفرج ابن الجوزى يفزع إليه فيما يشكل عليه من الأدب ، وكان رقيق القلب ، سريع الدمعه.

قال محب الدين ابن النجار : وكان ثقه ، صدوقا فيما ينقله ويحكيه ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، كثير المحفوظ ، متدينا ، حسن الأخلاق ، متواضعا. ذكر لى أنه بالليل تقرأ له زوجته.

قال أبو الفرج ابن الحنبلى الملقب بناصح الدين : كان - يعنى أبا البقاء - إماما فى علوم القرآن ، إماما فى الفقه ، إماما فى اللغه ، إماما فى النحو ، إماما فى العروض ، إماما فى الفرائض ، إماما فى الحساب ، إماما فى معرفه المذهب ، إماما فى المسائل النظريات. وله فى هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهوره.

قال : وكان معيدا للشيخ أبى الفرج ابن الجوزى فى المدرسه ، وكان متدينا ، قرأت عليه كتاب «الفصيح» لثعلب ، من حفظى ، وقرأت عليه بعض كتاب «التصريف» لابن جنى.

وقال الإمام عبد الصمد بن أبى الجيش : كان يفتى فى تسعه علوم ، وكان واحد زمانه فى النحو واللغه ، والحساب والفرائض ، والجبر والمقابله والفقه ، وإعراب القرآن والقراءات الشاذه ، وله فى كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ، ومتوسطات ، وذكر أنه قرأ عليه كثيرا.

وقال ابن الدبيثى : كان متفننا فى العلوم ، له مصنفات حسنه فى إعراب القرآن وقراءاته المشهوره ، وإعراب الحديث ، والنحو واللغه ، سمعت عليه ، ونعم الشيخ كان.

وقال ابن النجار : قرأت عليه كثيرا من مصنفاته ، وصحبته مده طويله ، وكان ثقه متدينا ، حسن الأخلاق متواضعا ، كثير المحفوظ. وكان محبا للاشتغال والإشغال ليلا ونهارا ، ما يمضى عليه ساعه إلا وواحد يقرأ عليه ، أو يطالع له ، حتى ذكر لى : أنه بالليل تقرأ له زوجته فى كتب الأدب وغيرها ، قال : وبقى مده من عمره فقيد النظير ، متوحدا فى فنونه التى جمعها من

عوام الشريعه والآداب ، والحساب ، فى سائر البلاد ، وذكر لى : أنه أضر فى صباه بالجدرى ، وذكر تصانيفه.

وقال غيره : كان أبو البقاء إذا أراد أن يصنف كتابا أحضرت له عده مصنفات فى ذلك الفن ، وقرئت عليه ، فإذا حصّل له فى خاطره أملاه ، فكان بعض الفضلاء يقول : أبو البقاء تلميذ تلامذته ، يعنى : هو تبع لهم فيما يلقونه عليه.

وقال المزانى : سمعت الشيخ أبا البقاء يقول : جاء إلىّ جماعه من الشافعيه فقالوا : انتقل إلى مذهبنا ونعطيك تدريس النحو واللغه بالنظاميه ، فأقسمت وقلت : لو أقمتمونى وصببتم علىّ الذهب حتى أتوارى ، ما رجعت عن مذهبى.

تلاميذه

أخذ عنه العربيه خلق كثير ، وأخذ عنه الفقه جماعه من الأصحاب ، كالموفق بن صديق ، ويحيى بن يحيى الحرانيين.

وسمع منه الحديث خلق كثير. وروى عنه ابن الدبيثى ، وابن النجار ، والضياء ، وابن الصيرفى ، وبالإجازه جماعه ، منهم : الكمال البزار البغدادى.

ذكر شىء من فوائده

ذكر أبو البقاء فى شرح الهدايه وجها بدخول الاستحاضه فى مده النفاس ، وقد حكاه قبله القاضى فى شرح المذهب.

وحكى فيما إذا حكّ أسفل الخف بعود ونحوه من النجاسه ، فهل يقوم مقام دلكه بالأرض فى طهارته أو العفو عنه؟ وجهين. وقال فيه : الكلب والحمار الأهلى والوحشى سواء فى قطع الصلاه.

قال : وقال الشريف : رأيت فى بعض نسخ «المجرد» يقطع الحمار الأهلى.

وقال فيه : لم أجد لأصحابنا فى بعض الآيه التى يجوز للجنب قراءتها حدا ، وظاهر قولهم :

أنه يجوز ذلك ، وإن كثر البعض ، وكان بمنزله آيات متوسطه.

والأمر محمول عندى على غير ذلك ، وهو أن يحمل البعض على مقدار دون آيه متوسطه ، إذا كان كلاما تاما فى متعلق بما قبله وما بعده.

وحكى ابن الصيرفى أيضا عن أبى البقاء : أنه كان يختار جواز أخذ بنى هاشم من الزكاه إذا منعوا حقهم من خمس الغنيمه.

وقال ابن الصيرفى أيضا : خرجت جواز دفع الرشوه إلى القاضى الظالم لدفع ظلمه على محامل الخراج ، وذاكرت بذلك شيخى أبا البقاء ، فلم يصوبه ، قال : ثم رأيت ابن عقيل فى فنونه صرح بما خرجته.

قال : وسمعت شيخنا أبا البقاء يقول فيمن رأى رجلا نائما ، وقد دخل عليه وقت الصلاه : لا يوقظه ؛ لأنه غير مخاطب ، قال : ويغلب على ظنى أنه حكاه عن شيخه أبى حكيم.

قال : وقرأت بخط بعض أصحاب أبى الخطاب : أنه سأل أبا الخطاب عن هذه المسأله. فقال : نعم يوقظه.

قال : وحكى عن شيخنا أبى محمد بن قدامه المقدسى مثل ذلك.

قال : ورأيت فى فنون ابن عقيل هذه المسأله ، وقد جرت فيها مذاكرات بين ابن عقيل ورجل آخر معين ، واختلفا فى ذلك.

ومن كلامه فى حواشى المفصل : «أفعل» تستعمل على وجهين :

أحدهما : يدل على أن فضل المذكور زائد على فضل من أضيف إليه أفعل فهذا يستعمل على ثلاثه أوجه ب «من» كقولك : زيد أفضل من عمر ، وهذا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، لعله ليس هذا موضعها ، وبالإضافه ، كقولك : زيد أفضل القوم ، وهذا لا يضاف إلى مضاف إلى ضميره ، فلا تقول : زيد أفضل إخوته ، وبالألف واللام ، كقولك : زيد الأفضل.

والوجه الثانى : أن لا يكون «أفعل» للزياده ، بل لاشتهار المذكور بالفضل وتخصيصه من دونهم ، كقولك : زيد أفضل القوم ، كما تقول : فاضل ، وعلى هذا يجوز أن يضاف إلى ضميره ، كقولك : زيد أفضل قومه ، وأحسن إخوته ، أى هو الفاضل من بينهم ، وهذا يثنى ويجمع ويؤنث ، ومنه الفرق بين قوله : من دخل دارى فله درهم ، ومن دخل دارى له درهم.

بإسقاط الفاء ، أى إنه مع إثباتها يكون ضامنا له الدرهم على دخوله ، ومع سقوطها يحتمل أن يكون أخبر عنه بأنه يملك درهما ، لا أنه ضمن له شيئا ، وقال : الفرق بين «واو» مع «واو» العطف يتبين بقولك : «قم أنت وزيد» إذا رفعت «زيد» كنت آمرا لهما بالقيام ، لأن حكم

العطف أن يشرك بين المعطوف والمعطوف عليه فى العامل ، وإذا نصت كنت آمرا المخاطب أن يتابع زيدا فى القيام ، ولست آمرا زيدا بالقيام ، حتى لو لم يقم لم يلزم المخاطب القيام ، لأن هذا هو حكم «مع» لا.

ومن كلامه - ونقلته عن خط ابن الصيرفى - «لو» يقع فى الكلام على ثلاثه أوجه :

أحدها : امتناع الشىء لامتناع غيره.

والثانى : أن يكون بمعنى (إن) الشرطيه ، كقوله تعالى : (وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ.) [البقره : ٢٢١].

والثالث : أن تكون بمعنى (أن) الناصبه للفعل المستقبل ، ولكنها لا تنصب ، وهو كثير فى القرآن والشعر ، كقوله تعالى : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم : ٩] ، (يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى) [المعراج : ١١] ، ولا يجوز أن يكون للامتناع ، إذ لا جواب لها ، ولأن (ودّ) لا تعلق عن العمل ؛ إذ ليس من باب العلم والظن ولأن (أن) قد جاءت بعدها صريحه فى قوله تعالى :

(أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ) [البقره : ٢٦٦] ، وإنما لم تنصب ، لأن «لو» قد تعددت معانيها ، فلم تختص ، وجرت مجرى «حتى» فى الأفعال. والقسم الأول يرد فى اللغه على خمسه أوجه :

أحدها : أن تدل على كلام لا نفى فيه ، كقولك : لو قمت قمت ، ويفيد ذلك امتناع قيامك لامتناع قيامه.

والثانى : أن تدخل على نفيين ، فيصير المعنى إلى إثباتهما ، كقولك : لو لم تزرنى لم أكرمك ، أى : أكرمتك لأنك زرتنى ، فانقلب النفى ههنا إثباتا ، لأن «لو» امتناع ، والامتناع نفى ، والنفى إذا دخل على النفى صار إيجابا.

والثالث : أن يكون النفى فيما دخلت عليه دون جوابها ، كقولك : لو لم تشتمه لأكرمك ، فالشتم واقع ، والإكرام منتف ، والامتناع أزال النفى ، وبقى الإيجاب بحاله.

والرابع : عكس الثالث ، وهو قولك : لو أحسن إليك لم تسىء إليه ، والمعنى معلوم.

والخامس : آن تقع للمبالغه ، فلا تفيد مفادها فى الوجوه الأول ، كقول عمر رضى الله عنه : «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه» ، والمعنى : أنه لو لم يكن عنده خوف لما عصى ، فكيف يعصى وعنده خوف. ولو لم يرد المبالغه لكان معنى ذلك : أنه يعصى الله ، لأنه يخافه.

وقال أيضا : «لو» فى الموضع اللغوى تعلق فعلا بفعل ، والفعل الأول عله الثانى ، إلا أن يكون هنا قرينه صارفه تصرفها عن هذا الأصل. وهو أن يدل المعنى على إراده المبالغه ، كقولك : لو أهين زيد لأحسن إلى من يهينه ، والمعنى : أنه إذا أكرم كان أولى بالإحسان ، لا أنه إذا لم يهن لم يحسن.

ومن كلامه «بله» تستعمل على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون بمعنى «غير».

والثانى : أن تكون بمعنى «دع» فتكون مبنيه على الفتح.

والثالث : أن تكون بمعنى «كيف» فإن دخلت «من» عليها كانت معربه ، وجرّت بمن.

وذكر أن أبا على الفارسى حكى عن أبى زيد القلب ، فيقال : «بهل» إلا أنها لا تستعمل مثل «بله» لأنها فرع.

وقال أبو البقاء : سألنى سائل عن قوله صلى الله عليه وسلم : «إنما يرحم الله من عباده الرحماء» ، فقال : أيجوز فى «الرحماء» الرفع والنصب؟ وذكر أن بعضهم زعم أن الرفع غير جائز. فأجبت : بأن الوجهين جائزان.

أما النصب : فله وجهان :

أقواهما : أن تكون «ما» كافّه لإن عن العمل فلا يكون فى الرحماء ، على هذا إلا النصب ، لأن «إن» إذا كفّت عن العمل وقعت بعدها الجمله ابتدائيه ، ولم يبق لها عمل ، فيتعين حينئذ نصب الرحماء ب «يرحم» إذ لم يبق لها تعلق بإن. ومثله : (إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ) [البقره : ١٧٣] على قراءه من نصب ، وفائده دخول «ما» على هذا الوجه : إثبات المذكور ، ونفى ما عداه ، فتثبت الرحمه للرحماء دون غيرهم.

والوجه الثانى : أن تكون «ما» زائده ، و «إن» بمعنى «نعم» وزياده «ما» كثيرا ، ووقوع «إن» بمعنى «نعم» كثير. فمنه قوله تعالى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ۶۳] ، فى أحد القولين. ومنه قول ابن الزبير ، حين قال له رجل : لعن الله ناقه حملتنى إليك ، فقال : «إنّ وراكبها» وهو كثير فى الشعر.

فإن قيل : إنما يجىء ذلك بعد كلام تكون جوابا له ، ولم تسبق «ما» يجاب عليه : «نعم»؟

قيل : إن لم يسبق لفظا فهو سابق تقديرا ، فكأن قائلا قال للنبى صلى الله عليه وسلم : «يرحم الله من عباده من يرحم الخلق ، وإن كان مقصرا فيما بينه وبين الله تعالى ، فقال : نعم». وهذا مما يجوز أن يسأل عنه.

وأما الرفع : فجائز جوازا حسنا. وفيه عده أوجه :

أحدها : أن تكون «ما» ، بمعنى الذى ، والعائد إليها محذوف ، و «الرحماء» خبر «إن» ، والتقدير : إن الفريق الذى يرحمه الله من عباده الرحماء.

فإن قيل : يلزم من ذلك أن تكون «ما» هنا لمن يعقل؟

ففيه جوابان : أحدهما : أن «ما» قد استعملت بمعنى «من» كقوله تعالى : (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَواحِدَةً أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ) [النساء : ۳] ، وهو كثير فى القرآن. ومنه : (وَالسَّماءِ وَما بَناها (۵) وَالْأَرْضِ وَما طَحاها) [الشمس : ۵ - ۶] ، فى أصح القولين ، وحكى أبو زيد عن العرب : سبحان ما سبحتنّ له.

وسبحان ما سخركن لنا.

والثانى : أن «ما» تقع بمعنى «الذى» بلا خلاف ، و «الذى» تستعمل فيمن يعقل ، وفيمن لا يعقل. وإنما يعرف ذلك بما يتصل بها ، وكذلك فى «ما» لا سيما إذا اتصل بها ما يصير وصفا ، وإنما تفترق «ما» والذى «فى» أن «الذى» يوصف بلفظها ، و «ما» لا يوصف بلفظها.

فإن قيل : كيف يصح هذا؟ والرحماء جمع ، صلى الله عليه وسلم «ما» بمعنى «الذى» مفرده ، والمفرد لا يخبر عنه بالجمع؟.

قيل : «ما» يجوز أن يخبر عنها بلفظ المفرد تاره ، وبلفظ الجمع أخرى ، مثل للأمن «وكل» قال تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [الأنعام : ۲۵] ، وقال فى آيه أخرى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [يونس : ۴۲] وكذلك قوله تعالى : (بَلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقره : ۱۱۲] ، وقال فى«كل» (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) [النمل : ۸۷] ، (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً) [مريم : ۹۵] ، فالإفراد محمول على لفظ «من» و «ما» و «كل» والجمع محمول على معانيها.

وأما «الذى» فقد استعملت مفرده للجنس ، ورجع الضمير تاره إلى لفظها مفردا ، وتاره إلى معناها مجموعا ، قال تعالى : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ ناراً فَلَمَّا أَضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُماتٍ لا يُبْصِرُونَ) [البقره : ۱۷] ، فجاء بالضمير مفردا ومجموعا ، وقال تعالى : (وَالَّذِى جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [الزمر : ۳۳] ، فأعاد الضمير بلفظ الجمع ، فكذلك فى قوله : «إنما يرحم الله من عباده الرحماء» ، ولك على هذا الوجه أن تجعل «إن» العامله ، وأن تجعلها بمعنى «نعم» على ما سبق.

الوجه الثانى من وجوه «ما» التى يجوز معها رفع «الرحماء» : أن تكون «ما» نكره موصوفه فى موضع : فريق أو قبيل ، و «يرحم» صفه لها ، و «الرحماء» الخبر ، والعائد من الصفه إلى الموصوف محذوف ، تقديره : إن فريقا يرحمه الله : الرحماء.

فإن قيل : كيف يصح الابتداء بالنكره ، والإخبار بالمعرفه عنها؟

قيل : النكره هنا قد خصصت بالوصف ، والرحماء لا يقصد بهم قصد قوم بأعيانهم.

فكان فيه كذلك نوع إيهام. فلما قرنت النكره هنا بالصفه من المعرفه ، وقرنت المعرفه من النكره بما فيها من إبهام ، صح الإخبار بها عنها ، على أن كثيرا من النكرات يجرى مجرى المعارف فى باب الأخبار إذا حصلت من ذلك فائحه ، والفائحه هنا حاصله.

الوجه الثالث : أن تكون «ما» مصدريه ، وفى تصحيح الإخبار عنها بالرحماء ثلاثه أوجه.

أحدها : أن يكون المصدر هنا بمعنى المفعول ، تقديره : إن مرحوم الله من عباده الرحماء. ومنه (هذا خَلْقُ اللهِ) [لقمان : ۱۳] ، أى مخلوقه. وقال أبو على : لك أن تجعل «ما» من

قوله : (وَاللَّهُ مُخْرِجٌ ما كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) [البقره : ٧٢] مصدريه ، أى كتمانكم ، وكتمانكم بمعنى مكتومكم ؛ لأن الكتمان لا يظهر ، وإنما يظهر المكتوم.

الوجه الثانى : أن المضاف إلى المصدر ، أو إلى الخبر محذوف تقديره : إن ذوى رحمه الله من عباده الرحماء ، أى : المستحقون لها ، أو إن رحمه الله حق الرحماء. ومثل هذين الوجهين فى قوله تعالى : (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) [البقره : ١٧٧] هل تقديره : ولكن ذا البر من آمن؟ ولكن البر برّ من آمن.

الوجه الثالث : أن لا تقدر حذف مضاف ، غير أنك تجعل «الرحماء» هم الرحمه على المبالغه ، كما قالوا : رجل عدل ، ورجل زور ، ورجل علم ، وقوم صوم ، إذا كثر منهم ذلك. ومنه قول الخنساء :

ترتع ما رتعت ، حتى إذا

أذكرت ، فإنما هى إقبال وإدبار

فثبت بما ذكرناه وهو قول من زعم امتناع الرفع فى الرحماء. والله أعلم بالصواب.

وفاته

توفى ليله الأحد ثامن ربيع الآخر سنه ست عشره وستمائه - ٦١٦ ه - ، ودفن من الغد بمقبره الإمام أحمد بباب حرب ، رحمه الله تعالى.

مصنفاته

١. تفسير القرآن

٢. البيان فى إعراب القرآن

٣. إعراب الشواذ

٤. متشابه القرآن

٥. عدد الآى

٦. إعراب الحديث

٧. كتاب التعليق فى مسائل الخلاف فى الفقه

٨. شرح الهدايه لأبى الخطاب فى الفقه

۹. کتاب المرام فی نهایه الأحکام فی المذهب

۱۰. کتاب مذاهب الفقهاء

ص: ۳۷

١١. الناهض فى علم الفرائض

١٢. بلغه الرائض فى علم الفرائض

١٣. كتاب آخر فى الفرائض للخلفاء

١٤. المنفح من الخطل فى علم الجدل

١٥. الاعتراض على دليل التلازم ودليل التنافى

١٦. جزء الاستيعاب فى علم الحساب

١٧. اللباب فى البناء والإعراب شرح الإيضاح

١٨. شرح اللمع

١٩. شرح التلقين فى النحو

٢٠. التلخيص فى النحو

٢١. الإشاره فى النحو

٢٢. تعليق على مفصل الزمخشرى

٢٣. شرح الحماسه

٢٤. غوامض الألفاظ اللغويه للمقامات الحريريه

٢٥. شرح خطب ابن نباته

٢٦. شرح بعض قصائد رؤبه

٢٧. شرح لغه الفقه أملاه على ابن النجار الحافظ

٢٨. شرح ديوان المتنبى

٢٩. أجوبه مسائل وردت من حلب

٣٠. مسائل مفرده

٣١. المشرق المعلم فى ترتيب إصطلاح المنطق على حروف المعجم

٣٢. تلخيص أبيات شعر لأبى على

٣٣. تهذيب الإنسان بتقويم اللسان

٣٤. الإعراب عن علل الإعراب.

ص: ٣٨

وصف النسخه الخطيه

اعتمدنا فى تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخه خطيه من دار الكتب المصريه برقم (١٢٩) نحو تيمور ، وهى مخطوطه جيده وإن كان قد أصابها بعض البياض فى أماكن قليله ، وهى تقع فى جزئين ، وقد قسمها المؤلف إلى أبواب وفصول ، وميز أسماء الأبواب والفصول بخط أكبر من باقى الكلام ، وفى الصفحه (١٥) سطرا.

وقد كان عملى فى الكتاب على النحو التالى :

١ - قمت بنسخ المخطوط وفق القواعد العلميه ، من تصويب الأخطاء ، ووضع علامات ترقيم النص حتى يسهل قراءته.

٢ - قمت بتخريج الآيات القرآنيه ، والدلاله على مواضعها.

٣ - قمت بتخريج الأحاديث النبويه الشريفه الوارده فى الكتاب - على قلتها -.

٤ - قمت بالتعليق على المواضع التى تحتاج إلى زياده شرح وإسهاب وتوضيح.

٥ - صنعت مقدمه علم اللغه والنحو والإعراب.

٦ - صنعت فهارس تفصيليه للكتاب.

وأخيرا : أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب القارئ والسامع والناظر فيه ، وكل من شارك فيه ولو بنصح ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الصفحة الأولى من النسخة الخطية

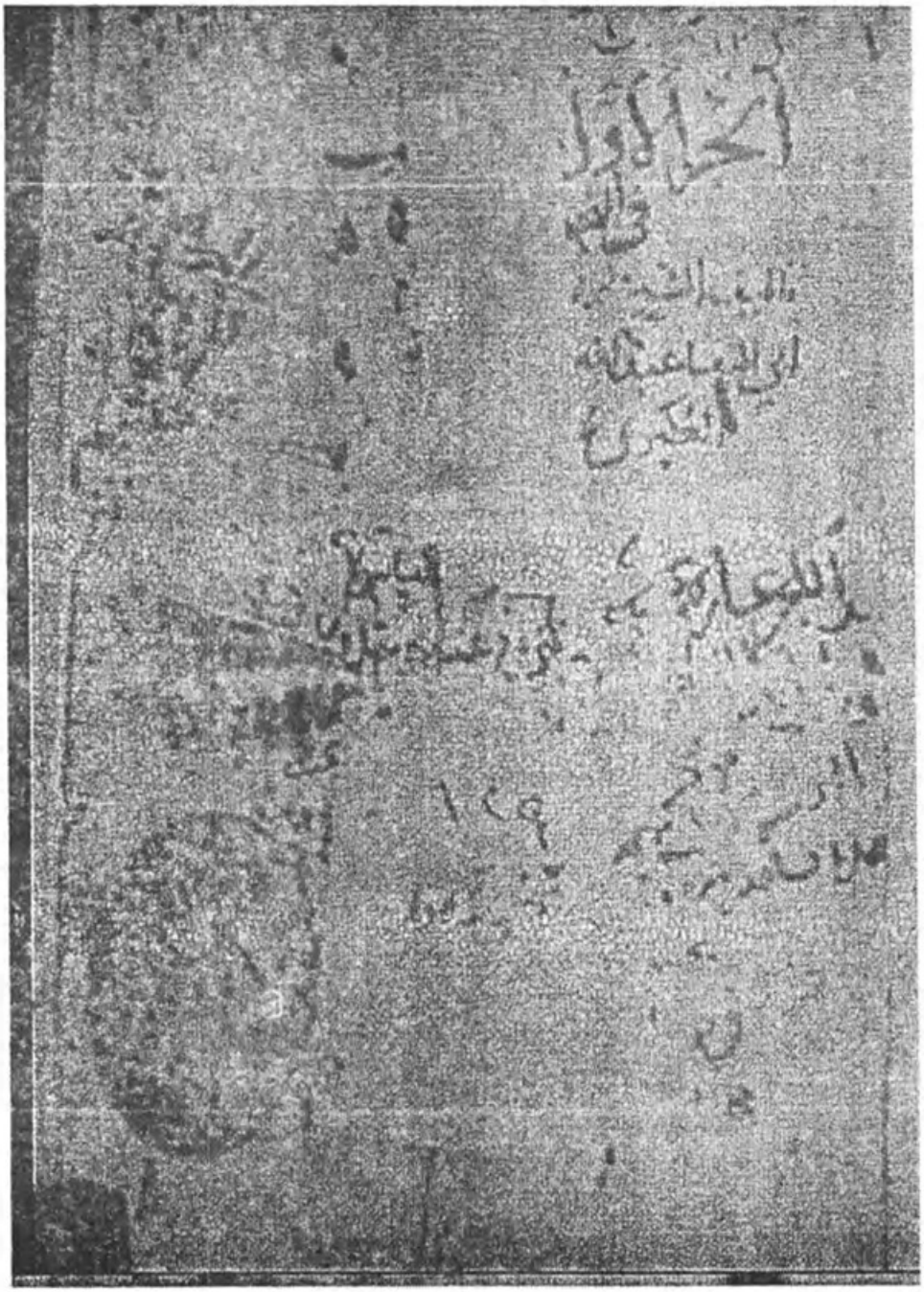

الصفحة الثانية من النسخة الخطية

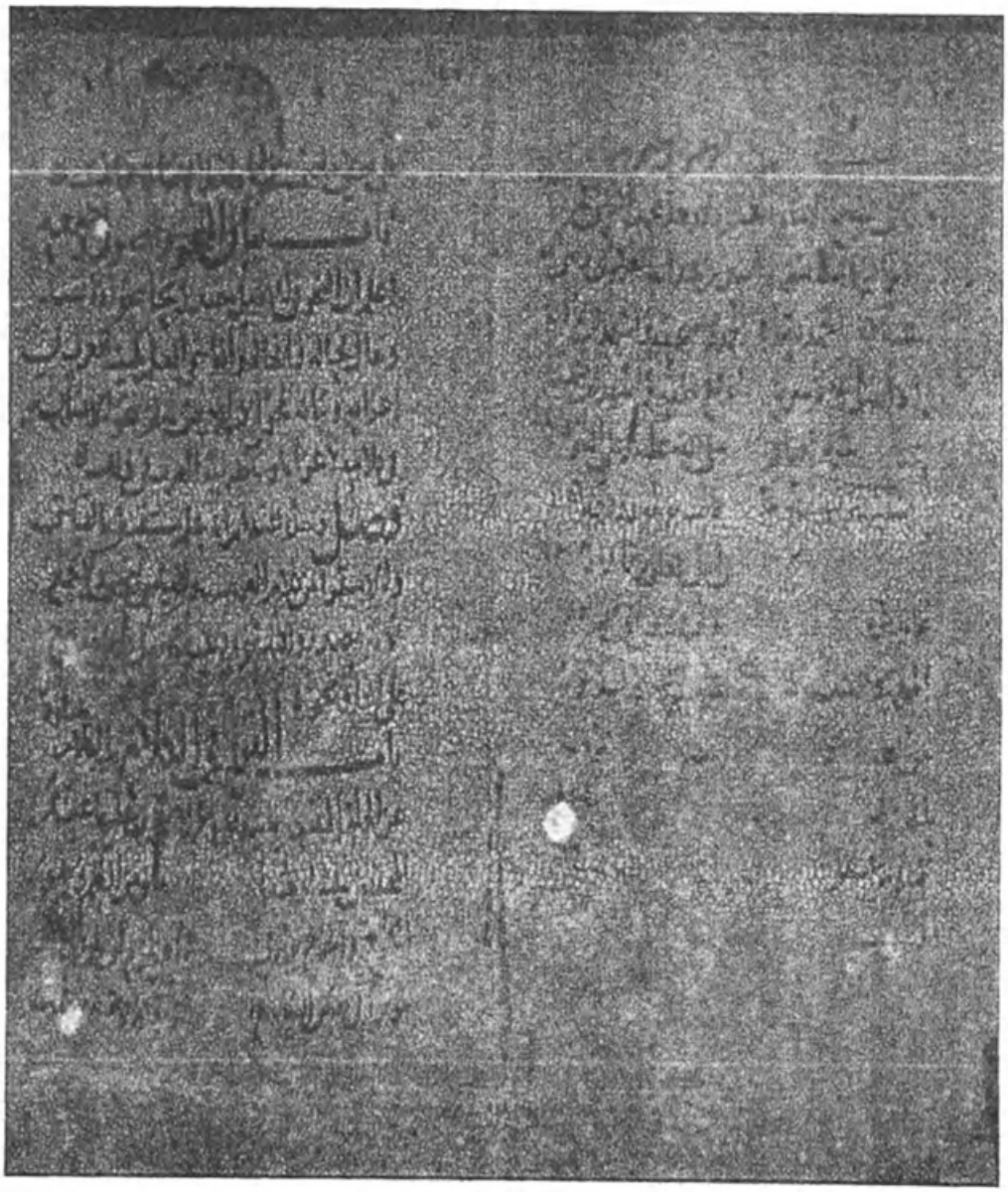

من صور النسخة الخطية

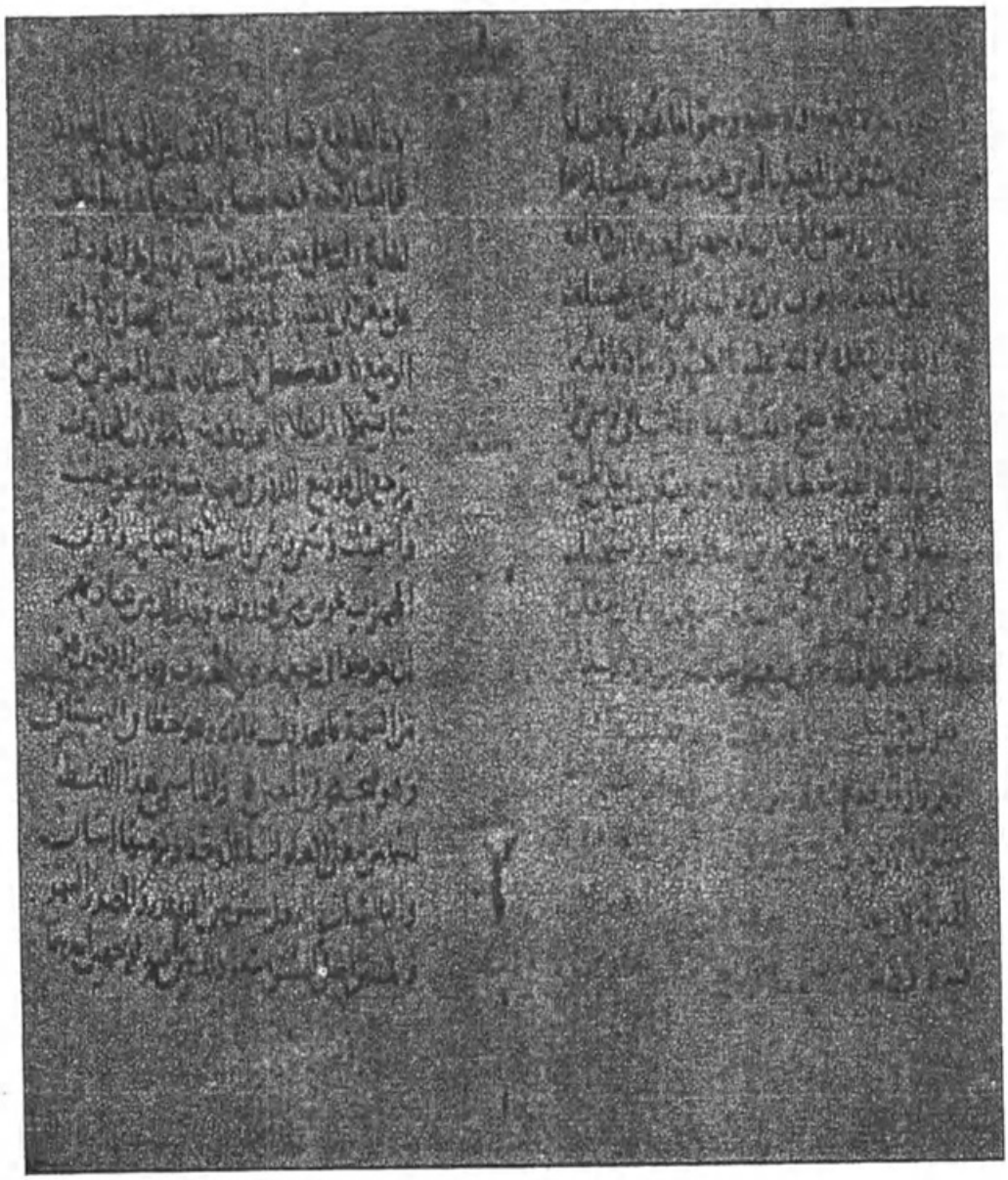

بسم الله الرّحمن الرّحيم

عونك اللهم

[مقدمه المصنف]

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه ، وأشهد أن لا إله لا الله وحده لا شريك له فى إبداع خلقه ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وعلى آله وأصحابه والشاهدين بصدقه ما سح سحاب بوابله وودقه.

أما بعد ؛ فإن علم العربيه من أجل العلوم فائده ، وأفضلها عائده ، وحكمه وافره جمه ، ومعرفته تفضى إلى معرفه العلوم المهمه ، والكتب المؤلفه فيه تفوت الإحصاء عدا ، وتخرج عن الضبط جدا ، وأنفعها أوسطها حجما وأكثرها علما.

وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمس الحاجه إليه ، ومن علل كل باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبه عليه ، وقد بذلت الوسع فى إيجاز ألفاظه وإيضاح معانيه ، وصحه أقسامه وإحكام مبانيه ، ومن الله سبحانه أستمد الإعانه على تحقيق ما ضمنت ، وإياه أسأل الإصابه فيما أبنت.

ص: ۴۳

باب بيان النحو وأصل وضعه

اعلم أن النحو (۱) فى الأصل مصدر : (نحا ينحو) إذا قصد ، ويقال : نحا له ، وأنحى له ، وإنما سمى العلم بكيفيه كلام العرب فى إعرابه وبنائه : (نحوا) ؛ لأن الغرض به أن يتحرى الإنسان فى كلامه إعرابا وبناء طريقه العرب فى ذلك.

فصل : وحده عندهم أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب ، والقياس ألا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر ، ولكنه ثنى وجمع لما تقل ، وسمى به ، ويجمع على : (أنحاء ونحو).

باب القول فى الكلام

الكلام (۲) : عباره عن الجمله المفيده فائده يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثه أوجه :

۱- النحو فى الاصطلاح هو العلم لمستخرج بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب الموصله إلى معرفه أحكام أجزائه التى ائتلف منها. قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربيه لا قسيم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبه الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعيه الفرعيه وإن كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما. وجاء فى اللغه لمعان خمسه : القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك ، والجهه نحو توجهت نحو البيت أى جهه البيت ، والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف ، والقسم نحو هذا على أربعه أنحاء أى أقسام. وسبب تسميه هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الديلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود.

۲- الكلام المصطلح عليه عند النحاه عباره عن اللفظ المفيد فائده يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمه والكلم ويشمل المهمل كديز والمستعمل كعمرو ومفيد أخرج المهمل وفائده يحسن السكوت عليها أخرج الكلمه وبعض الكلم وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد. ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو زيد قائم أو من فعل واسم كقام زيد وكقول المصنف استقم فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائده يحسن السكوت عليها فكأنه قال الكلام هو اللفظ المفيد فائده كفائده استقم ، وإنما قال المصنف كلامنا ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام فى اصطلاح النحويين لا فى اصطلاح اللغويين وهو فى اللغه اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد. والكلم اسم جنس واحده كلمه وهى إما اسم وإما فعل وإما حرف لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنه بزمان فهى الاسم وإن اقترنت بزمان فهى الفعل وإن لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها فهى الحرف ، والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد ، والكلمه هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد والقول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمه أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله فى المفرد. والكلمه قد يقصد بها الكلام كقولهم فى لا إله إلا الله كلمه الإخلاص ، وقد يجتمع الكلام والكلم فى الصدق وقد ينفرد أحدهما ، فمثال اجتماعهما قد قام زيد فإنه كلام

لإفادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات ، ومثال انفراد الكلم إن قام زيد ، ومثال انفراد الكلام زيد قائم.

أحدها : أنه مشتق من (الكلم) وهو الجرح ، والجرح مؤثر فى نفس المجروح فيلزم أن يكون الكلام مؤثرا فى نفس السامع.

والثانى : أن الكلام يؤكد به (تكلمت) كقولك : تكلمت كلاما ، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل ، وكما أن الفعل والفاعل جمله مفيده كذلك ما ينوب عنه الكلام.

الثالث : أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم ، وكلاهما مشدد العين ، والتشديد للتكثير ، وأدنى درجاته أن يدل على جمله تامه.

فصل : وإنما قال المحققون : إن الكلام اسم للمصدر وليس بمصدر حقيقه ؛ لأن المصادر تبنى على الأفعال المأخوذه منها ، والأفعال المأخوذه من هذا الأصل (كلمت) ومصدره (التكليم) ، و (تكلمت) ومصدره (التكلم) ، و (كالمت) ومصدره (المكالمه) و (الكلام) ، والكلام ليس بواحد منها إلا أنه يعمل عمل المصدر ، كما عمل (العطاء) عمل (الإعطاء).

فصل : وأما القول فيقع على المفيد ؛ لأن معناه التحرك والتقلقل ، فكل ما يمذل به اللسان ويتحرك يسمى : (قولا) ، وهذا ما يتركب من : (ق ول) فى جميع تصاريفها وتقلب حروفها نحو : القول والقلو والتوقل ، وغير ذلك.

باب أقسام الكلم

إنما علم كون الكلم (١) ثلاثا فقط من وجهين :

أحدهما : أن الكلام وضع للتعبير عن المعانى ، والمعانى ثلاثه : معنى يخبر به ، ومعنى يخبر عنه ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر ، فكانت العبارات عنها كذلك.

الثانى : أنهم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر فى النفس ، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه.

فصل : وإنما فرق بين هذه العبارات فى التسميه لاختلاف المعبر عنه.

فصل : وإنما خص كل واحد منهما بالاسم الذى وضعوه له لوجهين :

١ - أحدهما : أن المراد الفرق بين الأسماء ليحصل العلم بالمسميات ، وأى لفظ حصل بهذا المعنى جاز.

٢ - والثانى : أنهم خصوا المخبر عنه وبه بالاسم ؛ لأنه أى علا القسمين الآخرين إذ كان أحدهما يخبر به فقط والآخر لا يخبر به ولا عنه ، وسموا ما يخبر به فعلا ؛ لأنه مشتق من المصدر الذى هو فعل حقيقه ، ولم يسموه زمانا وإن دل على الزمان لوجهين :

أ - أحدهما : أن دلالته على المصدر أقوى إذ دلالته على الزمان تختلف ويصح أن تبطل دلالته عليه بالكليه وأما دللاته على المصدر فلا يصح ذلك فيها.

ب - والثانى : أنه لو سمى زمانا لم يدل على الحدث بحال ، وإنما سمى فعلا (٢) ؛ لأنه دل على الحدث لفظا ، وعلى الزمان من طريق الملازمه ؛ إذ يستحيل فعل المخلوق إلا فى زمان ، ولم

١- الكلم اسم جنس واحده كلمه وهى إما اسم وإما فعل وإما حرف لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنه بزمان فهى الاسم وإن اقترنت بزمان فهى الفعل وإن لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها فهى الحرف.

٢- قال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه : الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهى المضمومه للمتكلم نحو فعلت والمفتوحه للمخاطب نحو تباركت والمكسوره للمخاطبه نحو فعلت ، ويمتاز أيضا بتاء أتت والمراد بها تاء التأنيث الساكنه نحو نعمت وبئست فاحترزنا بالساكنه عن اللاحقه للأسماء فإنها تكون متحركه بحركه الإعراب نحو هذه مسلمه ورأيت مسلمه ومررت بمسلمه ومن اللاحقه للحرف نحو لات وربت وثمت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو ربت وثمت ويمتاز أيضا بياء أفعلى والمراد بها ياء الفاعله وتلحق فعل الأمر نحو اضربى والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضى. وإنما قال المصنف يا افعلى ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمنى وفى الاسم نحو غلامى وفى الحرف نحو إنى بخلاف ياء افعلى فإن المراد بها ياء الفاعله على ما تقدم وهى لا تكون إلا

فى الفعل ، ومما يميز الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفه كانت أو ثقيله فالخفيفه نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ) والثقيله نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيْبُ.)

يسم عملا؛ لأن الفعل من العمل وكان يقع على كل حركه وعزم ؛ ولهذا يقول من بنى حائطا : قد عملت ، وقد فعلت ، وإذا تكلم قال : قد فعلت ، ولا يقال : عملت.

وسمى القسم الثالث : (حرفا) (۱) ؛ لأن حرف كل شيء طرفه ، والأدوات بهذه المنزله ؛ لأن معانيها فى غيرها فهى طرف لما معناها فيه.

فصل : وللاسم (۲) حد عند المحققين ؛ لأنه لفظ يقع فيه اشتراك والقصد من الحد تمييز المحدود عما يشاركه.

فصل : ومن أقرب حد حد به : أنه كل لفظ دل على معنى مفرد فى نفسه ، وقال قوم : هو كل لفظ دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل دلاله الوضع.

فصل : واشتقاقه عند البصريين من : (سما يسمو) إذا علا ، فالمحذوف منه (لامه) ؛ لأن المحذوف يرجع إلى موضع اللام فى جميع تصاريفه نحو : سميت وأسميت ، وسمّى وسمىّ ،

۱- قال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه : الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال ثم مثل بهل وفى ولم منبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفى ولم إلى المختص وهو قسمان مختص بالأسماء كفى نحو زيد فى الدار ومختص بالأفعال كلم نحو لم يقم زيد.

۲- اختلف عبارات النحويين فى حد الاسم وسيبويه لم يصرح له بحد فقال بعضهم : الاسم ما استحق الاعراب فى اول وضعه وقال آخرون : ما استحق التنوين فى اول وضعه وقال آخرون : حد الاسم ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه. وقال آخرون : الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد فى نفسه. ولم يدل على زمان ذلك المعنى وقال ابن السراج : هو كل لفظ دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل وزاد بعضهم فى هذا دلاله الوضع.

وأسماء وأسام ، ولأن الهمزه فيه عوض من المحذوف ، وقد ألف من عاداتهم أن يعوضوا فى غير موضع الحذف.

وقال الكوفيون : هو من السمه فالمحذوف (فاؤه) وهو خطأ فى الاشتقاق ، وفيه الخلاف وهو صحيح فى المعنى.

فصل : وإنما سمى هذا اللفظ : (اسما) من معنى العلو لوجهين :

أحدهما : أنه سما على صاحبيه فى الإخبار كما تقدم.

والثانى : أنه ينوه بالمسمى ؛ لأن الشىء قبل التسميه خفى عن الذهن فهو كالشىء المنخفض ؛ فإذا سمى ارتفع للأذهان كارتفاع المبصر للعين.

فصل : والألف واللام (١) من خصائص الأسماء ؛ لأنهما وضعا للتعريف والتخصيص بعد الشياع ولا يصح هذا المعنى فى الفعل والحرف ، ألا ترى أن قولك : (ضرب يضرب) يقعان على كل نوع من أنواع الضرب ولا يصح تخصيصهما بضربه واحده ، كما يكون ذلك قولك : (الرجل) ؛ فإنه يصير بهما واحدا بعينه.

فصل : وحروف الجر (٢) تختص بالأسماء ؛ لأن الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه ، والفعل لا يقتضى إلا الاسم فصار الحرف وصله بين الفعل وما يتعدى إليه.

فصل : وتنوين (٣) الصرف ، والتنوين : الفارق بين المعرفه والنكره نحو : (صه) من خصائص الأسماء ؛ لأن ما دخلا له يختص بالأسماء وهو الصرف وتمييز المعرفه من النكره.

١- قال ابن مالك فى الألفيه : بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

٢- الجر : وهو يشمل الجر بالحرف والإضافه والتبعيه نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالإضافه والفاضل مجرور بالتبعيه وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافه ولا الجر بالتبعيه.

٣- قال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه : التنوين وهو على أربعه أقسام تنوين التمكين وهو اللاحق للأسماء المعربه كزيد ورجل إلا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وإلا نحو جوار وغواش ، وسيأتى حكمهما وتنوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنيه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو : مررت بسيبويه وبسيبويه آخر ، وتنوين المقابله : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات فإنه فى مقابله النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين وتنوين العوض وهو على ثلاثه أقسام عوض عن جمله وهو الذى يلحق إذ عوضا عن جمله تكون بعدها كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم وهو اللاحق لكل عوضا عما تضاف إليه نحو كل قائم أى كل إنسان قائم فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها ، وتنوين الترنم ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقه بحرف عله كقوله : أقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى إن أصبت لقد أصابن فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم وكقوله أزف الترحل غير أن

ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن والتنوين الغالى وأثبته الأخفش وهو الذى يلحق القوافى المقيده كقوله : وقاتم الأعماق خاوى المخترقن وظاهر كلام المصنف : أن التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابله والعوض وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف.

فصل : ومن خصائص الاسم كونه فاعلا أو مفعولا أو مضافا أو مثنى أو مجموعا أو مصغرا أو منادى ، وسنذكر عله تخصيص الاسم بكل واحد من ذلك فى بابه إن شاء الله.

فصل : وحد (١) الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه ، وذكر الإسناد ههنا أولى من الإخبار ؛ لأن الإسناد أعم إذ كان يقع على الاستفهام والأمر غيرهما ، وليس الإخبار كذلك بل

١- اختلفت عبارات النحويين فى حد الفعل فقال ابن السراج وغيره : (حده : كل لفظ دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان محصل) ، وهذا هو حد الاسم الا انهم أضافوا إليه : لفظ (غير) ليدخل فيه المصدر وإذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر لأن الفعل يدل على زمان محصل ولان المصدر لا يدل على تعيين الزمان وإن شئت اضفت إلى ذلك دلاله الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك وانما زادوا هذه الزياده لئلا ينتقض ب (ليس وكان) الناقصه. وقال أبو على : (الفعل ما اسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه) وهذا يقرب من قولهم فى حد الاسم : ما جاز الاخبار عنه لأن الاسناد والاخبار متقاربان فى هذا المعنى. وهذا الحد رسمى إذ هو علامه وليس بحقيقى لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا وانما هو تمييز له بحكم من احكامه والذى قال سيبويه فى الباب الأول : (وأما الأفعال فأمثله أخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون (ولم يقع) ولما هو كائن لم ينقطع). وقد أتى فى هذا بالغايه لانه جمع فيه قوله (أمثله) والامثله بالأفعال احق منها بالأسماء والحروف وبين انها مشتقه من المصادر وقوله : (من لفظ احداث الأسماء). ربما أخذ عليه انه أضاف الاحداث إلى الأسماء ، والأحداث للمسميات لا للأسماء. وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين : أحدهما ان المراد بأحداث الاسماء ما كان فيها عباره عن الحدث وهو المصدر لانه من بين الاسماء عباره عن الحدث وهو من باب اضافه النوع إلى الجنس. والثانى : انه أراد بالاسماء المسميات كما قال تعالى : (ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْماءً سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ) والاسماء ليست معبوده وانما المعبود مسمياتها.

هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب ؛ فكل إخبار إسناد ، وليس كل إسناد إخبارا.

ولا ينتقض هذا الحد بقولهم : (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) ؛ لأن : (خيرا) هنا ليس بخبر عن (تسمع) بل عن المصدر الذى هو : (سماعك) وتقديره : (أن تسمع) وحذف (أن) وهى مراد جائز كما قال : [الطويل]

ألا أيّهذا الزاجرى أحضر الوغى (١)

أى : عن أن أحضر ، ودل على حذفه قوله : (وأن أشهد اللذّات) ، وقيل : حده ما دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان محصل دلاله الوضع.

فصل : وإنما اختصت (قد) بالفعل ؛ لأنها وضعت لمعنى لا يصح إلا فيه وهو تقريب الماضى من الحال وتقليل المستقبل كقولك : قد قام زيد ، أى : عن قريب. وزيد قد يعطى ، أى :

يقل ذلك منه ، فأما قوله تعالى : (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِى يَقُولُونَ) [الأنعام : ٣٣] فمعناه : قد علمنا.

١- البيت كاملا : ألا أيّهذا اللائمى أحضر الوغى وأن أشهد اللذّات هل أنت مخلدى والبيت من شعر : طرفه بن العبد : (٨٦ - ٦٠ ق. ه / ٥٣٩ - ٥٦٤ م) ، وهو طرفه بن العبد بن سفيان بن سعد ، أبو عمرو ، البكرى الوائلى ،. شاعر جاهلى من الطبقه الأولى ، كان هجاءا غير فاحش القول ، تفيض الحكمه على لسانه فى أكثر شعره ، ولد فى باديه البحرين وتنقل فى بقاع نجد. اتصل بالملك عمرو بن هند فجعله فى ندمائه ، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر عامله على البحرين وعمان يأمره فيه بقتله ، لأبيات بلغ الملك أن طرفه هجاه بها ، فقتله المكعبر شابا.

فصل : وإنما اختصت (السين) بالفعل ؛ لأن معناها جواب (لن يفعل) ، وكذلك : (سوف) إلا أن (سوف) تدل على بعد المستقبل من الحال ، و (السين) أقرب إلى ذلك منها ، ولما كانت (لن) لا معنى إلا فى المستقبل كان جوابها كذلك.

فصل : إنما دلت تاء التأنيث الساكنه على الفعل ؛ لأن الغرض منها الدلاله على تأنيث الفاعل فقط ، لا الدلاله على تأنيث الفعل ؛ إذ الفعل لا يؤنث ولا تجد تاء تأنيث متحركه متصله بآخر الفعل ، وإنما ذلك فى الأسماء مثل : (قائمه) والحروف مثل : (ربت) و (ثمت).

فصل : وإنما دل اتصال الضمير المرفوع الموضع بالكلمه على أنها فعل ؛ لأن الضمير المتصل المرفوع لا يكون إلا فاعلا ، والفاعل لا يتصل بغير الفعل.

فصل : وحد الحرف (1) ما دل على معنى فى غيره فقط ، ولفظ : (دل) أولى من قولك : (جاء) ؛ لأن الحدود الحقيقيه داله على ذات المحدود بها ، وقولنا : (ما جاء لمعنى) بيان العله التى لأجلها جاء وعله الشىء غيره ولا ينتقض ب (أين) و (كيف) لوجهين :

١- قال الأشمونى فى شرحه على الألفيه : (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمه فى الثلاثه ، أى علامه الحرفيه أن لا تقبل الكلمه شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال ، ثم الحرف على ثلاثه أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالأسماء نحو (فى و) مختص بالأفعال نحو (لم). تنبيهان : الأول إنما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو : (فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ) (الأنبياء : ٨٠) و : (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) (المائده : ١١٢) لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجىء فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنها ذاهله ، وإن رأته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفه فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته. الثانى حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص يقبل أن يعملا لعمل الخاص بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى. ، وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفه مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعه مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزله الجزء من مدخولهن ، وجزء الشىء لا يعمل فيه. ، وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه. ، وإنما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافيه للجنس لأنها بمعناها ، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى.

أحـدهما : أنهمـا – مع دلالتهما على معنى فى غيرهما – دالان على معنى فى أنفسـهما وهو المكان والحال ، وقـد حصل الاحتراز عن ذلك بقولنا فقط.

والثانى : أن دلالتهما على معنى فى غيرهما من جهه تضمنها معنى الحرف ، وذلك عارض فيهما.

فصل : ومن علامات الحرف : امتناعه من دخول علامات صاحبيه ؛ لأن معانيها لا تصح فيه.

فصل : ومن علاماته : أنه لا ينعقـد منه ومن الاسم وحده ولا من الفعل وحده فائده ، وهو معنى قولهم : (الحرف ما لم يكن أحد جزئى الجمله) فأما حصول الفائده به وبالاسم فى النداء فلنيابته عن الفعل ؛ ولذلك دلائل تذكر فى باب النداء إن شاء الله.

باب الإعراب والبناء

الإعراب (۱) عند النحويين : هو اختلاف آخر الكلمه لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا ، ويدخل فى هذا إعراب الاسم الصحيح والمعتل ، فالمقصور يقدر على ألفه الإعراب كاللفظ ، وليس كذلك آخر المبنى فإن آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركه إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركه.

فصل : وفى أصله الذى نقل منه أربعه أوجه :

أحدها : أنه من قولهم : (أعرب الرجل) إذا أبان عما فى نفسه والحركات فى الكلام كذلك ؛ لأنها تبين الفاعل من المفعول وتفرق بين المعانى كما فى قولهم : (ما أحسن زيدا!) فإنه إذا عرى عن الحركات احتمل النفى والاستفهام والتعجب ، وكذلك قولك : (ضرب زيد عمرا) لو عريته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول.

والثانى : أنه من قولك : (أعرب الرجل) إذا تكلم بالعربيه كقولهم : (أعرب الرجل) إذا كان له خيل عراب ، فالمتكلم بالرفع والنصب والجر متكلّم كلام العرب وليس البناء كذلك ؛ لأنه لا يخصّ العرب دون غيرهم.

والثالث : أنّه من قولهم : (أعربت معده الفصيل) إذا عربت ، أى : فسدت من شرب اللبن ، فأصلحتها وأزلت فسادها ، فالهمزه فيه همزه السلب كقولك : (عتب علىّ فأعتبته وشكا فأشكيته).

۱- الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وللإعراب معنيان لغوى وصناعى ، فمعناه اللغوى الإبانه يقال أعرب الرجل عمّا فى نفسه إذا أبان عنه وفى الحديث البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيّم ، تعرب عن نفسها أى تبيّن رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت مثال الآثار الظاهره الضمه والفتحه والكسره فى قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهره فى آخر زيد جلبتها العوامل الداخله عليه وهى جاء ورأى والباء ومثال الآثار المقدره ما تعتقده منويّا فى آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فإنك تقدر فى آخره فى المثال الأول ضمه وفى الثانى فتحه وفى الثالث كسره وتلك الحركات المقدره إعراب كما أن الحركات الظاهره فى آخر زيد إعراب.

والرابع : أنّه مأخوذ من قولهم : (امرأه عروب) ، أى : متحبّبه إلى زوجها بتحسّنها ، فالإعراب يحبّب الكلام إلى المستمع.

فصل : والإعراب معنى لا لفظ لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الإعراب هو الاختلاف على ما سبق فى حدّه ، والاختلاف معنى لا لفظ.

والثانى : أنّه فاصل بين المعانى والفصل ، والتمييز معنى لا لفظ.

والثالث : أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال : حركات الإعراب وضمّه إعراب والشىء لا يضاف إلى نفسه.

والرابع : أنّ الحركه والحرف يكونان فى المبنىّ ، وقد تزول حركه المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ، وقد يكون السكون إعرابا ، وهذا كلّه دليل على أنّ الإعراب معنى.

فصل : والأصل (١) فى علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الإعراب دالّ على معنى عارض فى الكلمه ، فكانت علامته حركه عارضه فى الكلمه لما بينهما من التناسب.

والثانى : أنّ الحركه أيسر من الحرف وهى كافيه فى الدلاله على الإعراب ، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

والثالث : أنّ الحرف من جمله الصيغه الدالّه على معنى الكلمه اللازم لها ، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدّى ذلك إلى أن يدلّ الشىء الواحد على معنيين ، وفى ذلك اشتراك ، والأصل أن يخصّ كلّ معنى بدليل.

فصل : فأمّا الإعراب بالحروف فلتعذّر الإعراب بالحركه ، وسترى ذلك فى مواضعه إن شاء الله تعالى.

١- وأنواع الإعراب : رفع ونصب فى اسم وفعل ك (زيد يقوم) وإنّ زيدا لن يقوم وجرّ فى اسم ك (بزيد) وجزم فى فعل ك (لم يقم). والأصل : كون الرّفع بالضّمّه والنّصب بالفتحه والجرّ بالكسره والجزم بالسّكون. وأقول أنواع الإعراب أربعه : رفع ونصب وجر وجزم ، وعن بعضهم : أن الجزم ليس بإعراب وليس بشىء.

فصل : وإنّما كانت ألقاب الإعراب أربعه ضروره إذ لا خامس لها ، وذلك أنّ الأعراض إمّا حركه وإمّا سكون ، والسكون نوع واحد والحركات ثلاث ، فمن هنا انقسمت إلى هذه العدّه.

فصل : والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجه إلى الفصل بين المعانى على ما سبق.

وقال قطرب : دخل الكلام استحسانا ؛ لأن المتكلّم يصل بعض كلامه ببعض ، وفى تسكين أواخر الكلم فى الوصل كلفه فحرّك تسهيلا على المتكلم ولو كان الإعراب لحاجه الفصل وللفرق لاستغنى عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، ولكان الاتفاق فى الإعراب يوجب الاتفاق فى المعانى ، وليس كذلك ألا ترى أنّ قولك : (زيد قائم) مثل قولك : (هل زيد قائم) ، وقولك : (إنّ زيدا قائم) مثل قولك : (زيد قائم) فى المعنى ، والجواب عمّا قاله من وجهين :

أحدهما : أن السكون أسهل على المتكلّم من الحركه.

والثانى : أنّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلّم بالخيار إن شاء حرّك بأى حركه شاء ، وإنّ شاء سكّن ، وأما التقديم فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّه لا يمكن فى كلّ مكان ألا ترى أنّ التقديم فى قولك : ما أحسن زيدا! غير ممكن.

والثانى : أنّ فى لزوم التقديم تضييقا على المتكلّم مع حاجته إلى التسجيع وإقامه القافيه.

وأمّا اختلاف الإعراب مع اتّفاق المعنى وعكسه فشىء عارض جاز لضرب من التشبيه بالأصول فلا يناقض به.

فصل : واختلفوا هل الإعراب (١) سابق على البناء أم العكس؟ فالمحقّقون على أنّ الإعراب سابق ؛ لأن واضع اللغه حكيم ، يعلم أنّ الكلام عند التركيب لا بدّ أن يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضى أن يضع الإعراب مقارنا للكلام.

١- المعرب بحق الأصل هو الاسم والفعل المضارع محمول عليه ، وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل فى الإعراب أيضا. وحجه الأولين : أن الإعراب أتى به لمعنى لا يصح إلا فى الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم ، والدليل على ذلك : أن الأصل عدم الإعراب لأن الأصل دلاله الكلمه على المعنى اللازم لها والزياده على ذلك خارجه عن هذه الدلاله. وإنما يؤتى بها لتدل على معنى عارض يكون تاره. والمعنى الذى يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه لأنه يفرق بين هذه المعانى وهذه المعانى تصح فى الأسماء ولا تصح فى الأفعال فعلم أنها ليست أصلا بل هى فرع محمول على الاسماء فى ذلك. واحتج الآخرون بأن الإعراب فى الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا كاعراب الأسماء وبيانه قولك : اريد أن ازورك فيمنعنى البواب. إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى وكذلك قولك : لا يسعنى شىء ويعجز عنك إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن. وهو فى ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر. والجواب : أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه

فهم المعنى بل المعنى يدرك بالقرائن المحققه به والإشكال يحصل فيه بالحركه التى لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركه ألا ترى أن قوله : أريد أن أزورك فيمنعنى البواب لو سكنت العين لفهم المعنى ، وإنما يشكل إذا نصبتها وإنما جاء الإشكال من جهه العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل إذ لا فرق بين قولك : يضرب زيد فى الضم والفتح والكسر والسكون فانه فى كل حال يدل على الحدث والزمان.

وقال الآخرون : تكلّمت العرب بالكلام عاريا من الإعراب ، فلمّا عرض لهم اللبس أزالوه بالإعراب وهذا لا يليق بحكمتهم.

فصل : واختلفوا فى حركات الإعراب : هل هى أصل لحركات البناء ، أم بالعكس ، أم كلّ واحد منهما فى موضعه أصل؟

فذهب قوم إلى الأوّل ، وعلته : أن حركات الإعراب دوالّ على معان حادثه بعلّه بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلّه أصل لغيره.

وذهب قوم إلى الثانى ، وعلّته : أن حركه البناء لازمه وحركه الإعراب منتقله ، واللازم أصل للمتزلزل إذ كان أقوى منه وهذا ضعيف ؛ لأن نقل حركات الإعراب كان لمعنى ولزوم حركه البناء لغيره معنى.

وذهب قوم إلى الثالث ؛ لأن العرب تكلّمت بالإعراب والبناء فى أول وضع الكلام ، وكلّ واحد منهما له علّه غير علّه الآخر ، فلا معنى لبناء أحدهما على الآخر.

فصل : وإنّما كان موضع حركه الإعراب آخر الكلمه لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الإعراب جىء به لمعنى طارئ على الكلمه بعد تمام معناها وهو الفاعليه والمفعوليه ، فكان موضع الدالّ عليه بعد استيفاء الصيغه الدالّه على المعنى اللازم لها وليس

كذلك لام التعريف وألف التكسير وياء التصغير ؛ لأن التعريف والتكسير والتصغير كالأوصاف اللازمه للكلمه بخلاف مدلول الإعراب.

والثانى : أنّ حركه الإعراب تثبت وصلا وتحذف وقفا ، وإنّما يمكن هذا فى آخر الكلمه إذ هو الموقوف عليه.

والثالث : أنّ أوّل الكلمه لا يمكن إعرابه لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ من الإعراب السكون والابتداء بالساكن ممتنع.

والثانى : أنّ أوّل الكلمه متحرّك ضروره ، وحركه الإعراب تحدث بعامل والحرف الواحد لا يحتمل حركتين.

والثالث : أنّ تحرّك الأوّل بحركه الإعراب فإمّا يفضى إلى اختلاط الأبنيه ، ولا يمكن أن يجعل الإعراب فى وسط الكلمه لأربعه أوجه :

أحدها : ما تقدّم من الوجه الأخير فى منع تحريك الأول.

والثانى : أنّه يفضى إلى الجمع بين ساكنين فى بعض المواضع.

والثالث : أنه يفضى إلى توالى أربع متحركات فى كلمه واحده ك (مدحرج) إذا تحرّكت الحاء إذ ليس معك ما يمكن تحريكه من الحشو غيره.

والرابع : أنّ حشو الكلمه قد يكون حروفا كثيره وتعيين واحد منها بحركه الإعراب لا دليل عليه.

فصل : وألقاب الإعراب (١) أربعه : رفع ونصب وجرّ وجزم ، وألقاب البناء : ضمّ وفتح وكسر ووقف ، وتسميه كلّ واحد منها باسم الآخر تجوز ، وإنّما فرّقوا بينها فى التسميه لافتراقها فى المعنى ، وذلك أنّ حركه الإعراب تحدث عن عامل ، وحركه البناء لا تحدث عن عامل ،

١- أنواع الإعراب أربعه الرفع والنصب والجر والجزم فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالأسماء نحو بزيد وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو : لم يضرب. والرفع يكون بالضمه والنصب يكون بالفتحه والجر يكون بالكسره والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمه فى أخو والياء عن الكسره فى بنى من قوله جا أخوبنى نمر.

وإذا اختلفت المعانى اختلفت الأسماء الدالّه عليها ؛ ليكون كلّ اسم دالّا على معنى من غير اشتراك وهو أقرب إلى الأفهام.

فصل : وإنّما خصّوا الإعراب بالرفع (۱) ؛ لأن الرفع ضمّه مخصومه والنصب فتحه مخصومه ، وكذلك الجرّ والجزم وحركه البناء حركه مطلقه ، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علّقت عليه علما كزيد وعمرو ، ولا تسمّيه رجلا لا اشتراك الجنس فى ذلك ، فضّمه الإعراب كالشخص المخصوص ، وضمه البناء كالواحد المطلق.

فصل : والحركه مع الحرف لا بعده ولا قبله ، وقال قوم منهم ابن جنى : هى بعده والدليل على الأوّل من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركه فكانت معه كالمدّ والجهر والشدّه ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأن صفه الشىء كالعرض ، والصفه العرضيه لا تتقدّم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ فى ذلك قيامها بنفسها.

والثانى : أنّ الحركه لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزه ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفى العدول عن ذلك دليل على أن الحركه معها.

واحتجّ من قال هى بعد الحرف بوجهين :

أحدهما : أنّك لمّ لم تدغم الحرف المتحرّك فيما بعده نحو : (طلل) دلّ على أنّ بينهما حاجزا وليس إلا الحركه.

والثانى : أنّك إذا أشبعت الحركه نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه.

۱- علامات الإعراب الأصليّه : الضمه للرفع والفتحه للنصب ، والكسره للجر ، وحذف الحركه للجزم. ويشترك فى الرفع والنصب الاسم والفعل ، مثل قولك «العاقل يصون شرفه» و «أن العجول لن يتقن عملا». ويختصّ الجرّ بالاسم مثل : «فى ساحه العلم الخلود» ويختصّ الجزم بالفعل ، مثل «لم ينل الخير ملول».

والجواب عن الأوّل : أنّ الإدغام امتنع لتحصنّ الأوّل بتحرّكه (۱) ، لا لحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب نحو : (عوض).

والجواب عن الثانى : من وجهين :

أحدهما : أنّ حدوث الحرف عن الحركه كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهى شرط لحدوثه وليست بعضا له ؛ ولهذا إذا حذف الحرف بقيت الحركه بحالها ، ولو كان الحادث تماما للحركه لم تبق الحركه ، ومن سمّى الحركه بعض الحرف أو حرفا صغيرا فقد تجوّز ؛ ولهذا لا يصحّ النطق بالحركه وحدها.

والثانى : لو قدّرنا أنّ الحركه بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن يقارن الحرف الأوّل ، كما أنّه ينطق بالحرف المشدّد حرفا واحدا وإن كانا حرفين فى التحقيق ، إلا أنّ الأوّل لمّا ضعف عن الثانى أمكن أن يصاحبه والحركه أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف.

فصل : ويتعلّق بهذا الاختلاف مسأله أخرى ، وهى أنّ الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : أنّ الحرف أصله السكون ومحال اجتماع ساكن من حركات.

والثانى : أنّ الحرف له مخرج مخصوص والحركه لا تختصّ بمخرج ولا معنى لقول من قال : إنه يجتمع من حركتين ؛ لأن الحركه إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أنّ الحركه ليست بعض الحرف.

والثانى : أنّك إذا أشبعت الحركه نشأ منها حرف تامّ وتبقى الحركه قبله بكمالها ، فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركه قبل الحرف.

فصل : وقد سبق أنّ المعرب بحقّ الأصل الاسم المتمكّن ، فأمّا الفعل المضارع ففيه اختلاف يذكر فى باب الأفعال.

۱- أى : بحركه حرف اللام الواقع بعد الطاء.

فصل : فيما يستحقّه الاسم وهو الرفع والنصب والجرّ ؛ لأنه يقع على ثلاثه معان الفاعليّه والمفعوليّه والإضافه فخصّ كل معنى منها بإعراب يدلّ عليه ، فأمّا ما يخصّص كلّ واحد منها بما خصّ به فيذكر فى بابه (۱).

فصل : ولم يدخل الجزم الأسماء لستّه أوجه :

أحدها : أنّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق ، وقد وفت الحركات بذلك المعنى وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه وليس ثمّ معنى رابع يدلّ عليه الجزم.

والثانى : أنّ الجزم ليس بأصل فى الإعراب ؛ لأنه سكون فى الأصل ، والسكون علامه المبنىّ أصلّ فى البناء بشهاده الحسّ والوجدان ، إلا أنّه جعل إعرابا فرعا فخصّ بما إعرابه فرع وهو الفعل.

والثالث : أنّ الجزم دخل عوضا من الجرّ فى الأسماء ، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعّوض.

۱- الرفع ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيد يقوم ، ومثل الخبر والمضارع فى قول الشاعر يمدح خبيرا حكيما : يزن الأمور ؛ كأنما هو صيرف يزن النّضار بدقّه وحساب النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن سعيدا لن يقبل الهوان. الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ، مثل : بالله أستعين.

باب البناء

حدّ البناء (۱) لزوم آخر الكلمه سكونا أو حركه وهو ضدّ الإعراب والبناء بأوّل الكلمه وحشوها أشبه للزومه ، إلا أنّ آخر الكلمه إذا لزم طريقه واحده صار كحشوها.

فصل : والبناء فى الأصل وضع الشىء على الشىء على وصف يثبت كبناء الحائط ، ومنه سمّى كلّ مرتفع ثابت بناء كالسّماء ، وبهذا المعنى استعمله النحويّون على ما سبق.

فصل : والأصل فى البناء السكون لوجهين (۲) :

أحدهما : أنّه ضدّ الإعراب ، والإعراب يكون بالحركات ، فضدّه يكون بالسكون.

والثانى : أنّ الحركه زيدت على المعرب للحاجه إليها ، ولا حاجه إلى الحركه فى المبنىّ إذ لا تدل على معنى.

باب المعرب والمبنىّ

إنّما أخرا عن الإعراب والبناء ؛ لأنّهما مشتقان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين والمشتق منه أصل للمشتق.

فصل : وليس فى الكلام كلمه معربه لا معربه ولا مبنيه عند المحقّقين ؛ لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبنى على ما سبق ، وليس بين الضّدّين هنا واسطه (۳).

۱- البناء لزوم آخر الكلمه حاله واحده لفظا أو تقديرا وذلك كلزوم هؤلاء للكسره ومنذ للضمه وأين للفتحه.

۲- قال ابن هشام فى شرح شذور الذهب : شرعت فى تقسيمه تقسيما غريبا لم أسبق إليه وذلك أننى جعلت المبنىّ على تسعه أقسام الأول المبنى على السكون وقدمته لأنه الأصل والثانى المبنى على السكون أو نائبه المذكور فى الباب السابق وثنّيت به لأنه شبيه بالسكون فى الخفه والثالث المبنى على الفتح وقدمته على المبنى على الكسر لأنه أخفّ منه والرابع المبنى على الفتح أو نائبه المذكور فى الباب السابق والخامس المبنى على الكسر وقدمته على المبنى على الضم لأنه أخفّ منه والسادس المبنى على الكسر أو نائبه المذكور فى الباب السابق والسابع المبنى على الضم والثامن المبنى على الضم أو نائبه والتاسع ما ليس له قاعده مستقره بل منه ما يبنى على السكون وما يبنى على الفتح وما يبنى على الكسر وما يبنى على الضم.

۳- ليس فى الكلام كلمه لا معربه ولا مبنيه وذهب قوم إلى ذلك فقالوا فى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامى وداري هو لا معرب ولا مبنى. وحجه الأولين : أن القسمه تقضى بانحصار هذا المعنى فى القسمين المذكورين : المعرب والمبنى لان المعرب هو الذى يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظا أو تقديرا والمبنى ما لزم آخره حركه أو سكونا وهذان ضدان لا واسطه بينهما لان الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسيمى النفى والاثبات وليس بينهما ما ليس بمثبت ولا منفى يدل عليه ان الاضداد قد تكثر مثل البياض والحمره والسواد ولكن لكل واحد منها حقيقه فى نفسه والنفى والاثبات ليس بينهما واسطه هى ضد ينبئ عن

حقيقه كالحركه والسكون. واحتج الآخرون : بأن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب إذ لو كان معربا لظهرت فيه حركه الإعراب لانه يقبل الحركه وليس بمبنى إذ لاعله للبناء هنا فلزم أن ينتفى الوصفان هنا ويجب ان يعرف باسم يخصه وتلقيبه بالخصى موافق لمعناه لان الخصى معدوم فائده الذكوريه ولم يثبت له صفه الانوثيه فهو فى المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فانه كان قبل الإضافه معربا (فلما عرضت له الإضافه زال عنه الاعراب ولم يثبت له صفه البناء) كما ان السليم الذكر والخصيين عرض له إزالتها ولم يصر بذلك انثى. والجواب عما ذكروه من وجهين : أحدهما : انا نقول : هو معرب تاره لكن ظهور الحركه فيه مستثقل كما يستثقل على الياء فى المنقوص وكما يمتنع على الألف. ولم يمنع ذلك من كونه معربا. وتاره تقول : هو مبنى. وعله بنائه أن حركته صارت تابعه للياء فتعذر أن تكون داله على الإعراب. ولذلك أشبه الحرف. لانه أصل قبل الإضافه وصار بعد الإضافه تابعا للمضمر الذى هو فرع كما أنك تحرك الساكن لالتقاء الساكنين حركه بناء. ولذلك إذا وجدت فى المعرب كانت بناء. كقولنا : لم يسد. ولم يصر هذا الفعل معربا وضمه وفتحه وكسره بناء. والوجه الثانى : أن تسميته خصيا خطأ. لان الخصى ذكر على التحقيق. ، وإنما زال عنه بعض أعضائه وحقيقه الذكوريه وحكمها.

وذهب قوم إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلّم غير مبنىّ ، إذ لا علّه فيه توجب البناء وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّه حرف إعرابه وسمّوه : (خصيّا) والذى ذهبوا إليه فاسد ؛ لأنه معرب عند قوم مبنىّ عند آخرين ، وسنبين ذلك على أنّ تسميتهم إيّاه :

(خصيّا) خطأ ؛ لأن الخصىّ ذكر حقيقه وأحكام الذكور. ثابته له وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمّوه : (خنثى مشكلا).

والرابع : أنّ الجزم حذف ، وذلك تخفيف فيليق بالفعل لثقله ، أما الاسم فخفيف فجزمه يحذف منه التنوين والحركه ، وذلك إجحاف به.

والخامس : أنّ الجزم فى الأسماء يسقط التنوين ، وهو دليل الصرف ، والحركه التى هى دليل المعنى وليس كذلك جزم الأفعال.

والسادس : أنّ الجزم يحدث بعوامل لا يصحّ معناها فى الأسماء.

فصل : ولم تجرّ الأفعال لستّه أوجه :

أحدها : أنّ الجرّ فى الأسماء ليس بأصل ؛ إذ كان الأصل الرفع للفاعل وما حمل عليه ، والنصب للمفعول وما حمل عليه ، وأمّا الجرّ فبالحرف وما قام مقامه ، وموضع الجارّ والمجرور رفع ونصب ، فحمل الفعل على الاسم فيما هو أصل فيه.

والثانى : أنّ الفعل محمول على الاسم فى الإعراب ، فينبغى أن يحمل عليه فى أضعف أحواله وعامل الرفع فى الأسماء قوىّ : وهو اللفظىّ ، وضعيف : وهو المعنوىّ ، فحمل الفعل فى الرفع على العامل الضعيف فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم (١) ، وكذلك عامل النصب فى الأسماء قوىّ وهو الفعل ، وضعيف وهو الحرف ، فحمل الفعل عليه فى العامل الضعيف فلم يفعل فى الفعل إلّا الحرف ، وأمّا الجرّ فليس له إلا عامل واحد وهو الحرف ، وأمّا الإضافه فمقدّره بحرف الجرّ فليس للجرّ إلا عامل واحد فلم يكن حمل الفعل عليه إذ يلزم مساواته له.

والوجه الثالث : أنّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم ، ولو أعرب بالجرّ ، وقد أعرب بالرفع والنصب لكان الفرع مساويا للأصل.

والرابع : أنّ الجزم دخل الأفعال وتعذّر دخوله على الأسماء لما تقدّم ، فلو جرّت الأفعال لزادت على الأسماء فى الإعراب.

الخامس : أنّ الجرّ يكون بالإضافه ، والإضافه توجب أن يكون المضاف إليه داخلا فى المضاف معاقبا للتنوين ، وليس من قوّه التنوين أن يقع موقعه الفعل والفاعل ، وفى امتناع الإضافه إلى الأفعال أوجه يطول ذكرها ، وسنذكرها فى باب الإضافه إن شاء الله.

والسادس : أنّ الجرّ يكون بعامل لا يصحّ معناه فى الفعل.

فصل : وألقاب البناء أربعه على عدّه ألقاب الإعراب ، فالضمّ فى البناء كالرفع فى المعرب ، والفتح كالنّصب ، والكسر كالجرّ ، والوقف كالجزم ، فأمّا ما يبنى على هذه الأشياء من الكلام فسنذكره بعد الفراغ من المعرب إن شاء الله تعالى.

١- إعراب الفعل استحسان لشبهه بالاسماء ، وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك فلا يلزم لان هذه الأشياء فروع عارضه حملت على الاصول المعلله لضرب من الشبه وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى.

باب الاسم الصحيح

فصل : الصحيح (۱) والمعتلّ فى الأسماء من صفات الأسماء المعربه المفرده ، وما كان فى حكمها من جمع التكسير ولا يقال فى : (حيث وأين وأمس) هى أسماء صحيحه ، ولا فى : (إذا ومتى) معتلّ ؛ لأن حدّ الاسم الصحيح هو الذى يتعاقب على الحرف الأخير منه حركات الإعراب الثلاث وهو أولى من قولك : الصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا ياء قبلها كسره ؛ لأن المثنّى قد يكون بهذه الصفه ولا يسمّى صحيحا ولأنّ الحدّ الأوّل إثبات محض ، والثانى نفى ، والحدّ الحقيقى لا يكون نفيا ؛ لأن الحدّ الحقيقىّ ما أبان عن حقيقه المحدود والنفى لا يبين عن حقيقه المحدود.

فصل : وفى اشتقاق الصرف (۲) هنا وجهان :

۱- الصحيح : ما خلت أصوله من أحرف العلّه التى هى «الواو والألف والياء».

۲- الصرف : هو التنوين وحده ، وقال آخرون : هو التنوين والجر. حجه الأولين من ثلاثه أوجه : أحدها : أنه معنى ينبئ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله. وبيانه : أن الصرف فى اللغه هو الصوت الضعيف كقولهم : صرب ناب البعير وصرفت البكره ومنه صريف القلم. والنون الساكنه فى آخر الكلمه صوت ضعيف فيه غنه كغنه الاشياء التى ذكرنا. وأما الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا لانه حركه فلم يكون صرفا كسائر الحركات ألا ترى أن الضمه والفتحه فى آخر الكلمه حركه ولا تسمى صرفا. والوجه الثانى : وهو أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر فى موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضروره إليه وذلك أن التنوين دعت الضروره إليه لإقامه الوزن والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أو فتح فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف لأن المانع من الصرف قائم وموضع المخالفه لهذا المانع الحاجه إلى إقامه الوزن فيجب أن يختص به. الوجه الثالث : أن ما فيه الألف واللام لو أضيف لكسر فى موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل على أن الجر سقط تبعا لسقوط التنوين بسبب مشابهه الاسم الفعل والتنوين سقط لعله أخرى فينبغى أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعا له. واحتج الآخرون من وجهين : أحدهما : أن الصرف من التصرف وهو التقلب فى الجهات وبالجر يزداد تقلب الاسم فى الإعراب فكان من الصرف. والثانى : انه اشتهر فى عرف النحويين ان غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلا فى المحدود والجواب عن الأول من وجهين : أحدهما : أن اشتقاق الصرف مما ذكرناه لا مما ذكروا وهو أقرب إلى الاشتقاق. والثانى : أن تقلب الكلمه فى الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفا وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفا وإنما يسمى تصرفا وتصريفا. وأما ما اشتهر فى عرف النحويين فليس بتحديد للصرف بل هو حكم ما لا ينصرف فأما ما هو حقيقه الصرف فغير ذلك ثم هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فان تقلبه أكثر ولا يسمى منصرفا والله أعلم.

أحدهما : هو من صريف الناب والبكره والقلم ، وهو الصوت الذى يكون من هذه الأشياء وعلى هذا يكون الصرف هو التنوين وحده ؛ لأنه صوت يلحق آخر الاسم.

والثانى : هو من صرفت الشىء ، وصرّفته إذا ردّدته وقلّبته فى الجهات ، وعلى هذا يكون الجرّ من الصرف إذ به يزيد تقليب الكلمه والأوّل هو الوجه.

فصل : واختلف النحويّون فى الصرف ، فمذهب المحقّقين أنّه التنوين وحده ، وقال آخرون : هو الجرّ مع التنوين ، والدليل على الأوّل من أربعه أوجه :

أحدها : أنّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف على ما تقدّم.

والثانى : أنّ الاسم الذى لا ينصرف يدخله الجرّ مع الألف واللام والإضافه مع وجود العلّه المانعه من الصرف.

الثالث : أنّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب ، قيل : قد صرف للضروره ولا جرّ هناك.

والرابع : أنّه إذا اضطر إلى التنوين فى الجرّ جرّ ونوّن ، ولو كان الجرّ من الصرف لفتح ونوّن ؛ لأن ضرورته لا تدعو إلى الكسر.

واحتجّ الآخرون من وجهين : أحدهما : أنّ الصرف من التصريف وهو التقليب والجرّ زياده تغيير فى الاسم فكان من الصرف.

والثانى : أنّ التنوين منع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل لكونه من خصائص الأسماء والجرّ بهذه الصفه فيكون من جمله الصرف.

والجواب عن الأوّل من وجهين :

أحدهما : أنّ ما ذكروه لو صحّ لم يكن التنوين من الصرف ؛ لأنه ليس من وجوه تقليب الكلمه بل هو تابع لما هو تقليب.

والثانى : أنّ الرفع والنصب تقليب ، وليس من الصرف ، وأما الثانى فلا يصحّ أيضا ؛ لأن الألف اللام وغيرها من خصائص الاسم لا تمّسى صرفا ، وكذلك الجرّ.

فصل : إنّما زادوا التنوين فى المنصرف دون غيره من الحروف ؛ لأن حروف المدّ تعدّدت زيادتها لما فيها من الثقل وما يلحقها من التغيير بحسب ما قبلها من الحركات والنون أشبه بحروف المدّ لما فيها من الغنّه ويؤمن فيها ما خيف من حروف المدّ.

فصل : والتنوين مصدر : (نوّنت) ، وحقيقته نون ساكنه تزاد فى آخر الاسم المعرب ويثبت فى الوصل دون الوقف ، وإنّما سمّى تنوينا لوجهين :

أحدهما : أنّه حادث بفعل الناطق به ، وليس من سنخ الكلمه.

والثانى : أنّهم فرّقوا بين النون الثابته وصلا ووقفا وبين هذه النون.

فصل : واختلفوا فى علّه زياده التنوين (۱) على أربعه أقوال :

أحدها : أنّه زيد علامه على خفّه الاسم وتمكّنه فى باب الاسمّيه وهو قول سيبويه ، وذلك أنّ ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل ولا يحتمل الزياده ، وما يشبه الحرف يبنى وما عرى من شبههما يأتى على خفّته ، فالزياده عليه تشعر بذلك إذ الثقيل لا يثقّل.

والقول الثانى : أنّه فرّق بين المنصرف وغير المنصرف وهو قول الفرّاء وهذا يرجع إلى قول سيبويه إلا أنّ العباره مضطربه ؛ لأن معناها أنّ النون فرّق بها بين ما ينوّن وبين ما لا ينون وذا تعليل الشىء بنفسه.

والقول الثالث : أنّ التنوين فرّق به بين الاسم والفعل ، وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما : أنّ ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينوّن.

۱- العله فى زياده تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفه الاسم وثقل الفعل وقال الفراء : المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف. وقال آخرون : المراد به الفرق بين الاسم والفعل. وقال قوم : المراد به الفرق بين المفرد والمضاف.

والثانى : أنّ الفوراق بين الاسم والفعل كثيره كالألف واللام وحروف الجرّ والإضافه فلم يحتج إلى التنوين.

والقول الرابع : أنّه فرّق بين المفرد والمضاف ، وهذا أيضا فاسد من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن غير المنصرف يكون مفردا ولا ينوّن.

والثانى : أن المفرد مفارق للمضاف ؛ لأنه يصح السكوت عليه والمضاف إليه كجزء من المضاف.

والثالث : أن ما فيه الألف واللام مفرد ولا ينون.

فصل : والمستحق للتنوين الاسم النكره المذكّر ؛ لأن الغرض من زياده التنوين التنبيه على خفه الاسم وأخفّ الاسم النكره ، المذكر فأما الاسم العلم مثل : (زيد) والنكره المؤنثه مثل :

(شجره) فدخلها التنوين لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّهما أشبها الفعل من وجه واحد ، والاسم أصل للفعل ومشابهه الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفه فلا تجذبه إلى حكمه بل غايه ما فيه أن يصير الوجه الواحد من الشبه معارضا بأصل الاسم إلا أنّه لا يرجّح الفعل عليه حتّى يلحق الاسم به.

والثانى : أنّ تعريف العلم بالوضع فأمّا اللفظ فمثل لفظ النكره ؛ ولهذا يتنكر العلم كقولك : مررت بزيد وزيد آخر ، وليس كذلك الألف واللام.

والثالث : أنّ العلم متوسّط بين ما أشبه الفعل من وجهين وبين ما لم يشبه البتّه وإلحاقه بما لم يشبه الفعل أولى ؛ لأنه أصل للأفعال وإلحاق الفروع بالأصول أولى.

فصل : وإنّما لم يجتمع التنوين والألف واللام لوجهين :

أحدهما : أنّ الاسم ثقل بالألف واللام فلم يحتمل زياده أخرى.

والثانى : أنّ الألف واللام يعرّف الاسم فيصير متناولا لشى بعينه فيثقل بذلك بخلاف النكره فإنها أخف الأسماء.

فصل : ويتعلّق بهذا الكلام بيان خفّه النكره وثقل الفعل (۱) أمّا النكره فإنها أخف إذا كان مدلولها معنى واحدا كقولك : (رجل) والسامع يدرك معنى هذا اللفظ بغير فكره ، وأمّا (زيد) ونحوه من الأعلام فيتناول واحدا معيّنا يقع فيه الأشتراك فيحتاج إلى فواصل تميّزه.

فصل : وأمّا ثقل الفعل فظاهر ، وذلك أنّ لفظه يلزمه الفاعل والمفاعيل من الظرفين وغيرهما والمصدر والحال ، ويدلّ على حدث وزمان ويتصرّف تصرّفا تختلف به المعانى بخلاف الاسم ؛ فإنّه لا يدلّ إلا على معنى واحد.

فصل : وإنّما لم يجتمع التنوين والإضافه لوجهين :

أحدهما : أنّ التنوين فى الأصل دليل التنكير والإضافه تعرّف أو تخصّص فلم يجمع بينهما لتنافى معنييهما.

والثانى : أنّ التنوين جعل دليلا على انتهاء الاسم والمضاف إليه من تمام المضاف ، فلو نوّن الأوّل لكان كإلحاق التنوين قبل منتهى الاسم وهذا معنى قولهم : التنوين يؤذن بالانفصال والإضافه تؤذن بالاتّصال فلم يجتمعا.

فصل : والكلام فى غير المنصرف يستوفى بجميع أحكامه فى باب ما لا ينصرف إن شاء الله.

۱- معنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيره فمدلولاته الحدث والزمن ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ؛ فإذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهه اللفظ والتنوين صالح لذلك لانه زياده على اللفظ والزياده ثقل فى المزيد عليه والاسم يحتمل الثقل ، لأنه فى نفسه خفيف والفعل فى نفسه ثقيل فلا يحتمل التثقيل وهذا معنى ظاهر فكان الحكمه فى الزياده.

باب الاسم المعتلّ

الاسم المعتلّ : ما آخره ألف أو یاء قبلها کسره ، وسمّی : (معتلا) ؛ لأن حرف إعرابه حرف علّه ، وحروف العلّه : الألف والواو والیاء ، غیر أنّ الواو المضموم ما قبلها لم تقع فی آخر الاسم بحال.

وانّما سمیت : (حروف علّه) ؛ لأن العلّه هی المعنی المغیّر للشیء ، وهذه الحروف یکثر تغییرها ووصف الاسم بکماله بالاعتلال وإن کان حرف العلّه جزءا منه کما وصف بالإعراب وهو فی حرف منه.

ومذهب التصریفیین : أن یقال معتلّ اللام کما یقال معتلّ الفاء ومعتلّ العین ، ولم یحتج النحویّ إلی ذلک ؛ لأن عنایته بالإعراب والبناء الواقعین آخرا.

فصل : والمنقوص (۱) ما کان آخره یاء قبلها کسره ، ولا حاجه إلی قولک : یاء خفیفه ؛ لأن الیاء المشدّده یاءان الأولی منهما ساکنه.

فصل : وسمّی : (منقوصا) ؛ لأنه نقص فی إعرابه الضمّ والکسر وبقی له النصب.

فصل : وإنّما لم تضم الیاء ههنا ولم تکسر لوجهین :

أحدهما : أنّ الیاء مقدّره بکسرتین ؛ فإذا کانت قبلها کسره ضممتها أو کسرتها جمعت بین أربع حرکات مستثقله.

والثانی : أنّ الیاء خفیّه وتحریکها تکلّف لإبانتها بما هو أضعف منها ، وذلک شاق ؛ ولهذا قال الأخفش : ضمّها أو کسرها کالکتابه فی السواد.

فصل : إنّما احتملت الفتحه لخفّتها ؛ لأنها بعض الألف ، والألف أخفّ حروف المدّ ، وبعض الأخفّ فی غایه الخفّه.

فإن قیل : لو کان کذلک لصحّت الواو والیاء فی : (دار) و (باع) لانفتاحهما؟

قیل : الفتحه هناک لازمه بخلاف فتحه المنصوب هنا.

۱- هو : الاسم المعرب الذی آخره یاء لازمه ، غیر مشدده ، قبلها کسره ، مثل : العالی ، الباقی ، المرتقی ، المستعلی.

فصل : وإذا كانت لام الكلمه واوا مثل : (غازى) فإنّها سكنت وانكسر ما قبلها فانقلبت ياء ؛ فإذا نصبت فقلت : (رأيت غازيا) لم تعد الواو لئلّا يختلف حكمها فى اسم واحد لأمر عارض وهذا أقرب من حملهم : (أعد ونعد وتعد) فى الحذف على (يعد).

فصل : إذا كان المنقوص منصرفا حذفت ياؤه الساكنه وبقى التنوين ؛ لأنّهما ساكنان والجميع بينهما متعذّر ، وتحريك الياء لا يجوز لوجهين :

أحدهما : الثقل المهروب منه.

والثانى : أنّه تحريك أوّل الساكنين فى كلمه واحده ، وذلك لا يجوز لما نبيّنه فى باب المبنيّات وتحريك التنوين يثقله فيتعين الحذف ، وحذف الياء أولى لثلاثه أوجه :

أحدهما : أنّ حذف أوّل الساكنين فى كلمه واحده هو القياس ، نحو : لم يكن ، ولم يبع ، لا سيما ، والياء من حروف العلّه والنون حرف صحيح.

والثانى : أنّ الياء على حذفها دليل.

والثالث : أنّ التنوين دخل لمعنى فحذفه يخلّ له بخلاف الياء.

فصل : وقد جاء فى ضروره الشعر ضمّ الياء وكسرها فى الرفع والجرّ على الأصل ، وقد سكنت الياء أيضا فى الشعر من المنصوب ، قال أبو العبّاس : وهو من أحسن الضروره وإذ كان تحريكها ثقيلا بكلّ حال.

فصل : وأمّا المقصور (١) فكلّ اسم آخره ألف وهذا يدخل فيه المذكّر والمؤنّث نحو :

(القفا) و (العصا) و (ذكرى) و (حبلى) وإن شئت قلت : كلّ اسم حرف إعرابه ألف ، ولا تحتاج أن تقول : ألف مفرده ؛ إذ قولك : (آخره ألف) يغنى عن ذلك (٢).

١- المقصور : هو الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمه. وحكمه : أن يعرب بحركات مقدره على هذه الألف فى جميع صوره ؛ رفعا ؛ ونصبا ، وجرّا ؛ إذ لا يمكن أن تظهر الفتحه أو الضمه أو الكسره على الألف.

٢- المنقوص المختوم بياء ؛ فإذا وقفنا عليه وجب إثبات يائه فى ثلاث مسائل : ١ - أن يكون محذوف الفاء أى أوّل الكلمه كما إذا سمّيت بمضارع «وفى» وهو «يفى» لأنّ أصلها «يوفى» حذفت «فاؤه فلو حذفت لامه لكان إجحافا. ٢ - أن يكون محذوف العين أى وسط الكلمه نحو «مر» اسم فاعل من «أرى» أصله «مرئى» نقلت حركه عينه وهى الهمزه إلى الرّاء ، ثمّ حذفت للتّخفيف ، وأعلّ قاض (قاض : أصلها قاضى بياء ساكنه وتنوين ساكن فحذفنا الياء الساكنه للتخلص من التقاء الساكنين) فلا يجوز حذف الياء فى الوقف. ٣ - أن يكون منصوبا منوّنا نحو (رَبَّنا إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً) (الآيه «١٩٣» من سوره آل عمران) ، أو غير منوّن نحو (كَلَّا إِذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ) (الآيه «٢٦» من سوره القيامه) ، فإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكنّ الأرجح فى

المنوّن الحذف نحو «هذا ناد» و «نظرت إلى ناد» ويجوز الإثبات (ورجحه يونس) وبذلك قرئ (وَلِكَلِّ قَوْمٍ هادٍ) (الآيه «۷» من سوره الرعد) ، (ما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍ) (الآيه «۱۱» من سوره الرعد) والأرجح فى غير المنوّن الإثبات نحو «هذا الدّاعى» و «مررت بالرّاعى» و «قرأ الجمهور (الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ) (الآيه «۹» من سوره الرعد) بالحذف».

فصل : والمقصور من قولك : قصرته ، أى حبسته ومنه : (حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِى الْخِيامِ) [الرحمن : ٧٢] وامرأه قصيره ومقصوره ، أى : محبوسه فى خدرها ، ومنه قول كثيّر (١) : [الطويل]

وأنت الّتى حبّبت كلّ قصيره

إلىّ وما يدرى بذاك القصائر

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد

قصار الخطا شرّ النساء البحاتر

فصل : وفى معنى تسميته : (مقصورا) أربعه أوجه :

أحدها : أنّ الإعراب قصر فيه (٢) فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب ، ثم حذف وجعل اسما للاسم الذى هذه صفته.

والثانى : أنّه قصر عن الإعراب ، أى : حبس عن ظهور الإعراب فى لفظه.

١- كثير عزه : (٤٠ - ١٠٥ ه / ٦٦٠ - ٧٢٣ م) وهو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح من خزاعه وأمه جمعه بنت الأشيم الخزاعيه. شاعر متيم مشهور ، من أهل المدينه ، أكثر إقامته بمصر ولد فى آخر خلافه يزيد بن عبد الملك ، وتوفى والده وهو صغير السن وكان منذ صغره سليط اللسان وكفله عمه بعد موت أبيه وكلفه رعى قطيع له من الإبل حتى يحميه من طيشه وملازمته سفهاء المدينه. واشتهر بحبه لعزه فعرف بها وعرفت به وهى : عزه بنت حميل بن حفص من بنى حاجب بن غفار كنانيه النسب كناها كثير فى شعره بأم عمرو ويسميها تاره الضميريّه وابنه الضمرى نسبه إلى بنى ضمره. وسافر إلى مصر حيث دار عزه بعد زواجها وفيها صديقه عبد العزيز بن مروان الذى وجد عنده المكانه ويسر العيش. وتوفى فى الحجاز هو وعكرمه مولى ابن عباس فى نفس اليوم فقيل : (مات اليوم أفقه الناس وأشعر الناس).

٢- تقدّر الحركات الثلاث فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمه لتعذّر ظهورها ك «الهدى» و «المصطفى». ويسمى معتلّا مقصورا.

والثالث : أنّ صوت الألف المفرده أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزه ، فكان صوتها محبوسا عن صوت الألف التى بعدها همزه.

والرابع : أنّه نقيض الممدود.

فصل : وإنّما لم تظهر فى الألف الحركه ؛ لأنها هوائيه تجرى مع النّفس لا اعتماد لها فى الفم والحركه تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن استطاعته فلم تجتمعا ؛ ولهذا إذا حرّكت الألف انقلبت همزه.

فصل : وإذا نوّن المقصور حذفت ألفه لسكونها وسكون التنوين بعدها ، والعله فى ذلك كالعلّه فى حذف الياء من المنقوص ، وقد تقدّم ذكره.

فصل : وألف التأنيث فى نحو : (حبلى وبشرى) لا أصل لها فى الحركه ولا يمكن تقدير الحركه عليها تقديرا يمكن تحقيقه ؛ لأنها غير منقلبه عن حرف يتحرّك ، ولكن لمّا وقعت خبرا جعلت إعراب إذ كانت فى موضع ألف : (عصا ورحى) ، وفى موضع الهمزه فى : (حمراء) والتاء فى : (شجره).

فصل : والممدود (١) متصرّف بوجوه الإعراب ؛ لأن حرف إعرابه همزه وهى حرف صحيح يثبت فى الجزم.

١- قال ابن عقيل : هو الاسم الذى فى آخره همزه تلى ألفا زائداه نحو حمراء وكساء ورداء ، فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء ويقوله تلى ألفا زائده ما كان فى آخره همزه تلى ألفا غير زائده كما وآء جمع آءه وهو شجر ، والممدود أيضا كالمقصور قياسى وسماعى ، فالقياسى كل معتل له نظير الصحيح الآخر ملتزم زياده ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزه وصل نحو أرعوى أرعواء وأرتأى إرتئاء واستقصى استقصاء فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى إعطاء فإن نظيره من الصحيح : أكرم إكراما. والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا هذا هو القسم الثانى وهو المقصور السماعى والممدود السماعى ، وضابطهما أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع وما ليس له نظير الهرد زياده ألف قبل آخره فمده مقصور على السماع ، فمن المقصور السماعى الفتى واحد الفتيان والحجا العقل والثرى التراب والسنا الضوء ، ومن الممدود السماعى الفتاء حداثه السن والسناء الشرف والثراء كثره المال والحذاء النعل. وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع لا خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز قصر الممدود للضروره ، واختلف فى جواز مد المقصور فذهب البصريون إلى المنع وذهب الكوفيون إلى الجواز.

فصل : وإذا سكن ما قبل الياء جرت بوجوه الإعراب لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ المنقوص منع من ضم الياء وكسرها للثقل الحاصل بحركتها وحركه ما قبلها ، وقد زال ذلك.

والثانى : أنّك لو سكنت الياء لجمعت بين ساكنين.

والثالث : أنّ ما قبل الياء إذا سكّن أشبه الحرف الموقوف عليه فى سكونه فتكون الياء كالحرف المبدوء به والابتداء بالساكن ممتنع (۱).

فصل : والياء المشدّده ياءان ؛ الأولى منها ساكنه فيصير كظبى ولحى.

۱- حكمه : أن يرفع بضمه مقدره على الياء فى حاله الرفع ، وينصب بفتحه ظاهره على الياء فى حاله النصب ، ويجر بكسره مقدره عليها فى حاله الجر ؛ مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه ، إن الخلق العالى سلاح لصاحبه ، تمسّك بالخلق العالى. فكلمه : «العالى» فى الأمثله الثلاثه نعت (صفه) ، ولكنه مرفوع فى المثال الأول بضمه مقدره ، ومنصوب فى المثال الثانى بالفتحه الظاهره ، ومجرور فى المثال الثالث بالكسره المقدره. ومثله : الباقى للمرء عمله الصالح. إن الباقى للمرء عمله الصالح. حافظ على الباقى من مآثر قومك. فكلمه : «الباقى» فى المثال الأول مبتدأ مرفوعه بضمه مقدره ، وهى فى المثال الثانى اسم «إن» منصوبه بالفتحه الظاهره ، وهى فى الثالث مجروره بكسره مقدره ، وهكذا ، فالمنقوص يرفع ويجر بحركه مقدره على الياء ؛ وينصب بفتحه ظاهره عليها.

باب الأسماء السته

(۱)

فصل : (أب وأخ وحم وهن) محذوفات اللامات ولامها واو فى الأصل ، وسنرى ذلك فى التصريف إن شاء الله تعالى.

وفيها لغه أخرى ؛ وهى : (أبا وأخا وحما وهنا) مثل : عصا ؛ فأمّا فى الإضافه فاللغه الجيّده ردّ اللام نحو : (أبوك وأبو زيد).

وفيه لغه أخرى : حذف اللام مع الإضافه نحو : (أبك وأب زيد).

فصل : وأمّا فوك فأصله : (فوه) فحذفت الهاء اعتباطا وأبدل من الواو ميم ؛ لأنّهم لو أبقوها لتحرّكت فى الإعراب فانقلبت ألفا وحذفت بالتنوين وبقى الاسم المعرب على حرف واحد والميم تشبه الواو وتحتمل الحركه ؛ فإذا أضفته رددت الواو.

فصل : وأمّا (ذو) فمحذوفه اللام ، وهل هى واو أو ياء؟ فيه خلاف يذكر فى التصريف ، ومعناها (صاحب) ولا تستعمل إلا مضافه إلى جنس ؛ لأن الغرض منها التوصّل إلى الوصف بالأجناس إذ كان يتعذّر الوصف بها بدون (ذو) ، ألا ترى أنّك لا تقول : زيد مال ولا طول حتى تقول : ذو مال وذو طول ، وههنا لم يجز إضافتها إلى المضمر ؛ لأنه ليس بجنس وما جاء من ذلك فشاذ أو من كلام المحدثين ، وإنّما عدلوا عن (صاحب) إلى (ذو) وإن كانت بمعناها ؛ لأن صاحبا تضاف إلى الجنس والعلم وغير ذلك ، فخصّصوا (ذو) بالإضافه إلى الجنس لما ذكرناه (۲).

۱- الأسماء السته وهى أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو : جاء أبو زيد وتنصب بالألف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور أنها معربه بالحروف فالواو نائبه عن الضمه والألف نائبه عن الفتحه والياء نائبه عن الكسره.
۲- شرط ذو أن يكون بمعنى صاحب تقول جاءنى ذو مال ورأيت ذا مال ومررت بذى مال قال الله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَهٍ) وقال تعالى : (أَنْ كانَ ذا مالٍ) وقال تعالى : (إِلى ظِلٍّ ذِى ثَلاثِ شُعَبٍ) فوقع ذو فى الأول خبرا لإنّ فرفع بالواو وفى الثانى خبرا لكان فنصب بالألف وفى الثالث صفه لظلّ فجرّ بالياء لأن الصفه تتبع الموصوف وإذا لم يكن ذو بمعنى صاحب كان بمعنى الذى وكان مبنيّا على سكون الواو تقول جاءنى ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام وهى لغه طيىء على أن منهم من يجريها مجرى التى بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء فيقول جاءنى ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذى قام إلا أن ذلك شاذ والمشهور ما قدّمناه وسمع من كلامهم لا وذو فى السماء عرشه فذو موصوله بمعنى الذى وما بعدها صله فلو كانت معربه لجرّت بواو القسم. والخمسه الباقيه شرطها أن تكون مضافه إلى غير ياء المتكلم كقوله تعالى : (وَأَبُونا شَيْخٌ كَبِيرٌ ،) وقوله تعالى : (إِنَّ أَبانا لَفِى ضَلالٍ مُبِينٍ ،) وقوله تعالى : (ارْجِعُوا إِلى أَبِيكُمْ) فوقع الأب فى الآيه الأولى مرفوعا بالابتداء وفى الآيه الثانيه منصوبا بإنّ وفى الآيه الثالثه مخفوضا بإلى وهو فى جميع ذلك مضاف إلى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والألف والياء وكذلك القول فى الباقى ، ولو أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبه الياء وكان إعرابها بحركات مقدّره قبل الياء.

فصل : وهذه الأسماء معربه فى حال الإضافه ولها حروف إعراب ، واختلف الناس فى ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنّ حروف العلّه فيها حروف إعراب والإعراب مقدّر فيها واختلف أصحابه فى الحركات التى قبلها.

فقال الربعىّ : الأصل فى الرفع واو مضمومه لكن نقلت الضمّه إلى الحرف الذى قبلها ففى هذا نقل فقط ، وفى النصب تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ففيها قلب فقط ، وفى الجرّ تنقل كسره الواو إلى ما قبلها فقلبت لسكونها وكسر ما قبلها ياء ففيها هنا نقل وقلب وهذا ضعيف ؛ لأنه يؤدّى إلى أن تكون الحركه المنقوله حركه إعراب ، فيكون الإعراب فى وسط الكلمه ولا يصحّ تقدير الإعراب فى حروف العلّه على قوله ؛ لأن المنقول ملفوظ به فلا حاجه إلى تقدير إعراب آخر.

وقال بعض أصحاب سيبويه : لم ينقل شىء بل حركات ما قبلها حروف العلّه تابعه لها تنبيها على أنّ هذه الأسماء قبل الإضافه إعرابها فى عيناتها وأن ردّ اللام عارض فى الإضافه.

والدليل على أنّ حروف العلّه هنا حروف الإعراب لا إعراب أربعه أوجه :

أحدها : أنّ الأصل فى كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب وأن يعرب بالحركه لا بالحرف ، وقد أمكن ذلك هنا إلا أنّ الحركه امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلّه كما كان ذلك فى المنقوص والمقصور.

والثانى : أنّ هذه الأسماء معربه فى الإفراد على ما ذكرنا فكانت فى الإضافه كذلك كغيرها من الأسماء.

والثالث : أنّ هذه الحروف لو كانت إعرابا لما اختلّت الكلمه بحذفها كما لا تختلّ الكلمه الصحيحه بحذف الإعراب.

والرابع : أنّ هـذه الأسـماء لو خرجت على أصـلها من قلبها ألفات لكانت حروف إعراب والحركه مقـدّره فيها فكذلك لمّا ردّت فى الإضافه.

فصل : وقال الأخفش هى زوائد دوالّ على الإعراب كالحركات وهذا لا يصحّ لوجهين :

أحـدهما : أنّ الإعراب الـذى يـدلّ عليه لا يصحّ أن يكون فيها إذ كانت زوائد على المعرب كزياده الحركه ، ولا يصحّ أن يكون فى غيرها لتراخيها عنه.

والوجه الثانى : أنّها لو كانت زوائد لكان : (فوك وذو مال) اسما معربا على حرف واحد وذا لا نظير له.

فصل : وقال الجرمى : انقلابها هو الإعراب ، وهو فاسد لثلاثه أوجه :

أحدها : أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

والثانى : أنّ الانقلاب لو كان إعرابا لاكتفى بانقلاب واحد كما قال فى التثنيه.

والثالث : أنّ الانقلاب فى المقصور ليس بإعراب فكذلك ههنا.

فصل : قال المازنى : هذه الحروف ناشئه عن إشباع الحركات والإعراب قبلها كما كانت فى الأفراد ، وهذا فاسد لثلاثه أوجه :

أحدها : أن الإشباع على هذا من أحكام ضروره الشعر دون الاختيار.

والثانى : أن ما حدث للإشباع يسوغ حذفه ، وحذف هذه الحروف غير جائز فى اللغه العاليه.

والثالث : أنّ يفضى إلى أن يكون : (فوك وذو مال) اسما معربا على حرف واحد (١).

فصل : وقال الفراء : هى معربه من مكانين فالضمّه والواو إعراب فكذلك الآخران ، وهذا فاسد لثلاثه أوجه :

١- الإعراب يـدل عليه مره الحركه وتاره الحرف كحروف المـد فى الاسـماء السـته والتثنيه والجمع وما هذه سبيله لا يكون معنى واحدا بل هو دليل على المعنى والدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد.

أحدها : أنّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعانى ، وذلك يحصل بإعراب واحد فلا حاجه إلى آخر.

والثانى : ما ذهب إليه لا نظير له ولا يصحّ قياسه على : (امرئ) و (ابن) ؛ لأن الحركات هنا تابعه لحروف العلّه وهذا يثبت الحركه فى الوقف مع أنّ الإعراب يحذف فى الوقف.

والثالث : أنّ (فوك) و (ذو مال) حرفان ويؤدى قوله إلى أن يكون الإعراب فى جميع الكلمه.

وقال قطرب وأبو إسحق الزيادىّ : هذه الحروف إعراب كالحركه ، وقد أفسدنا ذلك بما تقدّم.

وقال أبو علىّ وجماعه من أصحابه : هذه حروف إعراب دوالّ على الإعراب فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلا أنّهم لم يقدّروا فيها إعرابا وهذا مذهب مستقيم كما فى التثنيه والجمع ، ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول.

فصل : وإذا أضفت : (أبا وأخا وحما وهنا) إلى ياء المتكلّم كانت بياء ساكنه مخفّفه ، وفى ذلك وجهان :

أحدهما : أنهم لم يعيدوا المحذوف هنا لئلّا يفضى إلى ياء مشدّده قبلها كسره مع كثره استعمال هذه الأسماء فحذفوها تخفيفا.

والثانى : أنّ المضاف هنا مبنى وهذه الحروف دوالّ على الإعراب وقائمه مقامه فلم يجتمعا ، وأمّا (فى) فردّ فيه المحذوف لئلّا يبقى على حرف واحد وكان يشبه حرف الجرّ.

فصل : وإنّما أعربت هذه الأسماء بالحروف ؛ لأنها مفرده تحتاج فى قياس التثنيه والجمع إليها إذ كانت التثنيه والجمع معربه بالحروف ضروره وهى فروع والأسماء المفرده أصول ، فجعلوا ضربا من المفردات معربا بالحروف ليؤنس ذلك بالتثنيه والجمع ، وإنّما اختاروا من المفردات هذه الأسماء ؛ لأنها تلزمها الإضافه فى المعنى إذ لا أب إلا وله ابن ، وكذلك باقيها ولزوم الإضافه لها يشبهها بالتثنيه إذ كان كلّ واحد منهما أكثر من اسم واحد.

باب التثنيه والجمع

أصل التثنيه العطف من قولك : ثنيت العود إذا عطفته ، وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم ، وقد جاء من ذلك فى الشعر كثير لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف وجعلوه عوضا من الأسماء المعطوفه اختصارا.

فصل : وإنّما زادوا الحرف دون الحركه لوجهين :

أحدهما : أنّ الحركه كانت فى آخر الواحد إعرابا ، فلو أبقوها لم يكن على التثنيه دليل.

والثانى : أنّ الاسم المعطوف مساو للمعطوف عليه فكما كان الأوّل حروفا كان الدليل عليه حرفا.

فصل : وإنّما لم تثنّ الأفعال الخمسه (١) أوجه :

أحدها : أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه ، والغرض من التثنيه تعدّد المسمّيات والجنس لا تعدّد فيه.

والثانى : أنّ الفعل وضع دليلا على الحدث والزمان ، فلو ثنّى لدلّ على حدثين وزمانين وهذا محال.

والثالث : أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل فيكون جمله وتثنيه الجمل محال ؛ ولهذا لا يثنّى لفظ : (تأبّط شرا) و (ذرّى حبّا).

والرابع : أن الفعل لو ثنىّ لكنت تقول فى رجل واحد قام مرتين أو مرارا : (قاما زيد) أو : (قاموا زيد) وهذا محال.

والخامس : أنّ التثنيه عطف فى الأصل استغنى فيها بالحروف عن المعطوف فيفضى ذلك إلى أنّ يقوم حرف التثنيه مقام الفعل والفاعل ، وذلك الفعل دالّ على حدث وزمان ، وليس فى لفظ حرف التثنيه دلاله على أكثر من الكّميّه.

١- هى كلّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين مثل «يفعلان تفعلان» أو واو جمع مثل «يفعلون تفعلون» أو ياء المخاطبه مثل : «تفعلين» ، ترفع الأفعال الخمسه بثبوت النّون نحو «العلماء يترفّعون عن الدّنايا». وتنصب وتجزم بحذفها نحو قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) (الآيه «٢۴» من سوره البقره) فالأول جازم ومجزوم ، والثانى ناصب ومنصوب.

فصل : وإنّما لم تثن الحروف لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّها نائبه عن الأفعال ، وإذا تعذّر ذلك فى الأصل ففى النائب أولى.

والثانى : أنّ الحرف جنس واحد كالفعل.

والثالث : أنّ معنى الحرف فى غيره ، فلو ثنّيت الحرف لأثبت له معنيين فيما معناه فيه ، وذلك ممتنع ؛ لأن معنى الحرف غير متعدّد.

فصل : وكلّ ما تنكّرت معرفته أو تعرّفت نكرته صحّت تثنيته ؛ لأن أصل المثنىّ العطف ، وإذا استوى لفظ الاسمين وقع الاشتراك بينهما فصارا نكرتين.

ولهذا يدخل الألف واللام على المثّنى ، وإن كان معرفه قبل ذلك نحو : (الزيدان) فأمّا : (اللذان) (١) فليس بتثنيه صناعيّه ؛ لأنه لا يتمّ إلا بالصله والتثنيه الصناعيّه لا تكون إلا بعد تمام الاسم ، وإنما هى صيغه للدلاله على التثنيه وكذلك : (هذان) ؛ لأن (هذا) يقرب من المضمر والمضمر لا يثنّى بل يصاغ منه لفظ يدلّ على الاثنين ، وليس (أنتما) تثنيه (أنت) فى اللفظ ومن هنا بقى على تعريفه بعد التثنيه.

فصل : وإذا أردت تثنيه الجمل قلت : (هذان ذوا تأبّط شرا) أو اللذان يقال لكلّ واحد منهما تأبّط شرا لما تقدّم من استحاله تثنيه الجمله ، وكذلك الأصوات والعلم المضاف إلى اللقب نحو : (قيس قفّه) و (ثابت قطنه).

فصل : فى مجاز التثنيه من ذلك قولهم : (مات حتف أنفيه) أى : منخريه ، و (هو يؤامر نفسيه) أى : نفسه تأمره بأشياء متضادّه كالبخل والجود ونحوهما فكأنّ له نفسين ومنه : (القمران) للشمس والقمر فسمّى الشمس قمرا عند التثنيه ؛ لأن القمر مذكّر ، ومنه : (العمران) فى أبى بكر وعمر فغلّب عمر ؛ لأنه اسم مشهور وأبو بكر كنيه والاسم أخفّ

١- الموصول الاسمى فالذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنثه فإن ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف فى حاله الرفع نحو اللذان واللتان والياء فى حالتى الجر والنصب فتقول اللذين واللتين ، وإن شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفه فقلت اللذان واللتان وقد قرىء : (وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذين واللتين وقد قرىء : (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ) بتشديد النون ، وهذا التشديد يجوز أيضا فى تثنيه ذا وتا اسمى الإشاره فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهو مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفه.

و (الأذانان) للأذان والإقامه ، ومنه ذكر المثنى بلفظ الجمع كقولك : (ضربت رؤوسهما) ؛ لأن التثنيه فى الحقيقه جمع ، وقد أمن اللّبس ههنا إذ ليس للواحد إلا رأس واحد ويجوز : (رأساهما) على القياس.

فصل : وإنّما زادوا حروف المدّ (١) إذ كانت كالحركات لخفّتها بسكونها وامتداد صوتها ، وأنّ الكلام لا يخلوا منها أو من أبعاضها ، وهى الحركات وأنّهم لو زادوا غيرها لتوهّم أنّ الحرف الزائد من أصل الكلمه.

فصل : وإنما جعلت الواو للجمع لقوّتها وخروجها من عضوين وأنّها دلّت على الجمع فى الإضمار نحو : (قاموا) ، وأنّ معناها فى العطف الجمع وخصّ بها الرفع ؛ لأنها من جنس الضّمه ، وأمّا (الياء) فخصّ بها الجرّ ولأنّها من جنس الكسره ، وأمّا (الألف) فجعلت فى التثنيه لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الجمع خصّ بالواو والياء لمعنى يقتضيه فلم يبق للألف غير التثنيه.

والثانى : أنّ الألف أخف من أختيها ، والتثنيه أكثر من الجمع لدخولها فى كلّ اسم وجعل الأخفّ للأكثر هو الأصل.

١- حروف الزياده هى التى تكتب ولا ينطق بها ، وهى أولا الألف وهى قسمان : (القسم الأول) : بعد واو الجماعه المتطرفه ، المتصله بفعل ماض وأمر نحو «ذهبوا» و «اذهبوا» ومضارع منصوب أو مجزوم نحو : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) فإذا كانت الواو غير واو الجمع لا تلحقها الألف نحو «يغزو» و «يدعو ؛ فإذا قلنا : «الرجال لن يغزوا ولن يدعوا» أثبتنا الألف لأن الواو صارت واو جمع ، وإذا كانت واو الجمع غير متطرفه لا تزاد معها الألف نحو «علموك» وكذلك لا تزاد الألف بعد واو الجمع المتصله باسم ، وإن كانت متطرفه نحو «هؤلاء ضربوا زيدا» بدون ألف بعد الواو. (القسم الثانى) : زيادتها فى نحو : «مائه» فرقا بينها وبين «منه» (هذا حين لم يكن همز ولا إعجام - أى تشكيل أما وقد اختلف الحال فينبغى أن ترجع إلى أصلها ، فتكتب «مئه» نحو «فئه» وكتابتها «مائه» أفسد على كثير من الناس النطق بها على ما يجب أن تنطق به ، وإنما ينطقون بها بألف ، وكذا الخمسمائه مثلا ، والأولى أن تكتب خمس مئه ، ولا داعى أيضا لاتصالهما) وبعضهم كتبها «مأه» على اساس راى بعضهام أن الهمزه فى الوسط تكتب ألفا فى كل حال ، وهذا خلاف المشهور. ومن العلماء (كما ذكر السيوطى فى الهمع وانظر التعليق قبله) من يحذف الألف من «مئه» فى الخط وهو أقرب إلى الصواب واتفقوا على أن الإلف لا تزاد فى الجمع نحو «مئات» و «مئون».

والثالث : أنّ الألف أسبق من أختيها فى المخرج والتثنيه أسبق من الجمع فجعل الأسبق للأسبق.

والرابع : أن الألف جعلت ضميرا لاثنين فى نحو : (قاما) فكذلك تكون فى الأسماء.

فإن قيل : لم لم تجعل الواو فى البنائين ويفتح ما قبلها فى أحدهما ، ويضمّ فى الآخر؟

قيل : لا يصحّ لوجهين :

أحدهما : أنّ فى الأسماء المجموعه ما قبله واو مفتوح وهو : (مصطفون) وبابه فكان يؤدى إلى اللبس.

والثانى : أنّ الواو تناسب الضمّه والفتحه تناسب الألف ، فجعل مع كلّ واحد منهما ما يناسبه (١).

فصل : وإنّما جعلت الألف فى الرفع لأربعه أوجه :

أحدها : أنّها لّما كانت أتمّ حروف المدّ مدّا كانت أصلا لأختيها ؛ ولهذا لم تقبل الحركه والرفع هو الأصل فجعل الأصل للأصل.

والثانى : أنّ الرفع أسبق من أخويه والألف أسبق من أختيها فجعل الأسبق للأسبق.

والثالث : أن الألف فى الإضمار ضمير مرفوع ، وذلك يناسب جعلها علامه رفع.

والرابع : انّه إنّما وجبت الواو لرفع الجمع والياء لجرّ التثنيه والجمع وبقيت الألف فلم يجز أن تكون للنصب لوجهين :

أحدهما : أنّها لو كانت كذلك لحمل المرفوع على غيره إذ لم تبق له علامه تخصّه.

والثانى : أنّ المنصوب قد قام الدليل على أنّه محمول على غيره فلم يجعل أصلا.

فصل : وإنّما حمل المنصوب على المجرور هنا (٢) لثمانيه أوجه :

١- وهو ما يسمى بالمناسبه.

٢- حاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركه مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور فى لغه العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به ، بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فيقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما وكذلك إعراب الجمع المذكّر السّالم بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو «أتى الخالدون» أو تقديرا نحو : (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ) وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو : «رأيت الخالدين» و

«نظرت إلى الخالدين» ، أو تقديرا نحو «رأيت المصطفين» و (إِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ) (الآيه «۴۷» من سوره ص).

أحدها : أنّ الجرّ أصل ينفرد به الاسم والرفع يشترك فيه القبيلان فكان حمل النصب على المختصّ أولى.

والثانى : أنّ الجرّ أقلّ فى الكلام من الرفع والحمل على الأقلّ أخفّ.

والثالث : أنّ المنصوب والمجرور فضلتان فى الكلام وحمل الفضله على الفضله أشبه.

والرابع : أنّهم سوّوا بين ضمير المنصوب والمجرور نحو : (إنّك) و (بك) و (إنّه) و (له) فكان فى الظاهر كذلك.

الخامس : أنّ المجرور بحرف الجرّ حقّه النصب فى الأصل فكأنّه المنصوب.

السادس : أن المجرور لمّا حمل على المنصوب فيما لا ينصرف عكس ذلك ههنا.

السابع : أنّ الجرّ بالياء وهى أخفّ من الواو والحمل على الأخفّ أولى.

والثامن : أنّ النصب من الحلق وهو أقرب إلى الياء إذ كانت من وسط الفم.

فصل : وأنّما فتح ما قبل ياء التثنيه وكسر فى الجمع لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الفتحه أخف والتثنيه أكثر فجعل الأخف للأكثر تعديلا.

الثانى : أنّ الألف لمّا اختصت بالتثنيه ولم يكن ما قبلها إلا مفتوحا حمل النصب والجرّ عليه طردا للباب ولم يمكن ذلك فى الجمع.

والثالث : أنّ نون التثنيه مكسوره لما نبيّنه فكان فتح ما قبل الياء تعديلا.

الرابع : أن حرف التثنيه يدلّ على معنى فى الكلمه ففتح ما قبله كحرف التأنيث.

فصل : والأسماء المثنّاه والمجموعه معربه (١) ، وحكى عن الزجّاج أنّها مبنيّه وكلامه فى المعانى يخالف هذا والدليل على أنّها معربه وجود حدّ المعرب ، وهو اختلاف آخرها لاختلاف

١- تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعدده الأنواع ؛ فما يصلح علامه لبعض منها ، لا يصلح لبعض آخر ، كالجر ، فإنه لا يصلح علامه لضمائر الرفع ، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قطّ : وعوض. وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربه المنصرفه ، ولا يصلح لكثير من المبنيات. وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمه للنداء ؛ مثل : يا فل (أى : يا فلان) ، ويا مكرمان للكريم الجواد ، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى. وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء.

العامل وأنّها لم تشبه الحروف ولا يقال إنّها تضمنّت معنى واو العطف ؛ لأن تضمّن الإسم معنى الحرف لا يغيّر لفظه ك (أين) و (خمسه عشر) ولفظ التثنيه غيّر لفظ الواحد بحيث لا يصحّ إظهار الواو فيه.

فصل : وحروف المدّ ههنا حروف إعراب عند سيبويه ، واختلف أصحابه فقال بعضهم :

فيها إعراب مقدّر ، وقال آخرون : ليس فيها تقدير إعراب.

وقال الأخفش والمازنيّ والمبردّ : ليست حروف إعراب بل دالّه عليه. وقال الجرميّ : انقلابها هو الأعراب. وقال قطرب والفرّاء : هى نفس الإعراب.

والدليل على مذهب سيبويه من خمسه أوجه :

أحدها : أنّ حرف الإعراب ما إذا سقط يختلّ به معنى الكلمه وهذه الحروف كذلك ، ولو كانت إعرابا لم يختلّ معناها بسقوطه.

والثانى : أنّ هذه الحروف مزيده فى آخر الاسم فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب.

والثالث : أنّك لو سمّيت رجلا ب (مسلمان) ثم رخمتّه حذفت منه الألف والنون والنون ليست حرف إعراب عند الجميع فكانت الألف كالثاء فى : (حارث).

والرابع : أنّ العرب قالوا : (مذروان) و (عقلته بثنايين) فصحّحوا الواو والياء كما صحّحوهما قبل التأنيث نحو : (شقاوه) و (عبايه) ولو لا أنّها حروف إعراب لم تكن كذلك.

والخامس : أنّ هذه الأسماء معربه والأصل فى كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب ؛ لأن الإعراب كالعرض المحتاج إلى محلّ والحرف محلّه.

وأمّا الأمثله الخمسه فتعذر أن يكون لها حرف إعراب لما نبيّه فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

وقد بيّنّا فى الأسماء الستّه بطلان مذهب الأخفش والجرميّ والفرّاء وهو فى معنى التثنيه والجمع ، ونزيده ههنا أنّ الياء ههنا لا تستحق الحركه إذ لو كان كذلك لا نقلبت ألفا كما فى المقصور.

ويبطل مذهب الفرّاء أيضا : أنّ هذه الحروف تدلّ على معان لا تدلّ عليها الحركات من التثنيه والجمع ، وإنّما دلّت على الإعراب تبعا لا أصلا.

فإن قيل : لو كانت حروف إعراب لم تقع تاء التأنيث قبلها فى نحو : (شجرتان)؟

قيل : لمّا كانت هذه الحروف دالّه على الإعراب من وجه وحرف إعراب من وجه جاز وقوع تاء التأنيث قبلها من حيث هى دالّه على الإعراب لا من حيث هى حروف إعراب ، وإنّما روعى ذلك ؛ لأن التأنيث معنى نحافظ عليه كما أنّ التثنيه كذلك.

فصل : واختلف النحويّون فى زياده النون فى التثنيه والجمع لماذا زيدت فمذهب سيبويه وجمهور البصريّين أنّها عوض من الحركه والتنوين (١).

ومن البصريّين من قال تكون عوضا منهما فى نحو : (رجلان) ومن الحركه فى نحو :

(الرجلان) ومن التنوين فى نحو : (غلاما زيد) ومنهم من قال : هى بدل من الحركه فى كل موضع ، ومنهم من قال من التنوين فى كلّ موضع.

وقال الفرّاء : فرّق بها بين التثنيه وبين المنصوب المنوّن فى الوقف.

والدلاله على الأوّل من وجهين :

أحدهما : أنّ الاسم مستحقّ الحركه والتنوين ، وقد تعذّرا فى التثنيه والجمع والتعويض منهما ممكن والنون صالحه لذلك ورأينا العرب أثبتتها فيهما ففهم أنّهم قصدوا التعويض رعايه للأصل ، ومثل ذلك ثبوت النون فى الأمثله الخمسه عوضا من الضمّ.

١- تلحق النّون فى أوائل الأفعال ، إذا خبّر المتكلّم عنه ، وعن غيره كقولك : «نحو نذهب» أو تلحق ثانيه مثل «منجنيق» وزنه فنعليل ، بدليل ، جمعه على مجانيق بدون النّون ، و «جندب» و «عنظب» (العنظب : الجراد الضخم) لأنّه لا يجيء على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزّياده لازم له ، وتلحق رابعه فى : «رعشن» و «ضيفن» لأنّ رعشن من الارتعاش ، وضيفن : إنما هو الجائى مع الضيف. وتزاد النّون مع الياءات والواو والألف فى التّثنيه والجمع ، فى رجلين ومسلمين ومسلمون ، وكذلك تزاد النون مع الألف فى رجلان. وتزاد النّون علامه للصّرف - وهو التنوين - فى نحو قولك : هذا زيد ورأيت زيدا ، فالتنوين لفظه نون ، وإن لم يكتب. وتزاد فى الفعل لتوكيده مفرده فى قولك : «اضربن زيدا» ومضاعفه فى «أكرمنّ زيدا».

والوجه الثانى : أنّ النون تثبت فى النكره المنصرفه وتسقط فى الإضافه كما يسقط التنوين فأمّا ثبوتها مع الألف واللام ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ الاسم تثبت فيه النون قبل الألف واللام فلمّا دخلا لم يحذفاه لقوّته بحركته بخلاف الإضافه.

والثانى : أنّهما هناك بدل من الحركه وحدها وتعذّر أن يكون بدلا من التنوين ، وكلّ حرف دلّ على شيئين وتعذر دلالته على أحدهما وجب أن يبقى دالا على الآخر وهذا كالفعل ، فإنّه يدّل على حدث وزمان ثمّ إنّ (كان وأخواتها) أفعال خلعت دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها على الزمان ، وكذلك العوض عن شئيين إذا تعذر قيامه عن أحدهما بقى عوضا عن الآخر.

أما سقوطها مع الإضافه فمن حيث هى بدل من التنوين ومن الحركه ولم يعكس فتحذف مع الألف واللام وتثبت فى الإضافه لوجهين :

أحدهما : أنّ المضاف إليه عوض من التنوين فى موضعه ؛ ولهذا كان من تمام المضاف وثبوت التنوين يؤدى إلى الجمع بين العوض والمعوض وإلى قطع الأوّل عن الثانى.

والوجه الثانى : أنّ النون لّما ثبتت مع الألف واللام بدلا من الحركه وحدها أرادوا أن يبيّنوا أنّها بدل من التنوين أيضا فحذفوها مع الإضافه عوضا من حذفها مع الألف واللام.

وأمّا ثبوتها فى : (أحمدان) و (أحمران) ففيه وجهان :

أحدهما : ما تقدّم فى الألف واللام.

والثانى : أنّ الاسم مستحقّ للتنوين فى الأصل (۱) ، وإنّما سقط لشبهه بالفعل وبالتثنيه بّعد من الفعل فعاد إلى حقّه.

۱- قال العكبرى : فأما من قال هو ما استحق الاعراب فى اول وضعه او ما استحق التنوين فكلام ساقط جدا وذلك ان استحقاق الشىء لحكم ينبغى ان يسبق العلم بحقيقته حتى يرتب عليه الحكم الا ترى انه لو قال فى لفظه (ضرب) : هذا اسم لأنه يستحق ، الاعراب فى أول وضعه لاحتجت ان تبين أنه ليس باسم ولا يعترض فى ذلك بالاعراب وعدمه ولو قال قائل : انا اعربه او احكم باستحقاقه الاعراب لقيل له : ما الدليل على ذلك فقال : لانه اسم فيقال له : ما الدليل على انه اسم فان قال بعد ذلك : لانه يستحق الاعراب ادى الى الدور لانه لا يثبت كونه اسما الا باستحقاق الاعراب ولا يستحق الاعراب الا بكونه اسما وهكذا سبيل التنوين وغيره.

وأمّا ثبوتها فى : (عصوان) و (فتيان) فلأنّ الحركه ظهرت لمّا عاد الحرف إلى أصله ، وأمّا ثبوتها فى : (هذان) ففيه وجهان :

أحدهما : أنّها صيغه وضعت للتثنيه لا أنّها تثنيه (هذا) على التحقيق ، وقد بيّنا علّته فى أوّل الباب وكذلك : (اللذان).

والثانى : أنّ (هـذان) و (اللذان) (١) بنيـا فى الإفراد لشـبههما بالحرف وبالتثنيه زال ذلك إذ الحرف لا يثنى ، وإذا اسـتحقّا أعربا استقّا الحركه والتنوين.

وذهب قوم إلى أنّ النون فيهما عوض من الحرف المحذوف وهما الألف فى : (هذا) والياء فى : (الذى).

فإن قيل : حرف المدّ عندكم عوض من الحركه فكيف يعوّض منها النون أيضا؟

ففيه وجهان :

أحـدها : أنّ حروف المـدّ ليست عوضـا من الحركه بـل دالّه على الرفع الـذى تـدّل عليه الحركه ، والنون عوض من لفظ الحركه المسـتحقّه وبين لفـظ الحركه واسـتحقاقها فرق بيّن ألاـ ترى أنـكّ لو سـميت امرأه ب (قـدم) لم تصـرفها لتحرّك أوسـطها ، ولو سمّيتها ب (دار) و (فيل) لصرفت بلا خلاف وإن كانت الحركه مستحقّه لكنّها معدومه لفظا.

والثـانى : أنّ حروف المـدّ ضـعفت نيابتهـا عن الحركه إذ كانت حروف إعراب وأدلّه على التثنيه والجمع ؛ فجبروا ضـعف نيابتها عنها بأن جعلوها عوضا من الحركه من وجه وعوضا من التنوين من وجه.

وأما مذهب الفرّاء فيبطل من أوجه :

١- من الأسـماء المبنيه : أسـماء الإشـاره التى ليست مثناه ؛ نحو : هـذا كريم ، وتلك محسـنه. بخلاف : «هـذان كريمان ، وهاتان محسـنتان». فهما معربان عند التثنيه ؛ على الصحيح. وأسماء الموصول غير المثناه ، والأسماء الأخرى التى تحتاج بعدها - وجوبا - إلى جمله أو شـبهها ؛ تكمل معناها ، ولا تسـتغنى عنها بحال. فمثال الموصول : جاء الـذى يقول الحق. وسافر الـذى عنـدك ، أو الذى فى ضيافتك.

أحدهما : أنّ الألف تثبت فى الرفع خاصّه والعامل يميّز.

والثانى : أنّه لو كان كما قال لم تثبت النون بعد الياء.

والثالث : أنّها تثبت فى الجمع ولا لبس هناك.

والرابع : أنّ الألف واللام تمنع من الألف فى نصب الواحد وتثبت فى التثنيه.

فصل : وإنّما كسرت النون فى التثنيه وفتحت فى الجمع لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ تحريكها مضطر إليه لئلّا يلتقى ساكنان ، والأصل فيها السكون والتثنيه قبل الجمع ، والأصل فى حركه التقاء الساكنين الكسر ، فكانت التثنيه بها أولى وفتحت فى الجمع لتخالف التثنيه.

والثانى : أنّ ما قبل حرف المدّ فى التثنيه مفتوح فجعلوا ما بعده مكسورا تعديلا وعكسوه فى الجمع.

والثالث : أنّ التثنيه تكون بالألف فى الرفع وهى أخفّ من الواو والياء فجعلوا الكسر مع الأخفّ والفتح مع الأثقل.

والرابع : أنّهم لو فتحوا فى الموضعين لوقع اللبس فى بعض المواضع ، ألا ترى أنّك تقول : مررت بالمصطفين فى الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها ، فلو فعلت ذلك فى التثنيه لالتبسا.

فصل : وقد شذّ فى التثنيه شيئان :

أحدهما : جعل المثنّى بالألف فى كلّ حال ، وهى لغه قليله.

والثانى : فتح النون فيها وكسر النون فى الجمع وهو قليل أيضا وبابه الشعر.

باب الجمع

الجمع الذى هو نظير التثنيه يسمّى : (جمع السلامه) و (جمع التصحيح) (۱) ؛ لأنه صحّ فيه لفظ الواحد بعينه ، وجمعا على حدّ التثنيه ، وجمعا على هجائين. وحدّه ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه.

فأمّا : (بنون) فقال عبد القاهر رحمه الله : ليس بسالم لسقوط الهمزه منه ، وقال غيره : هو سالم ، وإنّما سقطت الهمزه إذ كانت زائده توصّلا إلى النطق بالساكن ، وقد استغنى عنها.

وأمّا : (أرضون) فحرّكت راؤها لما نبيّه من بعد.

فإن قلت : ف (صنوان) جمع : (صنو) ، وقد سلم فيه لفظ الواحد ، وليس بجمع صحيح؟

قيل : سلامته أمر اتّفاقى ، وإنّما هو مكسّر على (فعلان) ، والتحقيق : أنّ الكسره فى أوّله وسكون ثانيه فى الجمع غيرهما فى الواحد ؛ لأن هذا الجمع قد يكون واحده على غير زنه :

(فعل) نحو : غراب وغربان وقضيب وقضبان.

فصل : وإنّما اختصّ هذا الجمع بالأعلام لكثرتها فيمن يعقل واختصّ بالمذكّر منها ؛ لأن مسماه أفضل المسمّيات ، وجمع السلامه لمّا صين عن التغيير كان ذلك فضيله له.

ومطابقه اللفظ للمعنى مستحسنه ، فأمّا صفات من يعقل فجمعت جمع السلامه لوجهين :

أحدهما : أنّها جاريه على أفعالها فكما تقول : (يسلمون) تقول : (مسلمون).

والثانى : أنّ هذه الصفات لّما اختصّت بالعقلاء خصّت بأفضل الجموع ، وأمّا قوله تعالى : (رَأَيْتُهُمْ لِى ساجِدِينَ) [يوسف : ۴] فإنّه لمّا وصفها بالسجود الذى هو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل ، وكذلك قوله : (قالَتا أَتَيْنا طائِعِينَ) [فصلت : ۱۱] ، وإنّما ثنّى : (قالَتا) وجمع : (طائِعِينَ) لثلاثه أوجه :

۱- وينقسم هذا الجمع إلى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، حكم هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابه عن الضمه ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابه عن الكسره والفتحه ، تقول جاء الزّيدون والمسلمون ومررت بالزّيدين والمسلمين ورأيت الزّيدين والمسلمين.

أحدها : أنّ السموات والأرض جمع فى المعنى فجاء بالحال على ذلك.

والثانى : أنّ المراد : (أتينا ومن فيها طائعين) وغلّب المذكّر.

والثالث : أنّ المراد : (أهل السموات والأرض).

وأمّا : (العشرون) وإلى : (التسعين) (۱) فجمع جمع السلامه لوقوعه على من يعقل وما لا يعقل وغلّب فيه من يعقل ، وليس بجمع (عشر) على التحقيق ؛ لأن العشر من أظماء الإبل وهذا العدد لا يخصّ الأظماء ، وإنّما هو لفظ مرتجل للعدد.

۱- الملحق بجمع المذكّر السّالم : حمل النّحاه على هذا الجمع أربعه أنواع : (أحدها) أسماء جموع وهو «أولو» (اسم جمع ل «ذو» بمعنى صاحب) بمعنى أصحاب ، و «عالمون» (اسم جمع سالم ، وهو أصناف الخلق عقلاء أو غيرهم) و «عشرون» وبابه إلى «التّسعين». (الثانى) جموع تكسير وهى «بنون» و «حرّون» (حرون : جمع حرّه : وهى أرض ذات حجاره سود) و «أرضون» و «سنون» وبابه ، وضابطه : «كلّ ثلاثى حذفت لامه ، وعوّض عنها هاء التّأنيث ولم يكسّر» نحو «عضه» (عضّه : من عضّيته وعضّوته تعضيه ، أى فرقته أو من العضه وهو البهتان) و «عضين» و «عزه (العزه : الفرقه من الناس) وعزين» و «ثبه وثبين» (الثبه : هى الجماعه) قال الله تعالى : (قالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) (الآيه «۱۱۳» من سوره المؤمنون). وقال : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ) (الآيه «۹۱» من سوره الحجر). وأصل سنه «سنو» أو «سنه» لقولهم فى الجمع «سنوات وسنهات» ، فحذفت لامه وهى الواو أو الهاء ، وعوّض عنها هاء التّأنيث وهى الهاء من «سنه» ولم تكسّر أى ليس لها جمع تكسير فلا تجمع «شجره وثمره» لعدم الحذف ولا «زنه وعده» لأنّ المحذوف منهما الفاء ، وأصلهما «وزن ووعد» ولا «يد ودم» وأصلهما يدى ، ودمى ، لعدم التّعويض من لامهما المحذوفه وخالف ذلك «أبون وأخون» لجمعهما مع عدم التّعوى ، ولا «اسم وأخت وبنت» لأنّ العوض غير الهاء ، وشذّ «بنون» لأنّ المعوّض عنه همزه الوصل ولا «شاه وشفه» لأنّهما كسّرا على «شياه وشفاه». (الثالث) جموع تصحيح لم تستوف الشروط ك «أهلون» جمع أهل ، وهم العشيره ، و «وابلون» جمع وابل وهو المطر الغزير ، لأنّ «أهلا ووابلا» ليسا علمين ولا صفتين ولأنّ «وابلا» لغير العاقل. (الرّابع) ما سمّى به من هذا الجمع : ك «عابدين» ، وما ألحق به ك «عليّين» قال الله تعالى : (إِنَّ كِتابَ الْأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَما أَدْراكَ ما عِلِّيُّونَ) (الآيه «۱۹ ، ۲۰» من سوره المطففين). فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التّسميه بهما ، ويجوز فى هذا النّوع أن يجرى مجرى «غسلين» فى لزوم الياء ، والإعراب بالحركات الثّلاثه ظاهره منوّنه إن لم يكن أعجميّا ، فتقول : «هذا عابدين وعلّيين» و «رأيت عابدينا وعليّينا» و «نظرت إلى عابدين وعليّين» فإن كان أعجميّا فتقول : «هذا عابدين وعلّيين» و «رأيت عابدينا وعليّينا» و «نظرت إلى عابدين وعليّين» فإن كان أعجميّا امتضنع التّنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف فتقول : «هذه قنسرين» (قنسرين : كوره بالشام منها حلب ، وكانت مدينه عامره إلى سنه ۳۵۱) و «سكنت قنّسرين» و «مررت بقنّسرين».

وأمّا : (قله) و (بره) فجمعت جمع السلامه جبرا لها من الوهن الداخل عليها بحذف لاماتها ، وهذه علّه مجوّزه لا موجبه ، ألا ترى أنّهم لم يقولوا فى (دم) : (دمون) وغيّروا بعضها نحو كسر السين من (سنين) تنبيها على أنّ ذلك ليس بأصل فيها.

وأمّا : (أرضون) فجمعوها جمع السلامه جبرا لما دخلها من حذف تاء التأتيث الراجعه فى التصغير وفتحوا الراء لوجهين :

أحدهما : التنبيه على مخالفه الأصل.

والثانى : أنّها الفتحه التى تستحقّها فى جمعها الأصلى وهو : (أرضات) وهذه العلّه استحسانيّه لا موجبه فعند ذلك لا تنتقض : (بشمس) و (قدر) ونحوهما.

وأمّا : (عليّون) فقيل إنّه جمع : (علّى) وهو الملك ، وقيل : اسم مكان مرتجل كعشرين.

وأمّا : (قنّسرين) و (يبرين) فمن العرب من يجريه مجرى عشرين ، ومنهم من يجعله بالياء فى كلّ حال ويجعل النون حرف الإعراب.

وأمّا : (الذين) فصيغه مرتجله للجمع فى كلّ حال ، ومن العرب من يجعلها بالواو فى الرفع وبالياء فى الجرّ والنصب وهى مرتجله أيضا مبنيّه.

وقد جاء فى الشعر كسر نون الجمع لالتقاء الساكنين كما جاء فتح نون التثنيه.

باب جمع التأنيث

إنّما زيد فى الواحد هنا الحرف دون الحركه لما ذكرناه فى التثنيه ، وزيد حرفان لأن فيه معنيين التأنيث والجمع ، وهما فرعان فاحتاجا إلى زيادتين ، وليس كذلك التثنيه والجمع ؛ لأنه معنى واحد (۱).

فصل : وإنّما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفّتها وثقل التأنيث والجمع ووقوع ذلك فيمن يعقل وما لا يعقل واختيرت التاء معها لوجهين :

أحدهما : أنّها تشبه الواو التى هى أخت الالف.

والثانى : أنّها تدلّ على التأنيث وكلا الحرفين دالّ على كلا المعنيين من غير تفريع ، وقال قوم : الألف تدلّ على الجمع والتاء على التأنيث وعكس هذا قوم ، والجمهور على الأوّل وهو أصح لوجهين :

أحدهما : أنّك لو حذفت الألف لم تدلّ التاء على الجمع ولا على التأنيث مقترنا بالجمع ، وكذلك لو حذفت التاء.

۱- هو : ما دل على أكثر من اثنين بسبب زياده معينه فى آخره ، أغنت عن عطف المفردات المتشابهه فى المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض. وتلك الزياده هى «الألف والتاء» فى آخره. ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثا لفظيّا ومعنويّا معا ؛ مثل : سيده ، وسعدى ولمياء. والجمع ؛ سيدات ، وسعديات ، ولمياوات. وقد يكون مفرده مؤنثا معنويا فقط ؛ بأن يكون خاليا من علامه التأنيث مع دلالته على مؤنث حقيقى ؛ مثل : هند ، وسعاد. والجمع : هندات ، وسعادات. وقد يكون مفرده مؤنثا لفظيّا فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتملا على علامه تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر. مثل : عطيه ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشبكه ، اسم رجل ، وجمعه : شبكات ... وقد يكون مفرده مذكرا ؛ كسرادق وسرادقات. وحكم هذا الجمع : أنه يرفع بالضمه ، وينصب بالكسره نيابه عن الفتحه ، ويجر بالكسره ، كما فى الأمثله السابقه ، وأشباهها. كل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معا ؛ فإن كانت الألف زائده والتاء أصليه ؛ - مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت وأصوات ، ووقت وأوقات ... - لم يكن جمع مؤنث سالما ، ولم ينصب بالكسره ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحه. وكذلك إن كانت ألفه أصليه والتاء زائده ، - مثل : سعاده : جمع ساع ، ورماه : جمع رام ، ودعاه : جمع داع ، وأشباهها - ؛ فإنه يدخل فى جموع التكسير التى تنصب بالفتحه.

والثانى : أنّ التأنيث والجمع زيادتان ملتبستان متصلتان فكان الدالّ عليهما حرفين ملتبسين من غير تفريع ، ألا ترى أنّ علامه النسب حرفان وهو معنى واحد فكون العلامه هنا حرفين أولى.

فصل : وإنّما حمل المنصوب هنا على المجرور لوجهين :

أحدهما : أنّه جمع تصحيح فحمل النصب فيه على الجرّ كجمع المذكّر ؛ لأن المؤنّث فرع على المذكّر والفروع تحمل على الأصول ، فلو جعل النصب أصلا لكان الفرع أوسع من أصله وهذا استحسان من العرب لا أنّ النصب متعذّر.

والوجه الثانى : أنّ المؤنّث بالتاء فى الواحد تقلب تاؤه هاء فى الوقف ولا يمكن ذلك فى الجمع فكما غيّر فى الواحد غيّر فى الجمع فحمل النصب على غيره إذ كان تغييرا والتغيير يؤنس بالتغيير.

فصل : وكسرته فى النصب إعراب ، وقال الأخفش : بناء ، وهذا ضعيف إذ لا علّه توجب البناء ، ولو صحّ ما قال لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف والتثنيه والجمع فى النصب بناء.

فصل : والتنوين الداخل هذا الجمع ليس تنوين الصرف.

وقال الربعىّ : هو تنوين الصرف ، وما قاله ضعيف بدليل ثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى : (أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ) [البقره : ١٩٨] وقولهم : (هذه عرفات مباركا فيها) فنصب الحال عنها يدلّ على أنّها معرفه وهى مؤنّثه ، وإنّما هذا التنوين نظير النون فى : (مسلمون) إذ كان هذا الجمع فرعا على ذلك الجمع.

وقيل : التنوين هنا عوض ممّا منع هذا الاسم من الفتحه فى النصب كما عوّضت النون من الحركه فى التثنيه والجمع ، ولّما كان المعوّض منه حركه واحده جعلت هذه النون كتنوين الصرف فى أنّها لا تثبت وقفا وخطّا ولا مع الألف واللام.

فصل : وإنّما حذفت التاء الأولى فى نحو : (مسلمات) لوجهين :

أحدهما : أن الغرض منها التأنيث ، وقد حصل بتاء الجمع.

والثانى : أنّ تاء التأنيث لم تقع حشوا ؛ ولهذا لم تثبت فى النسب فلا يقال : (بصرتىّ) ، وقيل : امتناعها فى النسب لئلّا يقال : (بصرتيه) فتجمتع علامتان.

وإنما كان حذف الأولى أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ التثنيه تدلّ على التأنيث والجمع مع الألف ، فلو حذفت لبطلت دلاله الجمع.

والثانى : أنّ الأولى حشو.

فصل : وإنّما لم تحذف ألف التأنيث فى الجمع كما حذفت التاء لوجهين :

أحدهما : أنّها لو حذفت لالتبس ذلك الجمع بجمع ليس فى واحده علامه أو بما علامته تاء.

والثانى : أنّ الألف لمّا أبدلت حرفا آخر لم تكن جمعا بين علامتين.

فصل : وإنّما قلبت : (ياء) لا واوا لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّها فى الواحد تمال إلى الياء.

والثانى : أنّ الياء أشبه بالألف منها بالواو لقربها منها وخفّتها وخفائها.

والثالث : أنّهم قد أثّنوا بالياء نحو : (أنت تقومين) وبالكسره التى هى أخت الياء نحو : (ضربت وأنت) (۱).

۱- ألحق بهذا الجمع نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ ، وإنما لها مفرد من معناها ، فهى اسم جمع ، مثل «أولات» ومفردها : «ذات» ، بمعنى صاحبه ، فمعنى كلمه : «أولات» هو : صاحبات. تقول : الأمهات أولات فضل ، عرفت أولات فضل ، احترمت أولات فضل. وكلمه : «أولات» مضافه دائما ؛ ولهذا ترفع بالضمه من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسره من غير تنوين أيضا ؛ ومثلها : «اللّات» (اسم موصول لجمع الإناث) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث ، ولا يبنيها على الكسر ، كالإعراب المشهور ، يقول : جاءت اللات تعلمن ، ورأيت اللات تعلمن ، وفرحت باللات تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمه : (التى). ثانيهما : ما سمى به من هذا الجمع وملحقاته ، وصار علما لمذكر أو مؤنث بسبب التسميه ؛ مثل : سعادات ، وزينبات ، وعنايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علما على رجل أو امرأه. ومثل : عرفات ؛ (اسم مكان بقرب مكه) ، وأذرعات (اسم قريه بالشام). وغير ذلك ، مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث. مثل : سافرت سعادات ، ورأيت سعادات ، واعترفت لسعادات بالفضل. فهذا النوع يعرب بالضمه رفعا ، وبالكسره نصبا وجرّا ، مع التنوين فى كل الحالات ؛ مراعاه لناحيته اللفظيه الشكليه التى جاءت على صوره جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد. وبعض العرب يحذف التنوين ، وبعضهم يعربه بالضمه رفعا من غير تنوين ، وينصبه ويجره بالفتحه من غير تنوين فى الحالتين ، أى : يعربه إعراب ما لا ينصرف مراعاه لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثا فيقول : هذه عرفات ، زرت عرفات ، ووقفت بعرفات. وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالتاء المفتوحه ، فهذه ثلاثه أراء قد يكون أفضلها الأخير فيحسن الاقتصار عليه فى استعمالنا.

فصل : وإنّما قلبت همزه التأنيث (واوا) ؛ لأنها تشبه الألف إذ هى من مخرجها وتخفّف إليها وتصوّر فى الخطّ ألفا ، فلو بقيت لتوالى فى التقدير ثلاث ألفات ، ولو حذفت لحذفت ألف أخرى لالتقائهما.

فصل : وإنّما قلبت : (واوا) لا ياء لثلاثه أوجه :

أحدهما : أنّ الهمزه تشبه الواو فى النقل ومقابلتها فى مخرجها ؛ ولهذا أبدلت منها فى : (وقّتت) و (وجوه) فأبدلت الواو منها تعويضا.

والثانى : أنّها لو ابدلت ياء - والياء أشبه بالألف - لم يحصل الغرض من إبدالها ؛ لأن الياء كالألف.

والثالث : أنّهم فرّقوا بذلك بين جمع المقصور والممدود (١).

فصل : ولم تجمع الصفات بالألف والتاء نحو : (حمراء) و (صفراء) ؛ لأن هذا الجمع فرع على جمع المذكّر ، ولمّا لم يقولوا : (أحمرون) ، (أصفرون) فى المذكّر لم يقولوا : (حمراوات).

والعلّه فى ذلك : أنّ الصفه مشتقه من الفعل ففيها ضرب من الثقل ؛ ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف والجمع والتأنيث ثقيلتين فتزداد ثقلا ، فأمّا قوله عليه الصلاه والسلام : «ليس فى الخضراوات زكاه» (٢) فإنّه جعل كالاسم إذ كان صفه غالبه لا يذكر معها الموصوف : (كالأبطح) و (الأبرق).

١- قال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه : الممدود إما أن تكون همزته بدلا من ألف التأنيث أو للإلحاق أو بدلا من أصل أو أصلا فإن كانت بدلا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوا فنقول فى صحراء وحمراء صحراوان وحمراوان ، وإن كانت للإلحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء وحياء جاز فيها وجهان أحدهما قلبها واوا فتقول علباوان وكساوان وحياوان والثانى إبقاء الهمزه من غير تغيير فتقول علباءان وكساءان وحياءان والقلب فى الملحقه أولى من إبقاء الهمزه وإبقاء الهمزه المبدله من أصل أولى من قلبها واوا ، وإن كانت الهمزه الممدوده أصلا وجب إبقاؤها فتقول فى قراء ووضاء قراءان ووضاءان ، وأشار بقوله وما شذ على نقل قصر إلى أن ما جاء من تثنيه المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم فى الخوزلى الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم فى حمراء حمرايان والقياس حمراوان.
٢- أخرجه الترمذى من حديث معاذ بن جبل (۶۳۸) ، وأخرجه الدار قطنى فى سننه (١٩٠٠).

فصل : إذا سمّيت مذكّرا بمؤنّث بالتاء نحو : (طلحه) جمعته بالألف والتاء ولا يجوز بالواو والنون ، وقال الكوفيّون : تسكن عينه وتحذف تاؤه ويجمع بالواو والنون فيقال فى (طلحه) : (طلحون) (۱). وقال ابن كيسان كذلك إلا أنّه فتح العين.

والدليل على فساد مذهبهم : أنّ العرب جمعته بالألف والتاء فقالوا : طلحه الطّلحات ؛ لأن هذا الاسم مؤنث بالتاء وهى من خصائص التأنيث ، والواو من خصائص المذكّر فلم يجمع بينهما.

فأمّا المؤنّث بالألف والهمزه فيجمع بالواو والنون إذا سمّى به فيقال : (سكراوون) و (حمراوون) ؛ لأن الألف صيغت مع الكلمه من أوّل أمرها وثبتت فى التكسير نحو : (سكارى) وقلبت فى الجمع نحو : (سعديات) فصارت كالحرف الأصلىّ (۲).

وأمّا التاء ففى حكم المنفصل ؛ ولهذا قالوا : تحذف فى هذا الجمع.

فإن قيل : المسمّى مذكّر وعلامه التأنيث تحذف ههنا فلم يبق مانع من هذا الجمع؟

قيل : العبره فى هذا الجمع باللفظ وهو مؤنث والتاء وإن حذفت فهى مقدّره ، ألا ترى أنّك لو سميت مؤنثا بمذكر لجاز ولم يستحل المعنى ، وكذا لو سمّيت مذكّرا بمؤنّث جاز ولم تقل هذا جمع بين الضدّين ، فعلم أنّ تذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ ، وأمّا تحريك العين فضعيف جدّا ؛ لأن ذلك من خصائص الجمع بالألف والتاء.

۱- يشترط فى الجامد أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال فى رجل رجلون نعم إذا صغر جاز ذلك نحو رجيل ورجيلون لأنه وصف وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال فى زينب زينبون وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال فى لاحق اسم فرس لاحقون وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال فى طلحه طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذلك إذا كان مركبا فلا يقال فى سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم.

۲- يسلم فى هذا الجمع ما سلم فى التّثنيه (انظر المثنى). فتقول : فى جمع «هند» «هندات» كما تقول : «هندان» إلا ما ختم «بتاء التأنيث» فإنّ تاءه تحذف فى الجمع المؤنث لا فى التّثنيه سواء أكانت زائده ك «مسلمه» أم بدلا من أصل ك «أخت» و «بنت» و «عده» تقول فى جمعها : «مسلمات» و «أخوات» و «بنات» و «عدات» وجمع المقصور والممدود يتغيّر فيه هنا ما تغيّر فى التثنيه تقول فى جمع «سعدى» : «سعديات» بالياء وفى جمع «صحراء» : «صحراوات» بالواو.

باب ذكر الأسماء المرفوعه

اشاره

إنّما بدئ بالأسماء لوجهين :

أحدهما : أنّها أصول الأفعال.

والثانى : أنّ إعرابها أصل لإعراب الأفعال.

وإنّما بدئ بالمرفوع (۱) ؛ لأن الجمله المفيده تتمّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ولا تجد منصوبا ولا مجرورا إلا ومعه مرفوع لفظا أو تقديرا.

فصل : وإنّما بدأ من بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لوجهين :

أحدهما : أنّه اسم تصدّر الجمله به والفاعل يتأخر عن الصدر.

والثانى : أنّ المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره ، والفاعل إذا تقدّم على الفعل صار مبتدأ لا غير.

فصل : والمبتدأ هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظيه لفظا وتقديرا المسند إليه خبر أو ما يسدّ مسدّه وفيه احتراز من قولك : أنّ زيد خرج خرجت ، فإنّ (زيدا) مجرّد من العوامل لفظا لا تقديرا إذ التقدير : إن خرج زيد فهو فاعل (۲).

۱- قال ابن هشام فى شرح الشذور : وبدأت منها بالمرفوعات لأنها أركان الإسناد ، والضمير فى قولى وهو للفاعل وقولى ما قدّم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو زيد قام وزيد قائم فإنّ زيدا فيهما أسند إليه الفعل وشبهه ولكنهما لم يقدّما عليه ولا بد من هذا القيد لأن به يتميز الفاعل من المبتدأ وقولى اسند اليه مخرج لنحو زيدا فى قولك ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فإنه يصدق عليه فيهما أنه قدّم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا إليه وقولى على جهه قيامه به او وقوعه منه مخرج لمفعول ما لم يسمّ فاعله نحو ضرب زيد وعمرو مضروب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما انهما قدم عليهما فعل وشبهه واسندا إليهما لكن هذا الإسناد على جهه الوقوع عليهما لا على جهه القيام به.

۲- المبتدأ وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يغنى عن الخبر. ويشترك النوعان فى أمرين ؛ أحدهما : أنهما مجرّدان عن العوامل اللفظيه ، والثانى : أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعنى به كونهما على هذه الصوره من التجرد للإسناد. ويفترقان فى أمرين ؛ أحدهما : أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا نحو (الله ربّنا) و (محمّد نبيّنا) ومؤوّلا بالاسم نحو (وأن تصوموا خير لكم) أى وصيامكم خير لكم ومثله قولهم : تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البته بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو صفه نحو أقائم الزّيدان وما مضروب العمران. والثانى : أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج الى شىء يعتمد عليه والمبتدأ المستغنى عن الخبر

لا بد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما مثّلنا.

وإنّما وجب أن يكون اسما ؛ لأنه مخبر عنه ولا يصحّ الإخبار عن غير الاسم ، وأمّا قولهم : (تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه) فتقديره : (أن تسمع) فلم يخبر عن الفعل إذن ، وإنّما شرط فيه التجرّد من العامل اللفظىّ ؛ لأن العامل اللفظىّ إذا تقدّم عليه عمل فيه ينسب إليه أكان فاعلا أو ما أشبهه.

وأما قولهم : (بحسبك قول السوء) فالباء زائده ، وقد علمت فى لفظ الاسم والموضع مرفوع وشرط فيه الإسناد لتحصل الفائده.

وقد قال النحويّون : المبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائده ، ومن ههنا شرط فى المبتدأ أن يكون معرفه أو قريبا منها ليفيد الإخبار عنه إذ الخبر عمّا لا يعرف غير مفيد ، وقد جاءت نكرات أفاد الإخبار عنها وسنراها إن شاء الله تعالى.

فصل : واختلفوا فى العامل فى المبتدأ على خمسه أقوال :

أحدها : أنّه الابتداء وهو كون الاسم أوّلا مقتضيا ثانيا ، وهذا هو القول المحقّق وإليه ذهب جمهور البصريين (۱).

والقول الثانى : أنّ العامل فيه تجرّده عن العوامل اللفظيّه وإسناد الخبر إليه روى عن المبرّد وغيره.

والثالث : أنّ العامل فيه ما فى النفس من معنى الإخبار روى عن الزجّاج.

۱- قال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه : مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، فالعامل فى المبتدأ معنوى وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظيه غير الزائده وما أشبهها واحترز بغير الزائده من مثل بحسبك درهم فبحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظيه غير الزائده ولم يتجرد عن الزائده فإن الباء الداخله عليه زائده واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأه. والعامل فى الخبر لفظى وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ، وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى ، وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ ، وقيل ترافعا ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر ، وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

والرابع : أنّ العامل فيه الخبر.

والخامس : أنّ العامل فيه العائد من الخبر.

والقولان الأخيران مذهب الكوفيّين ، والدليل على أنّ العامل فيه أوّليّته واقتضاؤه ثانيا من وجهين :

أحدهما : أنّ هذه الصفه مختّصه بالاسم والمختصّ من الألفاظ عامل فكذلك من المعانى.

والثانى : أنّ المبتـدأ معمول ولا بدّ له من عامل ، ولا يجوز أن يعمل فى نفسه لامتناع كون المعمول عاملا فى نفسه كما يمتنع أن يكون الشـىء علّه لنفسه ، ولاـ يجوز أن يكون تعرّيه من العوامـل اللفظيّه عاملاـ ؛ لأـن ذلك عـدم العامل وعـدم العامل لا يكون عاملا.

فإن قيل : العدم يكون أماره لا علّه؟

قيل : الأماره يستدلّ بها على أنّ ثمّ عاملا غيرها ، وقد اتّفقوا على أنّه لا عامل يستدلّ عليه بالعدم.

فإن قيل : التعرّى من العوامل ليس هو العامل بل صلاحيه الاسم للعوامل اللفظيّه هو العامل؟

قيل : هذا يرجع إلى المذهب الأوّل ولا يجوز أن يكون إسـناد الخبر عاملا ؛ لأن الإسـناد يكون بعد المبتدأ ومن شـرط العامل أن يتقدّم على المعمول لفظا أو تقديرا.

ولا يجوز أن يكون العامل ما فى النفس من معنى الخبر لوجهين :

أحدهما : أنّ تصوّر معنى الابتداء سابق على تصوّر معنى الخبر والسابق أولى أن يكون عاملا.

والثانى : أنّ رتبه الخبر بعد المبتدأ ورتبه العامل قبل المعمول فيتنافيان.

والثالث : أنّ الخبر قد يكون فعلا ، فلو عمل فى المبتدأ لكان فاعلا.

والرابع : أنّ الخبر يكون من الموصول والصله ، فلو عمل لعملت الصله فيما قبلها.

والخامس : أنّ الخبر كالصفه وكما لا تعمل الصفه فى الموصوف كذلك الخبر.

والسـادس : أنّ (إنّ) و (كان) إذا دخلا على المبتـدأ أزالا الرفع والخبر لفظىّ ، والعامل اللفظىّ لا يبطل العامل اللفظىّ ، ولا يجوز أنّ يكون الضمير العائد عاملا لوجهين :

أحدهما : أنّ المضمر فرع المظهر ؛ فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى.

والثانى : أنّ الضمير قد يكون فى الصله ، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول ، وإذا بطلت هذه الأقوال تعيّن القول الأوّل.

فصل : وأمّا عامل الخبر (١) ففيه خمسه أقوال :

١ - أحدهما : الابتداء وهو قول ابن السراج ؛ لأنه عمل فى المبتدأ فعمل فى الخبر ك (كان) و (ظننت) و (إنّ).

٢ - والقول الثانى : أنّ المبتدأ هو العامل فى الخبر وهو قول أبى علىّ ، وهذا ضعيف لوجهين :

أ - أحدهما : أنّ المبتدأ كالخبر فى الجمود والجامد لا يعمل.

ب - والثانى : أنّ المبتدأ لو عمل فى الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظىّ ؛ لأنه لفظى أيضا ومن مذهبه أنّ العامل اللفظىّ لا يعمل فى المبتدأ والخبر.

٣ - والقول الثالث : أنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر ، وقد بيّنا أنّ المبتدأ لا يصلح للعمل فلا يصلح له مع غيره وأمّا العامل فى الشرط والجزاء فسنبيّنه فى موضعه.

٤ - والقول الرابع : أنّ العامل فى الخبر التعرّى من العوامل ، وقد أفسدناه.

٥ - والقول الخامس : أنّ العامل هو المبتدأ وهو قولّ الفرّاء وسمّوهما المترافعين وشبّهوهما بأسماء الشرط ، وإنّما تعمل فى الفعل ويعمل الفعل فيها ، وهذا قول ضعيف لما بيّنا أن المبتدأ لا يصلح للعمل وتشبيهه بأسماء الشرط (٢) لا يصحّ لخمسه أوجه :

١- بحث النحاه - كعادتهم - عن العامل الذى يوجد الضمه فى كل منهما. ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملا لفظيّا يوجدها ، قالوا إن العامل معنوى ؛ هو ؛ وجود المبتدأ فى أول الجمله ؛ لا- يسبقه لفظ آخر ؛ وسموا هذا العامل المعنوى : الابتداء. فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو : المبتدأ ؛ أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. هذا رأى من عده آراء لا أثر لها فى ضبط كل منهما ، ولا فى وضوح معناهما ، ومعنى الكلام. فالخير فى إهمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفه أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك.

٢- خلاصه إعراب أسماء الشرط أن الأداه إن وقعت بعد حرف جر بعد حرف جر أو مضاف فهى فى محل جر نحو : «عما تسأل أسأل» و «خادم من تكلم أكلم» - وإن وقعت على زمان أو مكان ، فهى فى محل نصب على الظرفيه لفعل الشرط إن كان تاما ، وإن كان ناقصا فلخبره - وإن وقعت على حدث فهى مفعول مطلق لفعل الشرط نحو «أى عمل تعمل أعمل». أو على ذات ، فإن كان فعل الشرط لازما ، أو متعديا واستوفى معموله ، فهى مبتدأ خبره على الأصح جمله الجواب نحو «من ينهض إلى العلم يسم» و «من يفعل الخير لا يعدم جوازيه».

أحدها : أنّهم بنوه على أنّ الخبر عامل فى المبتدأ ، وقد أفسدناه.

والثانى : أنّ اسم الشرط لا يعمل بل العامل حرف الشرط مضمرا ولا يجوز إظهاره كما لا يجوز إظهار : (أن) مع (حتى).

والثالث : أنّ عمل اسم الشرط بالنيابه عن الحرف وعمله فى الفعل ضعيف هو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر.

والرابع : أن عمل اسم الشرط فى الفعل من حيث ناب عن الحرف وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم ، والأسماء معموله الأفعال فجهه العمل مختلفه بخلاف المبتدأ والخبر.

والخامس : أنّ عمل أحدهما فى الآخر مخالف لعمل الآخر فيه والعمل فى مسألتنا واحد فهو كالآخذ ما يعطى ، وذلك كالعبث هذا تعليل جماعه من النحويّين وفيه نظر.

والصحيح : أن يقال العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثّر فيه فيفضى مذهبهم إلى أن يكون الشىء قويّا ضعيفا من وجه واحد إذ كان مؤثرا فيما أثّر فيه.

فصل : وإنّما عمل الابتداء الرفع لوجهين :

أحدهما : أنّه قوى بأوّليته والرفع أقوى الحركات فكان ملائما له.

والثانى : أنّ المبتدأ يشبه الفاعل فى أنّه لا يكون إلا اسما مخبرا عنه سابقا فى الوجود على الخبر.

فصل : وإنّما كان المبتدأ معرفه فى الأمر العامّ ؛ لأن الفائده لا تحصل بالإخبار عمّا لا يعرف.

فأمّا إذا وصفت النكره فالإخبار عنها مفيد لتخصّصها وأمّا قولهم : (سلام عليكم) (١) فالاسم واقع موقع الفعل أى : (سلّم الله عليكم) ، وأمّا إذا تقدّم الخبر وكان ظرفا فلتخصّص المبتدأ بالظرف المخصوص.

وأمّا قولهم : (ما أحد فى الدار) فجاز لما فى أحد من معنى الاستغراق.

١- هذا النوع يسمى : المبتدأ الذى للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء.

وأمّا قولهم : (شرّ أهر ذا ناب ، ومأرب دعاك إلينا لا حفاوه) ففى معنى النفى ، أى : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ (۱).

وأمّا قولهم : (أقائم زيد) فجائز لاعتماد النكره على الاستفهام ونيابتها عن الفعل.

وأما : (ما) فى التعجّب فلما فيها من الإبهام والعموم.

فصل : الاسم الواقع بعد : (لو لا) التى يمتنع بها الشىء لوجود غيره مبتدأ.

وقال الكوفيّون : هو فاعل فعل محذوف ، ومنهم من يرفعه بنفس (لو لا) ، وقالوا : (لا) فيه بمعنى (لم) ، والدليل على أنّه مبتدأ من وجهين :

أحدهمّا : أنّ (لو لا) هذه تقتضى اسمين (۲) ، الثانى منهما خبر بدليل جواز ظهوره فى اللفظ وإن لم يستعمل ، ولو كانت (لو لا) عامله أو العامل مقدّرا بعدها لم يصحّ ذلك.

والثانى : أنّ (لو لا) لا تختصّ بالأسماء بل تدخل عليها وعلى الأفعال.

۱- الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفه وقد يكون نكره لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائده بأحد أمور منها : أن تكون فى معنى المحصور نحو شر أهر ذا ناب وشىء جاء بك التقدير ما أهر ذا ناب إلا شر وما جاء بك إلا شىء على أحد القولين والقول الثانى أن التقدير شر عظيم أهر ذا ناب وشىء عظيم جاء بك فيكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا وهو ها هنا مقدر.

۲- هذه الحاله هى : أن يكون الخبر كونا مطلقا (وإيضاح الكون المطلق أن يقال : إن كان امتناع الجواب لمجرّد وجود المبتدأ كون مطلق ويقابله الكون المقيد ، كما إذا قيل : «هل زيد محسن إليك» فتقول «لو لا زيد لهلكت» تريد : لو لا إحسان زيد إلىّ لهلكت ، فإحسان زيد مانع لهلاكى ، فالخبر كون مقيد بالإحسان والأصل فى معنى «لو لا» أنها حرف امتناع لوجود ، وهو الوجود المطلق). و «المبتدأ بعد لو لا» نحو «لو لا العلماء لهلك العوام» فالهلاك ممتنع لوجود العلماء ، فالعلماء مبتدأ وخبره محذوف وجوبا ، التّقدير : لو لا العلماء موجودون لهلك العوام ، وإن كان الخبر كونا مقيّدا وجب ذكره إن فقد دليله كقوله : «لو لا زيد سالمنا ما سلم» (ف «زيد» مبتدأ وجمله «سالمنا» خبره ، وإنما ذكر الخبر هنا ، لأن وجود زيد مقيد بالمسالمه ولا دليل - إن حذف الخبر - على خصوصيتهما) وفى الحديث : (لو لا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبه على قواعد إبراهيم) (لفظ الحديث كما روى فى صحيح مسلم (لو لا أن قومك حديثو عهد بجاهليه أو قال بكفر لأنفقت كنز الكعبه فى سبيل الله ، ولجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من الحجر) وروايه الترمذى (لو لا أن قومك حديثو الحديث) وفى روايه مسلم : (لو لا حدثان قومك بالكفر لفعلت). وجاز الوجهان إن وجد الدّليل نحو : «لو لا أنصار زيد حموه ما سلم» ويجوز «لو لا أنصار زيد ما سلم» فجمله «حموه» خبر المبتدأ ويجوز حذف الخبر فى المثال الثانى وهو : «لو لا أنصار زيد ما سلم».

بدليل قول الهذلى (١) : [الطويل]

ألا زعمت أسماء أن لا أحبّها

فقلت بلى لو لا ينازعنى شغلى

وقال جرير (٢) : [البسيط]

أنت المبارك والميمون سيرته

لو لا تقوّم درء الناس لاختلفوا

وقال آخر : [البسيط]

قالت أميمه لمّا جئت زائرها

هلّا رميت ببعض الأسهم السود

لا درّ. درّك إنّى قد رميتهم

لو لا حددت ولا عذرى لمحدود

فإن قيل : لو كان ما بعدها مبتدأ لم تقع موقعه (أنّ) المفتوحه ، وقد وقعت كقوله تعالى : (فَلَوْ لاـ أَنَّهُ كانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ) [الصافات : ١۴٣] ووقوع المفرد بعدها دليل على ارتفاعه بفعل محذوف أو بها؟

قيل : جوابه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ (أنّ) المفتوحه تكون فى موضع المبتدأ فى كلّ موضع لا يصحّ فيه دخول (إنّ) المكسوره عليها لئلّا يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وقد أمن هذا فى (لو لا).

والثانى : أنّ خبر المبتدأ ههنا لمّا لم يظهر بحال صار الكلام كالمفرد.

والثالث : أنّ الكلام لا يصحّ إلا بشيئين ؛ أحدهما : جعل (لا) بمعنى (لم) ، والثانى : تقدير فعل رافع. والأوّل باطل لوجهين ؛ أحدهما : أنّ وضع (لاـ) موضع (لم) لاـ يصحّ ؛ لأن (لم) تختصّ بالأفعال المستقبله لفظا و (لا) تختصّ. والثانى : أنّ (لو لا) هنا تختصّ بالأسماء أو تكثر فيها و (لم) لا يقع بعدها الأسماء ، وأمّا تقدير الفعل فلا يصحّ لوجهين ؛ أحدهما : أنّ الفعل لا

١- البيت من شعر أبى ذؤيب الهذلى ت ٢٧ ه ، ٦٤٨ م ، وهو خويلد بن خالد بن محرث أبو ذؤيب من بنى هذيل بن مدركه المضرى ، شاعر فحل ، مخضرم ، أدرك الجاهليه والإسلام ، وسكن المدينه واشترك فى الغزو والفتوح.

٢- جرير : (٢٨ - ١١٠ ه / ٦٤٨ - ٧٢٨ م) وهو جرير بن عطيه بن حذيفه الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعى ، أبو حزره ، من تميم. أشعر أهل عصره ، ولد ومات فى اليمامه ، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفردق والأخطل. كان عفيفا ، وهو من أغزل الناس شعرا.

يحذف عن الفاعل إلا إذا كان هناك فعل يفسّر المحذوف ، وليس ذلك ههنا. والثانى : أنّه لو كان الأمر على ما قالوا لصحّ العطف عليه بإعاده (لا) كقولك : لو لا زيد ولا عمرو ، كقولك : لو يقم زيد ولا عمرو.

فصل : وإذا اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام أو حرف النفى أو كان صفه أو صله أو حالا أو خبرا أو مبتدأ بعد مبتدأ جاز رفعه بالابتداء وكان ما بعده فاعلا (١) ؛ لأن هذه الأشياء تقوّى شبهه بالفعل وارتفع بالابتداء ؛ لأن شروط الابتداء موجوده فيه ولا يحتاج إلى خبر ؛ لأنه ناب الفعل الذى هو خبر.

فإن لم يعتمد على شىء كان خبرا مقدّما فيه ضمير ويثنّى ويجمع عند سيبويه ، وقال الأخفش : يكون مبتدأ كما لو اعتمد ويعمل فيما بعده وهذا ضعيف ؛ لأن اسم الفاعل فرع فى العمل على الفعل فلم يعمل إلا بما يقوّيه.

١- قال ابن عقيل فى شرحه على الألفيه : لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفا بأل أو مجردا ، فإن كان مجردا عمل عمل فعله من الرفع والنصب إن كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو غدا ، وإنما عمل لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له فى الحركات والسكنات لموافقه ضارب ل يضرب فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعنى ، وإن كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب إضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس وأجاز الكسائى إعماله وجعل منه قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) ف (ذراعيه) منصوب ب (باسط) وهو ماض وخرجه غيره على أنه حكايه حال ماضيه وولى استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو جاصفه أو مسندا أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شىء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضارب زيد عمرا أو حرف النداء نحو يا طالعا جبلا أو النفى نحو ما ضارب زيد عمرا أو يقع نعتا نحو مررت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاء زيد راكبا فرسا ويشمل هذين النوعين قوله أو جاصفه وقوله أو مسندا معناه أنه يعمل إذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه أو مفعوله نحو كان زيد ضاربا عمرا وإن زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا وخبر ناسخه أو مفعوله نحو كان زيد ضاربا عمرا وإن زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا. وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذى وصف قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور ، إذا وقع اسم الفاعل صله للألف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصله أن تكون جمله فتقول هذا الضارب زيدا الآن أو غدا أو أمس هذا هو المشهور من قول النحويين.

فصل : وحقيقه الخبر ما صحّ أن يقال فى جوابه صدق أو كذب ، فأمّا الأمر والنهى فضعيف جعلهما خبرا للمبتدأ ؛ لأنّهما ضدّ الخبر فى المعنى وما جاء منه فهو متأوّل تقديره زيد أقول أضربه ، وحذف القول كثير أو يكون التقدير زيد واجب عليك ضربه ثم قام الأمر مقام هذا القول كقوله تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَهِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] أى : فليمدّنّ له.

فصل : والخبر المفرد هو المبتدأ فى المعنى إذ لو لا ذلك لم يكن بينهما علقه تربط أحدهما بالآخر ؛ ولهذا جاز أن يخلوا من ضمير يعود على المبتدأ كقولك : زيد غلامك ، وإنّما وجب أن يكون فى الخبر المفرد المشتقّ ضميرٌ ؛ لأنه يعمل عمل الفعل كقولك : زيد ضارب أبوه عمرا ، وإذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا ؛ ولهذا قالوا : مررت بقاع عرفج كلّه خشن ، أى : كلّه. ومررت بقوم عرب أجمعون ، أى : تعرّبوا كلّهم أجمعون.

فصل : فإن لم يكن الخبر المفرد مشتقّا لم يكن فيه ضمير ، وقال الرّمانى والكوفيون : فيه ضمير. وما قالوا فاسد لثلاثه أوجه (١) :

أحدها : أنّ قولك : (هذا زيد) مبتدأ وخبر ، فزيد لا يصحّ تحمّله الضمير كما لا يعمل فى الظاهر.

والثانى : أنّه لا يقع صفه فلم يكن فيه ضمير.

والثالث : أنّه قد يخالف المبتدأ فى العدد كقولك : (زيد العمران أخواه) والضمير أبدا يكون على وفق المظهر ، وليس كذلك اسم الفاعل لما تقدّم.

ولا يقال قولك : زيد أخوك فى معنى مناسبك ؛ لأنه لو كان كذلك لعمل فى الاسم الظاهر ولوقع وصفا ، وإنّما هذا فى المعنى صحيح ، والضمير يعتمد الفعل أو ما كان مشتقا منه ، ألا ترى أنّ قولك : مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح ، وضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ،

١- قال الأشمونى فى شرحه على الألفيه : الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدأ خلافا للكوفيين (وإن يشتقّ) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به فى شرح التسهيل (فهو ذو ضمير مستكن) فيه يرجع إلى المبتدأ والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهه واسم التفضيل. وأما أسماء الآله والزمان والمكان فليست مشتقه بالمعنى المذكور فهى من الجوامد وهو اصطلاح.

جائز أن تعمل المصدر ولا تعمل ضميره ؛ لأن ضمير المصدر ليس فيه ضمير لفظ الفعل وإن كان معناهما واحدا.

فصل : اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو لزم إبراز ضمير فاعله كقولك : زيد عمرو ضاربه هو وقال الكوفيّون لا يلزم.

والدليل على لزومه من وجهين :

أحدهما : أنّ إبرازه يزيل اللبس فى كثير من المواضع كهذه المسأله فيجب أن يلزم فى الجميع ليطّرد الباب كما فى باب : (يعد) بل هذا ألزم.

والثانى : أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمّل الضمير ؛ ولهذا لا يجعل اسم الفاعل مع ضميره جمله بخلاف الفعل ولا يبرز ضمير التثنيه والجمع فى اسم الفاعل كما يبرز فى الفعل وهذا مقتصر على الفعل ؛ فإذا انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له وجب إبراز الضمير ليظهر أثر قصوره وفرعيّته ، وليس كذلك الفعل فإنّ الضمير المتّصل لفظا قد يفصل ويزيل اللبس كقولك : (زيد أنا ضربت) ولا يظهر ذلك فى اسم الفاعل كقولك : (زيد أنا ضارب) وإن جاء شىء من هذا لم يبرز فيه الضمير فى الشعر فضروره أو يكون هناك حذف جارّ ومجرور.

فصل : والجمله (١) هى الكلام الذى تحصل منه فائده تامّه ، واشتقاقها من أجملت الشىء إذا جمعته ، وكلّ محتمل للتفصيل جمله والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل بهذه الصفه إلا أنّه قد يعرض فى الجمله يحوجها إلى ما قبلها ، وإنّما أخبرنا بالجمله مكان المفرد لثلاثه أشياء :

أحدها : الحاجه إلى توسيع العباره فى النظم والنثر.

١- ينقسم الخبر إلى مفرد وجمله ، فأما الجمله فإما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أو لا ، فإن لم تكن هى المبتدأ فى المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قوله حاويه معنى الذى سيقت له والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو زيد قام أبوه وقد يكون الضمير مقدرا نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه بدرهم أو إشاره إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ) فى قراءه من رفع اللباس أو تكرار المبتدأ بلفظه وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقارِعَةُ مَا الْقارِعَةُ) وقد يستعمل فى غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل ، وإن كانت الجمله الواقعه خبرا هى المبتدأ فى المعنى لم تحتج إلى رابط.

والثانى : أنّ ذلك قد يزيل اللبس فى بعض المواضع كقولك : (زيد قام أبوه) لو قلت : (قام أبو زيد) لجاز أن يظن أنّ هذه كنيه له لا أنّ له ولدا ؛ فإذا قدمت بطل كونه كنيه.

والثالث : أنّ فى ذكر الشىء مظهرا ومضمرا تفخيما.

وإنّما وجب أن يكون فى الجمله ضمير المبتدأ ؛ لأن الخبر فيهما على التحقيق هو المتبدأ الأخير والأول أجنبىّ منه ، والضمير يربط الجمله بالأوّل حتّى يصير له بها تعلّق ، وإنّما يسوغ حذف هذا الضمير فى موضع يعلم أنّه مراد من غير لبس كقولهم : السمن منوان بدرهم وكقوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) [الشورى : ۴۳] أى : إنّ ذلك منه ، ولهذه العلّه جاز حذف الخبر تاره والمبتدأ أخرى وحذف الجمله بأسرها.

فصل : والظرف الواقع خبرا مقدّر بالجمله عند جمهور البصريين وقال بعضهم : هو مقدّر بالمفرد (۱).

والدليل على أنّه مقدّر بالجمله من وجهين :

أحدهما : أنّه كالجمله فى الصله كقولك : (الذى خلفك زيد) فكذلك فى الخبر.

والثانى : أنّ الظرف معمول لغيره.

والأصل فى العمل للأفعال والأسماء نائبه عنها وجعل العمل هنا للفعل أولى ، وإذا أنيب الظرف مناب الفعل دلّ عليه واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّ الأصل فى الخبر أن يكون مفردا وحمل الفروع على الأصول أولى.

۱- يجوز اعتبار شبه الجمله بنوعيه (الظروف والجار مع مجروره) صفه بعد المعرفه المحضه على تقدير متعلقه معرفه. وقد نص على هذا الصبان - ج ۱ أول باب النكره والمعرفه - حيث قال : «أسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف (ويراد به فى مثل هذا التعبير : شبه الجمله بنوعيه) بعد المعرفه المحضه صفه ، بتقدير متعلقه معرفه). اه. أى : أن المتعلق المعرفه سيكون هو الصفه لمطابقته الموصوف فى التعريف. ولا مانع أن يكون شبه الجمله نفسه هو الصفه إذا استغنينا به عن المتعلّق تيسيرا وتسهيلا. وإذا كان شبه الجمله بعد المعرفه المحضه صالحا لأن يكون صفه على الوجه السالف ، وهو صالح أيضا لأن يكون حالا بعدها كصلاحه للوصفيه والحاليه أيضا بعد النكره غير المحضه - أمكن وضع قاعده عامه أساسيه هى : «شبه الجمله يصلح دائما أن يكون حالا أو صفه بعد المعرفه المحضه وغير المحضه ، وكذلك بعد النكره بشرط أن تكون غير محضه - أو يقال : إذا وقع شبه الجمله بعد معرفه أو نكره فإنه يصلح أن يكون حالا ، أو صفه : إلا فى صوره واحده هى أن تكون النكره محضه ؛ فيتعين أن يكون بعدها صفه ليس غير.

والثانى : أنّ الظرف إذا تقدّم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ، ولو كان مقدّرا بالفعل لأبطله.

والجواب : أنّ الأصل فى الخبر لا يمكن تقديره ههنا لما بيّنا من أنّ المفرد هو المبتدأ فى المعنى والظرف ليس هو المبتدأ ، فعند ذلك نجعل العامل فى الظرف ما هو الأصل فى العمل لئلّا تقع المخالفه من وجهين ، وأمّا إذا تقدم الظرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به ؛ لأنه ليس بفعل على التحقيق بل هو نائب عنه ويصحّ ان يقدّر بعده المبتدأ بخلاف الفعل.

فصل : وإنّما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثّه لعدم الفائده إذ كانت الجثّه غير مختصّه بزمان دون زمان ألا ترى أنّ قولك : (زيد غدا) إذا أردت مستقرّ ، غدا لا يفيد إذ هو مستقرّ فى كلّ زمان وعلم السامع بذلك ثابت.

فلو قلت : يقدّر الخبر بما هو يختصّ به نحو قولك : حى أو غنى أو قادم؟

قيل : إنّما يضمر ما عليه دليل ، ولا دليل على واحد من هذه بخلاف قولك : (زيد خلفك والرحيل غدا) فإنّ المحذوف منه الاستقرار والكون والحصول المطلق والظرف يدلّ عليه قطعا.

فأمّا قولهم : (الليله الهلال) (١) فيروى بالرفع على تقدير : الليله ليله الهلال. وبالنصب على تقدير : الليله طلوع الهلال. أو على أن تجعل الهلال بمعنى الاستهلال وهو من إقامه الجثه مقام المصدر ، وإنّما يكون فيما ينتظر ويجوز أن يكون ويجوز إلا يكون ، فلو قلت فى انتهاء الشهر : (الليله القمر) لم يجز ، وقد يجوز أن تقول : (زيد غدا) إذا كان غائبا وخاطبت من ينتظر قدومه.

فصل : ولا يجوز إظهار العامل فى الظرف إذا كان خبرا ؛ لأن ذكر الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما للعلم به ، فأمّا قوله تعالى : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) [النمل : ۴۰] فمستقرّ فيه بمعنى الساكن بعد الحركه لا الاستقرار الذى هو مطلق الكون.

۱- قال ابن عقيل فى شرح الألفيه : ظرف المكان يقع خبرا عن الجثه نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفى نحو القتال يوم الجمعه أو فى يوم الجمعه ولا يقع خبرا عن الجثه قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليله الهلال والرطب شهرى ربيع فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثه نحو زيد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا فإن جاء شىء من ذلك يؤول نحو قولهم الليله الهلال والرطب شهرى ربيع التقدير طلوع الهلال الليله ووجود الرطب شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن فى يوم طيب وفى شهر كذا.

فصل : يجوز تقديم الخبر (١) على المبتدأ مفردا كان أو جمله ، ومنعه الكوفّيّون والدليل على جوازه السماع والقياس ، أمّا السماع فقول الشاعر (٢) : [الوافر]

فتى ما ابن الأغرّ إذا شتونا

وحبّ الزاد فى شهرى قماح

وقولهم : تميمىّ أنا ومشنوء من يشنؤك.

وأمّا القياس فمن وجهين :

أحدهما : أن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخر.

والثانى : أنّ الخبر يشبه المفعول ؛ لأنه قد يصير مفعولا فى قولك : ظننت زيدا قائما ، والمفعول يجوز تقديمه ، وكذلك خبر (كان) يتقدّم على اسمها ، وخبر (إنّ) يتقدّم على اسمها إذا كان ظرفا فكذلك ههنا ، واحتجّ الآخرون بأنّ تقديم الخبر إضمار قبل الذكر وهذا غير مانع من التقديم ؛ لأنه مؤخر تقديرا فهو كقولهم : (فى بيته يؤتى الحكم) وكقولك : (ضرب غلامه زيد) إذا جعلته مفعولا ؛ لأن النيّه به التأخير (٣).

فصل : إذا تقدم الظرف على الاسم واعتمد على أحد سبعه أشياء : مبتدأ على أن يكون هو خبرا أو صفه أو صله أو حال أو كان معه استفهام أو حرف نفى أو كان عاملا فى (أنّ والفعل) كقوله تعالى : (وَمِنْ آياتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّماءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ) [الروم : ٢٥] جاز أن يعمل فيما بعده عمل الفعل فى الفاعل لقوّته بما اعتمد عليه وجاز أن يكون خبرا مقدّما.

١- يجوز تقديم الخبر وتأخيره ، وذلك فيما فقد فيه موجبهما أى فيما عدا ما يوجب تقديم الخبر. ووجوب تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع.

٢- البيت لمالك الهذلى : وهو مالك بن خالد الخناعى الهذلى ، شاعر جاهلى من بنى هذيل ، رويت له قصيده خاطب فيها زوجته يخفف عنها ما أصابها يوم فقدت أولادها عمرو وعبد مناف وعباس.

٣- قال الأشمونى فى شرح الألفيه : (وجوّزوا التّقديم إذ لا ضررا) فى ذلك نحو تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه. إذا تقرر ذلك (فامنعه) أى تقديم الخبر (حين يستوى الجزآن) يعنى المبتدأ والخبر (عرفا ونكرا) أى فى التعريف والتنكير (عادمى بيان) أى قرينه تبين المراد نحو صديقى زيد ، وأفضل منك أفضل منى ، لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو رجل صالح حاضر ، أو استويا وأجدى بيان أى قرينه تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفه جاز التقديم ، فتقول حاضر رجل صالح ، وأبو حنيفه أبو يوسف ، للعلم بخبريه المقدم.

فإنّ لم يعتمد على شيء لم يعمل عند سيبويه وعمل عند الأخفش والكوفيين ، والمبرّد والدليل على أنّه لا يعمل من أربعه أوجه :

أحدهما : أنّ العامل يتخّطّى الظرف فيعمل فيما كان مبتدأ كقولك : إنّ خلفك زيدا ، ولو كان عاملا لم يبطله عامل خلف.

والثانى : أنّك تضمر المبتدأ فى الظرف وهو مقدّم كقولك : فى داره زيد ، ولو كان عاملا لكان واقعا فى رتبته ولزم فيه الإضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا (١).

والثالث : أنّ معمول الخبر يجوز أن يتقدّم على المبتدأ كقول الشمّاخ (٢) : [الوافر]

كلا يومى طواله وصل أروى

ظنون آن مطّرح الظنون

و (كلا) منصوب الخبر وهو ظنون والمعمول تابع العامل ، والتابع لا يقع موقعا لا يقع فيه المتبوع.

والرابع : أنّ الظرف وحرف الجرّ غير مشتقّين ولا معتمدين فلم يعملا كقولك : هذا زيد ، فإن قالوا : الظريف نائب عن الفعل فيعمل عمله. فقد أجبنا عنه فى المسأله السابقه.

فصل : فإن كان الخبر استفهاما لزم تقديمه ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام إذ كان معناه فيما بعده ، ولو قدّمت المستفهم عنه على الاستفهام لعكست المعنى ، فأمّا قولهم : (صنعت ماذا) ف (ما) غير معموله ل (صنعت) هذه ، والتقدير : (أصنعت) ثم حذفت همزه الاستفهام ثم أتيت ب (ما) دالّه عليها و (ما) منصوبه بفعل آخر استغنى عنه بالمذكور.

١- الأصل ألا يعود الضمير على متأخر لفظا (أما أن يعود على متأخر لفظا فقط فجاز فى جميع الأحوال نحو «فى داره زيد» فالهاء تعود على زيد فى اللفظ فى الرتبه ، فرتبه زيد التقديم لأنه مبتدأ). ورتبه («الرتبه» هى أن الأصل فى الفاعل ونائبه التقدم على المفعول به ، والمبتدأ مقدم على الخبر ، ورتبته الجار والمجرور والظرف بعد المفعول به ، ومثل ذلك اسم «إن» و «كان» وهكذا.) ، وقد يعود ، وذلك إذا كان الضمير مبهما محتاجا إلى تفسير.

٢- الشماخ الذبيانى : (ت ٢٢ ه / ٦٤٢ م) هو الشماخ بن ضرار بن حرمله بن سنان المازنى الذبيانى الغطفانى. شاعر مخضرم ، أدرك الجاهليه والإسلام ، وهو من طبقه لبيد والنابغه. كان شديد متون الشعر ، ولبيد أسهل منه منطقا ، وكان أرجز الناس على البديهه. جمع بعض شعره فى ديوان. شهد القادسيه ، وتوفى فى غزوه موقان. وأخباره كثيره. قال البغدادى وآخرون : اسمه معقل بن ضرار ، والشماخ لقبه.

فصل : وإنّما لزم تقديم الخبر (١) إذا كان ظرفا أو حرف جرّ على النكره كقولك : له مال ؛ لأنه لو أخرّ لجاز أن يعتقد صفه وأنّ الخبر منتظر وبالتقديم ثمّ يزول هذا الظنّ.

فصل فيما يسدّ مسدّ الخبر

فمن ذلك : (جواب لو لا) فى قولك : لو لا زيد لأتيتك. والتقدير : لو لا زيد حاضر وموجود ، فصار طول الكلام بالجواب دالّا على المحذوف ومغنيا عنه.

ومن ذلك : (لعمرك) (٢) فى القسم ، والتقدير : قسمى ، والجواب دالّ على المحذوف.

ومن ذلك قولهم : ضربى زيدا قائما. ف (قائما) حال من ضمير محذوف تقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما. فحذفت (إذا) ؛ لأنها زمان واسم الفاعل يدلّ على الزمان ، و (كان) هذه التامّه ضميرها فاعل والحال منه.

فإن قلت : لم لا تكون الناقصه و (قائما) خبرها؟ قيل : لا يصحّ لوجهين :

أحدهما : أنّ (قائما) لم تقع فى مثل هذه إلا نكره ، وخبر (كان) يجوز أن يكون معرفه.

والثانى : أنّ الغرض من (كان) تعيين زمان الخبر ؛ فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل.

١- يجب تقديم الخبر فى أربع مسائل : «إحداها» : أن يكون المبتدأ نكره ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور أو جمله (وإنما وجب تقديم الخبر هنا لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا ، لأن حاجه النكره المحضه إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها أقوى من المخبر) ، نحو «عندى كتاب» و «فى الدار شجره» فإن كان للنكره مسوغ جاز الأمران نحو «رجل عالم عندى» و «عندى رجل عالم». «الثانيه» : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر ، نحو : (أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها) (الآيه «٢٤» من سوره محمد). فلو أجزنا تقديم المبتدأ هنا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه. «الثالثه» : أن يكون الخبر له صدر الكلام نحو «أين كتابك» (ف «كتابك» مبتدأ مؤخر و «أين» اسم استفهام متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولا يجوز كتابك أين ، لأن لاسم الاستفهام الصداره) و (مَتى نَصْرُ اللهِ) (الآيه «٢١٤» من سوره البقره). «الرابعه» : أن يكون المبتدأ محصورا ب «إلا» نحو : «إنما المقدام من لا يخشى قوله الحق».

٢- قال الأشمونى فى شرح الألفيه : (وفى نصّ يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا. (استقر) نحو لعمرك لأفعلن ، وأيمن الله لأقومن ، أى لعمرك قسمى ، وأيمن الله يمينى فحذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسد جواب القسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله علىّ لأفعلن.

ومثل هذه المسأله : أكثر شربى السويق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما. فأمّا قولهم : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعه. فيروى بالنصب على تقدير : أخطب أكوان الأمير يوم الجمعه. ف (يوما) ههنا خبر ، وفى الكلام مجاز وهو جعل الكون خاطبا ، ويروى بالرفع على تقدير : أخطب أيام كون الأمير ، ففيه على هذا حذف ومجاز.

ومن ذلك : كلّ رجل وضيعته. فالخبر فيه محذوف ، أى : مقرونان ، أغنى عن الخبر كون الواو بمعنى (مع) والضيعه ههنا الحرفه.

وأمّا قولهم : أنت أعلم وربّك. فتقديره : ربّك مكافئك أو مجازيك.

فصل : وأمّا قولهم : أمّا زيد فمنطلق. ف (زيد) مبتدأ و (منطلق) خبره ، وإنّما دخلت الفاء لما فى (أمّا) من معنى الشرط ، فكان موضعها المبتدأ لكونها تكون فى أوّل لجمله المجازى بها لكنّهم أخرّوها إلى الخبر لئلا تلى الفاء ما فى تقدير حرف الشرط ، وجعلوا المبتدأ كالعوض من فعل الشرط ولا تدخل الفاء على الخبر فى غير ذلك إلا فى خبر (الذى) إذا وصل بفعل أو ظرف فيه ما يؤذن بأنّ ما فى الخبر مستحقّ الصله.

وكذلك صفه النكره كقولهم : كلّ رجل يأتينى فله درهم ، فإن أدخلت على (الذى) (إنّ) جاز أن تدخل الفاء فى الخبر.

وقال الأخفش : لا يجوز ، ووجه جوازه أنّ (إنّ) لا تغيّر معنى الكلام بل تؤكّد الخبر بخلاف أخواتها ، فإنّها تغيّر معنى الكلام ، والأخفش يحكم بزياده الفاء إذا وجدها فى شىء من ذلك.

باب الفاعل

الفاعل عند النحويّين : الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدّما عليه سواء وجد منه حقيقه أو لم يوجد (۱).

وقال بعض النحويّين : الفاعل من وجد منه الفعل وغيره محمول عليه ، وهذا ضعيف لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ قولهم : رخص السعر ، ومات زيد ، فاعل عندهم ولم يصدر منه فعل حقيقه.

والثانى : أنّه إذا كان فاعلا لصدور الفعل لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه ؛ لأن المعلول لا يثبت بدون علّه.

والثالث : أنّ قولك : ما قام زيد ، يصحّ أن تقول فيه ما فعل القيام فتنفى الفعل عنه ، فكيف يشتق له منه اسم مثبت.

والرابع : أنّ الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلا مع صدور الفعل منه.

فصل : وإنّما شرط فيه أن يتقدّم الفعل عليه لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الفاعل كجزء من الفعل لما نذكره من بعد ومحال تقدّم جزء الشيء عليه.

والثانى : أنّ كونه فاعلا لا يتصوّر حقيقه إلا بعد صدور الفعل منه ككونه كاتبا وبانيا فجعل فى اللفظ كذلك.

والثالث : أن الاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره كقولك : زيد قام أبوه ، وليس كذلك إذا تقدّم عليه.

والرابع : أنّ الفاعل لو جاز أن يتقدّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنيه ولا ـ جمع والضمير لازم له كقولك : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، وليس كذلك إذا تقدّم.

فصل : والدليل على أن الفاعل جزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجها :

أحدها : أنّ آخر الفعل يسكّن لضمير الفاعل لئلّا يتوالى أربعه متحرّكات ك (ضربت) و (ضربنا) ولم نسكّنه مع ضمير المفعول نحو : (ضربنا) ؛ لأنه فى حكم المنفصل.

۱- الفاعل وهو ما قدم الفعل او شبهه عليه وأسند إليه على جهه قيامه به أو وقوعه منه ك علم زيد ومات بكر وضرب عمرو.

والثانى : أنّهم جعلوا النون فى الأمثله الخمسه علامه رفع الفعل مع حيلوله الفاعل بينهما ، ولو لا أنّه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

والثالث : أنّهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به.

والرابع : أنّهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلاله على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.

الخامس : أنّهم قالوا : (ألقيا) و (قفا) مكان : (ألق ألق) ولو لا أنّ ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه.

السادس : أنّهم نسبوا إلى (كنت) : (كنتى) ولو لا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم يبق مع النسب.

السابع : أنّهم ألغوا : (ظننت) إذا توسّطت أو تأخّرت ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذى لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل.

الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه (١).

والتاسع : أنّهم جعلوا : (حبّذا) بمنزله جزء واحد لا يفيد مع أنّه فعل وفاعل.

والعاشر : أنّ من النحويّين من جعل : (حبّذا) فى موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه والجمله لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها.

والحادى عشر : أنّهم جعلوا : (ذا) فى : (حبذّا) بلفظ واحد فى التثنيه والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد.

والثانى عشر : أنّهم قالوا فى تصغير (حبّذا) : (ما أحيبذه!) فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى البائين ومن الاسم الألف ، والعرب تقول : لا تحبّذه عليه فاشتقّ منهما.

١- عند الكوفيين يجوز تقديم الفاعل تمسّكا بنحو قول الزّباء : ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا يرفع «مشيها» على أنّه فاعل ل : «وئيدا» وهو - عند البصريين - ضروره ، أو «مشيها» مبتدأ حذف خبره ، لسد الحال مسدّه ، أى : يظهر وئيدا.

فصل : والعامل فی الفاعل الفعل المسند إليه وهذا أسدّ من قولهم : العامل إسناد الفعل إليه ؛ لأن الإسناد معنى والعامل هنا لفظیّ ، والذی ذكرته هو الذی أرادوه ؛ لأن الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبه إلى الاسم فلمّا كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنسبه تجوّزوا بما قالوا : والحقيقه ما قلت.

وقال خلف الكوفیّ : العامل فی الفاعل الفاعليّه ، والدليل على فساد قوله من أربعه أوجه :

أحدها : أنّ (إنّ) عامله بنفسها وهی نائبه عن الفعل فعمل الفعل بنفسه أولى.

والثانی : أنّ الفعل لفظ مختصّ بالاسم والاختصاص مؤثّر فی المعنى فوجب أن يؤثّر فی اللفظ كعوامل الفعل.

والثالث : أنّ الموجب لمعنى الفاعليه هو الفعل فكان هو الموجب للعمل فی اللفظ.

والرابع : أنّ الاسم قد يكون فی اللفظ فاعلا ، وفی المعنى مفعولا به كقولك : مات زيد ، ومفعولا فی اللفظ وهو فی المعنى فاعل كقولك : تصبّب زيد عرقا ، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل.

فصل : وإنّما أعرب الفاعل بالرفع (۱) لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبأیّ شیء حصل جاز.

والثانی : أنّ الفاعل أقلّ من المفعول والضمّ أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقلّ والأخف للأكثر تعديلا.

والثالث : أنّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازما لا يسوغ حذفه ، والضّمه أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه.

۱- الأصل فی الفاعل الرفع ، وقد يجرّ لفظا بإضافه المصدر نحو : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) (الآيه «۲۵۱» من سوره البقره) أو بإضافه اسم المصدر نحو قول عائشه (رض) «من قبله الرّجل - امرأته الوضوء» (القبله : مصدر قبل و «الرجل» فاعله وهو مجرور لفظا بالإضافه و «امرأته» مفعول به «الوضوء» مبتدأ مؤخر وخبره «من قبله الرجل»). أو يجر ب «من» أو «الباء» أو «اللام» الزوائد ، نحو : (أَنْ تَقُولُوا ما جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ) (الآيه «۱۹» من سوره المائده) أى ما جاءنا من بشير ، و (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) (الآيه «۷۹» من سوره النساء) أى كفى الله ، (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ) (الآيه «۳۶» من سوره المؤمنون). أى هيهات ما توعدون.

والرابع : أنّ الفاعل قبل المفعول لفظا ومعنى ؛ لأن الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول فجعل له أوّل الحركات وهو الضّمّه.

فصل : وإنّما لم يجز أن تكون الجمله فاعلا لثلاثه أوجه (۱) :

أحدها : أنّ الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجمله كالجزء لاستقلالها.

والثانى : أنّ الفاعل قد يكون مضمرا ومعرفه بالألف واللام وإضمار الجمله لا يصحّ والألف واللام لا تدخل عليها.

والثالث : أنّ الجمله قد عمل بعضها فى بعض ، فلا يصحّ أن يعمل فيها الفعل لا فى جملتها ولا فى أبعاضها إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا.

فصل : والأصل تقديم الفاعل على المفعول ؛ لأنه لازم فى الجمله جار مجرى جزء من الفعل ، والمفعول قد يستغنى عنه ، والفاعل يصدر منه الفعل ثمّ يفضى إلى المفعول به بعد ذلك ، إلا أنّ تقديم المفعول جائز لقوّه الفعل بتصرفّه ، والحاجه إلى اتساع الألفاظ ، فإن خيفّ اللبس لم يجز التقديم مثل أن يكون الفاعل والمفعول لا يتبيّن فيهما إعراب ، فإن وصف أحدهما أو عطف عليه ما يفصل بينهما جاز التقديم.

۱- قال ابن هشام فى شرح الشذور : لا يكونان جمله هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم أن ذلك جائز واستدلّوا بقوله تعالى (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)(وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ)(وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) فجعلوا جمله ليسجننه فاعلا ل (بدا) وجمله (كيف فعلنا بهم) فاعلا ل (تبين) وجمله (لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) قائمه مقام فاعل ولا حجه لهم فى ذلك أما الآيه الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمّا على مصدر الفعل والتقدير : ثم بدا لهم بداء كما تقول بدالى رأى ويؤيد ذلك أن اسناد بدا الى البداء قد جاء مصرّحا به فى قول الشاعر لعلّك والموعود حقّ لقاؤه بدا لك فى تلك القلوص بداء وإما على السّجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى (لَيَسْجُنُنَّهُ) ويدلّ عليه قوله تعالى (قالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) وكذلك القول فى الآيه الثانيه أى وتبين هو أى التبيّن وجمله الاستفهام مفسّره وأما الآيه الثالثه فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى الذى هو محلّ الحلاف وانما هو من الإسناد اللفظى اللفظى أى وإذا قيل لهم هذا اللفظ والإسناد اللفظىّ جائز فى جميع الألفاظ كقول العرب زعموا مطيّه الكذب وفى الحديث لا حول ولا قوّه الّا بالله كنز من كنوز الجنّه.

فصل : وأولى الفعلين بالعمل الأخير منهما ، وقال الكوفيّون : الأوّل أولى واتّفقوا على أنّ كلا الأمرين جائز إذا صحّ المعنى ، وأنّه لا يخيّر فى إعمال أيّهما شاء إذا لم يصحّ المعنى ، وإذا تقدّم الفعل الذى يحتاج إلى فاعل أضمر فيه كقولك : ضربونى وضربت الزيدين. وقال الكسائىّ : لا يضمر.

والدليل على أنّ إعمال الثانى أولى : السماع والقياس ، فمن السماع قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَهِ) [النساء : ١٧۶] ، ولو أعمل الأول لقال : (فيها) وقوله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) [الكهف : ٩۶] ولم يقل : (أفرغه) وقوله تعالى : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ١٩] ولم يقل : (اقرؤوه) ومما جاء فى الشعر قول الفرزدق (١) : [الطويل]

ولكنّ عدلا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ولم يقل : سبّونى ، وهو كثير فى الشعر.

وأمّا القياس : فهو أنّ الثانى أقرب إلى الاسم وإعماله فيه لا يغير معنى فكان أولى كقولهم : خشّنت بصدره وصدر زيد بحرّ المعطو ، ف وكذا قولهم : مررت ومرّ بى زيد أكثر من قولهم : مر بى ومررت بزيد والعلّه فيه من وجهين :

أحدهما : أنّ العامل فى الشىء كالعلّه العقليه وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها.

والثانى : أنّ الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبىّ لا يجوز كقولهم : كانت زيدا الحّمى تأخذ ، والمعطوف هنا كالأجنبى فأحسن أحواله أن يضعف عمل الأوّل ، ويدلّ على ذلك أنّ الفعل إذا تأخر عن المفعول جاز دخول اللام عليه كقولك : لزيد ضربت ، ومنه قوله تعالى : (لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) [الأعراف : ١۵۴] ولا يجوز ذلك مع تقديم الفعل ، وكذلك أيضا إذا جاوز

١- الفرزدق : (٣٨ - ١١٠ ه / ۶۵٨ - ٧٢٨ م) وهو همام بن غالب بن صعصعه التميمى الدارمى ، أبو فراس. شاعر من النبلاء ، من أهل البصره ، عظيم الأثر فى اللغه. يشبه بزهير بن أبى سلمى وكلاهما من شعراء الطبقه الأولى ، زهير فى الجاهليين ، والفرزدق فى الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفا فى قومه ، عزيز الجانب ، يحمى من يستجير بقبر أبيه. لقب بالفرزدق لجهامه وجهه وغلظه. وتوفى فى باديه البصره ، وقد قارب المئه.

الفعل الفاعل المؤسنث الحقيقى لزمت فيه التاء وإن فصل بينهما لم يلزم كلّ ذلك اهتمام بالأقرب ، وكان أبو علىّ يتمثّل عند ذلك بقول الهذلى (۱) : [الطويل]

... وإنّما

نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى

واحتجّ الآخرون بأبيات عمل فيها الأوّل ، وليس فيها حجّه على الأولى بل الجواز ، فأمّا قول أمرئ القيس (۲) : [الطويل]

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ولم أطلب قليل من المال

فإنّما أعمل الأوّل فيه ؛ لأن المعنى عليه ، أى : لو كنت أسعى لأمر حقير كفانى القليل ، ولو نصب على هذا لتناقض المعنى.

فإن قالوا : الأوّل أهّم للبدء به؟

قلنا : لو اشتدّ الاهتمام به لّجعل معموله إلى جانبه على الاهتمام بالأقرب أشدّ على ما بيّنا.

۱- البيت كاملا : بلى إنّها تعفو الكلوم وإنّما نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى

۲- امرؤ القيس : (۱۳۰ - ۸۰ ق. ه / ۴۹۶ - ۵۴۴ م) وهو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى. شاعر جاهلى ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يمانى الأصل ، مولده بنجد ، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر. قال الشعر وهو غلام ، وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب ، فبلغ ذلك أباه ، فنهاه عن سيرته فلم ينته ، فأبعده إلى حضر موت ، موطن أبيه وعشيرته ، وهو فى نحو العشرين من عمره. أقام زهاء خمس سنين ، ثم جعل ينتقل مع أصحابه فى أحياء العرب ، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو ، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه ، فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال : رحم الله أبى! ضيعنى صغيرا وحملنى دمه كبيرا ، لا صحو اليوم ولا سكر غدا ، اليوم خمر وغدا أمر. ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بنى أسد ، وقال فى ذلك شعرا كثيرا. كانت حكومه فارس ساخطه على بنى آكل المرار (آباء امرؤ القيس) فأوعزت إلى المنذر ملك العراق بطلب امرئ القيس ، فطلبه فابتعد وتفرق عنه أنصاره ، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل ، فأجاره ومكث عنده مده.

باب ما لم يسمّ فاعله

إنّما حذف الفاعل لخمسه أوجه

(۱)

أحدها : ألا يكون للمتكلّم فى ذكره غرض.

والثانى : أن يترك ذكره تعظيما له واحتقارا.

والثالث : أن يكون المخاطب قد عرفه.

والرابع : أن يخاف عليه من ذكره.

والخامس : ألا يكون المتكلّم يعرفه.

فصل : وإنّما غيّر لفظ الفعل ليدلّ تغييره على حذف الفاعل ، وإنّما ضمّ أوّله وكّسر ما قبل آخره فى الماضى وفتح المستقبل لوجهين :

أحدهما : أنّه خصّ بصيغه لا يكون مثلها فى الأسماء ولا فى الأفعال التى سمّيى فاعلها لئلّا يلتبس.

فإن قلت : كان يجب أن يكسر أوّله ويضّم ما قبل آخره إذ لا نظير له؟

قيل : الخروج من كسر إلى ضمّ مستثقل جدّا بخلاف الخروج من ضمّ إلى كسر ، فأمّا : (دئل) فلا يعتدّ به لقلّته وشذوذه ، وإنّما فتح قبل الأخير فى المستقبل لئلّا يلتبس بما سمّى فاعله.

والوجه الثانى : أنّهم ضمّوه عوضا من ضمّ الفاعل المحذوف وهذا ضعيف لوجهين :

۱- قال ابن هشام : نائب الفاعل وهو الذى يعبرون عنه بمفعول ما لم يسمّ فاعله والعباره الأولى أولى لوجهين احدهما أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتى والثانى أن المنصوب فى قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يسمّ فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى قولى أقيم هو مقامه أنه أقيم مقامه فى إسناد الفعل إليه ، ثم قال : الفعل يجب تغييره الى فعل أو يفعل ولا أريد بذلك هذين الوزنين فإن ذلك لا يتأتّى الا فى الفعل الثلاثى وانما أريد أنه يضمّ أوّله مطلقا ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ويفتح فى المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمده بعد أن كان فضله وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ، والمفعول به عند المحققين مقدّم فى النيابه على غيره وجوبا لأنه قد يكون فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا دينارا ألا ترى أنه آخذ وأوضح من هذا

ضارب زيد عمرا لأن الفعل صادر من زيد وعمرو.

أحدهما : أنّهم غيّروا منه موضعا آخر بغير الضمّ.

والثانى : أنّ المحذوف قد أقيم المفعول مقامه.

فصل : وإنّما أقيم المفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثا عنه ؛ إذ الفعل خبر ولا بدّ له من مخبر عنه ، ولمّا أقيم مقامه فى الإسناد إليه رفع كما رفع الرافع له الفعل المسند إليه.

فصل : وإنّما لم يجز بناء الفعل اللازم لما يسمّ فاعله ؛ لأنه يبقى خبرا بغير مخبر عنه كقولك : جلس ، وقد ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مضمرا فيه وساغ حذفه بدلاله الفعل عليه وهذا ضعيف جدّا ؛ لأن المصدر المحذوف لا يفيد إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغنى عنه ، ولا يصحّ تقدير مصدر موصوف ولا دالّ على عدد إذ ليس فى الفعل دلاله على الصفه والعدد.

فصل : وإذا كان فى الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف الجرّ لأربعه أوجه (١) :

١- قال ابن هشام فى شرح الشذور : إن لم يكن فى الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور. فالمصدر كقوله تعالى : (فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) وقوله تعالى : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) وكون نفخه مصدرا واضح ، وأما شيء فلأنه كنايه عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم فأىّ شخص من القاتل عفى له عفو ما من جهه أخيه وظرف الزمان كقولك : صيم رمضان ، وأصله : صام الناس رمضان. وظرف المكان كقولك : جلس أمامك ، والدليل على أن الأمام من الظروف المتصرفه التى يجوز رفعها قول الشاعر فغدت كلا الفرجين تحسب أنّه مولى المخافه خلفها وأمامها والمجرور كقوله تعالى : (وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنْها) ف (يؤخذ) فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وهو خال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور فى موضع رفع أى لا يكن أخذ منها ولو قدر ما هو المتبادر من أن فى يؤخذ ضميرا مستترا هو القائم مقام الفاعل ومنها فى موضع نصب لم يستقم لأن ذلك الضمير عائد حينئذ على كل عدل وكل عدل حدث والأحداث لا تؤخذ وانما تؤخذ الذوات نعم ان قدر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صحّ ذلك. وفهم من قولى فإن فقد فالمصدر الى آخره أنه لا يجوز اقامه غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا الأخفش.

أحدها : أنّ الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل بخلاف الظرف.

والثانى : أنّ المفعول به شريك الفاعل ؛ لأن الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه.

والثالث : أنّ المفعول فى المعنى قد جعل فاعلا فى اللفظ كقولك : مات زيد ، وطلعت الشمس ، وهما فى المعنى مفعول بهما بخلاف الظرف.

والرابع : أنّ من الأفعال ما لم يسمّ فاعله بحال نحو : عنيت بحاجتك ، وبابه ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح فدلّ على أنّه أشبه بالفاعل.

وقال الكوفيّون : يجوز إقامه الظرف مقام الفاعل وإن كان معه مفعول صحيح ؛ لأنه يصير مفعولا به على السعه وهذا ضعيف لما ذكرنا.

فصل : وأمّا إقامه المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريّون فيه مذهبان :

أحدهما : لا يجوز ؛ لأن المصدر يصل إليه فى المعنى فهو غير لازم بخلاف المفعول به. والآخر يجوز ؛ لأن الفعل يصل إليه بنفسه واحتجّوا على ذلك بقرأءه أبى جعفر المدنىّ : (لِيَجْزِيَ قَوْماً) [الجاثيه : ١۴] أى : ليجزى الجزاء قوما ، وبقراءه عاصم : (وَكَذلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) [الأنبياء : ٨٨] أى : نجى النجاء ، وبقول جرير :

فلو ولدت فقيره جرو كلب

لسبّ بذلك الكلب الكلابا

وهذا ضعيف لما ذكرنا ، والقراءتان ضعيفتان على أنّ قراءه عاصم فيها وجه آخر يخرجها من هذا الباب ، وهو يكون أن الأصل : (ننجى) ثمّ أبدل النون الثانيه جيما وأدغمها ، وأمّا قراءه أبى جعفر فعلى تقدير : (لنجزى الخير قوما) فالخير مفعول به وهذا الفعل يتعّدىّ إلى مفعولين وأضمر الأوّل لدلاله الثانى عليه ، وأمّا البيت فقد حمل على ما قالوا وحمل على وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير : فلو ولدت قفيره الكلاب ياجرو كلب لسبّ ، أى : جنس الكلاب.

فصل : وإنّما جاز إقامه حرف الجرّ والظرف والمصدر - أيّها شئت - مقام الفاعل لتساويها فى ضعفها عن المفعول به ، وإنّما يقام الظرف مقام الفاعل إذا جعل مفعولا على السعه ؛ لأنه إذ كان ظرفا كان حرف الجرّ مقدّرا معه وهو : (فى) ، و (فى) يقع فيها الفعل لا بها ولأنّ الفعل

يصل إلى الفاعل بغير واسطه فلم يشبهه الظرف ، ولأنّ المفعول به يصحّ أسناد الفعل إليه ، وإذا قدّر مع الظرف : (فى) لم يصحّ إسناد الفعل إليه.

فإن قلت : فكيف يصحّ إقامه (الباء) مقام الفاعل؟

قيل : إن (الباء) لم يؤت بها إلّا لتقوّى الفعل ، و (فى) هى الدالّه على الظرفيّه وإقامتها مقام الفاعل تسلبها هذا المعنى ولا يقام المصدر مقام الفاعل إلا إذا وصف أو دلّ على المره أو المرّات ؛ لأنه حينئذ يفيد ما لا يدلّ الفعل عليه.

فصل : ولا يجوز إقامه الحال مقام الفاعل لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الفاعل يكون مظهرا ومضمرا ومعرفه ونكره والحال لا تكون إلا نكره.

والثانى : أنّ الحال تقدّر ب (فى) ولا يصحّ تقدير إسقاطها.

والثالث : أنّ الحال كالخبر على ما نبيّنه فى بابه وخبر المبتدأ لا يصحّ قيامه مقام الفاعل ؛ لأنه مسند إلى غيره.

والرابع : أنّ الحال كالصفه فى المعنى ؛ لأنها هى صاحب الحال ، وإنّما يقام مقام الفاعل غيره.

فصل : وإنّما لم يقم المميز مقام الفاعل لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه لا يكون إلا نكره.

والثانى : أنّ حرف الجرّ معه مراد.

والثالث : أنّه لو أسقط المميّز لم يبق عليه دليل ؛ ولهذا الوجه لن يجعل المستثنى مقام الفاعل.

فصل : وأمّا المفعول له فلا يقام مقام الفاعل لوجهين :

أحدهما : أنّ اللام مراده.

والثانى : أنّه غرض الفاعل ، فلو أقيم مقامه لبطل هذا المعنى.

فصل : وإنّما لم يقم خبر كان مقام اسمها لوجهين :

أحدهما : أنّه هو الاسم فى المعنى.

والثانى : أنّ الخبر مسند إلى غيره فلا يسند إليه.

باب كان وأخواتها

ذهب الجمهور إلى أنّها أفعال لتصّرفها واتّصال الضمائر وتاء التأنيث بها ودلالتها على معنى فى نفسها وهو الزمان (۱).

فصل : وإنّما لم تدلّ على حدث ولا أكّدت بالمصدر لأنّهم اشتقوها من المصادر ثّم خلعوا عنها دلالتها على الحدث ؛ لتدلّ على زمن خبر المبتدأ حتّى صارت مع الخبر بمنزله الفعل الدالّ على الحدث والزمان.

ومن عبّر من البصريّين عنها بالحروف فقد تجوّز ؛ لأنه وجدها تشبه الحروف فى أنّها لا تدلّ على الحدث ، وإنّما هى أفعال لفظيّه أو يكون عنى بالحروف الطريقه ؛ إذ كان لهذه الأفعال فى النحو طريقه تخالف فيها بقيّه الأفعال ، ولهذه العلّه خصّوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر.

وأمّا : (ليس) (۲) فمن البصريّين من قال : هى حرف وإنّ الضمير اتّصل بها لشبهها بالأفعال كما اتّصل الضمير ب (ها) على لغه من قال فى التثنيه : (هاءا) ، وفى الجمع : (هاؤوا)

۱- كان وأخواتها وهى أمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وليس مطلقا وتاليه لنفى أو شبهه زال ماضى يزال وبرح وفتىء وانفكّ وصله لما الوقتيه دام نحو (ما دمت حيّا) وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتى عشره المذكوره فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقه وفاعلهن مجازا وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقه ومفعولهن مجازا.

۲- ليس : تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الحالىّ نحو : ليس القطار مقبلا. فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن. ولا تكون للنفى فى الزمن الحالى إلا عند الإطلاق ، أى : عند عدم وجود قرينه تدل على أن النفى واقع فى الزمن الماضى ، أو فى المستقبل : فإن وجدت قرينه تدل على أنه واقع فى أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب مسافرا أمس ، أو : ليس سافر الغريب ، أو : وجود الفعل الماضى بعدها ، أو قبلها - دليل على أنه النفى للماضى ... أما فى نحو : ليس الغريب مسافرا غدا ، أو قوله تعالى فى عذاب الكافرين يوم القيامه : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ،) فيكون النفى متجهما للمستقبل ؛ لوجود قرينه لفظيه فى المثال ؛ وهى كلمه : «غد» الداله عليه ولوجود قرينه عقليه فى الآيه تدل عليه أيضا ، هى : أن يوم القيامه لم يأت حتى الآن. وقد يكون المراد منها نفى الحكم نفيا مجردا من الزمن ؛ كقول العرب : ليس لكذوب مروءه ، ولا لحسود راحه ، ولا لسيىء الخلق سؤدد. شروط عملها ؛ وأحكامها : ۱ - هى الشروط العامه. ۲ - لا تستعمل تامه. ۳ - لا يجوز تقدم خبرها عليها فى الرأى الأرجح. ۴ - يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكره عامه ؛ نحو : ليس أحد. أى : ليس أحد موجودا ، أو نحو ذلك ... ويجوز جره بالباء الزائده ، بشرط ألا تكون أداه استثناء ؛ وبشرط ألا ينتقض النفى بإلا ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبه. وقول الشاعر : وليس بمغن فى الموده شافع إذا لم يكن بين الضلوع شفيع فإن نقض النفى بإلا لم يصح جر الخبر بالباء الزائده ؛ فلا يجوز ليس الغنى إلا بغنى النفس ... ۵ - لا يصح وقوع «إن» الزائده بعدها.

وأبو علىّ يشير إليه فى كتبه كثيرا ، ويقوّى ذلك أنّها لا تدلّ على زمان وأنّها تنفى كما تنفى (ما) ، وأنّهم شبّهوها ب (ما) فى إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر فى قولهم : ليس إلا الطيب المسك بالرفع فيهما.

ومن قال : هى فعل لفظىّ ، فقد احتجّ بما ذكرنا وسلبت التصرّف لشبهها بها ، ويدلّ على أنّها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف (ما).

فصل : وإنّما كانت (كان) أمّ هذه الأفعال لخمسه أوجه :

أحدها : سعه أقسامها.

والثانى : أنّ (كان) التامّه داله على الكون وكلّ شىء داخل تحت الكون.

والثالث : أنّ (كان) دالّه على مطلق الزمان الماضى ، و (يكون) دالّه على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنّها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء.

والرابع : أنّها أكثر فى كلامهم ؛ ولهذا حذفوا منها النون إذا كانت ناقصه فى قولهم : لم يك.

والخامس : أنّ بقيّه أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها كقولك : كان زيد أصبح منطلقا ولا يحسن أصبح زيد كان منطلقا.

فصل : وإنّما اقتضت الناقصه اسمين ؛ لأنها دخلت على المبتدأ والخبر للدلاله على زمن الخبر وإنّما عملت ؛ لأنها أفعال متصرّفه مؤثره فى معنى الجمله فأشبهت (ظننت) ، وإنّما رفعت ونصبت ؛ لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال فما تسند إليه مشبّه بالفاعل الحقيقى.

وأمّا الخبر فمنصوب ب (كان) عند البصريّين ، وقال الكوفيّون : ينتصب على القطع يعنون الحال ، والدليل على انتصابه ب (كان) أنّه اسم بعد الفعل والفاعل ، وليس بتابع له فأشبه المفعول به ولا يصحّ جعله حالا ؛ لأن الحال لا يكون معرفه ولا مضمرا وليصحّ حذفه ، وليس كذلك خبر كان ؛ لأنه مقصود الجمله ألا ترى أنّه لو قال : كان زيد قائما ، فقال قائل : لا. كان النفى عائدا إلى القيام لا إلى كان.

فصل : وإنّما لم يكن منصوبها مفعولا به على التحقيق ؛ لأن المفعول به يسوغ حذفه ولا يلزم أن تكون عدّته على عدّه الفاعل ولا أن يكون المفعول به هو الفاعل وخبر كان يلزم فيه ذلك.

فصل : وإنّما جاز تقديم أخبارها على أسمائها لتصرّفها ، فأمّا تقديم خبر (ما زال وأخواتها) عليها فمنعه البصريّون والفرّاء ؛ لأن (ما) أمّ حروف النفى وما فى صله النفى لا يتقدّم عليه ؛ لأن النفى له صدر الكلام إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء.

فأمّا : (لا يزال) و (لن يزال) و (لم يزل) (١) فيجوز تقديم الخبر عليها ؛ لأنها فروع على (ما) إذ كانت تردّ إليها وتستعمل فى مواضع لا يصحّ فيها (ما) ؛ ولهذا عملت فى الأفعال للزومها

١- زال : تدل بذاتها على النفى ، وعدم وجوج الشئ ؛ من غير أن تحتاج فى هذه الدلاله للفظ آخر ؛ ؛ فإذا وجد قبلها نفى أو شبهه (وهو النهى والدعاء) انقلبت معناها للإثبات ؛ مثل : ما زال العدو ناقما. أى : بقى واستمر ناقما. وفى هذه الحاله تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافا مستمرّا لا ينقطع ، أو مستمرّا إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى. فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيما بعباده - ما زال الفير كبير الأذنين. ومثال الثانى : لا يزال الحارس واقفا. لا يزال الخطيب متكلما. ومثالها مع النهى : لا تزل بعيدا عن الطغيان. ومع الدعاء (وأدواته هنا : «لا» ، أو : «لن») لا زال الخير منهمرا عليك فى قابل أيامك - لا يزال التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه - لن تزال عنايه الله تحرسك فيما يصادفك التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه - لن تزال عنايه الله تحرسك فيما يصادفك من مكايد ... ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك الدعاء للمخاطب ... ولا تستعمل زال تامه ... ويشبهها فى الدلاله على النفى بذاتها ، وصيغتها ، وفى اشتراط أداه نفى قبلها ، أو شبهه للعمل - أخوات لها فى هذا ، هى : (فتئ - برح - انفك وسيأتى الكلام على الثلاثه). شروط إعمالها : ١ - يشترط فيها الشروط العامه. ٢ - أن يسبقها نفى أو نهى أو دعاء ؛ كالأمثله التى سبقت. ولى فرق فى النفى بين أن يكون ظاهرا ؛ مثل : لا زال الغنى ثمره الجدّ ، وأن يكون مقدرا لا يظهر فى الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل : تالله يزال الشحيح محروما متعه الحياه حتى يموت. أى : تالله لا يزال. وحذف النفى قياسى بشرط أن يكون بالحرف : «لا» وأن يكون الفعل مضارعا فى جواب قسم.

إياها فمفعول فعلها يتقدّم عليها كما يتقدّم على نفس الفعل العرّى عن حرف النفى بخلاف (ما).

وقال ابن كيسان وبقيّه الكوفيّين : يجوز تقديم الخبر عليها ؛ لأن (ما والفعل) صارا فى معنى الإثبات وهذا ضعيف ؛ لأن لفظ النفى باق والاعتبار به لا بالمعنى ألا ترى أنّ قولك :

(لا تفعل) يسمّى : (نهيا) ، ولو جعلت مكانه : (اترك الفعل) كان المعنى واحدا ويسمى الثانى :

(أمرا).

وأمّا خبر (ما دام) (١) فلا يتقدّم عليها عند الجميع ؛ لأنها مصدريّه ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه ، وكذلك (ما كان) ؛ لأن الكلام نفى لفظا ومعنى.

١- دام : تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مده محدده ؛ هى مده ثبوت معنى خبرها لاسمها ؛ نحو : يفيد الأكل ما دام المرء جائعا : ويضر ما دام المرء ممتلئا. ففائده الأكل تدوم بدوام وقت معين ، محدد ، هو : وقت جوع المرء. والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين ، محدود ، هو : وقت الامتلاء ، ولا بد فى دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام. شروط إعمالها : ١ - يشترط فيها الشروط العامه. ٢ - أن تكون بلفظ الماضى - فى الرأى الأرجح - وقبلها ما المصدريه الظرفيه. وإذا أسندت لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال ، وحذف الألف. ٣ - أن يسبقهما معا كلام تتصل به اتصالا معنويّا ، بشرط أن يكون جمله فعليه مضارعيه. ۴ - ألا يكون خبرها جمله فعليه ماضويه ؛ لأن دام مع معموليها تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجمله الماضويه تفيد انقطاعه فيقع التنافى. ۵ - ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» ؛ لأن «ما» المصدريه الظرفيه لا يسبقها شئ من صلتها التى تسبك معها بمصدر. أما توسطه بينها وبين «ما» فجائز.

فأمّا : (ليس) فاتّفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها ، وأمّا تقديمه عليها فيجوز عند الكوفيّين وبعض البصريّين.

وحجّه من منع : أنّ (ليس) فعل لفظى جامد قوىّ الشبه بالحرف فلم يقو قوّه أخواته وجاز تقديم الخبر فيه على الاسم إذ كان فعلا فى الجمله فحاله متوسّطه بين (كان) وبين (ما).

واحتجّ من أجاز تقديم خبر (ليس) بقوله : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] فنصب (يوم) بالخبر ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ولأنّ (ليس) فعل يتقدّم خبره على اسمه فكذلك يتقدّم عليه ك (كان) ، وقد أجيب عن الآيه من وجهين :

أحدهما : أنّه منصوب بفعل آخر يفسّره الخبر.

والثانى : أنّ الظروف تعمل فيها روائح الفعل.

فصل : وإنّما لم يجز الفصل بين (كان) وغيرها من العوامل بما لم تعمل فيه ؛ لأنه أجنبىّ غير مسند للكلام والعامل يطلب معموله فالفصل بينهما يقطعه عنه ، فإن جعلت فى (كان) ضمير الشأن جاز تقديم معمول الخبر لاتّصال (كان) بأحد معموليها وكون الفاصل كالجزء من جنسهما.

فصل : وإنّما كان الأحسن فى خبر (كان) إذا وقع ضميرا أن يكون منفصلا ؛ لأنه فى الأصل خبر المبتدأ والخبر لا يكون متّصلا ، وإنّما ساغ فى (كان) أن يكون متّصلا ؛ لأنه مشبّه بالمفعول فعلى هذا : (كنت إيّاه) أحسن من : (كنته).

فصل : وإنّما لم يجز دخول (إلّا) فى خبر (ما زال) وأخواتها ؛ لأن معناها الإثبات فيصير ك (كان) فأمّا قول ذى الرّمه (١) : [الطويل]

١- ذو الرمه : (٧٧ - ١١٧ ه / ٦٩٦ - ٧٣٥ م) وهو غيلان بن عقبه بن نهيس بن مسعود العدوى ، من مضر. من فحول الطبقه الثانيه فى عصره ، قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمه. كان شديد القصر دميما ، يضرب لونه إلى السواد ، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال ، يذهب فى ذلك مذهب الجاهليين وكان مقيما بالباديه ، يختلف إلى اليمامه والبصره كثيرا ، امتاز بإجاده التشبيه. قال جرير : لو خرس ذو الرمه بعد قصيدته (ما بال عينيك منها الماء ينسكب) لكان أشعر الناس. عشق (ميّه) المنقريه واشتهر بها. توفى بأصبهان ، وقيل : بالباديه.

حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه

على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

فيروى بالرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف وموضع الجمله حال وبالنصب على الحال وتكون : (تنفكّ) تامّه و (على الخسف) حال أخرى ويجوز أن تكون الناقصه وتكون : (على الخسف) الخبر أى ما تنفكّ على الخسف إلا إذا أنيخت وعليه المعنى.

فصل : لا يجوز أن تبنى (كان) لما لم يسمّ فاعله لما ذكر فى الباب الذى قبله ، وقال الفرّاء : يجوز وهو فاسد لما تقدّم.

فصل : ولا تؤكّد (كان) بالمصدر ؛ لأن المصدر دالّ على الحدث والناقصه لا تدلّ عليه ، وأجازه قوم على أن يكون المصدر لفظيّا كالفعل المؤكّد ، وقولهم : يعجبنى كون زيد قائما فهو مصدر التامّه و (قائما) منصوب على الحال.

فصل : وحرف الجرّ الداخل على الخبر لا يعلّق بهذه الأفعال ؛ لأنه زائد وإنّما يتعلّق الحرف بالفعل الذى يعدّيه.

فصل : ولا تدخل (لام كى) على خبر كان ؛ لأنها تدلّ على المفعول له وهذا يجوز والخبر لا يجوز حذفه ولأنّ خبر كان يعلّل بغيره لا بنفسه ، وأمّا قوله تعالى : (ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران : ١٧٩] فالخبر فيه محذوف تقديره : ما كان الله مريدا ، ونحوه ، وقال الكوفيّون : هو الخبر ، وسنشبع القول فيه إن شاء الله تعالى فى باب الأفعال.

فصل : وإنّما ساغ أن تزاد (كان) ؛ لأنها أشبهت الحروف فى أنّ معناها فى غيرها ، ول (كان) الزائده فاعل مضمر فيها تقديره كان الكون على قول أبى سعيد السيرافى ، ولا فاعل لها عند أبى علىّ ، ومعنى زيادتها عند السيرافى فى إلغاء عملها لا أنّها تخلو من فاعل ، وإنّما لم يظهر ضمير

فاعلها ؛ لأن الضمير يرجع إلى مذكور فيلزم أن يكون لها اسم ، وإذا كان لها اسم كان لها خبر ؛ ولهذا تبيّن فساد قول من قال فى قول الفرزدق (۱) : [الوافر]

وجيران لنا كانوا كرام

إنّ (كان) زائده والصحيح أنّ خبرها (لنا) و (كرام) صفه لجيران ، وإنّما لم تقع الزائده فى أوّل الكلام ؛ لأن الزائده فرع ومؤكّد وتقدّمه يخلّ بهذا المعنى.

فصل : وإنّما أكّد خبر : (ليس) بالباء لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الكلام إذا زيد فيه قوى ؛ ولهذا زيدت (من) فى قولك : ما جاءنى من أحد.

والثانى : أنّها بإزاء (اللام) فى خبر (إنّ).

والثالث : أنّ دخول حرف الجرّ يؤذن بتعلّق الكلمه بما قبلها من فعل أو ما قام مقامه ، ولو حذفه لكان مرفوعا أو منصوبا وكلاهما قد يحذف عامله ويبقى هو بخلاف حرف الجرّ.

فصل : وإنّما اختيرت (الباء) دون غيرها لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ أصلها الإلصاق ، والإلصاق يوجب شدّه اتصال أحد الشيئين بالآخر.

والثانى : أنّها من حروف الشفتين فهى أقوى من اللام وغيرها من حروف الجرّ.

والثالث : أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والملك والتشبيه وغير ذلك والباء لا توجب أكثر من تعديه الفعل ؛ ولذلك استعملت فى القسم وهو باب التوكيد.

۱- البيت كاملا : فكيف إذا رأيت ديار قومى وجيرانن لنا كانوا كرام من قصيده مطلعها : ألستم عائجين بنا لعنّا نرى العرصات أو أثر الخيام

باب (ما)

القياس ألا تعمل (ما) ؛ لأنها غير مختّصه فهى كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما ؛ ولهذا لم يعملها بنو تميم ، وإنّما أعملها أهل الحجاز لشبهها ب (ليس) وهى تشبهها فى أربعه أشياء : النفى ، ونفى ما فى الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء فى خبرها ، وقد تقرّر أنّ الشىء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعدا حمل عليه ما لم يفسد المعنى ، ومنه باب ما لا ينصرف ولمّا أشبهتها عملت فى المبتدأ والخبر ك (ليس) ، وقال الكوفيّون : خبرها منصوب بحذف حرف الجرّ ، وهذا فاسد لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ هذا يقتضى أنّ حرف الجرّ فيه أصل ، وليس كذلك.

والثانى : أنّ هذا هذا إيجاب العمل بالعدم.

والثالث : أنّ حرف الجرّ تحذف فى مواضع ولا يجب النصب كقولك : بحسبك قول السوء ، وكفى بالله شهيدا ، وما جاءنى من أحد.

فصل : وإنّما بطل عملها بدخول (إلا) لزوال شبهها ب (ليس) إذا كان الكلام يعود إلى الإثبات ، ولم يبطل عمل (ليس) بإلا ؛ لأنها أصل فأمّا قول الشاعر : [الطويل]

وما الدهر إلا منجنونا (١)

بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذّبا

ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ المنصوب مفعول به والخبر محذوف تقديره : إلا يشبه منجنونا وهو الدولاب فى دورانه وإلا يشبه معذّبا.

والثانى : أنّ (منجنونا) و (معذّبا) منصوبان نصب المصادر ونائبان عن فعل تقديره : إلا يدور دورانا وإلا يعذب تعذيبا.

١- قال أبو الحسن اللحيانى : المنجنون هى التى تدور ، جعلها مؤنثه. وأما قول عمرو بن أحمر : ثمل رمته المنجنون بسهمها فإنّ أبا الفضل أخبرنى عن شيخ من أهل الأدب ، سمع أبا سعيد المكفوف يقول : هو الدهر فى بيت أحمر. قال أبو الفضل : المنجنون الدّولاب ، وأنشد : ومنجنون كالأتان الفارق

فصل : وإنّما بطل عملها بتقديم الخبر ؛ لأن التقديم تصرّف ولا تصرّف ل (ما) ولأنّ التقديم فرع عمل و (ما) فرع فلا يجمع بين فرعين ، فأمّا قول الفرزدق (۱) : [البسيط]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

بنصب مثل ، ففيه أربعه أوجه :

أحدها : أنّه غلط من الفرزدق ؛ لأن لغته تميميّه وهم لا ينصوبه بحال لكّنه ظنّ أنّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخرّا ومقدّما.

والثانى : أنّها لغه ضعيفه.

والثالث : أنّه حال تقديره : (إذ ما فى الدنيا بشر مثلهم) فلمّا قدّم صفه النكره نصبها وهذا ضعيف ؛ لأن العامل فى الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله إلا أنّه سوّغه شبه : (مثل) بالظرف.

والرابع : أنّه ظرف تقديره : (وإذ ما مكانهم بشر) أى : فى مثل حالهم إلّا أنّه سوّغه شبه مثل بالظرف.

فصل : ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر (۲) كقولك : ما طعامك زيد آكل ؛ لأن معمول الخبر لا يقع إلا حيث يقع العامل فتقديمه كتقديم العامل ، ولو تقدّم العامل لكان مرفوعا

۱- من قصيده مطلعها : زارت سكينه أطلاحا أناخ بهم شفاعه النوم للعينين والسهر

۲- قال الأشمونى فى شرح الألفيه : قال فى شرح الكافيه : من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور (وسبق حرف جر) مع مجروره (أو ظرف) مدخولى ما مع بقاء العمل (كما بى أنت معنيّا) وما عندك زيد قائما (أجاز العلما) سبق مصدر نصب بالمفعوليه لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل. ومنه قوله : بأهبه حزم لذ وإن كنت آمنا فما كلّ حين من توالى موالیا فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل. ومنه قوله : وقالوا تعرّفها المنازل من منى وما كلّ من وافى منّى أنا عارف وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحاله هذه (ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد) خبر (منصوب بما) الحجازيه (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعوليه لا لزم مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل إلى آخره. ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر. ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لأنه موجب وهى لا تعمل فى الموجب ، تقول ما زيد قائما بل قاعد ، وما عمرو شجاعا لكن كريم ، أى بل هو قاعد ولكن هو كريم. فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا. والأرجح النصب.

فكذلك إذا تقدّم معموله وكلّ موضع لا ينتصب فيه خبر (ما) لا تدخل عليه الباء كما لا يدخل على خبر المبتدأ ، فإن قلت : (طعامك ما زيد آكلا) لم يجز نصبت الخبر أو رفعته ؛ لأن (ما) لها صدر الكلام وأجاز ذلك الكوفيّون وقاسوه على : (لا) و (لم) و (لن) ، وقد بيّنا فيما تقدّم أنّ (ما) أصل حروف النفى فلا يسوّى بينهما.

فصل : فإن قلت : (ما إن زيد قائم) بطل عملها لوجهين :

أحدهما : أنّ (ما) كفّت (إنّ) عن العمل فتكفّها عن عملها اقتصاصا.

والثانى : أنّ (ما) للنفى و (إن) تكون للنفى ، والنفى إذا دخل على النفى صار إثباتا فكذلك لفظ النفى وإن لم ترد به النفى.

فصل : ومن العرب من يعمل (لا) عمل (ما) لاشتراكهما فى المعنى ، ومنه قول الشاعر (١) : [مجزوء الكامل]

من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

أى : لا لى براح كقولك : مالى ، وقال العجّاج (٢) : [من الرجز]

١- البيت من شعر ابن نباته المصرى : (٦٨٦ - ٧٦٨ ه / ١٢٨٧ - ١٣٦٦ م) وهو محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامى الفارقى المصرى أبو بكر جمال الدين. شاعر عصره ، وأحد الكتاب المترسلين العلماء بالأدب ، أصله من ميافارقين ، ومولده ووفاته فى القاهره. وهو من ذريه الخطيب عبد الرحيم بن محمد بن نباته. سكن الشام سنه ٧١٥ ه وولى نظاره القمامه بالقدس أيام زياره النصارى لها فكان يتوجه فيباشر ذلك ويعود. ورجع إلى القاهره سنه ٧٦١ ه فكان بها صاحب سر السلطان الناصر حسن. وأورد الصلاح الصفدى فى ألحان السواجع ، مراسلاته معه فى نحو ٥٠ صفحه. له (ديوان شعر - ط) و (سرح العيون فى شرح رساله ابن زيدون - ط). (سجع المطوق - خ) تراجم وغيرها.

٢- العجاج : (ت ٩٠ ه / ٧٠٨ م) وهو عبد الله بن رؤبه بن لبيد بن صخر السعدى التميمى أبو الشعثاء راجز مجيد ، من الشعراء ، ولد فى الجاهليه وقال الشعر فيها ، ثم أدرك الإسلام وأسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ففلج وأقعد ، وهو أول من رفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان بعيدا عن الهجاء ، وهو والد رؤبه الراجز المشهور.

تالله لو لا أن تحشّ الطبّح

بى الجحيم حين لا مستصرخ

ومنهم من يعملها مع الحين خاصّه كقوله تعالى : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص : ٣] تقديره ، وليس الحين حين مستضرح.

وقال الأخفش : هو منصوب بفعل محذوف ، أى : ولات أرى حين مناص. وقال قوم : هو مبنىّ مع (لا). ومن العرب من يرفع الحين هنا ويحذف الخبر.

فأمّا : (التاء) فقال قوم هى متصله ب (لا) دخلت لتأنيث الكلمه كما دخلت فى (ربّ) و (ثمّ) وعلى هذا يوقف عليها بالتاء ؛ لأنها أشبهت التاء اللاحقه بالفعل فى دلالتها على التأنيث فى غير لفظها وفتحت ليفرقّ بين الحرف والفعل ، ولو قيل : حرّكت لالتقاء الساكنين كان وجها ، وقال الكسائىّ : يوقف عليها بالهاء لتحرّكها ، ومنهم من قال : هى متصّله بحين كما قالوا : (تلان).

باب نعم وبئس

وهما فعلان (۱) عند البصريّين والكسائى واسمان عند الباقين ، والدليل على أنّهما فعلان ثلاثه أشياء :

أحدهما : اتّصال تاء التأنيث الساكنه الدّاله على تأنيث الفاعل بها ، وليس كذلك تاء : (ربّت) و (ثّمت) ؛ لأنها متحرّكه غير داله على تأنيث الفاعل ، وقد وقف عليها قوم بالهاء.

والثانى : أنّه يستتر فيها الضمير وليست اسم فاعل ولا مفعول ولا ما أشبههما ، وقد حكى الكسائىّ : نعموا رجالا الزيدون.

والثالث : أنّها ليست حرفا بالاتفاق ولا سيما وهى تفيد مع اسم واحد ، ولا يجوز أن تكون اسما إذ لو كانت اسما لكانت إمّا أن تكون مرفوعه ولا سبيل إلى ذلك إذ ليست فاعلا ولا مبتدأ ولا ما شبّه بهما ، وإمّا منصوبه ولا سبيل إليه أيضا إذ ليست مفعولا ولا ما شبّه به وإمّا مجروره ولا سبيل إليه ، فأمّا دخول (الباء) عليها فى بعض الحكايات فلا يدلّ على أنّها اسم كما قال الراجز : [مشطور الرجز]

والله ما ليلى بنام صاحبه ... (۲)

والتقدير فى ذلك كلّه بمقول فيه وحذف القول كثير.

۱- نعم وبئس : هى أفعال لإنشاء المدح والذّمّ على سبيل المبالغه. وفاعلهما نوعان : (أحدهما) اسم ظاهر معرّف ب «أل» الجنسيّه نحو : (نِعْمَ الْعَبْدُ) (الآيه «۴۴» من سوره ص) و (بِئْسَ الشَّرابُ) (الآيه «۲۹» من سوره الكهف) أو معرّف بالإضافه إلى ما قارنها نحو : (وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ) (الآيه «۳۰» من سوره النحل) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (الآيه «۲۹» من سوره النحل) أو بالإضافه إلى المضاف لما قارنها كقول أبى طالب : فنعم ابن أخت القوم غير مكذّب زهير حسام مفرد من حمائل (الثانى) ضمير مستتر وجوبا مميّز إمّا بلفظ «ما» بمعنى شىء «ما» الواقعه بعد «نعم» على ثلاثه أقسام : «أ» مفرده أى غير متلوّه بشىء ، نحو دققته دقّا نعمّا ، وهى معرفه تامه فاعل ، والمخصوص محذوف ، أى نعم الشىء الدّقّ. «ب» متلوّه بمفرد نحو «فنعمّا هى» و «بئسما تزويج ولا مهر» وهى معرفه تامّه فاعل ، وما بعدها هو المخصوص ، أى نعم الشىء هو ، وبئس هذا الشىء تزويج ولا مهر.

۲- البيت كاملا : والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه

وأمّا ما حكى أنّهم قالوا : (نعيم) فشاذّ والياء فيها ناشئه عن إشباع الكسره ، وأمّا دخول اللام عليها فى نحو قوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ) [النحل : ٣٠] فهو جواب قسم كما قال : [البسيط]

إذن لقام بنصرى (١) ...

وكقول الآخر : [الطويل]

... (٢) لناموا فما إن من حديث ولا صال

وأمّا دخول : (يا) عليها فى نحو قولهم : (يا نعم المولى) فالمنادى محذوف ، أى : يا الله أنت نعم المولى كما قالوا : (يالعنه الله) وكقراءه من قرأ : ألا يا اسجدوا وكقوله : (يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) [يس : ٢٦] ، وأمّا عدم تصرّفها فلم نذكره بعد.

فصل : والأصل فى : (نعم) نعم الرجل إذا أصاب نعمه ، و (بئس) إذا أصاب بؤسا مكسور العين وفيها أربع لغات هذه أحداها ، وقد جاءت فى شعر طرفه : [الرمل]

١- البيت كاملا : ومسّنى فى حمى أبنائهم حزن إذن لقام بنصرى معشر خشن والقصيده من شعر صفىّ الدين الحلّى : (٦٧٥ - ٧٥٠ ه / ١٢٧٦ - ١٣٤٩ م) وهو عبد العزيز بن سرايا بن على بن أبى القاسم ، السنبسى الطائى. شاعر عصره ، ولد ونشأ فى الحله ، بين الكوفه وبغداد ، واشتغل بالتجاره فكان يرحل إلى الشام ومصر وماردين وغيرها فى تجارته ويعود إلى العراق. انقطع مده إلى أصحاب ماردين فتقّرب من ملوك الدوله الأرتقيه ومدحهم وأجزلوا له عطاياهم. ورحل إلى القاهره ، فمدح السلطان الملك الناصر وتوفى ببغداد. له (ديوان شعر) ، و (العاطل الحالى) : رساله فى الزجل والموالى ، و (الأغلاطى) ، معجم للأغلاط اللغويه و (درر النحور) ، وهى قصائده المعروفه بالأرتقيات ، و (صفوه الشعراء وخلاصه البلغاء) ، و (الخدمه الجليله) ، رساله فى وصف الصيد بالبندق. ومطلع هذه القصيده : يا للحماسه ضاقت بينكم حيلى وضاع حقّى بين العذر والعذل

٢- البيت كاملا : حلفت لها بالله حلفه فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال وهو من شعر امرئ القيس.

... (۱) نعم الساعون فی الأمر المبرّ

وثانیهما : کسر النون وإسکان العین والوجه فیه أنّهم نقلوا کسره العین إلی الفاء.

وثالثها : کسرها علی الاتباع.

ورابعها : فتح النون علی الأصل وإسکان العین علی التخفیف وهذا مستمرّ فی کلّ فعل أو اسم مکسور العین إذا کانت عینه حرفا حلقیا.

فصل : وإنّما کان هذا الفعل ماضیا غیر متصرّف لوجهین :

أحدهما : أنّه لمّا أخرج إلی معنی أشبه الحرف فی دلالته علی المعنی فجمد کما جمد الحرف.

والثانی : أنّه موضوع للمبالغه فی المدح والذمّ ، وإنّما یصدر ذلک ممّن علم أن ثمّ صفات توجب ذلک فهو ممدحه أو مذّمه بما فیه لا بما ینتظره.

فصل : وإنّما کان فاعل : (نعم) و (بئس) جنسا معرّفا باللام لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ (نعم) لّما کانت للمدح العامّ جعل فاعلها مطابقا لمعناها.

والثانی : أنّ الجنس یذکر تنبیها علی أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه.

والثالث : أنّ الجنس ذکر للإعلام بأنّ کلّ فضیله وکلّ رذیله افترقت فی جمیع الجنس مجتمعه فی المخصوص بالمدح والذمّ.

فإن قیل : لو کان جنسا لما ثنّی ولا جمع؟

قیل : إنّما ثنّی وجمع علی معنی : إنّ زیدا یفضل هذا الجنس إذا میّزوا رجلین رجلین أو رجالا رجالا.

وقیل : إنّما ثنّی وجمع لیکون علی وفاق المخصوص بالمدح والذمّ فی التثنیه ، وإنّما کان المضاف إلی الجنس کالجنس ؛ لأن المضاف یکتسی تعریف المضاف إلیه ، وإنّما جاز إضماره لما فیه

۱- والبیت کاملا فی الدیوان : خالتی والنفس قدما أنّهم نعم الساعون فی القوم الشطر وهو من قصیده مطلعها : أصحوت الیوم أم شاقتک هر ومن الحبّ جنون مستعر

من الاختصار مع فهم المعنى ولم يظهر فيه ضمير التثنيه والجمع استغناء بصيغه الاسم المميّز للضمير ؛ إذ هو فى المعنى وجاز الإضمار قبل الذكر لوجهين :

أحدهما : أنّه إضمار على شريطه التفسير.

والثانى : أنّ المظهر ليس يراد به واحد بعينه ففيه نوع إبهام والمضمر قبل الذكر كذلك وهذا مثل قولهم : (ربّه رجلا) والاختيار أن يجمع بين الفاعل والتمييز ؛ لأنّ التمييز ههنا مفسّر للمضمر ولا مضمر وإن جاء منه شىء فى الشعر فشاذّ يذكر على وجه التوكيد ، وجعله أبو العبّاس قياسا.

فصل : وأمّا المخصوص بالمدح والذمّ ففى رفعه وجهان :

أحدهما : هو خبر مبتدؤه محذوف.

والثانى : هو مبتدأ والجمله قبله خبره ولم يحتج لى ضمير ؛ لأن الجنس مشتمل عليه فيجرى مجرى الضمير كما قالوا : [الطويل]

وأمّا القتال لا قتال لديكم (١) ...

[البيت الآخر : الطويل]

وأمّا الصدور لا صدور لجعفر (٢) ...

١- البيت كاملا : فأمّا القتال لا قتال لديكم ولكنّ سيرا فى عراض المواكب وهو من شعر الحارث المخزومى : (٨٠ ه / ٦٩٩ م) وهو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومى ، من قريش. شاعر غزل ، من أهل مكه نشأ فى أواخر أيام عمر بن أبى ربيعه وكان يذهب مذهبه ، لا يتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء. وكان يهوى عائشه بنت طلحه ويشبب بها ، وله معها أخبار كثيره. ولاه يزيد بن معاويه إماره مكه ، فظهرت دعوه عبد الله بن الزبير ، فاستتر الحارث خوفا ، ثم رحل إلى دمشق وافدا على عبد الملك بن مروان فلم ير عنده ما يحب ، فعاد إلى مكه وتوفى بها.
٢- والبت كاملا : فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا ضريرها

فصل : وقد حذف فاعل : (نعم) من اللفظ تاره والمخصوص أخرى ، وقد حذفا جميعا فى نحو قوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [الكهف : ٥٠] والتقدير : بئس البدل إبليس وذريّته وجاز ذلك لتقدّم ذكره ومن حذف المخصوص قوله تعالى : (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا) [الجمعه : ٥].

ف- (الذين) صفه للقوم ، والتقدير : بئس مثل القوم هذا المثل ، ويجوز أن يكون الذين فى موضع رفع ، أى : بئس مثل القوم ، أى : مثل الذين فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وأمّا قوله تعالى : (ساءَ مَثَلاً الْقَوْمُ) [الأعراف : ١٧٧] ف (ساء) بمنزله (بئس). والتقدير : ساء المثل مثلا مثل القوم فعمل فيه ما ذكرناه ، وساء بمنزله بئس فى جميع الأحكام.

فصل : إذا كان الفاعل مؤنّثا هنا كان ثبوت التاء كغيره من الأفعال ويجوز حذفها ؛ لأنّ الفاعل جنس ، والجنس مذكّر ، فغلّب المعنى كما قالوا : ما قام إلا هند ، أى : ما قام أحد إلّا هند.

باب حبّذا

(حبّ) (۱) فعل ماض وأصله : (حبب) مثل ظرف ؛ لأن اسم الفاعل منه : حبيب ، وهو لازم ، فأمّا : (حببت الرجل) فهو فعلت مثل : ضرب ، واختلفوا فيها على ثلاثه أقوال :

أحدها : أنّه غير مركّب وفاعله : (ذا) والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل (نعم) فى الوجهين ، إلا أنّه لا يجوز تقديمه هنا على حبّذا ؛ لأن حبّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى فيغيره فيكون له صدر الكلام وهذا هو الأصل.

والقول الثانى : أنّ (حبّ) ركّبت مع (ذا) وصارا فى تقدير اسم مرفوع بالابتداء ، و (زيد) خبره ، وتقدير المقرّب إلى القلب زيد ، واحتجّ على ذلك بحسن ندائه كقولهم : [البسيط]

يا حبّذا جبل الريّان من جبل (۲) ...

۱- حبّذا : فعل لإنشاء المدح ، ولا حبّذا فعل لإنشاء الذّمّ ، وهما مثل «نعم وبئس» (انظر هما فى : نعم وبئس وما فى معناهما) فيقال فى المدح «حبّذا» وفى الذّمّ «لا حبّذا» قال الشاعر : ألا حبّذا عاذرى فى الهوى ولا حبّذا الجاهل العاذل ف «حبّ» فعل ماض ، والفاعل «ذا» وهى اسم إشاره ولا يغيّر عن صورته مطلقا لجريانه مجرى الأمثال ، وجمله «حبّذا» من الفعل والفاعل خبر مقدّم ، ومخصوصه وهو «عاذرى» مبتدأ مؤخرا أو خبر لمبتدأ محذوف. والحاء من حبّ مع «ذا» مفتوحه وجوبا ، وبدونها تفتح أو تضم ، ومثل حبّذا إعراب «لا حبّذا إعراب» لا حبّذا الجاهل «إلا» أنّ فيه زياده «لا» وهى النافيه ، وتفترق «حبّذا» عن نعم وبئس من وجوه : (أ) أنّ مخصوص «حبّذا» لا يتقدّم بخلاف مخصوص «نعم». (ب) مخصوصها لا تعمل فيه النّواسخ بخلاف مخصوص «نعم» نحو : «نعم رجلا كان عليّا». (ج) أنّه قد يتوسّط بين حبّذا ومخصوصها حال أو تمييز يطابقانه نحو «حبّذا قارئا خالد» و «حبّذا مسافرين خالدان» و «حبّذا رجلا محمّد» بخلاف «نعم».

۲- البيت كاملا : يا حبّذا جبل الريّان من جبل وحبّذا ساكن الريان من كانا وهو من شعر ابن الرومى : (۲۲۱ - ۲۸۳ ه / ۸۳۶ - ۸۹۶ م) وهو على بن العباس بن جريج أو جورجيس ، الرومى. شاعر كبير ، من طبقه بشار والمتنبى ، رومى الأصل ، كان جده من موالى بنى العباس. ولد ونشأ ببغداد ، ومات فيها مسموما قيل : دس له السمّ القاسم بن عبيد الله - وزير المعتضد - وكان ابن الرومى قد هجاه. قال المرزبانى : لا أعلم أنه مدح أحدا من رئيس أو مرؤوس إلا وعاد إليه فهجاه ، ولذلك قلّت فائدته من قول الشعر وتحاماه الرؤساء وكان سببا لوفاته. وقال أيضا : وأخطأ محمد بن داود فيما رواه لمثقال (الوسطى) من أشعار ابن الرومى التى ليس فى طاقه مثقال ولا أحد من شعراء زمانه أن يقول مثلها إلا ابن الرومى.

يا حبّذا القمراء (۱) ...

وكقولهم : (ما أحيبذه) فصغروه تصغير المفرد ، وبأنّه لم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنّث وبأنّه لا يحذف ويضمر فى الفعل كما فعل فى (نعم) ، وهـذه الأوجه لا يعتمد عليها ؛ لأن المنادى محذوف تقديره : (يا قوم) كما قالوا : (ألا يا اسـلمى ...) فأدخلوها على الفعل ، وأمّا المنع من تنثيته وجمعه فلما يذكر من بعد ، وأمّا قولهم : ما أحبيذه! فمن الشذوذ الذى لا يستدلّ به على أصل.

الثالث : أنّ جعل التركيب كالفعل وارتفع زيد به.

فصل : وإنّما لم يثنّ ولم يجمع كما فعل فى فاعل (نعم) لتركيبه عند من يرى التركيب ومن لم يره ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ (ذا) لمّا كان عباره عن المذكور أو المقرّب من القلب كان جنسا ولفظ الجنس مفرد لم يغيّره عن ذلك.

والثـانى : أنّ المفرد هو الأصـل ويبقى هنا على لفظه ؛ لأنه صار كالمثل والأمثال لا تغيّر عن أوّليتها ، ولم يضـمر فاعل (حبّ) لئلّا يبطل معنى الإشاره.

فصل : والنكره تنصب بعـده على التمييز وجاز الجمع بينهما ؛ لأنها ليست من لفظ الفاعل بخلاف باب (نعم) والاسم المخصوص بالتقريب مرفوع وفيه أربعه أوجه :

الأوّل : هو خبر ابتداء بمحذوف.

والثانى : هو مبتدأ و (حبذا) خبره ولمّا كانت (ذا) تشـبه الضـمير كانت كالعائد على المبتدأ ، ولا يجوز على هذا الوجه زيد حبّذا كما جاز فى (نعم) لجريان (حبّذا) مجرى المثل وحروف المعانى.

والثالث : أنّه تبيين للفاعل.

والرابع : أنّه بدل لازم ومن جعل (حبّذا) مركّبا كان (زيد) خبره أو فاعله.

۱- البيت كاملا فى القمراء : يا حبّذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج

باب عسی

وهی فعل بدلیل اتّصال الضمائر بها وتاء التأنیث الساکنه نحو : عسیت وعسوا وعسین وعست ، ومعناها : الإشفاق والطمع فی قرب الشیء کقولک : عسی زید أن یقوم ، أی : أطمع فی قرب قیامه وهی فعل ماض لأنّک تخبر بها عن طمع واقع فی أمر مستقبل ، ولا یکون منها مستقبل ولا اسم فاعل بل هی فعل جامد ، وإنّما کانت کذلک لوجهین (۱) :

۱- تختصّ «عسی واخلولق وأوشک» بجواز إسنادهنّ إلی «أن یفعل» ولا تحتاج إلی خبر منصوب ، فتکون تامّه ، نحو (وَعَسی أَنْ تَکْرَهُوا شَیْئاً وَهُوَ خَیْرٌ لَکُمْ) (الآیه «۲۱۶» من سوره البقره) وینبنی علی هذا فرعان : (أحدهما) أنّه إذا تقدّم علی إحداهنّ اسم وهو الفاعل فی المعنی ، وتأخر عنها «أن والفعل» نحو «عمرو عسی أن ینتصر» جاز تقدیر عسی خالیه من ضمیر ذلک الاسم المتقدم علیها ، فتکون رافعه للمصدر المقدّر من أن والفعل مستغنی به عن الخبر وهی حینئذ تامّه ، وهی لغه الحجاز. وجاز تقدیرها رافعه للضمیر العائد إلی الاسم المتقدّم ، فیکون الضّمیر اسمها ، وتکون «أن والفعل» فی موضع نصب علی الخبر ، فتکون ناقصه ، وهی لغه بنی تمیم. ویظهر أثر التّقدیرین فی حال التّأنیث والتثنیه والجمع ، المذکر والمؤنث ، فتقول علی تقدیر الإضمار فی عسی - وهو أنها ناقصه عامله - «هند عست أن تفلح». «العمران عسیا أن ینجحا». و «الزّیدون عسوا أن یفلحوا» و «الفاطمات عسین أن یفلحن» وتقول علی تقدیر الخلو من الضمیر - وهو استغناؤها بالفاعل عن الخبر فی الأمثه - جمیعها من غیر أن تتصل بعسی أداه تأنیث أو تثنیه أو جمع وهو الأفصح ، تقول : «هند عسی أن تفلح» و «الخالدان عسی أن یأتیا» وهکذا فی الباقی وبه جاء التنزیل قال تعالی : (لا یَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسی أَنْ یَکُونُوا خَیْراً مِنْهُمْ ، وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسی أَنْ یَکُنَّ خَیْراً مِنْهُنَ) (الآیه «۱۱» من سوره الحجرات). (الفرع الثانی) أنه إذا ولی أحد هذه الأفعال الثّلاثه «أن والفعل» وتأخّر «عنها اسم هو الفاعل فی المعنی ، نحو «عسی أن یجاهد علیّ» جاز الوجهان السّابقان : أن یکون الاسم وهو «علیّ» فی ذلک الفعل المقرون بأن خالیا من الضّمیر العائد إلی الاسم المتأخر ، فیکون الفعل مسندا إلی ذلک الاسم المتأخّر ، وهو یجاهد وتکون عسی مسنده إلی أن والفعل مستغنی بهما عن الخبر فتکون تامّه. والثانی : أنّه یجوز أن یقدّر ذلک الفعل متحمّلا لضمیر ذلک الاسم المتأخّر (وعندئذ یعود الضمیر علی متأخر لفظا لا رتبه وهذا جائز) ، فیکون الاسم المتأخّر مرفوعا بعسی وتکون أن والفعل فی موضع نصب علی الخبریّه لعسی مقدما علی الاسم ، فتکون ناقصه. ویظهر أثر الاحتمالین أیضا فی التأنیث والتّثنیه والجمع المذکّر والمؤنّث ، فنقول علی الثانی - وهو أن یکون الاسم المتأخّر اسما ل «عسی» - «عسی أن یقوما أخواک» و «عسی أن یقوموا إخوتک» و «عسی أن تقمن نسوتک» و «عسی أن تطلع الشّمس» لا غیر.

أحدهما : أنّها أشبهت الحروف إذ كان لها معنى فى غيرها وهو الدلاله على قرب الفعل الواقع بعدها ، وحكم الفعل أن يدلّ على معنى فينفسه وشبهها بالحرف يوجب جمودها كما أنّ الحرف جامد.

والثانى : أنّها تشبه (لعلّ) فى الطمع والإشفاق فتلزم صيغه واحده ك (لعلّ).

فصل : إذا وقع الفعل الذى دلّت عليه (عسى) بعد الاسم كان موضعه نصبا كقولك : عسى زيد أن يقوم. وقال الكوفيّون : موضعه رفع على أنّه بدل ممّا قبله.

والدليل على القول الأوّل من وجهين :

أحدهما : أن (زيدا) هنا فاعل (عسى) ومعناها قارب زيد فيقتضى مفعولا وهو قولك : (أن يقوم).

والثانى : أنّ (عسى) دلّت على معنى فى قولك : (أن يقوم) كما دلّت (كان) على معنى فى الخبر فوجب أن يكون منصوبا كخبر (كان) يشهد له قول الشاعر (١) : [الرجز]

أكثرت فى العذل ملحّا دائما

لا تلحنى إنّى عسيت صائما

ومنه المثل : (عسى الغوير أبؤسا) ولا يصحّ أن يقدّر ب (أن يكون أبوسا) لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته ولا يصحّ جعله بدلا لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره.

والثانى : أنّه فى معنى المفعول والخبر الذى دلّت عليه (عسى) ، وليس هذا حكم البدل.

والثالث : أنّه قد جاء الفعل الذى دلّت عليه (عسى) وإبدال الفعل من الاسم لا يصحّ.

فصل : وإنّما كان خبر عسى فعلا مستقبلا ؛ لأنها تدل على المقاربه ، والمقاربه فى الماضى محال ؛ لأنه قد وجد ولم يكن اسما إذ لا دلاله للاسم على الاستقبال ، وإنّما لزمت فيه (أن)

١- البيت من شعر رؤبه بن العجاج : (١٤٥ ه / ٧٦٢ م) وهو رؤبه بن عبد الله العجاج بن رؤبه التميمى السعدى أبو الجحّاف أو أبو محمد. راجز ، من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه. كان أكثر مقامه فى البصره ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغه وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ف اللغه ، مات فى الباديه ، وقد أسنّ. وفى الوفيات : لما مات رؤبه قال الخليل : دفنا الشعر واللغه والفصاحه.

لتمحّضه على الاستقبال ، ولم يكن : (السين) و (سوف) ؛ لأنّهما يدلّان على نفس زمان الفعل والغرض هنا تقريبه فإن جاء شيء من ذلك فهو شاذّ.

فصل : وإذا وقع : (أن والفعل) قبل الاسم فموضعه رفع على أنّه فاعل (عسى) ويكون معناها : (قرب) ولا تقتضى مفعولا أو يكون هذا الفاعل لم تضمنّه من الحدث مغنيا عن الخبر.

فصل : وأمّا (كاد) ففعل متصرّف يدلّ على شدّه مقاربه الفعل ومن ههنا لم يدخل خبرها :

(أن) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال ، فإن جاءت فيه (أن) فهو شاذّ محمول على (عسى) كما حملت عسى على (كاد) فإن تقدّم الفعل كقوله تعالى : (مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) [التوبه : ١١٧] كان فيها أربعه أوجه :

أحدها : أن يكون فيها ضمير الشأن والجمله بعدها مفسّره.

والثانى : أن تكون : (تزيغ) حالا مغنيه عن الخبر.

والثالث : أن تكون : (تزيغ) فى نيّه التأخير.

والرابع : أن يكون فاعل : (كاد) ضميرا القبيل ، أى : كاد القبيل وأضمر ليقوم ما يدلّ عليه وهذا قول أبى الحسن.

فصل : إذا كانت : (كاد) مثبته فى اللفظ فالفعل غير واقع فى الحقيقه كقولك : كاد زيد يقوم ، أى : قارب ذاك ولم يقم ، وإن كانت منفيه فهو واقع فى الحقيقه كقولك : لم يكد يقوم ؛ لأن المعنى قارب ترك القيام.

فأمّا قوله تعالى : (لَمْ يَكَدْ يَراها) [النور : ۴۰] فقد اضطربت فيه الأقوال ، فقال بعضهم : التقدير لم يرها ولم يكد وهذا خطأ ؛ لأن قوله : (لَمْ يَكَدْ) إن كانت على بابها نقض الثانى الأوّل ؛ لأنه نفى الرؤيه ثمّ أثبتها ، وإن لم تكن على بابها فلا حاجه إلى تقدير الفعل الأوّل. وقال الآخرون : إنّه رآها بعد اليأس من ذلك وهذا أشبه بالمعنى واللفظ.

باب التّعجّب

التّعجّب : هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه ، وقد قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، واللفظ الموضوع له بحقّ الأصل : (ما أفعله!) فأمّا : (أفعل به!) فمعدول به عن أصله على ما سنبيّنه.

فصل : و (ما) فى التّعجّب نكره غير موصوله مبتدأ. و (أحسن) خبرها ، وقال أبو الحسن : هى بمعنى الذى و (أحسن) صلتها والخبر محذوف (۱).

والدليل على الأوّل من وجهين :

أحدهما : أنّ التعجّب من مواضع الإبهام ف (الذى) فيها إيضاح بصلتها.

۱- هو انفعال فى النّفس عند شعورها بما يخفى سببه ؛ فإذا ظهر السّبب بطل العجب. وصيغ التّعجّب : للتّعجّب صيغ كثيره ، منها قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ) (الآيه «۲۸» من سوره البقره) وفى الحديث : (سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس). ومن كلام العرب «لله درّه فارسا» والمبوّب له فى كتب العربيّه صيغتان لا- غير ولا- تتصرّفان : «ما أفعله ، وأفعل به». لا طّرادهما فيه نحو «ما أجمل الصّدق» و «أكرم بصاحبه». وبناؤه أبدا - كما يقول سيبويه - من «فعل» و «فعل» و «فعل» و «أفعل». الصّيغه الأولى «ما أفعله» : هذه الصّيغه مركبه من «ما» و «أفعله» فأمّا «ما» فهى اسم إجماعا ، لأنّ فى «أفعل» ضميرا يعود عليها ، كما أجمعوا على أنها مبتدأ ، لأنها مجرّده للإسناد إليها. ثم اختلفوا : فعند سيبويه أنّ «ما» نكره تامّه بمعنى شيء ، وجاز الابتداء بها لتضمّنها معنى التّعجّب وما بعدها خبر ، فموضعه رفع. وعند الأخفش : هى معرفه ناقصه. بمعنى الذى ، وما بعدها صله فلا موضع له ، أو نكره ناقصه وما بعدها صفه ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا (وليس هذا القول بالمرضى كما فى الرّضى ، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسدّ مسدّه ، وأيضا ليس فى هذا التقدير معنى الإبهام اللائق فى التعجب كما كان فى تقدير سيبويه) تقديره : شيء عظيم. وأمّا «أفعل» فالصحيح (وهو قول سيبويه والكسائى) : أنها فعل للزومه مع ياء المتكلّم نون الوقايه نحو «ما أفقرنى إلى رحمه الله». ففتحته فتحه بناء ، وما بعده مفعول به (وقال بقيه الكوفيين : اسم لمجيئه مصغرا فى قوله : «يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا» ففتحته فتحه إعراب) : الصيغه الثانيه «أفعل به» : أجمعوا على فعليّه «أفعل» وأكثرهم على أن لفظضه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، وهو فى الأصل ماض على صيغه «أفعل» بمعنى صار ذا كذا ، ثمّ غيّرت الصّيغه فقبح إسناد صيغه الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صوره المفعول به ولذلك التزمت (وقال الفرّاء والزّجّاج والزّمخشرى وغيرهم : لفظه الأمر ، وفيه ضمير للمخاطب ، والباء للتعديه ، فمعنى : «أجمل بالصّدق» اجعل يا مخاطب الصدق جميلا أى صفه بالجمال كيف شئت).

والثانى : أنّ تقدير الخبر هنا لا فائده فيه ؛ إذ تقديره الذى أحسن زيدا شىء وهذا لا يستفيد منه السامع فائده ، وإنّما جاز الابتداء بهذه النكره ؛ لأن الغرض منه التعجّب لا الإخبار المحض ، وإنّما عدل عن (شىء) إلى (ما) ؛ لأن (ما) أشدّ إبهاما إذ كانت لا تثنّى ولا تجمع ولا تقع للتحقير ، ولأنّها يؤكّد بها إبهام (شىء) فيقال : ما أخذت منه شيئا ما ، فإنّها تثنّى وتجمع وتذكر للتحقير كقولك : عندى شيىء أى حقير.

ولم يستعملوا فى التعجب : (من) بمن يعقل ولا : (أيّا) ؛ لأنها كشى فيما ذكرنا.

فصل : فأمّا صيغه : (أفعل) فى التعجّب ففعل لثلاثه أوجه :

أحدها : إلحاق نون الوقايه بها فى قولك : ما أحسننى! فهو كقولك : أكرمنى ، وليس الأسماء كذلك ولا عبره بما جاز فى الشعر من ذلك قوله : [البسيط]

... وليس حاملنى إلا ابن حمّال

لشذوذه والاضطرار إليه.

والثانى : أنّ (أفعل) هذه تنصب المتعّجب منه على أنّه مفعول به ، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبدا ، ولو كان اسما لأعرب.

وقال بعض الكوفيّين : هو اسم ؛ لأنه يصغر ولا تلحقه الضمائر ولا تاء التأنيث وتصحّ فيه الواو والياء كقولك : ما أخوفنى وما أسيرنى! ، وليس كذلك الفعل.

والجواب : أنّ التصغير جاز فى هذا الفعل لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه نائب عن تصغير المصدر كما أنّ الإضافه إلى الفعل فى اللفظ وهى فى التقدير إلى مصدره.

والثانى : أنّ هذا الفعل أشبه الاسم فى جموده.

والثالث : أنّ لفظه : (أفعل) هنا مثل لفظه : (هو أفعل منك) وللشبه اللفظى أثّركما فى باب مالا ينصرف.

وأمّا خلوّه عن الضمير فإنّما كان كذلك ؛ لأن فيه ضمير : (ما) وهى مفرده بكلّ حال ، وكذلك امتناع تاء التأنيث ؛ لأن : (ما) مذكّر ، وأمّا الواو والياء فلا حجّه فيها فإنّ من الأفعال

ما هو كـذلك كقوله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ) [المجادله : ١٩] ولأنّ هذا الفعل أشبه الاسم وأشبه لفظه : (أفعل منك) فأجرى عليه فى الصحّه حكمها.

فصل : ولا يكون التعجّب إلا من وصف موجود فى حال التعجّب منه ؛ ولـذلك كانت الصيغه الـدالّه عليه صيغه الماضى ؛ لأن فعل الحال لا يتكامل حتّى ينتهى والمستقبل معدوم فأمّا قولهم : ما أطول ما يخرج هـذا الغلام!! فجاز ؛ لأن أمارات طوله فى المستقبل موجوده فى الحال.

فصل : الأصل فى فعل التعجّب أن يكون من أفعال الغرائز ؛ لأنها هى التى تخفى ؛ فإذا زادت تعّجب منها لخفاء سببها ، وأمّا قولهم : ما أضرب زيدا لعمرو فإنّما تعجّب منه لتكرّره وخفاء سبب ذلك حتّى صار كالغريزىّ.

فصل : ولا يبنى فعل التعجب إلّا من الثلاثىّ (١) ؛ لأن الغرض منه أن يصير ما كان فاعلا مفعولا كقولك : حسن زيد وتبنى منه أحسن زيدا كقولك : فرح زيد وأفرحت زيدا ؛ ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدّى ، ولا يعدّى بالهمزه إلا الثلاثى ، فأمّا الرباعىّ يعدّى بها فلا

١- لا يصاغ فعلا التّعجّب إلّا ممّا استكمل ثمانيه شروط : (الأوّل) أن يكون فعلا فلا يقال : ما أحمره : من الحمار ، لأنّه ليس بفعل. (الثانى) أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا «أفعل» فيجوز مطلقا (عند سيبويه). وقيل يمتنع مطلقا ، وقال يجوز إن كانت الهمزه لغير نقل (المراد بالنقل : نقل الفعل من اللزوم إلى التعدى ، أو من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، أو من التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثه وذلك بأن وضع الفعل على همزه). نحو «ما أظلم هذا الليل» و «ما أقفر هذا المكان». (الثّالث) أن يكون متصرّفا ، فلا يبنيان من «نعم» و «بئس» وغيرهما ممّا لا يتصرّف. (الرابع) أن يكون معناه قابلا للتّفاضل ، فلا يبنيان من فنى ومات. (الخامس) أن يكون تامّا ، فلا يبنيان من ناقص من نحو «كان وظلّ وبات وصار». (السادس) أن يكونض مثبتا ، فلا يبنيان من منفىّ ، سواء أكان ملازما للنّفى ، نحو «ما عاج بالدّواء» أى ما انتفع به ، أم غير ملازم ك «ما قام». (السابع) أن لا يكون اسم فاعله على «أفعل فعلاء» فلا يبنيان من : «عرج وشهل وخضر الزّرع». لأنّ اسم الفاعل من عرج «أعرج» ومؤنثه «عرجاء» وهكذا باقى الأمثله. (الثامن) أن لا يكون مبنيّا للمفعول فلا ينيان من نحو «ضرب» وبعضهم ويستثنى ما كان ملازما لصيغه «فعل» نحو «عنيت بحاجتك» و «زهى علينا» فيجيز «ما اعناه بحاجتك» و «ما أزهاه علينا».

تقول فی : (دحرج) : (أدحرجته) والعلّه فی ذلک : أنّ الهمزه لمّا أحدثت معنی التعدّی صارت کحرف من الفعل أصلیّ ، ولیس فی الأفعال ما هو علی خمسه أحرف أصول لما فی ذلک من الثقل وکثره أمثله الفعل ؛ ولهذا لم یکن فی الرباعی حرف إلحاق وکان فی الثلاثیّ مثل : (جلبب) فأمّا قولهم : ما أعطاه للمال وأولاه للخیر وأفقره إلی کذا!! وما أشبه فإنّه علی أربعه أحرف غیر همزه التعدیّ إلاّ أنّ حرفا منها زائد کالهمزه فی : (أعطی وأولی) فحذفوها فبقی : (عطی) و (ولی) ولهما معنی ، فلمّا أرادوا التعجّبّ حذفوا الهمزه التی کانت قبل ذلک وجعلوا همزه التعجّب عوضا عنها ، وأمّا (أفقر) فلا یستعمل منه : (فقر) ولکن : (افتقر) إلا أنّ الأصل یستعمل ؛ لأنه قد جاء الفاعل منه : (فقیر) فهو مثل : (ظرف) وظریف) فلّمّا تعجبوا منه أخرجوه علی الأصل.

وإنّما لم یتعجّب من الألوان ؛ لأن الأصل فیها أن تکون علی أکثر من ثلاثه أحرف نحو : (أبیضّ) و (أحمرّ) ومثل ذلک لا یعدّی بالهمزه.

وقال الکوفیّون : یجوز فی البیاض والسواد لأنهما أصلا الألوان ، وقد جاء فی الشعر : (أبیضهم) و (أبیض من کذا) و (أسود من کذا) وهذا مذهب ضعیف لما تقدّم ، وجعل البیاض والسواد أصلین دعوی لا دلیل علیها ، ولو صحّت لم یستقم قولهم فیها وما جاء فی الشعر فهو إمّا شاذّ أو یکون : (منه) التی بعده صفه له أو یکون : (أفعل) لا یراد به المبالغه.

فصل : ولا یبنی فعل التعجبّ من العیوب الظاهره کالحول والعور لوجهین :

أحدهما : أن فعل هذه العیوب فی الأصل زائد علی ثلاثه أحرف نحو : (أحولّ) و (أعورّ) فلا یصحّ زیاده همزه التعجّبّ علیه ، وما جاء منه علی ثلاثه أحرف فمعدول به عن أصله ؛ ولهذا یصحّ فیه الواو نحو : (حول) تنبیها علی أنّه فی حکم : (أحولّ) وما جاء منه ثلاثیا لا غیر نحو : (عمی) فمحمول علی الباقی.

والوجه الثانی : أنّ العیوب الظاهره کالخلق الثابته کالید والرجل وکما لا یبنی من هذه الأعضاء فعل التعجّب کذلک العیوب الظاهره.

أمّا العیوب الباطنه کعمی القلب والحماقه فیبنی منها فعل التعجّب نحو : ما أعمی قلبه! وما أحمره! ترید البلاده ، وکذلک : ما أسوده! ترید السیاده.

فصل : ولا يجوز العطف على فاعل فعل التعجبّ لاستحاله المعنى ولا البدل منه ؛ لأن ذلك يوضحّه ومبناه على الإبهام ، ولا يجوز أن يكون المفعول هنا نكره غير موصوفه كقولك : ما أحسن زيدا! لأنه غير مفيد ولا يجوز الفصل بين فعل التعجّب ومفعوله إلا بالطرف ؛ لأنه بجموده أشبه : (إنّ).

فصل : وأمّا (أفعل به) فى التعجّب فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر كقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] معناه : فليمدّنّ له الرحمن.

وحكى عن الزّجاج أنّه أمر حقيقه ، والتقدير : أحسن يا حسن بزيد ، أى : دم أيذم به وهذا ضعيف لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل والتعجّب لا يكون إلا من أمر قد وجد.

والثانى : أنّه يصحّ أن يقال فى جواب هذا الكلام : صدقت أو كذبت ، وليس كذلك حقيقه الأمر.

والثالث : أنّ لفظه واحد يكون فى التثنيه والجمع والمذكّر والمونّث كقولك : يا زيدان أحسن بعمرو! وكذلك بقيه الأمثله.

وعلى هذا الخلاف تترتّب مسأله ، وهى أنّ موضع الجار والمجرور رفع بأنه فاعل والتقدير : أحسن زيد ، أى : صار ذا حسنّ ، ومثله : (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) [الرعد : ٤٣] إلا أن الباء لا يجوز حذفها فى التعجّب لئلّا يبطل معنى التعجّب ويجوز حذفها فى : (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) وعلى قول الزّجاج : (بزيد) فى موضع نصب.

فصل : وتزاد (كان) فى التعجّب نحو : ما كان أحسن زيدا! ولا فاعل لها عند أبى علىّ ، وإنّما دخلت تدلّ على المضىّ. وقال السيرافى : فاعلها مصدرها. وقال الزجّاجى : فاعلها ضمير (ما) ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنها لو كانت كذلك لكانت هى خبر (ما) لا يكون هنا إلا (أفعل).

والثانى : أنّها إن كانت التامّه لم تستقم لفساد المعنى ، وإن كانت الناقصه لم تستقم أيضا ؛ لأن خبرها إذا كان فعلا ماضيا قدّرت معه (قد) ، وتقدير (قد) هنا فاسد ؛ لأنه يصير محض خبر.

باب إنّ وأخواتها

إنّما دخلت : (إنّ) على الكلام للتوكيد عوضا عن تكرير الجمله ، وفى ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت (اللام) فى خبرها آكد وصارت : (إنّ واللام) عوضا من تكرير الجمله ثلاث مرّات ، وهكذا (أنّ) المفتوحه إذ لو لا إراده التوكيد لكنت تقول مكان قولك : بلغنى أنّ زيدا منطلق بلغنى انطلاق زيد (۱).

ص: ۱۴۸

۱- الغالب فى : «إنّ» و «أنّ» : التوكيد ، وفى «لكنّ» الاستدراك ولا بد أن يسبقها كلام له صله معنويه بمعموليها. وفى : «كأن» : التشبيه ؛ وفى : «ليت» التمنى. وفى : «لعل» الترجى والتوقع. وقد تكون للإشفاق. شروط إعمالها : ۱ - يشترط لعملها ألا تتصل بها : «ما» الزائده. فإن اتصلت بها «ما» الزائده - وتسمّه : «ما» الكافّه - منعتها من العمل ، وأباحت دخولها على الجمل الفعليه بعد أن كانت مختصه بالاسميه. إلا : «ليت» فيجوز إهمالها وإعمالها عند اتصالها بكلمه «ما» السالفه ؛ فيجب الإهمال فى مثل : إنما الأمين صديق ، ولكنما الخائن عدوّ ، وفى مثل قول الشاعر يصف حصانا ببياض وجهه ، وسواد ظهره : وكأنما انفجر الصباح بوجهه حسنا ، أو احتبس الظلام بمتنه ويجوز الأمران مع : «ليت» مثل : ليتما علىّ حاضر ، أو : ليّما عليا حاضر ، وهى فى الحالتين مختصه بالجمل الاسميه. ب - يشترط فى اسمها شروط ، أهمها : ألا يكون من الكلمات التى تلازم استعمالا واحدا ، وضبطا واحدا لا يتغير ؛ كالكلمات التى تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمه : «طوبى» وأشباهها - فى مثل : طوبى للمجاهد فى سبيل الله. - فإنها لا تكون إلا مبتدأ. وألا يكون من الكلمات الملازمه للصداره فى جملتها ، إما بنفسها مباشره ؛ كأسماء الشرط ، و : «كم» ... ، وإما بسبب غيرها ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحب من أنت؟ فكلاهما لا يصلح أسما. والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخه ملازمه للصداره فى جملتها (ما عدا «أنّ» ؛ فإذا كان اسم واحد منها ملازما للصداره وقع بينهما التعارض. ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضا - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها. وألا يكون اسمها فى الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر ؛ نحو : عرفت محمودا العالم. ح - ويشترط فى خبرها ألا يكون إنشائيّا ، (إلا الإنشاء المشتمل على : «نعم» و «بئس» وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح : إن المريض ساعده. وليت البائس لا تهنه ... ويصح : إن الأمين نعم الرجل ، وإن الخائن بئس الإنسان. وكذلك يشترط فى خبرها إذا كان مفردا أو جمله - أن يتأخر عن اسمها ، فيجب مراعاه الترتيب بينهما ؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر ، نحو : إن الحقّ غلّاب - إن العظائم كفؤها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من صغائر الأمور ، وقول الشاعر : إن الأمين - إذا استعان بخائن كان الأمين شريكه فى المأثم فلو تقدم هذا الخبر لم تعمل ، بل لم يكن الأسلوب صحيحا. وهذا الشرط يقتضى عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى. أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جمله ، بأن كان شبه جمله : (ظرفا أو جارا مع مجروره). فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط ، فيتوسطه بينه وبين الناسخ عند عدم وجود مانع ، نحو ؛ إن فى السماء عبره ، وإن فى دراستها عجائب.

فصل : والأصل فی : (كأنّ زيدا الأسد) أنّ زيدا كالأسد ثمّ قدّموا (الكاف) فأدخلوها على (أنّ) ليبتدئوا بالمشبه ، وهو أولى من أن يبتدئوا بما لفظه لفظ التحقيق ثم يعود التشبيه إليه بعد ذلك ، ولمّا كانت كاف الجرّ تفتح لها (أنّ) كما تفتح بعد غيرها من حروف الجرّ فتحت ههنا وإن كانت قد ركّبت معها وجعلتا كحرف واحد تنبيها على الأصل الذى ذكرت ، إلا أنّها تفارق الكاف الجارّه فی شيئين :

أحدهما : أنّها غير معلّقه بفعل فلا موضع لها ولما بعدها إذن.

والثانی : أنّ ما بعد الكاف ليس بمجرور الموضع كما يكون بعد اللام فی قولك ؛ لأن زيدا منطلق ولأنّها لمّا ركّبت وصار المهّم معنى التشبيه فی الخبر صارت قائمه بنفسها.

فصل : و (لكنّ) مفرده. وقال الكوفيّون : هی مركّبه من : (لا) و (إن) و (الكاف) زائده و (الهمزه) محذوفه وهذا ضعيف جدّا ؛ لأن التركيب خلاف الأصل ثمّ هو فی الحروف أبعد ثمّ إنّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بعدا وهما زياده الكاف فی وسط الكلمه ، وحذف الهمزه فی مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعیّ (۱).

فإن قالوا : معنى النفی والتأكيد باق لأنّك إذا قلت : قام زيد لكنّ جعفرا منطلق حصل معنى التأكيد والنفی؟

۱- «لكنّ» فيجوز تخفيف نونها المشدده (فتحذف الثانيه المفتوحه ، وتبقى الأولى ساكنه). ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها ، وزوال اختصاصها بالجمله الاسميه ؛ فتدخل على الاسميه ، وعلى الفعليه ، وعلى المفرد ، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك. ومن الأمثله قول الشاعر : ولست أجازى المعتدى باعتدائه ولكن بصفح القادر المتحلم

قيل : هـذا خطأ ؛ لأن (لا) النافيه لا يبطل نفيها بـدخول (إنّ) على ما بعـدها كقولك : قام زيـد لا إن جعفرا قائم فهو كقولك : لا جعفر قائم فى المعنى ، و (لكنّ) تثبت ما بعدها لا تنفيه فلم يصحّ ما قالوا.

فصـل : واللام الأولى فى (لعـلّ) أصل فى أقوى القولين ؛ لأن الزياده تصرّف والحروف بعيـده منه ولأنّ الحرف وضع اختصارا والزياده عليه تنافى ذلك.

وأمّا مجيئها بغير لام فلغه فيها أو حذف حرف أصليّ ، والحذف من جنس الاختصار فهو أولى من الزياده.

وفى : (لعـلّ) لغات وهى : لعلّ وعلّ وعنّ ولعنّ ورعنّ ولغنّ ، والمشـهور الأوليان وأكثر العرب تنصب بها ومنهم من جرّ بها وهو قليل.

فصل : وإنّما عملت هذه الحروف لاختصاصـها بضـرب من الكلام واختصاص الشـىء بالشـىء دليل على قوّه تأثيره فيه ؛ فإذا أثرّ فى المعنى أثر فى اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى.

فأمـا : (لام التعريف) فلا تعمل مع اختصاصـها ؛ لأنها صارت كجزء من الاسم ؛ لأنها تعيّن المسّـمى كما تعينه الأوصاف ؛ ولهـذا يجوز أن يتوالى بيتان آخر أحدهما معرفه وآخر الآخر اسم مثل الأوّل نكره ولا يعدّ إيطاء.

وأمّـا : (السـين) و (سوف) فلم يعملا ؛ لأنّهما كجزء من الفعل إذ كان الفعل دالّا على الزمان وهما تخصّـصانه حتّى يـدلّ على ما وضع له ، وهما مع الفعل بمنزله فعل موضوع دالّ على الزمان المستقبل من غير اشتراك.

وأمّـا : (قـد) فتـدخل على الماضـى والمسـتقبل ثمّ إنّهـا تقرّب الماضـى من الحـال ، وهـذا تأثير فى زمان الفعل فصارت كالسـين والأفعال إنّما عملت لاختصاصها وهذه الحروف مشّبه بها.

فصل : وإنّما عملت الرفع والنصب ؛ لأنها شابهت الأفعال فى اختصاصـها بالأسماء فى دخولها على الضمائر نحو : (إنّك) و (إنّه) ، وفى أنّ معاينها معانى الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك ، وفى أنّها على ثلاثه أحرف مفتوحه الآخر ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه فكذلك هذه الحروف.

فصل : وقدّم منصوبها على مرفوعها لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ هذه الأحرف فروع فى العمل على الفعل ، والفروع تضعف عن الأصول فيجب أن تشبه بالأصول فى أضعف أحوالها وأضعف أحوال الفعل أن يتقدّم منصوبه على مرفوعه تقدّما كقولك : صرف زيدا غلامه.

والثانى : أنّ عمل الفعل فى منصوبه أضعف من عمله فى مرفوعه ؛ لأنه فى الرتبه متراخ عنه فلمّا كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى جعل الأضعف يلى : (إنّ) ليقوى بتقدمّه فيعمل فيه العامل الضعيف وأخّر لأنه المرفوع ؛ لأن بقوتّه يستغنى عن قوه ملاصقه العامل.

والثالث : أنّ المرفوع لو تقدّم لجاز إضماره ، والحرف لا يتصّل به ضمير المرفوع كالتاء والواو) فى : (قمت) و (قاموا) بخلاف ما إذا تأخر.

فصل : ولا يجوز تقديم المرفوع هنا لثلاثه أوجه (١) :

أحدها : ما تقدّم من تعذّر الإضمار.

والثانى : أنّ تقديم المرفوع لو جاز لكان أولى كما فى الفعل ، وقد بيّنا أنّ تقديم المنصوب هو الوجه.

والثالث : أنّ التقديم والتأخير تصرّف ولا تصرّف لهذه الحروف.

فصل : وإنّما جاز تقديم الظرف وحرف الجرّ إذا كان خبرا لثلاثه أوجه :

١- للخبر - فى هذا الباب - ثلاثه أحوال من ناحيه تقديمه ، أو تأخيره على الاسم. الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جمله ، وكذلك إن كان شبه جمله جارا مع مجروره ، ولا يعود على المجرور ضمير من الاسم. الثانيه : وجوب تقديمه إذا كان شبه جمله ، جارا مع مجروره ، وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على المجرور (أى : على بعض الخبر الجار مع مجروره). الثالثه : جواز الأمرين إذا كان شبه جمله ، - غير ما سلف - ولم يمنع من التقدم مانع. أما معمول الخبر (مثل : إن المتعلم قارئ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك ،) فلا يجوز تقديمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقديمه على الخبر مطلقا (أى : سواء أكان المعمول شبه جمله ، أم غير شبهها ، فتقول : إن المتعلم - كتابك - «قارئ ، وإنه - بعلمك - منتفع. ففى الجمله الأولى تقدم المعمول : «كتابك» وليس بشبه جمله ؛ وفى الثانيه تقدم المعمول شبه الجمله ، وهو الجار والمجرور :» بعلم.

أحـدها : أنّ (إنّ) غير عـامله فيه ؛ إذ ليس هو خـبرا لهـا فى الحقيقه ، وإنّمـا الخـبر مـا تعلّق به الظرف من معنى الاسـتقرار ، وإنّما يمنتع تقديم خبرها الذى يعمل فيه.

والثانى : أنّ الظرف لا يصحّ إضماره وهو أحد ما يمنع التقديم ، وقد أمن.

والثالث : أنّ الظرف متعلّق بالخبر لاشـتماله عليه فهو كاللازم للجمله فساغ تقديمه لذلك ؛ ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين : (إنّ) واسمها به أيضا فى قولك : إنّ خلفه زيدا قائم وجاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر.

فصـل : وخبر : (إنّ) وأخواتهـا مرفوع بهـا ، وقال الكوفيّون : هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها والـدليل على أنّه مرفوع بها من وجهين :

أحـدهما : أنّ هـذه الحروف تعمـل فى الاسم الأوّل لاقتضائهـا إيّاه فتعمل فى الخبر كـذلك أيضا ، ألا ترى أنّ الفعل يعمل فى الفاعل والمفعول لاقتضائه إيّاهما و (ظننت) وأخواتها تعمل فى المفعولين ، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين لاقتضائه إياهما.

والثـانى : أنّ خبر : (إنّ) مرفوع ولا بـدّ له من رافع ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنّ) إذ لا عامل سواها ، والـذى كان قبل دخول (إنّ) هو المبتدأ ، وقد بطل ابتداؤه ؛ ولهذا لا يعمل الخبر هنا فى الاسم لعمل (إنّ) فيه فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا فى الخبر.

واحتجّ الآخرون بقول الشاعر : [الرجز]

لا تتركنى فيهم شطيرا

إنّى إذن أهلك أو أطيرا

فنصب : (أهلك) ب (إذن) ولم يجعله خبر (إنّ).

واحتجّوا أيضـا بقول العرب : إنّ بـك تكفّـل زيـد فجعـل الفعـل فى اسـمها ، ولو كانت هى الفاعله فى الخبر لم تكن كـذلك ، والعلّه فيه : أنّ هذه الحروف فروع فى العمل فلم تقو على العمل فى الاسمين.

والجواب : أمّا البيت فمن الشـذوذ وتأويله أنّه حـذف الخبر لدلاله الباقى عليه ، تقديره : إنى أذلّ فأمّا المسأله المذكوره فلا حجّه فيها ؛ لأن اسم (إنّ) محذوف وهو ضـمير الشأن فتقديره إنّه بك تكفّل زيد. وأمّا ضعف هذه الحروف فقد ظهر فى عدم تصرّفها ، وذلك كاف.

فصل : وإنّما بطل ذلك ؛ لأنها هيّأتها لدخولها على الأفعال كقولك : إنّما قام زيد.

فصل : وإذا عطفت على اسم (إنّ) قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب ، وبه قال الفرّاء فيما يظهر فيه الإعراب ، وأجاز الرفع فيما لم يظهر فيه الإعراب ، ويجوز إنّ زيدا وأنت قائمان واختار الكسائيّ الرفع فيهما والرفع فاسد ؛ لأن الخبر إذا ثنّى كان خبرا عن الاسمين وكان العمل فيه عملا واحدا ، وقد وتقدّم عاملان أحدهما : (إنّ) والآخر المبتدأ المعطوف والعمل الواحد لا يوجبه عاملان.

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : (وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى) [المائده : ۶۹] فرفع قبل الخبر ، ويقول العرب : إنّ زيدا وعمرو ذاهبان حكاه سيبويه ، وبأنّ المعطوف على اسم : (لا) يجوز فيه الرفع فكذلك اسم : (إنّ).

والجواب عن الآيه من وجهين :

أحدهما : أنّه معطوف على الضمير فى : (آمَنُوا) وقام الفصل بينهما مقام التوكيد.

والثانى : أنّ خبر الصابئين محذوف والنيّه به التأخير تقديره إن الذين آمنوا إلى قوله : (وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) والصابئون كذلك لا ويجوز أن يكون : (فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) خبر الصابئين وخبر إنّ محذوف لدلاله هذا الخبر عليه كما قال الشاعر (۱) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف

أى : نحن بما عندنا راضون ؛ ولذلك تجيز فى الكلام إنّ زيدا وعمرو قائم على الوجهين ، وأمّا قول البرجمى (۲) : [الطويل]

۱- البيت من شعر أحيحه بن الجلّاح : (۱۲۹ ق. ه / ۴۹۷ م) وهو أحيحه بن الجلاح بن الحريش الأوسى أبو عمرو. شاعر جاهلى ، من دهاه العرب وشجعانهم. قال الميدانى : كان سيد يثرب ، وكان له حصن فيها سماه المستظلّ ، وحصن فى ظاهرها سماه الضحيان ، ومزارع وبساتين ومال وفير. وقال البغدادى : كان سيد الأوس فى الجاهليه وكان مرابيا كثير المال. أما شعره فالباقى منه قليل جدا. وفى الأغانى أن سلمى بنت عمرو العدويه كانت زوجه لأحيحه وأخذها بعده هاشم بن عبد مناف فولدت له عبد المطلب وبهذا تكون وفاه أحيحه قبل وفاه هاشم المتوفى نحو عام ۱۰۲ قبل الهجره.
۲- ضابئ البرجمى : (۳۰ ه / ۶۵۰ م) وهو ضابئ بن الحارث بن أرطأه بن غالب بن حنظله البرجمى. شاعر ، أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان قد استعار كلبا من بنى جرول فطال مكثه عنده فطالبوه به فامتنع. ثم عرضوا له فأخذوه ، فغضب ورماهم بهجاء شنيع ، فحبسه عثمان بن عفان ، فلم يزل به إلى أن مات ، له شعر فى الأصمعيات.

فمن يک أمسی بالمدینه رحله

فإنّی وقیّار بها لغریب

ف- (غریب) خبر (إنّ) لا- غیر ؛ لأن اللام تکون فی خبر : (إنّ) لا- فی خبر المبتدأ ، وأمّا (قیّار) فیجوز أن یکون مبتدأ و (بها) خبره والجمله حال ویجوز أن یکون خبره محذوفا دلّ علیه المذکور.

وأمّا الحکایه عن العرب فقد قال سیبویه ذلک من قائله علی جهه الغلط کما فعلوا فی خبر : (لیس) فجّروا لأنهم توهّموا الباء فی قول الشاعر (۱) : [الطویل]

مشائیم لیسوا مصلحین عشیره

ولا ناعب إلا ببین غرابها

وإنّما غلطوا فی ذلک ؛ لأنه موضع تکثر فیه الباء کذلک فی الحکایه.

وأمّا العطف علی اسم : (لا) فالرفع لا یجوز ومن أجازه قال : (لا) وإسمها رکّبا وجعلا کاسم واحد موضعه رفع ، ومنهم من قال : (لا) لا تعمل فی الخبر ؛ لأنها فرع فلم یلزم فیها ما لزم فی : (إنّ).

فصل : واتّفقوا علی جواز نصب المعطوف علی اسم إنّ بعد الخبر علی اللفظ ورفعه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن یکون علی معنی الابتداء ومعنی ذلک أنّک لو لم تأت ب (إنّ) لکان الاسم مرفوعا بالابتداء فجاء المعطوف علی ذلک التقدیر ولم ینقص رفعه معنی ، ومن قال : هو معطوف علی موضع (إنّ) أو علی موضع اسم (إنّ) فهذا المعنی یرید لا (إنّ).

الثانی : أن یکون مبتدأ والخبر علی الوجهین محذوف دلّ علیه المذکور.

والثالث : أن یکون معطوفا علی الضمیر فی الخبر فیکون علی هذا فاعلا والأجود علی هذا توکیده هذا کلّه فی : (إنّ).

وأمّا : (لکنّ) فلا یجوز العطف فیها علی معنی الابتداء عند أکثر المحقّقین ، وأمّا (أنّ) المفتوحه وما عملت فیه فلا تقع مبتدأ بل معموله لعامل لفظیّ قبلها ویجوز الرفع علی

۱- من شعر أبی الأحوص الریاحی.

الوجهين الآخرين وكذلك : (كأنّ وليت ولعلّ ولكنّ) ؛ لأن هذه الحروف غيّرت معنى الابتداء.

فصل : وإنّما أكّد خبر (إنّ) باللام ؛ لأنها موضوعه لتأكيد المبتدأ فلمّا أريد زياده التوكيد جمع بينها وبين (إنّ).

فصل : وموضعها الأصلىّ قبل (إنّ) لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه وجب لها الصدر قبل (إنّ) فكذلك بعد دخول (إنّ) ؛ ولهذا السبب سمّيت : (لام الابتداء).

والثانى : أن اللام تعلّق : (علمت) عن العمل ، فلو كانت (إنّ) قبلها لمنعتها عن العمل.

والثالث : أنّ (إن) عامله وهى عامل ضعيف فكان وقوع معمولها يليها أولى.

فصل : وإنّما أخّرت (اللام) إلى الخبر لئلّا يتوالى حرفا معنى كما لا يتوالى حرفا نفى أو استفهام ، وكانت (اللام) أولى بالتأخير من (إنّ) لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ (اللام) غير عامله و (إنّ) عامله وتأخير غير العامل أولى.

والثانى : أنّ (اللام) تؤثّر فى المعنى فقط و (إنّ) تؤثّر فى اللفظ والمعنى فكان إقرارها ملاصقه اللفظ ملاصقه للفظ الذى تعمل فيه أولى.

والثالث : أنّ (إنّ) لو أخّرت إلى الخبر فنصبته وارتفع ما قبلها تغيّر حكمها وإن بقى ما قبلها منصوبا وما بعدها مرفوعا لزم منه تقديم معمولها عليها.

فصل : وإنّما لم تدخل اللام فى خبر : (كأنّ وليت ولعلّ) لزوال معنى الابتداء والتحقيق والتوكيد إنّما يراد به تحقيق المحقّق الثابت.

فصل : وأجاز الكوفيّون دخول (اللام) فى خبر (لكنّ) ؛ لأنها مركّبه من : (لا) و (إنّ) زيدت عليهما الكاف ، وقد جاء ذلك فى الشعر : [الطويل](١)

... ولكننّى من حبّها لعميد

١- اللّام الزّائده : وهى للتوكيد نحو قول رؤبه : أمّ الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه (الشّهربه : العجوز الكبيره) وفى خبر «لكنّ» كقول الشاعر : يلومونني فى حبّ ليلى عواذلى ولكنّنى من حبّها لعميد.

ولأنّ (لكنّ) لا تغيّر معنى الابتداء وهذا عندنا لا يجوز لوجهين :

أحدها : أنّه لم يأت منه شيء فى القرآن ، وفى اختيار كلامهم وإن جاء فى شعر فهو شاذّ سوّغته الضروره.

والثانى : أنّ (اللام) لو جازت مع (لكنّ) لتقدّمت عليها ؛ لأن موضعها صدر الجمله ، وإنّما أخّرت فى (إنّ) لئلّا يتوالى حرفا تأكيد و (لكنّ) ليست للتوكيد بل للاستدراك ، وبهذا تبيّن أنّ معنى الابتداء لا يبقى معها بالكلّيّه ؛ لأن الابتداء لا استدراك فيه.

فصل : والأصل فى (إنّى) : (إنّنى) وفى (كأنّى) : (كأنّنى) فيؤتى بنون الوقايه (١) لئلّا ينكسر آخر الحرف ، وإنّما جاز حذفها تخفيفا لكثره الاستعمال وكثره النونات والمحذوف النون الثانيه لوجهين :

أحدهما : أنّها حذفت قبل دخولها على الضمير فقالوا (إن) وهى المخّففه فكذلك بعد دخولها على الضمير.

والثانى : أنّ النون الأولى لا يجوز حذفها لأنّك تحتاج إلى تسكين الثانيه ؛ ليصحّ إدغامها فيصير معك حذف وتسكين وإدغام ولأنّ الثقل لا يقع إلا بالمكرّر لا بالأوّل.

فصل : فإن فصلت بين الخبريّه ومميّزها نصبت لئلّا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومنهم مّن يجرّه ولا يعتدّ بالفصل.

فصل : وقد ترفع النكره بعد : (كم) فى الاستفهام ويكون المميز محذوفا ويقدّر ما يحتمله الكلام كقولك : كم رجل جاءك ، أى : كم مرّه أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر ، وإذا رفعت لم يتعدّد الرجل بل تتعدّد فعلاته.

فصل : ويجوز أن يرجع الضمير إلى لفظ : (كم) فيكون مفردا وإلى معناها فيكون جمعا ، ومنه قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِى السَّماواتِ لا تُغْنِى شَفاعَتُهُمْ) [النجم : ٢٦].

١- قال الأشمونى فى شرح الألفيه : مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقايه لأنها تقى الفعل الكسر. وقال الناظم بل لأنها تقى الفعل اللبس فى أكرمنى فى الأمر فلو لا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبه ، وأمر المذكر بأمر المؤنثه ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر (وليتنى) بثبوت نون الوقايه (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وليتى) بحذفها (ندرا).

وحذف الثالثه ضعيف ؛ لأنها دخلت لمعنى يختلّ بالحذف ، وقد ذهب قوم إلى أنّ المحذوفه هى الأولى وذهب آخرون إلى أنّ المحذوفه فى الثالثه والصحيح ما ذكرنا فأمّا قولك : (إنّا) فالمحذوفه هى الثانيه عند الجميع.

فصل : وأكثر ما جاء : (لعلّى) (١) بغير نون ؛ لأن اللام تشبه النون فلمّا ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشدّده ، وقد جاء : (لعلّنى) فى الشعر ، وأمّا (ليتى) فضعيف فى القياس قليل فى الاستعمال ؛ لأن النون إذا لم تثبت توالت أشياء مستثقله وهى الياء وكسره التاء والياء بعدها.

فصل : ويكون ضمير الشأن والقصّه اسم (إنّ) كما كان اسم (كان) إلا أنّ (كان) يستتر فيها الضمير إذ كانت فعلا و (إنّ) لا يستتر فيها ؛ لأنها حرف وإن جاءت الجمله بعدها كقولك : إنّ زيد قائم كان ضمير القصّه محذوفا للعلم به.

وقال الكسائىّ : تكون ملغاه عن العمل وهذا ضعيف لقوّه شبه (إنّ) بالفعل فإنّ جعلت بمعنى (نعم) جاز ذلك ، فأمّا قول الشاعر (٢) : [الطويل]

فليت كفافا كان خيرك كلّه

وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

١- رجحان ترك نون الوقايه : فى «لعلّ» إذا نصبت ياء المتكلّم ، فحذف نون الوقايه أكثر نحو : (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ) (الآيه «٣٦» من سوره غافر) وشاهد إثباتها قول عدىّ بن حاتم يخاطب إمرأته وقد عذلته على إنفاق ماله : أرينى جوادا مات هزلا لعلّنى أرى ما ترين أو بخيلا مخلّدا

٢- البيت من شعر يزيد بن الحكم الثقفى : (١٠٥ ه / ٧٢٣ م) وهو يزيد بن الحكم بن أبى العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفى. شاعر عالى الطبقه ، من أعيان العصر الأموى. من أهل الطائف ، سكن البصره ، وولاه الحجاج كوره فارس ، ثم عزله قبل أن يذهب إليها. فانصرف إلى سليمان بن عبد الملك فأجرى له ما يعدل عماله فارس. وقطع عنه ذلك بعد سليمان فلما صار الأمر إلى يزيد بن عبد الملك وثار يزيد بن المهلب خالعا ابن عبد الملك كتب إليه ابن الحكم شعرا قال فيه : أبا خالد قد هجت حربا مريره وقد شمرت حرب عوان فشمر وقد كان أبى النفس ، شريفا ، من حكماء الشعراء. وقد أورد له أبو تمام فى الحماسه شعرا.

فصل : وممّا ألحق بكم : (كأيّن) فى الكثير وفيها لغات وكلام لا يحتمله هذا المختصر إلا أنّها لا تضاف ولا بدّ من : (من) بعدها.

وممّا ألحق بكم : (كذا) كقولك : له عندى كذا درهما وكذا كذا درهما وكذا وكذا درهما ، وقد فرّع الفقهاء على هذا مسائل فى الإقرار تحتاج إلى نظر.

ففيه أوجه :

أحدها : أنّ ضمير الشأن محذوف وهو اسم : (ليت) وخبرها الجمله التى بعدها و (كفافا) خبر (كان) ، (خيرك) اسمها ولم يثن الخبر ؛ لأنه كالمصدر.

والثانى : أنّ (كفافا) اسم : (ليت) وكان وما عملت فيه خبرها وخبر (كان) محذوف.

والثالث : أنّ (كان) زائده ويروى : (شرّك) بالنصب على أنّه معطوف على اسم : (ليت) ، وأمّا قوله : (ما ارتوى الماء) فالصحيح فى الماء النصب و (مرتوى) فاعل وتروى بالرفع على معنى ما أروى الماء مرتويا وسكن الياء فى موضع النصب ثمّ حذف التنوين ، وقيل : جعل الماء مرتويا على المبالغه وكلّ ذلك ضعيف وقيل : (مرتوى) رفع خبر : (شرّك).

فصل : ويجوز أن تعمل : (أن) المخففه من الثقيله عملها قبل التخفيف ، وقد جاء ذلك فى الشعر كما قال الشاعر : [الطويل]

فلو أنّك فى يوم الرخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق (۱)

۱- ورد فى بعض النصوص - اسم «أن» المخففه من الثقيله ضميرا بارزا ، لا ضميرا محذوفا. ومعه الخبر جمله فعليه أو مفرد. من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته : فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى طلاقك ، لم أبخل وأنت صديق فقد وقعت «الكاف» اسم : «أن» وخبرها جمله : سألتنى. ومثل قول الآخر : لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرّ هناك تكون الشّمالا ففى البيت الثانى تكررت «أن» المخففه مرتين ، واسمها ضمير «بارز» فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمه : «ربيع» ، وخبر الثانيه جمله فعليه هى : «تكون الشمال». وقد وصفت هذه الأمثله الشعريه بأنها شاذه ، أو بأنها لضروره الشعر ، كما وصفت نظائرها النثريه بأنها شاذه. فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذى سردنا قواعده وضوابطه ، منعا للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاه هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، منعا للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاه هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، ليعرفها المتخصصون فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائرها قديمه. دون أن يحاكوها.

وقرأ بعض القرّاء : (وإن كلاـ لما ليوفّينهم ربّك أعمالهم) بتخفيف النون ونصب : (كلّ) ولا يجوز أن يكون بمعنى : (ما) وأن ينصب : (كلاـ) بفعل مقدّر لأنّك إن قدّرته من جنس المذكور بعدها فسد المعنى ؛ لأنه يصير : (ما يوفّى كلّا أعمالهم) وإن قدرته من غير جنسه لم يكن لتقدير القسم هنا موضع ؛ لأن أحسن ما يقدّر به : (ما نهمل كلّا) على أنّ (لمّا) لا تكون بمعنى : (إلا) فى غير القسم.

وإن كانت المخفّفه من الثقيله وأضمرت عاملا غير : (ما) لم يصحّ لوجهين :

أحدهما : أنّ (أنّ) قد توهنت بالحذف فلا توهّن بحذف الفعل أيضا.

والثانى : أنّ المخففّه إذا وليها الفعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض والعوض هو : (قد والسين وسوف ولم ولا وليس).

ويدلّ على جوازه ايضا أنّ المثقّله مشتبهّه بالفعل ، وقد عمل الفعل بعد تخفيفه بالحذف كقولك : لم يك ولا أدر ولم أبل وقال الكوفيّون لاـ يجوز أن تعمل بعد التخفيف لضعفها ، وقد دللنا على الجواز ويكفى فى ضعفها جواز إبطال عملها لا وجوبه فأمّا قول الشاعر (١) : [الطويل]

فيوما توافينا بوجه مقسّم

كأنّ ظبيه تعطو إلى وارف السلم

فيروى بالرفع مع الإلغاء ، والتقدير : كأنّها ظبيه ، وبالنصب على الإعمال والخبر محذوف ، أى : كأن ظبيه هذه المرأه وبالجرّ على زياده (أن) والجرّ بكاف التشبيه.

١- البيت من شعر علباء بن أرقم : وهو علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل بن عتيك بن يشكر بن بكر وائل. شاعر جاهلى كان معاصرا للنعمان بن المنذر. له شعر فى الأصمعيات.

باب الفرق بين إن المفتوحه والمكسوره

وإنّما فرّقوا بينهما لافتراقهما فى المعنى ، والتباس المعنى فى بعض المواضع ، ففرّقوا بالحركات ليزول اللبس ، ألا ترى أنّك إذا قلت أوّل ما أقول : إنّى أحمد الله يحتمل معنيين (۱) :

أحدهما : أن تجعل الحمد هو أول كلامك.

والثانى : أن تجعل الحمد هو الذى تحكيه بقولك : (أقول) ، وليس هو نفس الأوّل فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليتّضح المعنى.

وكذلك قوله عليه الصلاه والسلام فى التلبيه : (لبيك إنّ الحمد لك) إذا فتحت كان المعنى لبّيك ؛ لأن الحمد لك ، وإذا كسرت كان مستأنفا وهو أجود فى التلبيه.

فصل : والمكسور (۲) هى الأصل لثلاثه أوجه :

۱- ل «إن» من حيث حركه همزتها ثلاثه أحوال : وجوب الفتح حيث يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، ووجوب الكسر حيث لا يجوز أن يسدّ المصدر مسدّها وجواز الوجهين إن صحّ الاعتباران.

۲- يجب كسر همزه «إن» فى اثنى عشر موضعا : ۱ - أن تقق فى الابتداء حقيقه نحو : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) (الآيه «۱» من سوره القدر) أو حكما نحو : (أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) (الآيه «۶۲» من سوره يونس) (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى) (الآيه «۶» من سوره العلق). ۲ - أن تقع تاليه ل «حيث» نحو : «جلست حيث إنّ عليّا جالس». ۳ - أن تتلو «إذا» ك «زرتك إذ إنّ خالدا أمير». ۴ - أن تقع تاليه لموصول اسمىّ أو حرفىّ نحو قوله تعالى : (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَهِ) (الآيه «۷۶» من سوره القصص) ف «ما» : موصول اسمىّ ، ووجب كسر همزه «إن» بعدها لوقوعها فى صدر الصّله بخلاف الواقعه فى حشو الصّله نحو : «جاء الّذى عندى أنّه فاضل» ومثله قولهم «لا أفعله ما أنّ حراء مكانه» (حراء : جبل بمكه ، وفيه الغار الذى كان يتعبد فيه النبى صلى الله عليه وسلم. فتفتح «أنّ» فيهما لوقوعها فى حشو الصله ، إذ التقدير : لا أفعله ما ثبت أنّ حراء مكانه ، فليست «أنّ» فى التقدير تاليه للموصول الحرفى ، لأنّها فاعل بفعل محذوف ، والجمله صله و «ما» الموصول الحرفى. ۵ - أن تقع بعد «حتّى» تقول : «قد قاله القوم حتّى إنّ زيدا يقوله». وانطلق القوم حتّى إنّ زيدا لمنطلق «فحتّى ههنا لا تعمل شيئا فى» إنّ «كما لا تعمل» «إذا» كما يقول سيبويه : ولو أردت أن تقول : حتّى أنّ ، فى ذا الوضع ، أى حتى أن زيدا منطلق كنت محيلا ، لأنّ أنّ وصلتها بمنزله الانطلاق ولو قلت : انطلق القوم حتّى الانطلاق كان محالا. ۶ - أن تقع جوابا لقسم نحو : (حم وَالْكِتابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِى لَيْلَهٍ مُبارَكَهٍ) (الآيه «۲ - ۳» من سوره الدخان) ۷ - أن تكون محكيّه بالقول (فإن وقعت بعد القول غير محكيه فتحت نحو «أخصّك بالقول أنك فاضل».) نحو (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) (الآيه «۳۰» من سوره مريم) ۸ - أن تقع حالا نحو (كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ) (الآيه «۵» من سوره الأنفال) ۹ - أن تقع صفه نحو «نظرت إلى خالد إنّه كبير». ۱۰ - أن تقع بعد عامل علّق بلام الابتداء التى يسمّونها المزحلقه نحو : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) (الآيه «۱»

من سوره المنافقين) أى أن اللام فى «لرسوله» سبب فى كسر همزه إنّ لأنّ اللام المزحلقه لا تكون فى خبر «إن» مفتوحه الهمزه.

١١ - أن تقع خبرا عن اسم ذات نحو : «محمّد إنه رسول الله». ١٢ - فى باب الحصر بالنّفى وإلا ، بمعنى الأمثله الآتيه تقول : «ما قدم علينا أمير إلا إنّه مكرم لنا». لأنه ليس ههنا شىء يعمل فيإنّ ولا يجوز أن تكون أنّ ، وإنّما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلّا هو مكرم لنا. وقال سبحانه : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) (الآيه «٢٠» من سوره الفرقان) .

أحـدها : أنّهـا تفيـد فى الجمله معنى واحـدا هو التوكيـد فهى ك (لاـم الابتـداء) و (البـاء) الـداخله فى خبر (ليس) و (نون تأكيد الفعل) والمفتوحه تفيد التوكيد وتعلّق ما بعدها بما قبلها.

والثانى : أنّ (إنّ) المكسوره أشبه بالفعل لذا كانت عامله غير معمول فيها كما هو أصل الفعل والمفتوحه عامله ومعمول فيها فهى كالمركّب والمكسوره كالمفرد والمفرد أصل للمركّب.

والثالث : أنّ المكسوره ليست كبعض الاسم هى مستقلّه بنفسها والمفتوحه كبعض الاسم إذ كانت هى وما عملت فيه تقدير اسم واحد.

وقد قال قوم : المفتوحه أصل للمكسوره. وقال آخرون : كلّ واحده منهما أصل بنفسها والصحيح ما بدأنا به.

فصل : وإنّما خصّت المصدريّه بالفتح لأنّهم لّما آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ الحركات وهى الفتحه ، إن شئت قلت : لّما كانت المصـدريّه كبعض الاـسم طـال الكلاـم بهـا فخصّت بـأخف الحركات ، وإن شـئت قلت : لمّا كانت مصـدرّيه حملوها على (أن) الناصبه للفعل فى الفتح كما حملوا الناصبه للفعل فى العمل على الناصبه للاسم.

فصل : وكلّ موضع وقعت فيه (إنّ) وحسن أن يقع فى موقعها فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر كانت مكسوره ، وكلّ موضع لم يحسن فى موضعها إلا الفعل وحده أو الاسم وحده فهى مفتوحه وعلى هذا تبنى مسائل الفرق بين : (إنّ) و (أنّ) فمن ذلك كسرها بعد القول ؛ لأن القول تحكى بعده الجمله من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ومن ذلك كسرها إذا وقعت صله (للذى) ، وإذا وقعت فى جواب القسم ، وإذا وقعت اللام فى خبرها.

وقد تقع فى موضع يحتمل الأمرين كقولك : لقيت زيدا ؛ فإذا إنّه عبد بالكسر على معنى ؛ فإذا هو عبد وبالفتح على معنى ؛ فإذا العبوديّه أى : فاجأتنى ذلّته ، ونحو ذلك.

باب (لا)

ولها أقسام ستّه ؛ أحدها : أن تدخل على الاستفهام لتنفى عنه الخبر ، وهذا الباب مختصّ بها وبقيّه أقسامها تذكر فى مواضعها واعلم أنّ (لا) هذه عامله فى الاسم على الجمله ؛ لأنها أشبهت : (أنّ) الثقيله من أوجه :

أحدها : أنّها تدخل على مبتدأ وخبر كما أنّ (إنّ) كذلك.

والثانى : أنّ لها صدر الجمله كما أن (إنّ) كذلك.

والثالث : أنّها لتوكيد النفى كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات.

والرابع : أنّها نقيضه : (أنّ) وهم يحملون الشىء على نقيضه كما يحملونه على نظيره وسنرى ذلك مستقصى فى موضعه.

وقال بعضهم هى محموله على : (أن) الخفيفه لوجهين :

أحدهما : أنّها على حرفين مثلها. والثانى : أنّ الخفيفه وتلغى كما أن (لا) كذلك.

فصل : وتعمل النصب فى الاسم عند الجميع كما عملت : (إنّ) ، وإنّما تعمله بثلاث شرائط :

إحداها : أن تلى الاسم من غير فصل.

والثانيه : أن تكون داخله على نكره.

والثالثه : أن تكون تلك النكره جنسا ، وإنّما عملت بهذه الشرائط ؛ لأنها اختصت بهذه الأشياء وكلّ مختصّ يجب أن يعمل ، وعملت النصب لما ذكرنا من مشابهتها (إنّ).

فصل : واختلفوا فى الاسم النكره المنفيّه ب (لا) نفيا عامّا إذا لم تكن مضافه ولا مشابهه للمضاف هل هى مبنيّه أو معربه؟ فمذهب أكثر البصريّين أنّها مبنيّه ، وقال الزجاج والسيرافىّ وأهل الكوفه : هى معربه.

واحتجّ الأوّلون على بنائها من أوجه :

أحدها : أنّ بين : (لا) وبين النكره حرفا مقدّرا وهو : (من) والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بنى ، وإنما وجب تقدير : (من) ههنا ؛ لأنها جواب من قال : هل من رجل فى الدّار؟ وإنّما دخلت ههنا لتدلّ على الجنس ، وذلك أنّك إذا قلت : هل رجل فى الدار؟ أو لا رجل فى

الدار ، بالرفع والتنوين تناول رجلا واحدا حتّى لو كان هناك رجلان أو أكثر لم يكن الاستفهام متناولا لهما ؛ فإذا أدخلت (من) تناول الجنس كلّه ، وكذلك إذا قلت : ما جاءنى من رجل ، لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر ، وإن حذفت (من) جاز أن يكن جاءك رجلان أو أكثر ، وإذا أثبت ذلك صار الاسم متضّمنا معنى (من) المفيده معنى الجنس (۱).

والوجه الثانى : أن لا ـ لما لم تعمل إلا ـ إذا لاصقت الاسم ، وكانت (من) بينهما مراده صارتا كالاسم المركب فى باب العدد كخمسه عشر والمركب يبنى لتضمنه معنى الحرف.

والثالث : أنّ (لا) فى هذا الباب خالفت بقيّه حروف النفى من وجهين :

أحدهما : أنّها جواب لما ليس بإيجاب بل لما هو استفهام وبقيه حروف النفى يجاب بها عن الواجب.

والثانى : أنّها مختصّه بالنكره العامّه التى هى جنس ، وليس شىء من حروف النفى مختصّا بضرب من الأسماء.

واحتجّ من قال الاسم هنا معرب بأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الاسم المعطوف عليه معرب كقولك : لا رجل وغلاما عندك والواو نائبه عن (لا).

والثانى : أنّ خبرها معربّ وعملها فى الاسمين واحد.

والثالث : أنّ (لا) عامله ، فلو حصل البناء هنا لحصل بعامل والبناء لا يحصل بعامل ؛ لأن العامل غير المعمول والبناء شبه التركيب وجزء المركّب شىء واحد.

۱- لا ـ النّافيه : إذا وقعت على فعل نفته مستقبلا ، وحقّ نفيها بما وقع موجبا بالقسم ، كقوللك : «ليقومنّ زيد» فتقول : «لا يقوم» وقد تنفى الماضى ، فإن نفته وجب تكرارها ، نحو «لا أكلت ولا شربت» وإذا نفت المستقبل جاز تكرارها ، نحو «زيد لا يقرأ ولا يكتب». وقد تكون لنفى الحال ، وقد تعترض بين الخافض والمخفوض نحو «حضر بلا كتاب» وهى بالمثال بمعنى غير مجروره بالباء ، وما بعدها مضاف إليه (وهذا عند الكوفيين بمعنى «غير» مجروره بالباء وما بعدها مضاف إليه). أو زائده ولكنها تفيد النفى (وهذا عند البصريين وهو الصواب).

والرابع : أنّ الاسم لو كان مبنيّا لبنى على حركه غير الفتح ؛ لأن (لا) تعمل النصب ؛ فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركه الإعراب كما فى : (قبل وبعد).

والجواب : أنّ المعطوف عليه بنى لتضمّنه معنى الحرف ، وإنّما يكون ذلك مع (لا) نفسها والواو لا تنوب عن (لا) فى هذا المعنى بل تنوب عنها فى العطف فقط ؛ ولهذا يسوغ إظهار (لا) مع (الواو).

قيل : أثر ضعفها قد ظهر فى شىء غير التنوين ، فمن ذلك أنّه لا يفصل بينها وبين اسمها بالخبر ولا بغيره ولأنّ التنوين لا يحدث بالعامل حتى يحذف إذا ضعف العامل ، وإنّما هو تابع لحركه الإعراب.

فإن قيل : إنما حذف التنوين ؛ لأن هذا الباب خالف بقيه العوامل فى اختصاصه ببعض الأسماء وعلى وجه مخصوص فخولف به أيضا فى التنوين؟ قيل : قد أجبنا عن هذا.

فصل : واتّفقوا على أنّ النكره المضافه كقولك : لا غلام رجل عندنا ، وفى المشابه للمضاف كقولك : لا خيرا من زيد عندنا معرب ، وإنّما خالف هذا الاسم النكره المفرده لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد وهما فى اللفظ اسمان ، فلو بنيت الاسم الأوّل مع (لا) لكان لعلّه التركيب فتصير ثلاثه أشياء كالشىء واحد.

والثانى : أنّ المضاف إليه واقع موقع التنوين ، وكما أنّ التنوين لا يكون بعد حركه البناء كذلك المضاف إليه.

والثالث : أنّ المضاف عامل فى المضاف إليه ، وقد ألف من كلّ مبنىّ إذا أضيف إلى مفرد أعرب فأمّا (لدن) فبنيت مع الإضافه لإيغاها فى شبه الحرف بخلاف باب (لا).

فصل : والمشابه للمضاف من أجل طوله ما كان عاملا فيما بعده وكان ما بعده من تمام معناه كقولك : لا ضاربا زيدا ولا حسنا وجهه قائم ولا خيرا من زيد لنا ووجه مشابهته للمضاف من وجهين :

أحدهما : أنّه عامل فيما بعده كما يعمل المضاف فيه المضاف إليه.

والثانی : أنّ ما بعده مفتقر إليه كافتقار المضاف إليه إلى المضاف ، وعلى هذا إذا قلت لا مرورا بزيد وعلقّت الباء بالمصدر نصبت ونوّنت ؛ لأنه عامل فيما بعده والخبر محذوف ، وإن جعلت : (بزيد) الخبر لم تنوّن المصدر ؛ لأنه غير عامل ههنا ، وكذلك لا آمر بالمعروف يوم الجمعه إن أعملت آمرا نوّنته وإن لم تعمله لم تنوّنه ولا يكون : (يوم الجمعه) خبرا ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثث والنفى على هذا التقدير خاصّ ببعض الآمرين وإن جعلت الباء الخبر كان النفى عامّا.

فصل : وموضع : (لا) واسمها رفع بالابتداء لوجهين :

أحدهما : أنّهما فى حكم المركّب على ما تقدم ، والمركّب يجرى مجرى المفرد فى موضع الإعراب.

والثانى : أنّ الكلام قبل دخول : (لا) جمله خبريّه كقولك : عندنا رجل ؛ فإذا أدخلت : (لا) بقيت الخبريه على ما كانت إلا أنّ الخبر منفىّ وكان مثبتا وهذا مثل : (ما) فى قولك : ما عندنا رجل إلا أنّك لّما أدخلت : (لا) أوليتها الاسم ؛ ولهذا إذا قدّمت الخبر أو فصلت بينهما رجع إلى الابتداء والخبر لفظا مثل قوله تعالى : (لا فِيها غَوْلٌ) [الصافات : ۴۷] ، وليس ك (أنّ وليت ولعلّ) ؛ لأنها تغير معنى الابتداء (۱).

۱- تعمل «لا» عمل «إنّ» بستّه شروط : (أ) أن تكون نافيه. (ب) أن يكون المنفّى بها الجنس ، ولو كانت لنفى الوحده عملت عمل «ليس» نحو «لا رجل قائما بل رجلان» أمّا قولهم فى المثل «قضيّه ولا أبا حسن لها» أى لا فيصل لها ، إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات على ما قاله النبى صلى الله عليه وسلم : أقضاكم علىّ ، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالنكره ، وهذا كما قالوا : «لكلّ فرعون موسى» أى لكل جبّار قهّار ، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور. (ج) أن يكون نفيه نصّيا (وهو الذى يراد به النفى العام ، وقدّر فيه «من» الاستغراقيه ، ؛ فإذا قلنا «لا رجل فى الدار» وأنت تريد نفى الجنس لم يصح إلا بتقدير «من» فكان سائلا سأل : هل من رجل فى الدار؟ فيقال : «لا رجل»). (د) إلا يدخل عليها جار (وإن دخل عليها الخافض لم تعمل شيئا ، وخفضت النكره بعدها نحو «غضبت من لا شيء ، وشذ» جئت بلا شيء (بالفتح) (ه) أن يكون اسمها نكره متّصلا بها (وإن كان اسمها معرفه ، أو نكره منفصلا منها أهملت ، ووجب تكرارها ، نحو «لا محمود فى الدّار ولا هاشم» ونحو : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) فإنّما لم تتكرّر مع المعرفه فى قولهم «لا نولك أن تفعل» من النوال والتّنويل وهو العطيه ، وهو مبتدأ ، وأن تفعل سدّ مسدّ خبره لتأول «لا نولك» بلا ينبغى لك أن تفعل). (و) أن يكون خبرها أيضا نكره.

فصل : واختلفوا فى خبر (لا) ، فقال سيبويه : هو مرفوع بالابتداء كما يرتفع قبل دخول :

(لا) وحجّته شيئان.

أحدهما : أنّه لمّا كان موضع (لا) واسمها رفعا كان الخبر مرفوعا على ذلك التقدير.

والثانى : أنّ (لا) ضعيفه جدا فلم تعمل فى الاسمين بخلاف : (كان) و (إنّ).

وقال الأخفش : هو مرفوع ب (لا) ؛ لأنها اقتضت اسمين وعملت فى أحدهما فتعمل فى الآخر ك (إنّ) وعلى هذا تترتّب مسأله هى قول الشاعر (١) : [الوافر]

فلا لغو ولا تأثيم فيها ...

على قول سيبويه : (فيها) خبر عن الاسمين ، وعلى قول أبى الحسن هو خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف.

١- البيت كاملا: ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم والبيت من شعر أميه بن أبى الصلت : (٥ ه / ٦٢٦ م) وهو أميه بن عبد الله أبى الصلت بن أبى ربيعه بن عوف الثقفى. شاعر جاهلى ، حكيم ، من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام وكان مطلعا على الكتب القديمه ، يلبس المسوح تعبدا وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عباده الأوثان فى الجاهليه ، ورحل إلى البحرين فأقام ثمانى سنين ظهر فى أثنائها الإسلام. وعاد إلى الطائف فسأل عن خبر محمد صلى الله عليه وسلم ، وقدم مكه وسمع منه آيات من القرآن وسألته قريش رأيه فقال : أشهد أنه على الحق. قالوا : فهل تتبعه؟ فقال : حتى أنظر فى أمره. ثم خرج إلى الشام وهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى المدينه وحدثت وقعه بدر وعاد أميه يريد الإسلام فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له فامتنع وأقام فى الطائف إلى أن مات. أخباره كثيره وشعره من الطبقه الأولى ، إلا أن علماء اللغه لا يحتجون به لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب. وهو أول من جعل فى مطالع الكتب باسمك اللهمّ ، فكتبتها قريش.

فصل : إذا وصفت اسم (لا) قبل الخبر ففيه ثلاثه أوجه :

١ - أحدها : النصب بالتنوين حملا على موضع اسم (لا) كما حملت صفه المنادى المبنىّ على موضعه فنصبت ولم تبن الصفه كما لم تبن صفه المنادى.

٢ - والثانى : الرفع والتنوين حملا على موضع (لا) واسمها إذ موضعها رفع على ما تقدّم.

٣ - والثالث : الفتح بغير تنوين ، وفى ذلك وجهان :

أ - أحدهما : أنّها فتحه بناء وأنّما فعلوا ذلك ؛ لأن الصفه والموصوف كالشىء الواحد ؛ ولهذا قد لزمت فى بعض المواضع كما تلزم الصله نحو قولهم : يا أيّها الرجل ، وكقولهم : مررت بخلف الأحمر ، ولو لا ذكر : (الأحمر) لم تعلم أنّ المراد : (خلف) المعروف بالعلم أو غيره ولّما جرتا مجرى الشىء الواحد بنوهما قبل دخول (لا) كما بنى : (خمسه عشر) وكما بنوا : (ابن أمّ) و (زيد بن عمرو) فيمن فتح الدال ثّم أدخلوا عليه حرف النداء دخلت : (لا) على اسم مركّب مبنىّ ولا يجوز أن تكون : (لا) دخلت عليهما وهما معربان فبنيتا معها ؛ لأن ذلك يوجب جعل ثلاثه أشياء كشىء واحد ولا نظير له.

ب - والوجه الثانى : أن تجعل فتحه الصفه فتحه إعراب وحذفت التنوين ليشاكل لفظ الصفه لفظ الموصوف كما أنّهم جعلوا : (كلا) و (كلتا) بلفظ التثنيه إذا أضيفت إلى المضمر ؛ لأنّها فى ذلك الموضع تتبع ما قبلها من المثنّى وهذا على مذهب من جعل اسم : (لا) معربا أظهر.

فصل : فإن جاءت الصفه بعد الخبر جاز فيها الرفع والنصب بالتنوين على ما تقدّم ولم يجز البناء للفصل بينهما بالخبر.

فصل : إذا عطفت على اسم (لا) ولم تكرّر كان لك فى المعطوف الرفع على موضع (لا) واسمها كما ذكرنا فى الصفه والنصب بالتنوين قياسا على الصفه أيضا.

ولا يجوز بناؤه ؛ لأن لفظ : (لا) غير موجود معه ولا يجوز بناؤه بسبب (لا) المتقدّمه ؛ لأن ذلك يفضى إلى جعل أربعه أشياء كشىء واحد.

فصل : فإن عطفت عليه معرفه لم يحز فيها النصب ؛ لأن (لا) لا تعمل فى المعارف بل ترفعه على الموضع كقولك : لا غلام لك والعبّاس ، وكذلك إن ذكرت (لا) فقلت : (ولا العبّاس) ورفعه على الموضع.

فصل : ؛ فإذا كرّرت (لا) مع المعطوف جاز فيها عدّه أوجه (۱) :

۱- إذا تكرّرت «لا» ب دون فصل نحو «لا حول ولا قوّه إلا بالله» فلك فى مثل هذا التركيب خمسه أوجه : (أحدها) فتح ما بعدهما ، (ووجهه أن تجعل «لا» فيهما عامله كما لو انفردت ، ويقدر بعد - هما خبر لهما معا ، أى لا حول ولا قوه لنا ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر) ، وهو الأصل نحو : (لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ) (الآيه «۲۵۴» من سوره البقره) بفتحهما بقراءه ابن كثير وأبى عمرو. (الثانى) رفع ما بعدهما ، (ووجهه أن تجعل «لا» الأولى ملغاه لتكرّرها ، وما بعدها مرفوع بالابتداء ، أو على إعمال «لا» عمل ليس ، وعلى الوجهين ف «لنا» خبر عن الاسمين ، إن قدّرت «لا» الثانيه تكرارا للأولى ، وما بعدها معطوف ، فإن قدّرت الأولى مهمله والثّانيه عامله عمل ليس أو بالعكس ف «لنا» خبر عن إحداهما وخبر الأخرى محذوف) ، كالآيه المتقدّمه فى قراءه الباقين (لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ) وقول عبيد الراعى : وما هجرتك حتّى قلت معلنه لا ناقه لى فى هذا ولا جمل برفع ناقه وجمل ، والمعنى : ما تركتك حتّى تبرأت منّى ، وقوله «لا ناقه لى ولا جمل» مثل ضربه لبراءتها منه. (الثالث) فتح الأوّل ورفع الثّانى (ووجهه أنّ «لا» الأولى عامله عمل «إن» و «لا» الثانيه زائده وما بعدها معطوف على محل «لا» الأولى مع اسمها ، ويجوز عند سيبويه أن يقدّر لهما خبر واحد ، وعند غيره لا بدّ لكلّ واحد من خبر) كقول هنىّ بن أحمر الكنانى : هذا لعمركم الصّغار بعينه لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب وقول جرير يهجو نمير بن عامر : بأى بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر («بأى» متعلق بمحذوف تقديره : بأى بلاء تفتخرون وأراد «بالذّنابى» الأتباع ، والمعنى لستم برءوس بل أتباع ، لا يدين لكم ولا صدر). (الرابع) رفع الأوّل وفتح الثانى (ووجهه أن «لا» الأولى ملغاه ، أو عملها عمل ليس ، و «لا» الثانيه عامله عمل «إن» وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالذى قبله سواء على المذهبين) كقول أميّه بن أبى الصّلت : فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم (اللغو : الباطل ، «التأثيم» من أثّمته : إذا قلت له أثمت ، والمعنى : ليس فى الجنه قول باطل ولا تأثيم أحد لأحد). (الخامس) فتح الأوّل ونصب الثانى (وجهه أن «لا» الأولى عامله عمل «إن» و «لا» الثانيه زائده ، وما بعدها منصوب منون بالعطف على محلّ اسم «لا» الأولى.) كقول أنس بن العباس بن مرداس السلمى : لا نسب اليوم ولا خلّه اتّسع الخرق على الرّاقع (الخلّه : الصداقه. الخرق : الفتق). وهو أضعف تلك الأوجه.

١ - أحدها : أن تبنى الاسمين على أن تجعل (لا) الثانيه غير مزيده كالأولى والواو عاطفه جمله على جمله.

٢ - والثانى : أن تبنى الأوّل على أصل الباب تنصب الثانى وتنّونه ، وتجعل (لا) زائده كما زيدت فى قولك : (ما لى دينار ولا درهم) فإنّها مزيده لتوكيد النفى.

٣ - والثالث : أن تبنى الأوّل على الأصل وترفع الثانى على ثلاثه أوجه :

أ - أحدها : أن تجعل (لا) زائده وتحمل المعطوف على الموضع

ب - والثانى : أن تجعل (لا) عامله عمل (ليس) فيكون اسمها مرفوعا وخبرها منصوبا ، وقد أجازوا ذلك إذا كان الاسم نكره كما قال : [مجزوء الكامل]

من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

أى : ليس لنا براح. وقال العجّاج : [الرجز]

تالله لو لا أن تحشّ الطبّح

بى الجحيم حين لا مستصرخ

وحمل (لا) على (ليس) قوىّ فى القياس ؛ لأنها نافيه مثلها ، وإذا جاز قياسها على (إنّ) فى العمل - مع أنّها نقيضتها - فحملها على نظيرتها أولى.

ج - والثالث : أن تلغى (لا) ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرا على ما يوجبه القياس فيها.

ح - والوجه الرابع : أن ترفع الاسمين وتجعل (لا) الأولى على ما ذكرناه فى رفع الثانيه من حملها على : (ليس) وإلغائها.

خ - والخامس : أن ترفع الأولى على ما ذكرنا وتبنى على أصل الباب (١).

١- العطف على اسم «لا» من غير تكرارها : إذا لم تتكرّر «لا» وعطفت على اسمها ، وجب فتح الأوّل وجاز فى الثانى النّصب عطفا على اسم لا ، والرفع عطفا على محل «لا» مع اسمها ، وامتنع الفتح لعدم ذكر «لا» كقول رجل من بنى عبد مناه يمدح مروان وابنه عبد الملك : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا (يجوز «وابن» بالرفع ، ومعنى «ارتدى» لبس الرداء و «تأزر» لبس الإزار).

فصل : فإن كان اسم (لا) مثّنى أو مجموعا كان بالياء والنون ، أمّا : (الياء) فإنّها تدلّ على النصب فى المعرب فجعلت ههنا دلاله على موضع المنصوب وعلى لفظ الفتح الذى فى اسم (لا) كما قالوا فى المنادى : يا زيدان أقبلا ، واختلفوا هل هذا اسم معرب أو مبنىّ على ما كان عليه فى الإفراد.

فقال الخليل وسيبويه : هو على ما كان عليه ؛ لأن العلّه الموجبه للبناء قائمه ولا مانع منه والمثّنى يكون مبنيا كما فى باب النداء ، و (النون) ليست بدلا من الحركه والتنوين فى كلّ موضع على ما يبيّن فى باب التثنيه.

وقال أبو العبّاس هما معربان لوجهين :

أحدهما : أنّه ليس شىء من المركّبات ثنّىّ فيه الاسم الثانى وجمع.

والثانى : أنّ المثّنى فى حكم المعطوف والعطف يمنع من البناء والذى ذكره غير لازم فإنّ المركّب إذا سمّى به صحّت تثنيه الاسم الثانى وجمعه كما لو سمّيت رجلا ب (حضرموت) ، فإنّك تقول فى التثنيه والجمع : جاءنى حضرموتان وحضرموتون ، وأمّا جعل التثنيه كالمعطوف فذاك فى المعنى لا فى اللفظ.

فصل : وإذا دخلت (لا) على المعرفه لم تعمل فيها ولزم تكريرها كقولك : لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وإنّما لم تعمل هنا لبطلان شبهها ب (إنّ) ، وإنّما لزم التكرير ؛ لأنه جواب من قال : أزيد فى الدار أم عمرو؟ فلو قلت : لا. مقتصرا عليها لم يطابق الجواب السؤال ، وكذا لو قلت : لا زيد. لم يستوف جواب السؤال.

فأمّا قولهم : لا نولك أن تفعل فجاز من غير تكرير حملا على المعنى ، والمعنى لا ينبغى لك.

فصل : فأمّا قولهم : (لا أبا لك) فالعرب يستعملونها على ثلاثه أوجه :

١ - الوجه الأول : (لا أب لك) بحذف الألف وهو الأصل ؛ لأن (لا) لا تعمل فى المعرفه و (اللام) تقطع الاسم عن الإضافه فيبقى نكره و (أب) و (أخ) وبابهما تحذف لاماتها فى الإفراد.

٢ - والوجه الثانى : (لا أبا لك) بإثبات الألف ، وفى ذلك ثلاثه أوجه :

أ - أحدها : أنّه جاء على لغه من قال : (لا أبا) فى كلّ حال كالمقصور

ب - والثانى : أنّ الألف نشأت عن إشباع فتحه الباء

ج - والثالث : أنّ (اللام) فى حكم الزائده من وجه فكأنّ (الأب) مضاف إلى الكاف ولام هذا الاسم ترجع فى الإضافه وهى أصل من وجه ، وذلك أنّ (لا) لا تعمل فى المعارف ، وقد عملت ههنا فوجب أن تكون اللام مبطله للإضافه وهذا كما قالوا : [البسيط]

... (١) يا بؤس للجهل

[وقالوا أيضا من البسيط :]

يا بؤس للحرب (٢) ...

١- البيت كاملا : قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام وهو من شعر النابغه الذبيانى : (١٨ ق. ه / ٦٠٥ م) وهو زياد بن معاويه بن ضباب الذبيانى الغطفانى المضرى ، أبو أمامه. شاعر جاهلى من الطبقه الأولى ، من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبه من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغه. كان حظيا عند النعمان بن المنذر ، حتى شبب فى قصيده له بالمتجرده (زوجه النعمان) فغضب منه النعمان ، ففر النابغه ووفد على الغسانيين بالشام ، وغاب زمنا. ثم رضى عنه النعمان فعاد إليه. شعره كثير وكان أحسن شعراء العرب ديباجه ، لا تكلف فى شعره ولا حشو. عاش عمرا طويلا.

٢- البيت كاملا : يا بؤس للحرب يذكى نارها شره يدعو إلى موبقات كلّها نقم والبيت من شعر مصطفى الغلاييني : (١٣٠٣ - ١٣٦٤ ه / ١٨٨٦ - ١٩٤٤ م) وهو مصطفى بن محمد سليم الغلاييني. شاعر من الخطباء الكتاب من أعضاء المجمع العلمى العربى مولده ووفاته ببيروت وتعلم بها وبمصر وتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده سنه ١٣٢٠ ه. ولما كان الدستور العثمانى أصدر مجله النبراس سنتين ببيروت ووظف فيها أستاذا للعربيه فى المدرسه السلطانيه أربع سنوات. وعين خطيبا للجيش العثمانى الرابع فى الحرب العالميه الأولى فصحبه من دمشق مخترقا الصحراء إلى ترعه السويس من جهه الإسماعيليه وحضر المعركه والهزيمه. وعاد إلى بيروت مدرسا وبعد الحرب أقام مده بدمشق وتطوع للعمل بجيشها العربى وعاد إلى بيروت فاعتقل بتهمه الاشتراك فى مقتل أسعد بك المعروف بمدير الداخليه سنه ١٩٢٢ وأفرج عنه فرحل إلى شرقى الأردن. فعهد إليه أميرها الشريف عبد الله بتعليم ابنيه فمكث مده وانصرف إلى بيروت فنصب رئيسا للمجلس الإسلامى فيها وقاضيا شرعيا إلى أن توفى. من كتبه : (نظرات فى اللغه والأدب - ط) و (عظه الناشئين - ط) ، و (لباب الخيار فى سيره النبى المختار - ط) ، و (الدروس العربيه - ط) ، و (ديوان الغلاييني - ط) وغيرها من الكتب المثيره.

ولا يجوز ذلك فى غير اللام ؛ لأنها القاطعه للإضافه فى هذا المعنى.

٣ - واللغه الثالثه : (لا أبالك) بحذف اللام وهى أشدّها وأبعدها عن القياس والوجه فيها أنّه حذف : (اللام) وهو يريدها فهى فى حكم الملفوظ به كما فى قولهم : [الطويل]

... ولا ناعب إلا ببين غرائبها

وكما قيل لرؤبه : كيف أصبحت؟ فقال : خير إن شاء الله ، أراد بخير ومثل ذلك قولهم : (لا يدى لك بفلان) و (هذا قميص لا كمّى له) فحذف النون ههنا وإثبات الياء على الوجه. المقدّم.

فإن فصلت بين اللام وبين الاسم الأوّل ثبتت النون ؛ لأن ذلك يمنع من الإضافه ، وأمّا (لك) فى قولك : (لا أبا لك) ففيها ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تجعلها الخبر.

والثانى : أن تجعلها صفه للاسم فى موضع نصب أو رفع وتتعلق بمحذوف.

والثالث : أن تجعلها للتبيين والتقدير ، أعنى لك والقول المحقّق فى : (لا أبا لك) أنّ اللام فى حكم الزائده من وجه والاسم مضاف إلى (الكاف) ولم يعرّف ؛ لأن المعنى لا مثل أبيك كما قالوا : [الرجز]

لا هيثم الليله للمطىّ

فصل : فإن أدخلت همزه الاستفهام على (لا) لم تغير حكم (١) (لا) فى جميع ما ذكرنا ، إلا أنّ سيبويه يختار فى الخبر النّصب فيقول : ألا رجل أفضل منك وإن قلت : ألا رجلا ، فعلى

١- إذا دخلت همزه الاستفهام على «لا» لم يتغيّر الحكم ، ثمّ تاره يكون الحرفان باقيين على معناهما وهو قليل ، كقول قيس بن الملوّح : ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى («ألا» هو مجرد الاستفهام عن النفى ، والحرفان باقيان على معناهما وهو قليل «لسلمى» متعلّق بخبر محذوف تقديره : حاصل ، المعنى : إذا لاقيت ما لآقاه أمثالى من الموت ، هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلّد وتثبّت ، وأدخل «إذا» الظّرفيه على المضارع بدل الماضى وهو قليل) وتاره يراد بهما التّوبيخ أو الإنكار وهو الغالب كقوله : ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم («ألا» الهمزه للاستفهام و «لا» لنفى الجنس قصد بها التّوبيخ والإنكار «ارعواء» اسمها والخبر محذوف ، ومعناه : الانكفاف عن القبيح). ومثله قول حسّان بن ثابت : حار بن عمرو ألا أحلام تزجركم عنّا وأنتم من الجوف الجماخير (الجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف ، وقال ابن الشجرى : هو الذى لا رأى له ولا حزم ، والجماخير : جمع جمخور : العظيم الجسم القليل العقل) وجاء خبر «ألا» جمله فعليه. وتاره يراد بها التمنى وهو كثير كقوله : ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات («ألا» كلمه واحده للتمنى ، وقيل الهمزه

للاستفهام دخلت على «لا» التى لنفى الجنس ولكن أريد به التمنى «عمر» اسمها مبنى على الفتح وجمله «ولّى» صفه له ، وكذا جمله «مستطاع رجوعه» صفه أخرى وقوله «فيرأب» بالنصب جواب التمنى من رأبت الإناء إذا أصلحته ، ومعنى «أثأث» أفسدت). فعند سيبويه والخليل أن «ألا» هذه بمنزله «أتمنّى» فلا خبر لها ، وبمنزله «ليت» فلا يجوز مراعاه محلّها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكرّرت ، وخالفهما المازنى والمبرّد فجعلاها كالمجرّده من همزه الاستفهام. وهذه الأقسام الثّلاثه مختصّه بالدّخول على الجمله الاسميّه.

معنى التمنّى ، أى : لا أجد ، وإن قلت : ألا رجل يكرمنا ، فهو على ما كان عليه قبل الهمزه فى اللفظ.

واختلفوا فى موضع الاسم فسيبويه يرى أنّه منصوب بما فى (ألا) من معنى التمنّى ولم يغيّر اللفظ كما أن قولك : رحمه الله لفظه على شىء ومعناه على شىء آخر ، فعلى هذا القول لا يجوز رفع الصفه كقولك : ألا ماء باردا أشربه ، وقال أبو العباس : موضعه على ما كان عليه قبل الهمزه ورفع صفته جائز.

فصل : وأما (ألا) التى للتخضيض فكلمه واحده وما بعدها منصوب بفعل مضمر ، ويأتى ذكر ذلك فى المنصوبات إن شاء الله.

فصل : فإن استثيت بعد : (لا) رفعت المستثنى كقولك : لا إله إلا الله ؛ لأنه بدل من الموضع ، وقد بطل عمل : (لا) بالإثبات والتقدير لا إله فى الوجود إلا الله أى الله وحده الإله.

فصل : وأمّا قولهم : جئت بلا شىء وغضبت من لا شىء ف (لا) فيه حرف عند البصريّين ولم تمنع تعدّى العامل إلى ما بعدها ؛ لأنها زياده فى اللفظ دون المعنى ، وقال بعضهم : هى اسم بمعنى : (غير) وتجرّ بالإضافه ، وأمّا قول الشاعر : [الطويل]

أبى جوده لا البخل واستعجلت به

نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

فيروى : (البخل) بالجرّ على أنّه جعل (لا) اسما وأضافها إلى كلمه البخل وبالنصب بدلا من (لا) وبالرفع على إضمار (هو).

فصل : وأمّا قولهم : (لا خير بخير بعده النار ولا شرّ بشرّ بعده الجنّه) ففيه قولان :

أحدهما : أنّ قوله : (بخير) خبر (لا) و (بعده) صفه الخبر والباء بمعنى (فى).

والثانى : أنّ (بعده) صفه اسم (لا) و (بخير) خبره مقدّم والباء زائده ، والتقدير : لا خير بعده النار خير.

باب ظنّ وأخواتها

هـذه الأفعال من عوامل المبتـدأ والخبر ؛ ولـذلك احتاجت إلى مفعولين ، فالأوّل ما كان مبتـدأ ، والثانى ما صـلح أن يكون خبرا (۱).

وإنّما نصبتهما ؛ لأنّهما جاءا بعـد الفعل والفاعل والذى تعلّق به الظن منهما هو المفعول الثانى ، وذكر المفعول الأوّل ؛ لأنه محلّ الشـىء المظنون لا لأنه مظنون ، ألا ترى أنّ قولك : ظننت زيـدا منطلقا. (زيد) فيه غير مظنون ، وإنّما المظنون انطلاقه ، ولكن لو قلت : ظننت منطلقا لم يعلم الانطلاق لمن كان ، كما لو ذكرت الخبر من غير مبتدأ.

فإن قيل : فلماذا دخلت هـذه الأفعال على المبتدأ والخبر لتحدث فى الجمله معنى الظنّ والعلم اللذين لم يتحقق معناها فى المبتدأ والخبر ، ألاـ ترى أنّ قولـك : (زيـد منطلـق) يجوز أن تكون قلت ذلـك عن ظن وأن تكون قلته عن علم ؛ فـإذا قلت : ظننت أو علمت صّرحت بالحقيقه وزال الاحتمال.

فصل : وإذا ذكرت هذه الأفعال مع فاعلها لم يلزم ذكر المفعولين ؛ لأن الجمله قد تّمت ولكن تكون الفائده قاصـره ؛ لأن الغرض من ذكر الظن المظنون ؛ فـإذا أردت تمـام الفائـده ذكرت المفعولين لتبيّن الشـى المظنون والـذى أسـند إليه المظنون ، ولا يجوز الاقتصار على أحـدهما ؛ لأن المفعول الأول إن اقتصـرت عليه لم يعرف المقصود بهذه الأفعال وإن اقتصـرت على الثانى لم يعلم إلى من أسند (۲).

۱- ظنّ - وهو لرجحـان وقوع الشـىء - كقول الشاعر : ظننتك ، إن شـبّت لظى الحرب ، صاليا فعرّدت فيمن كان فيها معرّدا وقد تكون لليقين ، كقوله تعالى(يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ) وقوله (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ)» ، أى علموا واعتقـدوا. (فان كانت بمعنى ، «اتهم» فهى متعـديه إلى واحـد ، مثل «ظن القاضـى فلانا» ، أى اتهمه والظنين والمظنون المتهم. ومنه قوله تعالى (وَما هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) أى متهم).

۲- قد يتضـمن القول معنى الظن ، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصـبهما «ظنّ». وذلك بشـرط أن يكون الفعل مضارعا للمخاطب مسـبوقا باسـتفهام ، وأن لا يفصل بين الفعل والاستفهام بغير ظرف ، أو جار ومجرور ، أو معمول الفعل ، كقول الشاعر مـتى تقول القلص الرّواسـما يحملن أمّ قـاسم والقاسـما ومثـال الفصـل بينهمـا بظرف زمـانىّ أو مكـانىّ «أيوم الخميس تقول عليّا مسافرا أو عنـد سـعيد تقوله نازلا» ، قال الشاعر : أبعد بعد تقول الدّار جامعه شـملى بهم؟ أم تقول البعد محتوما؟! ومثال ما فصـل فيه بينهمـا بالجـارّ والمجرور «أبا الكلام تقول الأمّه بالغه مجـد آبائها الأوّلين؟». ومثال الفصل بمعمول الفعل قول الشاعر : أجهّالا تقول بنى لؤىّ؟ لعمر أبيك ، أم متجاهلينا؟ فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربعه ، تعيّن الرفع عند عامه العرب ، إلا بنى سليم ، فهم ينصبون بالقول مفعولين بلا شرط. ولا يجب فى القول المتضمّن معنى الظن ، المستوفى الشروط ، أن ينصب المفعولين ، بل يجوز رفعهما على أنهما مبتدأ وخبر ، كما كانا. وإن لم يتضمن القول معنى الظن فهو متعد إلى واحد. ومفعوله إمّا مفرد (أى غير جمله) ، وإمّا جمله محكيّه. فالمفرد على نوعين مفرد فى معنى الجمله ، نحو «قلت شعرا ، أو خطبه ، أو قصيده أو حديثا» ، ومفرد يراد به مجرد اللفـظ ، مثـل «رأيت رجلاـ يقولون له خليلاـ» (أى يسـمّونه بهـذا الاـسم) وأمّـا الجمله المحكيّه بالقول ، فتكون فى

موضع نصب على أنها مفعوله ، نحو «قلت لا- إله إلا- الله». وهمزه «إنّ» تكسر بعد القول العرى عن الظن ، وتفتح بعد القول المتضمّن معناه.

فصل : وحكم المفعول الثانى حكم الخبر فى كونه مفردا وجمله وظرفا ، وفى لزوم العائد على المفعول الأوّل من المفعول الثانى على حسب ذلك فى الخبر ؛ لأنه خبر فى الأصل.

فصل : وإذا تقدّمت هذه الأفعال نصبت المفعولين لفظا أو تقديرا فاللفظ كقولك : ظننت زيدا قائما ، والتقدير فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أن يكون المبتدأ والخبر مفسّرا لضمير الشأن كقولك : ظننته زيد منطلق ، ظننت أى : الشأن والأمر فالجمله بعده فى موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثانى كما كان ذلك خبر فى خبر (كان).

والثانى : أن يكون المفعول الأوّل استفهاما كقوله تعالى : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) [الكهف : ١٢] فالجمله فى موضع نصب ولم يعمل الظن فى لفظ الاستفهام ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

والثالث : أن تدخل لام الابتداء على المفعول الأوّل كقوله : علمت لزيد منطلق ولا يجوز هنا غير الرفع ؛ لأن الفعل وإن كان مقدّما عاملا، ولكنه ضعيف إذ كان من أفعال القلب ، والغرض منه : ثبوت الشك أو العلم فى الخبر ، ومن ههنا أشبهت هذه الأفعال الحروف ؛ لأنها أفادت معنى فى غيرها واللام وإن لم تكن عامله ولكنها قويت بشيئين :

أحدهما : لزوم تصدرها كما لزم تصدّر الاستفهام والنفى.

والثانى : أنّها مختصّه بالمبتدأ ومحقّقه له ، وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل فى باب الابتداء ، وكانت الجمله التى دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبرا فى الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها لفظا ؛ ولهذا كسرت (إنّ) لوقوع اللام فى الخبر وهذا مع أنّها لم تتصدّر.

فصل : وإذا توّسطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء وإنّما كان كذلك ؛ لأنها ضعيفه لما ذكرنا من قبل ، وقد ازدادت ضعفا بالتأخير ، ألا ترى أنّ الفعل الذى لا يلغى إذا تأخر حسن دخول اللام على مفعوله كقولك : (لزيد ضربت) ولا يحسن : (ضربت لزيد) فقد ازراد ضعفها بالتأخير ، وبدئ باسم يصلح أن يكون مبتدأ إذ لا عامل لفظىّ قبله وبعده ، وما يصلح أن يكون خبرا عنه غير (ظننت) ، والغرض حاصل من الرفع كما يحصل من النصب فجاز إلغاء الظنّ كما أنّ القسم يلغى إذا توسّط أو تأخر ، وهذه الأفعال تشبه القسم فى جواز تلقّيها بالجمله ، وذلك مع : (اللام) و (ما) نحو : علمت لزيد منطلق ، وكقوله تعالى : (وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) [فصلت : ۴۸] وأمّا إعمالها فلأنّها فعل متصرّف فعملت مؤخره كما تعمل مقدمه (۱).

۱- الإلغاء إبطال عمل الفعل القلبىّ الناصب للمبتدأ والخبر لا لمانع ، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبر ، مثل «خالد كريم ظننت». والإلغاء جائز فى أفعال القلوب إذا لم تسبق مفعوليها. فإن توسطت بينهما فإعمالها وإلغاؤها سيّان. تقول «خليلا ظننت مجتهدا» و «خليل ظننت مجتهد». وإن تأخرت عنهما جاز أن تعمل وإلغاؤها أحسن ، تقول «المطر نازل حسبت» ، و «الشمس طالعه خلت». فإن تقدّمت مفعوليها ، فالفصيح الكثير إعمالها ، وعليه أكثر النّحاه ، تقول «رأيت الحقّ أبلج». ويجوز إهمالها على قله وضعف ، وعليه بعض النّحاه ، ومنه قول الشاعر : أرجو وآمل أن تدنو مودّتها وما إخال لدينا منك تنويل وقول الآخر كذاك أدّبت ، حتّى صار من خلقى أنّى وجدت ملاك الشّيمه الأدب والتعليق إبطال عمل الفعل القلبىّ لفظا لا محلا ، لمانع ، فتكون الجمله بعده فى موضع نصب على أنها سادّه مسدّ مفعوليه ، مثل علمت لخالد شجاع». فيجب تعليق الفعل ، إذا كان هناك مانع من إعماله. وذلك إذا وقع بعده أحد أربعه أشياء : ۱ - ما وإن ولا النافيات نحو «علمت ما زهير كسولا. وظننت إن فاطمه مهمله. ودخلت لا رجل سوء موجود. وحسبت. لا أسامه بطىء ، ولا سعاد» ، قال تعالى (لَقَدْ عَلِمْتَ ، ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ). ۲ - لام الابتداء ، مثل علمت «لأخوك مجتهد. وعلمت إنّ أخاك لمجتهد». قال تعالى (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ.) ۳ - لام القسم ، كقول الشاعر ولقد علمت لتأتينّ منيّتى إنّ المنايا لا تطيش سهامها ۴ - الاستفهام ، سواء أكان بالحرف ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ؟) أم بالاسم ، كقوله عزوجل : (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً؟ ،) وقوله : (لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذاباً؟.) وسواء أكان الاستفهام مبتدأ ، كما فى هذا الآيات ، أم خبرا ، مثل «علمت متى السّفر؟» ، أم مضافا إلى المبتدأ ، مثل «علمت فرس أيهم سابق؟» أم إلى الخبر ، مثل «علمت ابن من هذا؟». وقد يعلق الفعل المتعدى ، من غير هذه

الأفعال ، عن العمل ، كقوله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكى طَعاماً) وقوله : (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ) وقد اختصّ ما يتصرّف من أفعال القلوب بالإلغاء والتّعليق. فلا يكونان فى «هب وتعلم» ، لأنهما جامدان.

فصل : واختلفوا فى الإعمال والإلغاء هنا هل هما سواء أم لا؟ فقال قوم : هما سواء لتعارض الدليلين اللذين ذكرناهما ، وقال آخرون : الإعمال أرجح ؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء.

وأمّا إذا تأخّرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع ؛ لأن المبتدأ قد وليه الخبر وازداد الفعل ضعفا بالتأخير بخلاف ما إذا توسّط ؛ لأن نسبته إلى الرتبه الأولى كنسبه إلى الرتبه الثالثه ، وإذا تأخّر صار بينه وبين الرتبه الأولى مرتبه وسطى.

فصل : وتنفرد هذه الأفعال عن بقيه الأفعال بخمسه أشياء :

أحدها : إضمار الشأن فيها كما أضمر فى (كان).

والثانى : تعليقها عن العمل فى المواضع الثلاثه التى ذكرت.

والثالث : جواز إلغائها إذا توسطت أو تأخرت ، وليس كذلك : (أعطيت) وبابه فإنّك لو قلت : زيد أعطيت درهم لم يجز.

والرابع : أنّه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها ، وقد ذكرت علّته.

والخامس : جواز اتّصال ضمير الفاعل والمفعول بها وهما لشيء واحد كقولك : ظننتنى قائما ، ويذكر فى موضعه.

فصل : وقد تكون (ظننت) بمعنى اليقين كقوله تعالى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ) [البقره : ۴۶] ، وقد تكون بمعنى : (اتّهمت) فتتعدّى إلى واحد ؛ لأن التهمه لنفس زيد لا لصفته ، وقد تكون علمت بمعنى : (عرفت) فتتعدّى إلى واحد كقوله تعالى : (وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ) [الأنفال : ۶۰]؛ لأن المعرفه والجهاله تتعلّق بعين زيد لا بصفته وتكون : (رأيت) من رؤيه البصر فتتعدى إلى واحد فإن جاء منصوب معها فهو حال (۱).

وأمّا (حسبت) : (خلت) (۲) فبمعنى التوهّم لا غير ، وأمّا (زعمت) فهو عباره عن القول المقرون بالاعتقاد ، وقد تكون حقّا ، وقد تكون باطلا ، وأمّا (وجدت) فتكون بمعنى : (علمت) كقولك : وجدت الله عالما. وتكون بمعنى : (صادفت) فتتعدّى إلى واحد وتكون لازمه كقولك : وجدت عليه. أى : غضبت وحزنت.

فصل : وقد شبّه ب (ظننت) : (قلت) وللعرب فيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : أن يعمل القول عمل الظنّ مع الاستفهام والخطاب والاستقبال كقولك : أتقول زيدا قائما ؛ لأن الغالب أنّ المستفهم شاكّ وأنّه يستفهم من بحضرته ليخبره ، ومنهم من يعملها فى الخطاب خبرا كان الكلام أو استفهاما ، ومنهم من يعملها عمل الظنّ بكلّ حال.

۱- قد تكون لليقين والاعتقاد ، كقول الآخر دعانى العوانى عمّهنّ. وخلتنى لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول (أى دعوننى عمّهنّ ، وقد علمت ان لى اسما ، افلا ادعى به وهو اول اسم لى. وياء المتكلم مفعول خال الاول ، وجمله «اسم» فى موضع نصب على انها مفعوله الثانى).

۲- «حسب» - وهى للرّجحان ، بمعنى «ظنّ» - كقوله تعالى (يَحْسَبُهُمُ الْجاهِلُ أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ،) وقوله (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ.) وقد تكون لليقين ، كقول الشاعر حسبت التّقى والجود خير تجاره رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وإذا اتّصل ب (ظننت) ضمير منصوب فإن كانت مقدمه جاز أن تكون الهاء ضمير الشأن ويكون ما بعدها جمله ، وأن يكون ضمير المصدر أو ضمير زمان أو مكان مفعولا به على السعه فينتصب المفعولان بعدها.

وإن كانت متوسّطه جاز ذلك أيضا إلا ضمير الشأن ؛ لأنه لا يفسّر إلا بجمله بعده ، فإن قلت : زيد ظننته قائما ، فإن رفعت الاسمين على أن الهاء ضمير زيد لم يجز ؛ لأنّك قد أعملت الفعل فى مفعول فلا بدّ من آخر ، وإن جعلتها ضمير المصدر كان الوجه نصبهما لأنّك قد أكّدت الظنّ ، فإن أتيت بلفظ المصدر كان التأكيد أشدّ وإلغائها بعيد مع التوكيد ، فإن قلت : ظننت ذلك ، جاز أن يكون كنايه عن المصدر وأن يكون كنايه عن الجمله.

فصل : ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين هنا لما تقدّم ، ويترتب عليه مسألتان :

إحداهما : إذا وقعت (أنّ) وما عملت فيه بعد هذه الأفعال فعند سيبويه قد سدّت الجمله مسدّ المفعولين ، وليس فى الكلام حذف ؛ لأن الجمله مشتمله على الجزأين لفظا ومعنى.

وقال الأخفش : المفعول الثانى محذوف ؛ لأن (أنّ) مصدرّيه ، فتكون هى وما عملت فيه فى تقدير المصدر المفرد كقولك : علمت أنّ زيدا قائم ، أى : علمت قيام زيد كائنا ، وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه لا فائده فيه.

والثانى : أنّ ما تعلّق به العلم والظنّ مصّرح به وهو القيام.

والثالث : أنّ (أنّ) للتوكيد مع بقاء الجمله على رمّتها فهى ك (لام الابتداء) وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول كذلك ههنا.

المسأله الثانيه : قولك : ظنّ زيد قائما أبوه. ف (زيد) فاعل و (قائما) مفعول و (أبوه) فاعل القيام ، وهذا لا يجوز عندنا إذ ليس فى الكلام سوى مفعول واحد ، وأجازه الكوفيّون واحتجّوا بقول الشاعر (١) : [الطويل]

أظنّ ابن طرثوث عتيبه ذاهب

بعاديتى تكذابه وجعائله

وهذا شاذّ لا يعرّج عليه.

١- البيت من شعر ذى الرمه.

باب ما يتعدّى إلى ثلاثه مفعولين

أقصى ما يتعدّى إليه الفعل من الفاعل ثلاثه (۱) ، وذلك أنّ الأصل نسبه الفعل إلى المفاعيل ، ثمّ إنّ فعل الفاعل قد يفتقر إلى محلّ مخصوص يباشره مقصورا عليه مثل ضرب زيد عمرا ، وقد يحدث الفاعل الفعل لغيره بحيث يصير المحدث له الفعل فاعلا به كقولك : أضربت زيدا عمرا ، أى : مكّنته من إيقاع الضرب به فأنت فاعل التمكين من الضرب و (زيد) مفعول هذا التمكين و (الضرب) الممكّن منه حاصل من زيد فى عمرو ف (زيد) فاعله و (عمرو) مفعوله.

وقد يكون فعل الفاعل متعلّقا بشيئين لا يتحقق بدونهما ، كقولك : أعطيت زيدا درهما ، فالإعطاء من الفاعل لا يتمّ إلا بالآخذ والمأخوذ ، إلا أنّ أحد الشيئين مفعول الإعطاء وفاعل الأخذ والآخر مفعول لا غير.

وقد يكون الفعل متعلّقا بمفعول واحد ولكن يذكر معه غيره لتوقّف فهمه عليه كقولك : ظننت زيدا قائما ، فالمفعول على التحقيق هو المظنون وهو القيام ، ولكن لا يفيد ذكره ما لم يذكر من نسب إليه.

وقد توجب هذا الفعل لغيرك فتصير فاعلا فى المعنى لما تحدثه له ، والمستعمل من ذلك بلا خلاف فعلان : (أعلمت) و (أريت) المتعدّيان إلى مفعولين بغير همزه التعدّى كقولك : أعلمت زيدا عمرا عاقلا ، وهو قبل النقل : علمت زيدا عاقلا ، ثم عدّيته بالهمزه فأوجبت لزيد العلم بعقل عمرو ، وليس بعد هذه العدّه غايه يقصد بها التعدّى إليها إذا لا يتصوّر أن يوجد الإسناد لأكثر من واحد حتّى يصير بذلك فاعلا.

۱- المتعدّى إلى ثلاثه مفاعيل ، هو «أرى وأعلم وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدث». ومضارعها «يرى ويعلم وينبىء وينبّىء ويخبر ويخبّر ويحدّث» ، تقول «أريت سعيدا الأمر واضحا ، وأعلمته إياه صحيحا ، وأنبأت خليلا الخبر واقعا ، ونبّأته إيّاه ، أو أخبرته إياه ، أو أخبرته إياه أو حدّثته إياه حقا». والغالب فى «أنبأ» وما بعدها أن تبنى للمجهول ، فيكون نائب الفاعل مفعولها الأول ، مثل «أنبئت سليما مجتهدا» ، قال الشاعر نبّئت زرعه ، والسفاهه كاسمها يهدى إلىّ غرائب الأشعار وقال الآخر نبّئت أنّ أبا قابوس أو عدنى ولا قرار على زأر من الأسد

فصل : فأمّا : (نبّأت) و (أنبأت) ففعلان متعدّيان إلى شيء واحد وإلى ثان بحرف الجرّ كقولك : نبّأت زيدا عن حال عمرو أو بحال عمرو ، وقد يحذف حرف الجرّ كقوله تعالى : (مَنْ أَنْبَأَكَ هذا) [التحريم : ٣] أى : عن هذا ، وقد ذهب قوم إلى أنّه يتعدّى بنفسه واستدلّ بهذه الآيه ، وليس فيه دليل ؛ لأنه قد استعمل فى مواضع أخر بحرف الجرّ أكثر من استعماله بغير حرف الجرّ ، فالحكم بزياده الحروف فى تلك المواضع لا يجوز فأمّا حرف الجرّ فأسوغ من الحكم بزيادته ؛ ولهذا كان أكثر كقولك : [البسيط]

أمرتك الخير (١) ...

فأما قوله تعالى : (قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبارِكُمْ) [التوبه : ٩٤] ف (من) عند سيبويه غير زائده على ما أصلّنا ، وقال الأخفش : هى زائده والمفعول الثالث محذوف تقديره : قد نبّأنا الله أخباركم مشروحه ، وهذا ضعيف لثلاثه أوجه :

أحدها : الحكم بزياده الحرف من غير ضروره إلى ذلك.

والثانى : زياده (من) فى الواجب وهو بعيد.

والثالث : حذف المفعول الثالث ، وهو كحذف المفعول الثانى فى باب (ظننت) وهو غير جائز.

١- البيت كاملا من البرده : أمرتك الخير لكن ما ائتمرت به وما استقمت فما قولى لك استقم وهو من شعر شرف الدين البوصيرى : (٦٠٨ - ٦٩٦ ه / ١٢١٢ - ١٢٩٦ م) وهو محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجى البوصيرى المصرى شرف الدين أبو عبد الله. شاعر حسن الديباجه ، مليح المعانى ، نسبته إلى بوصير من أعمال بنى سويف بمصر ، أمّه منها. وأصله من المغرب من قلعه حماد من قبيل يعرفون ببنى حبنون. ومولده فى بهشيم من أعمال البهنساويه ووفاته بالإسكندريه له (ديوان شعر - ط) ، وأشهر شعره البرده مطلعها : أمن تذكّر جيران بذى سلم مزجت دمعا جرى من مقله بدم شرحها وعارضها الكثيرون ، والهمزيه ومطلعها : كيف ترقى رقيك الأنبياء وعارض (بانت سعاد) بقصيده مطلعها : إلى متى أنت باللذات مشغول

فصل : والفرق بين : (نبّات وأنبأت) وبين : (أعلمت) أنّ (أعلمت) استعملت بغير همزه التعدّى ثمّ عدّيت و (نّبأت وأنبأت) وضعتا على التعدّى ولم يستعمل منهما : (نبأ الرجل) و (خبرت وأخبرت وحدّثت) مثل : (نبّأت) ، وإنّما ساغ التعدّى إلى ثلاثه لشبهها ب (أعلمت) لأنّك إذا أخبرت إنسانا بأمر فقد أعلمته به.

فصل : واختلفوا فى جواز تعديه : (ظننت) وأخواتها غير : (علمت ورأيت) فمذهب سيبويه ، والجمهور : أنّه لا يجوز إلا فى : (علمت ورأيت) ؛ لأن تعدّى الفعل بالهمزه من باب وضع اللغه ألا ترى أنّ قولك : كّلمت زيدا لا تجوز تعديته بالهمزه ، فلا تقول : أكلمت زيدا عمرا ، بمعنى مكّنته من تكليمه ولم يرد السماع إلا ب (أعلمت وأريت) وأجاز الأخفش ذلك فى جميع باب (ظننت) قياسا على : (أعلمت ورأيت) وهو بعيد لم قدّمنا.

فصل : لا خلاف فى جواز الاقتصار على فاعل هذه الأفعال ، واختلفوا فى جواز الاقتصار على المفعول الأول فذهب الأكثرون إلى جوازه كقولك : أعلمت زيدا ومنع منه قوم ، والدليل على جوازه أمران :

أحدهما : أنّه فاعل فى المعنى والفاعل يجوز الاقتصار عليه فى باب (ظننت) فكذلك ههنا.

والثانى : أنّ (زيدا) هنا مفعول الإعلام ، وليس بمبتدأ فى الأصل بخلاف المفعول الأوّل فى : (ظننت) فإنّه مبتدأ فى الأصل غير مفعول به.

فصل : والمفعول الثالث فى هذا الباب هو المفعول الثانى فى باب (ظننت) فلا يجوز على هذا أن تقول : أعلمت زيدا عمرا بشرا فكلّ منهم غير الآخر إلا على تأويل ، وهو أن يكون المعنى أعلمت زيدا عمرا مثل بشر أو خيّلت له أنّ أحدهما هو الآخر أو يكون عمرو وبشر اسمين لرجل واحد.

فصل : ولا يجوز إلغاء هذه الأفعال بتعليقها عن العمل ولا بتوسّطها وتأخّرها ؛ لأن المفعول الأوّل فيها فاعل فى المعنى ، وليس بمبتدأ فى الأصل فعلى هذا لا تقول : أعملت لزيد عمرو ذاهب ، لأنّك إن جعلت : (ذاهبا) ل (عمرو) لم يعد على زيد ضمير ، وكذلك إن جعلته لزيد ثمّ إنّ المفعولين الآخرين غير المفعول الأول فلا يصحّ أنّ يجعل كباب (ظننت) ؛ لأن الثانى هو الأوّل.

باب المصدر

المصدر (۱) : مشتقّ منک (صدرت الإبل عن الماء) إذا انصرفت ووّلته صدروها ، وسمّی بذلک لأن الفعل صدر عنه هذا مذهب البصریّین.

وقال الکوفیّون : المصدر مشتق من الفعل. والدلیل علی الأول أمران :

أحدهما : أنّ المصدر یدلّ علی الحدث فقط والفعل یدل علی الحدث والزمان ، وما یدلّ علی معنی واحد کالمفرد وما یدلّ علی معنیین کالمرکّب ، والمفرد قبل المرکّب.

والثانی : أنّ المصدر جنس یقع علی القلیل والکثیر والماضی والمستقبل فهو کالعموم ، والفعل یختصّ بزمان معیّن والعام قبل الخاصّ ، وقد شبّه المصدر بالنقره من الفّضّه فی أنّها فضّه فقط وما یتخذ منها من مرآه أو قاروه ونحو ذلک بمنزله الفعل من حیث أنّ فیه ما فی المصدر وزیاده ، کما أنّ المرآه فیها الفضّه والصوره المخصوصه.

واحتجّ الکوفیّون بأنّ الفعل یعمل فی المصدر والعامل قبل المعمول وهذا لا یصلح دلیلا علی ما ذهبوا إلیه من وجهین (۲) :

۱- المصدر هو اللفظ الدّالّ علی الحدث ، مجرّدا عن الزمان ، متضمّنا أحرف فعله لفظا ، مثل «علم علما ، أو تقدیرا ، مثل «قاتل قتالا» أو معوّضا مما حذف بغیره ، مثل «وعد عده ، وسلّم تسلیما». (فالعلم مشتمل علی أحرف «علم» لفظا. والقتال مشتمل علی ألف «قاتل» تقدیرا ، لأن أصله «قیتال» ، بدلیل ثبوت هذه الیاء فی بعض المواضع ، فنقول «قاتل قیتالا ، وضارب ضیرابا» وهذه الیاء أصلها الألف فی قاتل ، انقلبت یاء لانکسار ما قبلها. والعدّه أصلها «الوعد» حذفت الواو وعوّضت منها تاء التأنیث. والتسلیم أصله «السلام». بکسر السین وتشدید اللام ، حذف أحد حرفی التضعیف ، وعوّض منه تاء التفعیل ، فجاء علی «تسلام» کالتکرار. ثم قلبوا الألف یاء ، فصار إلی «التسلیم». فالتاء عوض من إحدی اللامین. فان تضمن الاسم أحرف الفعل ولم یدل علی الحدث ، کالکحل والدهن والجرح (بضم الأول فی الثلاثه) ، فلیس ، بمصدر. بل هو امس للأثر الحاصل بالفعل ، أی الأثر الذی یحدثه فی الفعل). وان دلّ علی الحدث ، ولم یتضمن کل أحرف الفعل ، بل نقص عنه لفظا وتقدیرا من دون عوض ، فهو اسم مصدر ، کتوضأ وضوءا ، وتکلم کلاما ، وسلم سلاما.

۲- المصدر أصل الفعل ، وعنه یصدر جمیع المشتقّات. وهو قسمان مصدر للفعل الثلاثیّ المجرّد کسیر وهدایه ، ومصدر لما فوقه کإکرام وإمتناع وتدحرج. وهو أیضا ، إما أن یکون مصدرا غیر میمیّ «کالحیاه والموت». وإما أن یکون مصدرا میمیا «کالمحیا والممات».

أحدهما : أنّ الاشتقاق يوجد من جهه المعانى والتصريف لا من باب العامل والمعمول.

والثانى : أنّ الحرف يعمل فى الاسم ، وليس الحرف مشتّقا من الاسم ، وكذلك الفعل يعمل فى الأعلام والأجناس التى ليست مصادر ، ولا يقال : هى مشتقّه منه.

فصل : وإنّما سمّى المصدر مفعولا مطلقا لوجهين :

أحدهما : أنّه المفعول على التحقيق ألا ترى أنّ قولك : (ضربت) أى : أوجدت الضرب بخلاف قولك : ضربت زيدا ، فإنك لم توجد زيدا ، وإنّما أوجدت به فعلا.

والثانى : أنّ لفظ المصدر مجرّد عن حرف جرّ فلا يقال : (به) ولا (فيه) ولا (له) ولا (معه) ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنه لو قيل لك : - وقد ضربت مثلا - ما فعلت؟ قلت : الضرب ، وإذا قيل لك : بمن أوقعت الضرب؟ قلت : بزيد. فقيّدته بالباء ، ولو قيل : فى أىّ زمان؟ أو فى أىّ مكان؟ لقلت : فى يوم كذا ، وفى مكان كذا ، ولو قيل : لأىّ غرض؟ لقيل : لكذا وكذا ، فقد رأيت كيف تقيّدت هذه المفاعيل بالحروف ما عدا المصدر.

فصل : والمصدر يذكر لأحد أربعه أشياء :

أحدها : توكيد الفعل كقولك : ضربت ، ف (ضربا) نائب عن قولك : (ضربت) مّره أخرى ؛ لأن التوكيد يكون بتنكير اللفظ ، وإنّما عدلوا إلى المصدر كراهيه إعاده اللفظ بعينه ؛ لأن الفعل الثانى جمله والمصدر ليس بجمله فكان أخصر وأبعد من التنكير.

والثانى : أن يذكر لبيان النوع كقولك : ضربت ضربا شديدا ، ذكرت : (ضربا) لتصفه بالشدّه التى يدلّ عليها الفعل.

والثالث : أن يذكر لتبيين العدد ويحتاج فى ذلك إلى زياده على المصدر وتلك الزياده : (تاء التأنيث) نحو قولك : ضربت ضربه ، فإنّ التاء تدلّ على المره ، وهنا يثنّى ويجمع نحو : ضربتين وضربات ؛ لأن لفظ الفعل لا يدلّ على العدد فذكر المصدر لتحصيل هذه الزياده.

والرابع : أن يذكر المصدر لينوب عن الحال كقولك : قتلته صبرا ، أى : مصبورا أو محبوسا ويذكر فى باب الحال بالباء.

فصل : وتقوم الآله مقام المصدر كقولك : ضربته سوطا ، ف (سوط) هنا اسم للضربه بالسوط ، وإنّما جاز ذلك لم بين الفعل والآله من الملابسه وحصل من هذا شيئان الاختصار

والتنبيه على أنّ الفعل كان بالآله المخصوصه ، ولو لا ذلك لقلت : ضربته ضربه بسوط ، وليس السوط ههنا منصوبا على تقدير حذف حرف الجرّ لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ حذف الحرف ليس بقياس.

والثانى : أن فى قولك : (سوطا) دلاله على المرّه الواحده ، ألا ترى أنّك تقول : ضربته أسواطا ، ولو كانت الباء مراده لم تدلّ على ذلك.

والثالث : أنّك تقول : ضربته مائه سوط ، ولا تريد مائه ضربه بسوط ؛ إذ لو أردت ذلك لكان المعنى : أنّ جميع الضربات بآله واحده ، وليس المعنى عليه ، بل يقول : ضربته مائه سوط ، وإن كانت كلّ ضربه بآله غير الآله الأخرى.

فصل : والعدد المضاف إلى المصدر ينتصب نصب المصدر كقولك : ضربته ثلاث ضربات ، لما بين العدد والمعدود من الملابسه والاتّصال ، وكذلك صفه المصدر إذا أضيفت إليه كقولك : سرت أشدّ السير ؛ لأن الصفه هى الموصوف فى المعنى وإنما قدّمت لتدلّ على المبالغه.

فصل : ولا يثنّى المصدر ولا يجمع ما دام جنسا لدلالته على جميع أنواع الحدث ، وإنّما يثنّى ويجمع ما لا يدلّ واحده إلا على مقدار واحد ، فإن اختلفت أنواعه ثنى وجمع ؛ لأن كلّ نوع منها متّميّز عن الآخر بصفه تخصّه فيصير بمنزله أسماء الأعلام ، وكذلك إن زيد فيه : (تاء التأنيث) كالضربه ؛ فإنه يدلّ على الواحد لا غير ؛ فإذا وجدت فيه أعداد احتيج إلى ما يدلّ عليها (۱).

۱- ينوب عن المصدر - فيعطى حكمه فى كونه منصوبا على أنه مفعول مطلق - اثنا عشر شيئا ۱ - اسم المصدر ، نحو «أعطيتك عطاء» ، و «اغتسلت غسلا» و «كلّمتك كلاما» و «سلّمت سلاما». ۲ - صفته ، نحو «سرت أحسن السير» و (اذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً). ۳ - ضميره العائد اليه ، نحو «اجتهدت اجتهادا لم يجتهده غيرى». ومنه قوله تعالى (فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعالَمِينَ.) ۴ - مرادفه - بأن يكون من غير لفظه ، مع تقارب المعنى - نحو «شنئت الكسلان بغضا». و «قمت وقوفا» و «رضته إذلالا» و «أعجبنى الشى حبا» ، وقال الشاعر يعجبه السّخون والبرود والتّمر ، حبّا ما له مزيد ۵ - مصدر يلاقيه فى الاشتقاق ، كقوله تعالى (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) وقوله (تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً.) ۶ - ما يدلّ على نوعه ، نحو «رجع القهقرى» و «قعد القرفصاء» و «جلس الاحتباء» و «اشتمل الصّمّاء». ۷ - ما يدلّ على عدده نحو «أنذرتك ثلاثا» ، ومنه قوله تعالى (فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَهَ جَلْدَهٍ.) ۸ - ما يدلّ على آلته التى يكون بها ، نحو «ضربت اللصّ سوطا ، أو عصا ، ورشقت العدوّ سهما ، أو رصاصه أو قذيفه. وهو يطّرد فى جميع أسماء آلات الفعل. فلو قلت «ضربته خشبه ، أو رميته كرسيّا ، لم يجز لأنهما لم يعهدا للضرب والرمى. ۹ - «ما» و «أىّ» الإستفهاميّتان ، نحو «ما أكرمت خالدا؟» و «أىّ عيش تعيش؟» ، ومنه قوله تعالى (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ.) ۱۰ - «ما ومهما وأىّ» الشّرطيّات «ما تجلس أجلس» و «مهما تقف أقف» و «أىّ سير تسر أسر». ۱۱ - لفظ كل وبعض وأى الكماليّه ، مضافات إلى المصدر ، نحو (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) و «سعيت بعض السعى» «واجتهدت أىّ اجتهاد». وسميت «أىّ» هذه بالكماليه ، لأنها تدل على معنى الكمال. وهى إذا وقت بعد النكره كانت صفه لها ، نحو «خالد رجل أىّ رجل» أى هو

كامل فى صفات الرجال. وإذا وقعت بعد المعرفه كانت حالا ـ منها ، نحو «مررت بعبد الله أىّ رجل». ولا تستعمل إلا مضافه وتطابق موصوفها فى التذكير والتأنيث ، تشبيها لها بالصفات المشتقات. ولا تطابقه فى غيرهما. ١٢ - اسم الإشاره مشارا به إلى المصدر ، سواء أأتبع بالمصدر ، نحو «قلت ذلك القول» أم لا ، كأن يقال «هل اجتهدت اجتهادا حسنا؟» ، فتقول «اجتهدت ذلك».

فصل : وأمّا قولهم : (قعد القرفصاء) و (اشتمل الصماء) فاختلفوا فى الاسم المنصوب هنا على ثلاثه أقوال :

أحدها : أنّه منصوب بالفعل الذى قبله ؛ لأن (القرفصاء) نوع من القعود و (الصمّاء) نوع من الاشتمال ؛ فإذا عمل (قعد) فى القعود الجامع لأنواعه كان عاملا فى نوع منه لدخوله تحت الجنس هذا قول سيبويه.

ومن البصريّين من قال : هو صفه لمصدر محذوف تقديره : (القعده القرفصاء) فعلى هذا فى الكلام حذف ولكنّ العامل فى الصفه العامل فى الموصوف غير أنّه بواسطه.

ومن النحويّين من قال : ينتصب بفعل محذوف دلّ عليه (قعد) تقديره تقرفص القرفصاء ، وفى ذلك تعسّف مستغنى عنه ؛ لأن (تقرفص) لو استعمل لكان بمعنى (قعد) ؛ فإذا وجدت لفظه : (قعد) كانت أولى بالعمل إذ هى أصل (تقرفص).

فصل : ومن ذلك : (أبغضه كراهيه) و (أعجبنى حبّا شديدا) فالاسم هنا يتنصب بالفعل الذى قبله ؛ لأنه يقرب من معناه.

باب المفعول به

قد ذكرنا فى باب الفاعل علّه انتصاب المفعول ، والكلام فى هذا الباب فى أقسام الفعل فى اللزوم والتعدّى ، وهو على ضربين : لازم ومتعدّ.

فاللازم : ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه كقولك : قام وجلس وأحمرّ وتدحرج ، فإن اتّصل به جارّ ومجرور كقولك : (جلست إليه) كان الجارّ والمجرور فى موضع نصب كأنّك قلت : أتيته وعاشرته ، ونحو ذلك.

وأمّا المتعّدى : فما افتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه ، وذلك على ثلاثه أضرب :

أحدها : لم تستعمله العرب إلا بحرف جرّ كقولك : مررت بزيد ف (مررت) يفتقر إلى ممرور به ولكن لم يستعمل إلا بالباء ، وكذلك عجبت من زيد فإن جاء فى الشعر شيء بغير حرف فضروره.

والضرب الثانى : يستعمل بحرف جرّ تاره وبغير حرف جرّ أخرى ، وكلّ ذلك اختيار كقولك : نصحت لك ونصحتك ، ففى الموضع الذى استعمل بغير حرف لا يقال حذف الحرف منه ؛ لأن حذف حرف الجرّ ليس بقياس ، وفى الموضع الذى ذكر لا يقال هو زايد ؛ لأن زياده الجارّ ليست بقياس أيضا ، وإذا جاء الأمران فى الاختيار دلّ على أنّهما لغتان.

والضرب الثالث : ما يتعدى بنفسه وهو على ثلاثه أضرب ؛ أحدها : يتعدى إلى واحد ك (ضربت زيدا) ونحوه من أفعال العلاج ، وك (أبصرت زيدا) وغيره من أفعال الحواس.

فأمّا : (سمعت) فالقياس أن يتعدّى إلى واحد ممّا يسمع كقولك : سمعت قولك وصوتك. فأمّا قولهم : سمعنا زيدا يقول ذلك ف (زيد) هنا لّما كان هو القائل واتّصل به ما يدل على المسموع جعل مفعولا أوّل و (يقول) فى موضع المفعول الثانى ؛ لأن القول والقائل متلازمان فأمّا قوله تعالى : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) [الشعراء : ٧٢] ففيه قولان :

أحدهما : أنّ التقدير هل يسمعون دعاءكم كما قال فى الأخرى : (لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ) [فاطر : ١۴] والآخر أنّ المفعول الثانى محذوف أى يسمعونكم إذ تدعون.

والضرب الثانى : متعدّ إلى مفعولين فمنه : (ظننت وأخواتها) ، وقد ذكرت.

ومنه متعدّ إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل نحو : أعطيت زيدا درهما ؛ لأن الإعطاء يقتضى آخذا ومأخوذا ، ويجوز تقديم أحدهما على الآخر إلا أن يؤدّى إلى اللبس كقولك : أعطيت زيدا عمرا فكل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا وأن يكون مأخوذا ؛ فإذا لم يبن أحدهما من الآخر إلا بتقديم الآخذ لزم تقديمه كما يلزم فى الاسمين المقصورين أن يتقدّم الفاعل.

فصل : وقد يكون الفعل متعدّيا إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجرّ ثمّ يحذف الحرف فيتعدى إليه الفعل بنفسه كقوله تعالى : (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف : ١٥٥] والتقدير من قومه.

فإن قيل : لم لا يكون الثانى بدلا من الأوّل؟

قيل : لأن الاختيار يقتضى أن يكون المختار بعضا من كلّ ؛ لأن ما هو واحد فى نفسه لا يصحّ اختياره ، وإذا لم يكن بدّ من مختار منه لم يصحّ البدل ومن ذلك قولهم : [البسيط]

أمرتك الخير ...

أى : بالخير ، وأمّا قوله تعالى : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ) [الحجر : ٩۴] ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ (ما) مصدريّه أى بالأمر وهو المأمور به.

والثانى : هى بمعنى : (الذى) فتقديره بالذى تؤمر بالصدع به ، ثم حذفت (الباء) ووصل الضمير ، فصار (بصدعه) ثمّ حذف (الصدع) ، فصار : (تؤمر به) ثم حذفت الباء والهاء دفعه واحده فى قول سيبويه ، وعلى قول الأخفش حذف : (الباء) فصار : (تؤمره) ثمّ حذفت الهاء.

فصل : فيما يعدّى الفعل وهى خمسه الهمزه كقولك : فرح زيد وأفرخته وتشديد العين كقولك : فرّحته ومعناها واحد والباء كقولك : فرحت به ، ومعناه غير معنى الأولين والتمثيل المطابق للأوّلين ذهبت بزيد ، أى : أذهبته كقوله تعالى : (وَلَوْ شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) [البقره : ٢٠] وسين استفعل وزائدها وهما الهمزه والتاء كقوله : خرج الشىء واستخرجته ، وألف المفاعله نحو : جلس زيد وجالسته ، وقربت من البلد وقاربته.

باب المفعول فيه

وهو الظرف وهو أسماء الزمان والمكان ، وسّميت بذلك لأن الأفعال تقع فيها وتحلّها ولا تؤثّر فيها فهى كالإناء والحالّ فيه غيره ؛ ولذلك سمّاها بعضهم : (أوعيه) وبعضهم : (محالّ).

فصل : والذى يطلق عليه : (الظرف) عند النحويّين ما حسن فيه إظهار (فى) وليست فى لفظه ؛ لأن الحرف الموضوع لمعنى الظرفيه (فى) ؛ فإذا لم تكن ودلّ الاسم عليها صار مسمّى بها.

فصل : ولم يبن الظرف ؛ لأنه لم يتضمّن معنى (فى) بدليل صحّه ظهورها معه ، ولو كان متضمّنا معناها لم يصحّ إظهارها معه كما لا يصحّ ظهور الهمزه مع : (أين) و (كيف) ، وإنّما حذفت : (فى) للعلم بها.

فصل : وإنّما عمل الفعل فى جميع أسماء الزمان ؛ لأن صيغه الفعل تدلّ عليه كما تدلّ على المصدر إلا أنّ دلالتها على الزمان من جهه حركاته وعلى المصدر من جهه حروفه وكلاهما لفظ.

أحدهما : أنّها تخصّ جزءا من الجهه التى تدلّ عليها ك (الأمام) فإنّه لا يتناول بعض ما قابلك بل يقع على تلك الجهه إلى آخر الدنيا كما أنّ (قام) يدلّ على ما مضى من الزمان من أوّله إلى وقت إخبارك ، كذلك : (يقوم) يصلح للزمان المستقبل من أوّله إلى آخره.

والثانى : أنّ هذه الجهات لا لبث لها إذ هى بحسب ما تضاف إليه وتتبدل بحسب تنقّل الكائن فيها فقولك : (خلف زيد) يصير أماما له عند تحوّله أو يمينا له أو يسارا و (خلف زيد) هو أمام لعمرو ويمين لخالد ويسار لبشر كما أنّ الزمان لا لبث له بخلاف المكان المختصّ ، فإنّه بمنزله الأشخاص إذ كان بجثّه محدده كالدار والبصره فمن هنا لا تقول : جلست الدار ، كما تقول : جلست خلفك.

فأمّا قولهم : (هو منّى مناظ الثريا ومزجر الكلب) إذا أرادوا البعد ومقعد القابله ومقعد الإزار ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ الأصل فيها تستعمل ب (فى) لكنّهم حذفوها تخفيفا كما قالوا : [البسيط]

أمرتك الخير ...

والثانى : أنّ هذه الأمكنه لّما أريد بها المبالغه ولم يقصد بها أمكنه معيّنه محدوده صارت كالأمكنه المبهمه.

مسأله : تقول : (دخلت البيت بغير فى) واختلف النحويّون فيه فقال سيبويه : هو لازم ، وإنّما حذفت (فى) تخفيفا لكثره الاستعمال. وقال الجرميّ : هو متعدّ مثل : (بنيت) و (عمرت) ونحو ذلك.

أحدها : أنّه لو كان متعدّيا هنا لكان متعديا فى كلّ موضع صحّ معناه فيه ، وليس الأمر على ذلك ألا ترى أنّك تقول : دخلت فى هذا الأمر ، ولو قلت : دخلت الأمر ، لم يستقم مع أنّ معناه لابست الأمر ووليته.

والوجه الثانى : أنّك تقول دخلنا فى شهر كذا و (فى) هنا غير زائده لأنّهم لم يستعملوه بغير : (فى) ولأنّ الأصل إلا يزاد حرف الجرّ.

والثالث : أنّ مصدر دخلت : (الدخول) وكلّ مصدر كان على : (فعول) ففعله لازم كالجلوس والقعود.

والرابع : أنّ نظيره : (غرت وغصت وغبت) وكلّها لازم ونقيضه : (خرجت) وهو لازم أيضا ، وذلك يؤنس بكون : (دخلت) لازما.

فصل : يجوز أن يجعل ظرف الزمان والمكان مفعولا به على السّعه وتظهر فائدته فى موضعين :

أحدهما : أن تضيف إليه كقولهم : [الرجز]

يا سارق الليله أهل الدار

كما تقول : (يا سارق ثوب زيد) ولا يجوز أن يكون هنا ظرفا ؛ لأن (فى) مع الظرف مقدّره وتقدير (فى) يمنع الإضافه.

والثانى : أنّك إذا أخبرت عنه - وهو مفعول به - لم تأت بحرف الجرّ مع ضميره كقولك : يوم الجمعه سرته ، فإن جعلته ظرفا قلت : سرت فيه.

وإنّما جاز حذف (فى) مع الظرف دون ضميره ؛ لأن لفظ الظرف يدلّ على الحرف إذ كان صريحا فى الظرف ، والضمير لا يختصّ بالظرف بل يصلح له ولغيره ، وأمّا قول الشاعر : [الكامل]

فلأبغينّكم قنا وعوارضا

ولأقبلنّ الخيل لابه ضرغد

ف (قنا) و (عوارض) و (لابه ضرغد) أمكنه معيّنه وعدّى الفعل إليها بنفسه كما عدّى (دخلت) بنفسه ، وقيل : جعلها مفعولا بها على السعه.

باب المفعول له

من شرط المفعول له أن يكون مصدرا يصحّ تقديره باللام التى يعلّل بها الفعل ، والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل ، ولّما كان كّل حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلا لغرض جعل ذلك الغرض : (مفعولا من أجله) وهو منصوب بالفعل الذى قبله لازما أو متعديّا ؛ لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف وكما حذف حرف الجرّ فى الظرف جاز هنا ، ويجوز أن يكون المفعول له نكره بلا خلاف كقولك : (زرتك طمعا) فأمّا المعرفه فذهب الجمهور إلى جواز جعلها مفعولا له ومنعه الجرمىّ ، والدليل على جوازه قول العجّاج : [الرجز]

يركب كلّ عاقر جمهور

مخافه وزعل المحبور

والهول من تهوّل الهبور

و (الهول) هنا معطوف على (مخافه) ولأنّ الغرض قد يكون معروفا عند المخاطب ؛ فإذا ذكر علم أنّه المعهود عنده ؛ ولذلك تجوز المعرفه مع ظهور اللام كقولك : (أتيتك للطمع) ولا فرق بين ظهور اللام وحذفه فى المعنى ، ويجوز تقديم المفعول على الفعل لتصرّف العامل وأنّ المفعول له كالظرف فى تقدير الحرف.

باب المفعول معه

كلّ اسم وقع بعد الواو التى بمعنى : (مع) وقبلها فعل وفاعل فذلك الاسم منصوب واختلفوا فى ناصبه.

فمذهب سيبويه والمحقّقين أنّه الفعل المذكور كقولك : (قمت وزيدا) فالناصب : (قمت) ؛ لأن الاسم منصوب والنصب عمل ولا بدّ للعمل من عامل و (الواو) غير عامله للنصب ولا شيء هنا يصلح للعمل إلا الفعل.

فإن قيل : الفعل هنا لازم والواو غير معدّيه له إلى المنصوب؟

قيل : المتعدّى إلى الاسم ما تعلّق معناه به والواو علقّت الفعل بالاسم فكان الناصب هو الفعل بواسطه الواو كما كان الفعل عاملا فى المستثنى بواسطه : (إلا) ؛ لأنها علّقت الفعل بما بعدها ولم تصلح هى للعمل.

وقال الزجاج : الناصب له فعل محذوف تقديره : (قمت) أو (لابست) أو (صاحبت) زيدا ولا يعمل الفعل المذكور لحيلوله الواو بينهما وهذا ضعيف ؛ لأن الفعل المذكور إذا صحّ أن يعمل لم يجعل العمل لمحذوف ، وقد صحّ بما تقدّم ، وأمّا الواو فغير مانعه لوجهين :

أحدهما : أنّ بها ارتبط الفعل بالاسم فأثّر فيه فى المعنى فلا يمنع من تأثيره فيه لفظا.

والثانى : أنّها فى العطف لا تمنع كقولك : ضربت زيدا وعمرا. فالناصب ل (عمرو) الفعل المذكور لا الواو ولا فعل محذوف.

وقال الكوفيّون : ينتصب على الخلاف ، وقد أفسدناه فى باب (ما). ومعنى كلامهم : أنّ الاسم الثانى غير مشارك للأوّل فى الفعل المذكور فلم يرفع لذلك بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف.

وقال أبو الحسن الأخفش : ينتصب الاسم انتصاب الظروف ؛ لأنه ناب عن (مع) كما أنّ (غيرا) فى الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) ، وهذا ضعيف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف و (مع) ظرف و (الواو) قائمه مقامها فى المعنى ، فإذن ليس فى اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفا ولا فرق بين تقويه الفعل بحرف الجرّ والواو حتّى يتّصل معناه بالاسم

إلا أنّ حرف الجرّ عمل والواو لا تعمل فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل فى موضع الجارّ والمجرور.

فصل : وإنّما حذفت (مع) اختصارا وتوسّعا ، وإنّما أقيمت مقامها دون غيرها لتقارب معناهما ؛ لأن (مع) للمصاحبه و (الواو) للجمع والاجتماع مصاحبه.

فصل : والفرق بين الرفع والنصب هنا أنّك إذا رفعت كان الاسم الثانى كالأوّل فى نسبه الفعل إليه ، وإذا نصبت كان الفعل للأوّل ولكن تبعا للثانى مثاله : (اذهب أنت وزيدا) إذا رفعت كنت آمرا لهما بالذهاب ، وإن نصبت كنت آمرا للمخاطب دون زيد حتّى لو لم يذهب زيد لم يلزم المخاطب الذهاب ، وإنّما يلزمه متابعه زيد فى الذهاب.

وتقول : كنت أنا وزيد أخوين إذا رفعت ثنّيت الخبر ، وإذا نصبت لم تجز المسأله لأنّك لو صرّحت ب (مع) لم تجز التثنيه كقولك : كنت مع زيد أخوين.

فصل : ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ولا على الفاعل كقولك : والخشبه استوى الماء واستوى والخشبه الماء ، وإنّ الواو ولإنّ كانت بمعنى (مع) فمعنى العطف لا يفارقها ، فلو قدّمت لتقدّم المعطوف على المعطوف عليه ، وذلك غير جائز فى الاختيار.

فصل : وإذا لم يكن فى الكلام فعل لم يجز النصب فيما بعد الواو بمعنى (مع) ؛ لأن الواو مقويّه للفعل حتّى يصل إلى الاسم فيعمل فيه ؛ فإذا لم يكن فعل لم يكن عامل يقوّى.

وقد أجازوا النصب فى موضعين :

أحدهما قولهم : (ما أنت وزيدا).

والثانى : (كنت أنت وزيدا) فالرفع والنصب فيهما جائزان فالرفع على تقدير : (وما زيد) فإنّما تقول ذلك فى المنع من التّعرض به والنصب على تقدير : ما تكون أنت وزيدا؟ وكيف تكون أنت وزيدا؟ فأضمروا (كان) لكثره دورها فى الكلام ؛ ولذلك أضمروها فى مواضع منها إن خيرا فخير.

فصل : وأكثر البصريين يذهب إلى أنّ هذا الباب مقيس لصحّه المعنى فيه وتصوّر عامل النصب وامتنع قوم منهم من القياس على المسموع منه ؛ لأن إقامه الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس فيقتصر فيه على السماع.

باب الحال

الحال : مؤنثه لقولك فى تصغيرها : (حويله) ، وحقيقتها أنّها هيئه الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما.

وأصلها : أن تكون اسما مفردا ؛ لأنها تستحقّ الإعراب ، وكلّ معرب مفرد ، والأفعال ليست مفرده ، وإنّما لزم أن تكون نكره لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّها فى المعنى خبر ثان ، ألا ترى أنّ قولك : جاء زيد راكبا قد تضمّن الإخبار بمجىء زيد وبركوبه حال مجيئه ، والأصل فى الخبر التنكير.

والثانى : أنّ الحال جواب من قال : كيف جاء؟ و (كيف) سؤال عن نكره.

والثالث : أنّ الحال صفه للفعل فى المعنى ؛ لأن قولك : (جاء زيد راكبا) يفيد أنّ مجيئه على هيئه مخصوصه والفعل نكره فصفته نكره.

وإنّما وجب أن تكون مشتقّه ؛ لأنها صفه وكلّ صفه مشتقه فإنّ وقع الجامد حالا فهو محمول على المعنى كقولك : (هذا زيد أسدا) أى : شجاعا جزئيا ، و (هذِهِ ناقَهُ اللهِ لَكُمْ آيَهً) [الأعراف : ٧٣] أى : دالّه معرّفه ، وكذلك نظائره.

وإنّما لزم أن تكون منتقله ؛ لأنها خبر فى المعنى والأخبار تتجدّد فيجهل المتجدّد منها فتمسّ الحاجه إلى الأعلام به.

وإنّما قدرت ب (فى) ؛ لأنها مصاحبه للفعل على ما ذكرنا والمصاحبه مقارنه الزمان وعلامه الزمان : (فى) ، وإنّما لزم أن يكون صاحبها معرفه أو كالمعرفه بالصفه ؛ لأنها كالخبر والخبر عن النكره غير جائز ؛ لأنه إذا كان نكره أمكن أن تجرى مجرى الحال صفه فلا حاجه إلى مخالفتها إيّاه فى الإعراب.

وقد جاءت أشياء تخالف مأصّلنا ردّت بالتأويل إلى هذه الأصول فمن ذلك وقوع الحال معرفه كقولهم : [البسيط]

أرسلها العراك ...

والتحقيق : أنّ هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، بل التقدير أرسلها معتركه ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته إياه فصار : (تعترك) ثمّ جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه ويدلّ على ذلك أنّ الحال وصف وصيغ الأوصاف غير صيغ المصادر.

ومن ذلك رجع عوده على بدئه ففى هذه المسأله الرفع والنصب ، ففى الرفع وجهان :

أحدهما : هو فاعل (رجع).

والثانى : هو مبتدأ و (على بدئه) الخبر.

وأمّا النصب ففيه قولان :

أحدهما : هو مفعول به ، أى : ردّ عوده وأعاده كقوله تعالى : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ) [التوبه : ٨٣].

والثانى : هو حال ، والتقدير : رجع عائدا ثمّ يعود ، ثمّ عوده كما تقدّم ومثل ذلك : (افعله جهدك) أى : مجتهدا ، ثمّ يجتهد قثّم ثمّ جهدك.

ومن ذلك : (كلّمته فاه إلى فىّ) تقديره : مكافحا أو مشافها ثمّ حذف هذا وجعل : (فاه إلى فىّ) نائبا عنه ويجوز : (فوه إلى فىّ) والجمله على هذا حال.

ومن ذلك مجىء صاحب الحال نكره كما جاء فى الحديث : «فجاء رسول الله على فرس سابقا» فى قول من جعله حالا- من الفرس ، فإن كانت الروايه هكذا أمكن أن يكون (سابقا) حالا- من الفاعل ، وإن كانت الروايه لا يمكن فيها ذلك حمل على مجىء الحال من النكره ، والفرق بينها وبين الصفه أنّك لو قلت : على فرس سابق ، فجررت جاز أن يكون معروفا بالسبق ، ولا يكون سابقا فى تلك الحال وإن نصبت لزم أن يكون سبق فى تلك الحال.

ومن ذلك وقوع الجامد حالا كقولك : بيّنت له حسابه بابا بابا ، والتقدير : بيّنته مفصلا.

ومن ذلك الحال المؤكده كقوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) [البقره : ٩١] وقول الشاعر (١) : [البسيط]

أنا ابن داره معروفا بها نسبى

فهل بداره يا للنّاس من عار

١- البيت للشاعر سالم بن داره.

وإنّما كانت هذه الحال مؤكّده ؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدّقا للحق ، وإنّما جيء بها لشدّه توكيد الحقّ بالتصريح المغنى عن الاستنباط والعامل فى هذه الحال ما فى الجمله من معنى الفعل ، تقديره وهو الثابت مصدّقا وصاحب الحال الضمير فى ثابت.

فصل : والعامل فى الحال ضربان : فعل ومعنى فعل ، فالفعل مثل : أقبل وجاء ونحوهما ، فهذا يجوز فيه تقديم الحال على صاحبها وعلى العامل فيه ؛ لأن العامل قوىّ متصرّف والحال كالمفعول.

وقال الفرّاء : لا يجوز تقديمها لما يلزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه وهذا ليس بشيء ؛ لأن التيّه به التأخير فيصير كقولهم : فى أكفانه لفّ الميت ، ومنه قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى) [طه : ۶۷].

وأمّا العامل المعنوىّ فكأسماء الإشاره كقولك : هذا زيد قائما ، وإنّما عمل لأن معناه أنبّه ، وأشير إليه فى حال قيامه ولا يتقدم الحال على هذا العامل ؛ لأنه غير متصرف والتقديم تصرّف فلا يستفاد بغير متصرّف (۱).

وأما تقديمها على صاحب الحال فجائز كقولك : هذا قائما زيد ؛ لأنها بعد العامل.

فإن قيل : هلّا عملت أسماء الإشاره فى المفعول به؟

قيل : المفعول به غير الفاعل ، فلو عملت فيه أسماء الإشاره بمعناها لعملت فيه جميع الحروف نحو : (ما) و (همزه الاستفهام) ومعلوم أنّها لا تعمل فيه.

والعلّه فى ذلك : أنّ معنى الحرف فى الاسم ، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل فى الاسم المعنى القائم به ولأنّ الحروف نابت عن الجمل ، فلو عملت كانت كالجمل.

فأمّا عمل المعنى فى الحال فلأنّها تشبه الظرف إذ كانت تقدّر ب (فى) إلا أنّ الظرف قد يتقدم على العامل المعنوىّ بخلاف الحال والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الحال تشبه المفعول به إذ كانت ظرفا على الحقيقه.

۱- يعمل فى المفعول المطلق أحد ثلاثه عوامل الفعل التام المتصرّف ، نحو «أتقن عملك إتقانا» ، والصفه المشتقّه منه ، نحو «رأيته مسرعا إسراعا عظيما» ، ومصدره ، نحو «فرحت باجتهادك اجتهادا حسنا» ، ومنه قوله تعالى (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزاؤُكُمْ جَزاءً مَوْفُوراً).

والثانی : أنّها تشبه الصفه والعامل فی الصفه هو العامل فی الموصوف والموصوف إمّا فاعل وإمّا مفعول به.

فصل : فأمّا تقـديم الحال على العامل (۱) إذا كان ظرفا فقـد أجازه أبو الحسن بشـرط تقدّم المبتدأ عليها كقولك : زيد قائما فی الـدار. وتقـدم الظرف عليهما كقولك : فی الـدار قائما زيد. ولا يجوز عند الجميع : قائما زيد فی الدار ، ولا قائما فی الدار زيد ، واحتجّ بشيئين :

أحدهما : أنّ تقديم أحد الجزئين كتقديمهما لتوقّف المعنى عليهما.

والثانی : أنّ الظرف متعلّق بالفعل فكأنّ الفعل ملفوظ به.

والجواب : أنّ الظرف على كلّ حال غير عامل بلفظه فصار كأسـماء الإشاره ، وتقدّم أحد الجزئين لا يخرجه عن أن يكون معنويّا ، وأن التقديم تصرّف والظروف لا تصرّف لها ثم هو باطل بقولك : زيد قائما. هذا إذا جعلت (زيدا) مبتدأ و (هذا) خبره ، وأمّا تعلّقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم ؛ لأن العمل للظرف لا لذلك الفعل ، وربما قيل : إنّ عمل الظرف أضـعف من عمل معنى الإشـاره ؛ لأـن الفعل يصـحّ إظهاره مع الظرف فتبيّن أنّ العمل للفعل ، وأمّا معنى الإشاره فلا يجتمع مع اسم الإشاره ، فصار اسـم الإشاره بمنزله نفس العامل.

۱- الأصل فی الحال أن تتأخر عن عاملها. وقد تتقدّم عليه جوازا ، بشـرط أن يكون فعلا متصـرفا ، نحو «راكبا جاء على» أو صـفه تشـبه الفعل المتصـرف - كاسم الفاعل واسم المفعول والصـفه المشـبهه - نحو «مسـرعا خالد منطلق». ومن الفعل المتصرف قوله تعـالى (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ ،) وقولهم «شتّى تؤوب الحلبه» ، أى متفرّقين يرجعون. (فان كان العامل فی الحال فعلا جامـدا ، أو صـفه تشـبهه - وهى اسم التفضـيل - أو معنى الفعـل دون أحرفه ، فلا يجوز تقـديم الحال عليه ، فالأول نحو «ما أجمل البـدر طالعا!». والثانی «علیّ افصـح الناس خطيبا». والثالث نحو «كأنّ عليا مقـدما أسـد» ، فلا يقال «طالعا ما أجمل البـدر. ولا على خطيبا أفصح الناس. ولا مقدما كأن عليا أسد» ويسـتثنى من ذلك اسم التفضيل فی نحو ، قولك «سعيد خطيبا أفصح منه كاتبا. وابراهيم كاتبا أفصح من خليل شاعرا» ففی هذه الصوره يجب تقديم الحال ، كما سـتعلم. واعلم أن اسم التفضيل صفه تشبه الفعل الجامد ، من حيث أنه لاـ يتصـرف بـالتثنيه والجمع والتـأنيث ، كمـا تنصـرف الصـفات المشـتقه ، كـاسم الفاعـل واسم المفعول والصـفه المشـبهه. فهو لا يتصـرف تصـرّفها إلا فی بعض الأحوال ، وذلك إن اقترن بأل أو أضيف الى معرفه ، فيصرف حينئذ افرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا.

فصل : ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه ؛ لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحب الحال ، والعامل فى صاحبها هو الحرف المعلّق بالفعل فصار كالشىء الواحد فتقديمها على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف ؛ ولأنّ حرف الجرّ لا تصرّف له وهو العامل فى صاحب الحال ، وليس له معنى يعمل به فامتنع قولك : (مررت قائما بزيد) و (قائما مررت بزيد) والقيام لزيد (١).

وقال بعض النحويّين يجوز تقديمها عليه واحتجّ بقوله تعالى : (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) [سبأ : ٢٨] وبقول الشاعر : [الطويل]

فإن تك أذواد أصبن ونسوه

فلن يذهبوا فرعا بقتل حبال

أى : بقتل حبال. (فرعا) أى هدرا. والجواب : أمّا (كافّه) فحال من الكاف لا من الناس والهاء فيها للمبالغه ، والتقدير : ما أرسلناك إلّا كافّه للناس كفرهم ، وأمّا (فرغا) فحال من الفاعل ، أى : فلن يذهبوا ذوى فرغ.

فصل : العامل الواحد يعمل فى أكثر من حال كقولك : جاء زيد راكبا ضاحكا ؛ لأن الحال كالظرف والعامل قد يعمل فى ظرفين من المكان والزمان والمعنى لا يتناقض ، وقال البصريّين : لا يعمل إلا فى واحده ؛ لأنها مشبّهه بالمفعول والفعل لا يعمل فى مفعولين فصاعدا على هذا الحدّ ، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانيه بدلا من الأولى أو حالا من المضمر فيها.

١- تتقدم الحال على عاملها وجوبا فى ثلاث صور : ١ - أن يكون لها صدر الكلام ، نحو «كيف رجع سليم؟» ، فإن أسماء الاستفهام لها صدر جملتها. ٢ - أن يكون العامل فيها اسم تفضيل ، عاملا فى حالين ، فضّل صاحب إحداهما على صاحب الأخرى ، نحو «خالد فقيرا ، أكرم من خليل غنيّا» ، أو كان صاحبها واحدا فى المعنى ، مفضّلا على نفسه فى حاله دون أخرى ، نحو «سعيد ، ساكتا ، خير منه متكلما». فيجب والحاله هذه ، تقديم الحال التى للمفضّل ، بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما ، كما رأيت. ٣ - أن يكون العامل فيها معنى التّشبيه ، دون أحرفه ، عاملا فى حالين يراد بهما تشبيه صاحب الأولى بصاحب الأخرى ، نحو «أنا ، فقيرا ، كخليل غنيّا ، ومنه قول الشاعر : تعيّرنا أنّنا عاله ونحن صعاليك ، أنتم ملوكا أو تشبيه صاحبهما الواحد فى حاله ، بنفسه فى حاله أخرى ، نحو «خالد ، سعيدا ، مثله بائسا». فيجب ، إذ ذاك ، تقديم الحال التى للمشبّه على الحال التى للمشبّه به ، كما رأيت. إلا إن كانت أداه التّشبيه «كأنّ» ، فلا يجوز تقديم الحال عليها مطلقا ، نحو «كأنّ خالدا ، مهر ولا ، سعيد بطيئا».

فصل : الفعل الماضى لا يكون حالا إلا ب (قد) مظهره أو مضمره كقولك : جاء زيد ركب ؛ لأن الحال إمّا مقارنه أو منتظره والماضى منقطع عن زمن العامل ، وليس بهيئه فى ذلك الزمان و (قد) تقربه من الحال ، وقال الكوفيّون : يجوز ذلك ؛ لأن أكثر ما فيه أنّها غير موجوده فى زمان الفعل ، وذلك لا يمنع لا تمنع الحال المقدّره.

والجواب : أنّ الفرق بينهما أنّ الحال والاستقبال متقاربان ؛ لأن المنتظر يصير إلى الحال ؛ ولذلك احتملها الفعل المضارع والماضى منقطع بالكلّيه ، فأمّا قوله تعالى : (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء : ٩٠] فقيل : التقدير : (قوما حصرت) فالفعل صفه لا- حال ، وقيل : هو دعاء مستأنف ، وقيل : لفظه ماض والمعنى على المضارعه ، أى : جاؤوكم تحصر صدورهم ؛ لأن الحصر كان موجودا وقت مجيئهم فحقه أنّ يعبّر عنه بفعل الحال ، وقيل : التقدير : (قد حصرت) (١).

١- تتأخر الحال عن عاملها وجوبا فى أحد عشر موضعا : ١ - أن يكون العامل فيها فعلا جامدا ، نحو «نعم المهذار ساكتا. ما أحسن الحكيم متكلّما. بئس المرء منافقا. أحسن بالرّجل صادقا» ٢ - أن يكون اسم فعل ، نحو «نزال مسرعا». ٣ - أن يكون مصدرا يصحّ تقديره بالفعل والحرف المصدرى ، نحو «سرّنى أو يسرّنى ، اغترابك طالبا للعلم». (اذ يصح أن تقول «يسرنى أن تغترب طالبا للعلم». فان كان يصح تقديره بالفعل والحرف المصدرى. نحو «سمعا كلام الله متلوّا» ، جاز تقديمه عليه نحو «متلوّا سمعا كلام الله». ٤ - أن يكون صله لأل ، نحو «خالد هو العامل مجتهدا». ٥ - أن يكون صله لحرف مصدرىّ ، نحو «يسّرنى أن تعمل مجتهدا. سرّنى أن عملت مخلصا ، يسرّنى ما تجتهد دائبا. سرّنى ما سعيت صابرا». ٦ - أن يكون مقرونا بلام الابتداء ، نحو «لأصبر معتملا». ٧ - أن يكون مقرونا بلام القسم ، نحو «لأثابرنّ مجتهدا». ٨ - أن يكون كلمه فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو «هذا علىّ مقبلا. ليت سعيدا ، غنيّا ، كريم. كأنّ خالدا ، فقيرا ، غنىّ. ٩ - أن يكون اسم تفضيل ، نحو «علىّ أفصح القوم خطيبا» ، إلا إذا كان عاملا فى حالين ، نحو «العصفور ، مغردا خير منه ساكتا» ، فيجب تقديم حال المفضّل على عامله ، كما تقدّم. ١٠ - أن تكون الحال مؤكده لعاملها ، نحو «ولى العدوّ مدبرا ، فتبسّم الصديق ضاحكا». ١١ - أن تكون جمله مقترنه بالواو ، على الأصحّ ، نحو «جئت والشمس طالعه».

فصل : والأحوال أربعه منتقله مقارنه كقولك : جاء زيد راكبا ؛ لأن الركوب قارن المجىء ، وليس بلازم لمجيئه إذ من الجائز أن يجىء ماشيا ومقارنه غير منتقله وهى المؤكده كقوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) [البقره : ٩١] فالتصديق للحق مقارن للحقّ وغير منتقل عنه ، والعامل فى هذه الحال معنى الجمله كأنه قال وهو الثابت مصدّقا وحال منتقله غير مقارنه بل منتظره كقولك : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فالصيد غير مقارن لمرورك بل مقدّر ؛ لأنه كان متهيئا لذلك فعبر عن المال بالحال ، ومنه قوله تعالى : (وَخَرُّوا لَهُ سُجَّداً) [يوسف : ١٠٠] وحال موطّئه للحال الحقيقيه كقولك : مررت بزيد صالحا ف (رجلا) موّطئ للحال ، ومنه قوله تعالى : (وَلَقَدْ ضَرَبْنا لِلنَّاسِ فِى هذَا الْقُرْآنِ) ثّم قال : (قُرْآناً عَرَبِيًّا) [الزمر : ٢٧ - ٢٨].

باب التمييز

وهو (١) تخليص الأجناس بعضها من بعض ، ويسمى البيان والتبيين والتفسير.

والممّيز : هو الاسم المحصل لهذا المعنى ، وهو على ضربين : جمع ومفرد ، فالجمع ضربان : مجرور ومنصوب ، فالمجرور : ما يضاف إليه العدد من ثلاثه إلى العشره ويكون نكره ومعرفه نحو : ثلاثه أثواب ، وثلاثه الأثواب ، ونبين علّه كونه جمعا فى باب العدد إن شاء الله تعالى.

وأمّا المنصوب المجموع فالواقع بعد اسم الفاعل المجموع كقوله : (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالاً) [الكهف : ١٠٣] ، وأمّا المفرد فعلى ضربين ؛ أحدهما : منصوب وهو الواقع بعد : (أحد عشر) إلى : (تسعه وتسعين) ، والأصل فى ذلك أن يأتى ب (من) والجمع المعرّف باللام كقولك : عشرون من الدراهم. ف (من) تجمع هنا التبعيض وبيان الجنس والألف واللام مع الجمع للاستغراق ، وكذلك المعنى ؛ لأن قولك : عندى عشرون مبهم فى كلّ معدود وهى بعض ذلك المعدود ، ؛ فإذا أردت بيان جنسها قلت : (من الدراهم) و (من الغلمان) إلا أنهم حذفوا من والألف واللام واقتصروا على واحد منكر من الجنس لحصول الغرض به مع الاختصار.

فصل : والعامل فى هذا الاسم : (عشرون) ونحوها ؛ لأنه أشبه اسم الفاعل المتعدّى ؛ لأنه مجموع بالواو والنون ، ونونه تسقط فى الإضافه وهو مفتقر إلى الاسم الذى بعده فصار : (عشرون درهما) مثل : (ضاربون رجلا) فهو مشبه بالمفعول به (٢).

١- التّمييز اسم نكره يذكر تفسيرا للمبهم من ذات أو نسبه. فالأوّل نحو «اشتريت عشرين كتابا» ، والثانى نحو «طاب المجتهد نفسا». والمفسّر للمبهم يسمّى تمييزا ومميّزا ، وتفسيرا ومفسّرا ، وتبيينا ومبيّنا ، والمفسّر يسمّى مميّزا ومفسّرا ومبيّنا. والتّمييز يكون على معنى «من» ، كما أنّ الحال تكون على معنى «فى». ؛ فإذا قلت «اشتريت عشرين كتابا» ، فالمعنى أنك اشتريت عشرين من الكتب ، وإذا قلت «طاب المجتهد نفسا» ، فالمعنى أنه طاب من جهه نفسه. والتّمييز قسمان تمييز ذات (ويسمّى تمييز مفرد أيضا) ، وتمييز نسبه (ويسمّى أيضا تمييز جمله).

٢- تمييز العدد الصّريح مجموع مجرور بالإضافه وجوبا ، من الثلاثه إلى العشره ، نحو «جاء ثلاثه رجال ، وعشر نسوه» ، ما لم يكن التمييز لفظ مئه ، فيكون مفردا غالبا ، نحو «ثلاث مئه». وقد يجمع نحو «ثلاث مئين ، أو مئات». أما الألف فمجموع البته ، نحو «ثلاثه آلاف». واعلم أنّ مميّز الثلاثه إلى العشره ، إنما يجرّ بالإضافه إن كان جمعا كعشره رجال. فإن كان اسم جمع أو اسم جنس ، جرّ بمن. فالأول كثلاثه من القوم ، وأربعه من الإبل ، والثانى كستّه من الطّير ، وسبع من النّخل. قال تعالى (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ.) وقد يجرّ بالإضافه كقوله تعالى (وَكانَ فِي الْمَدِينَهِ تِسْعَهُ رَهْطٍ.) وفى الحديث «ليس فيما دون خمس ذود صدقه» ، وقال الشاعر : ثلاثه أنفس ، وثلاث ذود لقد جار الزّمان على عيالى

فصل : وأمّا (أحد عشر) إلى : (تسعه عشر) فإنّه يشبه (عشرين) فى أنّه عدد مبهم وأنّ إضافته ممتنعه ؛ لأن الاسم الثانى صار ك (النون) فى (عشرون) إذ كان تماما له ، ولأنّ المركب أصله التنوين كقولك : خمسه وعشره ، وبعد التركيب لم يبطل (١) معنى التنوين مع وجود التنوين أو النون يلزم نصب المميز فكذلك مع ما يقوم مقامه.

فصل : وكذلك كلّ منّون يفتقر إلى ممّيز كقولك : (هذا راقود خلا) ؛ لأن التنوين يمنع الإضافه فإن أضفت فقلت : (رطل ذهب) احتمل أن يكون بمعنى (اللام) وبمعنى (من) ، وإذا نصبت لم تكن إلا بمعنى (من) ؛ لأنها الموضوعه للتبيين ، وكذلك النون فى : (منوان وقفيزان).

فصل : فأمّا المضاف كقولك : لله درّه شجاعا ، وعلى التمره مثلها زبدا ، وما فى السماء قدر راحه سحابا ، فكل هذا ينتصب فيه المميّز بما قبله لشبهه بالمنوّن المبهم ؛ لأن مثل التمره قد يكون زبدا أو غيره ، والمضاف إليه يمنع إضافه مثل إلى الزبد وهو مقدار كما أنّ (عشرين) مقدار ، وقيل : التقدير على التمره زبد مثلها ، فلما أخرته انتصب لأنّك جعلته فضله كما فى قولك : طبت به نفسا.

فصل : ومن ذلك : هو أحسن الناس وجها ، فأمّا : هو أحسن منك وجها ، ف (منك) جرى مجرى المضاف إليه ؛ لأنه مبين له وتتّمه ومعمول له.

١- وأما مع أحد عشر إلى تسعه وتسعين ، فالتمييز مفرد منصوب ، نحو «جاء أحد عشر تلميذا ، وتسع وتسعون تلميذه». وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْباطاً ،) فأسباطا ليس تمييزا لاثنتى عشره ، بل بدل منه والتمييز مقدّر ، أى قطعناهم اثنتى عشره فرقه ، لأنّ التمييز هنا لا يكون إلا مفردا. ولو جاز أن يكون مجموعا - كما هو مذهب بعض العلماء - لما جاز هنا جعل «أسباطا تمييزا ، لأن الأسباط جمع سبط ، وهو مذكّر ، فكان ينبغى أن يقال وقطّعناهم اثنتى عشر أسباطا ، لأنّ الإثنين توافق المعدود ، والعشره ، وهى مركبه ، كذلك ، كما مرّ بك فى بحث المركبات.

فصل : وإذا قلت : (زيد أفره عبد) فجررت كان زيد عبدا ؛ لأن أفعل لا تضاف إلا إلى ما هى بعضه ، والأصل : (زيد أفره العبيد) فاختصر وأن نصبت فقلت : (أفره عبدا لم يكن زيد عبدا بل كان العبيد له) والوصف فى المعنى لعبيده ، أى : عبيده أفره العبيد ، كما تقول : هو أكثر مالا وأقل شرّا.

فصل : ومن التمييز : (طبت به نفسا) ، ف (نفسا) منصوب بالفعل ، وأصله : طابت نفسى به ، ثمّ أردت المبالغه فنسبت الطيب إليك فجعلت ما كان مضافا إليه فاعلا (١).

فحدث من أجل ذلك إبهام فأمكن أن يكون طبت به نسبا وعرضا وثوبا وذكرا ؛ فإذا قلت : (نفسا) بيّنت الطيب إلى أىّ شىء هو منسوب فى الحقيقه ، وانتصاب (نفس) على تشبيه اللازم بالمتعدى ؛ لأن (طبت) لا تتعدّى.

فصل : ولا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل ، وقال المازنىّ والمبرّد والكوفّيون : هو جائز ، كقولك : نفسا طبت به.

وحجّه الأوّلين : أنّ المنصوب هنا فاعل فى المعنى ، وإنما حول عن ذلك ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغه ، ثّم ميّز بذكر ما هو فاعل فى الأصل ، فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على

١- من تمييز النسبه الاسم الواقع بعد ما يفيد التّعجّب ، نحو «ما أشجعه رجلا. أكرم به تلميذا. يا له رجلا. لله درّه بطلا. ويحه رجلا. حسبك بخالد شجاعا. كفى بالشّيب واعظا. عظم علىّ مقاما ، وارتفع ربته». وهو على قسمين محوّل وغير محوّل. فالمحوّل ما كان أصله فاعلا ؛ كقوله تعالى (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ،) ونحو «ما أحسن خالدا أدبا!» ، أو مفعولا ، كقوله سبحانه (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ،) ونحو «زرعت الحديقه شجرا» ، أو مبتدأ ، كقوله عزوجل (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) ، ونحو «خليل أوفر علما وأكبر عقلا». وحكمه أنه منصوب دائما. ولا يجوز جرّه بمن أو بالإضافه ، كما رأيت. وغير المحول ما كان غير محوّل عن شىء ، نحو «أكرم بسليم رجلا. سموت أديبا. عظمت شجاعا ، لله درّه فارسا ، ملأت خزائنى كتبا. ما أكرمك رجلا». وحكمه أنه يجوز نصبه ، كما رأيت ، ويجوز جره بمن ، نحو «لله درّه من فارس. أكرم به من رجل. سموت من أديب».

الفعل ، وذلك باطل كذلك ههنا ويدلّ عليه أنّه مميز فلم يتقدم على العامل فيه كالمميز فى : (نعم) وفى : (الأعداد) واحتجّ الآخرون بقول الشاعر (۱) : [الطويل]

أتهجر ليلى للفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقالوا : لأن العامل فى هذا المنصوب فعل متصرف فجاز تقديمه عليه كالحال.

والجواب عن البيت من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الروايه : (وما كان نفسى) فهو اسم كان.

والثانى : أنّ نصبه على أنّه خبر كان أى ما كان حبيبها نفسا ، أى : إنسانا يطيب بالفراق.

والثالث : أنّه من ضروره الشعر فلا يحتج به على الإعراب فى الاختيار ، وأمّا القياس على الحال ففاسد ؛ لأن الحال فضله مخصه والمميز هنا فى حكم اللازم وهو الفاعل فافترقا ، فأمّا تقديم المميّز على الفاعل نحو : (ما طاب نفسا زيد) فجائز لتقدم الفعل عليه.

۱- البيت من شعر المخبّل السعدى : (۱۲ ه / ۶۳۳ م) وهو ربيع بن مالك بن ربيعه بن عوف السعدى ، أبو يزيد ، من بنى أنف الناقه من تميم. شاعر فحل ، من مخضرمى الجاهليه والإسلام هاجر إلى البصره وعمّر طويلا ومات فى خلافه عمر أو عثمان رضى الله عنهما. قال الجمحى فى كتابه طبقات فحول الشعراء : له شعر كثير جيّد هجا به الزبرقان وغيره ، وكان يمدح بنى قريع ويذكر أيام بنى سعد قبيلته. وقال الفيروزآبادى : المخبّل ثلاثه : ثمالى ، وقريعى ، وسعدى.

باب الاستثناء

وهو استفعال من : (ثنيت عليه) أى : عطفت والتفت ؛ لأن المخرج لبعض الجمله منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور وحده أنّه إخراج بعض من كل ب (إلا) أو ما قام مقامها ، وقيل : هو إخراج ما لو لا إخراجه لتناوله الحكم المذكور.

فصل : وأصل أدوات الاستثناء (إلا) لوجهين :

أحدهما : أنّها حرف ، والموضوع لأفاده المعانى الحروف كالنفى والاستفهام والنداء.

والثانى : أنّها تقع فى جميع أبواب الاستثناء فقط وغيرها يقع فى أمكنه مخصوصه منها ويستعمل فى أبواب أخر.

فصل : والمستثنى من موجب ب (إلا) منصوب بالفعل المقدم وما فى معناه بواسطه (إلا) ، وروى عن الزّجاج أنّ نصبه ب (إلا) ؛ لأنها فى معنى أستثنى.

وقال الكوفيون : (إلا) مركّبه من : (إنّ) و (لا) ؛ فإذا نصبت كان ب (إنّ) ، وإذا رفعت كان ب (لا).

وحجه الأوّلين : أنّ الفعل هو الأصل فى العمل إلا أنّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه وب (إلا) وصل إليه فصار كواو (مع) وكحروف الجر ، ويدلّ عليه أنّ (غيرا) فى الاستثناء منصوبه بالفعل من غير واسطه لّما كانت مبهمه كالظرف واتّصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثمّ ما يصح عمله فيها إلا الفعل ، وأمّا الزّجاج فيبطل مذهبه من أوجه :

أحدها : ما ذكرناه من (غير) ولا يصح معها تقدير : (أستنتى) ؛ لأنه يصير (زيد) داخلا فى حكم الأول وغيره مخرجا منه ، وهذا معنى فاسد.

والثانى : أن إعمال الحروف بمعانيها غير مطرد ألا ترى أن (ما) النافيه وهمزه الاستفهام وغيرهما لا تعمل بمعانيها ، وكذلك إلا.

والثالث : أنه ليس تقدير : (إلا) ب (أستثنى) أولى من تقديرها ب (تخلّف) أو (امتنع) ونحوهما مما يرفع.

والرابع : أن المستثنى يرفع فى مواضع مع وجود (إلا) فى الجميع ، فلو قدرت ب (استثنى) لما جاز إلا النصب.

والخامس : أنا إذا قدرنا : (أستثنى) صار الكلام جملتين ، وتقديره بالجمله الواحده أولى.

وأما مذهب الفراء فيبطل من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل ظاهر ولا دليل بحال.

والثانى : أنّه لو سلم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما فى : (لو لا) وكأنّ وغيرهما ؛ لأن التركيب يحدث معنى لم يكن وبحدوثه يبطل العمل.

والثالث : أنّ النصب ب (إنّ) فاسد ؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ولا خبر و (لا) لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضا.

فصل : والبدل فى النفى بعد تمام الكلام أولى لأمرين :

أحدهما : أن العمل فيهما واحد وهو أولى من اختلاف العمل.

والثانى : أنّك إذا جعلته بدلا كان لازما فى الجمله كما أن المستثنى منه كذلك ، وهو أولى من جعله فضله إذ كان الاستثناء لازما فى المعنى المطلوب فيكون اللفظ كذلك.

فصل : وإنما لم يجز البدل فى الموجب لفساد معناه ، وذلك أنّ (إلّا) يخالف ما بعدها ما قبلها ، وإذا قلت : (قام القوم إلا زيد) كان كقولك : (قام إلّا زيد) ف (زيد) إن جعلته فى المعنى قائما لم يكن ل (إلا) معنى وإن نفيت عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل ولا يصح ؛ لأنه يصير قام كلّ واحد وهذا محال.

فصل : ولا يجوز عند جمهور النحويين أن يكون المستثنى أكثر الجمله مثله علىّ عشره إلا سته أوجه :

أحدها : أنّ الاستثناء فى الأصل دخل الكلام للاختصار أو للجهل بالعدد كقولك : (قام القوم إلا) فاستثناء : (زيد) كان للجهل بعدد من قام منهم أو للإطاله بتعديدهم ولا شبه أنّ قوله علىّ أربعه أحضر من قوله عشره إلا ستّه.

فإن قلت : فعشره إلا أربعه جائز معنى مع أنّ (ستّه) أخضر؟

قيل : جاز للمعنى الآخر وهو الجهل ؛ فإنّه قد يعرف العدد القليل ولا يعرف الكثير ، وإذا الكثير عرف القليل هذا هو الأصل.

والوجه الثانى : أنّ التعبير عن الأكثر جائز فدخل الاستثناء ليرفع الاحتمال وتعيينه للأكثر وهو عكس التوكيد ؛ لأنه يعينه للكل ويمنع من حمله على الأكثر كقولهم : قام القوم كلهم.

فصل : وإنما يختار النصب دون البدل فى غير الجنس ؛ لأن البدل فى حكم المبدل منه فيما ينسب إليه ، وفى أنه يسقط الأول ويقوم الثانى مقامه ، فعند ذلك يصير أصلا فى الجمله وكونه من غير الجنس لا يلزم ذكره ؛ لأن اللفظ الأول لا يشتمل عليه حتى يخرج بالاستثناء فيتمحض فضله فى المعنى فيجعل صفه فى اللفظ وهو كقولك : (ما بالدار أحد إلا وتدا) ومن اختار البدل راعى اللفظ ، وفائده استثناء غير الجنس ثلاثه أشياء : الإعلام بعموم الأول ، وأن الثانى من آثار الأول ، وإثبات ما كان يحتمل نفيه.

فصل : ومما قام مقام إلا من الأفعال : (ليس) و (لا يكون) و (عدا) وما بعدهن منصوب ، وإنما دخلت هذه الأفعال فى الاستثناء لما فيها من معنى النفى ، وما بعد : (ليس) و (لا يكون) خبر لهما كقولك : (قام القوم ليس زيدا) أى : ليس بعضهم زيدا ، والضمير ههنا يوجد على كل حال ؛ لأنه ضمير : (بعض) و (لا يكون) اسمها مظهرا هنا للاختصار و (لا يكون) ك (إلا) فى أنه ليس بعدها سوى المنصوب ؛ ولذلك لا يجوز العطف على المنصوب بها فلا تقول : جاء القوم ليس زيدا ولا عمرا.

وأمّا : (ما عدا) و (ما خلا) فأفعال كلها ؛ لأنها صلات ل (ما) ولا تكون الحروف صله ، والفاعل فيها مضمر ، وموضع ما وصلتها حال كقولك : (قام القوم ما عدا زيدا) أى : عدوّ زيد ، والمصدر هنا حال ، أى : متجاوزين زيدا.

فصل : وإنّما تعين النصب فى المستثنى إذا تقدّم ولم يجز البدل ؛ لأن البدل تابع للمبدل منه كالصفه والتوكيد ، وكما لا يجوز تقديمهما لئلّا يصيرا فى موضع المتبوع كذلك هنا فيجب أن يخرج مخرج الفضلات ليكون فى لفظه دلاله على أنّه ليس بأصل.

فصل : وإنّما أعربت (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ؛ لأنها اسم تلزمه الإضافه فمن حيث كانت اسما يجب أن تعرب ومن حيث أضيفت يحب أن يكون إعرابها إعراب الاسم المستثنى ؛ لأنها اسم فى حيّز المستثنى ولم يحتّيج إلى حرف مقّو لإبهامها وشبهها بالظرف فيصل الفعل إليها بنفسه.

فصل : وأمّا : (سوى) فهى ظرف فى الأصل ، ولا تستعمل فى الاستثناء إلا منصوبه إذا وقعت بعد تمام الكلام ليتوفّر عليها حكم الظروف ، وقد جاءت غير ظرف قليلا.

فصل : وأمّا (حاشا) فمذهب أكثر البصريين أنّها حرف جرّ ، وقد جاء ذلك فى الشعر.

وقال المبّرد والكوفيّون هى فعل لأشياء أحدها : تصرّفها نحو : (أحاشى ومحاشى) وأصلها من حاشيه الشيء ، أى : طرفه ، فقولك : (قام القوم حاشا زيدا) أى : صار فى حاشيه وناحيه عنهم والحروف لا تتّصرف.

والثانى : أنّ الحذف يدخلها ، قالوا : حاش لله ، وحش لله.

والثالث : أنّ حرف الجرّ يتعلّق بها كقولك : (حاشا لله) ، وذلك من خصائص الأفعال.

والجواب : أمّا التصّرف فليس على ما ذكر ، فأمّا : (حاشا) فمشتق من لفظ الحرف كما قالوا : (سألته حاجه فلو لا) أى قال : لو لا كذا لفعلت كذا ، وقالوا : (هلّل) أى قال : لا اله الا الله. و (بسمل) أى قال : بسم الله ، وهو كثير.

فأمّا الحذف فقد دخل الحروف قالوا فى ربّ : (ربّ) ، وفى سوف : (سو) ، وفى لعلّ : (علّ) فى أحد المذهبين ، وأمّا اللام فى : (لله) فزائده ولا تعلق بشيء ، ويدلك عليه قولك : جاء القوم حاشا زيد ، بغير لام ولم يقل : إن اللام محذوفه.

فصل : وأمّا (خلا) فقد جرّ بها قوم ونصب بها آخرون وجعلوها فعلا من : (خلا يخلو) ، وأمّا (عدا) فمثل خلا ، وأمّا (ما خلا) و (ما عدا) ففعلان لما تقدّم فى موضعه ، وأجاز أبو علىّ فى كتاب الشعر أن تكون (ما) فى (ما عدا) زائده فتجرّ ما بعدها ، وتابعه الربعى على ذلك.

فصل : ولا يجوز تقديم المستثنى على جميع الجمله كقولك : إلا زيدا ضرب القوم ؛ لأن إلا بمنزله : (واو مع) لما ذكرناه هناك وهى تشبه (لا) العاطفه كقولك : قام القوم لا زيد ، وهذان لا يتقدّمان على العامل ، فكذا قولك : (إلا) فإن وقعت بين أجزاء الجمله جاز كقولك : [الطويل]

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل (١)

١- البيت كاملا : ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل وكلّ نعيم لا محاله زائل والبيت من شعر لبيد بن ربيعه العامرى : (٤١ ه / ٦٦١ م) وهو لبيد بن ربيعه بن مالك أبو عقيل العامرى. أحد الشعراء الفرسان الأشراف فى الجاهليه. من أهل عاليه نجد. أدرك الإسلام ، ووفد على النبى (صلى الله عليه وسلم). يعد من الصحابه ، ومن المؤلفه قلوبهم. وترك الشعر فلم يقل فى الإسلام إلا بيتا واحدا. وسكن الكوفه وعاش عمرا طويلا- وهو أحد أصحاب المعلقات. وفى الصحيح عن أبى هريره رضى الله عنه ، قال : قال النّبىّ صلى الله عليه وسلم : «أصدق كلمه قالها الشّاعر : كلمه لبيد ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل وكاد أميّه بن أبى الصّلت أن يسلم».

وكقولك : أين إلا زيدا قومك ، وعلى هذا تقول : ما ضرب إلا زيدا قومك. قال أصحابنا : إن استثنيته من (قومك) جاز. ومن أصحابنا من لم يجزه ، والفرق أنّ الفاعل أصل فى الجمله.

فصل : ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها كقولك : قومك زيدا إلا ضاربون ؛ لأن تقديم الاسم الواقع بعد (إلا) عليها غير جائز فكذلك معموله لما تقرّر أنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل إذ كان تابعا له وفرعا عليه ، فإن جاء فى الشعر أضمر له فعل من جنس المذكور.

فصل : ويجوز أن تقع (إلا) صفه بمعنى (غير) فيجرى ما بعدها على ما قبلها كقولك : له عندى مائه إلا درهم ، فترفع كما ترفع (غيرا) هنا إذا جعلتها وصفا فيلزمك المائه بكمالها ، وإن نصبت : (درهما) لزمك تسعه وتسعون على أصل الباب ، وكذا إذا قلت : (غير درهم) فنصبت (غيرا).

فصل : إذا وقع استثناء بعد استثناء كان الاخير مستثنى من الذى قبله فما يبقى منه هو المستثنى من الذى قبل قبله فعلى هذا إذا قال له : (علىّ عشره إلا تسعه) ثّم على ذلك نقص واحدا إلى أنّ قال : (إلا واحدا) لزمه خمسه دراهم ولك فى تحقيق ذلك طريقان :

أحدهما : أن تأتى إلى آخر العدد فتسقطه من الذى قبله على ما بيّنا فيسقط ههنا من اثنين فيبقى واحد فتسقطه من ثلاثه فيبقى اثنان فتسقطهما من الأربعه فيبقى اثنان فتسقطهما من الخمسه ، فيبقى ثمّ على ذلك إلى العشره فيبقى خمسه.

والطريق الثانى : أن تجمع العشره والثمانيه والسته والأربعه والاثنين وتسقط ما بين كلّ استثنائين ثمّ تجمع ذلك فيكون ثلاثين وتجمع ما أسقطت فيكون خمسه وعشرين فتسقطها من الثلاثين فيبقى خمسه وهذا يخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر ومن لم يجزه ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ جمع الاستثناء باطل ؛ لأن الأوّل بطل ؛ لأنه أكثر فيبطل ما يتفرع عليه.

والثانى : أنّه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصّح ثّم ينظر فى الباقى على هذا السياق.

باب (كم)

وهى اسم لوجود حدّ الاسم وعلاماته فيها ، وإنّما بنيت فى الاستفهام (۱) لتضمنّها معنى همزه الاستفهام وبنيت فى الخبر لمشابهتها (ربّ) من أوجه :

أحدها : أنّها تختصّ بالنكره كما تختص (ربّ) بها.

والثانى : أنّها لغايه التكثير كما أن (ربّ) لغايه التقليل والجامع بينهما الغايه فى طرفى العدد.

والثالث : أنّ (كم) لها صدر الكلام كما أنّ (رب) كذلك ، والمراد بذلك أنّه لا يعمل فيها ما قبلها.

فإن قلت : قد يدخل على ما هذا سبيله حرف الجرّ فيعمل فيه؟

قيل : حرف الجرّ الداخل عليها مما يتعلّق بما بعدها ، كقولك : بكم رجل مررت فيؤخّر العامل الأصلى ، وإنّما قدّمت الباء ؛ لأنها وصله بين العامل والمعمول ، فلو أخرتهما جميعا لم تتحقّق الوصله.

۱- كم على قسمين استفهاميّه وخبريّه. فكم الاستفهاميه ما يستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه ، نحو «كم رجلا سافر؟». ولا تقع إلّا فى صدر الكلام ، كجميع أدوات الاستفهام. ومميّزها مفرد منصوب ، كما رأيت. وإن سبقها حرف جرّ جاز جره - على ضعف - بمن مقدّره ، نحو «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟» أى بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كلّ حال. وجرّه ضعيف. وأضعف منه إظهار «من». ويجوز الفصل بينها وبين مميّزها. ويكثر وقوع الفصل بالظّرف والجارّ والمجرور ، ونحو «كم عندك كتابا؟ كم فى الدار رجلا؟». ويقلّ الفصل بينهما بخبرها ، نحو «كم جاءنى رجلا؟» ، أو بالعامل فيها نحو «كمن اشتريت كتابا؟». ويجوز حذف تمييزها ، مثل «كم مالك؟» أى كم درهما ، أو دينارا ، هو؟. وحكمها ، فى الإعراب ، أن تكون فى محلّ جرّ ، إن سبقها حرف جرّ ، أو مضاف ، نحو «فى كم ساعه بلغت دمشق؟» ، ونحو «رأى كم رجلا أخذت؟» ، وأن تكون فى محل نصب إن كانت استفهاما عن المصدر ، لأنها تكون مفعولا مطلقا ، نحو «كم إحسانا أحسنت؟» ، أو عن الظّرف ، لأنها تكون مفعولا فيه ، نحو كم يوما غبت؟ وكم ميلا سرت؟» ، أو عن المفعول به ، نحو «كم جائزه نلت؟» أو عن خبر الفعل الناقص ، نحو «كم إخوتك؟». فإن لم تكن استفهاما عن واحد مما ذكر ، كانت فى محل رفع على أنها مبتدأ أو خبر. فالأول نحو «كم كتابا عندك؟» ، والثانى نحو «كم كتبك؟». ولك فى هذا أيضا أن تجعل «كم» مبتدأ وما بعدها خبرا. والأول أولى.

ومعظم النحويّين يقول : حملت على نقيضتها وهى : (ربّ) والحقّ ما خبرتك به ، وهو معنى كلامهم لأنّهم لا يعنون أنّ حكم الشيئين واحد لعلّه تضادّهما بل بين الضدّين معنى يشتركان فيه.

فصل : وبنيت على السكون ؛ لأنه الأصل ولم يوجد مانع من خروجه على ذلك.

فصل : وإنّما افتقرت (كم) إلى (مبيّن) ؛ لأنها اسم لعدد مبهم فيذكر بعدها ما يدلّ على الجنس المراد بها.

فصل : وإنّما ميّزت الاستفهاميه بالمنصوب ؛ لأنها جعلت بمنزله عدد متوسّط وهو من أحد عشر إلى تسعه وتسعين ؛ لأن المستفهم جاهل بالمقدار فجعلت للوسط بين القليل والكثير.

فصل : والحكمه فى وضعها الاختصار والعموم الذى لا يستفاد بصريح العدد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (أعشرون رجلا جاءك؟) لم يلزمه أن يجيبك بكميّه بل يقول : (لا) أو : (نعم) ، وإذا قال : (لا) لم يحصل لك منه غرض السؤال مع الإطاله ، وإذا قلت : (كم رجلا جاءك؟) استغنيت عن لفظ الهمزه والعدد وألزمت الجواب بالكميّه.

فإن قيل : لو كانت : (كم) هنا للوسط من العدد لم جاز أن يبدل منها القليل ولا الكثير ، وقد جاز أن تقول : (كم رجلا جاءك؟ أخمسه أم أكثر؟ أو مائه أو أكثر؟).

قيل : الجيّد فى مثل هذا أن يبدل منها العدد الوسط لما ذكرنا ، وإنّما جاز خلافه ؛ لأن (كم) مبهمه فى نفسها تحتمل القليل والكثير والوسط ؛ ولهذا يصحّ الجواب بكّل منها ، وإنّما جعلت بمنزله الوسط فى نصب المميّز فقط.

فصل : وأمّا (كم) الخبريّه (1) فتجرّ ما بعدها ؛ لأنها اسم بيّن بعدد مجرور فكان هو الجار ك (مائه رجل) ونحوه.

١- كم الخبريّه هى التى تكون بمعنى «كثير» وتكون إخبارا عن عدد كثير مبهم الكميّه ، نحو «كم عالم رأيت!» ، أى رأيت كثيرا من العلماء ولا تقع إلّا فى صدر الكلام ، ويجوز حذف مميّزها ، إن دلّ عليه دليل ، نحو «كم عصيت أمرى!» ، أى «كم مرّه عصيته!». ويجوز الفصل بينها وبين مميّزها. فإن فصل بينهما وجب نصبه على التّمييز ، لامتناع الإضافه مع الفصل ، نحو «كم عندك درهما!» ، ونحو «كم لك يا فتى فضلا!» أو جرّه بمن ظاهره ، نحو «كم عندك من درهم!». ونحو «كم لك يا فتى من فضل!». إلّا إذا كان الفاصل فعلا متعدّيا متسلّطاعلى «كم» ، فيجب جرّه بمن ، نحو «كم قرأت من كتاب» ، كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت «كم قرأت كتابا». (وذلك لأن الجمله الأولى تدل على كثره الكتب التى قرأتها ، والجمله الأخرى تدلّ على كثره المرّات التى قرأت فيها كتابا. فكم فى الصوره الأولى فى موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت ، وفى الصوره الأخرى فى موضع نصب على أنها مفعول مطلق له. لأنها كنايه عن المصدر ، والتقدير كم قراءه قرأت كتابا فيكون تمييزها محذوفا). ويجوز فى نحو «كم نالنى منك معروف!» ، أن ترفعه على أنه فاعل «نال» ، فيكون تمييز «كم» مقدّرا ، أى «كم مرّه!». ويجوز أن تنصبه على التمييز ، فيكون فاعل «نال» ضميرا مستترا يعود إلى «كم». وحكم «كم» الخبريّه ، فى الإعراب ، كحكم «كم» الاستفهاميه تماما ، والأمثله لا تخفى. واعلم أنّ «كم» الاستفهاميه مو «كم» الخبريّه ، لا يتقدّم عليهما شىء من متعلّقات جملتيهما ،

إلا- حرف الجرّ والمضاف ، فهما يعملان فيهما الجرّ. فالأولى نحو «بكم درهما اشتريت هذا الكتاب؟» ونحو «ديوان كم شاعرا قرأت؟» ، والثانيه نحو «إلى كم بلد سافرت!» ونحو «خطبه كم خطيب سمعت فوعيت!». وحكم مميّزها أن يكون مفردا ، نكره ، مجرورا بالإضافه إليها أو بمن ، نحو «كم علم قرأت!» ونحو «كم من كريم أكرمت!». ويجوز أن يكون مجموعا ، نحو «كم علوم أعرف!». وإفراده أولى.

وذهب بعضهم إلى أنّه مجرور ب (من) محذوفه لأنّك تظهرها كقولك : كم من جبل ونحوه ، وكم من عبد ولّما عرف موضعها بقى عملها بعد حذفها كما فى ربّ مع الواو والمذهب الأوّل أقوى ؛ لأن حرف الجرّ ضعيف فلا يبقى عمله بعد حذفه ؛ ولهذا كّل موضع حذفت فيه حرف الجرّ نصبته إلا فى مواضع دعت الضروره إلى تقدير عمل الحرف المحذوف ولا ضروره ههنا ؛ لأن : (كم) اسم والإضافه من أحكام الأسماء.

فإن قلت : لو كان مضافا لأعرب ك (قبل) و (بعد)؟

قيل : هذا غير لازم ، فإنّ (لدن) مبنيه مع الإضافه.

فصل : ولا تميز الاستفهاميّه إلا بالمفرد ؛ لأنها كالعدد الذى نابت عنه ، وأمّا الخبريّه فالجيّد فيها كذلك ؛ لأنها ك (مائه وألف) ويجوز أن تبيّن بالجمع حملا على العشره وما دونها.

فصل : ومن العرب من ينصب ما بعد الخبريه كما ينصب بعد مائه إذا نوّن كقول الشاعر (۱) : [الوافر]

إذا عاش الفتى مائتين عاما

فقد ذهب اللذاذه والفناء

ومنهم من يجرّ بالاستفهاميّه حملا على الخبريّه.

۱- البيت من شعر الربيع بن ضبع الفزارى : (۷ ق. ه / ۶۱۵ م) وهو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدى بن فزاره. كـان من الخطباء الجاهليين ، ومن فرسان فزاره المعـدودين وشـعرائهم ، شـهد يوم الهباءه وهو ابن مائه عام ، وقاتل فى حرب داحس والغبراء. قيل : أنه أدرك الإسلام وقد كبر وخرف ، وقيل أنه أسلم ، وقيل منعه قومه أن يسلم.

باب العدد

أنّما لم يضف : (واحد واثنان) إلى مميّز لما فيه من إضافه الشيء إلى نفسه كقولك : (أثنا رجلين) ولأنّ قولك : (رجل ورجلان) يدلّ على الكّميّه والجنس ، وليس كذلك : (رجال) ؛ لأنه يقع على القليل والكثير فيضاف العدد إليه فتعلم الكمّيّه بالمضاف والجنس بالمضاف إليه (۱).

فصل : وإنّما ثبتت (الهاء) فى العدد من الثلاثه إلى العشره فى المذكّر دون المؤنث للفرق بين المذكّر والمؤنّث المميّزين ، وكان المذكّر بالتاء أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ العدد جماعه ، والجماعه مؤنثه ، والمذكّر هو الأصل ، فأقّرت العلامه على التأنيث فى المذكّر الذى هو الأصل وحذفت فى المؤنّث لأنه فرع.

والثانى : أنّ الفرق لا يحصل إلا بزياده ، والزياده يحتملها المذكّر لخفّته ؛ ولذلك منع التأنيث من الصرف لثقله.

وقيل : المعدود ملتبس بالعدد وإضافته كاللازم ، فأغنى تأنيث المضاف إليه عن تأنيث العدد وخرج فى المذكّر على ألاصل.

فصل : وإنّما أضيف هذا العدد إلى جموع القلّه لاشتراكهما فى العلّه وجموع القلّه جمع التصحيح وأربعه من التكسير وهى : (أفعل وأفعال وأفعله وفعله) وما جاء فيه من جموع الكثره فعلى خلاف الأصل.

فصل : وإنّما سكّنت الشين من (عشر) إذا أضيفت إلى المؤنّث وهى مفتوحه فى المذكّر لثقل التأنيث ؛ إذ كانت الحركه كالحرف فى بعض المواضع.

فصل : وإنّما بنى من : (أحد عشر) إلى : (تسعه عشر) غير : (أثنى عشر) لتضمّنه معنى واو العطف ، والأصل ثلاثه وعشره فركّب اختصارا ومعنى العطف باق فى الاسم يبنى لتضّمنه

۱- الواحد والأثنان وما وازن فاعلا كثالث والعشره مركبه يذكّرن مع المذكّر ويؤنّثن مع المؤنّث والثّلاثه والتّسعه وما بينهما مطلقا والعشره مفرده بالعكس وتمييز المائه وما فوقها مفرد مخفوض والعشره مفرده وما دونها مجموع مخفوض إلا المائه فمفرده وكم الخبريه كالعشره والمائه والإستفهاميّه المجروره كالأحد عشر والمائه ولا يميز الواحد والاثنان وثنتا حنظل ضروره.

معنى الحرف. وإنّما حرّك الاسمان ؛ لأن لهما أصلا فى الإعراب والبناء حادث وكانت الفتحه أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ الاسم طال.

والثانى : أنّ الاسم الثانى بمنزله : (تاء التأنيث) إذ كان مزيدا على الأوّل لمعنى ويفارقه فى بعض المواضع وتاء التأنيث تفتح ما قبلها فكذلك هذا.

فصل : فأمّا : (اثنا عشر) فالاسم الأوّل معرب لأوجه :

أحدها : أنّهم أرادوا الدلاله على أنّ الأصل فى هذه الأعداد الإعراب كما صحّحوا الواو فى : (قود) و (استحوذ).

والثانى : أنّ علامه الإعراب هى حرف التثنيه ، فلو أبطلت لبطل دليل التثنيه.

والثالث : أنّ ما عداه من المركّب جرى مجرى الاسم الواحد وإعراب الاسم الواحد لا يكون فى وسطه.

وأمّا : (اثنان) فبغير تاء فى المذكّر وبتاء فى المؤنّث كما كان قبل التركيب ويجوز فى المؤنّث حذف الهمزه وإثباتها.

فصل : وأما : (عشر) ههنا فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفه من : (اثنى) لا على جهه الإضافه فبنيت كما أنّ النون مبنيّه ويدلّ على أنّه غير مضاف أنّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه كقولك : (قبضت درهم زيد) والحكم هنا منسوب إلى الاثنين والعشره كقولك : قبضت اثنى عشر درهما.

فصل : وإنّما ثبتت (التاء) من : (ثلاثه عشر) إلى : (تسعه عشر) ؛ لأنها كذلك فى مرتبه الآحاد وحذفت من (عشر) لئلّا تجتمع علامتا تأنيث وعكس ذلك فى المؤنّث حملا على (ثلاث نسوه) وثبتت التاء فى (عشره) لئلّا يخلو الاسم من علامه التأنيث ، وقيل : ثبتت فيه التاء ليوافق الاسم المميّز بعده إذ كان للمجاوره أثر فى الموافقه.

فصل : أمّا : (أحد عشر) (۱) فی المذکّر فلا علامه للتأنیث فیه ؛ لأن (أحدا) قبل الترکیب لا علامه فیه فبقی علی ذلک ، وأمّا (عشر) فبغیر تاء کما ذکرنا فی (ثلاثه عشر) ، وأمّا فی المؤنّث فثبتت العلامتان ؛ لأن (إحدی) قبل الترکیب تلحقها علامه التأنیث کقولک : (واحده) و (إحداهما) فبقیت علیها فی الترکیب ، وأمّا (عشره) فالتاء لما ذکرنا فی (ثلاث عشره) ولهذه العلّه قلت فی المؤنّث (اثنتا عشره) بالعلامتین.

فصل : وأمّا (عشرون) فاسم موضوع لعشرتین ، ولیس بجمع تصحیح علی التحقیق ؛ لأن أقلّ هذا الجمع ثلاثه ، فلو کان (عشرون) جمع تصحیح لکان أقلّ ما یقع علیه ثلاث عشرات.

وحکی عن الخلیل أنّه جمع (عشر) من أظماء الإبل ، وذلک أن العشر منها ثمانیه ؛ لأنها ترد الماء یوما وتترکه ثمانیه وترده الیوم العاشر فلا یحتسب بیومی الورود فتکون العشرون عشرین ونصفا فجمع علی التکمیل ، وفی هذا القول بعد.

وأمّا کسر العین من (عشرین) فقیل : کان الأصل أن یقال : (عشرتان) وهم اثنتان من هذه المرتبه فکسر کما کسر أوّل اثنین.

وقیل : العشره تؤنّث وجمعها لا یؤنّث فکسر أوّله فی الجمع عوضا من التأنیث إذ کان یؤنّث بالیاء نحو تضربین والکسره من جنس الیاء.

وأمّا علی قول الخلیل فالکسره فیه کسره الواحد.

فصل : وأمّا (ثلاثون) إلی : (تسعین) فأسماء مشتقّه من ألفاظ مرتبه الآحاد ولیس (ثلاثون) جمع (ثلاث) إذ لو کان کذلک لکان أقلّ ما یقع علیه ثلاثون (تسعه) ؛ لأنها ثلاث ثلاثات.

۱- هذا النوع ما یحتاج الی تمییز مفرد منصوب وهو الأحد عشر والتّسعه والتّسعون وما بینهما نحو : (إِنِّی رَأَیْتُ أَحَدَ عَشَرَ کَوْکَباً) (وَبَعَثْنا مِنْهُمُ اثْنَیْ عَشَرَ نَقِیباً) (وَواعَدْنا مُوسی ثَلاثِینَ لَیْلَهً وَأَتْمَمْناها بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِیقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِینَ لَیْلَهً) (إِنَّ هذا أَخِی لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَهً) وأما قوله تعالی (وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَیْ عَشْرَهَ أَسْباطاً) فلیس (أسباطا) تمییزا بل بدل من (اثنتی عشره) والتمییز محذوف أی اثنتی عشره فرقه. وما یحتاج الی تمییز مفرد مخفوض وهو المائه والألف تقول عندی مائه رجل وألف رجل. ویلتحق بالعدد المنتصب تمییزه تمییزکم الاستفهامیه وهی بمعنی أیّ عدد ولا یکون تمییزها الا مفردا تقول کم غلاما عندک ولا یجوزکم غلمانا خلافا للکوفیین.

فصل : وأمّا (المائه) وما تكرّر منها فتضاف ؛ لأنها عدد مفرد فأضيف إلى ممّيزه كالعشره وما دونها ، وإنّما كان المميّز مفردا ؛ لأن المائه أقرب إلى ما تمّم بالمفرد وهو تسعون فقد جمعت شبه الآحاد والعشرات.

فصل : وكان القياس أن يقال : (ثلاث مئات أو مئين) وكذا إلى تسعمائه كما تقول : (ثلاث نسوه) إلا أنّهم أضافوها إلى الواحد حيث طال الكلام بإلاضافه إلى (المائه) وإضافه المائه للدرهم ونحوه ولأنّ المميّز مفرد ، فلو جمعوا : (مائه) وهى عدد لأضافوا جمع العدد إلى المميّز المفرد ، وليس له أصل ؛ لأن مرتبه الآحاد تضاف إلى الجمع.

فصل : فأمّا : (الألف) فكالمائه ؛ لأنها تليها ، وإنّما قالوا ثلاثه آلاف درهم فأضافوا إلى الجمع ؛ لأن مرتبه الآلاف كمرتبه الآحاد إذ لم تكن مرتبه رابعه ؛ ولذلك يبقى لفظ العشره والمائه فيها بخلاف المراتب الأول فإنّ كلا منها إذا جاوز التسعه تجدّد له اسم لم يكن.

فصل : إذا أردت تعريف العدد المضاف أدخلت أداه التعريف على الاسم الثانى : فتعرّف به الأوّل نحو : ثلاثه الرجال ومائه الدرهم كقولك : غلام الرجل ، ولا يجوز : (الخمسه دراهم) ؛ لأن الإضافه للتخصيص وتخصيص الأوّل باللام يغيه عن ذلك.

فأمّا ما لم يضف منه فأداه التعريف فى الأوّل نحو : الخمسه عشر درهما. إذ لا تخصيص هنا بغير اللام ، وقد جاء شىء على خلاف ما ذكرناه وهو شاذّ عن القياس والاستعمال فلا يقاس عليه.

باب النداء

يجوز كسر نون النداء وضمّها مثل : (الهتاف) و (الهتاف) ولام النداء (واو) لقولهم ندوت القوم إذ جلست معهم فى النادى ، وهو مجلسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا ومصدره الندوه.

فصل : وحروفه : (ياء) و (أى) و (أيا) و (هيا) و (الهمزه) ، وفى الندبه حرف آخر وهو : (وا) والغرض منها تنبيه المدعوّ ليسمع حديثك فأمّا نداء الديار وغيرها فعلى طريقه التذكّر والتذكير.

فصل : والنداء تصويت لا يحتمل التصديق والتكذيب ، وقيل : أن كان يصفه نحو ياء فسق ويا فاضل كان خبرا لاحتماله ذلك وهذا يوجب أن يكون خبرا فى الأعلام لأنّك إذا أقبلت على إنسان فقلت : يا زيد أمكن أن يقول كذبت لست زيدا.

فصل : والمنادى منصوب اللفظ والموضع واختلف فى ناصبه فقال بعضهم : الناصب له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره وهو : (أنادى وأدعو وأنّبه) ونحو ذلك وذلك ؛ لأن (يا) حرف والأصل فى الحروف ألا تعمل ، ولأنّها لو عملت لكان لشبهها بالفعل وشبهها بالفعل ضعيف لقلّه حروفها لا- سيّما الهمزه التى هى على حرف واحد فتعيّن أن يكون العامل فعلا لكنّه استغنى عن إظهاره لدلاله : (يا) عليه (١).

وقال آخرون : العامل فيه حرف النداء ؛ لأنه أشبه الفعل من ثلاثه أوجه :

١- وحكم المنادى أنه منصوب ، إمّا لفظا ، وإمّا محلا- وعامل النّصب فيه ، إمّا فعل محذوف وجوبا ، تقديره «أدعو» ، ناب حرف النداء منابه ، وإمّا حرف النداء نفسه لتضمنه معنى «أدعو» ، وعلى الأول فهو مفعول به للفعل المحذوف ، وعلى الثانى فهو منصوب ب «يا» نفسها. فينصب لفظا (بمعنى أنه يكون معربا منصوبا كما تنصب الأسماء المعربه) إذا كان نكره غير مقصوده ، أو مضافا ، أو شبيها به ، فالأول نحو «يا غافلا تنبّه» ، والثانى نحو «يا عبد الله» ، والثالث نحو «يا حسنا خلقه». وينصب محلا (بمعنى أنه يكون مبنيا فى محلّ نصب) إذا كان مفردا معرفه أو نكره مقصوده ، فالأول نحو «يا زهير» ، والثانى نحو «يا رجل». وبناؤه على ما يرفع به من ضمّه أو ألف أو واو ، نحو «يا على. يا موسى. يا رجل. يا فتى. يا رجلان. يا مجتهدون.

أحدها : أنّ معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث أنّ لفظ الفعل عباره عن الفعل الحقيقىّ كقولك : (ضرب) و (يا) هى العمل نفسه وتعبّر عنه ب (نادى).

والثانى : أنّها أميلت ، وليس ذاك إلا لشبهها بالفعل.

والثالث : أنّه يعلّق بها حرف الجرّ فى قولك : يا لزيد وحرف الجرّ لا يتعلّق إلا بالفعل أو ما عمل عمله.

وأمّا عملها فى الخبر ففيه اختلاف سنذكره على أنّ عملها فيه لا يوجب بناءه ؛ لأن علّه البناء وجدت فى الاسم دون الخبر ويدلّ عليه أنّ البناء لأجل التركيب ، ونحن نجعل الاسمين المركّبين بمنزله اسم واحد وهو مع هذا مخالف للقياس فكيف نجعل ثلاثه أشياء بمنزله شىء واحد.

وأمّا البناء ففير حادث ب (لا) من حيث هى عامله بل حادث بالتركيب وتضّمنه معنى الحرف كما أنّ (يا) فى النداء تعمل النصب فى المعرب ؛ فإذا دخلت على المفرد بنى لا بها بل بشىء آخر ، وأمّا جعل حركه المبنىّ هنا الفتح ففيه أوجه :

أحدها : أنّ الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب كما اختير فى خمسه عشر.

والثانى : أنّ النفى هنا لمّا خرج عن نظائره خرج البناء عن نظائره.

والثالث : أنّهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل الحركه التى يستحقّها هذا الاسم فى الأصل إذ أصله لا من رجل ، ولو بنى على الضمّ لكانت حركته فى حال عمومه كالحركه فى حال خصوصه ففرّقوا بينهما وعدلوا إلى الفتح.

ويدلّ على فساد مذهب من قال هو معرب : أنّه لو كان كذلك لنون كما ينوّن اسم إنّ.

فإن قيل : إنّما لم ينّون ؛ لأن (لا) ضعفت إذ كانت فرع فرع فرع ، وذلك أنّ (كان) فرع فى العمل على الأفعال الحقيقّه و (إنّ) فرع على (كان) ، و (لا) فرع على (إنّ) ، فلمّا ضعف خولف باسمها بقيّه المعربات.

فصل : وإنّما بنى المفرد العلم فى النداء والنكره المقصوده لوجهين :

أحدهما : أنّه صار مع حرف النداء كالأصوات نحو : (حوب) و (هيد) و (هلا) زجر الإبل و (عدس) فى زجر البغال ؛ لأن الغرض من الجميع التنبيه ، وليس بمخبر عنه ولا متصل بمخبر عنه ؛ ولذلك بنيت حروف التهجّى.

والثانى : أنّه أشبه المضمر فى أنّه مخاطب غير مضاف والأصل فى كلّ مخاطب أنّ يذكر بضمير الخطاب كقولك : أنت يا أنت ، وقد جاء ذلك فى النداء قال (١) : [الرجز]

يا أبحر بن أبحر يا أنتا

أنت الّذى طلّقت عام جعتا

والواقع موقع المبنىّ يبنى (٢).

١- البيت من شعر الأحوص الأنصارى : (١٠٥ ه / ٧٢٣ م) وهو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى. من بنى ضبيعه ، لقب بالأحوص لضيق فى عينه. شاعر إسلامى أموى هجّاء ، صافى الديباجه ، من طبقه جميل بن معمر ونصيب ، وكان معاصرا لجرير والفرزدق. وهو من سكان المدينه. وفد على الوليد بن عبد الملك فى الشام فأكرمه ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته فردّه إلى المدينه وأمر بجلده فجلد ونفى إلى دهلك (وهى جزيره بين اليمن والحبشه) كان بنو أميه ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقى بها إلى ما بعد وفاه عمر بن عبد العزيز وأطلقه يزيد بن عبد الملك ، فقدم دمشق ومات بها ، وكان حماد الراويه يقدمه فى النسيب على شعراء زمنه.

٢- بعض أحكام للمنادى المبنى المستحق البناء. ١ - إذا كان المنادى ، المستحقّ للبناء ، مبنيّا قبل النداء ، فإنه يبقى على حركه بنائه. ويقال فيه إنه مبنىّ على ضمّه مقدّره ، منع من ظهورها حركه البناء الأصليّه ، نحو «يا سيبويه. يا حذام. يا خباث. يا هذا. يا هؤلاء». ويظهر أثر ضمّ البناء المقدّر فى تابعه ، نحو «يا سيبويه الفاضل. يا حذام الفاضله. يا هذا المتجهد. يا هؤلاء المجتهدون». ٢ - إذا كان المنادى مفردا علما موصوفا بابن ، ولا فاصل بينهما ، والابن مضاف إلى علم ، جاز فى المنادى وجهان ضمّه للبناء ونصبه ، نحو «يا خليل بن أحمد. ويا خليل بن أحمد». والفتح أولى. أمّا ضمّه فعلى القاعده ، لأنه مفرد معرفه. وأما نصبه فعلى اعتبار كلمه «ابن» زائده ، فيكون «خليل» مضافا و «أحمد» مضافا إليه. وابن الشخص يضاف إليه ، لمكان المناسبه بينهما. والوصف بابنه كالوصف بابن ، نحو «يا هند ابنه خالد. ويا هند ابنه خالد». أمّا الوصف بالبنت فلا يغيّر بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضمّ ، نحو «يا هند بنت خالد». ويتعيّن ضمّ المنادى فى نحو «يا رجل ابن خالد. ويا خالد ابن أخينا» لانتفاء علميّه المنادى ، فى الأول ، وعلميّه المضاف إلى ابن فى الثانى ، لأنك ، إن حذفت ابنا ، فقلت «يا رجل خالد ، ويا خالد أخينا» ، لم يبق للاضافه معنى. وكذا يتعيّن ضمّه فى نحو «يا علىّ الفاضل ابن سعيد» ، لوجود الفصل ، لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ٣ - إذا كرّر المنادى مضافا ، فلك نصب الاسمين معا ، نحو «يا سعد سعد الأوس» ، ولك بناء الأول على الضم ، نحو «يا سعد سعد الأوس». أما الثانى فهو منصوب أبدا. (أما نصب الأول ، فعلى أنه مضاف إلى ما بعد الثانى ، والثانى زائد للتوكيد ، لا أثر له فى حفض ما بعده. أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف اليه الثانى. وأما بناؤه (أى بناء الأول) على الضم ، فعلى اعتباره مفردا غير مضاف. وأما نصب الثانى ، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله ، وعلى الوجه الثانى

بـدل من محـل أو عطف بيـان). ۴ – المنـادى المسـتحقّ البنـاء على الضمّ ، إذا اضـطرّ الشـاعر إلى تنوينه جـاز تنوينه مضـمونا أو منصوبـا. ويكون فى الحـاله الأـولى مبنيّـا ، وفى الثـانيه معربـا منصوبا كالعلم المضاف ، فمن الأول قول الشاعر : سـلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السّلام

فصل : وإنّما بنى على حركه ؛ لأن بناءه عارض فحرّك لينفصل عمّا بناؤه لازم وحرّك بالضمّ لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه قوى بذلك زياده فى التنبيه على تمكّنه.

والثانى : أنّ المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء ويفتح إذا أضيف إلى غيرها فضمّ فى الإفراد لتكمل له الحركات كما فعلوا ذلك فى قبل وبعد.

والثالث : أنّهم لو فتحوه أو كسروه لالتبس بالمضاف فصاروا إلى ما لا لبس فيه.

فصل : وإنّما أعرب المضاف والمشابه له والنكره غير المقصوده على الأصل ولم يوجد المانع من ذلك ، فإنّ المانع فى المفرد شبهه بالمضمر والمضاف لا يشبه المضمر لأمرين :

أحدهما : أنّ المضمر لا يضاف.

والثانى : أنّ تعريف المضاف بالإضافه وتعريف المضمر هنا بالخطاب ، وكذلك المشابه للمضاف طال طولا فارق به المضمر أو عمل فيما بعده والمضمر لا يعمل وكذا النكره الشائعه لا تقع موقع المضمر فهذا لبيان عدم الموجب للبناء.

ويمكن أن يقال : علّه البناء موجوده وهى ما تقدّم ولكن تعذّر البناء فى المضاف إلى ياء المتكلم بتلك العلّه ؛ لأنه بنى لعلّه أخرى والمضاف إلى غيره صار كالمنوّن ؛ لأنه المضاف إليه

يحلّ محلّ التنوين والتنوين لا يكون بعد حركه البناء ولأنّه لو بنى الأوّل لم يكن عاملا فى الثانى ، ولو بنيا لفسد الأمرين.

أحدهما : أنّ النداء دخل على الأوّل دون الثانى.

والثانى : أنّهما كانا يكونان كالمركّب.

فصل : وإنّما جاز فى صفه المبنى المفرد هنا النصب على الموضع ؛ لأن موضع الموصوف نصب ويجوز رفعها حملا على لفظ الموصوف وجاز ذلك فى المنادى دون غيره من المبنيّات ؛ لأن حركه البناء فيه تشبه حركه المعرب ؛ لأنه مطرد مع (يا) لا يكون مع غيرها كما لا تحذف حركه الإعراب إلا بعامل ؛ ولذلك جاز حمل وصف (لا) على الموضع تاره وعلى اللفظ أخرى بخلاف : (أمس) و (هؤلاء) فإنّهما مبنيّان على كلّ حال لا عند شيء يشبه العامل.

فصل : فأمّا الصفه المضافه فليس فيها غير النصب ؛ لأن الصفه لا تزيد على الموصوف والموصوف المضاف ينصب البتّه فالصفه أولى.

فصل : والمعطوف الذى فيه الألف واللام وهو جنس كالصفه فى الوجهين كقوله تعالى : (يا جِبالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ) [سبأ : ١٠] ؛ لأن : (يا) لا تليه فصار كالصفه.

فأمّا الألف واللام فى القياس ونحوه فكذلك ، وقال المبرّد : الرفع فيه أحسن ؛ لأنه علم والألف واللام فيه زائد أو فى حكم الزائد.

فصل : فإن كان المعطوف ليس فيه لام التعريف فله حكم نفسه فتقدّر معه (يا) كقولك : يا زيد وعمرو ، ويا زيد وعبد الله ، لأنّك تقدر أن تقول : ويا عمرو ، وأجاز قوم النصب فيه بكلّ حال حملا على الموضع.

فصل : والتوكيد كالوصف فيجوز فى المفرد الرفع والنصب كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين ، فإن كان مضافا نصبت البته كالصفه كقولك : يا تميم كلّكم فتنصب ويجوز ب (الكاف) ؛ لأنه مخاطب وب (الهاء) ؛ لأن الاسم الظاهر غائب فيعود الضمير إليه بلفظ الغيبه.

فصل : ولا تدخل (ياء) على الألف واللام لأمرين (١) :

١- إذا أريد نداء ما فيه «أل» ، يؤتى قبله بكلمه «أيّها» للمذكر ، و «أيّتها» للمؤنث. وتبقيان مع التثنيه والجمع بلفظ واحد ، مراعى فيهما التذكير والتأنيث ، أو يؤتى باسم الإشاره. فالأول كقوله تعالى (يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ) وقوله (يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّهُ ، ارْجِعِى إِلى رَبِّكِ راضِيَهً مَرْضِيَّهً) وقوله (يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ) والثانى نحو «يا هذا الرجل. يا هذه المرأه» إلا إذا كان المنادى لفظ الجلاله. لكن تبقى «أل» وتقطع همزتها وجوبا ، نحو «يا الله». والأكثر معه حذف حرف النداء والتعويض منه بميم مشدّده مفتوحه ، للدلاله على التعظيم نحو «اللهمّ ارحمنا». ولا يجوز أن توصف «اللهمّ» ، على على اللفظ ولا على

المحلّ ، على الصحيح ، لأنه لم يسمع. وأما قوله تعالى (قُلِ اللهُمَّ ، فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) ، فهو على أنه نداء آخر ، قل اللهمّ ، يا فاطر السموات. وإذا ناديت علما مقترنا بأل وضعا حذفتها وجوبا فتقول فى نداء العبّاس والفضل والسّموأل «يا عبّاس. يا فضل. يا سموأل».

[أحدهما] : أنّ (الألف واللام) للتعريف و (يا) مع القصد إلى المنادى تخصّصه وتعيّه ولا يجتمع أداتا تعريف.

والوجه الثانى : أنّ (اللام) لتعريف المعهود والمنادى مخاطب فهما مختلفان فى المعنى ، وقد جاء ذلك فى ضروره الشعر قال : [الرجز]

فيا الغلامان اللذان فرّا

أيّاكما أن تكسبانا شرّا

وأمّا قول الآخر :

أحبّك يا الّتى تيّمت قلبى

وأنت بخيله بالودّ عنّى

فقيل هو من هذا الباب ، وقيل : الألف واللام فيه زائدتان وتعريف الموصول بالصله.

وأمّا اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الألف واللام فيه لغير التعريف ؛ لأنه سبحانه واحد لا يتعدّد فيحتاج إلى التعيين ودخول (يا) عليه للخطاب.

والثانى : أن الألف واللام عوض من همزه (إله) ، وذلك أنّ الأصل فيه (الإله) فحذفت الهمزه حذفا عند قوم ، وعند آخرين ألقيت حركتها على (اللام) ثمّ أدغمت إحداهما فى الأخرى فنابت اللام عن الهمزه فأجتمعت مع (يا) من هذا.

الوجه والثالث : أنّه كثر استعمالهم هذه الكلمه فخفّ عليهم إدخال (يا) عليها.

وقد اختص هذا الاسم بأشياء لا تجوز فى غيره منها (يا) ومنها تفخيم (لامه) إلا إذا انكسر ما قبلها ومنها قطع همزته فى النداء ، وفى القسم إذا قلت : (أفألله) ومنها اختصاصه ب (تاء القسم) ومنها لحوق (الميم) فى آخره.

فصل : وأمّا قولهم : يا أيّها الرجل ف (أىّ) مفرد منادى مبنىّ ، وفى (ها) وجهان :

أحدهما : أنّهم أتوا بها عوضا من المضاف إليه ؛ لأن حقّ (أى) أن تضاف.

والثانى : أنها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقه للرجل حيث امتناع دخول (يا) عليه.

وأمّا الرجل فصفه لأىّ على اللفظ ؛ لأنه المنادى فى المعنى ؛ ولذلك لا يسوغ الاقتصار على (أيّها).

وإنّما أتى ب (أىّ) هنا توصّلا إلى نداء ما فيه الألف واللام ومن هنا لم يجز نصبه عند الجمهور وأجازه المازنىّ كسائر الصفات ، وإنّما اختاروا (أيّا) هنا ؛ لأنها اسم معرب فيه إبهام يصلح لكل شىء.

فصل : فإن وصفت الرجل هنا رفعت الصفه وإن كانت مضافه ؛ لأن الموصوف معرب ، وإذا حملت تلك الصفه على موضع (أىّ) جاز النصب والرفع فى المفرد ولم يكن فى المضاف إلى النصب.

فصل : والميم الزائده فى قولك : (اللهم) (١) عوض من (يا) وقال الكوفيّون : أصله : (يا الله أمّنا بخير) وهو غلط لوجهين :

أحدهما : أنّه لو كان كذلك لكثر الجمع بينهما ولمّا لم يأت ذلك إلا فى الضروره علم أنّه عوض فلم يجمع بينه وبين المعوض.

١- تستعمل «اللهمّ» على ثلاثه أنحاء : (الأول) أن تكون للنداء المحض ، نحو «اللهمّ اغفر لى». (الثانى) أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، كأن يقال لك «أخالد فعل هذا؟» ، فتقول «اللهم نعم». (الثالث) أن تستعمل للدلاله على الندره وقله وقوع المذكور معها ، كقولك للبخيل «إن الأمه تعظمك ، اللهم ان بذلت شطرا من مالك فى سبيلها».

والثانى : أنّه يصحّ أن يقع بعد هذا الاسم : (أمّنا بخير) وما أشبهه كقولك : اللهم أغفر لى وأن يقع بعده ضدّ هذا المعنى كقولك : اللهم العن فلانا ، وما أشبهه.

فصل : العلم إذا نودى بقى على تعريفه ومنهم من قال ينكّر ثّم يتعرّف بالقصد والإشاره وحجّه الأوّل من وجهين :

أحدهما : أنّك تنادى من لا يشاركه غيره فى اسمه كقولك : (يا الله) و (يا فرزدق) ، ولو تنكّر لصار له نظائر فيتعيّن بالقصد.

والثانى : أنّ (يا) تدخل على النكره غير المقصوده نحو : (يا رجلا) ، ولو كانت (يا) تحدث التعريف لحدث بها هنا ، وكذلك المضاف نحو يا عبد الله وتعريفه بالإضافه لا بالقصد.

واحتجّ الآخرون بأنّ (يا) تحدث التعريف فى النكره المقصوده فكذلك فى العلم تحدثه بالخطاب ولن يصحّ ذلك إلا بنزع التعريف الأوّل ؛ ولذلك لم تدخل على الألف واللام.

فصل : إذا كان المنادى علما أو كنيه ووصف ب (ابن) مضاف إلى علم أو نكره جاز فيه الضمّ على الأصل والفتح اتباعا لفتحه نون ابن ولا يكون ذلك فى غير هذا الموضع ؛ لأن العلم والكنيه يكثر استعمالهما مع الوصف ب (ابن) للحاجه إلى التعريف بالنسب فيصير الموصوف والصفه كشىء واحد فيفتحان كالمركّب.

فصل : وتدخل (لام الاستغاثه) على المنادى إعلاما بالاستغاثه إذ ليس كلّ منادى مستغاثا به وتتعلّق بحرف النداء وتفتح كما تفتح مع ضمير المخاطب.

فأمّا : (لام المستغاث له) فتكسر ؛ لأنه غير واقع موقع الضمير.

وأمّا المعطوف على المستغاث به فتكسر لامه ؛ لأن واو العطف تغنى عن الفرق بفتح اللام فتكسر كما تكسر مع كلّ ظاهر.

فصل : ويحذف حرف النداء من كلّ منادى إلا النكره والمبهم أمّا النكره فإنّها لا تتعرّف هنا إلا ب (يا) الدالّه على القصد والإشاره ؛ فإذا لم تكن بقى على تنكيره ؛ ولذلك إذا أرادوا تعريفه باللام جاؤوا ب (يا أيّها) ، فلو حذفوا للحق الإجحاف.

وأمّا المبهم فلشدّه إبهامه يحتاج إلى مخصص ، فلو حذف المخصّص لبقى على إبهامه ؛ ولذلك جاز أن يكون المبهم وصفا ل (أىّ) فى النداء كما كان اسم الجنس.

فصل : إذا ناديت المضاف إلى نفسك وكان الأوّل صحيحا فلك فيه أوجه :

أحدها : حذف الياء نحو : يا غلام ؛ لأن الكسره تدلّ عليها فى الإثبات.

والثانى : إثباتها ساكنه على الأصل.

والثالث : فتحها ؛ لأن حقّ ياء الضمير الفتح كالكاف.

والرابع : إبدال الفتحه كسره والياء الفا ليمتدّ الصوت زياده مدّ.

والخامس : حذفها وضمّ الميم وتريد فى هذا الوجه ما أردت فى الإضافه (۱).

۱- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثه أنواع اسم صحيح الآخر ، واسم معتلّ الآخر ، وصفه. والمراد هنا اسم الفاعل واسم المفعول ومبالغه اسم الفاعل. فإن كان المضاف إلى الياء اسما صحيح الآخر ، غير أب ولا أم ، فالأكثر حذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسره التى قبلها ، كقوله تعالى (يا عِبادِ فَاتَّقُونِ.) ويجوز إثباتها ساكنه أو مفتوحه ، كقوله عزوجل (يا عِبادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ) وقوله (يا عِبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلى أَنْفُسِهِمْ). ويجوز قلب الكسره فتحه والياء ألفا ، كقوله تعالى (يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ.) وإن كان المضاف إلى (الياء) معتلّ الآخر ، وجب إثبات الياء مفتوحه لا غير ، نحو «يا فتاى. يا حامىّ». وإن كان المضاف إليها صفه صحيحه الآخر ، وجب إثباتها ساكنه أو مفتوحه ، نحو «يا مكرمى. يا مكرمى». وإن كان المضاف إليها أبا أو أمّا ، جاز فيه ما جاز فى المنادى الصحيح الآخر ، فتقول «يا أب ويا أمّ. يا أبى ويا أمى. يا أبى ويا أمى. يا أبا ويا أمّا «ويجوز فيه أيضا حذف ياء المتكلم والتّعويض عنها بتاء التأنيث مكسوره أو مفتوحه ، نحو «يا أبت ويا أمّت. يا أبت يا أمّت». ويجوز إبدال هذه التاء هاء فى الوقف ، نحو «يا أبه ويا أمّه». وإن كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، فالياء ثابته لا غير ، نحو «يا ابن أخى. يا ابن خالى» إلّا إذا كان «ابن أمّ» أو «ابن عمّ» فيجوز إثباتها ، والأكثر حذفها والاجتزاء عنها بفتحه أو كسره. وقد قرىء قوله تعالى (قالَ ابْنَ أُمَّ ، إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِى ،) وقوله (قالَ يَا بْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلا بِرَأْسِى ،) بالفتح والكسر. فالكسر على نيّه الياء المحذوفه ، والفتح على نيّه الألف المحذوفه التى أسلها ياء المتكلم. ومثل ذلك يقال فى «يا ابن عمّ» قال الراجز : كن لى لا علىّ ، يا ابن عمّا نعش عزيزين ، ونكفى الهمّا ويجرى هذا أيضا مع «ابنه أمّ» و «ابنه عم». واعلم أنهم لا يكادون يثبتون ياء المتكلم ، ولا الألف المنقلبه عنها ، إلا فى الضروره ، فإثبات الياء كقوله يا ابن أمّى ، ويا شقيّق نفسى أنت خلّقتنى لدهر شديد وإثبات الألف المنقلبه عنها ، كقول الآخر : يا ابنه عمّا ، لا تلومى واهجعى لا يخرق اللّوم حجاب مسمعى

فإن كان بين الياء والاسم المنادى اسم آخر لم تحذف نحو : يا غلام أخى ويا ابن صاحبى ؛ لأن الوسط ليس بمنادى ، وقد جاء الحذف فى : يا ابن عمى ، ويا ابن أمّى ، ويا ابن صاحبى ، وفيه أيضا الوجوه التى ذكرت فى غلام إلا أنّ منهم من يحذف الياء ويفتح الميم فيقول : (يا ابن أمّ) وفيه وجهان :

أحدهما : أنّه ركّب الاسمين كخمسه عشر.

والثانى : أنّه أراد (ابن أمّا) فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحه ، وإنّما أختصّ هذان الاسمان بهذا الحكم فى النداء لكثره استعمالهما.

باب الندبه

هی : (فعله) من (ندبته) أی : حثثته فکأنّ النادب یحثّه حزنه علی الندبه أو یحثّ السامع علی الحزن علی المندوب وحروفها : (وا) و (یا). وقیل : (آ) أیضا وأکثر من یتکلّم بها النساء لضعف قلوبهنّ (۱).

فصل : وتزاد فی آخر المندوب إذا وقف علیه (الألف) لیزداد مدّ الصوت لیشیع حال المندوب ویدل علیتفجّع النادب ، وتزاد علیها (هاء) لتبیین الألف فإن حذفت الهاء لم تأت بالألف لئلّا یظن أنّها بدل من یاء المتکلّم.

فصل : ولا یندب إلا العلم أو المضاف إذا کان المندوب مشهورا به لیکون عذرا للنادب کقولک : وا زیداه وا عبد الملکاه وا من حفر بئر زمزماه وا انقطاع ظهریاه.

فصل : وإذا خفت من إثبات الألف لّبسا قلبتها من جنس الحرکه التی قبلها کقولک : فی غلامه : (وا غلامهه) ولا تقول : (اغلامهاه) لئلّا یلتبس بغلامها للمؤنّث وتقول إذا ندبت غلامک : (وا غلامکیه) ولا تقول : (وا غلامکاه) لئلّا یلتبس بالمذکر وعلی هذا فقس.

مسأله : لا یجوز أن تلحق علامه الندبه الصفه نحو : (وا زید الظریفاه) وأجازه الکوفیّون ویونس.

۱- النّدبه هی نداء المتفجّع علیه أو المتوجّع منه ، نحو «وا سیّداه!. وا کبداه!». ولا تستعمل لنداء المندوب من الأدوات إلا «وا». وقد تستعمل «یا» ، إذا لم یحصل التباس بالنداء الحقیقی. ولا یجوز فی النّدبه حذف المنادی ولا حذف أداته. وللمنادی المندوب ثلاثه أوجه ۱ - أن یختم بألف زائده لتأکید التّفجّع أو التوجّع ، نحو «واکبدا!». ۲ - أن یختم بالألف الزائده وهاء السّکت ، نحو «وا حسیناه». (وأکثر ما تزاد الهاء فی الوقف فان وصلت حذفتها ، إلا فی الضروره ، کقول المتنبی «وا حرّ قلباه ممن قلبه شبم». ولک حینئذ ان تضمها ، تشبیها لها بهاء الضمیر. وان تکسرها علی أصل التقاء الساکنین. وأجاز الفرّاء إثباتها فی الوصل مضمومه أو مکسوره من غیر ما ضروره). ۳ - أن یبقی علی حاله ، نحو «وا حسین!». ولا یکون المنادی المندوب إلا معرفه غیر مبهمه. فلا یندب الاسم النکره ، فلا یقال «وا رجل!» ، ولا المعرفه المبهمه - کالأسماء الموصوله وأسماء الإشاره - فلا یقال «وامن ذهب شهید الوفاء!» ، إلا إذا کان المبهم اسم موصول مشتهرا بالصّله ، فیجوز ، نحو «وامن حفر بئر زمزم».

ووجه المذهب الأوّل من وجهين :

أحدهما : أنّ الصفه غير مندوبه ولا لازمه للمندوب فلم تلحقها علامه الندبه بخلاف المضاف إليه ؛ لأنه من تتمّه المضاف.

والثانى : أنّ الصفه اسم معرب مفرد فلا تلحقها علامه الندبه كالنكره وعلّه ذلك إلا يصير مبنيّا.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : ما سمع من عربىّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبهما وا جمجمتىّ الشاميّتيناه.

والثانى : أنّ الصفه فى بعض المواضع تلزم كصفه (أىّ) فى باب النداء وصفه : (من) و (ما) النكرتين فجرى مجرى المضاف إليه ولأنّها توضّح كما يوضّح.

باب الترخيم

(۱)

وهو فی اللغه لین الصوت وانقطاعه قال ذو الرّمه : [الطویل]

لها بشر مثل الحریر ومنطق

رخیم الحواشی لا هرآء ولا نزر

وبهذا المعنی سمّی الترخیم والنداء لأنّک تحذف من آخر الاسم فینقص الصوت ویضعف.

فصل : والترخیم حذف آخر الاسم المنادی المبنیّ الزائد علی ثلاثه أحرف غیر المؤنّث ، أمّا اختصاصه بالآخر فلأنّ ما بقی من الاسم یدلّ علی ما یحذف من آخره إذا کان مشهورا ولا یدلّ آخره علی أوّله ، وأمّا اختصاصه بالمنادی فلأنّ النداء قد کثر فیه التغییر ؛ لأنه موضع تخفیف وتنبیه بالأسماء المشهوره.

وأمّا اختصاصه بالمبنیّ فلأمرین :

۱- التّرخیم هو حذف آخر المنادی تخفیفا ، نحو «یا فاطم». والأصل «یا فاطمه». والمنادی الذی یحذف آخره یسمّی «مرخمّا». ولا یرخّم من الأسماء إلا اثنان : ۱ - ما کان مختوما بتاء التأنیث ، سواء أکان علما أو غیر علم ، نحو «یا عائش. یا ثق. یا عالم» ، فی «عائشه وثقه وعالمه». ۲ - العلم لمذکّر أو مؤنث علی شرط أن یکون غیر مرکّب ، وأن یکون زائدا علی ثلاثه أحرف ، نحو «یا جعف. یا سعا» ، فی «جعفر وسعاد». (فلا ترخم النکره ، ولا ما کان علی ثلاثه أحرف ولم یکن مختوما بالتاء ، ولا المرکب. فلا یقال «یا انسا» ، فی «انسان» ، لأنه غیر علم ، ولا «یا حس» ، فی «یا حسن» ، لأنه علی ثلاثه أحرف ، ولا مثل «یا عبد الرحمن». لأنه مرکب. وأما ترخیم «صاحب» فی قولهم «یا صاح» ، مع کونه غیر علم ، فهو شاذّ لا یقاس علیه) ویحذف للتّرخیم إمّا حرف واحد ، وهو الأکثر ، کما تقدّم ، وإمّا حرفان ، وهو قلیل. فتقول «یا عثم. یا منص» ، فی «عثمان ومنصور». ولک فی المنادی المرخّم لغتان. ۱ - أن تبقی آخره بعد الحذف علی ما کان علیه قبل الحذف - من ضمّه أو فتحه أو کسره - نحو «یا منص. یا جعف. یا جار». وهذه اللغه هی الأولی والأشهر. ۲ - أن تحرّکه بحرکه الحرف المحذوف ، نحو «یا جعف. یا جار». (وتسمی اللغه الأولی «لغه من ینتظر» ، أی من ینتظر الحرف المحذوف ویعتبره کأنه موجود. ویقال فی المنادی حینئذ أنه مبنی علی ضم الحرف المحذوف للترخیم. وتسمی اللغه الأخری «لغه من لا ینتظر» ، أی من لا ینتظر الحرف المحذوف ، بل یعتبر ما فی آخر الکلمه هو الآخر فیبنیه علی الضم).

أحدهما : أنّه معروف بنفسه لا بالإضافه ، وذلك بنى كما بنى ضمير الخطاب.

والثانى : أنّه لو حذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه ، وذلك إجحاف والمبنىّ لا يسقط منه إلا حرف لا إعراب فيه.

مسأله : لا يجوز ترخيم المضاف إليه ، وقال الكوفّيون : يجوز. وحجّه الأوّلين : أنّ المضاف معرب غير منادى فلم يرخمّ فى الاختيار كما لو لم يكن قبله منادى.

واحتجّ الآخرون بما جاء فى الشعر من ذلك نحو : [الطويل]

... (١) يا آل عكرم

[وقول الآخر : من الطويل]

أبا عرو (٢) ...

يريد : يا عكرمه ، ويا عروه ، ولأنّ المضاف إليه تتمّه للمنادى فصار كأنّه آخره.

والجواب : أمّا الشعر فلا حجّه فيه ؛ لأنه ممّار رخّم فى غير النداء للضروره ، وأمّا المضاف إليه فهو معرب غير منادى كما سبق.

فصل : ولا يجوز ترخيم الثلاثى غير المؤنثّ ، وقال الكوفّيون : يجوز إذا كان الأوسط متحرّكا نحو : (عمر).

١- البيت كاملا : خذوا حظّكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر والبيت من شعر زهير بن أبى سلمى : (١٣ ق. ه / ٦٠٩ م) وهو زهير بن أبى سلمى ربيعه بن رباح المزنى ، من مضر. حكيم الشعراء فى الجاهليه وفى أئمه الأدب من يفضّله على شعراء العرب كافه. قال ابن الأعرابى : كان لزهير من الشعر ما لم يكن لغيره : كان أبوه شاعرا ، وخاله شاعرا ، وأخته سلمى شاعره ، وابناه كعب وبجير شاعرين ، وأخته الخنساء شاعره. ولد فى بلاد مزينه بنواحى المدينه وكان يقيم فى الحاجر (من ديار نجد) ، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل : كان ينظم القصيده فى شهر وينقحها ويهذبها فى سنه فكانت قصائده تسمّى (الحوليات) ، أشهر شعره معلقته التى مطلعها : أمن أم أوفى دمنه لم تكلم ويقال : إن أبياته فى آخرها تشبه كلام الأنبياء.
٢- البيت كاملا : أبا عرو لا تبعد ، فكل ابن حره سيدعوه داعى موته فيجيب

حجّه الأوّلين : أنّ الثلاثىّ أقلّ الأصول فحذفه إجحاف ولم يرد به سماع يسوّغ الأخذ به واحتجّ الآخرون بأنّ فى الأسماء المعربه ما هو على حرفين نحو : (يد) و (دم) و (غد).

والجواب : أنّ تلك الأسماء محذوفه اللامات اعتباطا فلا يقاس عليها ؛ ولذلك قلّت جدا.

فإن قيل : رخّموا (ثبه)؟

قيل : إنّ تاء التأنيث كاسم ركّب مع اسم بدليل أنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا فتحذف كما يحذف الثانى من المركّب ، فكأنّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئا.

مسأله : إذا رخّمت الرباعىّ لم تحذف منه سوى حرف واحد. وقال الفرّاء : إن كان الثالث ساكنا حذفته مع الأخير نحو : (سبطر) تقول : (يا سب) واحتجّ لذلك بأنّه إذا بقى الساكن أشبه الأدوات ، وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما : أنّ بناء المتحرّك يلحقه بالأدوات ولم يمتنع.

والثانى : أنّ الاسم بعد ترخيمه قد بقى على زنه لا نظير لها فى الأسماء كحذف الثاء من : (حارث) فإنّه جاء على : (فاع) ولا نظير له ، فعلم أنّ الحذف هنا والبناء عارضان لا يعتدّ بما يخرج عن النظائر لأجلهما ويؤكّد ذلك أنّ ما قبل آخره مكسور يحذف وتبقى الكسره وهى تشبه ما يكسر لالتقاء الساكنين وهو مع ذلك جائز.

فصل : ولا ترخمّ النكره ؛ لأنها فى الأصل وصف ل (أىّ) فلم يجتمع عليها حذف الموصوف وحذف آخرها وما جاء فى الشعر نحو : (يا صاح) شاذّ لا يقاس عليه.

فصل : ولا يرخّم المبهم وإن زاد على ثلاثه أحرف لأوجه :

أحدها : أنّه ضعف بالإبهام فلا يضعف بالحذف.

والثانى : أنّ إبهامه يقرّبه من النكره ، والنكره لا ترخّم.

والثالث : أنّه فى الأصل وصف ل (أىّ) فلم يجمع بين حذفين.

والرابع : أنّه وصف ل (أىّ) والأوصاف لا ترّخم مع الموصوفات فكذلك ما هو فى تقديرها.

فصل : ولا يحذف من الاسم الّذى فيه تاء التأنيث شىء غيرها وإنّ كان ما قبلها زائدا ؛ لأنها بمنزله اسم ضمّ إلى اسم على ما ذكرنا من قبل.

فصل : إذا ناديت الصفه التى فيها تاء التأنيث لم تحذفها نحو : (يا فاسقه) لئلّا يلتبس بالمذكّر فإن كانت علما جاز.

فصل : إذا رخّمت (طيلسانا) حذفت الألف والنون ؛ لأنّهما زائدتان وضممت السين وإن شئت فتحتها هذا إذا فتحت اللام فإن كسرتها لم يجز ترخيمه عند المبرّد ، قال : لأنه على وزن لا نظير له وهو : (فيعل). وأجازه السيرافى وغيره وقالوا : لأنه قد يبقى بعد الترخيم بناء لا نظير له فى غيره نحو : يا حار ، وقد بيّنا ذلك قبل.

فصل : فإن سمّيت ب (حبلوى) أو (حبليان) لم يجز أن ترخّمه على قول من قال : يا حار بالضمّ ؛ لأن الواو والياء هنا ينقلبان ألفين فيصير (فعلى) وألف فعلى لا تكون منقلبه أبدا لكنّها للتأنيث ، وأجازه السيرافىّ وعلّل بنحو ما تقدّم.

فصل : وللعرب فى الباقى بعد الترخيم مذهبان :

أحدهما : تركه على ما كان عليه وهو الأجود ؛ لأن بقاءه على ذلك ينبّه على الأصل.

والثانى : أن يضم على كلّ حال ويجعل كأنّه اسم قائم برأسه.

وفائده اختلاف المذهبين أنّك إذا رخّمت على المذهب الأوّل تركت الحرف الباقى على حاله ولم تغيّره على ما يوجب قياس التصريف ، وإذا رخّمته على المذهب الثانى غيّرته على ما يوجبه قياس التصريف وإذّ عرفت هذا الأصل استغنيت عن الإطاله بالمسائل.

باب حروف الجرّ

إنّما سمّيت كسره الإعراب جرّا لتسفّلها فى الفم وانسحاب الياء التى من جنسها على ظهر اللسان كجرّ الشىء على الأرض ، ومنه قيل لأصل الجبل : (جرّ) لتسفله (۱).

والكوفّيون يسمّونه : (خفضا) وهو صحيح المعنى ؛ لأن الانخفاض الانهباط وهو تسفّل.

فصل : وإنّما عملت هذه الحروف لاختصاصها بأحد القبيلين ، وقد ذكرنا علّه ذلك فى باب (أنّ) ، وإنّما عملت الجرّ دون غيره لأمرين :

أحدهما : أنّ الفعل عمل الرفع والنصب فلم يبقى للحرف ما ينفرد به إلا الجرّ.

والثانى : أنّ الحرف واسطه بين الفعل وبين ما يقتضيه فجعل عمله وسطا والجرّ من (الياء) وهى من حروف وسط الفم بخلاف الرفع ؛ فإنّه من الضمّ ، والضم من الواو ، والواو من الشفتين وبخلاف النصب ؛ فإنّه من الألف ، والألف من أقصى الحلق.

فصل : والأصل فى الجرّ للحروف لأمرين :

أحدهما : أن أصل العمل للأفعال والحروف دخلت موصوله لها إلى الأسماء فلمّا اختصّت عملت فكانت تلو الأفعال فى العمل أما الأسماء فمعمول فيها فلم تكن عامله.

والثانى : أن الإضافه تقدّر بالحرف فدلّ ذلك على أنّه الأصل وإنّما عملت فى الأسماء لما يذكر فى مواضعه.

فصل : و (من) (۲) على أوجه :

۱- سمّيت حروف الجرّ ، لأنها تجرّ معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها ، أو لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء ، أى تخفضه. وتسمّى «حروف الخفض» أيضا ، لذلك. وتسمّى أيضا «حروف الإضافه» ، لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها. وذلك أنّ من الأفعال ما لا يقوى على الوصول إلى المفعول به ، فقوّوه بهذه الحروف ، نحو «عجبت من خالد ، ومررت بسعيد». ولو قلت «عجبت خالدا. ومررت سعيدا» ، لم يجز ، لضعف الفعل اللازم وقصوره عن الوصول إلى المفعول به ، إلا أن يستعين بحروف الإضافه.

۲- من لها ثمانيه معان : ۱ - الابتداء ، أى ابتداء الغايه المكانيّه أو الزمانيّه. فالأول كقوله تعالى (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى.) والثانى كقوله (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ.) وترد أيضا لابتداء الغايه فى الأحداث والأشخاص. فالأول كقولك «عجبت من إقدامك على هذا العمل» ، والثانى كقولك «رأيت من زهير ما أحبّ». ۲ - التّبعيض ، أى معنى «بعض» ، كقوله تعالى (لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) أى بعضه ، وقوله «منهم من كلّم الله» ، أب بعضهم. وعلامتها أن يخلفها لفظ «بعض». ۳ - البيان ، أى بيان الجنس ، كقوله تعالى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ.)

قوله (يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) وعلامتها أن يصحّ الإخبار بما بعدها عمّا قبلها ، فتقول الرجس هى الأوثان ، والأساور هى ذهب. واعلم أن «من» البيانيّه ومجرورها فى موضع الحال مما قبلها ، إن كان معرفه ، كالآيه الأولى ، وفى موضع النّعت له إن كان نكره ، كالآيه الثانيه. وكثيرا ما تقع «من البيانيّه» هذه بعد «ما ومهما» ، كقوله تعالى (ما يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها) وقوله (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) وقوله (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ.) ۴ - التأكيد ، وهى الزائده لفظا ، أى فى الإعراب ، كقوله تعالى (ما جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ ،) وقوله (لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ) أى «بدلكم» ، وقوله (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) أى بدل الله ، والمعنى بدل طاعته أو رحمته. وقد تقدّم معنى البدل فى الكلام على الباء. ۶ - الظّرفيّه ، أى معنى (فى) ، كقوله سبحانه (ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) أى فيها ، وقوله (إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ،) أى فى يومها. ۷ - السّببيّه والتّعليل ، كقوله تعالى (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا) قال الشاعر يغضى حياء ، ويغضى من مهابته فما يكلّم إلّا حين يبتسم ۸ - معنى «عن» ، كقوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ) وقوله (يا وَيْلَنا! قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا.)

أحدها : ابتداء غايه المكان كقولك : سرت من البصره ، فالبصره مبتدأ السير ، وقال ابن السرّاج : تكون (من) لابتداء غايه الفعل من الفاعل كما ذكرناه ولابتداء غايه الفعل من المفعول كقولك : نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب ف (من الدار) مكان الفاعل و (من خلل السحاب) مكان المفعول وقال غيره.

(من خلل السحاب) حال من الهلال ويمكن أن يكون : (من الدار) حالا من الناظر.

والثانى : التبعيض وعلامته أن يصلح مكانها : (بعض) كقولك : أخذت من المال ، وقال المبرّد : هى لابتداء المكان أيضا والتبعيض مستفاد بقرينه ، فإنّ قلت : أخذت من زيد مالا جاز أنّ تعلّق (من) بأخذت وأنّ تجعلها حالا من المال ، أى : مالا من زيد ، فلما قدّمت صفه النكره صارت حالا.

والثالث : أنّ تكون بمعنى البدل كقوله تعالى : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَهِ) [التوبه : ٣٨] أى : بدلا من الآخره وموضعها حال ، ومنه قوله : (وَلَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَهً) أى : بدلا منكم.

والرابع : أن تكون لبيان الجنس كقوله : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ) [الحج : ٣٠] وهذه أشبه بالتى هى للابتداء ، فأمّا قولك : زيد أفضل من عمرو ف (من) فيه لابتداء الغايه والمعنى ابتداء معرفه فضل زيد من معرفه فضل عمرو ، أى : لمّا قيس فضله بفضل عمرو بانت زيادته عليه.

والخامس : أن تكون زائده ، وذلك فى غير الواجب نحو : ما جاءنى من أحد و (هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) [مريم : ٩٨] ، وإنّما زيدت هنا للتوكيد فقط ؛ لأن أحدا من أسماء العموم.

فأمّا قولك : ما جاءنى من رجل ف (من) زائده من وجه لأنّك لو حذفتها لاستقام الكلام وغير زائده من وجه ؛ لأنها تفيد استغراق الجنس ، ألا ترى أنّك لو حذفتها لنفيت رجلا واحدا كقولك : ما جاءنى رجل بل رجلان ، وإذا أثبتّها دللت بذلك على أنّه لم يأتك رجل ولا أكثر.

مسأله : لا تجوز زياده : (من) فى الواجب وأجازها الأخفش ، ودليلنا أنّ (من) حرف والأصل فى الحروف أنّها وضعت للمعانى اختصارا من التصريح بالاسم أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى كالهمزه ؛ فإنّها تدلّ على استفهام ؛ فإذا قلت : أزيد عندك؟ أغنت الهمزه عن : (أستفهم) وأخذت من المال أى بعضه وما قصد به الاختصار لا ينبغى أن يجىء زائدا ؛ لأن ذلك عكس الغرض ، وإنّما جاز فى مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه ولا يصحّ ذلك المعنى هنا ألا ترى أنّك لو قلت : (ضربت من رجل) لم تكن مفيدا ب (من) شيئا بخلاف قولك : ما ضربت من رجل.

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئاتِكُمْ) [البقره : ٢٧١] و (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) [نوح : ۴] والمراد الجميع.

والجواب : أنّ (من) هنا للتبعيض ، أى : بعض سيئاتكم ؛ لأن إخفاء الصدقّه لا يمحّص كل السيئات ، وأمّا (من ذنوبكم) فالتبعيض أيضا ؛ لأن الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب وهو مظالم العباد الدنيويّه أو تكون : (من) هنا لبيان الجنس.

فصل : و (إلى) (۱) لانتهاء الغايه وهى مقابله ل (من).

وقال قوم : تكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى : (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) [النساء : ۲] و (مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللهِ) [الصف : ۱۴] (وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلى قُوَّتِكُمْ) [هود : ۵۲] (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ) [المائده : ۶] وهذا كلّه لا حجّه فيه بل هى للانتهاء والمعنى لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم وكنّى عنه بالأكل كما قال : (لا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ) [النساء : ۲۹] أى : لا تأخذوا. و (مَنْ أَنْصارِى) أى : من ينصرنى إلى أن أتّم أمر الله أو موضعها حال ، أى : من أنصارى مضافا إلى الله ومثله : (إِلى قُوَّتِكُمْ.)

۱- إلى لها ثلاثه معان : ۱ - الانتهاء ، أى انتهاء الغايه الزمانيّه أو المكانيّه. فالأول كقوله تعالى (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ) والثانى كقوله (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى.) وترد أيضا لانتهاء الغايه فى الأشخاص والأحداث. فالأول نحو «جئت إليك» ، والثانى نحو «صل بالتّقوى إلى رضا الله». ومعنى كونها للانتهاء أنها تكون منتهى لابتداء الغايه. أمّا ما بعدها فجائز أن يكون داخلا جزء منه أو كلّه فيما قبلها ، وجائز أن يكون غير داخل. ؛ فإذا قلت «سرت من بيروت إلى دمشق» ، فجائز أن تكون قد دخلتها ، وجائز أنك لم تدخلها ، لأنّ النهايه تشمل أول الحدّ وآخره. ، وإنما تمتنع مجاوزته. ومن دخول ما بعدها فيما قبلها قوله تعالى (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاهِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ.) فالمرافق داخله فى مفهوم الغسل. ومن عدم دخوله قوله عزوجل (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ.) فالجزء من الليل غير داخل فى مفهوم الصيام. وقالت الشيعه الجعفريه إنه داخل. والآيه - بظاهرها - محتمله للأمرين. فإن كان هناك قرينه تدلّ على دخول ما بعدها فيما قبلها ، دخل ، أو على عدم دخوله لم يدخل. فإن لم تكن قرينه تدلّ على دخوله أو خورجه ، فإن كان من جنس ما قبلها جاز أن يدخل وأن لا يدخل ، نحو «سرت فى النهار إلى العصر» وإلا فالكثير الغالب أنه لا يدخل. نحو «سرت فى النهار إلى الليل». وقال قوم يدخل مطلقا ، سواء أكان من الجنس أم لا. وقال قوم لا يدخل مطلقا. والحقّ ما ذكرناه. ۲ - المصاحبه ، أى معنى «مع» كقوله تعالى (قالَ مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللهِ) أى معه ، وقوله (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ ،) ومنه قولهم «الذّود إلى الذّود إبل» ، وتقول «فلان حليم إلى أدب وعلم». ۳ - معنى «عند» ، وتسمّى المبيّنه ، لأنها تبين أن مصحوبها فاعل لما قبلها. وهى التى تقع بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجّب أو اسم تفضيل ، كقوله تعالى (قالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِى إِلَيْهِ) ، أى أحبّ عندى. فالمتكلم هو المحبّ. وقول الشاعر : أم لا سبيل إلى الشّباب ، وذكره أشهى إلىّ من الرّحيق السّلسل

وأمّا قوله : (إِلَى الْمَرافِقِ) ففيه وجهان :

أحدهما : أنّها على بابها وذاك أنّ المرفق هو الموضع الذى يتّكئ الإنسان عليه من رأس العضد ، وذلك هو المفصل وفويقه فيدخل فيه مفصل الذراع ولا يجب فى الغسل أكثر منه.

والثانى : أنّ (إلى) تدلّ على وجوب الغسل إلى المرفق ولا تنفى وجوب غسل المرفق ؛ لأن الحدّ لا يدخل فى المحدود ولا ينفيه التحديد كقولك : سرت إلى الكوفه فهذا لا يوجب دخول الكوفه ولا ينفيه ، وكذلك المرفق إلا أنّ وجوب غسله ثبت بالسّنه.

فصل : ومعنى (عن) المجاوزه والتعدّى ، وقولك : أخذت العلم عن فلان مجاز ؛ لأن علمه لم ينتقل عنه ووجه المجاز أنك لمّا تلقّيته منه صار كالمنتقل إليك عن محلّه.

فصل : وقد يكون : (عن) اسما يدخل عليه حرف الجرّ فيكون بمعنى جانب وناحيه قال الشاعر (١) : [الكامل]

ولقد أرانى للرّماح دريئه

من عن يمينى مرّه وأمامى

وهى إذا كانت اسما مبنيّه لشبهها بالحرف فى نقصانها لأنّك لا تقول : جلست عن ، كما تقول : جلست ناحيه وجانبا.

فصل : وأما : (فى) فحقيقتها الظرفيّه كقولك : المال فى الكيس ، وقد يتجوّز بها فى غيرها كقولك : فلان ينظر فى العلم ؛ لأن العلم ليس بظرف على الحقيقه ولكن لمّا قيّد نظره به وقصره عليه صار العلم كالوعاء الجامع لما فيه.

١- البيت من شعر قطرى بن الفجاءه : (٧٨ ه / ٦٩٧ م) وهو جعونه بن مازن بن يزيد الكنانى المازنى التميمى أبو نعامه. شاعر الخوارج وفارسها وخطيبها والخليفه المسمّى أمير المؤمنين فى أصحابه ، وكان من رؤساء الأزارقه وأبطالهم. من أهل قطر بقرب البحرين كان قد استفحل أمره فى زمن مصعب بن الزبير ، لما ولى العراق نيابه عن أخيه عبد الله بن الزبير. وبقى قطرى ثلاث عشره سنه ، يقاتل ويسلّم عليه بالخلافه وإماره المؤمنين والحجاج يسير إليه جيشا إثر جيش ، وهو يردهم ويظهر عليهم. وكانت كنيته فى الحرب نعامه و (نعامه فرسه) وفى السلم أبو محمد. قال صاحب سنا المهتدى فى وصفه : كان طامه كبرى وصاعقه من صواعق الدنيا فى الشجاعه والقوه وله مع المهالبه وقائع مدهشه ، وكان عربيا مقيما مغرما وسيدا عزيزا وشعره فى الحماسه كثير. له شعر فى كتاب شعر الخوارج.

وقد تكون بمعنى السبب كقوله وآله وسلّم : «فى النّفس المؤمنه مائه من الإبل» (١) أى : تجب بقتلها الإبل ، ووجه المجاز أنّ السبب يتضمّن الحكم ، والحكم يلازمه فصار للحكم كالظرف الحافظ لما فيه.

فصل : وأمّا (على) (٢) وتكون حرف جرّ وحقيقتها للدلاله على الاستعلاء كقولك : زيد على الفرس فتكون مجازا فيما ما يغلب الإنسان كقولك : (عليه كآبه) أى : تغلبه وتظهر عليه وعليه دين ، أى : لزمه الانقياد بسببه كانقياد المركوب لراكبه وهو معنى قول الفقهاء : (على) للإيجاب.

١- أخرجه النسائى (٤٨٥٥) ، وأخرجه الدارمى فى سننه (٢٣٦٥) ، وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ج ٨ / ١٨ ، وأخرجه الشافعى فى مسنده (١٥٨٣).

٢- على لها ثمانيه معان : ١ - الاستعلاء ، حقيقه كان ، كقوله تعالى (وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) أو مجازا ، كقوله (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) ونحو «لفلان علىّ دين». والاستعلاء أصل معناها. ٢ - معنى «فى» ، كقوله تعالى (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِها) أى فى حين غفله. إذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها أى إذا رضيت عنى. ٣ - معنى اللام ، التى للتعليل ، كقوله تعالى (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ) أى «لهدايته إيّاكم» ، وقول الشاعر علام تقول الرّمح يثقل عاتقى إذا أنا لم أطعن ، إذا الخيل كرّت أى لم تقول؟ ٥ - معنى «مع» ، كقوله تعالى (وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ) أى مع حبه ، وقوله (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ) مع ظلمهم. ٦ - معنى «من» ، كقوله سبحانه (إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) أى اكتالوا منهم. ٧ - معنى الباء ، كقوله تعالى (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ) أى حقيق بى ، ونحو «رميت على القوس» ، أى رميت مستعينا بها ، ونحو «اركب على اسم الله» ، أى مستعينا به. ٨ - الاستدراك ، كقولك «فلان لا يدخل الجنه لسوء صنيعه ، على أنه لا ييأس من رحمه الله» ، أى لكنّه لا ييأس. ومنه قول الشاعر بكلّ تداوينا. فلم يشف ما بنا على أنّ قرب الدّار خير من البعد على أنّ قرب الدّار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

فصل : وقد تكون اسما بمعنى فوق مبنيّا وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول الشاعر (١) : [الطويل]

غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها

تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل

يعنى : قطاه فارقت بيضها بعدما تمّ عطشها ، وإنّما بينت لنقصانها كما ذكرنا فى (عن) وقلبت ألفها ياء حملا على حالها وهى حرف وألفها من واو ؛ لأنها من علا يعلو.

فصل : وأمّا (لام الجرّ) فمعناه الاختصاص وهذا يدخل فيه الملك وغيره ؛ لأن كلّ ملك اختصاص وما كلّ اختصاص ملكا ، وقولك : السرج للدّابه للاختصاص ولام التعليل كقولك : جئت لإكرامك للاختصاص أيضا لا للملك.

فصل : وتكسر هذه اللام مع المظهر غير المنادى وتفتح مع المضمر غير الياء ، وإنّما حرّكت وأصلها السكون ؛ لأنها مبتدأ بها ، وفى كسرها وجهان :

أحدهما : الفرق بينها وبين لام الابتداء فإنّها فى بعض المواضع تلتبس بها فجعل فى نفسها ما يمنع من وقوع اللبس وأمن اللبس فى المضمر فردّت إلى الأصل وكسرت مع الياء اتباعا ، وإنّما أمن اللبس مع المضمر ؛ لأن الضمير الواقع بعد لام الابتداء منفصل وبعد لام الجرّ متصّل واللفظان مختلفان.

والوجه الثانى : أنّ اللام تعمل الجرّ فجعلت حركتها من نفس عملها ومع المضمر لا عمل لها فى اللفظ فخرجت على الأصل ، ولأنّ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها.

فصل : وأمّا (الباء) (٢) فللإلصاق فى الأصل وتستعمل فى غيره على التشبيه بالإلصاق كقولك : مررت بزيد ، أى : حاذيته والتصقت به. وتقول : أخذ بذنبه ، أى : ذنبه سبب لذلك

١- البيت من شعر مزاحم العقيلى : (١٢٠ ه / ٧٣٨ م) وهو مزاحم بن الحارث ، أو مزاحم بن عمرو بن مره بن الحارث ، من بنى عقيل بن كعب ، من عامر بن صعصعه. شاعر غزل بدوى ، من الشجعان. كان فى زمن جرير والفرزدق ، وسئل كل منهما أتعرف أحدا أشعر منك؟ فقال : الفرزدق لا ، إلا أن غلاما من بنى عقيل يركب أعجاز الإبل وينعت الفلوات فيجيد. وأجاب جرير بما يشبه ذلك. وقيل لذى الرمه : أنت أشعر الناس ، فقال : لا ، ولكن غلام من بنى عقيل يقال له مزاحم ، يسكن الروضات ، يقول وحشيا من الشعر لا يقدر أحد أن يقول مثله. وأورد البغدادى والجمحى بعض محاسن شعره.

٢- البيت من شعر مزاحم العقيلى : (١٢٠ ه / ٧٣٨ م) وهو مزاحم بن الحارث ، أو مزاحم بن عمرو بن مره بن الحارث ، من بنى عقيل بن كعب ، من عامر بن صعصعه. شاعر غزل بدوى ، من الشجعان. كان فى زمن جرير والفرزدق ، وسئل كل منهما أتعرف أحدا أشعر منك؟ فقال : الفرزدق لا ، إلا أن غلاما من بنى عقيل يركب أعجاز الإبل وينعت الفلوات فيجيد. وأجاب جرير بما

يشبه ذلك. وقيل لذى الرمه : أنت أشعر الناس ، فقال : لا ، ولكن غلام من بنى عقيل يقال له مزاحم ، يسكن الروضات ، يقول وحشيا من الشعر لا يقدر أحد أن يقول مثله. وأورد البغدادى والجمحى بعض محاسن شعره.

والسبب يلازمه حكمه غالبا ، والملازمه تقرب من الإلصاق وتكون للبدل كقولك : بعته بكذا فهى للمقابله كما أنّ السببيه للمقابله وتكون زائده وسنذكر أقسامها فى الحروف.

فصل : و (الكاف) للتشبيه تكون فى موضع حرفا لا غير يجوز أن تقع صله كقولك : الذى كزيد عمرو ، ولو كانت هنا اسما لما تمّت الصله بها وتكون فى موضع اسما لا غير مثل أن تكون فاعله كقول الشاعر (١) : [البسيط]

أتنتهون ولا ينهى ذوى شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

والفاعل لا يكون إلا اسما مفردا ، وإذا دخل عليها حرف الجرّ كانت اسما كقوله : [الرجز]

يضحكن عن كالبرد المنهمّ

وتكون فى موضع محتمله لهما كقولك : زيد كعمرو ، ومررت برجل كالأسد ، وجاء زيد كالأسد ، وتكون زائده ويذكر فى موضعه.

فصل : فإن قيل : لم فتحت (الكاف) وكسرت (اللام والباء)؟

قيل : الأصل فى الحروف الأحاديّه الفتح ؛ لأنها يبتدأ بها والابتداء بالساكن الذى هو الأصل الأوّل محال فحرّكت والضروره تندفع بأخفّ الحركات إلا أنّ (الباء واللام) كسر تا لما ذكرنا قبل ، فأمّا : (الكاف) فتكون حرفا وتكون اسما فبعدت من اللام والباء فردّت إلى ألاصل ، وقيل : إنّ الكاف من أعلى الحلق ففيها نوع من استعلاء فكسرها مستثقل ، وقيل : هى قريبه من مخرج الياء فيثقل كسرها كما يثقل كسر الياء.

١- البيت للأعشى :(- ٧ ه / - ٦٢٨ م) وهو ميمون بن قيس بن جندل من بنى قيس بن ثعلبه الوائلى ، أبو بصير ، المعروف بأعشى قيس ، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير. من شعراء الطبقه الأولى فى الجاهليه وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب ، والفرس ، غزير الشعر ، يسلك فيه كلّ مسلك ، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعرا منه. وكان يغنّى بشعره فسمّى (صناجه العرب). قال البغدادى : كان يفد على الملوك ولا سيما ملوك فارس فكثرت الألفاظ الفارسيه فى شعره. عاش عمرا طويلا وأدرك الإسلام ولم يسلم ، ولقب بالأعشى لضعف بصره ، وعمى فى أواخر عمره. مولده ووفاته فى قريه (منفوحه) باليمامه قرب مدينه الرياض وفيها داره وبها قبره.

فصل : وأمّا (واو القسم وتاؤه) ففرعان على الباء فردّا إلى الفتح الذى هو الأصل.

فصل : وإنّما لم تدخل (الكاف) فى الاختيار على مضمر لتردّدها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيها والاشتراك فرع والضمائر تردّ الأشياء إلا أصولها ولا أصل لها ، ولهذه العلّه لم تدخل حتّى على المضمر ، وقيل : لمّا لم تكسر (الكاف) لم تدخل على المضمر ؛ لأن من المضمرات ما يوجب كسر ما قبله وهو ياء المتكلّم فألحق باقيها به بخلاف اللام والباء فأمّا الواو والتاء فيذكران فى القسم.

فصل : وأمّا : (ربّ) فحرف عند البصريّين واسم عند الكوفيّين.

وحجّه الأوّلين من أوجه :

أحدها : أنّ معناها فى غيرها فكانت حرفا كسائر أخواتها.

والثانى : أنّ ما بعدها مجرور أبدا ولا معنى للإضافه فيها فتعيّن أن تكون حرف جر.

والثالث : أنّها تتعلّق أبدا بفعل وهذا حكم حرف الجرّ.

وحجّه الآخرين من أوجه :

أحدها : أنّه أخبر عنها فقالوا : [الكامل]

... (١)وربّ قتل عار

فرفع : (عار) يدلّ أنّه خبر عنها.

والثانى : أنّها لو كانت حرف جرّ لظهر الفعل الذى تعدّيه ولا يظهر أبدا.

١- من ثلاثه أبيات لحبيب الهلالى : يا با حسين لو شراه عصابه صبحوك كان لوردهم إصدار إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار يا با حسين والجديد إلى بلى أولاد درزه أسلموك وطاروا والشاعر حبيب بن خدره الهلالى ، شاعر من شعراء الخوارج وهو من موالى بنى هلال. وقال الجاحظ عنه : أنه من خطباء الخوارج وشعرائهم وعلمائهم. وقال : عداده فى بنى شيبان وهو مولى لبنى هلال بن عامر ، وقد انتمى للخوارج فى سن كبيره ، ولهذا تتفاوت أشعاره تفاوتا ملحوظا. له شعر فى كتاب شعر الخوارج.

والثالث : أنّها نقيضّه : (كم) وكم اسم فما يقابله اسم يدلّ عليه أنّها جاءت للتكثير ك (كم).

والجواب : أمّا الإخبار عن (ربّ) فغير مستقيم ؛ لأن (ربّ) ليس لها معنى فى نفسها حتّى يصحّ نسبه الخبر إليها ؛ ولذلك تكون الصفه تابعه للمجرور ب (ربّ) فى التذكير والتأنيث والإفراد والجمع و (ربّ) متّحده المعنى فعلم أنّ الخبر ليس عن : (ربّ) (۱) فأمّا قوله : ربّ قتل عار فشاذّ ، والوجه فيه : أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أى : (هو عار) والجمله صفه لقتل ، وأمّا الفعل الذى تتعلّق به (ربّ) فيجوز إضهاره غير أنّهم اكتفوا بالصفه عنه فى كثير من المواضع لظهور معناه ، وأمّا حملها على (كم) فلا يصحّ لوجهين :

أحدهما : أن الاسميّه لا تثبت فى معنى بالإلحاق فى المعنى ألا ترى أنّ معنى (من) التبغيض ولا يقال هى اسم ؛ لأنها التبعيض ، وكذلك معنى (ما) النفى وهى حرف وهو اسم فعلم أنّ الاسمّيه تعرف من أمر آخر.

۱- ربّ تكون للتّقليل وللتّكثير ، والقرينه هى التى تعيّن المراد. فمن التقليل قول الشاعر : ألا ربّ مولود ، وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان يريد بالأول عيسى ، وبالثانى آدم ، عليهما السلام. ومن التكثير حديث «يا رب كاسيه فى الدنيا عاريه يوم القيامه» ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان «يا ربّ صائمه لن يصومه ويا ربّ قائمه لن يقومه». واعلم أنه يقال «ربّ وربّه وربّما وربّتما». والتاء زائده لتأنيث الكلمه ، و «ما» زائده للتوكيد. وهى كافه لها عن العمل. وقد تخفّف الباء. ومنه قوله تعالى (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ.) ولا تجرّ «ربّ» إلا النكرات ، فلا تباشر المعارف. وأمّا قوله «يا ربّ صائمه ، ويا ربّ قائمه» المتقدّم ، فإضافه صائم وقائم إلى الضمير لم تفدهما التعريف ، لأنّ إضافه الوصف إلى معموله غير محضه ، فهى لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه ، لأنها على نيّه الانفصال ، ألا ترى أنك تقول «يا ربّ صائم فيه ، ويا ربّ قائم فيه». والأكثر أن تكون هذه النكره موصوفه بمفرد أو جمله. فالأول نحو «ربّ رجل كريم لقيته». والثانى نحو «ربّ رجل يفعل الخير أكرمته». وقد تكون غير موصوفه ، نحو «ربّ كريم جبان». وقد تجرّ ضميرا منكّرا مميّزا بنكره. ولا يكون هذا الضمير إلا مفردا مذكّرا. أما مميّزه فيكون على حسب مراد المتكلم مفردا أو مثّنى أو جمعا أو مذكرا أو مؤنثا ، تقول «ربّه رجلا. ربّه رجلين. ربّه رجالا. ربّه امرأه. ربّه امرأتين. ربّه نساء». قال الشاعر ربّه فتيه دعوت إلى ما يورث الحمد دائبا ، فأجابوا.

والثانى : أنّ (كم) اسم لعدد ؛ ولذلك يخبر عنها وتدخل عليها حروف الجرّ ، ولو جعل مكانها عهدد كثير أغنى عنها كقولك مائه رجل أو ألف رجل وربّ للتقليل والتقليل كالنفى ؛ ولذلك استعملوا (أقلّ) بمعنى النفى كقولهم : أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، أى : ما رجل.

فصل : وتضمر (ربّ) بعد الواو والجرّ بها ، وقال المبرّد والكوفيّون : الجرّ بالواو.

وحجّه الأوّلين : أنّ الواو فى الأصل للعطف ، والعطف يكون للأسماء والأفعال والحروف فهى غير مختصه وما لا يختصّ لا يعمل إلاـ أن ينوب عن مختّص لاـ يظهر معه البته ك (واو القسم) فإنّها تدخل على (الباء) وهما للقسم ، ومن هنا لم تعمل حروف العطف ؛ لأن العامل يظهر معها فكذلك : (واو ربّ) هى للعطف وتدخل على (ربّ) كما تدخل عليها :

(الفاء) و (بل) ، وقد أضمرت بعد : (الفاء) و (بل) ولم يقل أحدّ إنّهما تجرّان فكذلك الواو فمن (الفاء) قول الشاعر : [الوافر]

فإمّا تعرضنّ أميم عنّى

وتنزعك الوشاه أولو النّياط

فحور قد لهوت بهنّ عين

نواعم فى البرود ، وفى الرّياط

ومن بل قول الراجز : [الرجز]

بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتانه وجهرمه

فإن قيل : الواو قد تأتى فى أوّل الكلام ، وليس هناك معطوف عليه؟

قيل : إن لم يكن المعطوف عليه فى اللفظ فهو مقدّر وهذه وهذه طريقه للعرب فى أشعارهم وفيما ذكرناه جواب عمّا يتعلقون به.

فصل : وإنّما وجب ل (ربّ) صدر الكلام ؛ لأنها تشبه حروف النفى إذ كانت للتقليل والقليل فى حكم المنفىّ ، وإنّما اختصّت بالنكره ؛ لأن القليل يتصوّر فيها دون المعرفه ، وإنّما لم تدخل على مضمر ؛ لأن الضمائر معارف ، وأمّا قولهم : (ربّه رجلا) فشاذّ مع أنّ هذا الضمير نكره ؛ لأنه لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه بل وجب تفسيره بالنكره بعده ولم يستعمل إلا مذكرا مفردا.

فصل : وتكفّ (ربّ) ب (ما) فتدخل على الفعل الماضى خاصّه ؛ لأنه تحقّق فأمّا قوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر : ٢] ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ (ما) نكره موصوفه ، أى ربّ شىء يودّه.

والثانى : هى كافّه ووقع المستقبل هنا ؛ لأنه مقطوع بوقوعه إذا خبرا من الله تعالى فجرى مجرى الماضى فى تحقّقه ، وقيل : هو على حكايه الحال.

فصل : وقد حكى تخفيف الباء من (رب) وتحريكها بالفتح وحكى فتح رائها وحكى زياده تاء التأنيث عليها فقيل : (ربت) فمنهم من يقف عليها (تاء) ليفرّق بين الحرف والاسم ومنهم من يقلبها (هاء) لتحرّكها كالتاء فى الاسم.

ودخول التاء لا يدلّ على أنّها اسم ؛ لأنها قد دخلت على (ثمّ) وهى حرف بلا خلاف وكذا حذف إحدى اللامين لا يدل على انها اسم من حيث أنّ الحذف تصرّف والحروف تبعد عن التّصرّف ؛ لأن الحذف قد جاء فى الحروف كقولهم : (سو أفعل) فى سوف ، وفى ربّ أحسن من أجل التضعيف.

فصل : فأمّا : (حاشا) و (خلا) فيذكران فى الاستثناء ، وأمّا (حتّى) فلها باب وكذلك : (مذ) و (منذ).

باب (مذ، ومنذ)

وهما حرفان فی موضع واسمان فی موضع ؛ فإذا کان معناهما (فی) فهما حرفان ، وإذا کان معناهما تقدیر المدّه وابتداءها فهما اسمان إلا أنّ الأکثر فی (مذ) أن تستعمل اسما ، والأکثر فی (منذ) أن تستعمل حرفا وعلّه ، وذلک أنّ أصل (مذ) : (منذ) فحذفت نونها والحذف تصرّف ، وذلک بعید فی الحروف ویدلّ علی الحذف أنّک لو سمّیت ب (مذ) ثمّ صغّرته أو کسّرته أعدتها فقلت : (منیذ) و (أمناذ).

فصل : و (منذ) (۱) مفرد عند البصریّین ومرکّب عند الکوفیّین واختلفوا فی ترکیبه فقال الفرّاء : (من ذو) التی بمعنی (الذی) فی اللغه الطائیه ، وقال غیره أصله : (من إذ) ثّم حذف ورکّب وضمّ أوّله دلاله علی الترکیب وبنوا علی هذا الإعراب.

فقالوا تقدیر قولک : ما رأیته منذ یومان ، أی : من الذی هو یومان ف (یومان) خبر مبتدأ محذوف ، وقال الآخرون : هو فاعل فعل محذوف ، أی : من إذ مضی یومان.

وعلی قول البصریّین : (منذ) مبتدأ و (یومان) خبره ، والتقدیر : أمد ذلک یومان أو أوّل ذلک یوم الجمعه.

وحجّه البصریّین : أنّ الأصل عدم المرکّب والانتقال عن الأصل یفتقر إلی دلیل ظاهر ولا دلیل علیه ، وأکثر ما ذکروا أنّ المعنی یصح علی تقدیر الترکیب وهذا القدر لا یکفی فی الانتقال عن الأصل ، وإنّما یکون حجّه إذا انضمّ إلیه تعذّر الحمل علی غیره وهنا یصحّ المعنی

۱- مذ ومنذ تکونان حرفی جرّ بمعنی «من» ، لابتداء الغایه ، إن کان الزمان ماضیا ، نحو «ما رأیتک مذ أو منذ یوم الجمعه» ، وبمعنی «فی» ، التی للظرفیه ، إن کان الزمان حاضرا ، نحو «ما رأیته منذ یومنا أو شهرنا» أی فیهما. وحینئذ تفیدان استغراق المدّه ، وبمعنی «من وإلی» معا ، إذا کان مجرورهما نکره معدوده لفظا أو معنی. فالأول نحو «ما رأیتک مذ ثلاثه أیام» ، أی من بدئها إلی نهایتها. والثانی نحو «ما رأیتک مذ أمد ، أو منذ دهر». فالأمد والدهر کلاهما متعدّد معنی ، لأنه یقال لکل جزء منها أمد ودهر. لهذا لا یقال «ما رأیته منذ یوم أو شهر» ، بمعنی ما رأیته من بدئهما إلی نهایتهما ، لأنهما نکرتان غیر معدودتین ، لأنه لا یقال الجزء الیوم یوم ، ولا لجزء الشهر شهر. واعلم أنه یشترط فی مجرورهما أن یکون ماضیا أو حاضرا ، کما رأیت. ویشترط فی الفعل قبلهما أن یکون ماضیا منفیّا ، فلا یقال «رأیته منذ یوم الخمیس» ، أو ماضیا فیه معنی التّطاول والامتداد ، نحو «سرت مذ طلوع الشمس».

على تقدير كونها مفرده فنفى دعوى التركيب تحكّم لا يعلم إلا بالخبر الصادق ثمّ دعوى التركيب تفسد من جهه أخرى ، وتلك الجهه هى ما يلزم من كثره التغيير والحذف والشذوذ فالتغيير ضمّ الميم والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من إذ ، وإسقاط أحد جزئى الصله أو حذف الفعل الرافع على جهه اللزوم ، وذلك كلّه يخالف الأصول.

فصل : وتدخل (منذ) على الزمن الحاضر فتجرّه كقولك : أنت عندنا منذ اليوم وتقدّر ب (فى) وتكون حرف جرّ فتتعلّق بالفعل الذى قبلها المظهر أو المقدّر ويكون الكلام جمله واحده.

فأمّا دخولها على الماضى لابتداء الغايه أو تقدير المدّه فقليل فى الاستعمال ولكن هو جائز فى القياس.

وأمّا : (مذ) فتدخل على الماضى لابتداء مدّه الزمان أو بيان جمله المدّه فيرتفع ما بعدها وتدخل على الحاضر فتجرّه ؛ لأنها اسم فكان حكمها أوسع من حكم الحرف وجرّها الجميع جائز مثل : (منذ) ؛ لأنها تكون حرفا أيضا.

فصل : وإذا كانت للابتداء كان معرفه كقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعه ؛ لأنه جواب متى ، وإذا كانت لتقدير المدّه كان ما بعدها عددا نكره كقولك : ما رأيته منذ يومان.

فإن قيل : فما الفرق بينهما فى المعنى؟

قيل له : التى للابتداء لا يمتنع معها أن تقع الرؤيه فى بعض اليوم المذكور ؛ لأن اللزوم أن تكون الرؤيه قد انقطعت فيه واستمرّ الانقطاع إلى حين الإخبار به ، والتى تقدّر بعدها المدّه لا يجوز أن تكون الرؤيه وجدت فى بعضها ؛ لأن العدد جواب (كم) فكأنّك قلت : (كم زمن انقطاع الرؤيه) فقال : يومان.

فإن قيل : ما الفرق بين رفع ما بعده وجرّه؟ قيل : من وجهين :

أحدهما : أنّك إذا رفعت كان الكلام جملتين عند الأكثرين ، وإذا جررت كانت واحده كما فى حروف الجرّ.

والثانى : أنّك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤيه فى بعض ذلك الزمان ، وإذا جررت لم يجز.

فصل : واختلفوا فى طريق الرفع ، فقال الكوفّيون فيه قولين :

أحدهما : هو خبر مبتدأ محذوف.

والثانى : هو فاعل فعل محذوف ، وقد ذكرناهما فى أوّل الباب.

وللبصريّين مذهبان :

أحدهما : أنّ (مذ) مبتدأ وما بعده الخبر ، والتقدير : أوّل ذلك يوم الجمعه وأمد ذلك يومان وهو قول الأكثرين.

والثانى : أنّ (مذ) خبر مقدّم ، والتقدير : بينى وبين انقطاع الرؤيه يومان ، وهو قول أبى القاسم الزجّاجى وهو بعيد ؛ لأن (أنّ) تقع بعد (مذ) كقولك : ما رأيته مذ أنّ الله خلقنى ، و (أنّ) لا تكون مبتدأ.

فصل : وليس ل (مذ) وما بعدها موضع عند الجمهور بل هو جواب كلام مقدّر ؛ لأنه إذا قال : ما رأيته ، فكأنّك قلت : ما أمد ذلك ، أو ما أوّل ذلك ، فقلت : مذ كذا ، وقال أبو سعيد السيرافىّ : موضعه حال ، أى : ما رأيته متقدّما أو مقدّرا.

فصل : وإنّما بنيت (مذ) وهما اسمان لوجهين :

أحدهما : تضمّنهما معنى الحرف ، أى : ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد.

والثانى : أنّهما ناقصتان فأشبهتا (كم) فى الخبر.

باب القسم

القسم ليس بمصدر (أقسمت) ، بل هو عباره عن جمله اليمين فهو بمعنى المقسم به فهو كالقبض والنقض بمعنى المقبوض والمنقوض.

فصل : والغرض منه توكيد الكلام الذى بعده من إثبات أو نفى.

فصل : المقسم به كلّ معظّم إلّا أنّه نهى عن الحلف بغير الله تعالى.

فصل : والأصل فيه : (أقسم) و (أحلف) ؛ لأن ذلك يدلّ بصريحه عليه إلا أنّ الفعل حذف لدلاله حرف الجر والجواب عليه.

فصل : وأصل حروف القسم (١) (الباء) ؛ لأن فعل القسم يتعدّى بها دون غيرها ؛ ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء ولم يجز إظهار الفعل مع الولو والتاء.

فصل : وتدخل (الباء) على المضمر والمظهر ؛ لأنها أصل فتجرى فى كلّ مقسم به.

فصل : و (واو) القسم بدل من الباء لأنّهم أرادوا التوسعه فى أدوات القسم لكثرته فى كلامهم و (الواو) تشبه الياء من وجهين :

أحدهما : أنّ الباء للإلصاق والواو للجمع والمعنيان متقاربان.

والثانى : أنّهما جميعا من الشفتين فأمّا الفاء وإن كانت من الشفتين ففيها معنى غير الجمع وهو الترتيب فى العطف والجواب ولكون الواو بدلا لا تدخل على المضمر ؛ لأنه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان.

فصل : و (التاء) بدل من : (الواو) هنا كما أبدلت فى : (تراث وتجاه وتهمه وتخمه) ولمّا كانت بدلا عن بدل اختصّت لضعفها باسم الله تعالى خاصّه ؛ لأنه أكثر فى باب القسم ولا يجوز (تربّى) ، وقد حكى شاذّا.

فصل : وقد استعملوا (اللام) فى القسم إذا أرادوا التعجّب كقولهم : لله أبوك لقد فعلت ، وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأول ليعلم أنّ القسم قد انضمّ إليه أمر آخر ، وكانت اللام أولى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختصّ.

١- والواو والتاء والباء تكونان للقسم ، كقوله تعالى (وَالْفَجْرِ وَلَيالٍ عَشْرٍ ،) وقوله (تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ.) والتاء لا تدخل إلا على لفظ الجلاله. والواو تدخل على كل مقسم به.

فصل : وقد قال بعضهم : إنّ (من) الجارّه تستعمل فى القسم مع : (ربى) ومع : (الله) وقال آخرون : هى محذوفه من (أيمن) وسيأتى القول فيها.

فصل : وقد عوّض من حرف القسم ثلاثه أشياء : همزه الاستفهام كقولك : الله. والهاء كقولك : إيها الله ولاها الله ف (إى) بمعنى : (نعم) وقطع الهمزه كقولك : أفألله وهذا كلّه يختص باسم الله والجرّ باق.

وقد اختص اسم الله بأشياء منها هذا ومنها : (تاء) القسم ومنها زياده الميم فى النداء ومنها قطع همزته فيه أيضا ومنها تفخيم لامه.

فصل : فإنّ حذفت حروف القسم وعوّضته نصبت بالفعل المقدّر وهو كقولهم : (أمرتك الخير) والجرّ جائز فى اسم الله تعالى خاصّه لكثره استعماله فى القسم. وقال الكوفيّون : يجوز ذلك فى كلّ مقسم به ، واحتجّوا لذلك بأشياء كلّها شاذّ قليل فى الاستعمال لا يقاس عليه ؛ لأن حرف الجرّ كجزء من المجرور وكجزء من الفعل من وجه آخر فحذفه كحذف جزء منهما إذا بقى عمله فأمّا إذا لم يبق فالعمل للفعل ؛ ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلا متصلا ولأنّ عمل حرف الجرّ قليل ضعيف على حسب ضعفه وإبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوّته وتصرّفه.

فصل : وقد حذف القسم وأقيمت الجمله من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل مقامه فالأولى كقولك : لعمرك لأقومنّ ف (عمرك) مبتدأ والخبر محذوف ، أى : لعمرك قسمى ، وحذف لطول الكلام وأنّه معلوم ، وعين (عمرك) مفتوحه فى القسم لا غير ، ويجوز ضمّها فى غيره واختاروا الفتحه لكثرته ولطول الكلام فإن حذفت اللام نصبت (عمرك) على فعل محذوف ونصبت اسم الله ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنّ التقدير : أسألك بتعميرك الله ، أى : باعتقادك بقاء الله ، ف (تعميرك) مفعول ثان و (الله) منصوب بالمصدر.

والثانى : أن يكونا مفعولين أى : أسأل الله تعميرك.

وأمّا الجمله الفعليه فكقولك : يمين الله ، فإن نصبت كان التقدير : ألزمك والتزم يمين الله ، وإن رفعت كان التقدير : يمين الله لازمه لى أو لك.

فصل : وجواب القسم إن كان إيجابا لزمته اللام والنون فى المستقبل كقولك : والله لأذهبنّ ، وإنّما لزمها لدلالتها على التوكيد وحاجه القسم إليه وربّما جاء فى الشعر حذف اللام.

وقد يكون الجواب مبتدأ وخبرا كقولك : والله لزيد منطلق وو الله إنّ زيدا لمنطلق ، وإن كان الجواب ماضيا قلت : والله لقد قام زيد ، فتؤكد باللام وإن كان الجواب نفيا قلت : والله ما قام وو الله لا يقوم ، ويجوز حذف (لا) فى المستقبل لأمن اللبس بالإثبات ؛ لأنه فى الإثبات تلزمه والنون.

فإن قيل : لم أكّد الإثبات دون النفى؟

قيل : لأن فى الإثبات التزام إحداث الفعل أو ما يقوم مقامه ، وفى ذلك كلفه فاحتيج فيه إلى زياده توكيد تحمل على الانتقال عن الأصل وتحمل المشقّه بخلاف النفى فإنّه بقاء على العدم.

فصل : وإذا قلت : لزيد منطلق من غير يمين فى اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء.

وقال الكوفيّون : هى لام القسم ، قالوا : والدليل عليه أنّها تدخل على الفضلات كقولك : لطعامك زيد آكل ، وليس الطعام بمبتدأ.

وحجه البصريّين : أنّ اللام إذا دخلت على مفعول (ظننت) ارتفع بالابتداء ولم يمكن تقدير القسم فيه ؛ لأن (ظننت) لا تلغى بالقسم فعلم أنّ تعليق (ظننت) لتحقّق الابتداء كما تعلّق بالاستفهام كقولهم : علمت أيّهم أخوك ، وأمّا قولهم : طعامك زيد آكل فإنّما جاز ؛ لأنها فى حيّز الخبر إذ كانت معموله له مقدّمه عليه فكأنّها داخله على المبتدأ.

فصل : وممّا يستعمل فى القسم : (أيمن الله) وهى مفرده عند البصريّين واشتقاقها من اليمن ، أى : البركه أو القوّه (١).

وقال الكوفيّون : هى جمع يمين ، واحتجّ الأوّلون بشيئين :

أحدهما : كسر همزتها فإنّها لغه مسموعه وهمزه الجمع لا تكسر.

١- من العلماء من يجعل لفظ «أيمن» كلمه وضعت للقسم ويجعل همزته همزه وصل ومنهم من يقول هو جمع يمين كأيمان ويجعل همزته همزه قطع تقول «يا خالد أيمن الله لأفعلنّ كذا» بقطع الهمزه ويقال فى «أيمن الله» «أيم الله» أيضا بحذف النون.

والثانی : أنّها همزه وصل بدلیل قول الشاعر : [الطویل]

فقال فریق القوم لمّا نشدتهم

نعم وفریق لا یمن الله ما ندری

وهمزه الجمع لیست همزه وصل.

واحتجّ الآخرون من وجهین :

أحدهما : أنّه جمع یمین کقول الشاعر (۱) : [الرجز]

تبری له من أیمن وأشمل

فقابلها بالأشمل ، وفی جمعها فی القسم زیاده توکید.

والثانی : أنّ همزتها مفتوحه وهمزه الوصل لا تفتح مع غیر لام التعریف.

والجواب : أمّا الأوّل فلا حجّه فیه لأنّنا لا ننکر أنّ الیمین یجمع علی (أیمن) فی غیر القسم ، وأمّا ما ذکروه فلا تعرّض له بالقسم ، وأمّا فتح همزتها فلغه فیها وللعرب فیها لغات فتح الهمزه وکسرها مع النون وفتحها وکسرها مع حذف النون کقولک : (ایم الله) والخامسه : (آم الله) بکسرها وفتحها مع حذف الیاء والنون و (من الله) بضمّ المیم وکسرها و (م الله) بالضم والکسر.

وقال سیبویه : إنّ (من) هنا حرف جرّ ولیست الباقیه من (ایمن) ولو جعلت هذه الحروف والتصرّفات فی هذه الکلمه دلیلا علی أنّها لیست جمعا کان متمسّکا صحیحا.

۱- من قول العجاج بن رؤبه.

باب (حتّى)

وهى حرف بلا خلاف ، وتدخل على المفرد (١) والجمله الاسمّيه والفعل فدخولها على الفعل يذكر حكمه فى نواصب الأفعال ، وأمّا دخولها على الجمله فلا يؤثّر فيها لفظا ولا تقديرا ، وذلك كقول الشاعر (٢) : [الطويل]

فيا عجبى حتّى كليب تسبّنى

كأنّ أباها نهشل أو مجاشع

وأمّا دخولها على المفرد فعلى ضربين ؛ أحدهما : أنّ تجر ك (إلى). والثانى : أن تكون عاطفه ك (الواو).

١- حتى للانتهاء كإلى ، كقوله تعالى (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ.) وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها ، نحو «بذلت ما لى فى سبيل أمّتى ، حتى آخر درهم عندى». وقد يكون غير داخل ، كقوله تعالى (كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) فالصائم لا يباح له الأكل متى بدا الفجر. ويزعم بعض النحاه أنّ ما بعد «حتى» داخل فيما قبلها على كل حال. ويزعم بعضهم أنه ليس بداخل على كل حال. والحقّ أنه يدخل ، إن كان جزءا مما قبلها ، نحو «سرت هذا النهار حتى العصر» ، ومنه قولهم «أكلت السمكه حتى رأسها». وإن لم يكن جزءا ممّا قبلها لم يدخل ، نحو «قرأت الليله حتى الصّباح» ومنه قوله تعالى (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ.) واعلم أن هذا الخلاف إنما هو فى «حتى» الخافضه. وأما «حتى» العاطفه ، فلا خلاف فى أن ما بعدها يجب أن يدخل فى حكم ما قبلها ، كما ستعلم ذلك فى مبحث أحرف العطف. والفرق بين غلى وحتى أنّ «إلى» تجرّ ما كان أخرا لما قبله ، أو متّصلا بآخره ، وما لم يكن آخرا ولا متصلا به. فالأول نحو «سرت ليله أمس إلى آخرها» والثانى نحو «سهرت اليله إلى الفجر» ، والثالث نحو «سرت النهار إلى العصر». ولا تجرّ «حتى» إلا ما كان آخرا لما قبلها ، أو متّصلا بآخره ، فالأول نحو «سرت ليله امس حتى آخرها» ، والثانى كقوله تعالى (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجرّ ، ما لم يكن آخرا ولا متصلا به ، فلا يقال «سرت الليله حتى نصفها». وقد تكون حتى للتّعليل بمعنى اللام ، نحو «اتّق الله حتى تفوز برضاه» ، أى لتفوز.

٢- البيت للفرزدق : (٣٨ - ١١٠ ه / ٦٥٨ - ٧٢٨ م) وهو همام بن غالب بن صعصعه التميمى الدارمى ، أبو فراس. شاعر من النبلاء ، من أهل البصره ، عظيم الأثر فى اللغه. يشبه بزهير بن أبى سلمى وكلاهما من شعراء الطبقه الأولى ، زهير فى الجاهليين ، والفرزدق فى الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفا فى قومه ، عزيز الجانب ، يحمى من يستجير بقبر أبيه. لقب بالفرزدق لجهامه وجهه وغلظه. وتوفى فى باديه البصره ، وقد قارب المئه.

فصل : ومعنى : (حتّى) اللازم لها الغايه فى التعظيم والتحقير.

فأما عملها فليس بأصل بل محمول على غيرها ؛ لأنها لمّا دخلت على الجمله تاره وبمعنى : (إلى) أخرى وبمعنى : (الواو) ثالثه وبمعنى : (كى) رابعه لم يكن لها اختصاص تعمل بسببه ؛ لأن هذه المعانى تكون فى الأسماء والأفعال.

فصل : وإنّما عملت عمل (إلى) ؛ لأن إلى لانتهاء الغايه و (حتّى) تشاركها فى ذلك فعملت عملها فى الموضع الذى يصحّ دخول (إلى) فيه.

فصل : وتفارق (حتّى) (إلى) فى أشياء :

أحدها : أنّ ما بعد (حتّى) يدخل فى حكم ما قبلها كقولك : قام القوم حتّى زيد. ف (زيد) هنا دخل فى القيام ولا يلزم ذلك فى قولك : قام القوم إلى زيد.

والثانى : أنّ ما قبل (حتّى) يجب أن يكون جمعا كقولك : قام القوم حتّى زيد ، ولو قلت : قام عمرو حتّى زيد لم يجز ، وعلّه ذلك : أنّ (حتّى) تدلّ على بلوغ العمل غايته ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه بحيث يجوز تخصيصه ببعضه بخلاف لفظ الجمع ؛ فإنّه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ولا يراد دخول (زيد) فيهم لعظمه أو حقارته ؛ فإذا جئت ب (حتّى) أزلّت هذا الجواز ، وتنزّلت (حتّى) منزله التوكيد المانع من التخصيص.

والثالث : أنّ (إلى) تدخل على المضمر و (حتّى) لا تدخل عليه ، وعلّه ذلك : أنّه لمّا لزم أنّ يكون قبلها جمع وما بعدها واحد منه لم يتقدّم على (حتّى) اللفظ الظاهر ليعود الضمير إليه ، فلما أضمر لم يكن له ظاهر يعود عليه ضمير كقولك : قام القوم حتى زيد. ف (زيد) لم يتقدّم له ذكر يعود عليه ضمير.

فصل : وإنما جاز أن تقع (حتّى) بمعنى (الواو) ؛ لأن (الواو) للجمع و (حتّى) للغايه والشمول والمعنيّان متقاربان.

فصل : وتفترقان فى أشياء :

أحدها : أن ما قبلها يجب أن يكون جمعا لما تقدّم.

والثانى : أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، فلو قلت : جاء الناس حتّى الحمير لم يجز لمّا ذكرنا من إفاده معنى الغايه والتوكيد.

والثالث : أنّ الواو تضمر بعدها (ربّ) ولا تضمر بعد (حتّى).

مسأله : تقول مررت بهم حتّى زيد ، إن جعلتها بمعنى (إلى) لم تحتج إلى إعاده الباء ، وإن جعلتها كالواو أعدت الباء كما تعيدها مع الواو.

مسأله : تقول : أكلت السمكه حتّى رأسها أكلته ، فلك فيه الرفع بالابتداء وما بعده خبر والنصب على وجهين :

أحدهما : أن تنصبه بمعنى الواو فيكون (أكلته) توكيدا.

والثانى : أن تنصبه بفعل محذوف دلّ عليه ما بعده ، أى : حتّى أكلت رأسها ف (حتّى) على هذا داخله على الجمله تقديرا ، والجر بمعنى (إلى) وأكلته توكيد لا غير ومثل ذلك قول الشاعر :

ألقى الصحيفه كى يخفّف

رحله والزاد حتى نعلّه ألقاها

يروى (نعله) بالأوجه الثلاثه.

فإن لم تقل : (أكلته) جاز الجرّ بمعنى : (إلى) والنصب بمعنى : (الواو) والرفع على الإبتداء والخبر محذوف ، ومنع الزجاجىّ الرفع فى كتاب «الجمل» وهو إمّا سهو وإمّا إن يريد أنّ الرفع بمعنى الواو لا يجوز ، فأمّا على تقدير الابتداء وحذف الخبر لدلاله الكلام عليه فلا مانع منه.

مسأله : تقولك اجلس حتّى إذا جاء زيد أعطيتك. ف (حتّى) هنا غير عامله ؛ لأن (إذا) يعمل فيها جوابها النصب على الظرف ، فتغلوا : (حتّى) لدخولها على الجمله تقديرا وتصير كالفاء فى ربط ما بعدها بما قبلها فى المعنى.

باب الإضافه

الإضافه فى اللغه : الإسناد ، قال امرؤ القيس : [الطويل]

فلمّا دخلناه أضفنا ظهورنا

إلى كلّ حارىّ جديد مشطّب

أى : أسندناها ، وبهذا المعنى فى هذا الباب ؛ لأن الاسم الأوّل ملتصق بالثانى ومعتمد عليه كاعتماد المستند بما يستند إليه (١).

فصل : وإنما حذف التنوين من الأوّل لوجهين :

أحدهما : أنّ التنوين تدلّ على انتهاء الاسم ، والإضافه يدلّ على احتياج الأوّل إلى الثانى فلم يجتمعا.

والثانى : أنّ التنوين فى الأصل يدلّ على التنكير والإضافه تخصّص فلم يجتمعا.

فصل : وأمّا جرّ الثانى بالأوّل فلأنّ الإضافه تقدّر بحرف الجرّ ، ولكنّه حذف ليحصل التخصيص أو التعريف فناب الاسم عن الحرف فعمل عمله كما يعمل الاسم عمل الفعل فى مواضع ، وليس فى الإضافه تقدير حرف على جهه التضّمن إذ لو كان كذلك لأوجب البناء.

فصل : والإضافه تكون بمعنى : (اللام) وبمعنى : (من) نحو : غلام زيد وأثواب خزّ ، ويتبيّن الفرق بينهما بأشياء : منها أنّ التى بمعنى : (اللام) يكون الثانى فيها غير الأوّل فى المعنى ، والتى بمعنى : (من) يكون الأوّل فيها بعض الثانى.

ومنها أنّ التى بمعنى : (اللام) لا يصحّ فيها أن يوصف الأوّل بالثانى ، والتى بمعنى :

(من) يصحّ فيها ذلك.

ومنها أنّ التى بمعنى : (اللام) لا يصحّ فيها أن ينتصب الثانى على التمييز للأوّل ، والتى بمعنى : (من) يصحّ فيها ذلك كقولك : هذا باب حديدا.

فإن قيل : (يد زيد) من أىّ الإضافتين؟

١- الإضافه نسبه بين اسمين ، على تقدير حرف الجر ، توجب جرّ الثانى أبدا ، نحو «هذا كتاب التلميذ. لبست خاتم فضّه. لا يقبل صيام النهار ولا قيام اللّيل إلا من المخلصين». ويسمّى الأوّل مضافا ، والثانى مضافا إليه. فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جرّ مقدّر. وعامل الجرّ فى المضاف إليه هو المضاف ، لا حرف الجرّ المقدّر بينهما على الصحيح.

قيل : من التى بمعنى اللام ؛ لأن العلامات التى ذكرناها فى اللام توجد فيها دون الأخرى.

فإن قيل : ف (كلّ القوم) من أيّهما؟

قيل : من اللام لمّا تقدّم ، ألا ترى أنّ (كلّا) عباره عن مجموع أجزاء الشىء المضاف إليه والمجزّأ غير الأجزاء ؛ ولذلك لا تقول : القوم كلّ ، ولا الكلّ قوم.

فصل : والإضافه المحضه تعرّف إذا كان الثانى معرفه كقولك : غلام زيد ، وصاحب الرجل فيتعدّى التعريف من الثانى إلى الأوّل لتخصّصه به.

وأمّا غير المحضه فهى على ضربين :

١ - أحدهما : لا يحصل منها تعريف ، وذلك فى ثلاثه مواضع :

أ - أحدها : إضافه (مثل) ونظائره كقولك : زيد مثل عمرو ؛ لأن (مثلا) يقدّر فيها التنوين إذ كانت المماثله بين الشيئين لا تقع من وجه مخصوص ، وكذلك (غير) ؛ لأن المثلين من وجه غيران من وجه آخر ، وكذلك الغيران مثلان من وجه آخر فإن وقعا بين متماثلين من كلّ وجه أو متغايرين من كلّ وجه تعرّفا كقولك : الحركه غير السكون.

ب - والثانى : أسماء الفاعلين والمفعولين العامله عمل الفعل ؛ لأن التنوين فيها مقدّر مراد وحذف تخفيفا وانجرّ الثانى لوجود لفظ الإضافه كقولك : زيد ضارب عمرو غدا.

ج - والثالث : الصفه المشبهه (١) باسم الفاعل نحو : حسن الوجه ؛ لأن التنوين فيها مراد أيضا ، والتقدير : مررت برجل حسن وجهه.

٢ - والضرب الثانى : يحصل فيه التعريف ، وذلك فى موضعين ؛ أحدهما : إضافه (أفعل) كقولك : زيد أفضل القوم. ف (أفضل) معرفه عند الأكثرين ، و (أفعل) هذه تستعمل على ثلاثه أوجه :

١- الصفه المشبهه بإسم الفاعل هى صفه تؤخذ من الفعل اللازم ، للدّلاله على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثّبوت ، لا على وجه الحدوث كحسن وكريم وصعب وأسود وأكحل. ولا زمان لها لأنها تدلّ على صفات ثابته. والذى يتطلّب الزمان إنما هو الصفات العارضه. (وإنما كانت مشبهه باسم الفاعل ، لأنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ، ولأنها يجوز أن تنصب المعرفه بعدها على التشبه بالمفعول به. فهى من هذه الجهه مشبهه باسم الفاعل المتعدى الى واحد).

أ - أحدها : ب (من) كقولك : زيد أفضل من عمرو ، وهذه نكره.

ب - والثانى : الألف واللام كقولك : زيد الأفضل.

ج - والثالث : الإضافه.

فصل : و (أفعل) هذه تضاف إلى ما هى بعض له ؛ ولذلك لا تقول : زيد أشدّ الحجاره ، ولا أفضل الحمير ؛ لأنه ليس منهما ، ومن ههنا إذا قلت : زيد أفره عبد ، فجررت كان زيدا عبدا ، والتقدير : زيدا أفره العبيد ، وإنّ قلت : زيد أفره عبدا ، فنصبت لم يكن زيد عبدا ، والمعنى : عبيده أفره من عبيد غيره.

ومن المسأله المشهوره : (أفضل إخوته) لا يجوز ؛ لأن إضافه أفضل إليهم توجب أنّ يكون واحدا منهم وإضافتهم إليه تدلّ على أنّه غيرهم ؛ لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه فيتنافيان ؛ ولذلك لو قيل : (من إخوته) لم تعدّه منهم ، ولو قيل : (زيد أفضل الإخوه) جاز ؛ لأنه واحد منهم ؛ ولذلك تعدّه منهم.

فصل : وأمّا الضرب الثانى : فهو إضافه الشىء إلى ما يصحّ أن يكون صفه له ك (صلاه الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربىّ) فيجعلونه على غير محض ؛ لأن الأصل أن تقول : (الصلاه الأوّلين والمسجد الجامع) ولكن لمّا أضيف تؤول على حذف موصوف تقديره : (صلاه الساعه الأوّلى ، ومسجد المكان الجامع) ومن هذا الوجه لم يكن محضا إلا أن التعريف يحصل به.

مسأله : لا تجوز إضافه الشىء إلى نفسه ، وإن اختلف اللفظان وأجاز الكوفيّون ذلك إذا اختلف اللفظان.

وحجّه الأوّلين : أن الغرض بالإضافه التخصيص والشىء لا يخصص نفسه ، ولو كان كذلك لكان كلّ شىء مخصّصا ، واحتجّ الآخرون بإضافه الشىء إلى صفته كنحو ما ذكرنا ومنه : (دار الآخره) و (حبل الوريد) و (حبّ الحصيد) والثانى هو الأوّل.

والجواب : أنّ جميع ما ذكروه متأوّل على غير ظاهره ، وذلك أنّ التقدير دار الساعه الآخره ، وقد سماها الله تعالى : (ساعه) فى نحو قوله : (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ) [الروم : ١٢] ، وأمّا (حبل الوريد) فعلى ذلك أيضا ، والتقدير : حبل الشراب الوريد والدم الوريد ، أى الوارد فيه ،

وفعيل بمعنى فاعل كثير ، وأمّا (حبّ الحصيد) فتقديره : حبّ الزرع الحصيد ؛ لأن الذى يحصد هو الزرع لا الحبّ.

مسأله : تجوز إضافه الزمان إلى الفعل كقوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائده : ١١٩] ولا تجوز إضافه غير الزمان إليه ؛ لأن بين الزمان والفعل مناسبه إذ كان الفعل يدلّ على الزمان فكأنّك أضفت زمانا عامّا إلى خاص فتخصص (١) ؛ لأن الفعل يدلّ على زمان ماض أو مستقبل والذى يضاف إليه لم يكن ماضيا بلفظه ولا مستقبلا كاليوم والساعه.

فأمّا : (أمس) و (غد) فلا يضاف إلى الفعل ؛ لأنه مخصوص كتخصيص زمن الفعل وإن شئت قلت : الفعل هنا فى تقدير المصدر فلذلك أضيف إليه إلا أنّ المصدر لا يدلّ على الحدث والفعل يدلّ عليه.

١- أسماء الزمان ، المضافه إلى الجمل ، يجوز بناؤها ، ويجوز إعرابها. ويرجّح بناء ما أضيف منها إلى جمله صدرها مبنىّ ، كقول الشاعر على حين عاتبت المشيب على الصّبا فقلت ألّما تصح؟ والشّيب وازع وقول غيره لأجتذبن منهنّ قلبى تحلّما على حين يستصبين كلّ حليم وإن كانت مصدّره فالرّاجح والأولى إعراب الظرف ، كقوله تعالى (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ.) وقد يبنى ، ومنه قراءه نافع (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ ،) ببناء «يوم» على الفتح. ومن هذا الباب قول الشاعر ألم تعلمى ، يا عمرك الله ، أننى كريم على حين الكرام قليل

باب التوكيد

التوكيد (۱) : تمكين المعنى فى النفس ويقال : توكيد وتأكيد ووكّد وأكّد وبالواو جاء القرآن : (وَلا تَنْقُضُوا الْأَيْمانَ بَعْدَ تَوْكِيدِها) [النحل : ۹۱] ولفظه على ضربين :

أحدهما : إعاده الأوّل بعينه ويكون ذلك فى الأسماء والأفعال والحروف والجمل.

والثانى : غير لفظ الأوّل ولكن فى معناه.

فصل : والغرض من ذكره إزاله الاتساع ، وذلك أنّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازا كقولك : جاءنى زيد ؛ فإنه قد يراد جاءنى غلامه أو كتابه ، ومنه عمر السلطان دارا أو حفر نهرا ، أى : أصحابه بأمره ؛ فإذا قلت : جاء زيد نفسه كان هو الجائى حقيقه ، وقد يذكر العامّ ويراد به الخاص كقوله تعالى : (الَّذِينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) [آل عمران : ۱۷۳] والمراد بعضهم ؛ فإذا قلت : (قال الناس كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل : ويؤكد الواحد بلفظين : (نفسه) و (عينه) وهما عبارتان عن حقيقه ويوكد الاثنان ب (كلا) و (كلتا) والجمع ب (كلّهم) و (أجمع) و (أجمعين) و (جمعاء) و (جمع) ؛ لأن هذه الألفاظ موضوعه لحصر أجزاء الشىء والإحاطه بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنّك لو قلت كتب زيد كلّه أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون فى قولهم : كتب القوم كلّهم.

فصل : ولا تؤكّد النكرات وأجازه الكوفيّون.

وحجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكره لا توصف بالمعرفه.

والثانى : أنّ النكره لا تثبت لها فى النفس عين تحتمل الحقيقه والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفه ، ألا ترى أنّك لو قلت : جاءنى رجل لم يحتمل أن تفسّره بكتاب رجل ؛ لأن المجاز فى هذا الاستعمال لا يغلب حتّى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظه : (القوم) فإنّه يغلب استعمالها فى الأكثر ؛ فإذا أردت الجميع أكّدت لرفع المجاز الغالب ، ومثل ذلك الاستثناء فإنّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ؛ لأنه يستعمل فيه غالبا.

۱- التّوكيد (أو التأكيد) تكرير يراد به تثبيت أمر المكرّر فى نفس السامع ، نحو «جاء علىّ نفسه» ، ونحو «جاء علىّ علىّ».

احتّج الآخرون بإنّ ذلك قد جاء فى الشعر فمن ذلك قول : [الرجز]

أرمى عليها وهى فرع أجمع

وهى ثلاث أذرع وأصبع

وقال الآخر : [الرجز]

إذا القعود كرّ فيها حفدا

يوما جديدا كلّه مطرّدا

وقال آخر : [الرجز]

قد صرّت البكره يوما أجمعا

والجواب عن هذه الأبيات من وجهين :

أحدهما : أنّ التوكيد فيها للمعرفه لا للنكره فقوله أجمع توكيد ل (هى) ولكنّه اضطر ففصل بالخبر بين المؤكد والمؤكد كما فى الصفه ، وقيل : فى (فرع) ضميرّ والتوكيد له وهذا بعيد ، وأمّا قوله : (جديدا كلّه) فهو مرفوع على أنّه تأكيد للضمير فى (جديد).

والوجه الثانى : أنّ هذه الأبيات شاذّة فيها اضطرار فلا تجعل أصلا.

فصل : وإنما لم ينصرف (جمع) ؛ لأن فيه العدل والتعريف فالعدل عن (جمع) ؛ لأن واحده : (أجمع) و (جمعاء) فينبغى أن يكون على (جمع) مثل : (حمر) ، ولكنّه فتحت ميمّه وصير ك (عمر). وقال أبو علىّ : هو معدول عن (جماعى) مثل صحراء وصحارى ، ولو كان عن جمع مثل : حمر لما جاز فيه أجمعون ، ولكان يؤكد به المذكر والمؤنّث كما يوصف بحمر المذكر والمؤنّث.

وأمّا التعريف فبوضعه توكيدا للمعرفه صار كالأعلام ، وليس فيه أداه للتعريف ، وأمّا (جمعاء) فلألفى التأنيث.

فصل : وأمّا (أكتع) و (أبصع) وما تصرّف منهما فلا تستعمل فى التوكيد إلا تبعا ل (أجمع) فإنّ جاء شىء على غير ذلك فى الشعر فضروره (١).

١- خالف فى عامه المبرد وقال إنما هى بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكّدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثمّ جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع ، والقبيله كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجىء أجمع جمعاء أجمعون ثمّ جمع) المذكورات نحو : (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر : ٣٩) ، (لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر : ٤٣) ، وهو قليل بالنسبه لما سبق ،

وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيله كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع. وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع. قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب. وشذ قول بعضهم أجمع أبصع. وأشذ منه قول الأخر : جمع بتع. وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين.

مسأله : وأمّا (كلا وكلتا) فاسمان مفردان مقصوران ، وقال الكوفيّون : هما مثنّيان لفظا ومعنى.

وحجّه الأوّلين من وجوه :

أحدها : أنّهما بالألف فى الأحوال الثلاث إذا إضيفا إلى الظاهر ، وليس المثنى كذلك.

والثانى : أنّه لا ينطق بالواحد منهما فلا يقال فى الواحد : (كل) بخلاف المثنى.

والثالث : أنّهما يضافان إلى المثنّى ، ولو كانا مثنّيين للزم أن يضاف الشىء إلى نفسه وهو باطل ، ألا ترى أنّك لا تقول : مررت بهما أثنيهما ، كما لا تقول : مررت به واحده.

فإن قيل : فكيف يقال : (مررت بهم خمستهم) فيضاف الجمع إلى الجمع؟

قيل : إنّما أجازوا ذلك ؛ لأن ضمير الجمع يحتمل العدد القليل والكثير فلا يلزمه من إضافه الخمسه ونحوها إضافه الشىء إلى نفسه.

والرابع : أنّ الضمير يرجع إليه بلفظ الإفراد كقوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها) [الكهف : ٣٣] ، ولو كان مثنّى فى اللفظ لم يجز ذلك كما لا يجوز الرجلان قام.

واحتّج الآخرون بالسماع والقياس ، أمّا السماع فقول الشاعر : [الرجز]

فى كلتا رجليها سلامى واحده

كلتاهما مقرونه بزائده

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنّ الضمير يعود إليه بلفظ التثنيه فى بعض المواضع كقول الشاعر : [البسيط]

كلاهما حين جدّ الجرى بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

والثانى : أنّهما فى الجرّ والنصب بالياء ، وفى الرفع بالألف إذا أضيفا إلى مضمر.

والجواب : أنّ الشعر لا يعرف قائله على أنّه محمول على الضروره ، وقد جاز حذف شطر الكلمه فى الضروره كقول لبيد : [الكامل]

درس المنا بمتالع فأبان (۱) ...

أراد (المنازل). وقال العجّاج :

قواطنا مكّه من ورق الحمى (۲)

أراد (الحمام) وهذا لا يقاس عليه ولا يثبت به أصل.

وأمّا عود الضمير المثّنى إليه فعلى المعنى والإفراد على اللفظ وهذا مثل : (كلّ) و (من) فإنّ الضمير يعود إلى لفظهما تاره كقوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً) [مريم : ۹۵] و (بَلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ) [البقره : ۱۱۲] وتاره يجمع حملا على المعنى كقوله تعالى : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) [النمل : ۸۷] و (وَمِنَ الشَّياطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ) [الأنبياء : ۸۲] (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [يونس : ۴۲].

وأمّا جعلها بالياء فى الجر والنصب فلم يكن لما قالوا إذ لو كان كذلك لاستمرّ مع المضمّر والمظهر كما فى كلّ مثّنى ، وإنّما قلبت الألف ياء مع المضمر لوجهين :

أحدهما : أنّ (كلا وكلتا) يشبهان : (على وإلى ولدى) فى أنّها لا تستعمل واحده بل لا بد من دخولها على الاسم وأنّ آخره ألف كآخر هما وكما تجعل الألف فى (على) ياء مع المضمر كذلك : (كلا) واختص ذلك بالنصب والجر ، كما أن (على) يكون موضعها نصبا بحقّ الأصل.

والثانى : أنّ (كلا) أذا أضيفت إلى المضمر لم تكن إلا تابعه للمثّنى فجعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحسانا.

فصل : وألفا (كلا وكلتا) من واو عند قوم ، وياء عند آخرين. وتا : (كلتا) بدلّ من أحد الحرفين ، وألفها للتأنيث ، ونذكر ذلك فى التصريف أن شاء الله.

فصل : وأقوى ألفاظ التوكيد فى الجمع : (كلّهم) ؛ لأنها قد تكون أصلا يليه العامل كقولك : جاءنى كل القوم وتكون مبتدأ كقوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَهُ الْمَوْتِ)

۱- البيت كاملا : درس المنا بمتالع فأبان وتقادمت بالحبس فالسوبان

۲- البيت كاملا : ورب هذا البلد المحرم قواطنا مكه من ورق الحمى

[العنكبوت : ۵۷] ، ومنه قوله تعالى : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران : ۱۵۴] فيمن رفع ومن نصب جعله توكيدا.

وأمّا : (أجمع) وما تصرّف منها فلا تكون إلا تابعه ؛ فإذا اجتمعت : (كلّ) و (أجمع) فى التوكيد قدّمت : (كلّ) عليها لشبهها بالمتبوع.

فصل : ولا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ؛ لأن معنى الجميع واحد بخلاف الصفه فإنّ الصفه تدلّ على معنى زائد على الموصوف.

فصل : وإذا جمعت بين لفظى توكيد كان الثانى مفيدا زياده التوكيد فقط كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلائِكَهُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [الحجر : ۳۰] وقال الزجاج : الفائده فى (أجمعون) بعد (كلّ) الدلاله على أنّ سجود الملائكه وقع فى حال واحده ، وفى هذا نظر.

باب النعت

النعت والوصف (۱) بمعّنى ، فأمّا (الصفه) فهى عند النحويّين بمنزله الوصف ، وأصلها : (وصفه) فحذفت واوها كما حذفت فى : (عده وزنه) ، وأمّا المتكلمون فيقرقون بين الوصف والصفه ، فالوصف لفظ الواصف كقولك : ظريف وعالم. والصفه هى المعنى العامّ الموصوف.

فصل : والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين فى الاسم أو المدح أو الذم أو التعظيم ، فقطع الاشتراك كقولك : مررت بزيد الظريف ، أى : أنّ ثمّ جماعه كل منهم اسمه زيد والمختص بالظرف منهم واحد ؛ ولذلك لم يوصف المضمر إذ لا اشتراك فيه لعوده إلى الظاهر والمدح والتعظيم يقعان فى صفات الله عزوجل والذم كقولك : مررت بزيد الخبيث الفاسق ، فإنّك لا تقصد تمييزه عن غيره ، بل تقصد إعلام السامع بما فيه من الأوصاف المذمومه.

فصل : وإنّما لزم أن تكون الصفه بالمشتق أو الجارى مجراه ؛ لأن الفرق إنّما يحصل بأمر عارض يوجد فى أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها وهذا إنّما يكون فى المشتقات مثل الحليه نحو : الأسود والأزرق ، والغريزه مثل : العقل والحسن ، والفعل نحو : القيام والإكرام ، أو الصناعه نحو : البزّاز والعطّار ، والنسب نحو : بصرىّ وهاشمىّ.

وأمّا الجارى مجرى المشتقّ فمثل : مررت برجل ابى عشره وبحيّه ذراع طولها / كأنّك قلت : مررت برجل كثير الأولاد وبحيّه مذروعه.

فصل : ولا بد فى الصفه من ضمير يعود على الموصوف ؛ لأن ذلك من ضروره كونه مشتقا أن يعمل فى فاعل مضمر أو مظهر ، فالمضمر هو الموصوف فى المعنى والمظهر لا بد أن

۱- النّعت (ويسمّى الصّفه أيضا) هو ما يذكر بعد اسم ليبيّن بعض أحواله أو أحوال ما يتعلّق به. فالأوّل نحو «جاء التلميذ المجتهد» ، والثانى نحو «جاء الرجل المجتهد غلامه». (فالصفه فى المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه. وفى المثال الثانى لم تبين حال الموصوف ، وهو الرجل ، وإنما بينت ما يتعلق به ، وهو الغلام). وفائده النّعت التّفرقه بين المشتركين فى الاسم. ثمّ إن كان الموصوف معرفه ففائده النّعت التّوضيح. وإن كان نكره ففائدته التّخصيص. (فان قلت «جاء علىّ المجتهد» فقد أوضحت من هو الجائى من بين المشتركين فى هذا الاسم. وإن قلت «صاحب رجلا عاقلا» ، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له فى صفه الرجوليه).

يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه به كقولك : مررت برجل قائم زيد عنده ، فلو لا الهاء لكان الكلام أجنبيا من الاوّل ولم يكن صفه له.

فصل : وإنّما كانت الصفه كالموصوف فى التعريف والتنكير والإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب ؛ لأن الصفه هى الموصوف فى المعنى ، ومحال أن يكون الشىء الواحد معرفه ونكره ومفردا وأكثر فى حال واحده.

فصل : فأمّا قولهم : ثوب أسمال وبرمه أعشار ، فإنّما جاز لمّا كان الثوب يجمع رقاعا ، وكأن كل ناحيه منه سمل والبرمه مجتمعه من أكسار فصار التقدير : ذات أكسار.

فصل : والعامل فى الصفه هو العامل فى الموصوف ؛ لأنها هى هو فى المعنى ؛ ولذلك جاز أن يحذف الموصوف ويولى العامل الصفه فتقول : (مررت بالظريف) ولا تكرر العامل معها فلا تقول : مررت بزيد بالظريف.

وقال الأخفش : العامل فيها معنوىّ وهو كونها تابعه ، وهذا إن به أنّها تابعه للموصوف فى الحقيقه فذلك لا يقتضى العمل ، وإن أراد أنّها تابعه له فى الإعراب فليس ذلك بيانا للعامل وهو مذهب الجميع ، وإنّما الخلاف فى العامل فى هذا التابع ما هو ؛ لأن التبعيه معنى واحد والشىء الواحد لا يعمل أعمالا مختلفه فى معمول واحد.

فصل : وإذا اختلف العامل فى الأسماء لم تنعت بنعت واحد كقولك : جاء زيد ورأيت عمرا الظريفين ، فلا يجوز نصب الصفه ولا رفعها ؛ لأنها لفظ واحد مثنى ، فلو رفعت أو نصبت لتبعت أحد الاسمين وعمل فيها عامله ، فينقطع تبعا للآخر والتثنيه تأبى ذلك ؛ لأنها تدل على أنّ الصفه تابعه لهما.

فصل : فإن كان الإعراب واحدا والعامل مختلف فالحكم كذلك ؛ لأن العاملين لا يعملان عملا واحدا فى معمول واحد كان العاملان بمعنى واحد كقولك : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فالحكم كذلك عند بعض البصريّين ؛ لأن العامل لفظ ، وقد خالف لفظ الثانى لفظ الأوّل ، والمعنى لا يعمل هنا حتى يؤثّر اتّفاقهما فى المعنى.

فصل : إذا تكّررت النعوت جاز حمل الجميع على الموصوف وهو الظاهر ، وجاز نصبها بإضمار أعنى ورفعها على إضمار (هو) ، ودل هذا الإضمار على زياده المدح والذّم ؛ لأنه يصير بذلك جمله مستقله.

فصل : ويجوز عطف بعض الصفات على بعض تنبيها على زياده المدح والذم كقولك : مررت بزيد الكريم والعاقل ، ف (الواو) تدلّ على أنّه المعروف بذلك.

باب عطف البيان

وهو أن تجرى الأسماء الجامده مجرى المشتقه فى الإيضاح إذا كان الثانى أعرف من الاوّل كقولك : مررت بزيد أبى عبد الله ، إذا كان بالكنيه أعر ، ف وبأبى عبد الله زيد إذا كان الاسم أعرف ، وليس هو ههنا ببدل ؛ لأنه كالموصوف فى التعريف والتنكير وجميع ما ذكرناه فى الصفه ، وليس البدل كذلك (١).

وفى بعض المواضع يجوز أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا ، وفى بعضها يتعين أحدهما كقولك : جاءنى زيد أبو محمد يحتملها ، وفى قولك : يا أيّها الرجل زيد ، يتعين أن يكون عطف بيان ، وفى قولك : يا أخانا زيدا إن نصبت كان بيانا ، وإن أردت البدل ضممت : (زيدا) ؛ لأن حرف النداء يقدر عوده مع البدل.

١- عطف البيان هو تابع جامد ، يشبه النّعت فى كونه يكشف عن المراد كما يكشف النّعت. وينزّل من المتبوع منزله الكلمه الموضّحه لكلمه غريبه قبلها ، كقول الراجز «أقسم بالله أبو حفص عمر». (فعمر عطف بيان على«أبو حفص» ، ذكر لتوضيحه والكشف عن المراد به ، وهو تفسير له وبيان ، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه). وفائدته إيضاح متبوعه ، إن كان المتبوع معرفه ، كالمثال السابق ، وتخصيصه إن كان نكره ، نحو «اشتريت حليّا سوارا». ومنه قوله تعالى (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعامُ مَساكِينَ). ويجب أن يطابق متبوعه فى الإعراب والإفراد والتّثنيه والجمع والتّذكير والتأنيث والتعريف والتنكير. ومن عطف البيان ما يقع بعد «أى وأن» التّفسيريتين. غير أنّ «أى» تفسّر بها المفردات والجمل ، و «أن» لا يفسّر بها إلا الجمل المشتمله على معنى القول دون أحرفه. تقول «رأيت ليثا ، أى أسدا» و «أشرت إليه ، أى اذهب». وتقول «كتبت إليه ، أن عجّل بالحضور.

باب البدل

الغرض من البدل هو الغرض من الصفه ، وقد ذكر ، والفرق بين البدل والصفه : أنّ الصفه بالمشتقّ والبدل بغير المشتقّ ، وأنّ الصفه كالموصوف فى التعريف والتنكير وغيرهما ، والبدل يجوز أن يخالف المبدل منه فى التعريف والتنكير والإظهار والإضمار ، وأنّ البدل يكون ببعض من كلّ ، وبمعنى يشتمل عليه الأوّل والصفه بخلافه ، والفرق بين البدل وعطف البيان قد تقدّم (۱).

فصل : وبدل الشىء فى اللغه ما قام مقامه وهو على هذا المعنى فى اصطلاح النحويّين ، ألا ترى أنّك لو حذفت الأوّل واقتصرت على الثانى لأغناك عنه ؛ ولذلك قال بعضهم : عبره البدل ما صلح لحذف الأوّل وإقامه الثانى مقامه. وقال بعض النحويّين : لا يصحّ هذا الحدّ والدليل عليه قول الشاعر : [الكامل]

فكأنّه لهق السراه كأنّه

ما حاجبيه معيّن بسواد

لو حذفت الهاء هنا فقلت : كأنّ حاجبيه معيّن لم يستقم ؛ لأن المبتدأ مثنّى والخبر مفرد واستدلّوا أيضا بقولك : زيد ضربت أباه عمرا ، ف (عمرو) بدل من (أباه) ، فلو حذفته فقلت : زيد ضربت عمرا لم يجز لخلوّ الجمله من ضمير يعود على المبتدأ ، وهذا الاستدلال ضعيف جدّا ، أمّا البيت فوجه جوازه أنّه أفرد الخبر عن المثّنى وهو يريد التثنيه كما قال الآخر : [الهزج]

لمن زحلوقه زلّ

به العينان تنهلّ

۱- البدل هو التّابع المقصود بالحكم بلا واسطه بينه وبين متبوعه نحو «واضع النحو الإمام علىّ». (فعلىّ تابع للامام فى إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبه وضع النحو اليه. والإمام انما ذكر توطئه وتمهيدا له ، ليستفاد بمجموعهما فضل توكيد وبيان ، لا يكون فى ذرك أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات ، لأنك لو حذفته لاستقلّ «علىّ» بالذكر منفردا ، فلو قلت «واضع النحو علىّ» ، كان كلاما مستقلا. ولا واسطه بين التابع والمتبوع. أما ان كان التابع مقصود بالحكم ، بواسطه حرف من أحرف العطف ، فلا يكون بدلا بل هو معطوف ، نحو «جاء على وخالد» وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضا ، لأنهما غير مقصودين بالذات وانما المقصود هو المنعوت والمؤكد).

وكقول الآخر (۱) : [الكامل]

وكأنّ فى العينين حبّ قرنفل

أو سنبلا كحلت به فانهلّت

وأمّا المسأله فالمانع ثمّ الإضمار وهو عارض.

فصل : وتبدل المعرفه من المعرفه ومن النكره ، والنكره من المعرفه ، إلا أنّك إذا أبدلت النكره من المعرفه فلا بدّ من صفه النكره كقوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ (۱۵) ناصِيَهٍ كاذِبَهٍ) [العلق : ۱۵ - ۱۶] ؛ لأن المعرفه أبين من النكره ؛ فإذا لم تصف النكره انتقض غرض البدل ، وإذا وصفتها حصل بالصفه بيان لم يكن بالمعرفه.

فصل : وكلّ الأسماء يصلح أنّ يبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأنّهما فى غايه الوضوح كقولك : مررت بى بزيد وبك عمرو ، وأجازه قوم والذى جاء منه فى بدل الاشتمال والبعض ، فالاشتمال كقول الشاعر (۲) : [الوافر]

ذرينى إنّ أمركَ لن يطاعا

وما ألفيتنى حلمى مضاعا

ف (حلمى) بدل من : (الياء) ومن البعض قول : [الرجز]

أوعدنى بالسجن والأداهم

رجلى ورجلى شثنه المناسم

ف (رجلى) بدل من الياء.

فصل : ولا يحتاج فى بدل الكل إلى ضمير يعود على الأوّل ؛ لأن الثانى هو الأوّل ، ويحتاج إليه فى بدل البعض والاشتمال ؛ لأن الثانى مخالف للأوّل ، فيرتبط به بضميره كالجمله فى خبر المبتدأ ويجوز حذفه إذا كان معلوما كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [آل عمران : ۹۷] أى منهم.

۱- البيت من شعر علباء بن أرقم.

۲- البيت من شعر الشاعر الجاهلى عدى بن زيد العبادى. ويقول فى هذه القصيده : ذرينى ، إنّ أمركَ لن يطاعا وما ألفيتنى أمرى مضاعا ألا تلكَ الثّعالب قد تعاوت علىّ ، وحالفت عرجا ضياعا فإن لم تندموا فثكلت عمرا وهاجرت المروّق والسّماعا ولا ملكت يداى عنان طرف ولا أبصرت من شمس شعاعا وخطّه ماجد كلّفت نفسى إذا ضاقوا رحبت بها ذراعا

فصل : وشرط بدل الاشتمال أن يكون الأوّل مشتملا على الثانى ، والثانى قائم به كقولك : يعجبنى زيد عقله ، وعرفت أخاك خبره ، وحقّه التقديم أى : يعجبنى عقل زيد ، ولكن لمّا كان يكتسب من عقله وصف الحسن والإعجاب جاز أن يؤخر ويجعل بدلا منه ؛ فإن لم يكن كذلك لم يجز كقولك : يعجبنى زيد أبوه ؛ لأن (زيدا) لا يشتمل على الأب بل كلّ واحد منهما منفصل عن الآخر ويتضح بقولك : (مات زيد أخوه) فإنه ليس من الاشتمال بل من الغلط.

فصل : وحقّ بدل الغلط أن يستعمل ب (بل) ؛ لأنها موضوعه للإضراب عن الأوّل ولكن جاز حذفها لوضوح معناها.

فصل : والعامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه ، وذلك العامل هو تقدير الإعاده ، أى : إعاده العامل الأوّل فقولك : مررت بزيد أخيك ، تقديره : بزيد بأخيك ، وقال قوم : العامل فيه عامل الأوّل.

وحجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ العامل قد ظهر فى كثير من الكلام فمن ذلك قوله تعالى : (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف : ٧٥] فأعاد (اللام) مع البدل وقال تعالى : (كِتابٌ أَنْزَلْناهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ) [إبراهيم : ١] فأبدل الصراط من النور وأعاد (إلى) وقال تعالى : (وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ) [الروم : ٣١ - ٣٢] فأعاد (من) وهو كثير فى القرآن والشعر.

والوجه الثانى : أنّ البدل كالمبدل منه فى جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدّر هناك محذوف بخلاف الصفه وما أجرى مجراها ، وفلمّا لم يكن تبعا فى الحقيقه لم يكن تبعا فى العمل فلذلك قدّر له عامل أغنى عن تقدّم ذكره.

واحتّج الآخرون بأنّه لو كان له عامل يخصّه للزم إظهاره إذ ليس هناك شىء ينوب عنه.

والجواب : أنّ تقدم العامل وكون الثانى هو الأوّل أغنى عن لزوم تكرّر العامل ، وليس كذلك الصفه ألا ترى أنّ المعطوف لمّا كان غير الأوّل احتاج إلى ما ينوب عن العامل فجىء بالحروف.

باب عطف النسق

العطف : لىّ الشىء والالتفات إليه ، يقال : عطفت العود إذا ثنيته ، وعطفت على الفارس التفت إليه ، وهو بهذا المعنى فى النحو ؛ لأنّ الثانى ملوىّ على الأوّل ومثنى إليه ؛ ولذلك قدّرت التثنيه بالعطف والعطف بالتثنيه (۱).

فصل : ولا بدّ فى عطف النسق من حرف يربط الثانى بالأوّل إذ كانا غيرين.

فصل : وقد وضعت له حروف تشرك بين الشيئين فى العامل فمنها ما لا يفيد سوى التشريك ومنها ما يفيده مع غيره.

فصل : و (الواو) أصل حروف العطف ؛ لأنها لا تـدل إلا على الاشتراك عند المحقّقين فأمّا : (الفاء) وغيرها فتدل على الاشتراك وشىء آخر فهى كالمركّب والواو كالمفرد والمفرد أصل للمرّكب وسابق عليه.

فصل : (الواو) لا تدلّ على الترتيب عند الجمهور ، وقالت شرذمه : تدلّ عليه.

وحجّه الأوّلين السـماع والقياس فمن السـماع قوله تعالى : (وَادْخُلُوا الْبابَ سُـجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ) [البقره : ۵۸] وقـال فى آيه اخرى : (وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبابَ سُجَّداً) [الأعراف : ۱۶۱] والقصه واحده ، وقال لبيد : [الكامل]

أغلى السباء بكلّ أدكن عاتق

أو جونه قدحت وفضّ ختامها

ف (الجونه) الـدنّ ، و (قـدحت) غرفت ، و (فضّ الختـام) يكون قبل الغرف ، وهو كثير فى القرآن والشـعر ، وأمّا القياس فهو أنّ الواو تقع فى موضع يمتنع فيه الترتيب وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب.

۱- عطف النسق وهو بـالواو لمطلق الجمع وبالفـاء للجمع والترتيب والمهله والتعقيب وبثم للجمع والترتيب والمهله وبحتى للجمع والغـايه وبأم المتصـله وهى المسـبوقه بهمزه التسويه أو بهمزه يطلب بها وبأم التعيين وهى فى غير ذلك منقطعه مختصه بالجمل ، ومرادفه لبـل وقـد تضـمن مع ذلك معنى الهمزه وبأو بعـد الطلب للتخيير أو الإباحه وبعـد الخبر للشك أو التشـكيك أو التقسـيم وببل بعـد النفى أو النهى لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتاليها كلكن وبعـد الإثبات والأمر لنفى حكم ما قبلها لما بعـدها وبلا للنفى ولاـ يعطف غالبـا على ضـمير رفع متصل ولا يؤكـد بالنفس أو بالعين إلا بعـد توكيـده بمنفصل أو بعـد فاصل ما ولا على ضـمير خفض إلا بإعاده الخافض.

فمن الأول قولك : المال بين زيد وعمرو ، ولو قلت : (فعمرو) لم بجز ؛ لأن (بينا) يقتضى أكثر من واحد ، ومن ذلك سواء زيد وعمرو سيّان زيد وعمرو ، و (الفاء) هنا لا تجوز لأنّ التساوى لا يكون فى الواحد ، ومن ذلك اختصم زيد وعمرو ، والفاء لا تصلح هنا ومن ذلك أنّ العطف بالواو نظير التثنيه ، والتثنيه لا تفيد سوى الاجتماع.

ومن الثانى : أنّ (الواو) لا تستعمل فى جواب الشرط لما كان مرتّبا على الشرط والفاء تستعمل فيه ، وأمّا الآخرون فتمسكّوا بشبه لا دلاله فيها على الترتيب من جهه الواو فأضربنا عن ذكرها لوضوح الجواب عنها.

فصل (١) : (الواو) تقع على وجوه :

أحدها : العطف المطلق.

والثانى : (واو الحال) كقوله تعالى : (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) [آل عمران : ١٥۴].

والثالث : أن تكون بمعنى (مع).

والرابع : أن تكون للقسم.

والخامس : أن تضمر بعدها (رب).

والسادس : أن تكون بمعنى (الباء) كقولك : بعت الشاء شاه ودرهم ، أى : بدرهم.

فصل : ولا تزاد (الواو) عند أكثر البصريّين لوجهين :

أحدهما : أنّ الحروف وضعت للاقتصار أو عوضا عن ذكر الجمل : (كالهمزه) فإنها بدل عن (استفهم) أو (أسأل) و (ما) بدل عن (أنفى) فزيادتها تنقض هذا الغرض.

والثانى : أنّ الحروف وضعت للمعانى فذكرها دون معناها يوجب اللبس وخلوّها عن المعنى وهو خلاف الأصل.

١- معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضى ترتيبا ولا عكسه ولا معيه بل هى صالحه بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها فى مقام الترتيب قوله تعالى (وَأَوْحَيْنا إِلى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْباطِ) ومثال استعمالها فى عكس الترتيب ، نحو (وَعِيسى وَأَيُّوبَ)(كَذلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)(اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)(اقْنُتِى لِرَبِّكِ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى مَعَ الرَّاكِعِينَ) ومثال استعمالها فى المصاحبه نحو (فَأَنْجَيْناهُ وَمَنْ مَعَهُ فِى الْفُلْكِ) ونحو (فَأَخَذْناهُ وَجُنُودَهُ) ونحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ)

واحتج الآخرون بقوله تعالى : (حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) [الزمر : ٧٣] ف (الواو) زائده والفعل جواب : (إذا) ؛ ولذلك لم تكن فى الموضع الأول وقال الشاعر (١) : [الكامل]

حتى إذا قملت بطونكم

ورأيتم أبناءكم شبّوا

وقلبتم ظهر المجنّ لنا

إنّ اللئيم العاجز الخبّ

والجواب : أن جواب (إذا) فى هذه المواضع محذوف ، فالتقدير فى الآيه حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها عرفوا صحّه وما وعدوا وعاينوه ، وقد دلّ عليه قوله تعالى : (وَقالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى صَدَقَنا وَعْدَهُ) [الزمر : ٧٤] والتقدير فى البيت حتى إذا فعلتم هذه الأشياء عرف غدركم وفجوركم ولؤمكم.

وحذف الجواب كثير فى القرآن والشعر فمنه قوله تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) [النور : ١٠] ، وفى هذه السوره : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) [النور : ٢٠] والتقدير لهلكتم وقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ) [الرعد : ٣١] أى : لكان هذا القرآن ، وحذف الجواب أبلغ فى هذا المعنى من ذكره ولأنّ الموعودّ أو المتوعد إذا لم يذكر له جواب ذهب وهمه إلى أبلغ غايات الثواب والعقاب فيكون أبلغ فى الطاعه والانزجار.

فصل : ومعنى الفاء ربط ما بعدها فى بما قبلها فالعاطفه تربط بين المعطوف والمعطوف عليه فيما نسب إلى الأوّل إلا أنّها تدل على أنّ الثانى بعد الأوّل بلا مهله ، وإذا وقعت جوابا علّقت ما بعدها بما فى قبلها ، ومن هنا قال الفقهاء : تدلّ (الفاء) على أنّ ما قبلها سببّ لما بعدها ومعتبر فيه.

١- الأبيات من شعر الأسود بن يعفر النهشلى : (٢٣ ق. ه / ٦٠٠ م) وهو الأسود بن يعفر النهشلى الدارمى التميمى ، أبو نهشل. شاعر جاهلى ، من سادات تميم ، من أهل العراق ، كان فصيحا جوادا ، نادم النعمان ببن المنذر ، ولما أسن كفّ بصره ويقال له : أعشى بنى نهشل.

فصل : ولا- تكون (الفاء) زائده لما ذكرنا فى (الواو) ، وقال الأخفش : قد زيدت فى مواضع منها قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ) [الجمعه : ٨] ؛ لأن الفاء (١) تكون فى خبر الذى غير زائده والخبر هنا للموت ، وليس فيه معنى الشرط ، ومنه قول الشاعر (٢) : [الكامل]

لا تجزعى أن منفسا أهلكته

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

فالفاء الأولى زاائده ، وقيل : الثانيه.

فصل : و (ثّم) (٣) كالفاء فى التشريك والتريب إلا- أنّها تدلّ على المهله إذ كانت أكثر حروفا من الفاء ، وقد جاءت لترتيب الأخبار لا- لترتيب المخبر عنه كقوله تعالى : (فَإِلَيْنا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلى ما يَفْعَلُونَ) [يونس : ۴۶] وقال : (وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ) [هود : ٣] وتقول : زيد عالم كريم ثّم هو شجاع.

فصل : وأمّا (أو) فتشرك فى الإعراب ولها معان :

أحدها : الشكّ فى الخبر كقولك : قام زيد أو عمرو ، والمعنى أحدهما ؛ ولذلك تقول : فقال كذا أو كذا ، ولا تقول فقالهما.

والثانى : أن تكون لتفصيل ما أبهم كقوله تعالى : (وَقالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّهَ إِلَّا مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى) [البقره : ١١١] أى : قالت اليهود لن يدخل الجنّه من إلا من كان هودا وقالت

١- الفاء تكون للترتيب والتعقيب. ؛ فإذا قلت «جاء علىّ فسعيد». فالمعنى أنّ علىّا جاء أوّل ، وسعيدا جاء بعده بلا مهله بين مجيئهما.

٢- البيت من شعر النمر بن تولب : (١۴ ه / ۶٣۵ م) وهو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش ، ينتهى نسبه إلى عوف بن وائل بن قيس بن عبد مناه. شاعر جاهلى أدرك الإسلام وهو كبير فأسلم وعد من الصحابه وروى حديثا عن الرسول وكان له ولد يدعى ربيعه ، وأخ يدعى الحرث بن تولب (سيد معظّم فى قومه) ، ونشأ بين قومه فى بلاد نجد ثم نزلوا ما بين اليمامه وهجر. توفى فى آخر خلافه أبو بكر الصديق. وما عرف له فى المدح إلا قصيده واحده مدح فيها الرسول وكذلك كان هجاؤه نادرا وكان شعره صادقا وألفاظه سهله جميله.

٣- ثمّ تكون للتّرتيب والتّراخى. ؛ فإذا قلت «جاء علىّ ثمّ سعيد» ، فالمعنى أن «علىّا» جاء أول ، وسعيدا جاء بعده ، وكان بين مجيئهما مهله.

النصارى : لن يدخل الجنه إلا من كان نصارى ، وكذلك قوله تعالى : (كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) [البقره : ۱۳۵] ، ومنه قول القائل : كنت بالبصره آكل السمك أو التمر أو اللحم ، أى : فى أزمنه متفرقه ولم يرد الشك.

والثالث : أن تكون للتخيير كقوله : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعامُ عَشَرَهِ مَساكِينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَهٍ) [المائده : ۸۹] فلإن اتّصل بالأمر لم يجمع بينهما كقولك : خذ درهما أو دينارا ، فإن وجدت قرينه تدل على الإباحه جاز الجمع بينهما كقولك : جالس الفقهاء أو الزّهاد لمن يجالس الأشرار.

فصل : وإن اتّصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند محققّى النحويّين كقوله تعالى : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان : ۲۴] أى : لا تطع أحدهما ، فلو جمع بينهما لفعل المنهىّ عنه مرّتين ؛ لأن كلّ واحد منهما أحدهما.

فصل : وقد تكون (أو) (۱) للتقريب كقولك : ما أدرى أأذنّ أو أو أقام ، أى لسرعته. وإنّ كان يعلم أنّه أذّن ومن ذلك قوله تعالى : (وَما أَمْرُ السَّاعَهِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) [النحل : ۷۷].

۱- أو إن وقعت بعد الطّلب ، فهى إمّا للتّخيير ، نحو «تزوّج هندا أو أختها» ، وإما للاباحه ، نحو «جالس العلماء أو الزهّاد». وإما للاضراب ، نحو «إذهب إلى دمشق ، أودع ذلك ، فلا تذهب اليوم» ، أى بل دع ذلك ، أمرته بالذهاب ، ثمّ عدلت عن ذلك. والفرق بين الإباحه والتّخيير ، أن الاباحه يجوز فيها الجمع بين الشيئين ، ؛ فإذا قلت «جالس العلماء أو الزّهّاد» ، جاز لك الجمع بين مجالسه الفريقين ، وجاز أن تجالس فريقا دون فريق. وأما التّخيير فلا يجوز فيه الجمع بينهما ، لأن الجمع بين الأختين فى عقد النكاح غير جائز. وإن وقعت «أو» بعد كلام خبرىّ ، فهى إمّا للشّك ، كقوله تعالى (قالُوا لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) وإمّا للابهام ، كقوله عزوجل (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ.) ومنه قول الشاعر نحن أو أنتم الألى ألفوا الحقّ فبعدا للمبطلين وسحقا وإما للتقسيم ، نحو «الكلمه أسم أو فعل أو حرف» ، وإمّا للتّفصيل بعد الإجمال ، نحو «اختلف القوم فيمن ذهب ، فقالوا ذهب سعيد أو خالد أو علىّ». ومنه قوله تعالى (قالُوا ساحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) أى بعضهم قال كذا ، وبعضهم قال كذا. وإمّا للاضراب بمعنى «بل» ، كقوله تعالى (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ ، أَوْ يَزِيدُونَ) أى بل يزيدون ، ونحو «ما جاء سعيد ، أو ما جاء خالد».

فصل : ولا تكون (أو) بمعنى : (الواو) ولا بمعنى : (بل) عند البصرّيين وأجازه الكوفّيون.

وحجّه الأوّلين : أنّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلّا يفضى إلى اللبس وإسقاط فائده الوضع.

واحتّج الآخرون : بأنّ ذلك قد جاء فى القرآن والشعر فمن ذلك قوله تعالى : (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات : ۱۴۷] أى : ويزيدون ، وقال تعالى : (حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُما إِلَّا ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُما أَوِ الْحَوايا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ) [الأنعام : ۱۴۶] وهى بمعنى الواو ، و (الحوايا) عطفت على الشحوم أو الظهور وقال الشاعر (۱) : [الطويل]

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى

وصورتها أو أنت فى العين أملح

أى : بل أنت.

والجواب : أنّ (أو) فى الآيه الأولى لشكّ الرأى ، أى : لو رأيتهم لقلت هم مائه ألف أو يزيدون ، وقيل : هى للتخيير ، وقيل : للتقريب ، وقيل : للتفصيل ، أى : بعض الناس يجزرهم كذا وبعضهم كذا ، وأمّا الآيه الثانيه ف (أو) تنبّه على تحريم هذه الأشياء وإنّ اختلفت مواضعها أو على حلّ المستثنى وإن اختلفت مواضعه ، وهذا كما ذكرنا فى دلاله (أو) على تفريق الأشياء على الأزمنه ، وأمّا البيت فالمحفوظ فيه : (أم أنت) ، ولو قدّر صحّه ما رووا فهى على الشكّ أى صورتها أو أنت أملح من غيركما ؛ ولهذا كقولهم : الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفيه.

فصل : و (إمّا) ك (أو) فى الشك والتخيير والإباحه ، إلا أنّها أثبت منها فى الشكّ لأنّك تبتدىء بها شاكّا و (أو) ياتى الشكّ بها بعد لفظ اليقين.

فصل : وقد زعم قوم أنّها مركّبه من (إن) الشرطيه و (ما) النافيه ؛ لأن المعنى فى قولك : قام إمّا زيد وإما عمرو ، وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو وهذا تعسّف لا حاجه إليه ؛ لأن وضعها مفرده أقرب من دعوى التركيب ، وليست (إمّا) من حروف العطف أمّا الأولى فليس قبلها ما يعطف عليه ، وأمّا الثانيه فيلزمها الواو وهى العاطفه.

۱- من شعر ذى الرمه.

فصل : وأمّا (لا) فتثبت الفعل للأوّل دون الثانى ، ولا يحسن إظهار العامل بعدها لئلّا يلتبس بالدعاء ، ألا ترى أنّك لو قلت : قام زيد لا قام عمرو ، لأشبه الدعاء عليه.

فصل : وإذا عطفت بالواو وزدت معها : (لا) أفادت المنع من الجميع كقولك : والله لا كلّمت زيدا ولا عمرا ، ولو حذفتها جاز أن تكّلم أحدهما ؛ لأن الواو للجمع وإعاده (لا) كإعاده الفعل فيصير الكلام بها جملتين.

فصل : وأمّا (بل) فتشرك بها فى الإعراب وتضرب بها عن الأوّل نفيا كان أو إثباتا كقولك : ما قام زيد بل عمرو وقام زيد بل عمرو ، ومن هنا استعملت فى الغلط ، وقد جاءت للخروج من قصّه إلى قصه كقوله تعالى : (أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ مِنَ الْعالَمِينَ) ثمّ قال : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عادُونَ) [الشعراء : ١٦٥ - ١٦٦] ، وقيل : ههنا لا تدلّ على أنّ الأوّل لم يكن بل دلّت على الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، وهذا كما يذكر الشاعر معانى ثمّ يقول : فعد عن ذلك ، أو : فدع ذا.

فصل : وأمّا : (لكن) فللاستدراك مشدّده كانت أو مخففه وليست للغلط إلا أنّها فى العطف مخفّفه البتّه وما بعدها مخالف لما قبلها ؛ لأن ذلك هو معنى الاستدراك ؛ ولهذا كان الاستثناء المنقطع مقدرا ب (لكن) ، وإذا كانت معها (الواو) فالعطف بها لا ب (لكن) فالاستدراك لازم والعطف عارض فيها.

فصل : ولا يعطف بها إلا بعد النفى وذهب الكوفّيون إلى العطف بها بعد الإثبات.

وحجّه الأوّلين : أنّ الاستدراك لازم لها والاستدراك لا يكون إلا المختلفين ؛ فإذا كان الأوّل نفيا كان الثانى إثباتا فيصح أن يقدر العامل بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمرو ، أى : لكن قام عمرو ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك : قام زيد لكن عمرو ، لأنك إن قدرت لكن قام عمرو ، ولم يكن الثانى مخالفا للأوّل وإن قدرت لكن ما قام عمرو لم يصح لأنّك قدرت مع العامل ما ليس بعامل ، وحرف العطف إنّما ينوب عن العامل فقط ويدل على ذلك أنّك لو قلت : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، كان جائزا فظهور النفى والفعل بعد الاسم دليل على أنّه لم يكن مقدرا بعد لكن.

واحتّج الآخرون بأن (لكن) ك (بل) فى المعنى فكانت مثلها فى العطف وهذا باطل لوجهين :

أحدهما : ما ذكرنا من اختلافهما فى المعنى.

والثانى : أنّهما لو استويا فى العطف لأدّى إلى الاشتراك ، والأصل أن ينفرد كل حرف بحكم ، وقد ذكرنا ما يبين به الفرق بين الحرفين فى الفصل قبله.

فصل : وأمّا (أم) (١) فيعطف بها متصله ومنقطعه فالمتّصله هى المعادله لحرف الاستفهام. ويقدّر الكلام فيها ب (أيّهما) كقولك : أزيد عندك أم عمرو ، أى : أيّهما عندك ، فإن كان بعد (أم) جمله تامه مخالفه للأولى كانت منقطعه كقولك : أزيد عندك أم عمرو فى الدار ؛ لأن (أيّا) لا تقع ههنا ، وسببه أنّ (أيهما) اسم مفرد فالخبر عنه واحد ؛ فإذا اختلف الخبران لم يستند إلى أيّهما.

فصل : فإن كان مكان الهمزه (هل) كانت (أم) منقطعه كقولك : هل زيد عندك أم عمرو ؛ لأن (هل) لا تستعمل فى الإثبات توبيخا بخلاف الهمزه ، ألا ترى إلى قول الراجز (٢) : [الرجز]

أطربا وأنت قنّسرى

ولو قلت : هل تطرب وأنت شيخ؟! على التوبيخ لم يجز ، وكذلك لا تستعمل.

(هل) فى التسويه ، والهمزه تستعمل فيها ، فلما كانت الهمزه أوسع تصرفا خصّت (أم) بمعادلتها.

فصل : وقد تأتى (أم) بمعنى : (بل والهمزه) ، وذلك بعد الخبر والاستفهام ، فمن الخبر : إنها لإبل أم شاء ، وذلك أنّه رأى شيئا من بعيد فظنه إبلا ثم بان خلاف ذلك ، فاستفهم بعد

١- أم على نوعين : متّصله ومنقطعه. فالمتصله هى التى يكون ما بعدها متّصلا بما قبلها ، ومشاركا له فى الحكم وهى التى تقع بعد همزه الاستفهام أو همزه التسويه ، فالأول كقولك «أعلىّ فى الدار أم خالد؟» ، والثانى كقوله تعالى (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ.) وإنما سميت متصله لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. و «أم» المنقطعه هى التى تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده. ومعناها الإضراب ، كقوله تعالى (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ.) والمعنى «بل جعلوا لله شركاء» ، قال الفرّاء «يقولون هل لك قبلنا حقّ؟ أم أنت رجل ظالم» يريدون «بل أنت رجل ظالم» وتاره تتضمّن مع الإضراب استفهاما إنكاريّا ، كقوله تعالى (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ.) ولو قدّرت «أم» فى هذه الآيه للاضراب المحض ، من غير تضمّن معنى الانكار ، لزم المحال.

٢- من شعر العجاج بن رؤبه.

فرجع عن الأوّل ف (أم) جمعت الإضراب والاستفهام وتقول فی الاستفهام : هل زید عندک؟ أم عمرو فی الدار؟ فهما سؤالان والمتصّله سؤال واحد.

فصل : والفرق بین (أم) المتّصله و (أو) أنّ (أو) لأحد الشیئین و (أم) سؤال عن المشکوک فی عینه ، فمثاله أن تقول : أزید عندک أو عمرو؟ شاکّ فی أصل وجود أحدهما عنده ؛ فإذا قال : نعم ، أثبتّ وجود أحدهما مبهما ؛ فإذا أردت التعیین قلت : أزید عندک أم عمرو؟ فالجواب أن تقول : زید أو عمرو ، ولا تقول : (نعم) ولا : (لا) ، ولو قال فی جواب (أو) : (لا) أو : (نعم) جاز.

فصل : وأمّا (حتّی) (۱) فقد تکون بمعنی (الواو) بشروط قد ذکرت فی بابها.

فصل : وحروف العطف غیر عامله ؛ لأنها لو عملت لعملت عملاـ واحدا ، والواقع بعدها أعمال مختلفه ، ولأنّها غیر مختّصه بالأسماء ولا بالأفعال فعلم أنّها نائبه عن ذکر العامل لا نائبه عنه فی العمل.

فصل : ولا یعطف علی الضمیر المرفوع المتصل حتّی یؤکد ، وقال الکوفّیون : یجوز من غیر توکید.

حجّه الأوّلین : أنّ الضمیر إن کان مستترا لم یعطف علیه ؛ لأن العطف من أحکام الألفاظ لا المعانی ، وإن کان ملفوظا به فهو فی حکم جزء من الفعل بدلیل أنّ الفعل یسکن له وأدله أخری قد ذکرناها فی باب الفاعل فالعطف علیه کالعطف علی بعض الکلمه فإذا أکّد قوی.

واحتج الآخرون بقوله تعالی : (ما أَشْرَکْنا وَلا آباؤُنا) [الأنعام : ۱۴۸] وبقول الشاعر (۲) : [الخفیف]

۱- حتی العطف بها قلیل. وشرط العطف بها أن یکون المعطوف اسما ظاهرا ، وأن یکون جزءا من المعطوف علیه أو کالجزء منه ، وأن یکون أشرف من المعطوف علیه أو أخسّ منه ، وأن یکون مفردا لاـ جمله ، نحو «یموت الناس حتی الأنبیاء. غلبک الناس حتی الصبیان. أعجبنی علیّ حتی ثوبه». واعلم أنّ «حتی» تکون أیضا حرف جرّ ، کما تقدم. وتکون حرف ابتداء ، فما بعدها جمله مستأنفه.

۲- البیت من شعر عمر بن أبی ربیعه : (۲۳ - ۹۳ ه / ۶۴۳ - ۷۱۱ م) وهو عمر بن عبد الله بن أبی ربیعه المخزومی القرشی ، أبو الخطاب. أرق شعراء عصره ، من طبقه جریر والفرزدق ، ولم یکن فی قریش أشعر منه. ولد فی اللیله التی توفی بها عمر بن الخطاب ، فسمی باسمه. وکان یفد علی عبد الملک بن مروان فیکرمه ویقربه. رفع إلی عمر بن عبد العزیز أنه یتعرض للنساء ویشبب بهن ، فنفاه إلی دهلک ، ثم غزا فی البحر فاحترقت السفینه به وبمن معه ، فمات فیها غرقا.

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الملا تعسّفن رملا

وبأنّ العطف كالتوكيد والبدل.

والجواب : أمّا الآيه فإنّ (لا) سـد فيها مسـدّ التوكيد ، وأمّا البيت فقيل : (الواو) واو الحال و (زهر) مبتدأ ، وقيل : هو شاذّ لا يقاس ، وأمّا التوكيد والبدل فهما المضمر فى المعنى بخلاف المعطوف.

فصل : ولا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعاده الجارّ ، وأجازه الكوفّيون من غير إعاده ، وحجّه الأوّلين من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الضمير المجرور مع الجارّ كشىء واحد ؛ ولذلك لم يكن إلا متصّلا فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمه.

والثانى : أنّ المعطوف لو كان مضمرا لم يكن بدّ من إعاده الجرّ ، فكذلك إذا كان معطوفا عليه.

والثالث : أنّ الضمير كالتنوين مع الإضافه وأنّه على حرف واحد كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير.

واحتّج الآخرون بقوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] على قراءه الجرّ وبأبيات أنشدوها أمّا الآيه فقراءه الجرّ فيها ضعيفه والقارئ بها كوفىّ تنبيها على أصولهم ، وقيل : هى واو القسم وجواب القسم ما بعدها ، وقيل : أراد إعاده (الباء) فحـذفها ، وأمّـا الأبيات فمنها ما لا يثبت فى الروايه ، وما يثبت منها فهو شاذّ وبعضـها يمكن إعاده الجارّ معه وله نظير نـذكره من بعد.

مسأله : ولا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش وصورته : ما زيد بذاهب ولا قائم عمرو ، ف (قائم) معطوف على المجرور ، و (عمرو) معطوف على المرفوع ، ولا يجيزه الأخفش إلا إذا ولى المجرور المجرور وتأخر المرفوع كقولك : زيد فى الدار والسوق وعمرو.

وحجّه الأولين من وجهين :

أحدهما : أنّ حرف العطف نائب عن العامل ، وليس من قوته أن ينوب عن اثنين فلذلك لا يصحّ إظهارهما بعده.

والثانى : أنه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ولجاز أن يتقدم المرفوع على المجرور كقولك : زيد فى الدار وعمرو السوق أنّه واحتج الآخرون بقوله تعالى : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) إلى قوله : (آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الجاثيه : ۵] ف (اختلاف) بالجرّ معطوف على : (خَلَقَكُمْ) و (آيات) الثالثه معطوفه على (آيات) الأولى المنصوبه ب (إنّ) وبقول الشاعر (۱) : [المتقارب]

هوّن عليك فإنّ الأمور

بكفّ الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيّها

ولا قاصر عنك مأمورها

ف (قاصر) معطوف على (آتيك) ، و (مأمورها) على (منهيّها).

وقال آخر : [المتقارب]

أكلّ امرىء تحسبين امرءا

ونار توقّد فى الحرب نارا

والجواب : أمّا الآيه فلا حجّه فيها ؛ لأن الآيات ذكرت توكيدا رفعت أو نصبت لتقدّم ذكرها ، وأمّا البيت فيروى بالرفع على أنّه خبر مقدّم وبالنصب عطفا على موضع خبر ليس وبالجرّ على غير ما احتّج به ، وبيانه أنّ (مأمورها) مرفوع ب (قاصر) ؛ لأنه من سبب اسم : (ليس) فلا يكون عطفا على عاملين.

فإن قيل : من شروط ذلك أن يكون الضمير هو اسم ليس ليكون من سببه ، والضمير فى (مأمورها) للأمور لا للمنهى؟

۱- الأبيات للإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه.

قلنا : بل هى للمنهى ؛ لأن المنهى أمر من جمله الأمور وأنّث الضمير ؛ لأن المنهىّ مضاف إلى مؤنّث فجوز تأنيث ضميره كما قالوا : ذهبت بعض أصابعه ، وكما قال تعالى : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام : ١٦٠] والتقدير : ولا يقصر عنك مأمور المنهيّات والإضافه للتمييز ؛ لأن فى المنهيات مأمورا على هذا المعنى حمله سيبويه ، وأمّا البيت الآخر فالتقدير فيه : (وكلّ نار) فحذفه لتقدّم ذكره.

باب عمل اسم الفاعل

إنّما أعمل اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال لوجهين :

أحدهما : أنّه جار على الفعل المضارع فى حركاته وسكناته فى الأغلب ف (ضارب) على زنه : (يضرب) ، و (يكرم) على زنه : (مكرم) ، فأمّا : (مضروب) فكان قياسه : (مضرب) ؛ لأنه على زنه : (يضرب) ولكنّهم زادوا (الواو) لينفصل الثلاثى من الرباعىّ ، وفتحوا (الميم) لثقل الضمّه مع الواو ، وأمّا (فعل وفعيل) فسيأتى الكلام عليهما.

والثانى : أنّ الأصل فى الأسماء ألا تعمل ، كما أنّ الأصل فى الأفعال ألا تعرب ، إلا أنّ المضارع أعرب لمشابهه اسم الفاعل فينبغى ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع فى الحال والاستقبال.

فصل : فأمّا اسم الفاعل إذا كان للمضىء فلا يعمل ، ومن الكوفيّين من يعمله.

وحجّه الأوّلين فى ذلك : أنّ الماضى لا يشبه اسم الفاعل ، ولا اسم الفاعل يشبهه ، فلم تحمل علته فى العمل كما لم يحمل الماضى على الاسم فى الإعراب.

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف : ١٨] وبقوله تعالى : (فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً) [الأنعام : ٩٦] فنصب المعطوف وبقولهم هذا معطى زيد درهما أمس ولا ناصب للدرهم إلا الاسم.

والجواب : أمّا الآيه الأولى فحكايه حال كما يحكى الماضى بلفظ المضارع مثل قولك :

مررت بزيد أمس يكتب ، وأمّا الآيه الثانيه ففيها جوابان :

أحدهما : أنّه على الحكايه أيضا ؛ لأنه سبحانه وتعالى فى كلّ يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا.

والثانى : أنّ الشمس والقمر ينتصبان بفعل محذوف ، أى : وجعل الشمس ، وهكذا يقدّر فى المسأله المستشهد بها ، أى : أعطاه درهما.

فصل : اسم الفاعل (۱) المعمل عمل الفعل تجوز إضافته فيجرّ ما بعده ، والتنوين فيه مراد ، وحذف تخفيفا فإنّ ثنّى أو جمع حذف منه النون وأضيف لا غير إنّ لم يكن فيه ألف ولام ، وإن نونت نصبت به لا غير ، وكذا إذا أثبت النون فإن كان فيه ألف ولام وهو مفرد لم تضفه إلا لمّا فيها ألف واللام على ما نبيّنه ، وإن كان مثّنى أو مجموعا جاز أن تحذف النون وتضيف كقولك : هذان الضاربا زيد ، ويجوز أن تنصب ويكون حذف النون تخفيفا لطوله بالألف واللام فان أثبتّ النون لم تكن فيه الإضافه.

فصل : وقد حمل قولهم : هذا الضارب الرجل على الحسن الوجه فى الجمع بين الألف واللام والإضافه ؛ لأن الإضافه لم تعرف فيهما والجيّد النصب ؛ لأن الألف واللام تمنع الإضافه.

۱- يعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه ، إن متعديا ، وإن لازما. فالمتعدّى نحو «هل مكرم سعيد ضيوفه؟». واللازم ، نحو «خالد مجتهد أولاده». ولا تجوز إضافته إلى فاعله ، كما يجوز ذلك فى المصدر ، فلا يقال «هل مكرم سعيد ضيوفه». وشرط عمله أن يقترن بأل. فإن اقترن بها ، لم يحتج إلى شرط غيره. فهو يعمل ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، معتمدا على شيء أو غير معتمد ، نحو «جاء المعطى المساكين أمس أو الآن أو غدا». فإن لم يقترن بها ، فشرط عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون مسبوقا بنفى ، أو استفهام ، أو اسم مخبر عنه به ، أو موصوف ، أو باسم يكون هو حالا منه ، فالأول ، نحو «ما طالب صديقك رفع الخلاف». والثانى نحو «هل عارف أخوك قدر الإنصاف؟». والثالث نحو «خالد مسافر أبواه». والرابع نحو «هذا رجل مجتهد أبناؤه». والخامس نحو «يخطب علىّ رافعا صوته». وقد يكون الاستفهام والموصوف مقدّرين. فالأول نحو «مقيم سعيد أم منصرف؟» والتقدير أمقيم أم منصرف؟ والثانى كقول الشاعر كناطح صخره يوما ليوهنها فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل أى كوعل ناطح صخره. ونحو «يا فاعلا الخير لا تنقطع عنه ، أى يا رجلا فاعلا. واعلم أنّ مبالغه اسم الفاعل تعمل عمل الفعل ، كاسم الفاعل ، بالشروط السابقه ، نحو «أنت حمول النائبه ، وحلّال عقد المشكلات». والمثّنى والجمع ، من اسم الفاعل وصيغ المبالغه ، يعملان كالمفرد منهما ، كقوله تعالى (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً ،) وقوله (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْداثِ.) وإذا جرّ مفعول اسم الفاعل بالإضافه إليه ، جاز فى تابعه الجرّ مراعاه للفظه ، والنصب مراعاه لمحله ، نحو «هذا مدرّس النحو والبيان ، أو البيان» ونحو «أنت معين العاجز المسكين ، أو المسكين».

فإن قلت : هـذا الضارب زيدا لم تجز الإضافه ؛ لأن القياس ترك الإضافه فى الجميع إلا أنّها جازت إذا كان فى الثانى ألف ولام حملا على باب الحسن الوجه فيجرى غيره على القياس.

فصل : وإنّما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شىء قبله مثل أن يكون خبرا أو حالا أو صـفه أو صـله أو كـان معه حرف النفى أو الاسـتفهام ؛ لأـنه ضـعيف فى العمـل لكونه فرعا فقوى بالإعتماد ، وقال الأخفش وطائفه معه : يعمل وإن لم يعتمد لقوّه شبهه بالفعل.

فصـل : ويعمل فعّال وفعول ومفعال عمل اسم الفاعل ؛ لأن ما فيها من المبالغه وزياده الحرف جبر لما دخلها من النقص عن اسـم الفاعـل فى جريـانه على الفعـل ومن الكوفيّين من منع إعمـال ذلـك وهو مـذهب مخالف لنصوص العرب فقـد قال الشاعر (١) : [الطويل]

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

إذا عدموا زادا فإنّك عاقر

وقال آخر : [الطويل]

فيال رزام رشّحوا بى مقدّما

إلى الموت خوّاضا إليه الكتائبا

فصل : فأمّا (فعل وفعيل) فيعملان عند سيبويه للمعنى الذى ذكرنا ، وقال الشاعر :

[الكامل]

حذر أمورا لا تضير وآمن

ما ليس ينجيه من الأقدار

فصل : و (فعل وفواعل) جمعا يعملان عمل المفرد لما بينهما من المشابهه ، قال طرفه : [الرمل]

ثمّ زادوا أنّهم فى قومهم

غفر ذنبهم غير فجر

والعرب تقول : (هؤلاء حواجّ بيت الله) بالنصب على الإعمال وبالجرّ على الإضافه.

١- من شعر أبو طالب : (٨٥ - ٣ ق. ه / ٥٤٠ - ٦١٩ م) وهو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم من قريش ، أبو طالب. والد الإمام على كرم الله وجهه ، وعم النبى صلى الله عليه وسلم وكافله ومربيه ومناصره. كان من أبطال بنى هاشم ورؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء الأباه. وله تجاره كسائر قريش. نشأ النبى صلى الله عليه وسلم فى بيته ، وسافر معه إلى الشام فى صباه. ولما أظهر الدعوه إلى الإسلام همّ أقرباؤه (بنو قريش) بقتله فحماه أبو طالب وصدهم عنه. وفى الحديث : «ما نالت قريش منى شيئا أكرهه حتى مات أبو طالب». مولده ووفاته بمكه.

باب الصفه المشبّهه باسم الفاعل

وهی کل صفه (۱) لا تجری علی الفعل ممّا لا مبالغه فیه نحو : حسن وبطل وشدید ، ومشابهتها له فی أنّها تثّنی وتجمع وتؤنث ، وهی مشتقّه کما أنّه مشتقّ ف (حسن وحسنان وحسنون وحسنه وحسنتان وحسنات) مثل : (ضارب وضاربان وضاربون وضاربه وضاربتان وضاربات) وینقص عن اسم الفاعل أنّه علی غیر زنه الفعل فلهذا نقص عن عمله فلا یتقدّم معموله علیه.

فصل : وتجتمع الإضافه والألف واللام فی هذا الباب وما حمل علیه لما ذکرنا فی باب الإضافه ، إلا أنّه یجوز ههنا فی الاسم الثانی عدّه أوجه :

أحدها : (مررت برجل حسن وجهه) علی أنّ ترفع بالصفه ولا ضمیر فیها لارتفاع الظاهر بها والهاء تعود علی الموصوف.

والثانی : (برجل حسن وجهه) فنصب علی التشبیه بالمفعول وأجاز قوم نصبه علی التمییز.

والثالث : (برجل حسن وجهه) بالإضافه فی قول سیبویه ، ومنعه الأکثرون واحتجّ بقول الشماخ (۲) : [الطویل]

۱- تعمل الصفه المشبهه عمل اسم الفاعل المتعدّی إلی واحد ، لأنها مشبّهه به ویستحسن فیها أن تضاف إلی ما هو فاعل لها فی المعنی ، نحو «أنت حسن الخلق ، نقیّ النفس ، طاهر الذّیل». ولک فی معمولها أربعه أوجه : ۱ - أن ترفعه علی الفاعلیّه ، نحو «علیّ حسن خلقه ، أو حسن الخلق أو الحسن خلقه ، أو الحسن خلق الأب». ۲ - أن تنصبه علی التّشبیه بالمفعول به ، إن کان معرفه ، نحو «علیّ حسن خلقه ، أو حسن الخلق ، أو الحسن الخلق ، أو الحسن خلق الأب». ۳ - أن تنصبه علی التمییز ، إن کان نکره ، نحو «علیّ حسن خلقا ، أو الحسن خلقا». ۴ - أن تجرّه بالإضافه ، نحو «علیّ حسن الخلق ، أو الحسن الخلق ، أو حسن خلقه ، أو حسن خلق الأب ، أو الحسن خلق الأب».

۲- البیتین من شعر الشماخ الذبیانی :(- ۲۲ ه / - ۶۴۲ م) وهو الشماخ بن ضرار بن حرمله بن سنان المازنی الذبیانی الغطفانی. شاعر مخضرم ، أدرک الجاهلیه والإسلام ، وهو من طبقه لبید والنابغه. کان شدید متون الشعر ، ولبید أسهل منه منطقا ، وکان أرجز الناس علی البدیهه. جمع بعض شعره فی دیوان. شهد القادسیه ، وتوفی فی غزوه موقان. وأخباره کثیره. قال البغدادی وآخرون : اسمه معقل بن ضرار ، والشماخ لقبه.

أمن دمنتين عرّس الركب فيهما

بحقل الرّخامى قد عفا طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا

كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

ف (جونتا) صفه ل (جارتا) والضمير المثّنى لهما.

ومن حجه من خالفه : أنّ ذلك يفضى إلى إضافه الشىء إلى نفسه ، وتأوّلوا البيت على أنّ الضمير للأعالى وهو خلاف الظاهر ، فإنّ حمل التثنيه على الجمع ليس بقياس ، وليست الإضافه هنا من إضافه الشىء إلى نفسه ؛ لأن (الحسن) للوجه و (الهاء) ليست للوجه ، وإنّما حصّلت التعريف كما تحصله الألف واللام.

والوجه الرابع : (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافه.

والخامس : (الوجه) بالنصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز.

والسادس : (الوجه) بالرفع وفيه ثلاث مذاهب :

أ - أحدها : أنّه فاعل والعائد محذوف تقديره : مررت برجل حسن الوجه منه فحذف للعلم به كما قال تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّهَ هِيَ الْمَأْوى) [النازعات : ٤١] أى : هى المأوى له ومثله حذف العائد فى الصله وأشباهها.

ب - والثانى : أنّ فى (حسن) ضمير فاعل ، و (الوجه) بدل منه ، وجاز ذلك لما كان الوجه جزءا من الرجل ، والرجل مشتمل عليه ولا حذف على هذا الوجه.

ت - والثالث : أنّ الألف واللام بدل من الهاء ، وهو قول الفرّاء ، وهو فى غايه الضعف لوجهين :

أحدهما : أنّ البدل ما كان فى معنى الأصل ، والهاء تعرّف بالإضافه والألف واللام تعرّف بالعهد وهما مختلفان.

والثانى : أنّهما لو كانا بدلا من الهاء هنا لكانا كذلك فى غيره ، وليس كذلك ألا ترى أنّك لو قلت : زيد الغلام حسن ، وأنت تريد غلامه لم يجز.

ومن المفعول قول الآخر (۱) :

ودعوا نزال فكنت أوّل نازل

وعلام أركبه إذا لم أنزل

ومنها أنّ الألف واللام دخلتا على بعضها كقولهم : النجاء بمعنى أنج.

فصل : وفائده وضع هذه الأشياء من وجهين :

أحدهما : أنّه أبلغ فى المعنى من الألفاظ التى نابت عنها.

والثانى : الاختصار ، فإنّه لا يظهر فيها علم التثنيه والجمع والتأنيث إذ كانت اسما والامر يظهر فيه ذلك.

فصل : ومعظم هذه الأسماء تنوب عن الأمر للمخاطب ، وإنّما كان ذلك لوجهين ؛ أحدهما : أنّ المخاطب يتنبّه للمراد منه بالإشاره وما هو أخفى منها ؛ فإذا لم يكن اللفظ صريحا فى الدلاله على المعنى كهذه الأسماء خص بها المخاطب ليقوى بالمواجهه.

والوجه السابع : أنّ يكون فى الصفه الألف واللام كقولك : مررت بالرجل الحسن ، فإن كان (الوجه) بعدها فيه الألف واللام ففيه الرفع والنصب والجرّ على ما تقدّم ، وإن كان (وجهه) بالهاء ففيه الرفع والنصب على ما تقدّم ، وأمّا الجرّ فممتنع ؛ لأن الإضافه مع الألف واللام فى الأوّل لا تكون إلا إذا كان فى المضاف إليه الألف واللام لما بينهما من المشابهه وهنا التعريفان مختلفان ، وقد وقع فى هذا الوجه خمسه أوجه جائزه وواحد ممتنع ، فإمّا أن يكون الوجه نكره والصفه نكره فالأوجه الثلاثه جائزه ؛ لأنه قد علم أنّه لا يريد إلا وجه الممرور به وإن كان فى الصفه الألف واللام فالرفع والنصب جائزان والجرّ ممتنع لما تقدم ، فإذن جمله الوجوه الجائزه سته عشر واثنان ممتنعان.

فصل : وأمّا (أفعل منك) بعد اسم الفاعل فإنّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث ، فعند ذلك تقول : (مررت برجل أفضل منه أبوه) فترفع على أنّه خبر متقدّم ، ومثله : (مررت برجل خير منه أبوه وشرّ منه غلامه) ؛ لأن أصل خير وشرّ : (أخير وأشرر) ومن العرب من يعمل أفعل ؛ لأنه وصف مشتقّ.

۱- البيت من شعر الضبى الشاعر : وهو ربيعه بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عمرو ، ينتهى إلى ضبه بن أد بن طابخه بن إلياس بن مضر بن نزار. شاعر مخضرم أدرك الجاهليه والإسلام. وكان ممن أصفق عليه كسرى ثم عاش فى الإسلام زمانا.

فصل : فأمّا ما عمله فى المضمر فجائز ؛ لأن مضمره ليس بلفظ بل هو النيّه فإمّا يقع موقع المضمر فقولهم : ما رأيت رجلا أحسن فى عينيه الكحل منه فى عين زيد ، فالكحل مرفوع ب (أحسن) وجاز ذلك لما كان المعنى أحسن هو ؛ لأن الذى يحسن بالكحل الرجل لا الكحل ، ومنه الحديث المرفوع : «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجّه» (١).

فصل : وإذا صغّر المصدر لم يعمل لوجهين :

أحدهما : أنّ التصغير كالوصف.

والثانى : أنّه يبعد من شبه الفعل ؛ إذ الأفعال لا تصغّر ولا عبره بتصغير فعل التعجب لما نذكره هناك.

فصل : فإن وصف المصدر قبل المعمول لم يعمل ؛ لأن الوصف يبعده من الفعل ؛ لأن الفعل لا يوصف ، ولأنّ الوصف يفصل بين الموصول وصلته والمصدر موصول ومعموله من صلته.

فصل : وأقوى المصادر عملا المنوّن ؛ لأنه أشبه بالفعل إذ كان نكره وإن الفعل لا يضاف ثّم يليه المضاف ؛ لأن الإضافه فى حكم الأسماء ، وقد لا تعرفّ إذا حذف.

١- أخرجه الترمذى من حديث أبى هريره (٧٥٨) ، وأخرجه ابن ماجه (١٧٢٨) ، وأخرجه أحمد فى مسنده (٦۴۶٩) ، وأخرجه ابن الأعرابى فى معجمه (٩٣٨).

باب ما يعمل من المصادر عمل الفعل

فصل : كلّ مصدر صحّ تقديره ب (أن والفعل) عمل عمل فعله المشتقّ منه ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنه يشبه الفعل فى أنّ حروفه فيه ، وأنّه يشاركه فى الدلاله على الحدث ، وأنّه يكون للأزمنه الثلاثه ، فإن لم يحس تقديره بأن والفعل لم يعمل ؛ لأن الأصل فى العمل للفعل ، وإذا لم يصحّ تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه به ، والذى لا يقدر بأن والفعل المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، فأما قولك : (ضربا زيدا) فالعمل للفعل المقدر الناصب للمصدر ، وربّما وقع فى كلام بعض النحويّين : أنّ (ضربا) هذا هو العامل ، وذلك تجوّز من قائله.

فصل : ويعمل المصدر وإنّ لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل ؛ لأنه قوى بكونه أصلا للفعل وأنّه موصوف لا وصف (١).

١- يعمل المصدر عمل فعله تعدّيا ولزوما. فإن كان فعله لازما ، احتاج إلى الفاعل فقط ، نحو «يعجبنى اجتهاد سعيد». وإن كان متعدّيا احتاج إلى فاعل ومفعول به. فهو يتعدّى إلى ما يتعدّى إليه فعله ، إمّا بنفسه ، نحو «ساءنى عصيانك أباك» ، وإمّا بحرف الجرّ ، نحو «ساءنى مرورك بمواضع الشّبهه». واعلم أن المصدر لا يعمل عمل الفعل لشبهه به ، بل لأنه أصله. ويجوز حذف فاعله من غير أن يتحمّل ضميره ، نحو «سرّنى تكريم العاملين». ولا يجوز ذلك فى الفعل ، لأنه إن لم يبرز فاعله كان ضميرا مستترا ، كما تقدّم فى باب الفاعل. ويجوز حذف مفعوله ، كقوله تعالى (وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَهٍ وَعَدَها إِيَّاهُ ،) أى استغفار إبراهيم ربّه لأبيه. وهو يعمل عمل فعله مضافا ، أو مجرّدا من «أل» والإضافه ، أو معرّفا بأل ، فالأول كقوله تعالى (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) والثانى كقوله عزوجل (أَوْ إِطْعامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَهٍ يَتِيماً ذا مَقْرَبَهٍ أَوْ مِسْكِيناً ذا مَتْرَبَهٍ.) والثالث إعماله قليل ، كقول الشاعر لقد علمت أولى المغيره أنّنى كررت ، فلم أنكل عن الضّرب مسمعا وشرط لإعمال المصدر أن يكون نائبا عن فعله ، نحو «ضربا اللصّ» ، أو أن يصحّ حلول الفعل مصحوبا بأن أو «ما» المصدريتين محلّه. ؛ فإذا قلت «سرّنى فهمك الدّرس» ، صحّ أن تقول «سرّنى أن تفهم الدرس». وإذا قلت «يسرّنى عملك الخير» ، صحّ أن تقول «يسرّنى أن تعمل الخير». وإذا قلت «يعجبنى قولك الحقّ الآن» ، صحّ أن تقول «يعجبنى ما تقول الحقّ الآن». غير أنه إذا أريد به المضىّ أو الاستقبال قدّر بأن ، وإذا أريد به الحال قدّر بما ، كما رأيت. لذلك لا يعمل المصدر المؤكّد ، ولا المبيّن للنوع ، ولا المصغّر ، ولا ما لم يرد به الحدث. فلا يقال «علّمته تعليما المسأله» ، على أنّ «المسأله منصوبه بتعليما» بل بعلّمت ، ولا «ضربت ضربه وضربتين اللصّ» ، على نصب اللص بضربه أو ضربتين ، بل بضربت ، ولا «يعجبنى ضربيك اللصّ» ، ولا «لسعيد صوت صوت حمام» ، على نصب «صوت» الثانى بصوت الأول بل بفعل محذوف ، أو يصوت صوت حمام ، أى يصوّت تصويته. ويجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، أى يشبه صوت حمام.

عرّفت كـان التعريف ساريـا من الثـانى إلى الأـوّل بعـد أن مضـى لفظه على لفـظ النكره بخلاـف الألف واللام ، ثم ما فيه الألف واللام وعمله ضـعيف ؛ لأن الألف واللام أداه زائده فى أوّله تنقله من التنكير إلى التعريف فى أوّل أحواله ومع ذلك فعمله جائز ؛ لأن الشبه فيه باق وهو قليل فى الاستعمال ، ولم يأت فى القرآن منه معمل فى غير الظرف فيما علمنا وإن جاء معملا فى الظرف كقوله تعالى : (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ) [النساء : ۱۴۸] فأمّا قول الشاعر : [المتقارب]

ضعيف النكايه أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل

فتقديره : (ضـعيف النكايه فى أعدائه) فلمّا حذف حرف الجر وصل المصدر ، وقيل : لا يحتاج إلى حرف يعدّيه فأمّا قول الشاعر (۱) : [الطويل]

لقد علمت أولى المغيره أنّنى

كررت فلم أنكل عن الضّرب مسمعا

ف (مسـمعا) منصوب ب (الضـرب) ، وقيل : منصوب ب (كررت) وحرف الجرّ محـذوف والأوّل أقوى ؛ لأن المصدر أقرب إليه وهو معتـد بنفسه ، ويروى : (لحقت) وهو الناصب فى أقوى الوجهين ؛ لأن الفعل وإن تقـدّم فهو أقوى من المصـدر ولا سـيما مع الألف واللام.

فصل : ولا يتقدّم معمول المصدر عليه ولا يفصل بينهما بخبر ولا صفه ولا أجنبى بحال ؛ لأنه موصول.

۱- البيت من شعر المرار الفقعسى : وهو المرّار بن سعيد بن خالد بن نضله الفقعسى الأسدى. شاعر كان جده خالد بن نضله قائد بنى أسـد يوم الكلاـب وعاش فى العصـر الأموى ، كان قصـيرا مفرط القصـر ، ولكنه كان شـجاعا كريما ولكنه كان من الشـعراء اللصوص وقـد سـجن مرتين كـان من سـكان البـاديه ، وكان كثير الشـعر ، ولكن فقـد أكثره وموضوعات شـعره تتناول الوصـف والرثاء والفخر والغزل والهجاء.

فصل : والمصدر لا يتحمل الضمير لأنه اسم جامد فهو ك (زيد والغلام) ، وإنّما يحذف الفاعل معه حذفا كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١۴) يَتِيماً) [البلد : ١۴ - ١۵] ف (إطعام) خبر مبتدأ محذوف ، والفاعل محذوف ، أى إطعام هو ، وهو المذكور فى قوله تعالى : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) [التين : ۴] وأجاز قوم أن يتحمّل الضمير كما تحمله الصفه المشبّهه وكالظرف ؛ لأنه يعمل فى الظاهر فيعمل فى المضمر وهذا ضعيف ؛ لأن تلك الأشياء يوصف بها وتكون أحوالا فجرت مجرى الفعل.

فصل : والمصدر يضاف إلى الفاعل ؛ لأنه غيره بخلاف اسم الفاعل ؛ لأنه هو الفاعل فى المعنى ويضاف إلى المفعول ؛ لأنه كالفاعل فى تحقّق الفعل به ، ويجوز أن يقدّر المصدر بفعل لم يسّم فاعله كقولك : عجبت من ضرب زيد ، أى : من أن يضرب.

فصل : وإذا عطفت على المضاف إلى المصدر جاز أن تجرّ المعطوف حملا على اللفظ وأنّ تنصبه أو ترفعه حملا على الموضع ، وكذلك الوصف.

باب أسماء الفعل

(۱)

وذلك نحو : (صه ومه ورويد ونزال) وكلّها أسماء والدليل على ذلك أشياء :

أحدها : أنّها تدلّ على معنى فى نفسها ولا تدلّ على زمانه من طريق الوضع ، وحقيقه القول فيه : أنّ (صه) اسم ل (اسكت) وليس اللفظان عبارتين عن شىء واحد مثل : اسكت واصمت ، ف (صه) اسم ومسمّاه لفظ اخر وهو السّكت ، فالزمان معلوم من المسمّى لا من الاسم.

والوجه الثانى : أنّها تنوّن فرقا بين المعرفه والنكره والتعريف والتنكير من خصائص الأسماء.

والثالث : أنّها تقع موقع الفاعل والمفعول فمن الفاعل قول زهير : [الكامل]

ولأنت أشجع من أسامه إذ

دعيت نزال ولجّ فى الذعر

والثانى : أنّها لو جعلت أمرا للغائب أو خبرا لاحتاجت فى الأمر إلى تقدير اللام واللام لا تقدر مع صريح الفعل فكيف تقدّر مع الاسم ، وأمّا الخبر عن الغائب فيفتقر إلى ذكره مقدما أو مؤخرا ، وقد جاء شىء منها للغائب كقوله : «يا معشر الشباب ؛ من استطاع منكم الباءه فليتزوّج ومن لم يستطع فعليه بالصوم» (۲).

۱- اسم الفعل كلمه تدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، غير أنها لا تقبل علامته. وهو ، إما أن يكون بمعنى الفعل الماضى ، مثل «هيهات» ، بمعنى «بعد» أو بمعنى الفعل المضارع ، مثل «أفّ» ، بمعنى أتضجّر ، أو بمعنى فعل الأمر ، مثل «آمين» ، بمعنى استجب. ومن أسماء الأفعال «شتان» بمعنى افترق ، و «وى» ، بمعنى أعجب ، و «صه» بمعنى اسكت ، و «مه» بمعنى انكفف ، و «بله» بمعنى دع واترك ، و «عليك» ، بمعنى الزم ، و «اليك عنى» ، بمعنى تنحّ عنى ، و «إليك الكتاب» ، بمعنى حذه ، و «ها وهاك وهاء القلم» أى خذه. واسم الفعل يلزم صيغه واحده للجميع. فنقول «صه» ، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، إلا ما لحقته كاف الخطاب ، فيراعى فيه المخاطب فتقول «عليك نفسك ، وعليك نفسك ، وعليكما أنفسكما ، وعليكم أنفسكم ، وعليكنّ أنفسكنّ ، وإليك عنى ، وإليك عنى ، وإليكما عنى ، وإليكم عنى ، وإليكنّ عنى ، وهاك الكتاب وهاك الكتاب ، وهاكما الكتاب ، وهاكم الكتاب ، وهاكنّ الكتاب».

۲- حديث صحيح أخرجه البخارى من حديث عبد الله بن مسعود (۱۹۰۵) ، و (۵۰۶۵) ، و (۵۰۶۶) ، وأخرجه مسلم (۱۴۰۲) ، وأخرجه النسائى (۲۲۴۰) ، وأخرجه أبو داود (۲۰۴۶) ، وأخرجه ابن ماجه (۱۸۴۵) ، وأخرجه أحمد فى مسنده (۳۵۸۱) ، وأخرجه الدارمى فى سننه (۲۱۶۵).

وإنّما ساغ ذلك لتقدم الخطاب ، وقد حكى عن بعض العرب أنّه قال : عليه رجلا ليسى يريد ليطلب رجلا غيرى ، والأصل : ليس إيّاى فحصل فى الحكايه شذوذ من وجهين ، وحكى عن بعضهم أنّه قيل له : إليك ، فقال : إلىّ أى ، قيل له : تنحّ ، فقال : اتنحى وهذا خبر.

فصل : وهذه الأسماء فى لزومها وتعديها على حسب ما نابت عنه ف (صه) و (مه) و (واها) لازمه ؛ لأن (صه) ناب عن اسكت. (ومه) عن (اكفف). و (واها) عن (اتعجب).

ومنها ما يتعدى بحرف الجر كقولك : (عليك بالرفق) كأنك قلت : تخلّق به.

ومنها ما يتعدى بنفسه كقولك : (تراك زيدا ومناعه) أى : اتركه وأمنعه.

فصل : وأمّا ما جاء منها خبرا فهو : (شتان) وهو اسم ل (افترق) ولا يكون فاعله إلا اثنين كقولك : شتّان زيد وعمرو ، أى : افترقا حملا على أصله ، وقد تزاد معه : (ما) كما قال الشاعر (١) : [السريع]

شتّان ما يومى على كورها

ويوم حيّان أخى جابر

فأمّا قول العامّه : شتان بين فلان وفلان فخطأ لعدم الفاعلين ، والحكم بزياده (بين) هنا خطأ ؛ لأنها لم تزد فى شىء من الكلام أصلا ، وإنّما تكرّر فى بعض المواضع توكيدا ، ولأنّها لو كانت زائده هنا لم يبق لشتان فاعل إذ كان ما بعدها مجرورا لا فى موضع المرفوع ، إذ كانت (بين) لم تزد للتوكيد كما فى قولك : ما جاءنى من رجل ، فأمّا (شتّان ما بين زيد وعمرو) فأجازه الأصمعى ومنعه غيره.

فصل : وأمّا (هيهات) فبمعنى : (بعد) ومنه :

هيهات منزلنا بنعف سويقه

أى : بعد فأمّا قوله تعالى : (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ) [المؤمنون : ٣٦] فقيل : اللام زائده ، و (ما) الفاعل ، وقيل : ليست زائده والفاعل مضمر ، والتقدير : بعد التصديق لما توعدون.

فصل : وأمّا (رويد) فتستعمل مصدرا كقولك : (رويد زيد) أى : إمهال زيد ، ومنه قوله :

(فَضَرْبَ الرِّقابِ) [محمد : ۴] وتكون صفه كقولك : ضعه وضعا رويدا ، وهى معربه فيهما

١- البيت من شعر الأعشى.

وتكون اسما للفعل كقولك : رويد زيدا أى أمهل زيدا ، وهى ههنا مبنيّه ، وهى تصغير إرواد على حذف الزوائد ؛ لأن الفعل منه : أرود إروادا.

فصل : وأمّا (بله) فيكون مصدرا بمعنى غير فيجرّ ما بعده ويكون اسما ل (دع) فينصب ما بعده (١).

فصل : وأمّا ألفاظ الإغراء (٢) فالمتّفق عليه منها عندك ودونك ووراءك ومن حروف الجرّ عليك وإليك ، فعند الأكثرين أنّه يقتصر على المسموع منها ؛ لأن القياس فى ذلك ابتداء وضع لغه وقاس عليها قوم فأمّا عندك زيدا فمعناه خذه فى أىّ نواحيك كان ودونك خذه من قرب وعليك بمعنى الزمه وإليك تنحّ.

فصل : ومعنى الإغراء الإلصاق والحثّ حذرا من الفوات ، وأمّا التحذير فيشبه الإغراء وليس به ؛ لأن قولك : الأسد الأسد يدلّ على شدّه طلبك فراره من الأسد ، وقولك : عليك زيدا يدلّ على شدّه طلبك أخذ زيد ففى هذا التحذير من فواته وفى الأوّل التحذير من قربانه.

١- أسماء الأفعال ، إما مرتجله ، وهى ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال ، وذلك مثل «هيهات وأفّ وآمين». وإما منقوله ، وهى ما استعملت فى غير اسم الفعل ، ثم نقلت إليه. والنّقل إما عن جارّ ومجرور كعليك نفسك ، أى خذه ، ومكانك ، أى اثبت. وإما عن مصدر كرويد أخاك أى أمهله ، وبله الشّرّ أى اتركه ودعه. وإما عن تنبيه ، نحو «ها لكتاب» ، أى خذه. وإما معدوله كنزال وحِذار ، وهما معدولان عن انزل واحذّر. («رويد» فى الأصل مصدر «ارود فى سيره روادا أو رويدا» أى تأنى ورفق. وهو مصغر تصغير الترخيم ، بحذف الزوائد ، لأن أصله «ارواد». (بله) فى الأصل مصدر بمعنى الترك ، ولا فعل له من لفظه ، وإنما فعله من معناه وهو «ترك». وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبنى على الفتح ، فإن نوّنتهما ، نحو «رويدا أخاك وبلها الشر» ، أو أضفتهما نحو رويد أخيك وبله الشر «فهما حينئذ مصدران منصوبان على المفعوليه المطلقه لفعلهما المحذوف. وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له ، وما بعد المضاف مجرور لفظا بالإضافه إليه ، من باب إضافه المصدر إلى مفعوله).

٢- الإغراء نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والتشويق والإغراء. ويقدّر بما يناسب المقام كالزم واطلب وافعل ، ونحوها. وفائدته تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، نحو «الاجتهاد الاجتهاد» مو «الصدق وكرم الخلق». ويجب فى هذا الباب حذف العامل إن كرّر المغرى به ، أو عطف عليه ، فالأول نحو «النجده النّجده».

فصل : والكاف المتّصله ب (رويدك) المبتيّه حرف للخطاب لا اسم والدليل على ذلك أنّها لو كانت اسما لكانت إمّا مرفوعه أو منصوبه أو مجروره فالرفع ممتنع لوجهين :

أحدهما : أنّ الكاف ليست من الضمائر المرفوعه.

والثانى : أنّه لا رافع للكاف هنا ؛ لأن المرفوع هنا ضمير لا يظهر.

والنصب باطل ؛ لأن هذا الاسم يتعدى إلى مفعول واحد وهو زيد والكاف للمخاطب فليس زيدا بل غيره.

والجر باطل أيضا ؛ لأن الجرّ يكون بالحرف وليست رويد حرفا أو بالإضافه وهذه الأسماء لا تضاف ولأنّها تثبت مع الألف واللام فى النجاءك.

فأمّا الكاف فى عندك وغيرها من الظروف وعليك وغيرها من الحروف فذكر الجماعه كالسيرافىّ وعبد القاهر وغيرهما أنّها اسم فى موضع جرّ ؛ لأن هذه أسماء لا تستعمل إلّا مضافه وكذلك حرف الجرّ لا يدخل إلّا على اسم فلذلك قضى بكون الكاف اسما.

وقال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : هى حرف للخطاب كالكاف فى رويدك.

فصل : وأسماء فعل الأمر لا يتقدّم معمولها عليها عند البصريّين لقصورها عن الفعل ، وأنّها غير مشتقّه منه وأجازه الكوفيّون واحتجّوا بقوله تعالى : (كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : ٢٤] وبقول : [الرجز]

يا أيّها الماتح دلوى دونكا

إنى رأيت الناس يحمدونكا

والجواب عن الآيه من وجهين :

أحدهما : أنّ كتابا منصوب على المصدر وحرمت يدلّ على تقدير كتبت ذلك عليكم كتابا وعليكم المذكوره فى الآيه تتعلّق بالفعل المقدّر.

والثانى : أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره : الزموا كتاب الله ، وعليكم متعلّق ب (كتاب) أو حال منه.

وأمّا البيت ف (دلوى) مرفوع بالابتداء وما بعده الخبر نبّهه بذلك على الاهتمام به ويجوز أن يكون منصوبا على تقدير خذ وفسّره دونك.

باب ما ينتصب على التحذير

(١)

وذلك قولك : الأسد الأسد ، تريد : احذر الأسد ، ودلّ التكرير على الفعل المحذوف ، والأشبه أن يكون اللفظ الأوّل هو الدالّ على الفعل ؛ لأن موضع الفعل هو الأوّل (٢).

فصل : وأمّا إيّاك والشرّ فمنصوب بفعل محذوف أيضا ولا بدّ فيه من مفعول آخر معطوف ب (الواو) ومعدّى إليه بحرف جرّ كقولك : إيّاك من الشرّ وإنّما اختاروا إيّاك ؛ لأنها ضمير المنصوب المنفصل ، وإذا حذف الفعل لزم أن يكون الضمير منفصلا وجاؤوا بالواو وحرف الجرّ ليدلّوا على ذلك الفعل المحذوف كأنّه قال : اتّق الشرّ ، أو ابعد من الشرّ ، والمختار عندى : أن يقدّر له فعل يتعدّى إلى مفعولين نحو : جنّب نفسك الشرّ ، ف (نفسك) فى موضع إيّاك ، وقد جاء بغير واو على هذا الأصل قول الشاعر : [الطويل]

فإيّاك إيّاك المراء فإنّه

إلى الشرّ دعّاء وللشرّ جالب

١- التّحذير نصب الاسم بفعل محذوف يفيد التّنبيه والتّحذير. ويقدّر بما يناسب المقام كاحذر ، وباعد ، وتجنّب ، و «ق» وتوقّ ، ونحوها. وفائدته تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. ويكون التحذير تاره بلفظ «إيّاك» وفروعه ، من كلّ ضمير منصوب متصل للخطاب ، نحو «إياك والكذب ، إياك إياك والشرّ ، إياكما من النفاق إياكم الضّلال ، إياكنّ والرّذيله. ويكون تاره بدونه ، نحو «نفسك والشرّ ، الاسد الاسد». وقد يكون ب «إيّاه ، وفروعهما ، إذا عطف على المحذّر

٢- التّحذير نصب الاسم بفعل محذوف يفيد التّنبيه والتّحذير. ويقدّر بما يناسب المقام كاحذر ، وباعد ، وتجنّب ، و «ق» وتوقّ ، ونحوها. وفائدته تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. ويكون التحذير تاره بلفظ «إيّاك» وفروعه ، من كلّ ضمير منصوب متصل للخطاب ، نحو «إياك والكذب ، إياك إياك والشرّ ، إياكما من النفاق إياكم الضّلال ، إياكنّ والرّذيله. ويكون تاره بدونه ، نحو «نفسك والشرّ ، الاسد الاسد». وقد يكون ب «إيّاه ، وفروعهما ، إذا عطف على المحذّر

باب ما ينتصب بفعل محذوف

فمن ذلك مرحبا وأهلا وسهلا وفى نصبها وجهان (١) :

أحدهما : هى مفاعيل لفعل محذوف تقديره لقيت رحبا وأهلا وسهلا فاستأنس.

والثانى : أن يكون مرحبا مصدرا ، أى : رحبت بلادك مرحبا وسهلت سهلا وتأهّلت أهلا ، أى : تأهّلا فإن دخلت لا على هذه الكلمات بقى النصب على الوجهين ، ومن العرب من يرفعهما على تقدير خبر محذوف أى لك عندى مرحب.

فصل : وأمّا ويله وويحه وويسه فينتصب مع الإضافه على تقدير : ألزمه الله ويله ، أو على المصدر بفعل من معناها لا من ألفاظها ؛ لأنها لم يستعمل منها فعل فكأنّه قال : أحزنه الله حزنه ، فإن لم تضفها كان الرفع أجود كقوله تعالى : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) [المطففين : ١] وجاز الابتداء بالنكره لما فيها من معنى الفعل والنصب جائز كالمضاف.

فصل : وأمّا (لبّيك وسعديك وحنانيك) فمصادر ، والتقدير : أقمت على طاعتك إقامه بعد إقامه ، وسعدت بها سعدا بعد سعد ، وتحنّن علينا تحنّنا بعد تحنّن ، واشتقاق لبّيك من ألبّ بالمكان ولبّ به إذا أقام ، وهذه التثنيه فى معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه.

وقال سيبويه : هو مفرد قلبت ألفه ياء مع المضمر مثل كلا وهذا غير صحيح ؛ لأنه قد جاء بالياء مضافا إلى الظاهر قال الشاعر : [المتقارب]

دعوت لما نابنى مسورا

فلبّى فلبّى يدى مسور

فصل : وممّا ينتصب بفعل محذوف قولك لمن رأيته يرمى بسهم : القرطاس ، أى : أصاب القرطاس ، ولمن يطلب إنسانا هرب منه : زيدا ، أى : اطلب زيدا ، وإنّما جاز حذفه ؛ لأن مشاهده الحال أغنت عنه.

١- الفعل يجب حذفه فى الأمثال ونحوها مما اشتهر بحذف الفعل ، نحو «الكلاب على البقر» ، أى أرسل الكلاب ، ونحو أمر مبكياتك ، لا- أمر مضحكاتك» ، أى الزم واقبل ، ونحو «كلّ شىء ولا شتيمه حرّ» ، أى ائت كلّ شىء ، ولا تتى شتيمه حرّ ، ونحو «أهلا وسهلا» ، أى جئت أهلا ونزلت سهلا.

باب ما يشغل عنه الفعل بضميره

إذا كان فى الكلام فعل فالأولى أن تقدّمه على ما يصحّ أن يكون فاعلا أو مفعولا كقولك : زيد قام وزيدا ضربت.

أمّا الأوّل : فلأنّ الفعل أوقى من الابتداء وتقديم الخبر أولى من تأخيره عند السامع ؛ لأن المعنى يثبت فى نفسه من الابتداء.

وأمّا الثانى : فلأنّ رتبه المفعول بعد الفاعل والتأخير جائز ثم ينظر فى الفعل فإن عمل فى ضمير المفعول مثل زيد ضربته فالجيّد رفع زيد ؛ لأن الفعل المذكور لا يصحّ أن ينصبه لنصبه ضميره فيصير الكلام مبتدأ وخبرا إلّا أن يعرض له ما يكون أولى بالفعل على ما نبيّنه إن شاء الله.

ونصبه جائز بفعل محذوف يفسّره المذكور وهذا على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تقدّر مثل المذكور فى اللفظ كقولك : ضربت زيدا ضربته.

والثانى : أن تقدّر فعلا من معناه كقولك : زيدا مررت به ، وتقديره : لقيت زيدا ولا تقدّر مررت ؛ لأنه لا يتعدّى إلّا بحرف الجرّ ومن ذلك زيدا ضربت أخاه ، والتقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه لأنّك لم تضرب زيدا لكن أهنته بضرب من هو من سببه.

والثالث : أن تقدّر فعلا من معنى الكلام كقولك : زيدا لست مثله ، أى : خالفت وخالفت هو معنى لست مثله والرفع فى هذا كلّه أجود.

فصل : فإن تقدّم الاسم استفهام كقولك : أزيدا ضربته فالنصب أجود ؛ لأن الهمزه استفهام عن فعل فتقدّره إذا كان معك ما يفسّره ، فإن قلت : أزيد مضروب ، رفعت إذ ليس معك ما يفسّر المقدّر الناصب (١).

١- أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه. فأجازوا أن يكون «زهير» فى قولك «زهير قام» فاعلا لجاء مقدما عليه. ومنع البصريون ذلك. وجعلوا المقدم المبتدأ خبره الجمله بعده. كما تقدم. وتظهر ثمره الخلاف بين الفريقين فى أنه يجوز أن يقال ، على رأى الكوفيين «الرجال جاء» على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. وأما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير. بل أوجبوا أن يقال «الرجال جاءوا». على أن الرجال مبتدأ ، خبره جمله جاءوا ، من الفعل وفاعله الضمير البارز. والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق.

فصل : وكذلك الأمر والنهى كقولك : زيدا أضربه وعمرا لا تشتمه ؛ لأنّهما غير خبر والمبتدأ يخبر عنه بما يحتمل الصدق والكذب إلّا أن يعرض الاستفهام ، وإذا نصبت كان التقدير : اضرب زيدا ، وعليه المعنى (١).

فصل : وأمّا النفى فإن كان بما قدّمته كقولك : ما ضربت زيدا أو ما زيدا ضربت أو ضربته ، ولا تقول : زيدا ما ضربته ، وإن كانت لا أو لم لم يلزم التقديم تقول زيدا لا اضربه ولم أضربه والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ ما أمّ باب النفى فأقرّت فى موضعها.

والثانى : أنّ ما غير عامله فى الفعل ولم عامله ولا قد تعمل فيه فى النهى فكان جعلها إلى جنب ما تعمل فيه أولى تقول لا زيدا ضربته فتقدّمها وتضمر الفعل لاقتضائه إيّاه.

فصل : وإن الشرطيه كذلك تقول إن زيدا تكرمه أكرمه ؛ لأن الشرط لا معنى له إلّا فى الفعل.

فصل : وكذلك العرض كقولك : ألا زيدا تكرمه لتقاضيه الفعل.

فصل : فأمّا العطف فإذا كان المعطوف عليه اسما قد عمل فيه الفعل فالجيّد نصب المعطوف بفعل محذوف لتتشاكل الجملتان كقولك : قام زيد وعمرا كلّمته ولقيت بشرا وخالدا مررت به والرفع فيه جائز.

فصل : وكلّ جمله جعلتها مفسّره للمحذوف فلا موضع لها من الإعراب ؛ لأن المفسّر المحذوف لا موضع له ، وإن استأنفت كان لها موضع.

١- الاسم الذى تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه ينقسم خمسه أقسام أحدها ما يترجّح نصبه وذلك فى ثلاث مسائل : إحداها : أن يكون الفعل المشغول طلبا نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه. الثانيه : أن يتقدم عليه أداه يغلب دخولها على الفعل نحو (أبشرا منّا واحدا نتّبعه). الثالثه : أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجمله فعليه لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى (خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ نُطْفَهٍ فَإِذا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ)

باب المعرفه والنكره

اشاره

(۱)

المعرفه فى الأصل مصدر ك (العرفان) ؛ ولذلك تقول رجل ذو معرفه ثمّ نقل فجعل وصفا للاسم الدالّ على الشىء المخصوص ؛ لأنه يعرف به وهو يدلّ عليه.

وأمّا النكره فمصدر نكرت الشىء نكره ونكرا إذا جهلته ثمّ وصف به الاسم الذى لا يخصّ شيئا بعينه ؛ ولذلك تقول هذا الاسم النكره وهذا اسم نكره كما تقول هذا الاسم المعرفه واسم معرفه.

فصل : والنكره سابقه على المعرفه لوجهين :

أحدهما : أنّ النكره اسم للمعنى العامّ والعامّ قبل الخاصّ والخاصّ ليس فيه العامّ ألا ترى أنّ حيوانا فيه الإنسان وغيره والإنسان ليس فيه الحيوان العامّ فعلم أنّ الخاصّ واحد من العامّ والكلّ أصل لأجزائه.

والثانى : أنّ النكره تقع على الأشياء المجهوله وعلى المعدوم والموجود والقديم والمحدث والجسم والعرض كقولك : شىء ومعلوم ومذكور وموجود فإذا أردت إفهام معنى معيّن زدت على ذلك الاسم الألف واللام أو الصفه وما لا زياده فيه سابق على ما فيه زياده.

فصل : وبعض النكرات (۲) أنكر من بعض فكلّ اسم تناول مسمّيات تناولا واحدا كان أنكر من اسم تناول دون تلك المسمّيات فعلى هذا أنكر الأشياء معدوم ومنكور ، وأمّا شىء فكذلك عند قوم ؛ لأن المعدوم عندهم يسمّى شيئا ، وإذا اقتصر على التسميه فقط فالخطب فيه يسير فأمّا من جعل المعدوم ذاتا وموصوفا وعرضا فقوله يؤدّى إلى قدم العالم وهو مع ذلك متناقض وليس هذا موضع بيانه ، وأمّا موجود فأخصّ من معدوم لخروج المعدوم منه

۱- قال ابن هشام فى شرح الشذور : ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين نكره وهو الأصل ولهذا قدمته ومعرفه وهو الفرع ولهذا أخرته.

۲- يوجد كثير من النكرات لا معرفه له ، والمستقل أولى بالأصاله ، وأيضا فالشىء أول وجوده تلزمه الاسماء العامه ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصه كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنيه. وأنكر النكرات مذكور ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه : فتقول كل عالم رجل ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره.

والمحدث أخصّ من الموجود لخروج القديم سبحانه منه وعلى هذا المراتب إلى أن يصل إلى المشار إليه والعلم المختصّ فإنّه أعرف المعارف فإنّه لا يتناول إلا واحدا.

فصل : والمعرفه (۱) ما خصّ الواحد بعينه إمّا شخصا من جنس كزيد وعمرو.

وإمّا جنسا كأسامه للأسد وابن قتره لضرب من الحيّات وابن أوى ؛ فإنّ هذه الأشياء أعلام ينتصب عنها الحال.

فصل : والأداه التى تعرف بها النكره من المعرفه ربّ والألف واللام فما حسن دخولها عليه فهو نكره أمّا ربّ فسبب دلالتها على ما ذكرناه فيها فى حروف الجرّ فأمّا قولهم : ربّه رجلا فالضمير هنا فى حكم النكره إذا لم يتقدّمه ظاهر يعود عليه وإنّما يفسّر بما بعده ولو لا السماع لما قبل ؛ ولذلك لا يثنّى هذا الضمير ولا يجمع ولا يؤنّث ، وأمّا اللام فسيأتى ذكرها (۲).

۱- المعرفه : اسم دلّ على معّين. كعمر ودمشق وأنت. والمعارف سبعه أنواع الضمير والعلم وإسم الإشاره والإسم الموصول والإسم المقترن ب (أل) والمضاف إلى معرفه والمنادى المقصود بالنداء.
۲- وعلامه النكره أن تقبل دخول ربّ عليها نحو رجل وغلام تقول ربّ رجل وربّ غلام وبهذا استدلّ على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله : (ربّ من أنضجت غيظا قلبه قد تمنّى لى موتا لم يطع) وقوله : (لا تضيقنّ بالأمور فقد تكشف غمّاؤها بغير احتيال) (ربّما تكره النّفوس من الأمر له فرجه كحلّ العقال) فدخلت ربّ عليهما ولا تدخل الا على النكرات فعلم أن المعنى ربّ شخص أنضجت قلبه غيظا وربّ شىء من الأمور تكرهه النفوس. فإن قلت فإنك تقول ربّه رجلا وقال الشاعر : (ربّه فتيه دعوت الى ما يورث المجد دائبا فأجابوا) والضمير معرفه وقد دخلت عليه ربّ فبطل القول بأنها لا تدخل الا على النكرات. قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفه بل هو نكره وذلك لأن الضمير فى المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتيه وهما نكرتان وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع إلى النكره هل هو نكره أو معرفه على مذاهب ثلاثه أحدها أنه نكره مطلقا والثانى أنه معرفه مطلقا والثالث أن النكره التى يرجع اليها ذلك الضمير اما أن تكون واجبه التنكير أو جائزته كما فى قولك جاءنى رجل فأكرمته فالضمير معرفه وانما كانت النكره فى المثال والبيت واجبه التنكير لأنها تمييز والتميز لا يكون الا نكره وانما كانت فى قولك جاءنى رجل فأكرمته جائزه التنكير لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكره بل يجوز أن يكون نكره وأن يكون معرفه تقول جاءنى رجل وجاءنى زيد.

فصل : والمعارف خمس الضمائر والأعلام وأسماء الإشاره وما فيه اللام والمضاف إلى واحد من هذه إضافه محضه.

وأمّا الضمير (۱) فبمعنى المضمر كقتيل بمعنى مقتول وأصل الإضمار الستر ومنه قول الأعشى : [المتقارب]

أيا أبتى لا ترم عندنا

فإنّا بخير إذا لم ترم

ترانا إذا أضمرتك البلاد

نجفى وتقطع منّا الرّحم

فصل : وحدّ المضمر هو الاسم الذى يعود إلى ظاهر قبله لفظا أو تقديرا والاشتقاق موجود فيه وهو الاستتار ؛ لأن الضمير لا يدلّ على المسمّى بنفسه وهو فى نفسه محتمل فالراجع إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير بل هو مستور فيه.

فصل : وإنّما جيء بالضمائر للاختصار وإزاله اللبس ، وذلك أنّك لو أعدت لفظ الظاهر لم يعلم أنّ الثانى هو الأوّل ، وفيه أيضا إطاله كقولك : جاءنى زيد فقلت له ، ولو قلت : فقلت لزيد. لم يعلم أنّ زيدا الثانى هو الأوّل.

فصل : وإنّما كان فى الضمائر المرفوعه والمنصوبه متّصل ومنفصل ؛ لأن المرفوع والمنصوب الظاهرين يتقدّمان على العامل فيهما ويتأخّران فضميراهما كذلك فإذا تقدّما انفصلا لحاجتهما إلى القيام بأنفسهما ، وإذا تأخّرا انفصلا لاعتمادهما على العامل ، وأمّا المجرور فلا يكون إلّا متّصلا لامتناع تقدّمه على الجارّ.

۱- قال ابن هشام فى شرح شذور الذهب : المضمر ويسمى الضّمير أيضا ويسمّيه الكوفيون الكنايه والمكنى وانما بدأت به لأنه أعرف الأنواع السته على الصحيح ، وهو عباره عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما. ثم أتبعت قولى غائب بأن قلت معلوم نحو (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) أو متقدّم مطلقا نحو (وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ) أو لفظا لا رتبه نحو (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) أو نيه نحو (فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى) أو مؤخّر مطلقا فى نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(وَقالُوا ما هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا) ونعم رجلا زيد وربّه رجلا وقاما وقعد أخواك وضربته زيدا ونحو قوله : (جزى ربّه عنّى عدىّ بن حاتم ...). والأصحّ أن هذا ضروره ، وأقول لا بد للضمير من مفسّر يبيّن ما يراد به فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له وان كان لغائب فمفسره نوعان لفظ وغيره.

فصل : وضمير المتكلّم المنفصل المرفوع أنا والألف بعد النون زائده فى الوقف لبيان الحركه فى النون ؛ ولذلك تحذف فى الوصل ، وقد جاءت فى الشعر مع الوصل على إجراء الوصل مجرى الوقف وقرأ به نافع فى بعض المواضع ، ومنهم من يبدل من الألف هاء فى الوقف.

فصل : وأمّا نحن فللمخبر عن نفسه وعن غيره ذكرا أو أنثى ويكون فى التثنيه والجمع ، فإن قيل لم لم تفرّق فى ضمير المتكلّم بين الذكر والأنثى ، قيل : لأن سماع النطق منه يميزه لمشاهدته وأما جعل نحن فى الجمع والتثنيه بلفظ واحد فلأنّ التثنيه جمع فى المعنى والمتكلّم قد سوّى فيه بين التذكير والتأنيث وهما صفتان للذات فجاز أن يسوّى فيما يدلّ على صفتين فى الكمّيّه فإنّ التثنيه والجمع صفتان فى الكمّيّه إحداهما أكثر من الأخرى.

فصل : وإنّما حرّكت النون لئلّا يلتقى ساكنان وضمّت النون لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الصيغه للجمع والواو تدلّ على الجمع نحو قاموا والزيدون والضمّه من جنسها.

والثانى : أنّ الجمع أقوى من الواحد فحرّك بأقوى الحركات وهى الضمّه وهذا الضمير مرفوع الموضع فحرّك بحركه المرفوع.

فصل : والاسم فى أنت (١) الهمزه والنون وهو أن الذى للمتكلّم وزيدت عليه التاء للخطاب وهى حرف معنى وكان حقّه السكون ولكنّ حركته من أجل الساكن قبلها وفتحت ؛ لأن الفتحه أخفّ كما فتحت واو العطف ولام الابتداء ونحوهما فإن خاطبت المؤنّث كسرتها للفرق وكانت الكسره أولى لوجهين :

أحدهما : أنّها أخفّ من الضمّه.

والثانى : هى أشبه ب (الياء) التى هى علامه التأنيث فى تفعلين.

١- الضمير فى (أنت وأنت وأنتما وأنتنّ) إنما هو (أن). والتاء اللاحقه لها هى حرف خطاب. والضمير فى (هم وهما وهنّ) إنما هو (الهاء) المخففه من (هو). والميم والألف فى (أنتما وهما) حرفان للدلاله على التثنيه. أو الميم حرف عماد. والألف علامه التثنيه. (كما سبق). والميم فى (أنتم وهم) حرف هو علامه جمع الذكور العقلاء. والنون المشدده فى (أنتنّ وهنّ) حرف هو علامه جمع الإناث. ومن النحاه من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمه واحده بإعراب واحد.

فصل : فإذا جاوزت الواحد جئت ب (الميم) بعد التاء لتدلّ على مجاوزه الواحد وكانت الميم أولى بالزياده لشبهها ب (الواو) التى هى حرف مدّ فإن أردت الاثنين زدت عليها ألفا ؛ لأنها تشبه الألف فى قاما وإن أردت جمع المذكر زدت عليها واوا هذا هو الأصل لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّها علامه الجمع فى الفعل.

والثانى : أنّ المؤنّث يزاد عليه فى الجمع حرفان نحو أنتن والمذكّر أولى والنون تشبه الواو والميم لما فيها من الغنّه.

والثالث : أنّك تظهر الواو بعد الميم مع الضمير نحو : أعطيتكموه والضمائر تردّ الأصول ، وأمّا من حذف من العرب فللتّخفيف وأمن اللبس.

فصل : واستوى المذكّر والمؤنّث فى أنتما كما يستويان فى المظهر نحو : الزيدان والهندان ؛ لأن العدّه متّحده والكلمه لا تحتمل علامتين لمعنيين.

فصل : هو بكماله اسم ؛ لأنه ضمير منفصل فلم يكن على حرف واحد ولا يقال الواو زائده ؛ لأن الضمير موضع تخفيف فلا تليق به زياده الواو مع ثقلها وحرّكت تقويه للكلمه ولم تضمّ إتباعا لئلا تجتمع الضمّتان والواو وفتحت إذ كانت أخفّ وربّما جاء فى الشعر سكونها وحذفها اضطرارا.

فصل : وتقول فى التثنيه هما وفى الجمع همو وهم على ما تقدّم والصحيح أنّهما صيغتان مرتجلتان للمعنيين ، وقيل : الأصل هو حذفت الواو لما زيدت عليه الميم تخفيفا.

فصل : والياء فى هى أصل ك «الواو» فى هو والتثنيه هما والجمع هنّ على ما تقدّم وربّما جاء فى الشعر هى بسكون الياء فإن دخلت الفاء والواو واللام على هى جاز أن تبقى الهاء على حركتها وأن تسكن ؛ لأنها أشبهت عضدا وفخدا فخذا.

فصل : والضمير المنصوب إيّاى (١) وإنّما يقع فى ثلاثه مواضع وهى إذا تأخّر عنها الفعل أو إذا عطفت أو إذا وقعت بعد إلا.

١- الضمائر : اثنا عشر منها منصوبه ، وهى «إياى وإيانا وإياك وإياك وإياكما وإياكم وإياكنّ وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهنّ».

فصل : واختلفوا فيها على أربعه مـذاهب ؛ فمذهب سـيبويه أنّ إيّا اسم مضـمر والياء والكاف وغيرهما حروف معان والدليل على ذلك أنّ حدّ الاسم المضـمر موجود فى إيّا ؛ ولذلك لا يتنكّر بحال والياء والكاف لو كانا اسـمين لكانا فى موضع رفع أو نصب ولا عامل لهما هنا أو فى موضع جرّ بالإضافه والاسم المضمر لا يضاف فصارت الكاف هنا كالكاف فى ذاك وأولئك.

وقال الخليل : كلاهما مضمر إلا أنّ الأوّل أشبه المظهر لكثره حروفه.

وحكى عن بعض العرب أنّه قـال : إذا بلغ الرجـل الستين ، فإيّـاه وإيّـا الشوابّ وهـذا ضـعيف لمـا تقـدّم والحكـايه شاذّه لا تقوّى الاحتجاج بها.

وقال الفرّاء : الكاف هو الضـمير وإيّا أتى بها ليعتمـد الضـمير عليها إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه وهذا ضـعيف أيضا ؛ لأن إيّا على أربعه أحرف وتلك عدّه الأسماء المتوسّطه بين الخماسيّه والثلاثيّه فهى أقوى من الأصل الثلاثىّ فيبعد أن يؤتى بها لتقويه ما هو حرف واحد ولا نظير له.

وقال آخرون : الجميع اسم واحـد وهو بعيد أيضا إذ ليس فى الأسـماء ما يتغيّر الحرف منه لتغيّر المعانى أمّا الحروف الزائده على الاسم والفعل فتختلف لاختلاف المعانى.

فصل : والاسم فى رأيته الهاء والواو عنـد سـيبويه ولكنّ حـذفت فى الوقف ، وإذا وصـلت ب (الميم) نحو : رأيتهم تخفيفا ودليله أنّ هـذا الضـمير هو الضـمير المنفصـل فى قولـك : هو وقال الزجاج : الاسم هو الهاء وحـدها ، واتّفقوا على أنّ الهاء والألف فى رأيتهما الاسم.

فصل : والتاء فى قمت ضمير الفاعل وحرّكت لأمرين :

أحدهما : أنّ ضمير الفاعل من حيث هو فاعل يلزم ذكره فحرّك تنبيها على قوّته ؛ ولذلك سكّن له آخر الفعل.

والثانى : أنّه لو سـكّن لالـتبس بتـاء التـأنيث وإنّمـا حرّك بالضمّ للمتكلّم ؛ لأن المتكلّم أقوى من المخاطب وفتـح فى المخاطب للفرق بينهما وجعلت الكسره للمؤنّث إذ كانت من جنس الياء.

فصل : وأمّا الكاف فلا تكون مع الفعل ضمير ، فاعل فلذلك لم تضمّ وفتحت فى المخاطب وكسرت فى المخاطبه.

فصل : والميم بعد الكاف مثلها بعد التاء فى أنتما وأنتم وهى مضمومه مع الميم بكلّ حال كالتاء سواء وعلّه ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ الميم تشبه الواو فتحرّك بما هو مجانس للواو ويقوّى ذلك أنّ قبلها ضمّه التاء التى هى ضمير غير أنّ هذا لا يصلح للدلاله ابتداء ، ألا ترى أنّ الكاف قد ضمّت بعد الساكن نحو : أراكم وأعطيكم وضربتكم ، ولكن يصلح للترجيح.

والوجه الثانى : أنّها لو فتحت لالتبس فى التثنيه كقولك : رأيتكما وكذلك أنتما لو فتحت التاء لاشتبهت بانتماء ولأنّ التاء هنا فى مجاوره الواحد فضمّت كنون نحن ومن العرب من يكسر الكاف قبل ميم الجمع إذا كانت قبلها كسره كقولك : عجبت من حلمكم شبها بالهاء.

فصل : وياء المتكلّم بعد الفعل والحرف هى الاسم والنون قبلها حرف أتى به ليقى ما قبلها من الكسر نحو : كلّمنى ومنّى ، وذلك أنّ الياء معتدّه بكسرتين فيجعل ما قبلها تبعا لها للتجانس فالاسم يصحّ كسر آخره ولا يصحّ ذلك فى الفعل ؛ لأنه لمّا نبا عن قبول الكسره الإعرابيّه الواجبه بعامل فأن ينبو عن التابعه أولى (١).

وأمّا الحرف فلا حظّ له من الحركه وتسمّى نون الوقايه والكوفيّون يسمّونها عمادا.

فصل : وإنّما لا يؤتى بالضمير المنفصل مع القدره على المتّصل ؛ لأن علّه الإتيان بالضمير الاختصار والمتّصل أخصر وجاء فى الشعر للضروره.

فصل : والاسم العلم هو الموضوع على المسمّى تمييزا له لا لدلالته عليه اشتقاقا ؛ ولذلك يجوز أن يسمّى الأبيض حقيقه أسود ويسمّى الإنسان زيدا لا لزيادته ، وعبّاسا لا لعبوسه بل

١- نون الوقايه : إذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل ، وجب الفصل بينهما بنون تسمى (نون الوقايه) ، لأنها تقى ما تتّصل به من الكسر (أى تحفظه منه). تقول «أكرمنى ، ويكرمنى ، وأكرمنى ، وتكرموننى ، وأكرمتنى ، وأكرمتنى فاطمه» ، ونحو «رويدنى ، وعليكنى». وإن لحقت الأحرف المشبّهه بالفعل ، فالكثير إثباتها مع «ليت» وحذفها مع «لعلّ» ، وبه ورد القرآن الكريم ، قال تعالى (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) وقال جلّ شأنه (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ) وندر حذفها مع «ليت» وإثباتها مع «لعلّ».

للتمييز كما ذكرنا ، وإنّما يثبت أنّه علم يعرف به بعد المسمّى غيره بالتسميه وحكم الكنى والألقاب حكم الأعلام فى المقصود بها.

فصل : والفرق بين العلم والكنيه واللقب أنّ العلم هو الذى يعرّف المسمّى وضعا مبتدأ حتّى يصير كعلم الثوب.

والكنيه من كنيت عن الشىء إذا عبّرت عن اسمه باسم آخر فالعلم سابق على الكنيه ، وقد توضع الكنيه موضع العلم.

وأمّا اللقب فأن يحدث للمسمّى قصّه فيلقّب بما تضمّنته القصّه ك أنف الناقه وعائد الكلب فأنف الناقه رجل تصدّق بأنف ناقه فعيّب به وعائد الكلب لقب لقّب به شاعر (١) قال : [الكامل]

ما لى مرضت فلم يعدنى عائد

منكم ويمرض كلبكم فأعود

فصل : واسم الإشاره للمذكّر ذا وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والألف زائده للتكثير.

وحجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ اسم الإشاره منفصل فى حكم الظاهر وليس فى الأسماء الظاهره القائمه بنفسها ما هو. على حرف واحد ولا القياس يقتضيه ؛ لأن القياس يقتضى أن يبدأ بحرف ويوقف على آخر ومن الناس من جعل ذا اسما ظاهرا ؛ لأنه يوصف ويوصف به.

والثانى : أنّهم قالوا فى تصغيره ذيّا فأعادوه إلى أصله إذ هذا شأن التصغير وسيتّضح لك فى بابه.

فإن قيل : فقد يزاد فى المصغّر ما ليس منه كما لو سمّيت ب (هل) ، وقد ثمّ صغرته فإنّك تزيد عليه حرفا آخر؟

قيل : دعت الحاجه بعد التسميه إلى تكميله فى التصغير ولم يقم الدليل هنا على زياده الألف قبل التصغير ليقال الزياده مختصّه بالتصغير.

واحتجّ الآخرون بأنّ تثنيه ذا ذان والألف والنون للتثنيه فلم يبق سوى الذال.

١- البيت لابن نباته المصرى.

والجواب عنه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ ذان ليس بتثنيه ذا بل صيغه موضوعه للتثنيه بدليل أنّه لا يتنكّر كما يتنكّر زيد إذا ثنّى فعلم أنّه بمنزله أنتما فى أنّه غير مثنّى.

والثانى : يقدّر أنّه مثنى ولكنّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين ولم تقلب لإيغالها فى البناء.

والثالث : أنّه قد عوّض من الذاهب بتشديد النون فكأنّه لم يذهب.

فصل : الأصل فى ذا ذىّ العين واللام ياءان إلّا أن الثانيه قد حذفت ليصير الاسم مبهما وأبدلت الأولى ألفا لئلّا تشبه كى.

وقال بعض البصريّين : أصل الألف واو متحرّكه ؛ لأن باب طويت وشويت أكثر من باب حييت ثمّ حذفت اللام وانقلبت الواو ألفا.

فصل : وحكم تا فى المؤنّث حكم ذا فى المذكّر إلّا أنّ المؤنّث يقال فيه تا وتى وذى وذه فتبدل الهاء من الياء فأمّا أولاء فجمع المذكّر والمؤنّث من غير لفظه وفيه المدّ والقصر والكاف حرف للخطاب بلا خلاف.

فصل : وأمّا اللام فى ذلك ففى زيادتها وجهان :

أحدهما : هى لبعد المشار إليه.

والثانى : هى عوض من ها التى للتنبيه ؛ ولذلك تقول هذاك ولا تقول هذلك لئلّا تجمع بين العوض والمعوّض وحرّكت لئلّا يلتقى ساكنان وكسرت لأمرين :

أحدهما : أنّه الأصل فى التقاء الساكنين.

والثانى : للفرق بينها وبين لام الملك.

فصل : فأمّا اللام فى تلك فبقيت على سكونها ؛ لأن الياء قبلها حذفت لئلّا تقع الياء بين كسرتين إذا الجمع يدعو إلى كسر اللام وكسره التاء تدلّ على الياء المحذوفه.

فصل : إنّما بنى اسم الإشاره ؛ لأن الإشاره معنى والموضوع لإفاده المعانى الحروف ولم يضعوا للإشاره حرفا فينبغى أن يعتقد أنّهم ضمّنوه إيّاه طردا لأصولهم ودلّ على ذلك بناؤهم إيّاه ولا بدّ للبناء من سبب.

فصل : هو وهى الاسم بكمالها وقال الكوفيّون الهاء هى الاسم وما بعدها مزيد للتكثير.

وحجّه الأوّلين أنّه ضمير منفصل قائم بنفسه فلم يكن على حرف واحدك أنا ونحن ، وذلك أنّ قيامه بنفسه يدلّ على قوّته والحرف الواحد ضعيف.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّ الواو والياء تحذفان فى التثنيه والجمع نحوهما وهنّ وهم وفى الواحد المتّصل نحو رأيته ولو كانا منه لما حذفا.

والثانى : أنّهما قد حذفا فى الشعر كقول الشاعر (١) : [الطويل]

فبيناه يشرى رحله قال قائل

لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقال آخر : [الرجز]

دار لسعدى إذه من هواكا

وضروره الشعر تردّ إلى الأصل.

والجواب : أمّا التثنيه والجمع فصيغ مرتجله لما ذكرناه فى هذين.

والثانى : أنّهم حذفوا الواو والياء فرارا من الثقل وذاك أنّ الهاء مضمومه والميم تشبه الواو فلو أثبتوا الواو متحرّكه ثقل اللفظ أو ظنّ أنّها كلمتان ولو سكّنوها لجمعوا بين ساكنين فكان الوجه حذفها ، وأمّا حذفها فى المتّصل ففرارا من الثقل ، وأمّا حذفها فى الشعر فلا حجّه فيه للاضطرار إليه ، وقد حذفوا ما لا يشكّ أنّه أصل كقوله [من الكامل] : (درس المنا) ، أى : المنازل ، [ومن الرجز] : (ورق الحمى) ، أى : الحمام.

فصل : اللام وحدها للتعريف وقال الخليل الألف واللام للتعريف بمنزله هل وبل.

وحجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ التعريف الحاصل فى الاسم يجعله غير النكره ؛ ولذلك إذا جاء آخر بيت نكره وآخر بعده معرفه لم يكن إيطاءك رجل والرجل كما لو كان الثانى : على غير لفظ الأوّل بالكلّيّه

١- البيت للعجير السلولى : (٩٠ ه / ٧٠٨ م) وهو العجير بن عبد الله بن عبيده بن كعب ، من بنى سلول. من شعراء الدوله الأمويه ، كان من أيام عبد الملك بن مروان ، كنيته أبو الفرزدق ، وأبو الفيل. وقيل : هو مولى لبنى هلال ، واسمه عمير ، وعجير لقبه.

كان جوادا كريما ، عدّه ابن سلام فى شعراء الطبقه الخامسه من الإسلاميين ، وأورد له أبو تمام مختارات فى الحماسه ، وقال ابن حزم : هو من بنى سلول بنت ذهل بن شيبان.

ولا يتحقّق ذلك إلّا بامتزاج الأداه بالاسم كبعض حروفه وهذا فى الحرف الواحد يتحقّق والدليل على أنّهم قصدوا ذلك أنّهم سكنوا اللام إذ كان امتزاج الساكنين أشدّ.

والثانى : أنّ الألف قبل اللام همزه وصل تسقط بغيرها ، وإذا تحرّكت اللام سقطت فى لغه جيده كقولهم : تجمرن لحمر ولو كانت من الأصل لم تسقط كهل ، وقد.

والثالث : أنّ التعريف ضدّ التنكير ودليل التنكير حرف واحد هو التنوين فينبغى أن يكون دليل مقابله واحدا.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّ الهمزه قبل اللام مفتوحه ولو كان همزه وصل لضمّت أو كسرت ، وإذا لم تكن وصلا كانت أصلا.

والثانى : أنّ الشاعر إذا اضطر إلى جعل اللام آخر بيت جاء فى أوّل الآخر بالألف واللام كقول الراجز : [الرجز]

دع ذا وعجّل ذا وألحقنا بذل

بالشحم إنّا قد مللناه بجل

وقال آخر (١) : [الرمل]

مثل سحق البرد عفّى بعدك ال

قطر مغناه وتأويب الشمال

فجعله بالألف واللام نصف البيت أو آخره دليل على أنّهما جميعا كلمه.

والجواب : أمّا فتح الهمزه فلكثره وقوعها فى الكلام ، وقد فتحت همزه ايمن وهى وصل ولم يخرجها ذلك عن زيادتها ، وأمّا قطعها فى الشعر فلا يدلّ على ما ذكر لأنّا تقول : إنّ الهمزه سقطت والباقى اللام وحدها وإنّما أعاد الألف مع اللام ليصحّ سكون اللام.

فصل : واللام على وجوه :

١- البيت للشاعر عبيد بن الأبرص :(- ٢۵ ق. ه / - ۵٩٨ م) وهو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدى ، أبو زياد ، من مضر. شاعر من دهاه الجاهليه وحكمائها ، وهو أحد أصحاب المجمهرات المعدوده طبقه ثانيه عن المعلقات. عاصر امرؤ القيس وله معه مناظرات ومناقضات ، وعمّر طويلا حتى قتله النعمان بن المنذر وقد وفد عليه فى يوم بؤسه.

أحدها : استغراق الجنس كقولك : الرجل أفضل من المرأه أى جميع هذا الجنس خير من جميع الجنس الآخر وليس آحاده خيرا من آحاده.

والثانى : أن تكون لتعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك : الدينار خير من الدرهم أى أىّ دينار كان فهو خير من أىّ درهم كان.

والثالث : أن تكون للمعهود بين المتكلّم والمخاطب كقولك : لمن تخاطبه جاء الرجل الذى عهدناه.

والرابع : أن تكون لتعريف الحاضر كقولك : هذا الرجل فأمّا قوله تعالى : (فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل : ١٦] فمن المعهود السابق لتقدّم ذكر الرسول نكره فعاد إليه.

والخامس : أن تكون بمعنى الذى نحو الضارب والقائم.

والسادس : أن تكون زائده كالداخله على الذى وسنبيّن ذلك فى الموصولات وحكى عن بعض العرب قبضت الخمسه العشر الدرهم ولا يقاس عليه.

وقال الكوفيّون الألف واللام تكون بدلا من هاء الضمير كقولك : مررت بالرجل الحسن الوجه إذا رفعت وليس بشىء إذ لو كان كذلك لجاز أن تقول مررت بزيد فكلّمنى الغلام أى غلامه وليس بجائز ولأنّ الهاء اسم مضمر يعرّف بما قبله بالإضافه والألف واللام حرف يعرّف بوجه آخر فهما مختلفان من هذين الوجهين :

مسأله : أعرف المعارف المضمر عند سيبويه ومن تابعه.

وقال ابن السّراج : أسماء الإشاره أعرف منه ومن العلم.

وقال الكوفيّون : العلم أعرف منهما.

وحجّه الأوّلين : أنّ المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه ؛ ولذلك لا يوصف ويوصف به بخلاف العلم ؛ فإنه فيه اشتراك ويميز بالوصف والمبهم يوصف ويوصف به ويقع اسم الإشاره على كل حاضر ويقع فيه اشتراك حتى لو كان بحضرتك جماعه فقلت هذا من غير إقبال واحد لم يعلم المراد إلا بانضمام الإقبال إليه.

واحتج ابن السراج بأن اسم الإشاره يعرف بالعين والقلب فهو أقوى وهذا ضعيف ؛ لأن ذلك راجع إلى تعرفه عند المتكلم فأما السامع فلا يعلم ما فى قلب الناطق ب (هذا) وإنما يعرف

المشار إليه بالإقبال عليه وهو شيء غير الاسم ويدل عليه أن اسم الإشاره يصفر ويثنى ويجمع ولا يفتقر إلى تقدم ذكر فهو فى ذلك كالمظهر المحض.

واحتج الآخرون بأن العلم لا اشتراك فيه وضعا وإنّما تقع الشركه فيه اتّفاقا والضمير يصلح لكلّ مذكور ، وقد يكون المذكور قبله نكره فيصير هو نكره أيضا ؛ ولذلك دخلت عليه ربّ فى قولهم : ربّه رجلا.

والجواب : أمّا العلم فيعرف بالوضع ويفتقر تعريفه إلى إعلام المسمّى به غيره بأنى سميت هذا الشيء كذا ثمّ تقع فيه الشركه ، وقد زيدت فيه الألف واللام نحو قول الشاعر : [الرجز]

باعد أمّ العمرو من أسيرها

حرّاس أبواب على قصورها

يروى بالعين والغين وكلّ ذلك لا يوجد فى المضمر ثمّ إنّ العلم يتنكّر كقولك : مررت بزيد وزيد آخر وفى التثنيه والجمع والإضافه والضمير لا يتنكّر فأمّا عوده إلى نكره فلا ينكّره ؛ لأنه يقطع على من عنى بالضمير فهو متعيّن.

فأمّا ربّه رجلا فشاذّ ، وقد جعلت النكره بعده مفسّره له بمنزله تقدّمها عليه.

فصل فى الفصل

ويسمّيه الكوفيّون العماد وهو أنا ونحن وهو للغائب وهى ولا يفصل إلّا بضمائر المرفوع المنفصل على حسب ما قبله من المتكلّم والمخاطب والغائب وإنّما سمّى فصلا ؛ لأنه يجمع أنواعا من التبيين فيؤكد الخبر للمخبر عنه ويفصل الخبر من الصفه فيعيّن ما بعده للإخبار لا للوصف ويعلم أن الخبر معرفه أو قريب من المعرفه.

فصل : ولا موضع له من الإعراب وقال الكوفيّون له موضع فعند بعضهم هو تابع لما قبله وعند بعضهم حكمه حكم ما بعده.

والدليل على أنّه لا موضع له دخول اللام عليه فى خبر كان كقولك : إن كنا لنحن الذاهبين ، وقد يقع لفظ الفصل فى موضع لا يحتمل غيره كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً) [المزمل : ٢٠] وجاز ذلك هنا ؛ لأن أفعل منك قد يخصّص فقرب من المعرفه وفى موضع يصلح أن يكون توكيدا فيكون له موضع ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر.

فصل : وتقول : كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعه من الزنبور فإذا هو هى. وقال الكوفيون : فإذا هو إيّاها.

وحجّه الأوّلين : أنّ هو مبتدأ والخبر لا يخلو إمّا أن يكون إذا التى للمفاجأه ؛ لأنها مكان فيلزم أن يكون الضمير الثانى حالا ، وإمّا أن يكون الخبر الضمير الثانى وإيّا من ضمائر المنصوب لا المرفوع فإذا بطل القسمان تعيّن أن تكون هى خبر المبتدأ.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّ جماعه من العرب شهدوا عند يحيى بن خالد حين اجتمع سيبويه والكسائى وأصحابه بقول الكوفيّيون.

والثانى : أنّ التى للمفاجأه يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنّه مبتدأ وخبر وأن ينتصب على إضمار أجد وعلى ذلك جاءت الحكايه.

وقال ثعلب : هو عماد أى وجدته إيّاها.

والجواب عن الحكايه من وجهين :

أحدهما : أنّ الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائىّ والفرّاء مالا على أن يقولوا بما يوافق قولهم ، ولم يشعر بذلك الكسائىّ والفرّاء.

والثانى : أنّ ذلك من شذوذ اللغه كما شذّ فتح لام الجرّ والجرّ ب (لعلّ) ، والجزم ب (لن) وغير ذلك ، وأمّا النّصب بعد إذا فلا يكون إلّا على الحال وإيّا لا يكون حالا ولا يصحّ النصب ب (يجد) ؛ لأنها تفتقر إلى مفعولين وليسا فى الكلام على أن تقدير ذلك لا دليل عليه ولا يصحّ جعل هو فصلا ؛ لأن الفصل يكون بين اسمين وليسا هنا.

باب ما لا ينصرف

(۱)

قد سبق فی صدر الکتاب معنی الصرف ، وینبغی أن یعلم أنّ الأصل فی الأسماء المعربه الصرف ؛ لأن العلّه فی الإتیان بالصرف موجوده فی جمیعها إلّا أنّ ضربا منها شابه الفعل من وجهین فمنع ذلک الضرب من الجرّ والتنوین اللذین لا یدخلان الفعل.

فإن قیل : هلّا منع الشبه من وجه واحد؟ قیل : لا یمنع لوجهین :

أحدهما : أنّ استحقاق الاسم الصرف أصل متأکّد فالشبه الواحد دون تأکّده بالأصاله.

والثانی : أنّ الانتقال عن الأصل إلی حکم الفرع یفتقر إلی دلیل یرجّح علیه إذ لو تساویا لم یکن الانتقال أولی من البقاء والشبه الواحد لا یرجّح الأصاله وصار کالحق فی الذمّه لا یثبت إلّا بشاهدین ؛ لأن البراءه أصل.

فصل : ومعنی شبه الاسم للفعل أن یصیر فرعا وبیانه أنّ الفعل فرع علی الاسم من جهات :

إحداها : أنّه مشقّ من المصدر وهو اسم والمشتقّ ثان للمشتقّ منه.

والثانیه : أنّ الفعل یخبر به لا عنه والاسم یخبر به وعنه والأدنی فرع علی الأعلی.

والثالثه : أنّ الأفعال تحدث من مسمّیات الأسماء والحادث متأخّر عن المحدث ، وإذا ثبت هذا فی الفعل فالاسم یصیر فرعا بحدوث أمر ثان لغیره ومسبوق به.

وتلک الأمور تسعه وزن الفعل والتعریف والزیاده والوصف والعدل والعجمه والجمع والترکیب وکلّ منها مسبوق بضدّه أو خلافه.

فصل : فوزن الفعل مسبوق بوزن الاسم کسبق الاسم للفعل.

۱- قال ابن هشام فی شرح الشذور : باب ما لا ینصرف وحکمه أنه یوافق ما ینصرف فی أمرین وهما أنه یرفع بالضمه وینصب بالفتحه ویخالفه فی أمرین وهما أنه لا ینوّن وأنه یجر بالفتحه نحو جاءنی أفضل منه ومررت بأفضل منه ورأیت أفضل منه وقال الله تعالی : (فَحَیُّوا بِأَحْسَنَ مِنْها)(یَعْمَلُونَ لَهُ ما یَشاءُ مِنْ مَحارِیبَ وَتَماثِیلَ)(وَأَوْحَیْنا إِلی إِبْراهِیمَ وَإِسْماعِیلَ وَإِسْحاقَ وَیَعْقُوبَ) ویستثنی من قولنا ما لا ینصرف مسألتان یجر فیهما بالکسره علی الأصل إحداهما أن یضاف والثانیه أن تصحبه الألف واللام تقول مررت بأفضل القوم وبالأفضل وقال الله تعالی (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ فِی أَحْسَنِ تَقْوِیمٍ)

فصل : والتعريف مسبوق بالتنكير إذ هو الأصل يدلّ على ذلك أشياء.

أحدها : أنّ النكره أعمّ والعامّ قبل الخاصّ ؛ لأن الخاصّ يتميّز عن العامّ بأوصاف زائده على الحقيقه المشتركه والزياده فرع.

والثانى : أنّ جميع الحوادث يقع عليها اسم شىء فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف أو ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف.

والثالث : أنّ التعريف يفتقر إلى علامه لفظيّه أو وضعيّه والنكره لا تحتاج إلى علامه.

فصل : وأمّا التأنيث فمسبوق بالتذكير وفرع عليه لوجهين :

أحدهما : أنّ كلّ عين أو معنى فهو شىء ومعلوم ومذكور وهذه الأسماء مذكّره فإذا علم أنّ مسمّياتها مؤنّثه وضع لها اسم دالّ على التأنيث.

والثانى : أنّ التذكير لا علامه له والتأنيث له علامه ، وذلك يدلّ أنّه فرع على التذكير.

فصل : والعدل هو أن يقام بناء مقام بناء آخر من لفظه فالمعدول عنه أصل للمعدول.

فصل : وأمّا الألف والنون الزائدتان فتشبهان الألف فى حمراء من أوجه :

أحدها : أنّهما زيدا معا كما أنّ ألفى التأنيث كذلك.

والثانى : أنّ بناء الألف والنون فى التذكير مخالف لبنائه فى التأنيث كمخالفه بناء مذكّر حمراء لبناء مؤنّثها فالمؤنّث من فعلان فعلى.

والثالث : أنّ تاء التأنيث لا تدخل على فعلان فعلى كما لا تدخل على حمراء.

والرابع : أنّهما جاءا بعد سلامه البناء كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته.

والخامس : أنّهما اشتركا فى ألف المدّ قبل الطرف الزائد.

فصل : فأمّا عثمان وعريان إذا سمّى فيمتنع صرفهما للزياده والتعريف وينصرفان فى النكره بخلاف عطشان وسكران فإنّه لا ينصرف فى النكره أيضا لوجهين :

أحدهما : أنّ الألف والنون كألفى التأنيث فيما ذكرنا.

والثانى : أنّه وصف قد اجتمع فيه سببان.

فصل : فأمّا الجمع ففرع مسبوق بالواحد فإذا صار إلى أمثال مفاعل ومفاعيل لم ينصرف معرفه ولا نكره وإنّما كان كذلك ؛ لأن جمعه هذا الجمع قائم مقام جمعين.

ص: ٣٢١

أحدهما : مطلق الجمع. والثانى : فيه وجهان :

أحدهما : أنّه لا يمكن جمعه مرّه أخرى فكأنّه جمع مرّتين وصار مطلق الجمع بمنزله أسطار جمع سطر وأساطير جمع ثان لا يجمع مرّه أخرى فهو نظير مساجد ودنانير فى أنّها لا تجمع.

والثانى : أنّه جمع لا نظير له فى الآحاد وعدم النظير يؤكّد فيه الجمع حتى يجعله بمنزله ما جمع مرّتين وليس كذلك رجال وكتب ؛ لأن لهما نظيرا فى الآحاد وهو كتاب وطنب ، وقد نقض هذا ب (أكلب) وأجمال فإنّهما لا نظير لهما فى الآحاد وهما مصروفان.

وقد أجبت عنه بأنّ الفرق بين أكلب وأجمال وبين الآحاد حركه فقط ، وذلك أنّ أكلبا مضموم اللام وفى الآحاد كثير على أفعل نحو أحمر وأفكل وليس بينهما إلّا اختلاف حركه وكذلك أجمال مثل إجمال إلّا فى الفتحه والكسره ، وذلك اختلاف يسير بخلاف هذا الجمع فإنّه يخالف الواحد فى الحروف والحركات.

فإن قيل : فما الحكم فى سراويل وشراحيل وحضاجر؟

قيل : أمّا سراويل فقيل هو أعجمىّ مفرد فينصرف فى النكره ولا ينقض ما أصّلنا ؛ لأن المراد ما لا نظير له فى الآحاد العربيّه ، وقيل : هو جمع سرواله فعلى هذا لا ينصرف معرفه ولا نكره.

وأمّا شراحيل فجمع يسمى به الواحد.

وأما حضاجر فواحدتها حضجر ، قال الشاعر :

حضجر كأمّ التوأمين توكّأت

على مرفقيها مستهلّه عاشر

وسمّى الواحد بالجمع.

فصل : وأمّا العجمه ففرع على العربيه ؛ لأنها طارئه عندهم بأوضاعهم.

فصل : وأمّا التركيب ففرع على الإفراد ؛ لأنه ضمّ مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسما لشىء واحد ، وإذا تقررت الفرعيّه للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهه الفرعيّه.

ويترتّب على هذه الأصول مسائل.

باب مسائل المنع من الصرف

مسأله : وزن الفعل المانع من الصرف (۱) هو ما يختصّ بالفعل ويغلب عليه نحو أحمد وأعصر ؛ لأن أفعل وأفعل فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء فأمّا فعل فمن المختصّ بالأفعال والدّئل اسم لدويّبه تشبه الهرّه وهو فى الأصل فعل نقل فسمّى به على أنّ جماعه لا يثبتونه ، وقيل : هو مغيّر.

وأمّا ما يوجد من الأوزان فى الاسم والفعل كثيرا فمصروف ؛ لأن الفرعيّه لم تثبت فيه إذ ليس تغليب حكم الأفعال فيه أولى من العكس بخلاف المختصّ والغالب ، فإن كثرته فى الأفعال وعدمه وقلّته فى الأسماء توجب جعله كالمستعار فى الأسماء فمن ذلك فعّل لم يأت منه فى الأسماء إلّا خضّم وبذّر وعثّر مواضع.

وشلّم وهو بيت المقدس ، وبقّم وهو صبغ معروف ، وقيل : ليس بعربىّ ، فإن سمّيت به شيئا لم تصرفه لما ذكرنا.

مسأله : فإن سمّيت بوزن الفعل وفى أوّله همزه وصل قطعت الهمزه وأبقيتها على حركتها ؛ لأن القطع حكم الأسماء ، وإن كانت فيه تاء التأنيث نحو ضربت أبدلت منها فى الوقف هاء ؛ لأنها تحرّكت بعد التسميه فصارت كتاء التأنيث الداخله على الاسم.

مسأله : فإن سمّيت ب (قيل وبيع صرفت) ؛ لأن هذا الوزن يكثر فى الأسماء ولم ينقل إلى أصله الذى هو فعل ؛ لأنه رفض وصار كأنّه أصل.

مسأله : فإن سمّيت بالفعل وفيه ضمير الفاعل حكيته ولم تعربه ؛ لأنه جمله.

فلا يكون لها حرف إعراب فمن ذلك تأبّط شرّا وذرّى حبّا وشاب قرناها وبرق نحره كلّ هذه أسماء رجال.

مسأله : إذا كان الاسم على ثلاثه أحرف ساكن الأوسط معرفه نحو هند ودعد فالأجود ترك صرفه وقال الأخفش لا ينصرف.

۱- يمتنع من الصرف إذا وجد مع العلميه عله أخرى ، مثل «ابتعد من ثعاله». ولا يسبقه حرف التعريف ؛ فلا يقال «الأسامه» ، كما يقال «الأسد». ولا يضاف ، فلا يقال «أسامه الغابه» ؛ كما تقول «أسد الغابه». وكل ذلك من خصائص المعرفه. فهو بهذا الإعتبار معرفه.

وحجّه الأوّلين السماع والقياس فالسماع قول الشاعر (١) : [المنسرح]

لم تتلفّع بفضل مئزرها

دعد ولم تغذ دعد فى العلب

فصرف الأوّل ، وأمّا القياس فهو أنّه أخفّ الأسماء إذ كان أقلّ الأصول عددا وحركه فعادلت خفّته أحد السببين.

واحتجّ الآخرون بوجود السببين ولا عبره بالخفّه ؛ لأن موانع الصرف أشباه معنويّه فلا معارضه بينها وبين اللفظ.

مسأله : فإن سمّيت مؤنّثا. بمذكّر ساكن الأوسط نحو عمرو لم تصرفه ؛ لأنه نقل الأصل إلى الفرع فازداد الثقل بذلك فعادلت الخفّه أحد الفروع فبقى فرعان.

مسأله : فإن تحرّك الأوسط لم تصرفه معرفه ك سقر ؛ لأن حركه الأوسط كالحرف الرابع لأمرين :

أحدهما : أنّ الحركه زائده على أقلّ الأصول فصار الاسم بها كالرباعىّ.

والثانى : أنّها فى النسب كالحرف الخامس : ألا ترى أنّك لو نسبت إلى جمزى لقلت جمزىّ فحذفت الألف كما تحذفها فى الخماسىّ نحو المرتمى ولو كان الأوسط ساكنا لجاز إثبات الألف وحذفها كالنسب إلى حبلى يجوز حبلىّ وحبلوىّ.

مسأله : فإن سمّيت المذكّر بمؤنّث ثلاثىّ نحو هند وقدم صرفته معرفه ونكره لأنّك نقلت فرعا إلى أصل أزال معنى الفرع وهو التأنيث فخفّ لذلك.

مسأله : فإن كان المؤنّث أربعه أحرف فصاعدا وسمّيت به مذكّرا أو مؤنّثا لم تصرفه معرفه ؛ لأن الحرف الرابع كتاء التأنيث بدليل أنّه يمنع من زياده التاء فى التصغير كقولك : فى

١- البيت من شعر عبيد الله بن الرقيات : (٨٥ ه / ٧٠٤ م) وهو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك ، من بنى عامر بن لؤى ، ابن قيس الرقيات. شاعر قريش فى العصر الأموى. كان مقيما فى المدينه. خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان ، ثم انصرف إلى الكوفه بعد مقتل ابنى الزبير (مصعب وعبد الله) فأقام سنه وقصد الشام فلجأ إلى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب فسأل عبد الملك فى أمره ، فأمّنه ، فأقام إلى أن توفى. أكثر شعره الغزل والنسيب ، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوه ، اسم كل واحده منهن رقيه.

عقرب عقيرب وفى زينب زيينب ولو كان ثلاثه أحرف مثل قدر وأذن لأتيت بالتاء فقلت : قديره وأذينه فدلّ أنّ المانع الحرف الرابع فأشبه تاء التأنيث وإنّما يعرف تأنيث الأسماء بالسماع فإذا كان الاسم لم يوضع إلّا للمؤنّث جرى مجرى علامه التأنيث فى لفظه.

مسأله : علامه التأنيث فى الأسماء التاء والألف فإذا كان أحدهما فيه ، قلت : هو مؤنّث سواء سمّى به المذكّر أو المؤنّث ف (التاء) أحد وصفى العلّه المانعه فإذا انضمّ إليها التعريف امتنع الصرف ، وأمّا الألف فإذا لم يكن قبلها ألف سكنت نحو : حبلى ، وإن وقعت بعد ألف المدّ نحو : حمراء حرّكت فانقلبت همزه وإنّما حرّكت لئلّا يجتمع ساكنان وحذف إحداهما لا يجوز لأنّك إن حذفت الأولى بطل المدّ ، وإن حذفت الثانيه بطلت علامه التأنيث وإن حرّكت الأولى بطل المدّ أيضا فتعيّن تحريك الثانيه.

مسأله : ألف التأنيث علّه مستقلّه تمنع الصرف بخلاف التاء وإنّما كان كذلك ؛ لأن مطلق التأنيث فرع ولزومه كتأنيث آخر والألف بهذه المنزله ؛ لأنها صيغت مع الكلمه من أوّل أمرها وتبقى معها فى الجمع نحو : حبلى وحبالى وليست فارقه بين مذكّر ومؤنّث بخلاف التاء فإنّها تدخل على لفظ المذكّر فتنقله إلى المؤنّث ولا تلزم.

مسأله : فأمّا عريان فينصرف فى النكره إذ ليس فيه سوى الوصف والألف والنون لا يشبهان ألفى التأنيث ؛ لأن التاء تدخل عليه فتقول عريانه ، وأمّا سرحان فليس بوصف وتقول فى جمعه سراحين فتقلب الألف ياء بخلاف ما قبل ألف التأنيث.

مسأله : إذا سمّيت ب (أحمر) وبابه زال معنى الصفه ؛ ولذلك يسمّى من ليس أحمر أحمر ، وقيل : التسميه لا توقعه إلّا على من له من الحمره صفه له ويمتنع صرفه بعد التسميه للتعريف ووزن الفعل إجماعا فإن نكّرته لم تصرفه عند سيبويه وتصرفه عند الأخفش.

حجّه الأوّلين : أنّه صفه فى الأصل مستعار فى التسميه فإذا نكّر أجرى عليه حكم أصله فى الوصف والتنكير ألا ترى أنّ أربعا منصرف مع اجتماع الوصف والوزن كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلى أَرْبَعٍ) [النور : ۴۵] ما كان ذلك إلّا نظرا إلى الصفه وهو العدد وأنّ التاء تدخل عليه نحو أربعه وأنّ نقله لم يخرجه عن حكمه كذلك أحمر.

واحتجّ الآخرون بأنّ معنى الوصف غير باق بعد التنكير فليس فيه سوى الوزن ، وقد ذكرنا ما يصلح جوابا له.

مسأله : فإن سمّيت مؤنّثا ب (حائض وفاضل) لم تصرفه للتعريف والتأنيث فإن نكّرته صرفته اتّفاقا ؛ لأنه لم يبق فيه سوى التأنيث والوصف بفاعل غير مختصّ بالأوصاف فإنّ فاعلا يوجد فى الأسماء نحو كاهل.

مسأله : إذا كان الوصف تاء التأنيث نحو ضاربه انصرف فى النكره مع اجتماع الوصف والتأنيث ؛ لأن تاء التأنيث هنا لا يعتدّ بها ؛ لأنها دخلت لمجرّد الفرق.

مسأله : المعدول عن المعرفه نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفه للعدل والتعريف فإن قيل :

ما فائده عدله قيل شيئان :

أحدهما : توكيد المعنى المشتقّ منه فى المسمّى كالعماره والزّفر.

والثانى : الإعلام بأنّ عامرا لا يراد به الوصف بل التسميه.

فإن قيل : على كم وجها فعل؟ قيل : على أربعه أوجه :

أحدهما : المعرفه وهو لا تدخله الألف واللام نحو جشم وقثم.

والثانى : الجنس نحو جرذ ونغر هذا ينصرف بكلّ حال ؛ لأنه غير معدول.

والثالث : الجمع نحو غرف ورطب.

والرابع : الوصف نحو حطم فأمّا فسق وخبث فيستعمل فى النداء للمذكّر خاصّه وهو مبنىّ فإن سمّيت صرفته ؛ لأنه لم يعدل إلّا فى النداء.

مسأله : وأمّا ما عدل من الصفات فيجىء على فعال نحو ثلاث ورباع وعلى مفعل نحو مثنى وموحد وهو غير مصروف على كلّ حال لاجتماع الوصف والعدل.

وقال بعضهم : هو معدول فى اللفظ والمعنى فاللفظ معدول عن لفظ اثنين وثلاثه ، وأمّا فى المعنى فإنّ مثنى يعبّر به عن جماعه جاؤوا اثنين اثنين وثلاث عن ثلاثه ثلاثه بخلاف اثنين فإنّه لا يدلّ على أكثر من أحدين وثلاثه لا يدلّ إلّا على ثلاثه آحاد.

مسأله : فأمّا أخر جمع آخر وأخرى فلا ينصرف للعدل والوصف وفى معنى عدله أوجه :

أحدها : أنّ أخر هنا للمفاضله فأصله أن يقال آخر من كذا أى أشدّ تأخّرا منه ثمّ عدل عن من واستعمل استعمال الأسماء والصفات التى لغير المفاضله نحو أبيض وأسود.

والثانى : أنّ القياس استعماله بالألف واللام ك الفضلى والوسطى والفضل والوسط فعدل عن الألف واللام.

مسأله : لا فرق فى الجمع الذى لا نظير له بين أن يكون بعد ألفه حرف مشدّد أو حرفان منفصلان ؛ لأن المشدّد حرفان فى الحقيقه فأمّا ما بعد ألفه ثلاثه أحرف فشرطه أن يكون الأوسط ساكنا نحو قناديل فإن كان متحرّكا ك صياقله انصرف ؛ لأن له نظيرا فى الآحاد نحو : طواعيه ورفاهيه ورجل عباقيه ، وكذلك إن كان آخره ياء النسبه نحو مدائنىّ ، لأنها تشبه تاء التأنيث لما نبيّنه فى النسب.

مسأله : فإن كان بعد الألف حرفان الثانى : ياء نحو جوار فهو منوّن فى الرفع والجرّ غير منوّن فى النصب واختلفوا فى هذا التنوين فقال بعضهم هو تنوين الصرف ؛ لأن الياء حذفت تخفيفا فبقيت جوار مثل دجاج فانصرف وقال آخرون هو عوض من الياء وليس بمنصرف وقال آخرون هو عوض من حركه الياء المستحقّه فلمّا اجتمع التنوين والياء حذفت لالتقاء الساكنين فأمّا فى النصب فلا ينصرف لكمال البناء.

مسأله : فأمّا الترامى والتعامى فينصرف بكلّ حال ؛ لأن وزنه تفاعل كتقاتل وتضارب ولكن كسرت عينه لتسلم الياء.

مسأله : لا تمنع العجمه من الصرف إلا مع التعريف ولو اجتمع فى الاسم أكثر من علّتين ، وذلك نحو أذربيجان فإنّ فيها خمسّ علل التعريف والعجمه والتأنيث والتركيب والألف والنون الزائدتان فإن نكّرته صرفته ، وعلّه ذلك أنّ التعريف علّه قويّه كثيره الدور فى الكلام حتى إنّها فى الشعر قد أقيمت مقام علّتين وليس ذلك لغيره.

مسأله : وقد يكون اللفظ محتملا للصرف وتركه لاختلاف أصله ، وذلك ك حسّان إن أخذته من الحسّ لم تصرفه للتعريف والزياده ، وإن أخذته من الحسن صرفته ؛ لأن النون أصل وكذلك يعقوب إن كان أعجميّا لم تصرفه ، وإن أردت اسم ذكر القبج صرفته إذ ليس فيه سوى التعريف وهكذا إسحاق إن جعلته أعجميّا لم تصرفه ، وإن جعلته مصدرا فى الأصل

صرفته فأمّا إبليس فلا ينصرف للعجمه والتعريف وقال قوم : هو من الإبلاس وليس كذلك ؛ لأنه لو كان منه لانصرف إذ ليس فيه سوى التعريف.

مسأله : فأمّا يربوع ونظائره فينصرف إذ ليس فى الأفعال يفعول.

مسأله : فأمّا مرّان وهى الرماح فإذا سمّى به انصرف ؛ لأنه من المرانه للينها بالتدريب ، وأمّا رمّان إذا سمّى به فلا ينصرف عند سيبويه ؛ لأنه من الرمّ وهو الجمع والإصلاح وقال الأخفش النون أصل ؛ لأنه كثير فى أسماء النبات فعّال نحو قلّام وثفّاء.

فأمّا أباتر فينصرف بكلّ حال ؛ لأنه كثير الأسماء مثاله نحو دلامص وعكامس وعلابط.

مسأله : يجوز فى حضرموت ونحوه ثلاثه أوجه :

أحدها : بناء الاسم الأوّل وإعراب الثانى : إلّا أنّه لا ينصرف فى المعرفه للتعريف والتركيب وبنى الأوّل لشبه الثانى : بتاء التأنيث إذ كان مزيدا على الاسم وفتح للطول كما فتح ما قبل تاء التأنيث.

والوجه الثانى : أن تضيف الأوّل إلى الثانى فتعربهما إلا أن كرب لا ينصرف ؛ لأنه مؤنّث معرفه ، ومنهم من يصرفه فيجعله مذكّرا ، وأمّا ياء معدى فساكنه بكلّ حال ؛ لأن الكلمتين صارتا كالواحده فلو حرّكت لتوالت الحركات وثقلت خصوصا فى الياء بعد الكسره.

والوجه الثالث : أن تبنيهما لتضمّنهما معنى حرف العطف ك (خمسه عشر).

مسأله : فأمّا سيبويه ونفطويه وعمرويه فمبنيّه ولكن تنوّن فى النكره كما تنوّن الأصوات وأسماء الفعل ويذكر ذلك فى المبنيّات إن شاء الله تعالى.

مسأله : أسماء البلدان منها ما ذكّرته العرب فصرفته نحو واسط ودابق ومنها ما أنّثته نحو مصر ودمشق ومنها ما جوّزت فيه الأمرين.

مسأله : فأمّا أسماء القبائل فما كان موضوعا على القبيله كان مؤنّثا نحو حمير وما كان اسما للحىّ أو أبى القبيله كان مذكّرا نحو تميم ، وقد جاء الوجهان فى ثمود.

مسأله : حكم ما لا ينصرف ألّا يجرّ ولا ينوّن لما ذكرنا فى صدر الكتاب من أنّ الصرف هو التنوين فأمّا الجرّ فليس من الصرف على الصحيح وإنّما سقط تبعا لسقوط التنوين إذ كانا جميعا

لا يدخلان الفعل فما يشبهه كذلك ؛ ولذلك إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المجرور كسره ؛ لأن سقوط الكسر كان تبعا لسقوط التنوين فإذا انتفى الأصل انتفى التبع.

فإن قيل : للأفعال أحكام وخصائص فلم لم يثبت للاسم المشبه للفعل غير منع الجرّ والتنوين وهلّا امتنع الألف واللام أو كونه فاعلا أو نحو ذلك؟

قيل : هذه الخصائص لها معنى فى الأسماء فلو منعها الاسم لبطل ذلك المعنى بخلاف الجرّ والتنوين فإنّ منع الاسم منهما لا يبطل معنى فيه.

مسأله : إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته الألف واللام كسر فى موضع الجرّ وفى ذلك وجهان :

أحدهما : أنّ كسره الجرّ سقطت تبعا لسقوط التنوين بسبب المشابهه وسقوطه بالألف واللام والإضافه بسبب آخر فلا يسقط الجرّ تبعا له ؛ ولذلك قال النحويّون فأمن فيه التنوين أى أنّ سقوط التنوين بسبب المشابهه كان استحسانا لا ضروره ؛ ولذلك يجوز للشاعر اتّباعه فأمّا سقوط الألف واللام والإضافه فكالضروره ؛ ولذلك لا يسوغ للشاعر الجمع بينهما.

والوجه الثانى : أنّه بالألف واللام والإضافه يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعيه فيعود إلى حقّه من الجرّ.

فإن قيل : فحرف الجرّ من خصائص الاسم وكذلك الفاعليّه والمفعوليّه ولا تردّه هذه الأشياء إلى الصرف؟

قيل : أمّا حرف الجرّ فلا يحدث فى الاسم معنى ينافيه فيه الفعل فإنّ الاسم يبقى معناه مع حرف الجرّ بحاله بخلاف الألف واللام والإضافه فإنّهما تحدثان فيه التخصيص الذى ينبو عنه الفعل ، وأمّا كونه فاعلا أو مفعولا فهو أمر يرجع إلى ما يحدثه العامل.

مسأله : الاسم بعد دخول الألف واللام والإضافه غير منصرف لما تقدّم أنّ مانع الصرف قائم وأنّ الجرّ سقط لزوال ما سقط تبعا له وقال قوم هو منصرف وبنوه على أصلين.

أحدهما : أنّ الجرّ من الصرف.

والثانى : أنّه بدخول الألف واللام والإضافه ضعف شبه الاسم بالفعل على ما تقدّم.

مسأله : يجوز للشاعر أن يصرف مالا ينصرف للضروره على الإطلاق.

وقال الكوفيّون : ليس له ذلك فى أفعل منك.

وحجّه الأوّلين : أنّه اسم معرب نكره فجاز للشاعر صرفه كبقيّه الأسماء التى لا تنصرف.

واحتجّ الآخرون بأنّ منك تجرى مجرى الألف واللام والإضافه ؛ ولذلك ينوبان عن من فكما لا تنوّن مع الألف واللام والإضافه لا تنون مع من.

والجواب : أنّ ذلك لا يصحّ ؛ لأن من ، وإن خصّصت ولكن بعض التخصيص والاسم بعد ذلك نكره بخلاف الألف واللام والإضافه.

مسأله : يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف للضروره ومنعه المبرّد.

واحتجّ الأوّلون بقول العبّاس بن مرداس (١) : [المتقارب]

وما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس فى مجمع

وبأنّ التنوين زائد دالّ على خفّه الاسم وبالتعريف يحدث له نوع ثقل فلذلك جاز له إجراء السبب مجرى السببين ويدلّ عليه أنّ الشاعر يجرى الوصل مجرى الوقف حتّى إنّه يصل الاسم المؤنّث بالهاء كما يقف عليه فلأن يجوز له حذف التنوين وإبقاء الحركه أولى والمبرّد يروى البيت :

يفوقان شيخى فى مجمع

وما رواه سيبويه ثابت فى الروايه فلا طريق إلى إنكاره.

١- العباس بن مرداس : (١٨ ه / ٦٣٩ م) وهو العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى ، من مضر ، أبو الهيثم. شاعر فارس ، من سادات قومه ، أمّه الخنساء الشاعره. أدرك الجاهليه والإسلام ، وأسلم قبيل فتح مكه ، وكان من المؤلفه قلوبهم ويدعى فارس العبيد ، وهو فرسه ، وكان بدويا قحا ، لم يسكن مكه ولا المدينه وإذا حضر الغزو مع النبى صلى الله عليه وسلم ، لم يلبث بعده أن يعود إلى منازل قومه وكان ينزل فى باديه البصره وبيته فى عقيقها ، وهو واد مما يلى سفوان ، وأكثر من زياره البصره ، وقيل : قدم دمشق وابتنى بها دارا. وكان ممن ذمّ الخمر وحرّمها فى الجاهليه. مات فى خلافه عمر.

باب الأفعال

قد ذكرنا فى أول الكتاب حدّ الفعل وعلاماته وذكرنا فى باب المصدر أنّه مشتقّ من المصدر وبقى الكلام فى أقسامه وأحكامه.

فصل : وأقسام الأفعال ثلاثه ماض (١) وحاضر ومستقبل. وأنكر قوم فعل الحال.

وحجّه الأولين : أنّ الفعل اشتقّ من المصدر ليدلّ على الزمان فينبغى أن ينقسم بحسب انقسامه ولا أحد ينكر زمن الحال وهو الآن فكذلك الفعل الدالّ عليه فهو واسطه بين الماضى والمستقبل ؛ ولذلك قال تعالى : (لَهُ ما بَيْنَ أَيْدِينا وَما خَلْفَنا وَما بَيْنَ ذلِكَ) [مريم : ۶۴] قالوا :

أراد الأزمنه الثلاثه.

ومنه قول زهير : [الطويل]

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنّنى عن علم ما فى غد عمى

واحتجّ الآخرون بأن ما وجد من أجزاء الفعل صار ماضيا وما لم يوجد فهو مستقبل وليس بينهما واسطه.

والجواب : أنّ النّحويين يريدون بفعل الحال فعلا ذا أجزاء يتّصل بعضها ببعض كالصلاه والأكل ونحوهما وهذا يعقل فيه الحال قسما ثالثا ؛ لأنه يشار إليه وهو متشاغل به ولم يقضه ويفرّق بين حاله الآن وحاله قبل الشّروع وبعد الفراغ.

١- يبنى الماضى على الفتح ، وهو الأصل فى بنائه ، نحو «كتب». فإن كان معتلّ الآخر بالألف ، كرمى ، ودعا ، بنى على فتح مقدّر على آخره. فإن اتصلت به تاء التأنيث ، حذف آخره ، لاجتماع الساكنين الألف والتاء ، نحو «ردت ودعت» والأصل «رمات ودعات». ويكون بناؤه على فتح مقدّر على الألف المحذوفه لالتقاء الساكنين. وليست حركه ما قبل تاء التأنيث هنا حركه بناء الماضى على الفتح ، لأن حركه البناء - كحركه الإعراب - لا تكون إلا على الأحرف الأخيره من الكلمه والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت). وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء ، فهو كالصحيح الآخر - مبنى على فتح ظاهر كسروت ورضيت. ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعه ، لأنها حرف مد وهو يقتضى أن يكون قبله حركه تجانسه ، فيبنى على الضم لمناسبه الواو نحو «كتبوا» ..

فصل : واختلفوا أىّ أقسام الفعل أصل لغيره ، فقال الأكثرون : هو فعل الحال ؛ لأن الأصل فى الفعل أن يكون خبرا ، والأصل فى الخبر أن يكون صدقا.

وفعل الحال يمكن الإشاره إليه فتحقّق وجوده فيصدق الخبر عنه ، وقال قوم : الأصل هو المستقبل ؛ لأنه يخبر عنه عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده.

وقال الآخرون : هو الماضى ؛ لأنه لا زياده فيه ولأنّه كمل وجوده فاستحقّ أن يسمّى أصلا.

فصل : الأصل فى الفعل البناء ؛ لأن الإعراب دخل للفعل بين الفاعل والمفعول وليس فى الفعل فاعل ولا مفعول فصار كالحرف.

فصل : والأصل أن يبنى على السكون ؛ لأن البناء ضدّ الإعراب على ما ذكر فى صدر الكتاب إلا أنّ الفعل الماضى حرّك لشبهه بالمضارع إذ كان يقع موقعه فى نحو قوله : (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِى الصُّورِ فَفَزِعَ) [النمل : ٨٧] أى : فيفزع.

وفى الشّرط والجزاء : إذا ذهبت ذهبت.

وفى الحال كقولك : مررت بزيد قد كتب كقولك : يكتب والشّبه يقتضى إثبات حكم من أحكام المشابه للمشابه والحركه من أحكام المضارع إلّا أنّ حركه المضارع إعراب وحركه الماضى بناء وعلّه ذلك أنّ إعراب المضارع فرع على الاسم والماضى فرع على المضارع والفروع تنقص عن الأصول فكيف بفرع الفرع.

فصل : وإنّما جعلت حركته فتحه لأمرين :

أحدهما : أنّ أمثله الفعل الماضى كثيره فاختير له أخفّ الحركات تعديلا.

والثانى : أنّ الغرض تمييز هذا المبنىّ على المبنىّ على السكون والتمييز يحصل بالفتحه وهى أخفّ فلا يصار إلى الثقيل.

وقيل : لو كسر لبنى على كسره لازمه والفعل لم يدخله الجرّ مع أنه عارض ولم يضمّ ؛ لأن من العرب من

يحذف واو الجمع ويجعل الضمه دليلا عليها نحو ضرب فى ضربوا وهذا وجه ضعيف.

مسأله : فعل الأمر (۱) الذى ليس فيه حرف مضارعه مبنىّ على السكون وقال الكوفيّون هو معرب بالجزم واحتجّ الأوّلون من وجهين :

أحدهما : أنّ الأصل فى الفعل البناء وإنّما أعرب لمشابهته الإسم والمشابهه تتحقّق بحرف المضارعه فقط فإذا فقد فقدت فيخرج على الأصل.

والثانى : أن نزال وبابه مبنىّ لقيامه مقام الأمر فلو كان معربا لم يبن ما قام مقامه.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّ الأصل فى قم لتقم فحذف تخفيفا ، وقد جاء ذلك فى المضارع الصريح قال الشاعر (۲) : [الطويل]

على مثل أصحاب البعوضه فاخمشى

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى

وقال آخر (۳) : [الوافر]

محمّد تفد نفسك كلّ نفس

إذا ما خفت من شىء تبالا

أى لتفد وقرئ : (فبذلك فلتفرحوا) على الخطاب ، أى : فافرحوا.

والوجه الثانى : أنّ حروف العلّه تسقط من هذا الفعل نحو اغز واسع وارم كما تسقط بالجازم.

والجواب عن الأول من وجهين :

۱- ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد وهو فعل الأمر وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون فى نحو اضرب وعلى حذف النون فى نحو اضربا ، واضربوا واضربى وعلى حذف حرف العله فى نحو اغز واخش وارم.

۲- البيت من شعر متمّم بن نويره اليربوعى : (۳۰ ه / ۶۵۰ م) وهو متمّم بن نويره بن حمزه بن شداد اليربوى التميمى أبو نهشل. شاعر فحل ، صحابى ، من أشراف قومه ، اشتهر فى الجاهليه والإسلام ، وكان قصيرا أعور ، أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك ومنه قوله : وكنا كندمانى جذيمه حقبه من الدهر حتى قبل لن يتصدعا ، وندمانا جذيمه : مالك وعقيل. سكن متمم المدينه فى أيام عمر وتزوج بها امرأه لم ترض أخلاقه لشده حزنه على أخيه.

۳- من شعر أبى طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم.

أحـدهما : أنّ قم واذهب أصل بنفسه وليس الأصل فيه ما ذكروا ؛ لأنه لو كان كـذلك للزم منه حذف العامل وحرف المضارعه وتغيير الضيغه وكلّ ذلك مخالف للأصل ولا سماع يدلّ عليه.

والثانى : يقدّر أنّ الأصل ما ذكروا ولكن بهذا الحذف زال شبه الفعل بالاسم فعاد إلى البناء.

والثالث : أنّ الجزم يحتاج إلى جازم وتقدير الجازم ممتنع لوجهين :

أحدهما : أنّه لا يصحّ ظهوره مع هذه الصيغه فلا تقول لاذهب والمقدّر كالمنطوق به.

والثانى : الجازم أضعف من الجارّ والجارّ لا يبقى عمله بعد حذفه فالجازم أولى.

فأمّا البيت فهو خبر وليس بأمر وحذف الياء ضروره ولو قدّر أنه حذف اللام فلا يصح مثله فى مسألتنا لوجهين :

أحدهما : أنّ حرف المضارعه باق هناك وليس بموجود هنا فلا يلزم من حذف شـىء واحد حذف شيئين ولا يلزم من حذف ما عليه دليل وهو حرف المضارعه حذف ما لا دليل عليه.

والثانى : أنّ ذلك شاذّ سوّغته الضروره.

وأمّا الوجه الثانى فليس بشـىء ؛ لأن البناء يـذهب الحركه فيذهب الحرف القائم مقامها وحروف العلّه قامت مقام الحركه على ما نبيّنه.

مسأله : الفعل المضارع أعرب لشبهه بالاسم من أوجه :

أحدها : أنّه يكون شائعا فتخصـص بالحرف كقولك : زيد يصلّى فيحتمل أن يكون فى الصـلاه وأن يكون لم يشـرع فيها ، وإذا قلت : سيصلى اختص كما أنّ رجلا يحتمل غير واحد ثم يختصّ بواحد بالألف واللام.

والثـانى : أنّ اللاـم تـدخل عليه فى خـبر إنّ كقـوله تعـالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ) [النحـل : ١٢۴] ولا تـدخل على الأمر والماضـى وحقّها أن تدخل على الاسم ؛ لأنها لام الابتداء زحلقت إلى الخبر فلو لا قوه الشّبه لم تدخل على هذا الفعل.

والثالث : أنه على زنه اسم الفاعل عده وحركه وسكونا ف (يضرب) مثل ضارب فى ذلك ويكرم مثل مكرم ، وقد شذّ عنه ينصب فهو نصب وبابه ولما أشبهه من هذه الأوجه الخاصّه أعطى حكما من أحكامه ؛ لأن ذلك قضاه الشّبه كما أنّ الاسم لمّا شابه الفعل منع الصرف.

فإن قيل : لم لم يجعل من أحكام الاسم غير الإعراب؟

قيل : الإعراب لا يغيّر معنى الفعل وغيره من أحكام الاسم تغيّر معنى الفعل فينبو عن قبوله.

مسأله : إعراب الفعل المضارع استحسان وقال الكوفيون أعرب كما أعرب الاسم واحتجّ الأولون بأنّ معنى الفعل واحد فى كلّ حال وهو الدّلاله على الحدث وزمانه ولا يضاف إليه بالعامل الدّاخل عليه معنى آخر وإعراب الأسماء يفرق بين المعانى المختلفه الحادثه العارضه على المسمّى وإنما أعرب الفعل للشبه على ما تقدّم.

واحتجّ الآخرون بأنّ الإعراب فى الفعل يفرق بين المعانى ألا ترى أنّ قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن إذا جزمت الثانى : كان له معنى فإذا نصبته أو رفعته كان له معنى آخر وكذلك أريد أن أزورك فيمنعنى البواب فالرفع يدلّ على خلاف ما يدل عليه النصب وكذلك لا يسعنى شىء ويعجز عنك وكذلك لتضرب زيدا إن جزمت كان أمرا ، وإن نصبت كان علّه.

والجواب : إنّ اختلاف المعنى فيما ذكروا حاصل بالإعراب لا بعدم الإعراب فإنّك لو سكّنت فى هذه المواضع كلّها لعرفت المعنى بدليل آخر فالواو فى قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن للعطف فيحتمل أن يعطف على لفظ الفعل الأوّل فيكون نهيا عنهما جميعا مجتمعين ومنفردين فعند ذلك يجزم على تقدير ولا تشرب اللبن ويحتمل أن تريد به العطف على الموضع ومعنى الجمع ولا يصحّ ذلك إلا بإراده أن ليصير المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ولو ظهرت أن لفهم المعنى بدون الإعراب ، وكذلك لو ظهرت لا فاللّبس جاء من حذف العامل فأقمت الحركات مقام ظهوره لا أنّ معنى الفعل تغيّر بالعامل كما تغيّر الاسم بالفعل فيكون تاره فاعلا وتاره مفعولا والفعل مع عامله قد يكون له موضع الاسم المفرد المفتقر الى عامل ومن ها هنا كان الرفع فى قولك : فيمنعنى البواب هو الوجه لأنك لو نصبت عطفته على أزورك ، وذلك مراد والمنع ليس بمراد فيفسد المعنى بسبب العطف الموجب

للتشريك ؛ ولذلك لو سكنت لم يفسد المعنى فقد رأيت الإعراب بالنصب كيف أفسد المعنى ولو نصبت العرب الفاعل ورفعت المفعول لحصل الفرق ولو نصبت هنا لفسد المعنى لما ذكرنا والرفع فيه لم يتعيّن ليصحح المعنى بل النصب هو المتعين لفساد المعنى وكذلك لا يسعنى شيء ويعجز عنك الرفع يفسد المعنى ؛ لأنه يصير لا يسعنى شيء ولا يعجز عنك فبوجود الرفع يفسد المعنى وفى الأسماء بعدم الإعراب يفسد المعنى وأما قولك : ليضرب زيد فلا يلتبس إذا كان هذا الكلام وحده بل يكون أمرا لا محاله فإذا انضمّ إليه كلام آخر يصلح أن يكون علّه له فهم المعنى ، وإن سكّنته.

فصل : لا يصير الفعل مضارعا إلا بزياده الحروف ؛ لأن الحركات موجوده فى الماضى من ضمّ وفتح وكسر وإنّما زيدت الحروف المذكوره ؛ لأن أولى ما زيد حروف المدّ لما ذكرنا فى أوّل الكتاب إلّا أنّ الألف لسكونها لا يمكن الابتداء بها فجعلت الهمزه بدلها إذ كانت أختها فى المخرج والواو لا تزاد أولا لوجهين :

أحدهما : ثقلها ؛ ولذلك لم تزد أولا فى موضع ما.

والثانى : أنّه يؤدى فى بعض المواضع إلى اجتماع ثلاث واوات فاء الكلمه وحرف المضارعه وحرف العطف ، وذلك مستثقل مستنكر فجعلت التاء بدلها لما ذكرناه فى القسم ولم يعرض للياء مانع واحتيج إلى حرف آخر لتمام أدلّه المعانى فزيدت النون إذ كانت تشبه الواو.

فصل : والفعل هنا إمّا أن يكون خبرا عن المتكلّم وحده أو عنه وعمّن معه أو عن المخاطب أو عن الغائب ؛ ولذلك كانت حروفه أربعه.

فصل : وإنّما خصّت الهمزه بالمتكلم لوجهين :

أحدهما : أنّها أوّل الحروف مخرجا فجعلت دليلا على المتكلم إذ كان مبدءا للكلام.

والثانى : أنّ الواحد مقابل للجمع وعلامه الجمع الواو فجعل علامه الواحد المتكلم الهمزه التى مخرجها مقابل لمخرج الواو فمخرجحما أوّل ومخرج الواو آخر وما بينهما وسط كما أنّ الواحد أوّل والجمع آخر والتثنيه وسط.

فصل : وإنّما جعلت النون للجمع لوجهين :

أحدهما : أنّها تشبه الواو والواو علامه الجمع.

والثانى : أنّها جعلت ضميرا لجمع المؤنث نحو ضربن فلذلك زيدت أولا للجمع.

فصل : وأما التاء فمختصّ بها المخاطب المذكّر كما جعلت ضميرا له فى قولك : ضربت وفى المؤنث هى علامه تأنيث الفاعل نحو قامت فجعلت أولا فى المضارع لهذا المعنى ، وأمّا الياء فجعلت للغائب لما فيها من الخفاء المناسب لحال الغائب ؛ ولذلك لم يكن للغائب الواحد ضمير ملفوظ به فى الفعل نحو زيد قام.

فصل : وإنّما جعلت هذه الحروف أولا لأمرين :

أحدهما : أنها ناقله للفعل من معنى إلى معنى آخر فكونها أولا يدل على المعنى المنقول إليه بأوّل نظر.

والثانى : أنّ الآخر موضع الإعراب والحشو موضع اختلاف الأبنيه فلم يبق سوى الأوّل.

مسأله : إذا تجرّد المضارع عن عامل الجزم والنصب ارتفع لوقوعه موقع الاسم وقال الفرّاء يرتفع لتعرّيه من الجوازم والنواصب وقال الكسائىّ يرتفع بحرف المضارعه.

واحتجّ الأوّلون بأن وقوعه موقع الاسم يكسبه قوّه يشبه بها الاسم وأوّل أحوال الاسم فى الاعراب الرفع فيصير كالمبتدأ فى ارتفاعه لأوّليته وأنّ الرفع أوّل ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم مرفوعا أو غيره ؛ لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع.

واحتجّ الفرّاء من وجهين :

أحدهما : أن تعرّيه من العوامل اللفظيه واستقلاله دونها يدلّ على قوّته فأشبه بذلك المبتدأ.

والثانى : أنّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطل بخبر كاد ؛ فإنه مرفوع ولا يقع موقع الاسم ومذهب الكسائى فاسد فتعيّن التعليل بالتعرّى واحتجّ للكسائى بأنّ الفعل قبل حرف المضارعه مبنىّ وبعد وجوده وحده مرفوع والرفع عمل لا بدّ له من عامل ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه وإنّما بطل عمله بعامل آخر ؛ لأنه أقوى منه كما إن الشرطيه يبطل عملها ب (لم).

والجواب عن كلام الفرّاء من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنه تعليل بالعدم المحض ، وقد أفسدناه فى باب المبتدأ.

والثانى : ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلناه ؛ لأنه بيّن قوه الفعل باستقلاله وبذلك وقع موقع الاسم.

والثالث : أنّ ما قاله يفضى إلى أنّ أوّل أحوال الفعل مع النّاصب والجازم والأمر بعكسه ، وأمّا خبر كاد فالأصل أن يكون اسما لما ذكرنا فى بابه وإنّما أقيم الفعل مقامه ليدلّ على قرب الزّمان ، وأمّا كلام الكسائىّ إن حمل على ظاهره ففاسد لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه عدّد حرف المضارعه وغيره وهو وقوعه موقع الاسم فلم يلزم إضافه العمل إلى الحرف.

والثانى : أنّ حرف المضارعه صار من سنخ الكلمه وبعض الكلمه لا يعمل فيها.

والثالث : أنّ الناصب والجازم يزيل الرفع ولو كان حرف المضارعه عاملا لما بطل بعامل قبله بخلاف إن ؛ لأن عملها بطل بعامل بعدها.

مسأله : مثله الخمسه وهى تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين معربه وليس لها حرف إعراب والدليل على أنّها معربه من وجهين :

أحدهما : أنّ المعنى الذى أعرب به المضارع موجود فيها من غير مانع.

والثانى : أنّ النون تثبت فى رفعها وتسقط فى غيره.

وهذا الاختلاف إعراب والدليل على أنه لا حرف إعراب لها أنّه لو كان لكان إمّا الحرف الذى قبل حرف العله أو حرف العله أو النون ، والأوّل باطل ؛ لأنه لو كان حرف إعراب لكانت حركته حركه إعراب وليست كذلك بل هى تابعه لحرف العلّه مناسبه لطبيعته ، والثانى باطل أيضا ؛ لأنه اسم فى موضع رفع معمول للفعل فليس منه ولا علامه لشىء هو فيه ، والثالث باطل أيضا لوجهين :

أحدهما : أنّ النون حرف صحيح تسقط فى النّصب والجزم فلم تكن حرف إعراب كسائر الحروف.

والثانى : أنّها واقعه بعد الفاعل الموصول بالفعل وهذا الحائل يحيل كونها من الفعل لفظا أو حكما فثبت ما قلنا.

مسأله : الفعل المعرب يعرض له البناء لشيئين :

أحدهما : نون التّوكيد ؛ لأن حركه آخره صارت دالّه على معنى وهو كون الفاعل واحدا أو جماعه أو مؤنثا فلم يبق الحرف محلّا لحركه الإعراب فيعود إلى أصله من البناء.

والثانى : نون جماعه المؤنث نحو يضربن ؛ لأن هذه النون أوجبت تسكين الحرف الأخير فى الماضى فوجب إسكانه فى المضارع وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أنّ الماضى سكّن لئلّا تتوالى أربع حركات وكذلك هو فى المضارع وسكون الثانى : عارض لا يعتدّ به ، وإن السّاكن غير حصين وحرف المضارعه متحرّك وهو من نفس الفعل وإنّ زياده الحرف ناب مناب الحركه.

والثانى : أنّه أشبه الماضى فى أنّ حروفه باقيه فيه وأنّ أحدهما يقع موقع الآخر فحمله عليه فى البناء أقرب من حمل الفعل على الاسم فى الإعراب.

مسأله : الفعل المعتلّ الآخر نحو يغزو ويرمى لا يحرّك آخره بالضمه لثقلها عليه على الاسم المنقوص بل أكثر فأمّا تقدير الضمّه فيحتمل وجهين كما ذكرنا فى ياء قاضى وأما الالف فتقدّر الحركه عليها البته كالاسم المقصور.

مسأله : تقول الرجال يعفون والنّساء يعفون فاللفظ واحد والتقدير مختلف ففعل الرجال حذفت منه اللام لسكونها وسكون واو الضمير بعدها كما حذفت الياء من يرمون والنون علامه الرفع وفعل النّساء لم يحذف منه شىء ؛ لأنه مبنىّ وواوه لامه والنون اسم مضمر ؛ ولذلك ثبتت فى الأحوال الثلاث على صوره واحده.

باب نواصب الفعل

أصلها أن المصدريّه (۱) وإنّما عملت لاختصاصها بالفعل وإنّما نصبت ؛ لأنها أشبهت أنّ العامله فى الأسماء من أربعه أوجه :

أحدها : أنّ لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها فى اللفظ.

الثانى : أنّها وما عملت فيه مصدر مثل أنّ الثقيله.

والثالث : أنّ لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب كالثقيله.

والرابع : أنّ كلّ واحده منهما تدخل على جمله.

فصل : وأن والفعل فى تقدير المصدر ؛ ولذلك يقدّر المصدر بأن والفعل وأنه لا يجوز تقديم معمول أن عليها ولا معمول معمولها عليها ولا عليه كقولك : أريد زيدا أن تضرب ولا أريد أن زيدا تضرب ؛ لأن الصّله لا تتقدّم على الموصول.

مسأله : إذا حذفت أن فالجيّد أن لا يبقى عملها إلّا أن يكون ثمّ بدل مثل الفاء ونحوها وقال الكوفيون يبقى عملها.

وحجّه الأوّلين قوله تعالى : (تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ) [الزمر : ۶۴] وبأنّ عوامل الأفعال ضعيفه ولا تعمل محذوفه.

واحتج الآخرون بأشياء جاءت فى الشعر وهى شاذّه أو متأوّله ، وقد قاسوا ذلك على عوامل الأسماء وهو قياس فاسد ؛ لأنها أقوى من عوامل الأفعال ولو جاز مثل ذلك لجاز يضرب زيد وأنت تريد ليضرب.

فصل : وأما لن فتعمل لاختصاصها وتنصب لشبهها بأن من وجهين :

أحدهما : أنّها تخلّص الفعل للاستقبال كما تخلّصه أن.

والثانى : أنها نقيضتها فتلك تثبته وهذه تنفى ما ثبتته تلك ولن جواب سيفعل أو سوف تفعل وجواب أريد أن تفعل ؛ فإنه يقول : لن أفعل.

مسأله : لن مفرده وقال الخليل هى مركّبه من لا ـ وأن إلّا أنّ الهمزه حذفت تخفيفا ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها.

۱- التى تنصب الفعل المضارع ، وتؤول هى والفعل بعدها بمصدر.

واحتج الأولون بأنّ الأصل عدم التركيب وإنّما يصار إليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك بل الدليل يدلّ على فساده وبيانه من وجهين :

أحدهما : جواز تقدّم معمول معمولها عليها كقولك : زيدا لن أضرب وأن لا يتقدم عليها ما فى حيّزها وبذلك احتج سيبويه على الخليل ، وقد اعتذر عنه بأنّ التركيب غيّر الحكم كما غيّر المعنى وهذه دعوى ألا ترى أنّ لو لا لما تغيرت فى المعنى للتركيب لم يتغيّر الحكم فى التقديم والتأخير.

والوجه الثانى : أن لا أن يتقدّمها ما يتعلق بالمعنى ولن لا يلزم فيها ذلك.

فصل : وأما كى فتكون ك (أن) فى العمل بنفسها فلا يضمر بعدها شىء ، وذلك إذا أدخلت عليها اللام كقوله تعالى : (لِكَيْلا تَأْسَوْا) [الحديد : ٢٣] إلّا أن فيها معنى التعليل فلذلك لا يحسن أن تقول أريد كى تقوم.

والوجه الثانى : أن تكون حرف جرّ بدليل دخولها على الاسم كقولك : كيمه بمعنى لمه وما اسم للاستفهام والهاء لبيان الحركه والألف محذوفه ولو كانت كى بمعنى أن لم تدخل على الاسم فإذا دخلت هذه على الفعل كانت أن بعدها مضمره ؛ لأن حرف الجرّ لا يعمل فى الفعل فتضمر معه أن لتصير داخله على الاسم فى التقدير وهذا هو حكم اللّام فإن دخلت اللام على كى وجب أن تصيّر بمعنى أن ؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله.

فصل : وأمّا إذن فحرف مفرد وقال الخليل أصلها إذ أن فحذفت الهمزه وركّبا كما قال فى لن وهذه دعوى مجرّده.

و (إذن) تعمل بخمس شرائط :

أحدها : أن تكون جوابا.

والثانيه : أن لا يكون معها حرف عطف.

والثالث : أن يعتمد الفعل عليها.

والرابعه : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين.

والخامسه : أن يكون الفعل مستقبلا.

فإن قيل : لم عملت إذن ثمّ لم عملت عند وجود هذه الشرائط لا غير ثم لم عملت النصب؟

والجواب عن الأول والثانى : أنّها اختصّت بالفعل عند اجتماع هذه الشرائط وكلّ مختصّ يعمل.

وأما الجواب عن الثالث : فلأنّها أشبهت أن فى إخلاص الفعل للاستقبال واختصاصها بالجواب واختصاص الجواب فى مثل هذا بالفعل فعلى ما ذكرنا تترتّب المسائل.

مسأله : إذن فى عوامل الأفعال ك ظننت فى عوامل الأسماء ؛ لأن ظننت تعمل إذا وقعت فى رتبتها وتلغى إذا أزيلت عنها وكذلك إذن ؛ لأنها إذا اعتمد الفعل عليها وابتدئ بها فى الجواب وقعت فى رتبتها كقول القائل : أنا أزورك. فتقول مجيبا : إذن أكرمك ، فإذا قلت : أنا إذن أكرمك ، فقد وقعت إذن بين المبتدأ وخبره فيبطل عملها ويعتمد الفعل على أنا ، وكذلك إن قلت : أنا أكرمك ، إذن ، فإن قيل إذن هنا يلزم إلغاؤها وظننت فى مثل هذا لا يلزم قيل الفرق بينهما أنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصا إذا كانت أفعالا وعامل الفعل لا يكون إلّا حرفا.

مسأله : فإن فصلت بينهما ب (لا) أو باليمين لم يبطل عملها ؛ لأن لا لا تبطل عمل أن واليمين مؤكّده.

مسأله : فإن كان معها حرف عطف كقولك : فإذن أكرمك وإذن أحسن إليك جاز إعمالها ؛ لأن الواو والفاء قد يبتدأ بهما وجاز إلغاؤها ؛ لأن حرف العطف يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها فيبطل الاعتماد عليها ومنه قوله تعالى : (فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً) [النساء : ٥٣] وفى بعض المصاحف : (وإذا لا يلبثوا خلفك) والجيد الإلغاء.

مسأله : إذا حدّثك إنسان حديثا فقلت إذن أظنّك صادقا رفعت ؛ لأن الظنّ هنا ثابت فى الحال ، وقد ذكرنا أنها لا تعمل إلا فى المستقبل.

مسأله : إذن إذا وقعت خبرا ووقف عليها جاز أن تبدل نونها ألفا ؛ لأنها أشبهت التنوين إذ كانت ساكنه بعد فتحه.

فصل : تضمر أن بعد الفاء فى جواب الأشياء الثمانيه الأمر والنّهى والاستفهام والنّفى والتمنّى والدّعاء والعرض والتحضيض.

وقال الجرمى : تعمل الفاء بنفسها وقال الكوفيون ينتصب الفعل على الخلاف.

وحجّه الأولين : أنّ الفاء لا تنفكّ من معنى العطف والربط ولا تختصّ بل تدخل على الكلمات الثلاث وما هذا سبيله لا يعمل فعند ذلك يحتاج الى إضمار لاستحاله العطف هنا على اللفظ ألا ترى أنّ قولك : زرنى لا يصحّ أن تعطف عليه فأزورك ؛ لأن العطف يشرك بين الشيئين ومعلوم أنّ الأمر لا يشارك الخبر وأنّ الأول سبب للثانى والسبب والمسبّب مختلفان فعند ذلك يعدل إلى العطف على المعنى ولا يتحقق ذلك إلا بإضمار أن وأن يقدّر الأوّل بمصدر فالتقدير لتكن منك زياره فزياره منّى وبذلك يتبين ضعف قول الجرمى ، وأمّا مذهب الكوفيّين فقد أبطلناه فى غير موضع.

فصل : وتضمر أن بعد اللّام وقال الكوفيون هى العامله بنفسها.

حجّه الأوّلين : أنّ اللام حرف جرّ داخله للتّعليل وهى الّتى تدخل على المفعول له وحرف الجرّ لا يعمل فى الفعل فتضمر أن ليصير الفعل معها فى تقدير الاسم فتدخل اللام عليه ؛ ولذلك يجوز أن تظهر أن معها كقولك : جئت ؛ لأن تكرمنى.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّها بمعنى كى وكى تعمل بنفسها فكذلك ما هو فى معناها.

والثانى : أنّ جعلها جارّه يفسد من جهه دخولها على الفعل وتقدير أن لا يصحح ذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول أمرتك تكرم زيدا تريد بأن تكرم زيدا فيتعيّن أن تكون هى الناصبه.

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنّ كى حرف جرّ أيضا وأن بعدها مضمره فلا فرق بينهما.

والثانى : يسلم إلى أنّ كى تنصب بنفسها ولكن لم تكون اللام كذلك واتفاقهما فى المعنى يوجب اتحادهما فى العمل ألا ترى أنّ أنّ الناصبه للاسم مثل أن الناصبه للفعل المستقبل فى المعنى إذ كلّ واحده منهما مصدريّه يعمل فيها ما قبلها ولم يلزم من ذلك اتحادهما فإنّ تلك

تختصّ بالأسماء حتى لو وقع الفعل بعدها مخففه لم تعمل بخلاف أن الخفيفه ؛ ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ولم تستعمل كى معه وإن كانا سواء فى المعنى.

وأمّا الفرق بينها وبين الباء فلأنّ اللّام تدلّ على غرض الفاعل وما من فاعل إلّا وله غرض فى الفعل وليس كلّ فعل يكون له سبب تستعمل الباء معه فلمّا كثر استعمال اللام جاز أن تحذف أن لظهور معناها كما كثر حذف ربّ مع الواو والباء فى القسم وحذف لا فى جوابه.

فصل : وتضمر أن بعد الواو فى قولك : لا تأكل السّمك وتشرب اللبن إذا نهيته عن الجمع ونصبه عند الكوفيين على الصّرف وهو معنى الخلاف.

حجّه الأوّلين : أنّ الواو هنا ليست عاطفه فى اللفظ ؛ لأن ذلك يوجب كون النّهى عن كلّ واحد منهما وعن الجمع بينهما ، وذلك يوجب جزم الثانى : فإذا لم ترد هذا المعنى عدلت إلى تقدير يصحّ معه هذا المعنى ، وذلك بإضمار أن ليصير المعنى لا تأكل السّمك مع أن تشرب اللّبن لأنّك تريد لا يجمع بينهما والواو ومع تفيدان الجمع ولكن لا يصحّ ذلك إلّا مع أن ؛ لأن الواو لا تعمل بنفسها كما أنّ مع لا تضاف إلى الفعل ومذهب الكوفيين مبنىّ على النصب على الخلاف ، وقد بيّنا فساده.

مسأله : لو رفعت وتشرب اللبن على أن تكون فى موضع الحال استقام المعنى والإعراب فأمّا قول الشاعر (١) : [الكامل]

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

١- البيت من شعر أبى الأسود الدؤلى : (١ ق. ه - ٦٩ ه / ٦٠٥ - ٦٨٨ م) وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلى الكنانى. تابعى ، واضع علم النحو ، كان معدودا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضرى الجواب. قيل أن على بن أبى طالب (رضى الله عنه) رسم له شيئا من أصول النحو ، فكتب فيه أبو الأسود ، وفى صبح الأعشى أن أبا الأسود وضع الحركات والتنوين لا غير ، سكن البصره فى خلافه عمر (رضى الله عنه) وولى إمارتها فى أيام على (رضى الله عنه). ولم يزل فى الإماره إلا أن قتل على (رضى الله عنه) ، وكان قد شهد معه (صفين) ولما تم الأمر لمعاويه قصده فبالغ معاويه فى إكرامه ، وهو فى أكثر الأقوال أول من نقط المصحف ، مات بالبصره.

فـالنّصب فيه هو الوجه والجزم خطـأ ؛ لأن المعنى يصـير لا تنه عن قبيـح ولا تفعل قبيحا وترك النّهى عن القبيـح قبيـح وإنّما أراد الشاعر أنّ من ينهى غيره عن شيء وهو يرتكبه فقد غشّ نفسه ونصح غيره والرفع فى البيت جائز فى المعنى واللفظ.

مسأله : تقول لا يسعنى شيء ويعجز عنك فتنصب ما بعد الواو ب (أن مضمره).

والمعنى لا يجتمع فى شـيء واحـد أن يسـعنى وأن يضـيق عنك أى أنا وأنت مشتركان فيما يحسن ويقبح ويضـيق ويتسع فكيف نفترق فى ذلك ولو رفعت لصار المعنى نفيا وآل المعنى إلى أنّه لا يسعنى شيء ولا يضيق عنك وهذا عكس المعنى.

مسأله : إذا عطفت الفعل على مصدر أضـمرت معه أن ونصبته ليصير عطف اسم على اسم وبقّيت النصب ليدلّ على العامل المراد ومنه (۱) : [الوافر]

ولبس عباءه وتقرّ عينى

أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف

مسأله : والواو الّتى تضـمر بعدها أن بمعنى الجمع يقال هى بمعنى الجواب ؛ لأن المعنى إذا أكلت السّـمك فلا تشرب اللّبن وإن شربت اللّبن فلا تأكل السمك وإن وسعنى وسعك.

۱- البيت من شـعر ميسون بنت بحـدل : وهى ميسون بنت بحدل بن أنيف بن قتافه بن عدى بن حارثه بن جناب. شاعره إسـلاميه تزوجها معاويه بن أبى سـفيان ومن قبله تزوجت من زامل بن عبد الأعلى فقتله أخ له كان قد خطبها ثم تزوجها معاويه فولدت له يزيد ، وطلقها وهى حامل به. ومطلع قصـيده هذا البيت : لبيت تخفق الأرواح فيه أحبّ إلىّ من قصر منيف ومنها أيضا : وأصوات الرياح بكل فجّ أحبّ إلى من نقر الدّفوف وكلب ينبج الطرّاق عنّى أحبّ إلىّ من قطّ ألوف وبكر يتبع الأظعان صـعب أحبّ إلى من بغـل زفوف وأكـل كسـيره فى كسـر بيتى أحبّ إلىّ من أكل الرّغيف وخرق من بنى عمى نحيف أحبّ إلىّ من علـج عليف خشونه عيشتى فى البدو أشهى إلى نفسى من العيش الظّريف

فصل : وتضمر (أن) بعد (أو) إذا كانت بمعنى حتّى وإلّا كقولك : سأزورك أو تمنعنى لأنّك أردت إلّا فلا بدّ من إضمار أن ليصير التقدير على وفق المعنى أى سأزورك إلّا مع منعك أو إلا عند منعك ولو رفعت لصارت لأحد الشيئين ، أى : سأزورك أو ستمنعنى.

مسأله : تقول ما تأتينا فتحدّثنا فيجوز الرفع على معنيين :

أحدهما : نفى الأمرين جميعا ، أى : ما تأتينا وما تحدّثنا.

والثانى : أن تكون نفيت الإتيان وأثبتّ الحديث أى أنت تحدّثنا وما تأتينا.

والنّصب جائز على معنيين أيضا :

أحدهما : أن تريد نفيهما على سبيل الإنكار على مدّعى الإنكار أى أنت ما تأتينا فكيف تحدّثنا.

والثانى : أنّ تنفى الحديث وتثبت الإتيان أى ما تأتينا إلا لم تحدّثنا وإنّما أضمرت أن هاهنا ليصير المصدر معطوفا على المعنى إذ كان معنى الثانى مخالفا لمعنى الأوّل.

فصل : وتضمر أن بعد حتّى إذا كانت غايه أو كان ما قبلها سببا لما بعدها.

فالأوّل كقولك : لأنتظرنّه حتّى يقدم فالانتظار يتّصل بالقدوم ؛ لأن المعنى إلى أن فحتّى هاهنا جارّه فلذلك أضمرت بعدها (أن).

وأمّا الثانى : فكقولك أطع الله حتّى يدخلك الجنّه أى كى يدخلك فالطّاعه سبب للدّخول ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبّب وكما أنّ كى واللام تضمر بعدها أن كذلك حتّى.

وقال الكوفيون : حتّى هى النّاصبه ؛ لأن أن لا تظهر معها فى غالب الاستعمال فصارت بدلا منها.

وقال الكسائىّ : النصب ب (إلى وكى) بعد حتى ؛ لأن المعنى عليهما وحتّى غير عامله ؛ ولذلك تدخل على الجمله فلا تعمل فيها.

والمذهب الأوّل فاسد ؛ لأن حتّى حرف جرّ بمعنى إلى وبمعنى اللام وليست بدلا من أن أمّا عندنا فلأنّها جارّه بنفسها.

مسأله : ينتصب الفعل بعد حتّى على المعنيين المذكورين ويرتفع على معنيين :

أحدهما : أن يكون الفعل الذى بعدها وسببه ماضيين كقولك : سرت حتّى أدخلها إذا كنت قد سرت ودخلت فكأنّك قلت : سرت فدخلتها ماضيا.

والثانى : أن يكون السبب ماضيا وما بعدها حالا كقولك : سرت حتّى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حال الدخول وإنّما رفعت فيهما ؛ لأن النصب يكون بإضمار أن وأن تخلّص الفعل للاستقبال فلذلك إذا كان ماضيا أو حالا لم ينتصب ؛ لأن أن لا تصلح فيه وكذلك لا يرتفع بعد النفى والاستفهام ؛ لأنّهما سببين فى الحال كقولك : ما سرت حتّى أدخلها وأسرت حتّى تدخلها وكلّ ما فى معنى النفى نفى.

فإن قلت : من سار حتّى يدخلها جاز الرفع ؛ لأن الاستفهام عن السائر لا عن السير.

فإن قلت : كان سيرى حتّى أدخلها لم يجز الرفع ؛ لأنه خبر كان والرفع على معنى العطف فيصير داخلا فى المعطوف عليه ولا يبقى لكان خبر.

فإن قلت : كان سيرى أمس حتى أدخلها جاز الأمران.

مسأله : لا يجوز إظهار أن بعد حتّى ؛ لأن ذلك لم ينقل إلا فى شاذّ لا يعتدّ به ووجهه من القياس أنّ حتّى لمّا كانت عامله فى موضع وغير عامله فى آخر كان معناها الغايه فى كلّ موضع أشبهت بذلك واو القسم فلم يظهر الفعل معه وهو العامل الذى يتعلّق به الجار وكذلك عامل الظّرف وخبر المبتدأ فى لو لا وفى لعمرك.

مسأله : لا يجوز إظهار أن مع لام كى فى النفى كقوله تعالى : (ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران : ١٧٩] وأكثرهم يخصّ التمثيل بكان وأجاز الكوفيّون إظهارها.

وحجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ النفى هنا جواب إثبات فعل لا يظهر معه والجواب على وفق المجاب عنه فكأنّ قائلا قال سيذر المؤمنين فقال : ما كان ليذر المؤمنين.

والثانى : أنّ الكلام طال بالنفى فلم يزد عليه شىء آخر مع ظهور المراد كما فى خبر لو لا وخبر لعمرك ومن العجب إجازه الكوفيين إظهار أن بعدها فى قولهم : اللام هى العامله.

باب الجوازم

(۱)

الجزم فی اللغه القطع فلذلک کان فی الکلام حذف الحرکه أو ما قام مقامها.

فصل : إنّما أعملت لم ؛ لأنها اختصّت وإنما جزمت لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الفعل فی نفسه ثقیل ولم تنقله إلی زمن غیر زمن لفظه فیزداد ثقلا فناسب أن یکون عملها الحذف.

والثانی : أنّها تشبه إن الشرطیه من حیث أنّها تنقل الفعل من زمان إلی زمان فجزمت کما تجزم إن.

۱- الجوازم. وهی قسمان. قسم یجزم فعلا واحدا ، نحو «لا تیأس من رحمه الله» ، وقسم یجزم فعلین ، نحو «مهما تفعل تسأل عنه». وجزمه إما لفظیّ ، إن کان معربا ، کما مثّل ، وإما محلی ، إن کان مبنیّا ، نحو «لا تشتغلنّ بغیر النافع». الجازم فعلا واحدا : أربعه أحرف وهی «لم ولما ولام الأمر ولا الناهیه» وإلیک شرحها : لم ولما تسمّیان حرفی نفی وجزمّ وقلب ، لأنهما تنفیان المضارع ، وتجزمانه ، وتقلبان زمانه من الحال أو الاستقبال الی المضیّ ، فإن قلت «لم أکتب» أو «لمّا أکتب» ، کان المعنی أنک ما کتبت فیما مضی. والفرق بین «لم ولمّا» من أربعه أوجه : ۱ - أنّ «لم» للنفی المطلق ، فلا یجب استمرار نفی مصحوبها إلی الحال ، بل یجوز الاستمرار ، کقوله تعالی (لَمْ یَلِدْ وَلَمْ یُولَدْ) ویجوز عدمه ، ولذلک یصحّ أن تقول «لم أفعل ثمّ فعلت». وأما «لمّا» فهی للنفی المستغرق جمیع أجزاء الزمان الماضی ، حتی یتصل بالحال ، ولذلک لا یصحّ أن تقول «لمّا أفعل ثم فعلت» ، لأنّ معنی قولک «لمّا أفعل» أنک لم تفعل حتی الآن ، وقولک «ثم فعلت» یناقض ذلک. لهذا تسمّی «حرف استغراق» أیضا لأن النفی بها یستغرق الزمان الماضی کله. ۲ - أن المنفی لم لا یتوقّع حصوله ، والمنفیّ بلمّا متوقّع الحصول ، فإذا قلت «لمّا أسافر» فسفرک منتظر. ۳ - یجوز وقوع «لم» بعد أداه شرط ، نحو «إن لم تجتهد تندم». ولا یجوز وقوع «لمّا» بعدها. ۴ - یجوز حذف مجزوم «لمّا» ، نحو «قاربت المدینه ولمّا» ، أی «لو ما أدخلها». ولا یجوز ذلک فی مجزوم «لم» ، إلا فی الضروره ، کقول الشاعر : احفظ ودیعتک التی استودعتها یوم الأعازب ، ان وصلت وان لم أی «وإن لم تصل» ویروی «إن وصلت» بالمجهول ، فیکون التقدیر (وإن لم توصل) ، قال العینیّ وهو الصواب. ولام الأمر یطلب بها إحداث فعل ، نحو (لِیُنْفِقْ ذُو سَعَهٍ مِنْ سَعَتِهِ.) ولا الناهیه یطلب بها ترکه ، نحو (وَلا تَجْعَلْ یَدَکَ مَغْلُولَهً إِلی عُنُقِکَ ، وَلا تَبْسُطْها کُلَّ الْبَسْطِ ، فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً.)

والثالث : أنّ لم تردّ المضارع إلى معنى المضىّ فالفعل باعتبار لفظه يستحقّ الحركه الإعرابيه وباعتبار معناه يستحقّ البناء فجعل له حكم متوسط وهو السكون الذى هو فى المبنىّ بناء وفى المعرب حاصل عن عامل.

فصل : فإن دخل حرف الشّرط على لم أقرّ معنى الاستقبال فيه ؛ لأن الشرط لا يكون إلّا بالمستقبل فلذلك قدّم عليها وبقيت لم للنفى فقط فب إن بطل أحد معنييها ولو بقى المضىّ لم يبق ل (إن) معنى وكلّ أمر يحافظ فيه على معنى اللفظين ولو من وجه أولى من أمر يلزم منه حذف أحد المعنيين بالكلّيه.

فصل : وأمّا لمّا فهى لم زيدت عليها ما وصار لها معنى آخر فإذا وقع المستقبل بعدها جزمته وجاز أن تقف عليها كقولك : تكلمت ثمّ قطعت ولمّا أى ولما تنه ولا يجوز ذلك فى لم وإن وقع بعدها الماضى صارت ظرفا واقتضت جوابا كقوله تعالى : (وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقاءَ مَدْيَنَ) [القصص : ٢٢] ولو لا ما لم يجز ذلك.

فصل : وأمّا لام الأمر فعملت لاختصاصها وإنّما جزمت لأمرين :

أحدهما : ما تقدم من أنّها أحدثت فى الفعل معنى زاد ثقله به.

والثانى : أنّ الأمر طلب وهو غرض للآمر فأشبهت لامه لام المفعول له وتلك جارّه فيجب أن تكون هذه جازمه ؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجرّ فى الأسماء ولشبهها بها كسرت.

فصل : فإن دخلت عليها الواو والفاء سكّنت فى اللغه الجيّده لئلا تتوالى الحركات فإن دخلت عليها ثمّ فالجيّد كسرها ؛ لأن ثمّ منفصله ، وقد سكّنها قوم لشبهها بالواو.

فصل : وأمّا لا فى النهى فعملت لاختصاصها وجزمت لما جزمت له اللّام ، وقيل : النّهى كالأمر من طريق المعنى فصح حمله عليه فى الجزم.

فصل : وأما (إن) الشرطيه فهى أمّ أدوات الشرط لوجهين :

أحدهما : أنها حرف وغيرها من أدواته اسم والأصل فى إفاده المعانى الحروف.

والثانى : أنها تستعمل فى جميع صور الشّرط وغيرها يخصّ بعض المواضع ف (من) لمن يعقل و (ما) لما لا يعقل وكذلك باقيها كلّ منها ينفرد بمعنى وإن مفرده تصلح للجميع.

مسأله : فعل الشّرط والجزاء معربان وحكى عن المازنى أنّهما مبنيّان.

وحجّه الأوّلين : أنّ المعنى الذى أعرب له الفعل موجود ودخول معنى التعليق فيه لا يبطل ذلك كما لا تبطله أن ولم ولن.

واحتجّ الآخرون بأنّ الفعل هنا لا يقع موقع الاسم فكان مبنيّا كالأمر.

وهذا لا يصحّ لوجهين :

أحدهما : أنّه لم يعرب لوقوعه موقع الاسم حتى يبنى لزوال ذلك وإنما رفع لهذا الموقع.

والثانى : هو باطل ب (لن) يفعل ؛ فإنه لا يقع موقع الاسم وهو معرب.

مسأله : واختلف الأولون فى الجازم لفعل الشرط وجوابه فقال محققو البصريين إن هى الجازمه لهما وقال بعضهم إن تجزم الأوّل ثم تجزمان الجواب وقال بعضهم إن تجزم الأوّل ثمّ يجزم الأوّل الجواب.

وقال الكوفيون : (إن) تجزم الأوّل وينجزم الجواب على الجوار.

وحجه الأوّلين : أنّ إن تقتضى الفعلين فعملت فيهما كالابتداء وك (كان وإنّ وظننت).

واحتج القائل الثانى : بأنّ إن ضعيفه فلا تعمل فى شيئين فتقوّى بالثانى : كما ذكرنا فى عامل الخبر.

واحتج الثالث : بأنّ الفعل الأول يقتضى الثانى : فعمل فيه.

واحتجّ الرابع : بأنّ الحرف ليس فى قوّته العمل فى الفعلين والفعل لا يعمل فى الفعل فتعيّن أن يكون على الجوار لما فيه من مشاكله للأوّل ، وقد جاء الإعراب على الجوار كثيرا.

والجواب : إنّ عمل الفعل فى الفعل غير سائغ ؛ لأن الفعل لا يقتضى الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره ، وأمّا الإعراب على الجوار فلا يصار إليه إلّا عند الضروره ولا ضروره.

مسأله : إذا دخلت إن على لم كان الجزم ب (لم) لا بها وإن دخلت على لا كان بها لا ب (لا) والفرق بينهما أنّ لم عامل يلزمه معموله ولا يفرّق بينهما بشىء ، وأن يجوز أن يفرّق بينها وبين معمولها بمعمول معمولها نحو : إن زيدا تضرب أضربه ، وتدخل أيضا على الماضى فلا تعمل فى لفظه ولم لا تفارق العمل وأمّ لا فليست عامله فى النفى فأضيف العمل إلى أن فالأوّل كقوله : (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا) [المائده : ٧٣]. والثانى : كقوله تعالى : (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى) [هود : ٧٤].

مسأله : لا تكون إن بمعنى إذ وأجازه الكوفيون.

حجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ إذ اسم وإن حرف ووقوع الحرف بمعنى الاسم بعيد فى السماع والقياس.

والثانى : أنّ معنى إن مخالف معنى إذ.

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ) [البقره : ٢٣] والمعنى إذ كنتم ؛ لأن إن للمتردّد ولم يكن فى ريب اليهود تردّد.

والجواب : أنّ العرب تذكر مثل ذلك على جهه الاحتجاج والإلزام للخصم حتّى يعترف وكذلك يقول الرجل لابنه : إن كنت ابنى فأطعنى. ويدلّ على أنّها للشرط مجىء الفاء فى جوابها ، وأنّه لا يعمل فيها ما قبلها.

فصل : ولما كانت من للعموم وفى العموم إبهام وقعت شرطا لشبهها بإن فى هذا المعنى وكذلك بقيه أدوات الشرط إلا أنّ فى من وأخواتها ما ليس فى إن إذ كانت اسما يقع مبتدأ ومفعولا ومجرورا.

فصل : وأمّا مهما ففيها قولان :

أحدهما : هى اسم مفرد للعموم ؛ لأن الأصل عدم التركيب.

والثانى : هى مركبه ، وفى أصلها قولان :

أحدهما : أصلها - ما ما فالأولى شرطيه والثانيه للتوكيد مثلها فى إن ما - إمّا واينما إلا أن الألف الأولى قلبت هاء لئلا يستنكر تكرير اللفظ وهو قول الخليل.

والثانى : أن اصلها مه التى بمعنى اكفف وما شرطيه والمعنى اكفف عن كل شىء ما تفعل افعل.

ويدلّ على أنّ مهما اسم أو فيها اسم عود الضمير إليها فى مثل قوله تعالى : (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَهٍ) [الأعراف : ١٣٢].

فصل : وأمّا حيث فلا تجزم إلّا إذا كانت معها ما لوجهين :

أحدهما : أنّ حيث تلزم إضافتها إلى الجمل والمضاف يعمل الجر وهو من خصائص الأسماء فلا يعمل الجزم المختصّ بالأفعال.

والثانى : أنّ حيث تقع بعدها الأسماء والأفعال فلم تختصّ فأدخلت عليها ما لتقطعها عن الإضافه فتهىء لها العمل فى الفعل بخلاف أين ومتى فإنهما يجزمان من غير ما لأنهما لا يضافان.

فصل : أصل إذما عند سيبويه إذ الزمانيه ركّبت معها ما فنقلتها عن الاسميّه فهما حرف ولمّا نقلت عن ذلك جعلت شرطيّه ؛ لأنها فى الأصل ظرف زمان ماض فلمّا نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان وقال غيره ليست مركبه.

فصل : ولا يجازى ب (إذا) فى الاختيار ؛ لأنها تستعمل فيما لا بدّ من وقوعه كقولك : إذا احمرّ البسر تأتينا ، فاحمراره كائن لا محاله ووقتها معين فيما تضاف إليه وباب الشرط مختصّ بما هو محتمل للكون ، وقد جاء الجزم بها فى الشعر.

مسأله : لا يجوز أن يعمل فى أدوات الشرط شىء قبلها إلّا حرف الجرّ ؛ لأن أداه الشرط تثبت فيما بعدها معنى فكان لها صدر الكلام كأداه الاستفهام والنفى فأمّا قول الشاعر (١) : [الخفيف]

إنّ من لام فى بنى بنت حسّان

ألمه وأعصه فى الخطوب

ففى إنّ ضمير الشأن ومن مبتدأ كقوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً)[طه : ٧۴].

فصل : وإذا وقع بعد أداه الشّرط اسم كان العامل فيه فعلا إمّا الذى يليه كقولك : إن زيدا تضرب أضربه أو فعل محذوف يفسره المذكور كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التوبه : ۶] ف (أحد) فاعل أى إن استجار أحد ، وقال الكوفيون : يرتفع بالعائد ، وقال بعضهم : هو مبتدأ.

ولدليل الأوّل أنّه لا معنى ل (إن) إلّا فى الأفعال ؛ ولذلك لا تقع بعدها جمله من اسمين فإذا لم يكن مذكورا قدّر لتصحيح المعنى ؛ ولذلك يبقى الجزم فى الفعل بعد الاسم كقول الشاعر : [الرمل]

صعده نابته فى حائر

أينما الريح تميّلها تمل

١- البيت من شعر الأعشى.

وقال عدىّ : [الخفيف]

ومتى واغل ينبهم يحيّوه

وتعطف عليه كأس السّاقى

فصل : والجزاء يكون بالفعل المجزوم ولا يحتاج إلى الفاء ؛ لأن حكم الفعل المعلّق بفعل الشرط أن يعقبه فاستغنى عن حرف يدلّ على التعقيب ؛ فإذا لم تجزم أو جئت باسم جئت بالفاء فى الجواب لتدلّ على التعقيب الذى هو حكم الجزاء وربّما حذفت وهو قليل وأكثر ما يأتى حذفها إذا كان فعل الشرط ماضيا كقوله تعالى : (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) [الأنعام : ١٢١] ، وقد جاء مع المستقبل كقول الشاعر (١) : [البسيط]

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

ولا يقاس عليه.

فصل : وتقام إذا التى للمفاجأه مقام الفاء كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦] ؛ لأن المفاجأه تعقيب.

فصل : فأما قول الشاعر : [الرجز]

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّك إن يصرع أخوك تصرع

فمذهب سيبويه أنّ تصرع خبر إنّ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف أغنى عنه ما قبله ومذهب المبرّد هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : فأنت تصرع.

١- البيت من شعر حسان بن ثابت : (٥٤ ه / ٦٧٣ م) وهو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى الأنصارى ، أبو الوليد. شاعر النبى (صلى الله عليه وسلم) وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهليه والإسلام ، عاش ستين سنه فى الجاهليه ومثلها فى الإسلام. وكان من سكان المدينه. واشتهرت مدائحه فى الغسانيين وملوك الحيره قبل الإسلام ، وعمى قبل وفاته. لم يشهد مع النبى (صلى الله عليه وسلم) مشهدا لعله أصابته. توفى فى المدينه. قال أبو عبيده : فضل حسان الشعراء بثلاثه : كان شاعر الأنصار فى الجاهليه وشاعر النبى فى النبوه وشاعر اليمانيين فى الإسلام. وقال المبرد فى الكامل : أعرق قوم فى الشعراء آل حسان فإنهم

يعدون سته فی نسق کلهم شاعر وهم : سعید بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام.

فصل : ويجوز أن يحذف جواب الشرط تاره وفعل الشرط أخرى فمثال الأوّل (١) : [الطويل]

أقيموا بنى النّعمان عنّا صدوركم

وإلّا تقيموا صاغرين الرؤوسا

أى : إن لا تقيموها مختارين تقيموا الرؤوس صاغرين.

ومن الثانى قول الآخر : [الوافر]

فطلّقها فلست لها بكفء

وإلّا يعل مفرقك الحسام

أى : إلّا تطلّق ويجوز فى البيت الأول مثل هذا.

فصل : ومن وما وما أشبههما إذا وقعت مبتدأ فى الشرط فالخبر فعل الشرط وحدّه وقال بعضهم الخبر الشرط والجزاء.

وحجّه الأوّلين أن من اسم تام وفعل الشرط فيه ضمير يعود عليه لا محاله ولا يلزم فى الجواب أن يكون فيه ضميره وهذا حكم الخبر كقولك : من يقم يقم زيد.

وحجّه الآخرين أنّ الكلام لا يتمّ إلا بالجواب فكان داخلا فى الخبر ويصير كقولك : زيد إن يقم أقم معه فالشرط والجواب جميعا الخبر.

وقد أجيب عن هذا بأنّ الجواب هنا أجنبىّ عن المبتدأ ومن يعمل الفعل فيها بعدها النصب كقولك : من تضرب أضرب فيكون هو الخبر عنها كقولك : زيد ضربته ؛ لأنه لو تجرّد عن ضمير المفعول كان ناصبا لزيد ، وأمّا افتقار الكلام إلى الجواب فشىء أوجبه التعليق ألا ترى أنّ قولك : لو لا زيد لأكرمتك لا يتمّ فيه.

الكلام إلّا بالجواب وليس الجواب داخلا فى الخبر ؛ ولذلك جعلت الخبر فى الاستفهام هو الفعل كقولك : من قام لمّا لم يحتج إلى التمام بالجواب.

١- البيت من شعر يزيد الشنّى : وهو يزيد بن الخذّاق الشنّى العيدى بن عبد العتيق. شاعر جاهلى كان معاصرا لعمرو بن هند. من شعره : هل للفتى من بنات الدهر من واق أم هل له من حمام الموت من راق وفى القرآن (كَلَّا إِذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ وَقِيلَ مَنْ راقٍ) قال أبو عمرو بن العلاء : هى أول شعر قيل فى ذم الدنيا.

مسأله : لا يجازى ب (كيف) وقال الكوفيون : يجازى بها.

حجّه الأولين : أن كيف لو جوزى بها إما أن يعرف ذلك بالسماع أو بالقياس على المسموع لا وجه إلى الأول فإنّه لا يثبت فيه سماع ولا وجه إلى الثانى لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علّقت لعلّقت حال الفاعل أو المفعول بحال أخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها.

والثانى : أنّ من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصحّ أن يعلّق عليها حال ألا ترى أنّه لو قال كيف تذهب أذهب فذهب مكرها أو مغموما لم يصحّ تكلّف ذلك فى جواب الشرط ومثل ذلك لو كان فعلا لم يصحّ المجازاه به كقولك : إن متّ متّ.

والثالث : أنّ تلك الأدوات التى هى أسماء يرجع إليها ضمير لا محاله وكيف اسم لا يصحّ أن يرجع إليها ضمير فلم يصحّ قياسها عليها ولا يصحّ قياسها على الحرف فى عدم عود الضمير كما تقاس بقيه الأسماء على أن فى عدم الضمير إليها.

واحتج الآخرون بأنه يصحّ أن يقال كيف تصنع أصنع بالرفع فكذلك فى الجزم والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنّ استعمال مثل هذا بعيد ولو ورد عن ثقه فوجهه أنّه قصد حالا معلومه بقرينه تميّزها عنده وهذا يصحّ مع الرفع لا مع الجزم ؛ لأن أسماء الجزم حكمها العموم إذا جزمت.

فصل : فإذا حذفت الفاء جزمت فى جميعها إلّا فى النفى ؛ لأن النفى عدم والعدم لا يجازى به أو لا يصحّ التعليق به ولا يكون سببا لغيره والفاء تدلّ على أنّ الأول سبب للثانى.

مسأله : تقول لا تدن من الأسد تسلم منه فتجزم والتقدير إن لا تدن تسلم فالتباعد منه سبب السّلامه.

فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك لم يجز ؛ لأن تقديره : إلّا تدن منه يأكلك ، والتباعد منه ليس بسبب فى أكله.

فإن قيل : لم لم يقـدّر إن تدن؟ قيل : يجب أن يكون المقدّر من جنس الملفوظ به فكما لا تقدّر فى الأمر النهى كذلك لا تقدّر فى النهى الإيجاب ألا تراك لا تقول ابعد من الاسد يأكلك تريد إلّا تبعد يأكلك.

مسأله : الأمر والنهى ونحوهما لا يجزم بأنفسـهما بل بشرط مقدّر ؛ لأن الكلام تمّ عليهما بدون الجواب كقولك : زرنى ولا تهنّى جمله تامه بخلاف إن ومن.

ص: ٣٥۶

باب النّونين

مسأله : لا تدخل هاتان النونان (۱) على غير الأفعال ؛ لأن المراد منهما توكيد ما لم يقع ليكون حاملا على الإيقاع ولذلك اختصّا بالقسم والأمر والنهى والاستفهام وهذا لا يتحقق فى غير الفعل.

مسأله : الفعل المضارع يبنى مع نون التوكيد ؛ لأنها تؤكّد فعليته فيعود إلى أصله من البناء ، وقد ذكرنا ذلك قبل بأشبع من هذا.

مسأله : إنّما فتح ما قبل هذه النون فى الواحد لأمرين :

أحدهما : أنّ الضمه تدلّ على الجمع والكسره تدلّ على التأنيث والسكون على جمع المؤنث فبقيت الفتحه للواحد.

والثانى : أنّ وقوع هذه النون فى الواحد أكثر فاختير له الفتح تخفيفا.

مسأله : الحركه قبل النون بناء وقال قوم هى لالتقاء الساكنين وحجّه الأولين أنّها لو كانت لالتقاء السّاكنين لم يردّ المحذوف قبلها نحو بيعنّ وقولنّ ؛ لأن حركه التقاء الساكنين غير لازمه فيصير كقوله : (قم اللّيل ، وبع المتاع) ولمّا قلت : قومنّ وبيعنّ صحّ ما ذكرنا.

مسأله : النون الخفيفه أصل كما أن الثقيله أصل وقال الكوفيون هى مخففه من الثقيله.

وحجّه القول الأوّل : أنّ الثقيله أشدّ توكيدا من الخفيفه واصل التوكيد سابق على زيادته والسابق أصل للمسبوق وتخفيفها من الأخرى يدلّ على أنّ الثقيله أصل فهى بأن تكون فرعا على الخفيفه أولى من العكس ولأنّ التخفيف تصرّف والحروف تبعد عنه.

مسأله : لا تدخل النون الخفيفه على فعل الاثنين وجماعه النسوه وقال يونس والكوفيون يجوز.

۱- إذا كان المضارع مبنيا لاتصاله بإحدى النونين وسبقه ناصب أو جازم وجب أن يكون مبنيّا فى محل نصب أو جزم ، أى أنه يكون مبنيا فى اللفظ ، معربا فى المحل. ولهذا أثر إعرابىّ يجب مراعاته. ففى التوابع - مثلا - كالعطف ، إذا عطف مضارع على المضارع المبنى المسبوق بناصب أو جازم وجب فى المضارع المعطوف أن يتبع محل المعطوف عليه فى النصب أو الجزم. وكذلك المضارع المبنى إن كان معطوفا عليه ؛ فإنه يكون مبنيّا فى محل رفع - فى الرأى المشهور.

وحجّه الأوّلين من وجهين :

أحدهما : أنّ السماع لا يشهد به والقياس على الثقيله متعذّر ؛ لأن كلّا منهما أصل يفيد ما يفيده الآخر ولا بدّ فى الأصل المقيس عليه من اتّحاد العلّه وتماثل الحكمين.

والثانى : أنه يلزم من ذلك جمع بين ساكنين ، والثانى غير مدغم ، وذلك لا يجوز ولا يجوز تحريك الثّانى ؛ لأنه يخرج النون عن حكمها وهو السكون فلذلك لم تحرك هذه النون لساكن بعدها.

واحتجّ الآخرون بأنها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثقيله واعترضوا على ما ذكرنا من وجهين :

أحدهما : أن الألف فيها مدّ يشبه الحركه فيجوز وقوع الساكن بعدها.

والثانى : أن الجمع بين ساكنين قد ورد كقولك : التقت حلقتا البطان وغير ذلك.

والجواب : أنّا قد بيّنا الفرق بين الخفيفه والثقيله ، وأمّا مده الألف فلا تجرى مجرى الحركه لاستحاله تحرك الألف ولأنها لو كانت كالحركه لجاز أن يليها كلّ ساكن وليس كذلك ، وأمّا وقوع المدغم بعدها نحو دابّه وأصيّم وتمودّ الثوب فسبب ذلك أن المدغم حرف واحد متحرك فى اللفظ ، وإن كان فى التقدير حرفين ؛ ولذلك حسن فيه ولم يحسن فى غير المدغم ، وقد دعا توهّم الجمع بين ساكنين هنا بعضهم إلى قلب الألف همزه مفتوحه فقال دأبّه وشأبّه ، وأمّا حلقتا البطان فشاذّ لا يقاس عليه.

مسأله : النون الثقيله تفتح إلّا أن تقع قبلها ألف نحو تضربانّ واضربنانّ وإنّما حرّكت لئلا يجتمع ساكنان وفتحت طلبا للتخفيف خصوصا مع المثلين وإنما كسرت بعد الألف تشبيها بنون تضربان وهو الأصل فى التحريك لالتقاء الساكنين.

مسأله : إنّما زيدت الألف قبل نون التوكيد فى فعل جماعه النسوه لئلّا تتوالى ثلاث نونات زوائد على الفعل ففصل بالألف بينهما فإن قيل : فقد قالوا فى المضارع تحنّ من حنّ يحنّ وفى الماضى حنّنّ وهى ثلاث نونات قيل ثنتان منها من نفس الفعل وواحده ضمير بخلاف التوكيد.

فإن قيل : كيف تؤكّد جمع المؤنث من هذا الفعل هل تقول احنّانّ فمعك الآن خمس نونات ثنتان من نفس الفعل وواحده ضمير وثنتان للتوكيد.

فإن قيل : فإن كان هذا الأمر من أنّ يئنّ كيف يلفظ به ، قيل : يقال ايننان فتقلب الهمزه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإن أردت ذلك من ودّ قلت : ايددنان فتقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإن أردت ذلك من سنّ يسنّ قلت : اسنننانّ وإن أردته من وضؤ يوضؤ قلت : اوضؤنانّ ، وإن أردته من أزّ يئزّ قلت : أوززنانّ ، فإن أردت ذلك من وقع قلت : قعنانّ وإن أردته من رأى قلت : رينانّ ووزنه فينانّ فالمحذوف عين الكلمه ولامها ، فإن أردته من خاف وقام قلت : خافنّ يا زيد وخافنّ وخافنّ وخفنانّ ، وإذا تفطّنت لهذه المسائل وقفت على حقيقه الباب إن شاء الله تعالى.

مسأله : إذا وقفت على النون الخفيفه المفتوح ما قبلها أبدلت منها ألفا كقوله تعالى : (لَنَسْفَعاً) [العلق : ١٥] (وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ) [يوسف : ٣٢] ؛ لأن هذه النون أشبهت التنوين فى نصب الأسماء فإن وقفت على المضموم ما قبلها والمكسور لم تبدل منها شيئا بل تحذفها وتردّ الكلمه إلى أصلها فتقول اضربوا واضربى وهل تضربون ؛ لأن التنوين لا يبدل منه مع غير الفتحه فالنون فى الأفعال أولى.

مسأله : إذا وقفت على بدل النون ثم أجريت الوصل مجرى الوقف حذفت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين ولا تثبت النون التى هى أصل لأنّك لو أثبتّها لحرّكتها ، وذلك لا يجوز بخلاف التنوين فإنّه يحرّك لالتقاء الساكنين والفرق بينهما أنّ التنوين أكثر تصرّفا من النون وهو واقع فى الأسماء التى هى الأصل وللأموال من التصرف ما ليس للفروع.

فصل : إذا وقعت نون التوكيد بعد الواو حركتها بالضمّ وبعد الياء حركتها بالكسر نحو اخشونّ ولا ترضين فالواو هاهنا ضمير الجماعه ولام الكلمه محذوفه والفتحه تدلّ على الألف المنقلبه عن اللام ولم يجز حذف الضمير لأنّك قد حذفت اللام فلو حذفت الضمير لضممت ما قبل النون أو كسرته فلا يبقى على الألف دليل وليس كذلك قولك : ارمنّ وارمنّ ؛ لأن ضمه الميم تدلّ على الواو والكسره تدلّ على الياء المحذوفه.

مسأله : إذا أمرت جماعه النساء وأكّدته من قولك : وأى ، قلت : اينانّ ، أمّا الواو التى هى فاء الفعل فحذفت لوقوعها بين ياء وكسره فى قولك : ءئى وبقيت الهمزه والياء والنون بعد الياء ضمير والأخيره للتوكيد ، فإن كان ذلك من أوى قلت : ايتونيانّ فالأولى همزه وصل والياء بدل من الهمزه الأصليّه فإن أكّدت فعل الواحده قلت : من وأى إنّ يا هند ففاء الكلمه محذوف فبقى اى فحذفت الياء لسكونها وسكون النون بعدها وتقول من أوى ايونّ.

باب الإعراب والبناء

قد ذكرنا فى أوّل الكتاب معنى الإعراب وحدّه ، ونحن نذكر فى هذا الباب معنى البناء وحدّه ، وعلله ، والحركات التى تبنى الكلمه عليها ، وامتناع الجمع بين الساكنين ولم كان الأصل فى التحريك الكسر.

أما معنى البناء (١) فهو الثبوت واللزوم كبناء الحائط وحدّه فى النحو لزوم آخر الكلمه سكونا أو حركه ، وإن شئت قلت : هو أن لا يختلف آخر الكلمه لاختلاف العامل فيها.

فصل : والحروف كلّها مبنيّه وكذلك الأصل فى الأفعال ولا يفتقر ذلك إلى علّه ؛ لأن الكلمه موضوعه عليه وإنّما يعلّل الإعراب ؛ لأنه زائد على الكلمه ولمّا كان الأصل فى الأسماء أن تعرب لما بيّنا فى أول الكتاب احتيج إلى تعليل ما بنى منها ولمّا كان الأصل فى كلّ مبنىّ! السكون احتيج إلى تعليل ما حرّك منه وإلى تعليل تعيين حركه دون غيرها وسأبيّن ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل : وإنّما كان الأصل فى البناء السكون لأمرين :

أحدهما : أنّه ضدّ الإعراب والإعراب يكون بالحركه فضدّه بضدّها.

والثانى : أنّ الحركه زائده والأصل أن لا يزاد شىء إلا للحاجه إليه.

فصل : وإنّما يحرّك المبنىّ لأمرين :

أحدهما : التقاء الساكنين والآخر شبهه بالمعرب وإنّ وإنما احتيج إلى تحريك.

١- والمبنىّ ما يلزم آخره حاله واحده ، فلا يتغير ، وإن تغيرت العوامل التى تتقدّمه «كهذه وأين ومن وكتب واكتب». والمبنيّات هى جميع الحروف ، والماضى والأمر دائما ، والمتّصله به إحدى نونى التوكيد أو نون النسوه ، وبعض الأسماء. والأصل فى الحروف والأفعال البناء. والأصل فى الأسماء الإعراب. أنواع البناء المبنىّ إما أن يلازم آخره السكون ، مثل «اكتب ولم» أو الضمه مثل «حيث وكتبوا» أو الفتحه ، مثل «كتب وأين» أو الكسره ، مثل «هؤلاء» والباء من «بسم الله». وحينئذ يقال إنّه مبنى على السكون ، أو على الضمّ ، أو الفتح ، أو الكسر. فأنواع البناء أربعه السكون والضمّ والفتح والكسر. وتتوقف معرفه ما تبنى عليه الأسماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين ، فإنّ منها يبنى على الضمّ ، ومنها ما يبنى على الفتح ؛ ومنها ما يبنى على الكسر ، ومنها ما يبنى على السكون. ولكن ليس لمعرفه ذلك ضابط.

الثانى : لالتقاء الساكنين لأنّك إذا نطقت بالسّاكن الأوّل صار كالموقوف عليه فإذا أردت النطق بالثانى كنت كالمبتدئ به والابتداء بالساكن ممتنع.

فصل : والأصل فى التحريك لالتقاء الساكنين الكسر لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الكسره علامه الجر والسكون علامه الجزم والجرّ والجزم نظيران إذ الجرّ مختصّ بالأسماء والجزم بالأفعال فعند الحاجه إلى تحريك المجزوم حرّك بحركه نظيره ثم حمل بقيّه السواكن عليه لاتّفاقهما فى السكون.

والثانى : أنّ الكسره أقلّ من الضمّه والفتحه ؛ لأنّهما يكونان فى الأسماء والأفعال إعرابا وبناء ولا كسر فى الأفعال ولا فيما لا ينصرف من الأسماء والحمل على الأقلّ عند الحاجه أولى.

والثالث : أنّ الضمه ثقيله جدا والفتحه قريبه من السكون جدا والكسر وسط بينهما.

والرابع : أنّ الفعل يدخله الضمّ والفتح مع الاختيار فكسر عند الاضطرار لتكمّل له الحركات.

فصل : وتحريك أحد السّاكنين أولى من حذفه ؛ لأن الضروره تندفع به مع بقاء حروف الكلمه والحذف ينقصها فلا يصار إليه إلا للضروره.

فصل : والأصل تحريك الساكن الأوّل ؛ لأنه به يتوصّل إلى النطق بالثانى : فهو كهمزه الوصل وقال قوم الأصل تحريك ما هو طرف الكلمه أوّل الساكنين كان أو ثانيهما ؛ لأن الأواخر مواضع التغيير ؛ ولذلك كان الإعراب آخرا.

باب (حيث)

(١)

وهى ظرف مكان وقال الأخفش تكون زمانا أيضا كقول طرفه : [المديد]

للفتى عقل يعيش به

حيث تهدى ساقه قدمه

أى : مدّه حياته وهذا غير لازم إذ يمكن أن يكون المعنى فى أىّ مكان كان.

فصل : وهى مبهمه يبيّنها ما بعدها ولا تكاد العرب توقع بعدها المفرد بل تبيّنها بالجمله ، وذلك لشده إبهامها وإراده تعيّنها بإضافتها إلى المعيّن ، وذلك لأنّك لو قلت : جلست حيث الجلوس أو حيث زيد لم يكن فى ذلك إيضاح تامّ لاحتماله ، فإذا قلت : حيث جلس زيد لم يبق فيه احتمال ، وقد جاء المفرد بعدها فى الشعر كقول الراجز :

أما ترى حيث سهيل طالعا

ويروى سهيل بالرفع على الابتداء والخبر محذوف دلّت عليه الحال وهى قوله : (طالعا) ويروى بالجر فمنهم من يقول بإضافتها إلى المفرد وهى مبنيّه كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) [هود : ١] ، ومنهم من ينصب حيث ويعربها ويجرّ ما بعدها بالإضافه.

فصل : وأمّا حالها فى الشّرط فتكفّ عن الإضافه على ما بيّناه.

فصل : وهى مبنيه على الضمّ فى اللغه الجيده وفيه ثلاثه أوجه :

أحدها : أنها ناقصه لا تتمّ إلّا بجمله توضحها فهى كالذى.

والثانى : أنّها خرجت عن نظائرها من أسماء الأمكنه فإنّ مبهمها يتّضح بالإضافه إلى المفرد نحو خلفك وقدامك.

والثالث : أنّها تضمّنت معنى حرف الإضافه إذ من حكم كل مضاف أن يظهر بعده حرف الإضافه نحو غلامك وثوب خز وقدّام لك فلمّا لم يظهر كان متضمنا لها والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بنى.

١- إن سمّيت بكلمه مبنيّه أبقيتها على حالها ، وكان إعرابها مقدّرا فى الأحوال الثلاثه. فلو سميت رجلا «ربّ» ، أو «من» ، أو «حيث» ، قلت «جاء ربّ. أكرمت حيث. أحسنت إلى من». فحركات الإعراب مقدّره على أواخرها ، منع من ظهورها حركه البناء الأصلى. وكذا إن سمّيت بجمله - كتأبط شرا ، وجاد الحقّ - لم تغيرها للاعراب الطّازىء ، فتقول «جاء تأبط شرا ، أكرمت جادا

الحقّ». ويكون الإعراب الطارئ مقدّرا ، منع ظهور حركته لحركه الإعراب الأصلى.

فصل : وإنّما حرّك آخرها لئلا يلتقى ساكنان فأمّا من ضمّها فله فى ذلك وجهان :

أحدهما : أنّها أشبهت قبل وبعد فى وقوعها على كلّ الجهات وأبعاضها فألحقت بهما.

والثانى : أنّ معظم أسماء الأمكنه معرب يتّضح بالمفرد فلمّا خالفت أخواتها قوّيت بأن بنيت على الضمّ تنبيها على أنّ حقّها الإعراب ومن العرب من يبنيها على الفتح طلبا للخفه ، ومنهم من يبنيها على الكسر وهو الأصل فى التقاء الساكنين.

باب (قبل ، وبعد)

(۱)

وهما ظرفان على حسب ما يضافان إليه إن أضيفا إلى المكان كانا مكانين وإن أضيفا إلى الزمان كانا زمانين ، وقد يحذف الزمان بينهما وبين ما يضافان إليه كقولك : جئت قبل زيد أى قبل مجيء زيد.

فصل : وهما مبهمان إذا كانا ظرفين فلا يبين معناهما إلا بذكر ما هما ظرفان له ومن هنا لزمتهما الإضافه لفظا أو تقديرا.

فصل : ويضافان إلى المفرد ؛ لأن الإبهام يزول به إذا كانا بعضه أو مضافين له من جنسه.

فصل : ويعربان فى الإضافه إذا لم توجد فيهما علّه البناء فخرجا على الأصل. ويبنيان إذا قطعا عن الإضافه كقوله تعالى : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [الروم : ۴] وفى ذلك ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّهما تنزّلا منزله بعض الكلمه إذ كانا مبهمين لا يتّضحان إلا بالمضاف إليه فإذا قطعا عنه لم يزل الإبهام إلّا بالنّظر فى معنى الكلام ، وإذا أضيفا فهم معناهما باللفظ المتّصل بهما وليسا كالحروف التى معناها فى غيرها ولا كالذى المفتقره إلى الجمله.

والوجه الثانى : أنّهما تضمّنا معنى لام الإضافه إذ كانا مختصين مع القطع كاختصاصهما مع ذكر المضاف إليه والإضافه مقدّره باللّام وبتقديرها يتضمنان معناها والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بنى.

۱- قبل وبعد ظرفان للزمان ، ينصبان على الظّرفيّه أو يجرّان بمن ، نحو «جئت قبل الظهر ، أو بعده ، أو من قبله ، أو بعده». وقد يكونان للمكان نحو : «دارى قبل دارك ، أو بعدها». وهما معربان بالنّصب أو مجروران بمن. ويبنيان فى بعض الأحوال وذلك إذا قطعا عن الإضافه لفظا لا معنى - بحيث يبقى المضاف إليه فى النيه والتّقدير - كقوله تعالى (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) ، أى من قبل الغلبه ومن بعدها». فإن قطعا عن الإضافه لفظا ومعنى لقصد التّنكير - بحيث لا ينوى المضاف إليه ولا يلاحظ فى الذهن - كانا معربين ، نحو «فعلت ذلك قبلا ، أو بعدا» ، تعنى زمانا سابقا أو لاحقا ، ومنه قول الشاعر. فساغ لى الشّراب ، وكنت قبلا أكاد أغصّ بالماء الفرات

والثالث : أنّه لا يخبر بهما ولا عنهما بعد قطعهما عن الإضافه ولا يتمّ بهما الصله فجريا مجرى الحرف.

فصل : وحرّكا تنبيها على أنّ بناءهما عارض فلهما تمكّن ولم يحرّكا لاجتماع الساكنين ألا ترى أنّ قولك : يا حكم فى النداء محرّك ولا ساكن قبل الطّرف لكن لما ذكرنا.

فصل : وحرّكا بالضمّ لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الضمّ أقوى من غيره فاختير زياده فى التنبيه على تمكّنهما.

والثانى : أنّهما فى حال الإضافه يحركان بالفتح والكسر دون الضمّ فضمّتا فى البناء لتتكمّل لهما الحركات.

والثالث : أنّهما لمّا اقتضيا المضاف إليه وحذف عنهما عوّضا منه أقوى الحركات.

فصل : ويسمّى قبل وبعد وفوق وتحت وبقيه الجهات الست غايات وفيه وجهان :

أحدهما : أنّها حدود ونهايات لما تحيط به وغايه الشىء آخره فسمّيت بمعناها.

والثانى : أنّ تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها فإذا قطعا عنه صارت هى آخرا وغايه نائبه عن غيرها.

باب (قط)

(۱)

أمّا المخففه فبمعنى حسب وبنيت ؛ لأنها وقعت موقع المبنىّ وهو فعل الأمر مثل صه ومه وسكّنت على الأصل ومثلها قد بمعنى حسب ولا تنوّن فى المعرفه وتنوّن فى النكره ، فإذا أدخلتهما على ياء المتكلم قلت : قطى وقدى فلم تلحق النون ؛ لأنّهما اسمان ومن العرب من يلحق النون فيقول قطنى وقدنى لتسلم السكون.

فصل : فأمّا قط المشدّده فمعناها ما مضى من الزمان دون المستقبل وبنيت لوجهين :

أحدهما : أنّها أشبهت الفعل الماضى إذ كانت لا تكون إلّا له.

والثانى : أنها تضمنت معنى فى ؛ لأن حكم الظرف أن تحسن فيه فى ولمّا لم تحسن ها هنا كان الظرف متضمنا لها ، وقيل : تضمنت معنى منذ التى تقدر بها المده أو ابتداء المده ؛ لأن قولك : ما رأيته قطّ أى منذ خلقت وإلى الآن.

فصل : وحرّكت لئلا يجتمع ساكنان وضمّت ؛ لأنها أشبهت منذ ، وقيل : قوّيت بالضمّ إذ كانت نائبه عن منذ وما بعدها.

فصل : وإذا حذفت المضاف إليه مع فوق وتحت وعل بنيت الباقى على الضمّ للعلّه التى ذكرناها فى قبل.

فصل : واين مبنيه لتضمّنها معنى حرف الاستفهام والشّرط وحرّك آخرها لئلا يلتقى ساكنان وفتح ولم يكسر على الأصل فرارا من اجتماع الياء والكسره مع كثره الاستعمال.

فصل : وكيف مبنيه مثل أين وهى اسم والدليل على ذلك السّماع والقياس فالسماع قول بعض العرب على كيف تبيع الأحمرين.

وقال الآخر : انظر إلى كيف تصنع وهذا شاذّ الاستعمال والحكايه الثانيه شاذّه القياس أيضا ؛ لأن كيف استفهام والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلّا حرف الجرّ إذا تعلّق بما بعده وها هنا قد تعلّق بما قبله ، وأمّا القياس فمن ثلاثه أوجه :

۱- هذا النوع ما يلازم النصب على الظرفيّه ابدا ، فلا يستعمل إلا ظرفا منصوبا ، نحو «قط وعوض وبينا وبينما وإذا وأيّان وأنّى وذا صباح وذات ليله». ومنه ما ركّب من الظروف كصباح مساء وليل ليل. النوع الثانى ما يلزم النصب على الظرفيّه أو الجرّ بمن أو إلى أو حتى أو مذ أو منذ ، نحو «قبل وبعد وفوق وتحت ولدى ولدن وعند ومتى وأين وهنا وثمّ وحيث والآن».

أحدها : أنّ الاسم يبدل منها كقولك : كيف زيد أصحيح أم مريض والاسم لا يبدل إلّا من الاسم.

والثانى : أنّ الاسم يجاب به عنها كقولك : كيف زيد فتقول صحيح ولو كانت حرفا لما أجيب عنها إلا بالحرف.

والثالث : التقسيم وهو أن يقال لو كانت حرفا لما تمّ الكلام بها مع اسم واحد مع أنها ليست حرف نداء ولو كانت فعلا لما وليها الفعل من غير حاجز بينهما ، وقد وليها كقولك : كيف صنعت فتعيّن أن تكون اسما ؛ لأنه الأصل.

فصل : وأمّا أيّان فهى بمعنى متى وبنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام وفتح آخرها ؛ لأنه أخفّ بعد الياء والألف التى بينهما حاجز غير حصين.

فصل : وأمّا الآن فاسم لدخول الجار عليها كقولك : من الآن وإلى الآن وكذلك الألف واللام.

وقال الفرّاء : هى فعل وهذا بعيد ؛ لأنها لو كانت فعلا لم تدخل عليها اللام ولا عبره باليجدّع واليتقصّع لشذوذهما ولأنه لو كان فعلا لكان فيه ضمير الفاعل ولا يصح تقدير ذلك فيه وهى اسم للوقت الحاضر وقال قوم الآن حدّ ما بين الزمانين أى طرف الماضى وطرف المستقبل ، وقد يتجوز بها عمّا قرب من الماضى ويقرب من المستقبل وألفها منقلبه عن ياء ؛ لأنها من آن يأين إذا قرب ، وقيل : أصلها أو ان فقلبت الواو ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وهذا بعيد ؛ لأن الواو قبل الألف لا تقلب كالجواد والسّواد واتفقوا على بنائها فعلى قول الفرّاء هى فعل ماض فلا ريب فى بنائها.

واختلف الباقون فى علّه البناء ، فقال المبرّد وابن السرّاج : خالفت نظائرها ؛ لأنها نكره فى الأصل استعملت من أوّل وضعها بالألف واللام وباب اللام أن تدخل على النكره. وقال الزجاج : بنيت لتضمّنها معنى حرف الإشاره ؛ لأن المعنى فى قولك : فلان يصلّى الآن أى فى هذا الوقت. وقال أبو علىّ : بنيت لتضمّنها معنى لام التعريف ؛ لأنها استعملت معرفه وليست علما والألف واللام فيها زائدتان.

فصل : فى هلمّ قولان

أحدهما : هى اسم للفعل فلا يظهر فيه علم التثنيه والجمع والتأنيث وبها جاء القرآن قال الله عزوجل : (هَلُمَّ شُهَداءَكُمُ) [الأنعام : ١٥٠] وفى آيه أخرى : (وَالْقائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا) [الأحزاب : ١٨].

والقول الثانى : هى فعل تظهر فيه علامه التثنيه والجمع والتأنيث نحو : هلمّا وهلّموا وهلّمى ، وأمّا جماعه النسوه فالجيد فيها هلممن ، وقد قيل غير ذلك ولا يعرّج عليه.

فإذا جعلت اسما للفعل فمعناها احضروا أو أقبلوا وهى مركّبه إذا كانت فعلا من ها ولمّ فأصلها هاالمم فحذفت ألفها وهمزه الوصل فلزم الإدغام لمّا تحركت اللام وبنيت إذا كانت اسما لوقوعها موقع المبنىّ وفتحت لطول الكلمه وثقل الضمّ للإدغام.

فصل : ومن أسماء الفعل ها بمعنى خذ وفيها لغات :

إحداها : هاء بهمزه مفتوحه للمذكر وفى المؤنث هاء وفى التثنيه هاءا وفى الجمع هاؤوا ومنه قوله : (هاؤُمُ اقْرَؤُا) [الحاقه : ١٩].

واللّغه الثّانيه : ها بغير همز فى كلّ حال.

والثّالثه : هاك فيجعل مكان الهمزه كافا وبنيت لوقوعها موقع الأمر.

فصل : وأما هيت فاسم للفعل ومعناه هيت لك فبنى لوقوعه موقع الفعل الماضى ، وقيل : لوقوعه موقع الجمله ، وقيل : هو مقدّر بمبتدأ وخبر أى أنا متهيّئه لك ، وقيل : هو واقع موقع الأمر أى ايتنى.

فصل : وأما هات ففعل صريح يقال هاتا يهاتى مهاتاه مثل رامى وحامى.

فصل : وأمّا هنا فاسم للمكان الحاضر ، وقد تستعمل فى الزمان مجازا كقوله تعالى : (هُنالِكَ دَعا زَكَرِيَّا رَبَّهُ) [آل عمران : ٣٨] فإذا دخلت عليها الكاف صار للمكان البعيد ؛ لأن الحاضر يعرفه المخاطب ، وإذا لم يعرفه كان بعيدا وصار بمنزله هذا ، فإن زدت اللام فقلت هنالك كان أبعد كما ذكر فى ذلك وإنّما بنيت هنا لتضمّنها معنى حرف الإشاره.

فصل : وأمّا ثمّ فاسم للمكان البعيد عنك وبنى لتضمّنه حرف الإشاره أيضا ولا يجوز ثمّك كما جاز هناك ؛ لأن ثمّ للبعيد فلا حاجه إلى إدخال الكاف عليه ؛ لأن من شأنها أن تنقل القريب إلى البعيد.

فصل : أسماء العدد إذا استعملت فى العدّ مبنيّه كقولك : واحد اثنان ثلاثه ؛ لأن الغرض منها العدّ فقط فهى كالأصوات فإن وصلت بعضها ببعض أبقيت الهاء على لفظها ، وإن اجتمع ساكنان حركت الأوّل كقولك : واحد اثنان والجيّد أن تحرك الدال بالكسر على الأصل وربّما يجوز أن تلقى حركه الهمزه على الهاء فى ثلاثه أربعه فتفتح الهاء ، فإن أخبرت عن العدد أو وصفته أعربته.

فصل : وحروف التهجى إذا أردت بها الهجاء فقط مبنيّه ؛ لأنها كالعدد فيما ذكرنا من حيث الغرض منها العدّ فهى كالأصوات ، فإن أخبرت بها أو عنها أو وصفتها أعربتها وما كان آخره ألفا نحو با تا ثا تزيد عليه ألفا أخرى ليكمّل اسما ثم تحرّك الثانيه فتقلب همزه.

فصل : والأصوات المحكيّه مبنيّه ك غاق فى حكايه صوت الغراب وعدس فى زجر البغال ؛ لأن الغرض منها نفس الحكايه والإعراب يراد للفرق بين المعانى.

وما التقى فيه ساكنان حرّك الثانى بالكسر على الأصل إلّا أن يعرض فيه ثقل فيحرّك بالفتح نحو هيد فى زجر الإبل.

فصل : وأمّا جير فبمعنى نعم فى أكثر الاستعمال فهى حرف ك نعم وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين ولم يكثر استعمالها ففتح كما فتحت أين.

فصل : ومن اسماء الفعل إيه بمعنى حدّثنا وتنوّن فى التنكير على ما هو أصل الباب فإن أردت أن تكفّه عن الحديث قلت : إيها وفتحت هذه للفرق بين طلب الحديث وطلب السكوت.

فصل : والمضاف إلى ياء المتكلّم مبنىّ عند الجمهور لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الاسم المعرب صار تابعا للياء إذ لا يكون ما قبلها إلّا مكسورا ، وإذا صار تابعا فى الحركه صار تابعا للمضمر فى البناء.

والثانى : أنه خرج عن نظائره من المضافات إذ ليس فيها ما يتبع غيره.

والثالث : أنّ الإعراب اختلاف آخر الكلمه وهذا ممتنع ها هنا لفظا وتقديرا فكان مبنيّا بخلاف المقصور فإنّ المانع من ظهور الحركه الألف فلو خرج المقصور على أصله لأمكنت فيه الحركه وحرف الإعراب فى صاحبى وما أشبهه قابل للحركات بنفسه وإنما امتنع لغيره فافترقا.

ص: ٣٧١

باب ما يجوز فى ضروره الشعر

(۱)

اعلم أن ضروره إقامه الوزن تدعو إلى جواز ما تمهّد فى القواعد الكليه خلافه ؛ ولذلك جاز للشاعر زياده كلمات يقوّم بها الوزن وحذف شيء ليصحّح كما قال لبيد : [الكامل]

درس المنا بمتالع فأبان

يريد المنازل. وقال العجاج : [الرجز]

قواطنا مكّه من ورق الحمى

يريد الحمام ، وسنذكر فى هذا الباب ما يجوز للشاعر عند الضروره مفصّلا إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ معظم ما يجوز فى ضروره الشعر يرجع إلى أصل قد رجح عليه أصل آخر فالشّاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضروره.

فصل : فمن ذلك صرف ما لا ينصرف ، وقد ذكرناه فى بابه وكذلك ترك صرف ما ينصرف.

فصل : ويجوز للشاعر قصر الممدود مطلقا ، وقال الفرّاء : لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير فى الأبنيه.

وحجّه الأوّلين : أنّ القصر جاز للضّروره وهو حذف الزائد والرجوع إلى الأصل فسوّى فيه بين ما له نظير وما لا نظير له.

واحتجّ الفرّاء بأن الضروره تردّ إلى أصل وجوابه من وجهين :

۱- هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجئ الضمير متصلا ؛ فيجئ منفصلا وجوبا. وتسمى حالات الانفصال الواجب. وأشهرها : ۱ - ضروره الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه : وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبّا إلىّ هم ۲ - تقديم الضمير على عامله لداع بلاغى ، كالحصر (القصر) والضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله ؛ فيحل محلّه المنفصل الذى بمعناه. ففى مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين - لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك نأتى بضمير منصوب بمعناها ، وهو : «إياك» فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف.

أحدهما : أن هذا لا يطّرد فى كلّ موضع ؛ ولذلك جاز تأنيث المذكر وهو رجوع من الأصل إلى الفرع.

والثانى : أن قصر الممدود ردّ إلى الأصل من وجه وهو حذف الزائد ولا يعتبر أن يكون ردّا إلى كلّ الأصول إذ ذلك محال.

فصل : وأما مدّ المقصور فغير جائز عند البصريين ؛ لأنه زياده فى الكلمه ؛ ولذلك لم يسغ للشاعر أن يزيد أىّ حرف شاء بخلاف قصر الممدود ؛ فإنه حذف الزائد والأصل عدم الزياده.

وقال الكوفيون هو جائز واحتجوا بقول الشاعر : [الوافر]

سيغنينى الذى أغناك عنّى

فلا فقر يدوم ولا غناء

فمدّ الغنا وهو مقصور.

والجواب أنّه يروى بفتح العين على أنه مصدر أغنيت عنه غناء وإغناء ومن رواه بالكسر جعله مصدر غانيت وتغانيت مثل قولك : قاتلته قتالا وترامينا رماء أى تراميا.

فصل : ويجوز له إظهار المدغم ؛ لأنه الأصل كما أنّ الأصل التصحيح ومنه قول الشّاعر : [الرجز]

الحمد لله العلىّ الأجلل

وقال الآخر : [البسيط]

مهلا أعاذل قد جرّبت من خلقى

أنّى أجود لأقوام وإن ضننوا

أى : الأجلّ ، وإن منّوا وهذا أحسن من الزياده والنقصان.

فصل : ويحذف التنوين فى الشعر لالتقاء الساكنين ، قال أبو الأسود الدؤلى:[المتقارب]

فألفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلّا قليلا

بنصب اسم الله وقرأ بعض القرّاء : (وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ) بالنصب أى سابق النهار.

فصل : ومن ذلك حذف الياء بعد الكسره والواو بعد الضمّه فمن الأوّل قول الشاعر (١) : [الوافر]

۱- البیت من شعر مضرس بن ربعی الأسدی : وهو مضرس بن ربعی بن لقیط الأسدی. شاعر حسن التشبیه والرصف ، أورد له البغدادی أبیاتا جیده فی وصف لیله ویوم ، ومقطوعه فیها حکمه. وقال : (هو شاعر جاهلی) واختار أبو تمام (فی الحماسه) قطعتین من شعره. وروی له المزربانی عده مقطوعات وقال : (له خبر مع الفرزدق) فإن صح هذا فلا یکون جاهلیا.

فطرت بمنصلى فى يعملات

دوامى الأيد يخبطن السّريحا

أى : الأيدى.

ومن الثانى : قول الشاعر : [الطويل]

فبيناه يشرى رحله قال قائل

لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقال آخر فى حذف الياء : [الرجز]

دار لسعدى إذه من هواكا

وإنّما ساغ ذلك لدلاله الكسره والضمّه على المحذوف.

فصل : ويجوز حذف حركه الياء هى وهو على إجراء الوصل مجرى الوقف كقول الشاعر : [البسيط]

ثمّ انصرفت وهى منّى على بال

فصل : ومن ذلك تذكير المؤنّث ؛ لأن الأصل هو المذكّر فروج فيه الأصل ولأن المؤنث والمذكّر يشتركان فى اسم آخر مذكر كالمنزل والدار فإنّ الدار منزل فمن ذكّرها حمله على معنى المنزل ومما جاء فى ذلك من المؤنّث الذى ذكّر وهو لمن يعقل قول الشاعر : [السريع]

قامت تبكّيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

ترتكتنى فى الدار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

أرادات ذات غربه وجاز لمّا كانت المرأه إنسانا ، وقال آخر من الهزج :

وممّن ولدوا عامر

ذو الطول وذو العرض

يريد ذات الطول ؛ لأن عامر قبيله ؛ ولذلك لم يصرف. وقال آخر : [المتقارب]

فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها

فإن قيل : كان يمكن أن يقول : أبقلت إبقالها فيلقى كسره الهمزه على التاء؟

قيل : الجواب عنه من أوجه :

أحدها : أنّ إلقاء حركه الهمزه يلزم منه حذف أصل أو كالأصل وحذف التاء حذف زائد.

والثانى : أن الإلقاء أقلّ فى الاستعمال من حذف التاء فى مثل هذا.

والثالث : أن هذا طريق والإلقاء طريق فلا يتخيّر على اللغوى أحدهما وقال :[المتقارب]

فإمّا ترينى ولى لّمه

فإنّ الحوادث أودى بها

أى : أودت فجاز ذلك لمّا كان الحوادث والحدثان بمعنى والجمع هنا للجنس والمفرد جنس فإن قيل : لو قال أودت لاستقام الوزن قيل نعم ولكن يلزم منه حذف الرّدف والقافيه مردفه.

فصل : فأمّا تأنيث المذكر فأضعف من عكسه إذ كان ترك الأصل إلى الفرع مع أنّه قد جاء حملا على المعنى فمن ذلك قراءه بعض القرّاء : (تلتقطه بعض السيّاره) فأنّث والفاعل بعض لما كان بعض السياره سياره وقالوا ذهبت بعض أصابعه وقال جرير (١) : [الوافر]

إذا بعض السنين تعرّقتنا

كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

وقال آخر : [الكامل]

لمّا أتى خبر الزبير تواضعت

سور المدينه والجبال الخشّع

وفى التأنيث هنا وجهان :

أحدهما : أنه ذهب بالسّور مذهب الجدران.

والثانى : أنّه لمّا أضافه إلى المؤنّث جعل له حكمه كما قال تعالى : (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَهِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأعراف : ١٦٠].

١- جرير : (٢٨ - ١١٠ ه / ٦٤٨ - ٧٢٨ م) هو جرير بن عطيه بن حذيفه الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعى ، أبو حزره ، من تميم. أشعر أهل عصره ، ولد ومات فى اليمامه ، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفردق والأخطل. كان عفيفا ، وهو من أغزل الناس شعرا.

فأنّث العشر والأمثال مذكّره ولكن أضيفت إلى ضمير الحسنه وروى عن بعض الفصحاء أنّه قال : ألم تر إلى ما كان من فلان؟ فقيل له : ماذا؟ فقال : جاءته كتابى فاحتقرها فأنكر ذلك عليه ، فقال : أليس صحيفه.

فصل : وقد يشدّد المخفف فى نحو قول الشاعر : [الرجز]

ببازل وجناء أو عيهلّ

وقول الآخر : [الرجز]

تعرّضت لى بمكان حلّ

تعرّض المهره فى الطّولّ

وكقول الآخر (١) : [الرجز]

ضخما يحبّ الخلق الأضخمّا

والأصل تخفيف هذه الأواخر والوجه فى تشديدها أنه أراد الوقف ومذهب كثير من العرب الوقف على المشدّد على أن تجعل التشديد بدل الحركه أو التنوين إلّا أن الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف.

فصل : ويجوز له تخفيف المشدّد ، وذلك فى القوافى كقول امرئ القيس : [المتقارب]

تحرّقت الأرض واليوم قر

ومنها :

ويحك ألحقت شرّا بشر

وهذا أسهل من الذى قبله ، ومنه قول الفرزدق من الطويل :

تنظّرت نصرا والسّماكين أيهما

علىّ مع الغيث استهلّت مواطره

يريد أيّهما.

فصل : ومن ذلك حذف الهمزه تخفيفا كقوله : [البسيط]

ويل أمّها فى هواء الجوّ طالعه

ولا كهذى الذى فى الأرض مطلوب

أى : ويل أمّها.

ص: ۳۷۶

۱- الشطر من شعر رؤبه بن العجاج. والبيت كاملا : ثمّت جئت حيّه أصمّا ضخما يحبّ الخلق الأضخمّا

فصل : ومن ذلك قلب الهمزه ألفا إذا انفتح ما قبلها وياء إذا انكسر وواوا إذا انضمّ إلا أن هذا قريب إلى القياس وقرئ به القرآن.

فصل : ومن ذلك قطع ألف الوصل كقول الشاعر (۱) : [الطويل]

فما ترب أثرى لو جمعت ترابها

بأكثر من ابنى نزار على العدّ

وكقول الآخر (۲) : [الطويل]

إذا جاوز الإثنين سرّ فإنّه

بنشر وإفشاء الحديث قمين

والوجه فيه أنّه أجرى الوصل مجرى الابتداء كما أجرى مجرى الوقف ، وأمّا وصل همزه القطع فيكون بالإلقاء ويذكر فى موضعه.

فصل : وأمّا الترخيم فى غير النداء ونصب ما بعد الفاء فى غير جواب الأشياء السبعه وحذف الفاء فى الجواب فقد ذكر فى موضعه.

فصل : وأمّا إبدال أحد الحرفين فى التّشديد فيذكر فى التصريف إن شاء الله.

فصل : ويجوز إبقاء حروف المدّ فى الفعل المجزوم كقول الشاعر : [البسيط]

هجوت زبّان ثم جئت معتذر

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

فلم يحذف الواو ومن الألف قول الآخر (۳) : [الرجز]

۱- البيت من شعر أبو الأخيل العجلى : هو مولى لبنى عجل ، كان شاعرا أعمى ، وله شعر قاله آخر أيام بنى أميه ، ووفد على عمر بن هبيره الفزارى. له شعر فى قصائد نادره من كتاب منتهى الطلب من أشعار العرب.

۲- البيت من شعر جميل بثينه :(- ۸۲ ه / - ۷۰۱ م) وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذرى القضاعى ، أبو عمرو. شاعر من عشاق العرب ، افتتن ببثينه من فتيات قومه ، فتناقل الناس أخبارهما. شعره يذوب رقه ، أقل ما فيه المدح ، وأكثره فى النسيب والغزل والفخر. كانت منازل بنى عذره فى وادى القرى من أعمال المدينه ورحلوا إلى أطراف الشام الجنوبيه. فقصد جميل مصر

وافدا على عبد العزيز بن مروان ، فأكرمه وأمر له بمنزل فأقام قليلا ومات فيه.

٣- من شعر رؤبه بن العجاج ، وفيها : واعمد لأخرى ذات دلّ مؤنق ليّنه المسّ كمسّ الخرنق إذا مضت فيه السياط المشّق

إذا العجوز غضبت فطلّق

ولا ترضّاها ولا تملّق

وقال آخر (۱) : [الطويل]

وتضحك منى شيخه عبشميّه

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

ومن الياء من الوافر (۲) :

ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد

ووجه ذلك أنّه أخرج الأفعال على الأصل وجعل الجزم فى الحركات المستحقّه فى الأصل وقال قوم لا ـ مات هذه الأفعال محذوفه بالجزم والجروف الموجوده الآن فاشيه عن إشباع الحركات فأمّا فاعل يأتيك فى البيت الأخير فقيل هو مضمر دلّ عليه ما قبله ، وقيل : فاعله بما لاقت والباء زائده.

فصل : وقد حذف الإعراب فى الشعر ورويت فى ذلك أبيات منها : [الرجز]

لما رأى أن لادعه ولا شبع

مال إلى أرطأه حقف فأضطجع

وقول الآخر : [الرجز]

إذا اعوججن قلن صاحب قوّم

۱- البيت من شعر عبد يغوث الحارثى : (۴۳ ق. ه / ۵۸۰ م) وهو عبد يغوث بن صلاءه ، وقيل عبد يغوث بن الحارث. شاعر جاهلى يمانى وفارس شجاع وسيد لقومه من بنى الحرث بن كعب وكان قائدهم فى يوم الكلاب الثانى. وهو من أهل بيت عريق فى الشعر فى الجاهليه والإسلام منهم : اللجلاج الحارثى ، ومسهر بن يزيد بن عبد يغوث ، وجعفر بن علبه. وهو صاحب القصيده التى مطلعها : ألا ـ لا تلومانى كفى اللوم ما بيا. ويقال أنه أسر يوم الكلاب الثانى وخير كيف يرغب أن يموت فاختار أن يشرب الخمر صرفا ويقطع عرقه الأكحل ، فمات نزفا.

٢- البيت من شعر قيس بن زهير : (١٠ ه / ٦٣١ م) وهو قيس بن زهير بن جذيمه بن رواحه العبسى. كان فارسا شاعرا داهيه يضرب به المثل (فيقال : أدهى من قيس) وهو أمير عبس وأحد الساده القاده فى عرب العراق كان يلقب بقيس الرأى لجوده رأيه وله شعر جيد فحل زهد فى أواخر عمره فرحل إلى عمان وما زال إلى أن مات فيها. وهو صاحب الحروب بين عبس وذبيان وأصلها أن قيسا تراهن على السباق بفرسه داحس مع حذيفه بن بدر فجعل بنو فزاره كمينا ، فلطموا داحسا وأخذوا رهان الإبل فقالت عبس أعطونا جزورا فإنا نكره القاله فى العرب فأبوا ذلك. فما هى إلا أيام حتى أغار قيس عليهم فلقى عوف بن بدر فقتله وأخذ إبله ... ثم اشتعلت الحرب سنين طويله حتى ضرب بها المثل.

فأجرى الوصل مجرى الوقف والمبرّد والزجّاج ينكران ذلك ولا يعتـدان بالأبيات الوارده فيه لشذوذها وضـعف الروايه فيها وقال آخر (١) : [السريع]

فاليوم أسقى غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل

فسكن ، وقالوا الروايه : فاشرب.

فصل : ومما جاء فى ذلك من الشعر ضروره حذف الضمير من الفعل لدلاله الضمّه عليه كقول الشّاعر : [الوافر]

فلو أنّ الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الأساه

أى كانوا ، وقد جاء أشدّ من هذا كقول الآخر : [الرجز]

لو أنّ قومى حين أدعوهم حمل

على الجبال الصمّ لا رفضّ الجبل

أى : حملوا هذا مع الإسكان.

ومما جاء للضروره حذف بعض الكلمه كقول لبيد : [الكامل]

درس المنا بمتالع فأبان

أى : المنازل. وقال العجاج : [الرجز]

قواطنا مكّه من ورق الحمى

أى : الحمام فحذف الألف والميم وكسـر الميم الأخرى ، وقيل : حذف الميم الأخيره وحدها وكسـر الأولى فصارت الألف ياء ، وقال آخر (٢) : [الطويل]

فلست بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

أى : ولكن وضروره الشّعر أكثر من هذا ، وقد نبّهنا على أصلها.

۱- من شعر امرئ القيس.

۲- البيت من شعر النجاشی الحارثی : (۴۹ ه / ۶۶۹ م) وهو قيس بن عمرو بن مالک بن الحارث بن كعب بن كهلان. شاعر هجاء مخضرم اشتهر فی الجاهليه والإسلام وأصله من نجران باليمن انتقل إلى الحجاز واستقر فی الكوفه وهجا أهلها. وهدده عمر بن الخطاب بقطع لسانه وضربه على على السكر فی رمضان. من شعره فی مدح معاويه : إنی امرؤ قلما أثنی على أحد حتی أری بعض ما يأتی وما يذر قال البكری : النجاشی من أشراف العرب إلا أنه كان فاسقا وكانت أمه من الحبشه فنسب إليها.

باب الموصول والصّله

(۱)

الموصول : أسماء وحروف فالأسماء الّذى والّتى وفروعهما ومن وما وأى ، وأمّا الحروف ف (ما وأنّ الثقيله والخفيفه).

فصل : وإنّما سمّيت هذه موصولات ؛ لأنها نواقص تتمّ بما توصل به ؛ ولذلك بنيت ؛ لأنها كبعض الكلمه أو كالحرف الذى يفتقر إلى جمله.

فصل : والغرض من الإتيان بالذى والتى وصف المعارف بالجمل إذ كانت الجمل تفسّر بالنكرات وينبغى أن يتوصّل إلى وصف المعرفه بالجمله لئلّا يكون للنكره ما ليس للمعرفه وهذا كجعلهم ذو وصله إلى الوصف بالأجناس وأى وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام فإن قيل : ف (من وما وأىّ) أسماء موصوله ولا يوصف بما قيل عنه جوابان :

أحدهما : أنّ من وما على حرفين وليس لهما فى الصفات نظير بخلاف الذى ؛ ولذلك ثنّى الذى وجمع دون من وما ، وأمّا أىّ فلزمتها الإضافه وحكم الصفه أن تستقلّ وتعرّف بالألف واللام والإضافه تمنع من ذلك.

۱- الاسم الموصول : ما يدلّ على معين بواسطه جمله تذكر بعده. وتسمّى هذه الجمله (صله الموصول). والأسماء الموصوله قسمان خاصه ومشتركه : الأسماء الموصوله الخاصه : هى التى تفرد وتثنّى وتجمع وتذكّر وتؤنّث ، حسب مقتضى الكلام. وهى (الذى) للمفرد المذكر ، (واللّذان واللّذين) للمثنى المذكر ، و (الّذين) للجمع المذكر العاقل ، و (التى) للمفرده المؤنثه ، و (اللّتان واللّتين) للمثنّى المؤنّث ، و (اللّاتى واللّواتى واللّائى) - بإثبات الياء وحذفها - للجمع المؤنث ، و (الألى) للجمع مطلقا ، سواء أكان مذكرا أم مؤنثا ، وعاقلا أم غيره ، تقول «يفح الذى يجتهد ، واللذان يجتهدان والّذين يجتهدون. وتفلح التى تجتهد ، واللّتان تجتهدان ، واللّاتى ، أو اللّواتى ، أو اللّائى ، يجتهدن. ويفلح الألى يجتهدون. وتفلح الألى يجتهدن. واقرأ من الكتب الألى تنفع». (و «اللّذان واللّتان» تستعملان فى حاله الرفع ، مثل جاء اللّذان سافرا ، واللّتان سافرتا». والّذين واللتين تستعملان فى حالتى النصب والجر ، مثل «أكرمت اللذين اجتهدا ، واللتين اجتهدتا ، وأحسست الى اللذين تعلما ، واللتين تعلمتا» وهما فى حالتى الرفع مبنيان على الألف ، وفى حالتى النصب والجر مبنيان على الياء. وليستا معربتين بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، كالمثنى ، لأن الأسماء الموصوله مبنيه لا معربه ، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى. وليس ببعيد عن الصواب). ويجوز تشديد النون فى مثنى (الذى والتى) ، سواء أكان بالألف أم بالياء. وقد قرىء «واللّذانّ يأتيانها منكم» ، كما قرىء (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ) بتشديد النّون فيهما. وأكثر ما يستعمل (الألى) لجمع الذكور العقلاء.

والثانى : أنّ من وما تختصان ف (من) لمن يعقل و (ما) لما لا يعقل والذى تصلح لهما ، والأصل فى الصفه أن تكون مشتقّه من الفعل والفعل لا يختصّ فالمشتقّ منه كذلك ف (من وما) لاختصاصهما أشبها الأعلام فلم يوصف بهما.

فصل : والياء واللّام فى الذى أصلان وقال الكوفيون الاسم الذال وحده وما عداه زائد.

وحجّه الأوّلين : أنّ الذى اسم ظاهر فلم يكن على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهره يدلّ عليه أنّ الذال لم تستعمل فى هذا الاسم وحدها فلو كانت الياء واللام زائدتين لجاز حذفهما فى هذا الجنس.

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما : أنّ الياء تسقط فى التثنيه فلو كانت أصلا لم تسقط ، وأمّا اللّام فزيدت ليمكى النطق بالذال ساكنه ولتدخل الألف واللام على متحرك.

والثانى : ما جاء فى الشعر من حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر : [الرجز]

كاللّذ تزبّى زبيه فاصطيدا

ولا نظير له فيما هو على أكثر من حرف.

والجواب : أمّا حذف الياء فى التثنيه فقد أجبنا عنه فى باب التثنيه وحذف الياء فى الشعر شاذّ لا يدلّ على أنّها زائده ؛ لأنه قد حذف فى الشعر كثير من الأصول كقوله : (درس المنا) ، و (من ورق الحمى) ، وقد تقدّم ذكر ذلك.

فصل : والألف واللّام فى الذى زائدتان لا للتعريف لوجهين :

أحدهما : أنّ تعريف الذى بالصله بدليل تعرّف من وما بها إذ لا لام فيهما وما يعرّف فى موضع بشىء يعرّف فى موضع آخر بذلك الشىء.

والثانى : أنّ الألف واللام لو حصّلا التعريف لكان الاسم مستعملا بدونهما نكره إذ جميع ما تدخل عليه لام التعريف كذلك فإن قيل : لو كانا زائدتين لجاز حذفهما قيل من الزوائد ما يلزم كالفاء فى قولك : خرجت فإذا زيد ونحوها.

فصل : وإنّما تعرفت هذه الأسماء بالصّلات ؛ لأن الصّلات تخصّصها ؛ لأن الصله جمله من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وكلاهما خاصّ فجريا مجرى الصفه المخصصه نهايه التخصيص.

فإن قيل : كيف تعرّف الجمله وهى نكره ؛ ولذلك تفسّر بالنكره ففيه جوابان :

أحدهما : أنّ الجمله التى هى صله لا تخلو من ضمير هو الموصول فى المعنى والضمير معرفه فتخصصت الجمله به وكان الفعل من الجمله يلزمه الفاعل وهو معرفه وكذلك المبتدأ وصارت الجمله مع الذى بمنزله وصف معرّف بالألف واللّام.

والثانى : أنّ الجمله ليست نكره باعتبار نفسها بل تقدّر باسم نكره فإذا انضمّ إليها الذى صار فى حكم المركّب فالجمله كالمفرد النكره والذى نعت لما قبلها فحدث عند التركيب معنى لم يكن للمفرد على ما هو المألوف فى المركّبات.

فصل : وإنّما كانت الصله جمله خبريّه لأربعه أوجه :

أحدها : أنّ الغرض منها إيضاح الموصول وغير الخبريّه من الأمر والاستفهام مبهم فلا يحصل الإيضاح.

والثانى : أنّ الذى اسم ظاهر والأسماء الظاهره للغيبه فلو وصلت بالأمر والنهى للمواجه لتناقضا ؛ لأن المواجهه خطاب وإن كانا للغائب لزم أن يكون فاعلهما غير الذى والضمير العائد على الذى هو الذى فى المعنى فيتدافعان وكذلك الاستفهام.

والثالث : أنّ الذى وصلته مقدّران باسم واحد والاسم الواحد لا يدلّ على الأمر والنهى والاستفهام مع دلالته على مسمّى آخر.

والرابع : أنّ الذى وصلته يخبر عنهما تاره وبهما أخرى والأمر والنهى والاستفهام لا يصحّ فيها ذلك ، فإن قيل : فما تقول فى بيت الفرزدق : [الطويل]

وإنّى لرام نظره قبل الّتى

لعلّى وإن شطّت نواها أزورها

فجعل الصّله لعلّ قيل هو شاذّ وتأويله أنّه حذف القول وتقديره التى أقول لعلّى وما جاء من ذلك فهذا سبيله.

فصل : وفى الذى أربع لغات الجيده الذى بسكون الياء والثانيه حذفها اجتزاء بالكسره عنها والثالثه تسكين الذّال على إجراء الوصل مجرى الوقف والرابعه تشديد الياء على المبالغه كما زيدت فى الصفات كأحمرىّ ودوّارىّ.

فصل : واللغه الجيـده فى تثنيتها حذف الياء ؛ لأن الكلمه طالت بالصّـله وزياده حروف التثنيه فخفّت بالحذف ، وقد حذفت نونها فى الشعر تخفيفا وأما الجمع فالجّيد الذين فى كلّ حال وياء الأصل محذوفه من أجل ياء الجمع ومن العرب من يجعلها فى الرفع بالواو وفى الجرّ والنصب بالياء وليس ذلك إعرابا بل تشبيه له بالمعرب.

فصـل : والأصـل فى اللاـتى أنّه اسم وضع للجمع ووزنه فاعـل مثـل الجامـل والباقر ويجمع على اللّواتى على فواعل ، وأمّا اللائى فعلى فاعل أيضا ومن العرب من يحذف منه الياء وهى لام الكلمه.

فصـل : والأـلى بمعنى الـذين كقولك : هم الألى قالوا كـذا أى الـذين وذو فى لغه طىء تكون بمعنى الـذى وتكون فى المؤنث والمذكر والواحد وما زاد عليه بلفظ واحد وبالواو فى كل حال.

مسأله : اسم الإشاره غير موصول وقال الكوفيون هو موصول.

وحجّه الأـوّلين : أنّه اسم تـامّ بنفسه يحسن الوقف عليه فلم يكن موصولا كسائر الأسـماء الظاهره ؛ ولـذلك يحسن أن يجمع بينه وبين الذى فيقال إنّ هذا الذى عندنا كريم.

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَـكُمْ) [البقر : ٨٥] و (هـا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ) [آل عمران : ١١٩] وبقول الشاعر (١) : [الطويل]

عدس ما لعبّاد عليك إماره

نجوت وهذا تحملين طليق

والجواب عن الآيه : أن (تقتلون) و (تحبّونهم) حال وليس بصـله ، وقـد اسـتوفيت القول على ذلك فى إعراب القرآن وأمّا البيت ففيه ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ طليقا خبر هذا وتحملين حال من الضمير فى طليق والعائد محذوف أى تحملينه.

والثانى : هو خبر بعد خبر.

١- البيت من شعر يزيـد بن مفرغ الحميرى : (٦٩ ه / ٦٨٩ م) وهـو يزيـد بن زيـاد بن ربيعه الحميرى. من أصـل يمنى من قـبيله يحصب ، كانت أسـرته فى حلف مع قريش. ولد فى البصـره ، ونشأ بها ، كان يعرف العربيه والفارسيه ، بدأ اتصاله بالبلاط نديما لسعيد بن عثمان بن عفان ، وأصبح بعد ذلك من شعراء البلاط. اشتهر بشعره الساخر من عبّاد وعبيد الله بن زياد بن أبيه. وله شعر فى المدح والغزل.

والثالث : أن يكون حالا والعامل فيه معنى الإشاره.

مسأله : الاسم الظاهر إذا دخلت عليه الألف واللام لم يكن موصولا لما ذكرنا من قبل ، وقال الكوفيون : يكون موصولا واحتجّوا بقول الشاعر (١) : [الطويل]

لعمرى لأنت البيت أكرم أهله

وأجلس فى أفيائه بالأصائل

أى : أنت الذى أكرم وجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّ البيت مبتدأ ثان وأكرم أهله الخبر.

والثانى : أنه أراد البيت الذى أكرم فحذف الذى للضروره.

مسأله : ماذا تكون على وجهين :

أحدهما : هما اسمان ف (ما) استفهام و (ذا) بمعنى الذى فعلى هذا يكون الجواب مرفوعا كقوله تعالى : (وَيَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) [البقره : ٢١٩] فى قراءه من رفع.

والوجه الثانى : أن يكون ما وذا اسما واحدا للاستفهام بمعنى أىّ شىء فعلى هذا انتصب العفو فى الآيه ويكون موضع ماذا نصبا ب (ينفقون).

فإن قيل : كيف جاءت ذا بمعنى الذى هنا؟

قيل : لمّا ركّبا حدث لهما معنى وحكم لم يكن فى الإفراد على ما عرف فى تركيب الحروف وغيرها وإنّما كانت مع ما بهذا المعنى ؛ لأن ما فى الاستفهام فى غايه الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها وأصارتها إلى إبهام الذى فإن قيل : أفيجوز مثل ذلك فى من ذا قيل لا ؛ لأن من تخصّ من يعقل فليس فيها إبهام ما.

١- البيت من شعر أبى ذؤيب الهذلى : (٢٧ ه / ٦٤٨ م) وهو خويلد بن خالد بن محرّث أبو ذؤيب من بنى هذيل بن مدركه المضرى. شاعر فحل ، مخضرم ، أدرك الجاهليه والإسلام ، وسكن المدينه واشترك فى الغزو والفتوح ، وعاش إلى أيام عثمان فخرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى السرح إلى إفريقيه سنه (٢٦ ه) غازيا. فشهد فتح آفريقيه وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعه يحملون بشرى الفتح إلى عثمان ، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها. وقيل مات بإفريقيه. أشهر شعره عينيه رثى بها خمسه أبناء له أصيبوا بالطاعون فى عام واحد مطلعها : «أمن المنون وريبه تتوجع». قال البغدادى : هو أشعر هذيل من غير مدافعه.

وفد على النبى صلى الله عليه وسلم ليله وفاته ، فأدركه وهو مسجّى وشهد دفنه. له (ديوان أبى ذؤيب – ط).

مسأله : أيّهم يكون بمعنى الذى فإن وصلت بجمله كانت معربه اتفاقا كقولهم : لأضربنّ أيّهم هو أفضل ، فإن وصلتها بمفرد كانت مبنيّه عند سيبويه وذهب بعض البصريين والكوفيون إلى أنّها معربه.

وحجّه الأوّلين : أنّ الأصل فى أىّ أن تكون مبنيه فى الشرط والجزاء والاستفهام لتضمّنها معنى الحرف ، وإذا كانت بمعنى الذى يجب أن تبنى لنقصانها إلّا أنّ ذلك خولف لما نذكره فى الاستفهام ، وإذا حذف من صلتها شىء خالفت بقيّه أخواتها فازداد نقصانها ومخالفتها للأصل فيجب أن ترجع إلى حقّها من البناء واحتجّ بقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) [مريم : ۶۹].

واحتجّ الآخرون بما قال الجرمىّ : خرجت من البصره فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّه أحدا يقول لأضربنّ أيّهم أفضل بالضم بل بنصبها ولأنّ أيّهم معربه فى غير هذا الموضع فتكون معربه ها هنا قالوا والآيه محموله على غير ما ذكرتم وفى هذه المسأله أقوال قد ذكرناها فى إعراب القرآن.

والجواب : أمّا حكايه الجرمى فيجوز أن يكون ما سمعه لغه لبعض العرب فإنّ سيبويه حكى خلافها فيجمع بين الحكايتين ويحمل الأمر فيها على لغتين إلّا أنّ الأقيس البناء ، وأمّا قياسها عليها فى الاستفهام والجزاء فلا يصحّ ؛ لأنها هناك تامّه وهى ها هنا ناقصه مخالفه لأخواتها من الموصولات.

مسأله : لا بدّ فى الصله من عائد على الموصول ؛ لأن الذى يصلح وصله لكلّ جمله والجمله فى نفسها تامّه فلا تصير الجمله تماما ل (الذى) وكالجزء منه إلّا بالضمير الرابط لأحدهما بالآخر كما فى الجمله التى هى خبر المبتدأ.

فصل : ويجوز حذف العائد المنصوب كقوله تعالى : (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ) [الفرقان : ۴۱] لأنّ الاسم طال لاجتماعه من أربعه أشياء الذى والفعل والفاعل والمفعول ولا يجوز حذف المرفوع ؛ لأنه فاعل والفاعل لا يحذف ولا المجرور ؛ لأنه كجزء من الجارّ ؛ ولذلك لم يكن إلّا متّصلا ، وقد جاء حذف المجرور أيضا قليلا إذا كان الفعل موجودا وطريقه أنّه

يعدّى الفعل بنفسه بعد حذف الحرف ثم يحذف الضمير ، وذلك كقوله تعالى : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ) [الحجر : ۹۴] أى به ثمّ حذفت الباء فبقى بما تؤمره ثم حذفت الهاء هذا إن جعلت ما بمعنى الذى أو موصوفه وإن جعلتها مصدريّه لم تحتج إلى تقدير ضمير ، ومنهم من يحذف الجارّ والمجرور دفعه واحده.

فصل : وأمّا أنّ الثقيله المفتوحه وأن الناصبه للفعل فهما موصولتان وهما حرفان بلا خلاف فأمّا ما المصدريّه فموصوله أيضا وهى حرف ، وقال الأخفش : هى اسم.

وحجّه الأوّلين : أنه لا يعود إليها ضمير ولو كانت اسما لاحتاجت إليه.

واحتجّ الآخرون بأنّها موصوله غير عامله فكانت اسما كأمثالها من الموصولات.

والجواب : أنّ الاسميّه لا تثبت من حيث كانت موصوله غير عامله فإنّ ذلك ليس من حدّ الأسماء ولا علاماتها ؛ لأن كونها موصوله يخرجها عن حكم الأسماء إذ من حكم الأسماء التّمام وكونها لا تعم حكم أكثر الحروف فعلم أنّ الاسميه تثبت بدليل غير هذا ، وقد ذكرنا ما يصلح أن يكون دليلا على حرفيتها.

مسأله : الألف واللّام بمعنى الّذى اسم وحكى عن الأخفش أنها حرف.

وحجّه الأولين : احتياجها إلى عود الضمير إليها على ما سبق.

واحتج الآخرون بأنّها تفيد التعريف فكانت حرفا كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضه وسبب ذلك أنّ الاسم الموصول تعرّفه صلته والألف واللّام يعرّفان ما يدخلان عليه.

والجواب : أنّ الألف واللّام ليست للتعريف هنا بل هى كالّذى والفرق بينهما وبين اللّام المعرّفه أنّ حرف الجرّ إذا وقع قبل الموصول لم يتعلّق بالصّله كقوله تعالى : (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف : ۲۰] وإن جعلت الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلّق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل.

فصل : ولا يتقدّم شىء من الصّله على الموصول ؛ لأن الصله كجزء من الاسم وتقديم بعض أجزاء الاسم على بعض ممتنع ، وذلك قولك : سرّنى ما صنعت اليوم إن نصبت اليوم سرّنى جاز تقديمه وتأخيره وإن جعلته ظرفا ل (صنعت) لم يجز تقديمه بحال وللعلّه التى

ذكرنا لم يجز إيقاع الأجنبيّ بين الموصول والصله ولا إيقاع الصفه والبدل والعطف قبل تمام الصله كقولك : عجبت من الضاربين إخوتك الظريفين وزيد ونحو ذلك فلو قدمت هذه الاشياء على إخوتك لم يجز ، فإن قلت : من الضاربين أجمعون إخوتك ، فجعلت أجمعين تأكيدا للضمير فى الضاربين جاز ؛ لأنه لا فصل فيه إذ كان تابعا لمعمول الموصول.

ص: ٣٨٧

باب الاستفهام

(۱)

الاستفهام : طلب الإفهام والإفهام تحصيل الفهم والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، وقد يكون الاستفهام لفظا وهو فى المعنى توبيخ أو تقرير فالتوبيخ كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) [البقره : ۲۸] والتقرير كقوله : (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى) فقرّره ليقول : (هِيَ عَصايَ) [طه : ۱۷ - ۱۸] فإذا رآها صارت حيّه لم يخف لعلمه أنّ الله تعالى جعل ذلك آيه له.

فصل : وحروف الاستفهام ثلاثه الهمزه وأم ، وقد ذكرا فى العطف وهل ، إلّا أنّ هل قد تكون بمعنى قد ومنه قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) [الإنسان : ۱] فى أحد القولين.

فصل : وقد شبّهت بهذه الحروف أسماء وظروف فالأسماء من ويستفهم بها عمّن يعقل وتستعمل فى غيره مجازا وما لما لا يعقل ، وقد جاءت لمن يعقل وأى تصلح لهما وأين فى المكان ومتى فى الزمان وكم فى العدد وكيف فى الحال وأنّى تكون بمعنى متى وكيف ومن أين فمن الأوّل قوله تعالى : (أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِها) [البقره : ۲۵۹].

ومن الثانى : قوله تعالى : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقره : ۲۲۳].

ومن الثالث : قوله : (أَنَّى لَكِ هذا) [آل عمران : ۳۷] ، ومنه قول الراجز :

من أين عشرون لها من أنّى

فصل : والغرض من الاستفهام بهذه الأسماء عموم السؤال المقتضى للجواب بالمسؤول عنه وهذا لا يحصل من الاستفهام بالحرف ؛ لأن المستفهم عنه يختصّ ببعض الجنس كقولك : أزيد فى الدار فيمكن المجيب أن يقول لا ولا يلزمه شىء آخر بمقتضى هذا السؤال فيحتاج أن يحدد سؤالا آخر وربّما تسلسل وفإذا قلت : من فى الدار؟ ألزمت المسؤول الجواب بالمطلوب بأوّل مره.

۱- إسم الإستفهام هو اسم مبهم يستعلم به عن شىء ، نحو «من جاء؟ كيف أنت؟». وأسماء الإستفهام هى «من ، ومن ذا ، وما ، وماذا ، ومتى ، وأيّان ، وأين ، وكيف ، وأنّى ، وكم ، وأىّ».

فصل : وأسماء الاستفهام تامّه ؛ لأن الجمله تتمّ بها وبجزء آخر بخلاف الموصوله وكذلك هى فى الجزاء تامّه.

فصل : وإعراب الجواب مثل إعراب السّؤال كقولك : من عندك فهذا مبتدأ وخبر فإذا قلت : زيد عندى ، كان زيد مبتدأ كما كانت من ؛ لأنها سؤال عنه وهو جواب لها ، وإذا قلت : من رأيت؟ قلت : زيدا ، أى رأيت زيدا فتقدّر العامل المذكور فى السؤال. فإذا قلت : بمن مررت؟ قال : بزيد ، فيلزم إعاده الجارّ ؛ لأنه لا يعمل مضمرا لضعفه لاحتياجه إلى ما يتعلّق به فلو حذفته حذفت شيئين.

فصل : فإن كان الجار اسما بقى الاستفهام فى اللفظ على حاله كقولك : لأضربنّ غلام أيّهم فى الدار؟ وقال كثير من النحويين هو ضعيف ؛ لأن الجار لا يعلّق عن العمل بخلاف الناصب والرافع.

فصل : ولا يعمل فى الاستفهام ما قبله ؛ لأن أداه الاستفهام لها صدر الكلام إذ كانت تفيد فى الجمله معنى لم يكن فلو أعملت فيها ما قبلها لصارت وسطا ، وذلك ممتنع كما يمتنع قولك : لأضربنّ أزيدا فى الدار.

فإن قيل : فقد جاء فى الحديث صنعت ماذا؟ قيل : هو محمول على أنّه قدّر حذف الفعل وتركه ثم ابتدأ وقال : ماذا ولم يذكر بعده فعلا لدلاله المذكور المقدّر الحذف عليه ، وقيل : أراد ماذا صنعت فحذف ماذا ثم جاء بماذا بعدها دليلا على المحذوف.

وقيل : التقدير أصنعت ثم استأنف استفهاما آخر ، وقد حذفت أداه الاستفهام لدلاله الكلام عليها كقول الشاعر : [الكامل]

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

غلس الظّلام من الرّباب خيالا

أى : أكذبتك عينك وعلى هذا حملت قراءه من قرأ : (اتّخذناهم سخريّا) بكسر الهمزه.

فصل : وجميع أسماء الاستفهام مبنيّه لتضمّنها معنى الهمزه إلا : (أيّا) فإنها معربه قالوا ؛ لأنها حملت على نظيرها وهو بعض ونقيضها وهو كلّ ؛ لأنها لا تنفكّ عن الإضافه كما لا ينفكّان عنها والإضافه من أحكام الأسماء فإذا لزمت عارضت ما فيه من معنى الحرف فلم يقو على بنائها.

باب الحكايه

(۱)

معنى الحكايه : أن يأتى الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذى كان قبل ذلك والحكايه تكون فى المعارف والنكرات.

فالمعارف المحكيّه مختصّه بالأعلام والكنى عند أكثر العرب نحو زيد وأبى محمّد وعلّه ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّها أكثر دورا فى الكلام إذا كانت التعريفات على الاختصار لا تحصل إلّا بها وما كثر استعماله يخصّ بأحكام لا توجد فيما قل ؛ لأنه لا يلتبس.

والثانى : أن الاعلام قد غيّرت كثيرا نحو محبب ومكوزه وموهب وتهلل والحكايه تغيير فهو من جنس ما لحقها من التغيير.

فصل : فإذا قال القائل : جاءنى زيد ، قلت : من زيد؟ رفعت فى السؤال البته وفى رفعه وجهان :

أحدهما : هو خبر من.

والثانى : هو فاعل فعل محذوف كأنّك قلت : أجاءك زيد من الذى من صفته كذا ليكون محكيا ؛ لأن الأوّل فاعل فيكون فى الحكايه فاعلا كما فى النصب ، وإذا قال : رأيت زيدا قلت : من زيدا ف (من) مبتدأ و (زيدا) مفعول سدّ مسدّ الخبر وكذلك فى الجرّ.

فصل : وإنّما حكى الإعراب أهل الحجاز ؛ لأن السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأوّل فأراد المتكلّم أن يتبّهه أنّ ينبه على أن هناك كلاما متقدّما هذا جوابه وإعرابه فأمّا بنو تميم فلا يحكمون بل يرفعون بل يرفعون بكلّ حال.

۱- الحكايه : إيراد اللفظ على ما تسمعه. وهى ، إما حكايه كلمه ، أو حكايه جمله. وكلاهما يحكى على لفظه ، إلّا أن يكون لحنا. فتتعيّن الحكايه بالمعنى ، مع التنبيه على اللحن. فحكايه الكلمه كأن يقال «كتبت يعلم» ، أى كتبت هذه الكلمه ، فيعلم - فى الأصل - فعل مضارع ، مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم ، وهو هنا محكىّ ، فيكون مفعولا به لكتبت ، ويكون إعرابه تقديريا منع من ظهوره حركه الحكايه. وإذا قلت «كتب فعل ماض» فكتب هنا محكيّه. وهى مبتدأ مرفوع بضمه مقدّره منع من ظهورها حركه الحكايه.

فصل : فإن عطفت أو وصفت لم يحك كقولك : ومن زيد أو من زيد الظريف وعلّته أنّ الواو تعلق ما بعدها بما قبلها فلا يحتاج فى ذلك إلى حكايه الإعراب والوصف يخصّص فيتبّه على كلام قبله.

فصل : ولا تحكى النكره ؛ لأن النكره إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام لئلا يتوهم أنّها غير الأوّل ومنه قوله تعالى : (كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً (١٥) فَعَصى فِرْعَوْنُ) [المزمل : ١٥ - ١٦].

ومن هنا قال ابن عبّاس لن يغلب عسر يسرين والمعنى أنّ قوله تعالى : (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً) [الشرح : ٥ - ٦] فاليسر نكره فى الموضعين والثانى : غير الأوّل والعسر بالألف واللام فيهما فهما واحد.

ومن العرب من يحكى النكره ومنه قول بعضهم تكفينى تمرتان فقال له الآخر دعنا من تمرتان وقال آخر ما أنت قرشيا فقال : لست بقرشيا.

فصل : وإذا أردت أن تحكى النكره حكيتها ب (من) و (أى) ف (من) تزيد عليها فى الرفع واوا وفى النصب ألفا وفى الجرّ ياء وتثنّى وتجمع جمع التصحيح مذكرا كان أو مؤنثا وكلّ ذلك فى الوقف ، فإذا قال : جاءنى رجل قلت : منو ، ورأيت رجلا قلت : منا ، ومررت برجل منى ، وجاءنى رجلان فتقول : منان ، وفى الجرّ والنصب : منين ، وجاءنى رجال فتقول : منون ، وفى الجرّ والنصب منين ، وتزيد الهاء للمؤنث فتقول : منه ومنتان ومنتين بسكون النونين ومنات.

فصل : و (من) فى جميع ذلك مبنيّه وحروف المدّ علامات على الإعراب وليست إعرابا ولا حروف إعراب والدّليل على ذلك من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن : (من) تضمّنت معنى الحرف ، وذلك مستمرّ فيها فيستمرّ البناء.

والثانى : أن هذه العلامات لا تثبت إلّا فى الوقف والإعراب يزول فى الوقف وأما قول الشاعر من الوافر (١) :

أتوا نارى فقلت منون أنتم

١- البيت من شعر تأبط شرا : (٨٥ ق. ه / ٥٤٠ م) وهو ثابت بن جابر بن سفيان ، أبو زهير ، الفهمى. من مضر ، شاعر عدّاء ، من فتاك العرب فى الجاهليه ، كان من أهل تهامه ، شعره فحل ، قتل فى بلاد هذيل وألقى فى غار يقال له رخمان فوجدت جثته فيه بعد مقتله.

فمن إجراء الوصل مجرى الوقف اضطرارا.

والثالث : أنّ هذه الحروف لو كانت إعرابا لكان الكلام تامّا ليس كذلك.

فقد قال بعض العرب : ضرب من منا قيل هذا شاذّ لا يعّول عليه.

فصل : إذا حكيت ب (أىّ) أعربتها فتقول إذا قال جاءنى رجل ايّ وكذلك فى النصب والجرّ وتثنّى وتجمع فتقول أيّان وأيّين وأيّون وأيّين وأيّه وأيّتان وأيّتين وأيّات.

فصل : فإذا وصلت : (من) و (أيّا) بشىء بعدها بطلت الحكايه وكان الكلام مستأنفا.

فصل : وأمّا الجمل فتحكى بلفظها سمّيت بها أو لم تسمّ فمما سمّى به تأبّط شرا وذرّى حبّا وما لم يسمّ به كقولك : جاءنى زيد ونحوه ، وممّا يحكى ما يرى مكتوبا على خاتم ونحوه فإنّه ينطق به بصورته فممّا جاء من ذلك من المتقارب :

وأصفر من ضرب دار الملوك

يلوح على وجهه جعفرا

قيل : كان على الدينار مكتوب : (جعفرا) أى : اقصدوا جعفرا.

وقيل : جعفرا منصوب بفعل محذوف دل عليه يلوح والتقدير يلوح المكتوب فيبيّن جعفرا ، وقيل : هو منصوب بالمصدر أى من أن ضرب صاحب دار الملوك جعفرا وهذا بعيد ؛ لأن يلوح يفصل بين المصدر ومعموله.

باب الخطاب

حرف الخطاب الكاف فى ذاك ، وقد دللنا على أنّها حرف فى باب المعرفه فإن قيل : فكيف تثنّى وتجمع وهى حرف ، قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أنّ ذلك ليس بتثنيه ولا جمع بل صيغه وضعت لهما كما ذكرنا فى أنتما وأنتم.

والثانى : أنّ الكاف فى الأصل اسم مضمر ثمّ خلعت دلاله الاسميه عنها وبقيت لمجرّد الخطاب فبقى عليها اللفظ الذى كان لها وهى اسم وهذا يرجع إلى معنى الأوّل ؛ لأن الاسم المضمو لا يثنّى ولا يجمع على التحقيق.

فصل : ومقصود هذا الباب أنّك إذا سألت عن شىء جعلت أوّل كلامك للمسؤول عنه اهتماما به وجعلت آخره للمسؤول المخاطب فتفرد وتثنّى وتجمع وتؤنّث على حسب ذلك كقولك : كيف ذلك الرجل يا رجل ف (ذا) للغائب المسؤول عنه ، والكاف للمسؤول المخاطب فتفتحه فى المذكر وتكسره فى المؤنث وجميع ما يتصوّر من المسائل ستّ وثلاثون مسأله ، وهذا المقدار أدّت إليه القسمه الضروريّه لأنّك إذا سألت عن رجل كان فى المخاطب ستّ مسائل وهى أن يكون المخاطب رجلا ورجلين ورجالا ـ وامرأه وامرأتين ونساء فتقول كيف ذاك وذاكما وذاكم وذاك وذاكما وذاكنّ وإن كان المسؤول عنه رجلين فكذلك تقول كيف ذانك الرجلان يا رجل وكيف ذانكما وذانكم وذانك وذانكما وذانكنّ وإن كانوا رجالا قلت : أولئك وأولئكما وأولئكم وأولئك وأولئكما وأولئكن ، وإن كان المسؤول عنه امرأه قلت كيف تلك وتلكما وتلكم وتلك بكسر الكاف وتلكما وتلكنّ وكذلك كيف تانك وتانكما وتانكم وتانك وتانكما وتانكنّ ، وإن كانوا نساء كانت الإشاره بأولاء كالرجال فتقول : أولئك وأولائكما وأولئكم وأولئك وأولئكما وأولئكنّ والرجل وصف لذا أو بيان.

باب النّسب

(۱)

ویسمّی إضافه ومعناها أن یضیف شیئا إلی بلد أو قبیله أو صناعه إضافه معنویّه کقولک : مکیّ وتمیمیّ وإنّما سمّی نسبا لأنّک عرّفته بذلک کما تعرّف الإنسان بآبائه.

فصل : وإنّما زید علی الاسم فی النّسب حرفان لنقله إلی المعنی الحادث کتاء التأنیث وعلامه التثنیه والجمع وإنّما زیدت الیاء دون غیرها من حروف المدّ لأوجه :

أحدها : أنّ الواو والألف لو زید أحدهما لم یبقلفظه من أجل الإعراب والیاء یبقی لفظها معه.

والثانی : أنّ علامه النّسب تشبه علامه التأنیث لما نبیّنه من بعد والیاء أشبه بتاء التأنیث.

والثالث : أنّ الیاء أخفّ من الواو والألف لو زیدت لصار کالمقصور.

فصل : وإنّما کانت مشدده لأمرین :

أحدهما : أنّها إذا شدّدت احتملت الإعراب ، وإذا کانت واحده لم تحتمله إذا تحرّک ما قبلها.

۱- النسبه هی إلحاق آخر الاسم یاء مشدّده مکسورا ما قبلها ، للدّلاله علی نسبه شیء إلی آخر. والذی تلحقه یاء النسبه یسمّی منسوبا کبیروتیّ ودمشقیّ وهاشمیّ. (وفی النسبه معنی الصفه ، لأنک إذا قلت «هذا رجل بیروتی» ، فقد وصفته بهذه النسبه. فان کان الاسم صفه ، ففی النسبه الیه معنی المبالغه فی الصفه ، وذلک أن العرب إذا أرادت المبالغه فی وصف شیء ، ألحقوا بصفته یاء النسب ، فاذا أرادوا وصف شیء بالحمره ، قالوا «أحمر». فإذا أرادوا المبالغه فی وصفه بالحمره ، قالوا «أحمری»). وإذا نسبت إلی اسم ألحقت به یاء النسبه ، وکسرت الحرف المتّصل بها. ویحدث بالنسب ثلاثه تغییرات ، الأول لفظی وهو إلحاق آخر الاسم یاء مشدده ، وکسر ما قبل آخره ، ونقل حرکه الإعراب إلی الیاء. الثانی معنوی وهو جعل المنسوب إلیه اسما للمنسوب. الثالث حکمی وهو معاملته معامله اسم المفعول من حیث رفعه الضمیر والظاهر علی النائبیه عن الفاعل ، لأنه تضمن بعد إلحاق یاء النسب معنی اسم المفعول. فإذا قلت «جاء المصری أبوه» ، فأبوه نائب فاعل للمصری. وإذا قلت «جاء الرجل المصری» ، فالمصری یحمل ضمیرا مستترا تقدیره «هو» یعود علی الرجل. لأن معنی «المصری» المنسوب إلی مصر). والمنسوب علی أنواع منها مالا یتغیّر عند النسب کحسین وحسینیّ. ومنها ما یتغیر کفتی وفتویّ ، وصحیفه وصحفیّ.

والثانى : أنّ النسب إضافه شىء إلى شىء فى المعنى فاشبه التثنيه والجمع وكما زيد عليهما حرفان كذلك زيد ها هنا.

فصل : وإنّما كسر ما قبل الياء لأمرين :

أحدهما : أنّ الكسره من جنس الياء فهى معها أخفّ من غيرها.

والثانى : أنه لو ضمّ لوجب تحويلها إلى الكسر ؛ لأن الياء الساكنه لا تثبت بعد الضمّه ولو فتح لالتبس بالمثنى والمضاف فلم يبق سوى الكسر.

فصل : ويشبه النّسب التثنيه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ فى آخر كلّ واحد منهما زائدين.

والثانى : أنّ كلّ واحد منهما منقول فالتثنيه نقلت المعرفه إلى النكره والنسب نقل من الجمود إلى الوصف.

والثالث : أنّ حرف الإعراب فى كل واحد منهما هو الزائد دون ما كان قبل ذلك حرف إعراب.

فصل : وتشبه ياء النّسب تاء التأنيث من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه ينقل الجنس إلى الواحد مثل : زنج وزنجىّ وروم وروميّ كما تقول تمر وتمره ونخل ونخله.

والثانى : أنّها تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع فالأصل الاسم والفرع الصّفه كما تنقل التاء من التذكير إلى التأنيث.

والثالث : أنها تصير حرف الإعراب كما أنّ التّاء كذلك.

فصل : وإذا نسبت إلى اسم أقررته على حاله إلّا ما أستثنيه والمستثنى من ذلك ضربان مقيس ومسموع لا يقاس عليه.

فمن المقيس الثلاثىّ المكسور العين مثل : نمر وشقره ، فإنّ عينه تفتح فى النّسب فرارا من توالى الكسرتين والياءين.

فصل : فإن كان المكسور العين أربعه أحرف مثل : المغرب وتغلب ، فأكثرهم يقرّ الكسره فى النّسب لوجهين :

أحدهما : أنّه لما سكّن ما قبل العين صار المتحرك بمنزله أوّل كلمه والذى قبله كآخر كلمه موقوف عليها فيقرّ الكسره كالنسب إلى عده عدىّ.

والثانى : أنّ كثره الحروف والفصل بالسّاكن غلبا على الكسره وصارت كالمنسىّ معهما ومن العرب من يفتحها قياسا على الثّلاثىّ.

فصل : إذا نسيت إلى مقصور ثلاثىّ قلبت ألفه واوا ؛ لأن ياء النسب لا يسكّن ما قبلها والألف لا تكون إلّا ساكنه وقلبت واوا لا غير سواء كان أصلها الواو أو غيرها ؛ لأنها مع ياء النّسب أخفّ من الياء ولم تحذف الالف لالتقاء الساكنين ؛ لأن الاسم الثلاثىّ أقل الأصول فالحذف منه إجحاف به ومؤدّ إلى اللبس.

فصل : فإن كان المقصور أربعه أحرف ففيه القلب ؛ لأن الاسم لم يبلغ غايه الأصول فخرج على الأصل وجاز الحذف ؛ لأنه يبقى على زنه أقلّ الأصول ويصير بالزياده زنه أكثرها ، ومنهم من يزيد الواو فيقول دنياوىّ وهو شاذّ ضعيف فى القياس وهو يشبه مدّ المقصور.

فصل : فإن كان خمسه أحرف حذفت لا غير نحو قولك : فى مرتجى مرتجىّ ؛ لأن الاسم بلغ أكثر الأصول وبالزياده يصير سبعه أحرف.

فصل : فإن نسبت إلى منقوص ثلاثىّ نحو عم وشج أبدلت من الكسره فتحه كما فعلت فى نمر فتقلب الياء ألفا فيصير كالمقصور.

فصل : فإن كان أربعه أحرف نحو : قاض جاز إبدال الكسره فتحه فتقلب الياء الفا ثم واوا ؛ لأنه أوسط الأصول وجاز حذف الياء وتبقى الكسره كما ذكرنا فى المقصور الرّباعىّ ، فإن كان خمسه أحرف فالحذف للطّول لا غير.

فصل : فإن كان قبل الطّرف ياء مشدّده نحو أسيّد وحميّر حذفت الثانيه المتحركه لئلّا تتوالى الكسرتان والياءان والتى تبقى الساكنه فإن كان بعد المشدّده ياء ساكنه لم تحذف شيئا كقولك : فى تصغير مهوّم مهيّم مهيّمىّ ؛ لأن الطّرف لا كسره تليه.

فصل : فإن كان فى آخر الاسم ياء مشدّده قبلها حرف واحد نحو حىّ فككت الإدغام وقلبت الياء الثانيه ألف ثم واوا فتقول حيوىّ ، وإنّما فعلت ذلك لئلّا يتوالى أربع ياءات وتقول

فى لىّ وطىّ لوىّ وطووىّ فأظهرت الواو التى هى عين لزوال الموجب لتغييرها وقلبت الياء على ما ذكرنا.

فصل : فإن كان قبل الياء المشدّده حرفان مثل عدىّ وقصىّ فمن العرب من يقرّه على حاله ويجمع بين أربع ياءات وهو مستثقل والأكثر الأقيس أن تحذف الياء الساكنه وهى ياء فعيل وتبدل من الكسره فتحه فتقلب الياء المتحركه ألفا ثم واوا فتصير إلى عدوىّ فرارا من الثقل.

فصل : فإن سكّن ما قبل الياء نحو ظبى أقررت الياء فقلت ظبيىّ لا خلاف فى هذا فإن نسبت إلى ظبيه فكذلك إلا عند يونس ؛ فإنه يقول ظبوىّ ووجهه على ضعفه أنّه قدّره فعله بالكسر فأبدل من الكسره فتحه فانقلبت الياء ألفا ثم واوا احتيالا على الأخفّ وخصّ ذلك بالمؤنث ؛ لأنه موضع التغيير وقال فى عروه عروىّ بفتح الرّاء وهو بعيد ؛ لأنه لا يستفيد بذلك خفّه فإنّه إذا كسر الرّاء ثم فتحها فالواو باقيه بحالها فالسكون أخفّ.

فصل : فإن نسبت إلى ممدود لم تحذف منه شيئا ؛ لأن الهمزه حرف صحيح ولذلك تثبت فى الجزم وتدخلها الحركات الثلاث مع تحرّك ما قبلها وهمزه الممدود على أربعه أضرب :

أحدها : أصل نحو قرّاء فهذه تقرّ فى النّسب ، وقد أبدلت واوا شاذّا شبّهت فى ذلك بالزائده.

والثانى : أن تكون بدلا من أصل نحو كساء ورداء فالوجه إقرارها ؛ لأن بدل الأصل أصل ، ومنهم من يقلبها واوا لضعفها بالإبدال فقد أشبهت الزائده.

والثالث : أن تكون بدلا من ملحق نحو علباء وحرباء ففيها الإقرار ؛ لأن الملحق كالأصلىّ فى جريان أحكامه عليه وفيه الإبدال ؛ لأنه بدل من زائد فضعف.

والرابع : أن تكون زائده للتأنيث نحو حمراء وصحراء فالوجه القلب ؛ لأنها كالمقصوره فى دلالتها على التأنيث ، وذلك نحو : حمراوىّ وصحراوىّ.

فصل : فإن نسبت إلى اسم على حرفين قد حذفت فاؤه نحو عده لم يردّ المحذوف ؛ لأنه بعيد من موضع الياء ، وإن كان المحذوف لامه نحو شفه رددت المحذوف فقلت : شفهىّ وتقول فى شاه شاهىّ وتقول فى شيه على قول سيبويه وشوىّ فتردّ الواو وتقلب الياء ألفا ثمّ

واوا ؛ لأن ما قبلها لزمته الحركه بعد الحذف وردّ المحذوف عارض فلا تعيده إلى السكون الذى هو الأصل وكذلك مذهبه فى يد يدوىّ.

وقال أبو الحسن : يردّ المحذوف والسكون فتقول وشيىّ ويديىّ ؛ لأن الحركه عرضت بعد الحذف فردّ المحذوف يردّ الأصل.

فصل : إذا نسيت إلى فعيله كحنيفه أو فعيله كجهينه حذفت الياء والتاء وأبدلت من الكسره فتحه فرارا من توالى الكسرات والياءات ولمّا حذفت الياء بقى مثل شقره فأبدلتها فتحه واختصّ ذلك بالمؤنّث ؛ لأن ياءه يلزم حذفها فى النسب والتغيير يؤنس بالتغيير ، أو لأن المؤنّث يخفّف لئلّا يجتمع ثقل اللفظ والمعنى فإن كانت العين واوا نحو : حويزه لم يحذف لئلا تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإن كان مضاعفا نحو مديده لم يحذف كيلا يلزم الإدغام ، وقد خرج منه شىء على الأصل فقالوا فى السّليفيّ فأمّا فعوله نحو شنوءه فمذهب سيبويه الحذف والفتح فتقول شنئىّ فرارا من ثقل الضمّ والواو والكسر والياء وقال المبرّج لا يغيّر ؛ لأن الواو لا تثقل فى النسب.

فصل : وأمّا ما لا تاء فيه نحو وقريش فالجيّد أن لا يغيّر لما ذكرنا من أن التنقل مع التأنيث أكثر وأن التغيير يؤنس بالتغيير ، وقد جاء شىء منه محذوفا قالوا ثقفىّ وسلّمىّ تشبيها له بفعيله.

فصل : فإن نسبت إلى جمع مثل رجال وفرائض رددته إلى الواحد لوجهين :

أحدهما : أنّ النسب ينقل إلى الوصف والوصف هنا يصير واحدا ؛ لأن الموصوف واحد فينبغى أن يكون اللفظ مفردا ليطابق المعنى.

والثانى : أنّ الجمع والنسب معنيان زائدان فلم يجمع بينهما فرارا من الثّقل واللبس ؛ لأن الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع وليس المراد فى النسى الدّلاله على الجمع بل النسب إلى الجنس فيصير فى ذلك كالتمييز فإنّ الواحد فيه يغنى عن الجمع فأمّا مدائنىّ وأنبارىّ فجاز لمّا سمّى الواحد بالجمع.

فصل : وما شذّ فى النّسب يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك قولهم : طائىّ وأصله طيئىّ ؛ لأن المنسوب إليه طىّء فحذفت الياء الثانيه وأبدلت الساكنه ألفا وكأنّهم هربوا من الأصل لما فيه من الثّقل بكثره الياءات وأنّ فى الهمزه ثقلا.

ومن ذلك قولهم فى النسبه إلى الدّهر : دهرىّ ، بضمّ الدّال. وفى السهل : سهلىّ ، بضمّ السين ، ومنه : إمسىّ بكسر الهمزه ، والأصل فتحها ، ولكن أتبعوا ، ومنه : حرمىّ بكسر الحاء وسكون الراء والأصل فتحهما ؛ لأنه منسوب إلى حرم مكّه ، ومنه : مروزىّ فزادوا الزّاى ، والأصل : مروىّ منسوب إلى مرو.

فصل : فإذا نسبت إلى مسمّى بجمله مثل : تأبّط شرّا نسبت إلى صدرها فقلت تأبطىّ فتنقل الفعل إلى الصّفه ، وذلك يكفى فى تعريف المنسوب فإن نسبت إلى مضاف ومضاف إليه مثل ابن الزّبير ، وعبد القيس نسبت إلى ما حصل به الشهره فتقول : زبيرىّ وقيسىّ ، وقالوا فى عبد الدّار : عبدىّ وعبدرىّ ، وفى عبد الشمس : عبشمىّ ، وقالوا أيضا فى عبد القيس : عبقسىّ ، فنحتوه من أصلين ، وذلك يسمع ولا يقاس عليه.

باب التصغير

اشاره

(۱)

التّصغير التحقير ويقع فى الكلام على ثلاثه أضرب :

۱ - تحقير ما يتوهّم عظيما كقولك : رجيل.

۲ - وتقليل ما يتوهّم كثيرا ك (دريهمات).

۳ - وتقريب ما يتوهّم بعيدا كقولك : قبيل العصر وبعيد الفجر.

وقال الكوفيون : فى كلامهم تحقير التعظيم كقول الشاعر : [الطويل]

وكلّ أناس سوف تدخل بينهم

دويهيه تصفرّ منها الأنامل

وهو عندنا على التحقير ، أى : أنّ أصغر الدّواهى تفسد الأحوال العظام ، وكذلك قول الآخر : [الطويل]

فويق جبيل سامق الرأس لم تكن

لتبلغه حتّى تكلّ وتعملا

أى : إنّه جبل صغير العرض دقيق طويل فى السماء شاقّ المصعد لطوله.

وأمّا قولهم : فلان أخىّ وصديقىّ فهو من لطف المنزله وصغر الأمر الذى أحكم الوصله بينهما.

فصل : والتّصغير كالوصف ؛ لأن قولك : رجيل فى معنى رجل حقير ؛ ولذلك إذا صغّرت المصدر واسم الفاعل لم يعمل كما لا يعمل مع ظهور الوصف.

فصل : وعلامه التّصغير ياء تقع ثالثه وتضمّ أوّل الاسم وتفتح ثانيه وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثّلاثه ، وإنّما حرّك بهذه الحركات لوجهين :

۱- التّصغير أن يضم أول الاسم ، ويفتح ثانيه ، ويزاد بعد الحرف الثانى ياء ساكنه تسمّى (ياء التّصغير). فنقول فى تصغير قلم

ودرهم وعصفور (قليم ودريهم وعصيفير». والاسم الذى تلحقه ياء التّصغير يسمى (مصغّرا). ويشترط فيما يراد تصغيره أن يكون اسما معربا ، قابلا للتّصغير ، خاليا من صيغه وشبهها. (فلا يصغر الفعل ولا الحرف. وشذ تصغير فعل التعجب. مثل «ما احيلاه! وما اميلحه!» ، ولا يصغر الاسم المبنى. وشذ تصغير بعض الأسماء الموصوله وأسماء الإشاره ، كالذى والتى وذا وتا فقالوا فى تصغيرها «اللذيا واللتيا وذيا وتيا». ولا يصغر ما ليس قابلا للتصغير ككبير وعظيم وجسيم ، ولا الأسماء المعظمه ، لما بينها وبين تصغيرها من التنافى. ولا يصغر نحو الكميت ، لأنه على صيغه التصغير ، ولا نحو مبيطر ومهيمن ، لأنه شبيه بصيغه التصغير).

أحدهما : أنّه قصد بذلك صيغه تخلص للتّصغير من غير مشاركه ولم يوجد سوى هذه الصيغه.

والثانى : أنّ المصغّر لمّا جمع الوصف والموصوف فى المعنى بلفظ واحد جمعت له الحركات ، وأمّا زياده الياء دون غيرها فلأنّها أخفّ من الواو هنا ؛ لأن الواو لو كانت هنا لم يخلص المثال للتصغير ؛ لأنه كان يصير فعولا ونحوه وأمّا الألف فلا يخلص بها المثال للتّصغير بل كان يصير فعالا ونحوه ولأنّ الألف خصّ بها التكسير.

فصل : وإذا كان المصغّر ثلاثيا مؤنّثا بالألف المقصوره أو الممدوده أو بالتاء أقررته كقولك : فى حبلى حبيلى وفى حمراء حميراء وفى طلحه طليحه وإنّما كان كذلك ؛ لأن علامه التأنيث دخلت لمعنى فلا ينبغى أن تحذف لئلا يبطل معناها ولم يكسر ما قبلها ؛ لأن الألف تنقلب ياء بعد الكسره فيبطل لفظ العلامه ؛ لأن علامه التأنيث مفتوح ما قبلها أبدا فهى كاسم ضمّ إلى اسم فيبقى الصدر بحاله.

فصل : فإن كان الاسم على فعلان علما أو نكره مؤنّثه فعلى أقرّ ما بعد ياء التّصغير كقولك : فى عثمان عثيمان ولا يجوز عثيمين وفى سكران سكيران لا سكيرين ؛ لأن الألف والنون هنا ضارعتا ألفى التأنيث لما ذكرنا فيما لا ينصرف.

فأمّا سرحان فتقول فيه سريحين فتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ؛ لأنها لم تشبه ألف التأنيث لتفتح ما قبلها فأمّا عريان فتقول فيه عريّان لأنك لا تقول فى تكسيره عرايين بل عراه.

فصل : فإن كان المؤنّث بالألف رباعيا مثل قرقرا حذفت ألف التأنيث فقلت : قريقر لئلّا يصير بناء التصغير سته أحرف ويكون عجز الكلمه مساويا لصدرها ومن شأن الصدر أن يكون أكثر من العجز وجاز حذف علامه التأنيث للثّقل وأنّ التصغير عارض بعد معرفه المكبّر فلا لبس إذن.

فصل : فإن كان المؤنّث خمسه مثل حبارى كنت مخيّرا إن شئت حذفت الألف الأولى فقلت حبيرى ؛ لأن فى ذلك تخفيف الكلمه والمحافظه على علامه التأنيث وإن شئت حذفت ألف التأنيث لتطرّفها كما حذفت ألف قرقرا وفى ذلك محافظه على ألف المدّ وأجاز بعضهم

حذف الف التأنيث وقلب ألف المدّ ياء وزياده تاء التأنيث فيقول حبيره ؛ لأنه ألحقه بعد حذف الألف بعمامه.

فصل : فإن صغّرت لغّيزى حذفت ألف التأنيث وفككت الإدغام فقلت : لغيغيز فصار كسفيرج وإن صغّرت قبعثرى قلت : قبيعث فحذفت الألف والراء ؛ لأن خمسه منها أصول والألف زائده والخماسىّ يحذف منه آخره وهو أصل فأولى أن يحذف منه الزائد.

فصل : والخماسىّ الذى كلّه أصول نحو سفر جل يحذف منه الحرف الخامس ؛ لأن الخمسه أكثر الأصول وياء التّصغير صارت كالأصلىّ ؛ لأنها دلّت مع الصيغه على معنى غير التكبير فلو أقرّ بحاله لصارت سته أحرف فى حكم الأصول وليس لنا أصل على هذه العدّه ولأنّ ياء التصغير تقع ثالثه فيصير ما قبلها صدرا وما بعدها عجزا فلو لم يحذف من الأخير لزاد العجز على الصّدر وهو إلى أن ينقص عنه أقرب.

فإن قيل : فكيف جاز أن يكون على سته أحرف فى مثل صنيديق ودنينير؟

قيل : لمّا كانت الياء الأخيره حرف مدّ ساكنا بعد كسره خفّ النطق به.

فصل : فإن صغّرت ما هو على حرفين رددته إلى أصله نحو : يد ودم تقول فيهما يديّه ودميّ ؛ لأن ياء التصغير تكون ثالثه ساكنه فلا بدّ من ردّ المحذوف لئلا تقع ثانيه أو أخيره ، وذلك يوجب قلبها أو حذفها وتقول فى عده وعيده فتردّ الواو لأنّك لو أوقعت الياء بعد الدّال لحرّكتها لوقوع تاء التأنيث بعدها.

وتقول فى شاه : شويهه تقلب الألف واوا وهو أصلها وتردّ الهاء المحذوفه.

وتقول فى فم : فويه ؛ لأنه فى الأصل فوه.

وتقول فى شفه : شفيهه وعلى هذا فقس.

فصل : فإن كان الاسم على ثلاثه أحرف أوسطه ألف وعرفت أصلها رددتها إليه فتقول فى باب بويب وفى حال حويله وحويل فيمن ذكّره وفى مال مويل وفى ناب نييب لقولك نبت فيه وفى الجمع أنياب وفى عاب عييب ؛ لأن العاب والعيب بمعنى.

فصل : فإن كانت الألف مجهوله حملتها على الواو ؛ لأنه الأكثر فى هذا الأصل فتقول فى آءه وهى شجره أويأه وفى صاب وهو شجر مرّ صويب.

فصل : فإن كانت الألف ثالثه نحو حمار قلبتها یاء ؛ لأنها صارت فی موضع حرف مکسور لوقوعه بعد یاء التصغیر قبل الطّرف وأدغمت فیها یاء التّصغیر.

فصل : فإن کانت الیاء وسطا رددتها إلی اصلها تقول فی ریح : رویحه کما تقول فی الجمع أرواح.

فأمّا (عید) فتقول فیه : عیید کما تقول فی جمعه : أعیاد ، وأصلها واو ولکنّها أبدلت بدلا لازما لیفرق به بین جمعه وتصغیره فی الموضعین وبین جمع عود وتصغیره فتقول فی عود أعواد وعوید وفی عید أعیاد وعییذ.

فصل : فإن کانت الیاء أصلا لم تغیّرها نحو عین وشیخ وفی تصغیره ثلاثه مذاهب :

أحدها : شییخ بضمّ الأوّل علی الأصل مثل : فلیس.

والثانی : کسر الأوّل إتباعا للیاء.

والثالث : ضمّ الأوّل وإبدال الیاء واوا من أجل الضمّه قبلها وهو ضعیف جدا.

فصل : فإن کانت الواو ثالثه قلبت یاء وأدغمت نحو قسور وأسود تقول قسیّر وأسیّد ویجوز أن تقرّ الواو فتقول قسیور حملا علی قساور فأمّا عروه وغزوه فتصغیر هما عریّه وغزیه بالإبدال والإدغام لا غیر ؛ لأن الواو لم تصحّ فی الجمع.

فصل : فإن کان فی الخماسیّ حرف زائد لیس بحرف مدّ حذفته أین کان ؛ لأن الحرف الخامس الأصلیّ یحذف البته ، فإذا وجد الزائد لم یحذف سواه سواء کان لمعنی أو لغیر معنی فالذی لمعنی کمدحرج والذی لغیر معنی جحنفل تقول : دحیریج وجحیفیل.

فصل : فإن کان فیه زائدان أحدهما لمعنی والآخر لغیر معنی حذفت الذی لیس لمعنی ؛ لأن الذی لمعنی أشبه بالأصل فکان إقراره أولی ، وذلک نحو مقتطع تقول فی تصغیره مقیطع فتحذف التاء وتقول فی مقدّم ومؤخّر ومسخّر مقیدم ومؤیخر ومسیخر فتحذف أحد المشدّدین ، کما تقول فی الجمع مقادم ومآخر فأمّا مقعنسس فالمیم والنون فیه زائدتان والسین مکرره للإلحاق ففیه مذهبان :

أحدهما : مقیعس بحذف النون والسّین وتبقی المیم ؛ لأنها لمعنی.

والثانى : بحذف الميم والنون فنقول قعيسس ؛ لأن السين أشبهت الأصليّ إذ كانت للإلحاق.

فصل : فإن كان الإسم على مستفعل نحو مستخرج حذفت السين والتاء وأبقيت الميم ؛ لأن الميم لمعنى والسين والتاء زيدا معا فحذفا معا.

فصل : فإن حقّرت المصادر التى فى أوائلها همزه وصل حذفت همزه الوصل للزوم تحرّك ما بعدها ؛ لأن ثانى المصغّر محرّك أبدا تقول فى انطلاق نطيليق فتقلب الألف ياء ؛ لأنها رابعه فى مفرد كسرداح وتقول فى افتقار فتيقير وفى اضطراب ضتيريب فتردّ التاء إلى أصلها وهى تاء افتعال لأنّك قلبتها لمّا سكّن ما قبلها ، وقد تحرّك فى التصغير ومن شأن التصغير ردّ الأشياء إلى أصولها وكذلك تقول فى ميزان مويزين فتردّ الواو لزوال علّه القلب.

فصل : فإن كان الاسم مشدّدا ثلاثيّا نحو خلّ وسلّ فككت الإدغام لحجز الياء بينهما وإن كان رباعيا والمشدّد أخيرا لم تفكّه كقولك : أصيّم ومديقّ ؛ لأن فى الياء مدّه تجرى مجرى الفصل بين الساكنين كما جاز فى دابّه والحاقّه.

فصل : فإن كان المؤنّث ثلاثيا بغير علامه ردّت التاء فى تصغيره نحو قديره وشميسه ؛ لأنه وضع على التأنيث ولم يكن فى المكبّر علامه له فلو لم تردّ فى التصغير لم يبق من أحكام التأنيث فى اللفظ شىء ، وقد شذّ من ذلك شىء فلم تلحق به التّاء فى التصغير من ذلك فرس ذهبوا به إلى معنى المركوب وحريب تصغير حرب القتال ذهبوا بها إلى معنى القتال أو إلى الحرب وهو الغضب ؛ لأنه يلازمها ، وقد قالوا قويس حملوه على معنى العود.

فصل : فأن كان أربعه أحرف لم يردّوا إليه التاء نحو زيينب وعقيرب وعتيّق ؛ لأن الحرف الرابع طالت الكلمه به حتى صار عوضا من تاء التأنيث ، وقد خرج عن هذا الأصل ثلاثه ألفاظ ظرفان وهما وراء وقدّام تقول فيهما وريّئه وقديديمه وعلّه ذلك أنّ الظروف كلّها مذكّره إلّا هذين فإنّهما مؤنثان فلو لم تردّ التاء عليهما للتّصغير لألحقا ببقيه الظّروف واللّفظه الثالثه السماء ذا الكواكب ، فإنّ تصغيرها سميّه وإنّما قصدوا بذلك الفرق بينها وبين سماء المطر فإنّه مذكّر.

فصل فی تصغیر الأسماء المبهمه

إذا صغّرت الاسم المبهم ترکت أوّله علی ما کان علیه من فتح أو ضمّ بخلاف المعربه ؛ لأنها لمّا خالفتها فی الإعراب والبیان خالفتها فی التصغیر ؛ لأن التصغیر کالوصف لها ووصفها لا یغیّرها فمن ذلک ذا تقول فی تصغیره ذیّا بالفتح فالألف فی آخره عوض عن الضمّه المستحقّه فی أوّل المصغّر فهی زائده ولمّا کان ذا علی حرفین لم یمکن تصغیره مع بقاء ألفه ؛ لأن الألف لا یکون قبلها ساکن وياء التصغیر ساکنه ولا یمکن أن تقلب الألف یاء وتدغم فیها یاء التصغیر ؛ لأن ذلک مخالف لما علیه باب التصغیر إذ من حکم التصغیر أن تکون یاؤه ثالثه وبعدها حرف فوجب أن تکمّل هذه الکلمه ثلاثه أحرف کما تکمّل سائر الکلمات التی علی حرفین بحرف آخر فی التصغیر فزادوا یاء تقع بعد یاء التصغیر وصارت الألف یاء قبل یاء التصغیر فصار معک ثلاث یاءات ، وذلک مرفوض علی ما ذکرنا فی تصغیر عطاء وبابه فحذفوا إحداها والقیاس یقتضی أن تکون المحذوفه الأولی ؛ لأن الثالثه بعدها الألف ولا تکون إلا متحرکه وياء التصغیر لا تحرّک ولا تحذف لئلا یبطل معناها ولا شیء یخلفها فحذفت الأولی ووقعت یاء التصغیر ثانیه وعندی أنّ یاء التصغیر لو جعلت ثانیه من الابتداء أو جعل بدل الألف یاء متحرکه لتقع الألف المعوّضه من الضمّه بعدها ، وکان أقرب إلی القیاس من الزیاده والحذف والرجوع أخیرا إلی هذا المذهب ولو أمکن فی الاسم المعرب أن تقع یاء التصغیر ثانیه لأوقعت وإنّما منع منه انضمام ما قبلها وتقول فی هذا هاذیّا فتأتی بحرف التنبیه وتدع الاسم فی التصغیر علی ما کان علیه وفی ذاک ذیّاک والکاف للخطاب.

فأمّا فی المؤنّث فقد قالوا : هذه وهاذی وتاوتی ، إلّا أنّه فی التّصغیر لا یقال إلّا تیّا لئلا یلتبس المؤنّث بالمذکّر وتقول فی ذلک ذیّالک فتأتی باللّام والکاف ، وفی تلک : تیّالک فأمّا أولاء الذی هو جمع ذا فیقصر ویمدّ فإن صغّرت المقصور قلت : أولیّا فالضمّه باقیه وأبدلت الألف یاء وأدغمت والألف التی بعدها عوض من ضمّه التّصغیر فأمّا الممدود فهو علی مثال فعال فإذا صغّر وقعت یاء التصغیر بعد اللّام وبعدها ألف فتقلب الألف یاء فأمّا الألف التی تزاد عوضا من ضمّه التصغیر فاختلفوا فی موضع زیادتها هنا فقال المبرّد الوجه أن یزاد قبل الهمزه ثم یعمل بالقیاس فی ذلک وإنّما قال ذلک لثلاثه أوجه :

أحـدها : أنّه لو زاد الألف بعد الهمزه للزم حذفها ؛ لأنها تقلب یاء مثل الهمزه فی عطاء إذا صـغّرت ، وإذا قلبت یاء وجب حذفها لاجتماع ثلاث یاءات کما حـذفت فی عطیّ فتقع الألف بعد الیاء المشدّده فتصـیر أولیًا کتصـغیر المقصور فلا یبقی علی المدّ فی المکبّر دلیل.

الوجه الثانی : أنّ الألف إذا وقعت بعد الهمزه کانت خامسه زائده وحکم مثل ذلک الحذف فی التصـغیر کحبارى فإنّک تحذف الألف الأخیره ، وإذا حذفت قلبت الهمزه یاء وحذفت وصارت إلی مثل أولیّ مثل عطّیّ فیزول عوص الضمّه ویبقی لفظ أقلّ من لفظ المقصور.

والثالث : أنّ الألف المزیده عوضا من ضـمّه التّصغیر تصیّر الکلمه إلی مثل حمیراء فی عدّه الحروف فینبغی أن تکون الألف قبل الهمزه وتکون الألـف التی کـانت فی المکبّر بمنزله الراء فی حمراء فی أنّهـا ثـالثه فإذا صـغّرت قلبت الألف الأولی یاء فینبغی أن تبقی الألف والهمزه بعدها کما بقیت فی حمیراء.

وقال الزجاج : الألف المعوّضه من الضـمّه زیـدت أخیرا علی ما علیه الباب والهمزه بدل من ألف وقبلها الألف الزائده فی المکبّر فأبدلت الأولی یاء وردّت الهمزه إلی أصلها فاجتمع ألفان فهمزت الثانیه کما همزت ألف التأنیث فی حمراء.

وتقول فی تصـغیر الّـذی : اللّذیا وفی اللّتیّا ، فتبقی الفتحه وتزید الألف فإن ثنیت قلت : اللّذیّان واللّذیّون ، فحذفت الألف الزائده دون الـف التثنیـه لالتقـاء السـاکنین ، وکـان حـذف الأـولی أولی ؛ لأـن الثـانیه تمحضّت للتّثنیه ودلّت علی الإـعراب فهی أقـوی واختلف فی تقدیر حذفها فقال سیوبیه هی محذوفه غیر مقدّره.

ویظهر أثر الخلاف فی الجمع فعنـد سـیبویه اللّـذیّون بضمّ الیاء واللّـذین بکسـرها کأن لم یکن فیه ألف ، ولو کان مقدرا کما أنّ التنوین فی قولک : واغلام زیداه حذف کأن لم یکن ولو کان مقدّرا لکانت الألف یاء لکسره الدال.

وعند الأخفش والمبرّد بفتح الیاء فی الحالین لتکون الفتحه دالّه علی الألف المحذوفه کالمطفین والأعلین.

وأمّا تصغير اللّائى واللّاتى فقال سيبويه : استغنوا عنه بتصغير واحده المتروك فى جمعه وهو قولهم : اللّتيات وهذا يدلّ على أنّ العرب امتنعت منه ، وأمّا الأخفش فيقيسه فيقول فى اللائى : اللّويئا فيقلب الألف واوا ؛ لأنها مثل ألف فاعل ويوقع ياء التصغير بعدها ويقرّ الهمزه ويزيد ألفا أخيرا ويحذف الياء التى بعد الهمزه لئلا تصير الكلمه على سته أحرف وكأنه حذف الياء لالتقاء الساكنين وكانت أولى بالحذف ؛ لأن الألف لمعنى ويقول فى اللاتى اللّويئا على قياس ما تقدّم وقال المازنىّ لمّا لم يكن بدّ من حذف حذفت الألف التى بعد اللّام ؛ لأنها زائده فتقع ياء التصغير بعد الهمزه والتاء وتدغم فتصير الليّا واللّتيا كلفظ الواحد وحكى عن بعضهم من العرب ضمّ اللام فى اللّذيا واللّتيّا. وأمّا من وأىّ فقد تقدّم الكلام فى تصغيرهما.

فصل : فإن صغّرت جمع التكسير الكثره رددته إلى جمع القلّه إن كان له جمع قلّه نحو جمال تقول فى تصغيره أجيمال فتردّه إلى أجمال ثم تصغّره وإنّما كان كذلك ؛ لأن التصغير تقليل فلم يجتمع مع ما يدلّ على الكثره فإن لم يكن له جمع قلّه جمعته بالألف والتاء نحو دريهمات ورجيلات ؛ لأن هذا الجمع جمع قلّه فإن لم يجز فى مكبّره الألف والتاء وجاز فيه الواو والنون رددته إلى الواو والنون كقولك فى تصغير حمقى إن أردت به جمع أحمق : أحيمقون ، وإن كان جمع حمقاء قلت : حميقاوات ؛ لأن الواو والنون من جموع القلّه.

باب جمع التکسیر

اشاره

(۱)

وحدّه کلّ اسم جمع تغیّر فیه لفظ واحده ومن هنا یسمّی تکسیرا لتغیّر هیئه واحده کما تتغیّر هیئه الإناء بالتکسیر ، والتغییر تاره یکون باختلاف الحرکه وزیاده الحرف نحو : أفلس ورجال ، وتاره بتغیّر الحرکه فقط نحو : جوالق فالمفرد مضموم الأوّل ، فإذا جمع فتحت وتاره یکون بالنّقصان نحو : حمار وحمر ، وتاره یکون علی لفظ الواحد وهو فی التقدیر مختلف نحو : فلک ، فإنّ الفاء فیه مضمومه فی الواحد والجمع ولکن یجب أن یعتقد أنّ الضمّه فی الجمع غیرها فی الواحد لأنّا وجدنا الضمّه تکون لما الواحد فیه مفتوح أو مکسور نحو : فدّان وفدن وحمار وحمر فدلّ علی أنّ حدوث الضمّه فی هذا الجمع معلّل بالجمع وهذا مثل ضمّ العین فی عریب فی التصغیر ؛ لأنها غیر الضمّه فی المکبّر ؛ لأن أوّل المصغّر یضمّ بکلّ حال وکذلک ضمّه الصّاد فی قولک : یا منص علی قولهم : یا حار غیر الضمّه فی منصور وعلی هذا تقول فی هجان ودلاص الکسره والالف فی الجمع غیرهما فی الواحد.

فصل : والجمع علی ضربین قلّه وکثره فجمع القلّه جمع السّلامه وأربعه من التکسیر أفعل وأفعال وأفعله وفعله نحو أفلس وأجمال وأحمره وغلمه وما عدا ذلک جمع کثره وإنّما کان کذلک لأنّک تمیّز بها العدد القلیل وهو من الثلاثه إلی العشره.

۱- جمع التکسیر ، ویسمی الجمع المکسر أیضا هو ما ناب عن أکثر من اثنین ، وتغیّر بناء مفرده عند الجمع ؛ مثل «کتب وعلماء وکتّاب وکواتب». والتّغییر ، إما أن یکون بزیاده علی أصول المفرد کسهام وأقلام وقلوب ومصابیح ، وإما بنقص عن أصوله کتخم وسدر ورسل ، وإما باختلاف الحرکات ، کأسد. وهی جمع «سهم ، وقلب ومصباح وتخمه وسدره ورسول وأسد». وهو قسمان جمع قلّه ، وجمع کثره. فجمع القلّه ما وضع للعدد القلیل ، وهو من الثلاثه إلی العشره کأحمال. وجمع الکثره ما تجاوز الثلاثه إلی ما لا نهایه له کحمول. وهو جمع لشیئین. (الأوّل) اسم ثلاثی ، علی وزن «فعل» صحیح الفاء والعین ، غیر مضاعف ، کنفس ، وأنفس ، وظبی ، وأظب. وأصله «أظبی» بوزن «أفعل» وشذ مجیئه من معتلّ الفاء. کوجه وأوجه. ومن معتل العین. کعین وأعین. ومن المضاعف. کصکّ وأصکّ ، وکفّ وأکفّ. (الثانی) اسم رباعیّ مؤنث ، قبل آخره حرف مدّ کذراع وأذرع ، ویمین وأیمن ، وشلّ مجیئه من المذکر کشهاب وأشهب ، وغراب ، وأغرب وعتاد وأعتد ، وجنین وأجنن.

فصل : وإنّما استعمل كلّ واحد منهما موضع الآخر فى بعض المواضع لاشتراك الجميع فى كونه جمعا وأنّ اللفظ لا يدلّ على الكميّه المخصوصه.

فصل : والألفاظ المقيّده للجمع أربعه :

١ - جمع السلامه نحو : الزّيدون والهندات.

٢ - وجمع التكسير نحو ما ذكرنا.

٣ - واسم الجنس : وهو ما كان بين واحده وجمعه الهاء نحو : نخله ونخل وتمره وتمر ، وهذا ليس بجمع فى اللفظ ؛ لأنه مفرد يذكّر ولا يؤنّث فتقول : هذا تمر ، ولا تقول : هذه تمر ، بخلاف جمع التكسير فإنّك تؤنّثه تقول : هذه رجال وهؤلاء رجال.

٤ - والرابع : اسم مفرد فى اللّفظ موضوع للجمع نحو : الرّهط والنّفر والجامل والباقر.

فصل : وأبنيه الثّلاثىّ عشره أخفّها وأكثرها دورا فى الكلام فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو : فلس وكعب وجمعه القليل على أفعل نحو : أفلس دون أفعال ، وإنّما كان كذلك لأن أفعلا أقلّ حروفا من أفعال فاختير لما يكثر استعماله تخفيفا ، وقد شذّ منه شىء فجاء على أفعال ، وذلك نحو فرخ وأفراخ وساغ فيه ذلك لأمرين :

أحدهما : أنّ الرّاء تشبه حروف المدّ لما فيها من التّكرير.

والثانى : أنه حمل على طير ؛ لأنه بمعناه ومن ذلك أنف وآناف ؛ لأن النّون تشبه الواو بغنّتها وكذلك زند وأزناد ، وفيه وجهان :

أحدهما : ما تقدم من شبه النون بالواو.

والثانى : أنّ الزّند عود فحمل على جمعه.

فصل : وأمّا المعتلّ العين نحو ثوب فيجمع فى القلّه على أثواب لا على أثوب ؛ لأن الضمّه على الواو تستثقل وكذلك الياء فى بيت وأبيات ، فأمّا فى الكثره فتجىء الواو فعال نحو : ثياب دون فعول لئلّا يثقل بضمّه الأوّل والثانى : واجتماع الواوين وجاء ذلك فى الياء نحو : بيوت ؛ لأن الياء أخفّ من الواو.

فصل : وإنّما جمع فعل نحو صرد ونغر على فعلان بالكسر لأمرين :

أحدهما : أنّ هذا البناء اختصّ بضرب من المسمّيات وهو الحيوان ولا يكاد يوجد فى غيره فخصّوه فى الجمع ببناء لا يكون لغيره من الثلاثى.

والثانى : أنّ فعلا قد يكون مقصورا من فعال وفعال يجمع على فعلان نحو غراب وغربان فلمّا قرب منه جمع جمعه فأمّا ربع فشذّ جمعه على أرباع حملا على غيره من الثلاثى.

فصل : وقد شذّ من أبنيه الثّلاثى غير السّاكن العين زمن فجاء على أزمن إذ كان زمن بمعنى دهر فحمل جمعه على أدهر.

فصل : فإن كان الاسم مذكّرا على أربعه أحرف ثالثه حرف مدّ نحو : حمار وسحاب وغراب وقضيب ورسول جمع فى القلّه على أفعله وفعله دون أفعال وأفعل ؛ لأنه لمّا زادت حروفه على الثلاثه زيد فى حروف جمعه فأمّا فى الكثره فقد جاء على فعل بضمّ العين وإسكانها نحو حمر وحمر فى جمع حمار ؛ لأنه اكتفى بمعنى الكثره عن تكثير الحروف فأمّا أحمر وحمراء فلا يجوز فيه إلا حمر بإسكان الميم فرقا بين الاسم والصفه ، وقد جاء هذا البناء على فعلان نحو جربان وفعلان نحو غزلان فأمّا فى المؤنث فالأكثر فيه فى القلّه أفعل نحو عناق وأعنق وعقاب وأعقب لئلّا يجمعوا بين التأنيث وكثره الحروف.

فصل : وإنّما قلبت الف فاعل فى الجمع واوا ؛ لأن الف التكسير تقع بعدها والجمع بينهما متعذّر لسكونهما وحذف أحدهما يخلّ بالدّلاله على الجمع فقلبوها واوا لا ياء لخمسه أوجه :

أحدها : الفرق بين ألف فاعل وياء فيعل نحو صيرف وبيئس فلو قلت : ضارب ، لجاز أن يقال الواحد ضيرب.

والثانى : أن الألف لمّا قلبت فى التصغير واوا نحو : ضويرب قلبت إليها فى الجمع لقوّه اشتباه البابين.

والثالث : أنّ بعد الألف كسره فلو قلبت ياء لوقعت الألف بين كسره وبين ما هو فى تقدير الكسر وقوعا لازما.

والرابع : أنّ ألف فاعل حرف معنى والواو كثرت زيادتها للمعنى أكثر من زياده الياء له.

والخامس : أنّ الواو هنا لمّا اختصّت بالجمع أشبهت واو الضمير فى قاموا والزّيدون.

فصل : وإنّما جاء فى جمع فاعل من المنقوص فعله نحو : قاض وقضاه فرقا بين الصحيح والمعتلّ واختاروا له هذه الزّنه ؛ لأنها أخفّ وأنّها لا مثل لها فى الآحاد المعتلّه.

فصل : وجميع الرّباعى له جمع واحد وهو فعالل سواء كانت حروفه كلّها أصولا أو كانت بعضها للإلحاق ؛ لأن الأربعه لا بدّ فيها من زياده ألف التكسير لتدلّ على الجمع فلو زادوا حرفا آخر لطالت الكلمه وهم قد حذفوا من الخماسىّ فرارا من الطّول ولم يأت على شىء من صيغ الثلاثىّ ؛ لأنه لا بدّ فيه من تكرير لامه كما كانت مكرره فى الواحد فلو جاء على شىء من تلك الصّيغ لم تتكرر اللام بل كان يعود إلى الثلاثى.

فصل : إذا كان الرابع واوا أو ألفا زائدا فى الرّباعى نحو جرموق وحملاق قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

فصل : وأمّا الخماسىّ فتحذف منه الحرف الأخير لما ذكرنا فى التّصغير وكذلك إذا كان فى الكلمه زائدان أحدهما لغير معنى حذف دون الآخر وإن كان فيه زائد واحد واحتيج إلى الحذف حذف لما ذكر فى التّصغير أيضا.

فصل : وإن كان فيه زائدان إذا حذفت أحدهما لزمك حذف الآخر وإن حذفت الآخر لم يلزمك حذف صاحبه حذفت الذى تأمن معه حذف الآخر نحو عيضموز تحذف منه الياء ليبقى يعقوب فتنقلب واوه ياء ولو حذفت الواو وأبقيت الياء لقلت عياضمز ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه مثل سفار جل فتحذف الياء ليبقى أربعه أحرف مثل جعفر وجعافر ، فإذا حذفت الياء بقى مثل يعقوب كما تقدّم.

فصل : وإنّما حرّكت العين من فعله إذا كانت اسما فى الجمع نحو جفنه وجفنات ولم تحرّك فى الصّفه نحو صعبات ليفرّق بين الاسم والصّفه وكان إبقاء الصّفه على السّكون أولى ؛ لأن

الصّفه أثقل من الاسم لاحتياجها إلى الموصوف وإلى الفاعل المضمر والمظهر ولكونها مشتقّه من الفعل الذى هو ثقيل.

فصل : فإن كانت العين واوا أو ياء لم تحرّكا لئلا تنقلبا ألفين ، وقد جاء التحريك فى الشّعر شاذا كما جاء التسكين فى الاسم الصحيح العين شاذّا أيضا وهكذا أيضا إن كان مضاعفا نحو سلّه وسلّات لانّك لو حرّكت اللّام الأولى لالتقى مثلان ومن شأنهم أن يدغموا الأوّل فى الثانى : فيما هو أصل فكيف فيما حركته عارضه.

فصل : فإن كانت الفاء مضمومه والعين ساكنه صحيحه جاز ضمّها إتباعا وفتحها فرارا من الضّمتين وتسكينها على الأصل نحو : حجرات ، فإن كانت العين واوا نحو سوره لم تحرّك لئلا تنقلب الواو بالضمّ أو تقلب ألفا إن فتحت ، وقد جاء فى سورات بالفتح ، فإن كانت اللّام واوا نحو خطوه فالجيّد تسكين العين لئلا تجتمع الضمّتان والواو وزياده الجمع ، وقد جاء تحريكها على الأصل ، فإن كانت ياء نحو كليه فالتّسكين هو الوجه لما تقدّم فى الواو ولو فتحت العين لأدّى القياس إلى قلب اللّام ألفا أو حذفها لالتقاء الساكنين ، وقد جاء ذلك شاذّا أيضا.

فصل : فإن كانت فعله مكسوره الفاء مثل سدره ففيها الأوجه الثلاثه التى فى المضمومه :

الكسر على الإتباع.

والفتح للتخفيف.

والإسكان على الأصل.

فصل فى جمع أفعل

إذا كان أفعل اسما نحو أفكل جمع على أفاعل ؛ لأنه بالحرف الزائد لحق بجعفر فجمع جمعه وهو اسم مثله فإن كان صفه غالبه وهى التى لا يكاد يذكر الموصوف معها نحو : الأبرق والأبطح جمعته هذا الجمع ؛ لأنه اشبه الاسم من حيث لم يذكر الموصوف معه فتقول أبارق وأباطح وإن كان صفه يذكر معها الموصوف نحو : أحمر جمعته على فعل بإسكان العين وضمّها

شاذّ ولم يجمع على أفاعل ؛ لأن الصفه مشتقّه من الفعل واشتقاقها وكونها فرعا على الموصوف يلحقها بالثلاثىّ الذى هو أصلها.

فصل : وتكسير الصّفه ليس بقياس لما ذكرنا فى فعله من مشابهه الصفه للفعل فأمّا جمعها بالواو والنون فليس بقياس ؛ لأن الفعل تتصل به هذه العلامه فضاربون مثل يضربون.

فصل : وقد شذّت من الجموع ألفاظ فجاءت على خلاف نظائر آحادها فمن ذلك ليله جمعت على ليال وكان قياسها ليال مثل جفان أو ليلا مثل تمره وتمر وقياس وأحدها : ليلاه مثل سعلاه وسعال ، وقد جاء فى الشعر ليلاه شاذا ، ومن ذلك حوائج جمع حاجه وقياس وأحدها : حائجه مثل ضاربه وضوارب وقياس حاجه حاج وحاجات ، وهما مستعملان ومن ذلك ذكر ومذاكير وكأنه جمع مذكار وكأنّهم توهّموا فى جمعه ما يدلّ على التكثير.

باب ألفات القطع وألفات الوصل

ألف الوصل (۱) : مزيده توصّلا بها إلى النّطق بالسّاكن بعدها ؛ ولذلك إذا وصلت بالكلمه شيئا قبلها سقطت الهمزه ؛ لأن الساكن قد نطق به بواسطه ما قبله فلا تثبت همزه الوصل إلّا فى الابتداء وأمّا همزه القطع (۲) فتثبت وصلا وابتداء.

فصل : وإنّما اختيرت الهمزه لذلك لوجهين :

۱- همزه الوصل هى همزه فى أوّل الكلمه زائده ، يؤتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن ، لأنّ العب لا تبتدئ بساكن ، كما لا تقف على متحرّك ، وذلك كهمزه «اسم واكتب واستغفر وانطلاق واجتماع والرّجل». وحكمها أن تلفظ وتكتب ، إن قرئت ابتداء ، مثل «إسم هذا الرجل خالد» ، ومثل «إستغفر ربك» ، وأن تكتب ولا تلفظ ، وإن قرئت بعد كلمه قبلها ، مثل «إنّ إسم هذا الرجل خالد» ، ومثل «يا خالد إستغفر ربك». وهى قسمان سماعيّه وقياسيّه. فالسّماعيه محصوره فى كلمات وهى «ابن وابنه وامرؤ وامرأه واثنان واثنتان واسم وأيمن». والقياسيّه تكون فى كل فعل أمر من الثّلاثىّ المجرّد «كاعلم واكتب». وفى كل ماض وأمر ومصدر من الفعل الخماسىّ والسداسىّ «كانطلق وانطلق وانطلاق ، واستغفر واستغفر واستغفار». وهمزه الوصل مكسوره دائما ، إلّا فى «أل وأيمن) ، فإنها مفتوحه فيهما ، وفى الأمر من وزن» يفعل - المضموم العين - فإنها مضمومه فيه ، مثل «أكتب ، أدخل». والماضى المجهول من الخماسىّ والسداسىّ تضمّ همزته تبعا للحرف الثالث ، فتقول فى «إحتمل ، إستغفر» «أحتمل ، أستغفر».
۲- همزه الفصل (وتسمى همزه القطع أيضا) هى همزه فى أوّل الكلمه زائده ، كهمزه «أكرم وأكرم وأكرم وإكرام». وحكمها أن تكتب وتلفظ حيثما وقعت ، سواء قرئت ابتداء ، مثل «أكرم ضيوفك» ، أم بعد كلمه قبلها ، مثل «يا علىّ أكرم ضيوفك». وهمزه الفصل همزه قياسيّه. وهى تكون فى أوائل بعض الجموع كأحمال وأولاد وأنفس وأربع واتقياء وأفاضل. وتكون أيضا فى الماضى الرّباعىّ وأمره ومصدره ، مثل أحسن وأحسن وإحسان» ، وفى المضارع المسند إلى الواحد المتكلم مثل «أكتب وأكرم وأنطلق وأستغفر» ، وفى وزن «أفعل» ، الذى هو للتّفضيل ، مثلث «أفضل وأسمى» ، أو صفه مشبّهه ، مثل «أحمر وأعور». وهى مفتوحه دائما ، إلا فى المضارع من الفعل الرباعى ومصدره ، فإنها فى الأول مضمومه ، مثل احسن وأعطى» ، وفى الآخر مكسوره ، مثل «إحسان وإعطاء».

أحدهما : أنّ القياس كان أن تزاد الألف لخفّتها ولكن تعذّر ذلك لاستحاله تحريكها واستحاله الابتداء بالساكن فعدل إلى الهمزه إذ كانت أختها فى المخرج وشبيهتها فى أحكام كثيره ، وقيل : حرّكت الألف فانقلبت همزه.

والثانى : أنّ الهمزه أوّل حروف الحلق فخصّت بالابتداء لتناسب المعنيين.

فصل : وأصل حركتها الكسر ؛ لأن الأصل الإسكان ولكن دعت الضروره إلى التحريك فصار التحريك لالتقاء الساكنين أو كالتحريك له ، وإنّما يضمّ إذا انضمّ الثالث ؛ لثقل الخروج من كسر إلى ضمّ لازم وضمّت اتباعا للثالث.

فإن قيل : فكيف كسرت همزه ابنو وارموا وضمّت همزه أدعى وأغزى؟

قيل : لأن الضمّه فى النون والميم عارضتان والأصل كسرهما ، والأصل فى العين والزّاى ضمّهما والكسره عارضه وذهب قوم إلى أنّها حرّكت اتباعا للثالث المضموم والمكسور فأمّا المفتوح فلم نتبعه لئلا يلتبس بهمزه المتكلّم.

فصل : فأمّا الهمزه مع لام التعريف فمفتوحه ، وذلك لكثره استعمال أداه التّعريف فاختير لها أخفّ الحركات فرارا من الثّقل.

فصل : فأمّا همزه ايمن فقد ذكرت فى القسم ، وقيل : هى همزه الجمع حذفت واجتلبت همزه الوصل وفتحت إيذانا بالتغيير اللّاحق الكلمه ، وقد دخل هذه الكلمه ضروب من التّغيير على ما ذكر فى القسم.

فصل : فأمّا ما يدخل عليه همزه الوصل من الأسماء فعشره تذكر أحكامها فى التّصريف إن شاء الله وهى اسم واست وابن وابنه وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأه وايمن.

وأمّا الأفعال فتدخل فيه همزه الوصل إذا كان الفعل أربعه أحرف فصاعدا غير الهمزه ، ويسكّن الحرف الذى يلى الهمزه نحو : انطلق واستخرج واقترف ونحو ذلك ومصدره كذلك نحو الانطلاق والاستخراج ولسكون الحرف الثانى علّه نذكرها فى التصريف إن شاء الله تعالى.

وأمّا دخولها فى الأمر ففى كلّ فعل سكّن فيها ما بعد حرف المضارعه ؛ فإنّ همزه الوصل تدخل عليه ليبقى الحرف على سكونه نحو : اضرب واركب واقرب ، فأمّا نحو : قم وعد فلم يحتج إلى الهمزه ؛ لأنه لمّا تحرّك فى المضارع نحو يقوم ويعد بقى متحرّكا فى الأمر.

فصل : إذا دخلت همزه الاستفهام على همزه الوصل حذفت همزه الوصل ؛ لأن السّاكن يمكن النّطق به بعد الاستفهام فلا حاجه إلى الهمزه الأخرى وكانت همزه الاستفهام أولى ؛ لأنها دخلت لمعنى فأمّا همزه لام التّعريف فلا تحذفها همزه الاستفهام ؛ لأنها لو حذفت لصار لفظه لفظ الخبر ولم يقرّ الهمزه على لفظها ؛ لأنها ساكنه ولام التعريف ساكنه فلم تجتمعا ولكنّها تبدل ألفا ؛ لأن الألف فيها مدّ يصحّح وقوع الساكن بعدها ومنه قوله تعالى : (آللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ) [النمل : ٥٩].

باب الوقف

الوقف ضدّ الابتداء ؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمه ولمّا استحال الابتداء بالساكن استحسنوا فی ضدّه وهو الوقف ضدّ الحركه وهو السكون وجمله مذاهب العرب فی الوقف سبعه (۱) :

ص: ۴۱۷

۱- الوقف قطع النّطق عند آخر الكلمه. فما كان ساكن الآخر ، وقفت عليه بسكونه ، سواء أكان صحيحا كاكتب ولم يكتب وعن ومن ، ام معتلّا كيمشی ويدعو ويخشی والفتی وعلی ومهما. وما كان متحركا ، كيتب وكتب والكتاب وأين وليت ، وقفت عليه بحذف حركته (ای بالسكون). وإليك أشهر قواعد الوقف واكثرها دورانا ۱ - إذا وقفت علی منوّن ، حذفت تنوينه بعد الضمه والكسره ، وأسكنت آخره ، مثل «هذا خالد. مررت بخالد». فإن كانت الحركه فتحه ، ابدلت التنوين ألفا ، مثل «رأيت خالدا». هذه هی اللغه الفصحی وهی أرجح اللّغات وأكثرها. وربيعه تجيز الوقف علی المنوّن المنصوب ، كما يوقف علی المرفوع منه والمجرور ، فيقولون «رأيت خالد». ۲ - إذا كتبت «إذا» بالألف مع التنوين ، طرحت التنوين ، ووقفت عليها بالألف ، وإذا كتبتها «إذن» ، بنون ساكنه ، أبدلت نونها ألفا ، ووقفت عليها بها. ومنهم من يقف عليها بالنون مطلقا. وهو اختيار بعض النحاه. وإجماع القرّاء السبعه علی خلافه. ۳ - إذا وقفت علی نون التوكيد الساكنه (وهی الخفيفه) ، ابدلتها الفا ، ووقفت عليها ، سواء اكتبت بالألف مع التنوين كقوله تعالی (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ.) أم كتبت بالنون ، مثل «اجتهدن». فتقول فی الوقف علی لنسفعا. «لنسفعا» ، وفی الوقف علی اجتهدن «اجتهدا». قال الشاعر «ولا تعبد الشيطان ، والله فاعبدا» ، أی «فاعبدن». ۴ - هاء الضمير للمفرد المذكر ، توصل ، فی درج الكلام ، بحرف مد يجانسها ، إلا إذا التقت بساكن بعدها ، فمثل رأيته وسررت به ، يلفظان «رأيتهو سررت بهی» فإذا وقفت عليها حذفت صلتها (وهی الواو أو الياء) ، فتقول رأيته «مررت به» ، إلا فی ضروره الشعر ، فيجوز الوقف عليها بحركتها ، كقول الرّاجز كأنّ لون أرضه سماؤه». ولو كان فی النّثر لوجب أن يقول «سماؤه» بإسكان الهاء. أما «ها» ، ضمير المؤنثه ، فتقف عليها بالألف ، مثل رأيتها. ۵ - إذا وقفت علی المنقوص ، فإن كان منصوبا ثبتت ياؤه ، سواء أكان منوّنا ، مثل (سمعنا مناديا) أم غير منوّن ، مثل (طلبت المعالی). وما سقط تنوينه من الصّرف ، فهو ثابت الياء ، كالمقترن بأل ، مثل (رأيت مراكب فی البحر جواری). وإن كان مرفوعا أو مجرورا ، فإن كان منوّنا ، فالأرجح حذف يائه ، كقوله تعالی (فَاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ ،) ومثل (مررت بقاض) ويجوز إثباتها ، كقراءه ابن كثير (ولكلّ قوم هادی ... وما لهم من دونه من والی) وإن كان غير منوّن ، فالأفصح إثبات يائه ، مثل (جاء القاضی ، ومررت بالقاضی). ويجوز حذفها ، كقوله تعالی (الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ ... لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ) ووقف ابن كثير بالياء. ۶ - إذا وقفت علی المقصور ، فإن كان غير منوّن ، وقفت عليه كما هو كجاء الفتی ، وإن كان منوّنا ، حذفت تنوينه ، ورددت إليه ألفه فی اللفظ «كجاء الفتی ، ورأيت فتی ، ومررت بفتی» تقف عليه بلا تنوين. ۷ - إذا وقفت علی تاء التأنيث المربوطه ، كحمزه وطلحه وشجره وقائمه وفاطمه ، أبدلتها فی الوقف هاء ساكنه ، فتقول (حمزه ، وطلحه ، وشجره ، وقائمه وفاطمه). هذه هی اللغه الفصحی الشائعه فی كلامهم. فإن وصلت ، رددتها إلی التاء ، مثل (هذا حمزه مقبلا). ومن العرب من يجری الوقف مجری الوصل ، فيقف عليها تاء ساكنه ، كأنها مبسوطه ، فيقول «ذهب طلعت ، وهذه شجرت! وجاءت فاطمت. وقد سمع بعضهم يقول» يا أهل سوره البقرت؟ فقال بعض من سمعه «والله ما أحفظ منها آيت».

١ – الإسكان.

٢ – والإشمام.

٣ – والرّوم.

٤ – والنّقل.

٥ – والتّشديد.

٦ – والإبدال من التنوين. ٧ – ومن حرف العلّه والحذف.

فصل : وأجودها الإسكان فى الرفع والجرّ والنصب فى غير المنوّن لوجهين :

أحدهما : ما تقدّم من مضادّه الوقف للابتداء.

والثانى : أنّ الوقف يكون للاستراحه فيناسب الإسكان لخفّته.

فصل : وأما الإشمام فهو أن يشير بشفتيه إلى الضمّ دون الكسر والفتح وهذا يدرك بالبصر دون السمع ويسمّى روما عند قوم وإنّما فعلوا ذلك تنبيها على استخفاف الحركه ولم يجز فى الكسر لما يفضى إليه من تشويه الخلقه ولا فى الفتح لتعذّر ذلك.

فصل : وأمّا الرّوم فهو أن يضمّ شفتيه فى الرفع بعض الضمّ ويكسر فى الجرّ بعض الكسر فيضعف الصّوت بهما وهذا يدركه السمع ويسمّى روما ؛ لأن الرّوم الإراده فكأنّه اراد الحركه التامّه ولم يأت بها وبقى على إرادتها دليل.

فصل : وأمّا النّقل فهو أن تنقل الضمّه فى الرفع والكسره فى الجرّ إلى الساكن قبلها بشرط أن لا يخرج بالنقل عن النظائر وأن يكون المنقول إليه صحيحا مثاله هذا بكر بضمّ الكاف ومررت ببكر بكسرها ومنه : [الرّجز]

أنا ابن ماويّه إذ جدّ النّقر

وقرأ بعضهم : (وتواصوا بالصّبر) وإنّما فعلوا ذلك اهتماما بالإعراب فجمعوا بين الوقف على السكون والإتيان بالحركه وتقول مررت برجل فتكسر الجيم ، ولا تقول : هذه رجل لئلا تخرج من كسر إلى ضمّ فى حشو وتقول هذا بسر فتضمّ ولا تقول أكلت من بسر فتكسر لئلا تخرج من ضمّ إلى كسر لازم فى حشو ولا تقول هذا زيد فتنقل لئلا يتحرك حرف العلّه.

فصل : وأمّا التشديد فهو أن يشدّد حرف الإعراب إذا كان صحيحا قبله متحرّك فى الرفع والجرّ وفى النّصب إذا لم يكن منوّنا كقولك : هذا خالد وهو محمد ورأيت الرجلّ ، وإنّما فعلوا ذلك اهتماما بالإعراب أيضا وجعلوا الحرف السّاكن عوضا من الحركه كما جعلوا حروف المدّ فى موضع كالحركات.

فصل : وأمّا الإبدال من التنوين فأكثر العرب تبدل منه فى النصب ألفا ولا تبدل منه فى الرفع والجرّ وفى ذلك وجهان :

أحدهما : أنّ القياس يقتضى ترك البدل فى الجميع ؛ لأن البدل كالأصل وكما لا تثبت الاصل فكذا ينبغى فى البدل ولكن أبدل فى النصب لخفّه الفتحه والألف.

والثانى : أنّ القياس هو الإبدال فى الجميع ليتبيّن أنّ التنوين هو مستحقّ فخرج فى النصب على الأصل.

وامتنع فى الرفع والجرّ لأمرين :

أحدهما : ثقل الضمّه والواو والكسره والياء.

والثانى : اللّبس فالواو تلتبس بواو الجمع أو واو الاستذكار والياء فى الجرّ تلتبس بياء الجمع أو ضمير المتكلّم ومن العرب من لا يبدل فى النصب ، كما قال الأعشى : [المتقارب]

وآخذ من كلّ حىّ عصم

أى : عصما وقاسوه على الرفع والجر.

ومنهم من يبدل فى الرفع واوا وفى الجرّ ياء كما يبدل فى النصب ألفا وهم أزد السراه ولا يحتفلون بالثّقل واللّبس.

فصل : وأمّا الإبدال فى غير التنوين فمن التّاء والألف والهمزه والياء أما التاء ، فإن كانت للتّأنيث أبدلت فى الوقف هاء فى الأحوال الثلاث لأنّهم أرادوا أن يفصلوها من غير تاء التأنيث وإنّما اختاروا الهاء لما نذكره فى حروف البدل إن شاء الله نحو ضاربه ولمّا كانت التّاء تثبت فى الكلمه إمّا أصلا أو كالأصلىّ وصلا ووقفا نحو : الرّفات والفرات أبدل منها إذا كانت تاء تأنيث للفرق ، ومن العرب من يثبتها فى الوقف ومنه قول : يا أهل سوره البقره ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيت ولا يبدل هنا من التنوين ألفا.

فصل : وأمّا الإبدال من الألف فقد جاء ذلك فى نحو : حبلى وأفعى فمنهم من يقف على الألف وهو الأكثر ، ومنهم من يبدلها واوا قبلها الفتحه ، ومنهم من يبدلها ياء قبلها الفتحه ، ومنهم من يبدل ألف فعلى همزه فتقول : حبلا.

فصل : وأمّا الهمزه فإن كانت قبلها ألف مدّ نحو : كساء فالحكم فيها كسائر الحروف الصّحاح فتحقق الهمزه فى الوقف على ما يمكن فيها من المذاهب المذكوره ، وإن لم تكن قبلها ألف بل كان متحركا نحو : الخطأ والكلأ ، فالجيّد همزها وفيها من المذاهب ما ذكرنا.

ومنهم من يبدلها واوا فى الرفع وألفا فى النصب وياء فى الجرّ ويتبعها ما قبلها وإن كان ما قبلها ساكنا صحيحا نحو : الخبء والوثء ، فالمشهور إقرارها فى الوقف ساكنه وفيها من المذاهب ما تقدّم ، ومنهم من يلقى حركه الهمزه على ما قبلها ويحذفها فيقول هذا الوث بغير همز فى الأحوال الثلاث ، لكن يضمّ الثاء فى الرفع وبفتحها فى النصب وبكسرها فى الجرّ كما كانت الهمزه كذلك ، ومنهم من يبدلها واوا فى الرّفع ويضمّ ما قبلها وياء فى الجرّ ويكسر ما قبلها وألفا فى النصب.

فصل : وأما الياء إذا سكّن ما قبلها نحو ظبى ورمى وعدىّ فالجيّد إقرار الياء ، ومنهم من يبدلها جيما.

فصل : وأمّا الحذف ففى المنقوص نحو قاض وعم إذا نوّن ووقف عليه رفعا أو جرّا ففيه مذهبان :

أحدهما : حذف الياء وإسكان ما قبلها كالصحيح فإنّه يحذف منه التنوين والكسره التى قبله.

والثانى : إثبات الياء ؛ لأنها حذفت فى الوصل بسبب التنوين ولا تنوين فى الوقف فلا علّه للحذف ، فإن قيل هذا يوجب أن يكون إثباتها أولى قيل لا ؛ لأن الوقف عارض والعارض كغير المعتدّ به فأمّا فى النصب فيوقف بالألف المبدله ؛ لأن الياء تثبت فيه وصلا.

فصل : فإذا لم يكن المنقوص منوّنا للألف واللام فالجيّد الوقف عليه فى الرفع والجرّ ؛ لأنّها تثبت فى الوصل لعدم موجب الحذف فلم تتغيّر فى الوقف ويجوز حذفها وفيه وجهان :

أحدهما : الفرق بين الوصل والوقف ولا فارق إلّا الياء.

والثانى : أنّهم قدّروا الاسم نكره موقوفا عليه ثم أدخلوا عليه الألف واللّام وهو كذلك فبقى على حاله ، فأمّا فى النصب فالياء لا غير ؛ لأنها تتحرّك فى الوصل وحذفت حركتها وكفى به فرقا.

فصل : فإن ناديت الاسم المنقوص فمذهب سيبويه إثبات الياء ؛ لأنه موضع لا ينوّن ومذهب يونس حذفها للفرق واتفقوا على إثباتها فى قولك : يا مرى وهو اسم الفاعل من أرى لأنّهم لو حذفوها لبقى الاسم على حرفين.

فصل : وأمّا الوقف على المقصور المنوّن ففيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : الوقف على الألف التى هى من نفس الكلمه فى الرفع والجرّ وعلى بدل التّنوين فى النصب وحذف حرف الإعراب لالتقاء الساكنين وهو قول سيبويه.

والمذهب الثانى : الوقف على حرف الإعراب فى الأحوال الثلاث.

والمذهب الثالث : الوقف على ألف التنوين فيهنّ.

وحجّه الأوّلين : أنّ المعتلّ مقيس على الصحيح والمختار فى الصحيح أن لا يبدل من تنوينه فى الرفع والجرّ ويبدل منه فى النصب.

فإن قيل : يلزم عليه أمران :

أحدهما : أنّ الصحيح فعل به ذلك ؛ لأن الفرق فيه يظهر وهنا لا يظهر.

والثانى : ما يذكر فى حجّه المخالف.

قيل عنه جوابان :

أحـدهما : أنّ الفرق ثـابت ، وذلـك أنّـك إذا وقفت على الألف المبـدله من ياء فى الرفع والجرّ كتبتها ياء وأملتها وجعلتها روما وفى النصب لا يثبت شىء من ذلك.

والثانى : أنّ الحكم إذا كانت له علّه ووجدت أثبت حكمها سواء ظهر الفرق أو لم يظهر.

واحتجّ للمذهب الثانى بثلاثه أشياء :

أحدها : عدم الفرق.

والثانى : الألف فى النصب قد أميلت وكتبت ياء فى قوله : (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً) [طه : ١٠].

والثالث : أنّها وقعت رويّا كقول الشاعر : [الرجز]

إنّك يابن جعفر خير فتى

إلى أن قال :

وربّ ضيف طرق الحىّ سرى

صادف زادا وحديثا ما اشتهى

إنّ الحديث طرف من القرى

فالألـف فى سـرى روىّ كما أنّ الألف فى باقى الأبيات كـذلك إذا كان ما قبل الألف مخالفا والروىّ لا يختلف ولو كانت بـدلا من التنوين لم يكن رويّا كما لا يصحّ أن تجمع فى قصيده بين قولك : رايت زيدا وبين العصا والعلا.

واحتـجّ أرباب المـذهب الثالث : بأنّ الموجب لإبـدال التنوين ألفا فى الاسم الصـحيح فتحه ما قبله والتنوين فى المقصور كذلك فى الأحوال الثلاث.

والجواب : أمّا الفرق فقد ذكرناه ، وأمّا إمالتها وكتبها بالياء فى الآيه فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّ ذلك جاء على لغه من لم يبدل من التنوين ألفا فى الصحيح.

والثانى : أنّها أشبهت لام الكلمه فى اللفظ فقط فأجرى عليها شىء من أحكامها ، وقد أميلت فى نحو كتبت كتابا.

وأمّا وقوعها رويّا فجوابه هـذان الوجهان ، وأمّا شـبهه المـذهب الثالث فضـعيفه ؛ لأن التنوين فى الاسم الصـحيح أبـدل بعد فتحه الإعراب والفتحه قبل التنوين فى المقصور فتحه بناء ؛ لأنها عين الكلمه أو ما يجرى مجراها فلا تكون تابعه لها.

فصـل : وقـد زيـدت الهـاء فى مواضع قصـد بهـا بيان الحركه فمن ذلك قولهم : لمه وعلامه ؛ لأن الألف هنا محـذوفه من ما فلو سكّنت لم يبق على المحـذوف دليـل ولو وقف عليهـا متحركه لخفّفت الحركه ولكـان مناقضا لحكم الوقف فزيـدت الهاء لتبقى الحركه ويكون الوقف على الهـاء سـاكنه ومن ذلـك اغزه وارمه واخشه مـا ذكرنـا ، ومن ذلك : (كِتابِيَهْ حِسابِيَهْ) [الحاقه : ١٩ - ٢٠] ومن ذلك قراءه بعضهم : (لعلّكم تتفكّرونه) والمتّقينه وكأنه كره اجتماع الساكنين.

كتاب التصريف

اشاره

وينبغى أن يقدّم الشّروع فيه أبنيه الأسماء والأفعال لتعلم الحروف الأصليه والزائده فأمّا الحروف فلا يعرف لها اشتقاق حتّى تقضى على بعض حروفها بالزّياده والانقلاب ، ألا ترى أنّ الألف فى ما لو كانت منقلبه لكانت عن واو أو ياء ولو كان كذلك لخرجتا على الأصل ؛ لأنّهما فى مثل ذلك ساكنان فكانت تكون مو أو مى مثل : (لو) و (كى).

فصل : والأسماء الّتى كلّ حروفها أصل على ثلاثه أضرب : ثلاثيه ورباعيه وخماسيّه ، وليس فيها سداسيّه وإنّما اجتنب ذلك لطوله وأقلّ الأصول ثلاثه أحرف ؛ لأن الحاجه تدعو إلى حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل به بينهما لئلّا يلى الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشّىء الواحد والابتداء والوقف متضادّان فلذلك فصل بينهما.

فصل : وإنّما لم يكن السّداسىّ أصلا ؛ لأنه ضعف الأصل الأوّل فيصير كالمركّب مثل حضرموت فنقصوه عن ذلك.

فصل : وقد يبلغ الاسم الثلاثىّ بالزياده إلى سبعه أحرف كقولك : اشهابّ الشىء اشهيبابا واحمارّ احميرارا ولم يزد على ذلك. فأمّا قرعبلانه فالحرف الثامن تاء التأنيث وهو فى حكم المنفصل.

فصل : وأمّا أصول الأفعال فأصلان ثلاثيه ورباعيه ، ولم يأت منها خماسىّ لوجهين :

أحدهما : كثره تصرّفها والزياده عليها فلو كانت خمسه لثقلت.

والثانى : أنّ الفعل فرع على الاسم فنقص عنه لمكان الفرعيّه.

فصل : وأكثر ما يصير الفعل بالزياده سته أحرف ، وذلك أنّهم زادوا على أكثر أصول الأسماء حرفين ففعلوا مثل ذلك فى الفعل ، فلو زادوا ثلاثه لكان الفعل أوسع من الاسم وهم قد منعوا الفعل من أن يساوى الاسم فى الأصول فكذا فى الزياده.

فصل : وقد يزاد على الفعل الثّلاثىّ حرف مثل : أجرم ، وحرفان مثل : انطلق ، وثلاثه مثل : استخرج ، وعلى الرباعى حرفان مثل : احرنجم.

فصل فى أبنيه الأسماء الأصول

أمّا الثلاثيّه فجميع ما يتصوّر منها اثنا عشر ، وسبب ذلك أنّ الأوّل والأخير متحركان لا محاله فيبقى الوسط فيمكن أن يكون ساكنا ، وله أن يكون متحركا بثلاث حركات فيصير مع السكون أربعه ، فيضرب ذلك فى عدّه الحروف فيكون اثنى عشر إلّا أنّ بناءين منها سقطا للثّقل أحدهما فعل بكسر الفاء وضمّ العين لثقل الخروج من كسر إلى ضمّ لازم.

والثانى : عكسه ، وهو ضمّ الفاء وكسر العين ، وقد حكى الدّئل اسم دويبه ورئم اسم آخر ، ومنهم من قال : هما فعلان فى الأصل سمّى بهما.

فأمّا العشره المستعمله : ففعل كفلس ، وفعل كجبل ، وفعل مثل عضد ، وفعل مثل كتف ، وفعل كجذع ، وفعل مثل ضلع ، وفعل مثل إبل ، والذى جاء منه قليل وهو إبل وإبد وامرأه بلز وإطل ، وفعل مثل قفل ، وفعل مثل طنب ، وفعل مثل جرذ.

فصل : وأمّا الرباعيه فجاء منها خمسه بغير خلاف : فعلل مثل جعفر ، وفعلل مثل برثن ، وفعلل مثل زبرج ، وفعلل مثل درهم ، وفعل مثل سبطر.

والمختلف فيه فعلل مثل جخدب ، فسيبويه لا يثبته وأثبته الأخفش.

فصل : وأمّا الخماسيّه فجاء منها أربعه بلا خلاف وواحد مختلف فيه.

فالأربعه : فعلّل مثل سفرجل ، فعللل جحمرش ، فعلل جردحل ، فعلّل قذعمل.

والمختلف فيه : فعللل هندلع فلم يثبته سيبويه وحكاه ابن السراج.

فصل : وأمّا الفعل فأصلان ثلاثىّ ورباعىّ ، ونقصوه عن أكثر الأسماء لحاجتهم إلى كثره تصريف الفعل وإلحاق الزوائد به للمعنى.

فصل : وأبينه الثّلاثىّ ثلاثه : مفتوح العين ومكسورها ومضمومها ، فأمّا الفاء فمفتوحه أبدا إلا أن تنقل إليها حركه العين أو تتبع العين وذلك نحو : ضرب وعلم وظرف ، والمنقول نحو : قيل وبيع ، وقد حسن وجهه والمتبع نحو : لعب وشهد ونعم تريد لعب وشهد ونعم.

وبناء الرباعىّ واحد وهو فعلل نحو دحرج وسرهف ، وكلّ ذلك يبنى لما لم يسمّ فاعله فيضمّ أوّله إلّا أن يعرض له ما يوجب الكسر.

فصل : وأبنيه الأفعال أصليّها وزائدها تسعه عشر ثلاثه فى الثلاثى وواحد فى الرباعىّ هذا بغير زياده فأمّا مع الزياده فالثّلاثى يجىء بالزياده على ثلاثه عشر بناء.

أحدها : أفعل مثل : أكرم.

والثانى : فعّل مثل : كرّم.

والثالث : فاعل نحو : قاتل.

والرابع : انفعل مثل : انطلق.

والخامس : استفعل مثل : استخرج.

والسادس : افتعل مثل : اقتطع.

والسابع : افعلنى مثل : احرنبى واسلنقى.

والثامن : تفعّل مثل : تكسّر وتقطّع.

والتاسع : تفاعل مثل : تحامل وتقادم.

والعاشر : افعلّ مثل : احمرّ واصفرّ.

والحادى عشر : افعالّ مثل : احمارّ واشهابّ.

والثانى عشر : افعوعل مثل : اخشوشن واحلولى من الحلو.

والثالث عشر : افعوّل من اخروّط من الخرط.

وأمّا زوائد الرباعىّ فلها بناءان :

أحدهما : تفعلل نحو : تدحرج وتقرطس.

والثانى : افعنلل نحو : احرنجم واعلنكس.

فأمّا اقشعرّ واطمأنّ فهو رباعى لقولك : القشعريره والطّمأنينه ، إلّا أنّهم ألحقوه باحرنجم فزادوا فى أوّله همزه الوصل وأدغموا الأخير فوزنه الآن : افعلّ ، ولا يمتنع أن تجعل هذا بناء ثالثا فى زوائد الرباعىّ فتكمل به العدّه عشرين ، وفى هذه الزوائد ما هو لإلحاق أصل بأصل آخر وسنبيّن معنى الملحق وحكمه.

باب حدّ التصريف وفائدته

أمّا حدّه فهو تغيير حروف الكلمه الأصول بزياده أو نقصان أو إبدال للمعانى المطلوبه منها وهذا يتعلّق بحدّ الاشتقاق ، وقد قال الرّمانى : الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه الأصل وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق وليس بحدّ حقيقىّ (۱).

فصل : وأمّا فائده التصريف فحصول المعانى المختلفه المتشعبه عن معنى واحد والعلم به أهمّ من معرفه النحو فى تعرّف اللغه ؛ لأن التصريف نظر فى ذات الكلمه ، والنحو نظر فى عوارض الكلمه.

فصل : واشتقاق التّصريف من صرفت الشىء إذا قلبته فى الجهات فتصرف ، أى : قبل التصرّف ، وصرفته بالتخفيف فانصرف أى : قبل هذا الأثر.

فصل : وحروف الكلمه الأصول هى التى تلزم الكلمه فى جميع تصاريفها إلّا لعارض ، ويقابل أوّلها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام ، فإن كانت رباعيه أو خماسيه كررت فيها اللام إلا أن يكون الأصلىّ مكررا فإنّك تكرر ما يقابله فى المثال الموضوع.

۱- التّصريف لغه التّغيير. ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها. واصطلاحا هو العلم بأحكام بنيه الكلمه ، وبما لأحرفها من أصاله وزياده وضحّه وإعلال وإبدال وشبه ذلك. وهو يطلق على شيئين : الأول : تحويل الكلمه إلى أبنيه مختلفه ، لضروب من المعانى كتحويل المصدر إلى صيغ الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما ، وكالنّسبه والتصغير. والآخرك تغيير الكلمه لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر ينحصر فى الزياده والحذف والإبدال والقلب والإدغام. فتصريف الكلمه هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها. ولهذا التغيير أحكام كالصحّه والإعلال. ومعرفه ذلك كلّه تسمّى (علم التصريف أو الصّرف). ولا يتعلّق التصريف إلا بالأسماء المتمكّنه والأفعال المتصرّفه. وأما الحروف وشبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها. والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنيّه والأفعال الجامده ، فإنها تشبه الحرف فى الجمود وعدم التصرّف. ولا يقبل التصريف ما كان على أقل من ثلاثه أحرف ، إلا أن يكون ثلاثيّا فى الأصل ، وقد غيّر بالحذف ، مثل ع كلامى ، وق نفسك ، وقل ، وبع». وهى أفعال أمر من وعى يعى ، ووقى يقى ، وقال يقول ، وباع يبيع» ، ومثل «يد ودم» ، وأصلها «يدى ودمو ، أو دمى».

وأمّا الزائد فيؤتى بع بعينه فى المثال المصوغ للاعتبار مثاله ضرب ، فهذا مصدر هو مادّه للأفعال المأخوذه منه وأسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الزمان والمكان فالفعل ضرب يضرب اضرب ، وقد يزاد عليه للمعانى السّين والتاء وهمزه الوصل ونون الانفعال والتاء والألف لوقوعه من اثنين نحو : استضرب واضطرب وانضرب وتضاربا وما يتشعب عن ذلك.

وتزاد الميم فى الفاعل والمفعول والزمان والمكان نحو : مضارب ومضروب ومضرب وما أشبه ذلك والضاد والراء والباء أصول كلّها لوجودها فى جميع الأمثله ، وأمّا الميم والنون والتاء والهمزه فزوائد ؛ لأنها توجد فى بعضها دون بعض.

فصل : وإنّما قابلوا الحروف الأصول بالفاء والعين واللام دون غيرها من الحروف لوجهين :

أحدهما : أنّ التصريف فى الأصل من أحكام الأفعال فلمّا أرادوا اعتبارها جعلوا المعيار لذلك حروف الفعل تنبيها على هذا الأصل.

والثانى : أنّهم بنوا هذا المعيار من مخارج الحروف الثلاثه وهى الشفتان ووسط الفم والحلق فالفاء شفهيه والعين حلقيه واللام من وسط الفم.

فصل : وإذا كان التصريف عباره عن تغيير الكلمه ، فالتغيير إمّا أن يكون بزياده أو نقصان أو إبدال والزياده إمّا بحرف أو بحركه وكذلك النقصان والبدل.

فأمّا زياده الحروف فعلى ضربين زياده من جنس الأصل وزياده من غير جنسه فالّتى من جنس الأصل تضعيف العين واللّام ، فأمّا الفاء فلم تتكرر وحدها إلّا فى كوكب وأوّل على رأى البصريين وليس معنى تكريره أنّ الفاء تكرّر فى المثال فيقال فوفل ولا أفّل ؛ لأن مثال الأصل هنا ثلاثه ولم تتكرر الفاء بعد استيفاء الأصل ، وقد كرّرت الفاء والعين فى مرمريس ومرمريت ووزنه فعفعيل ، وأمّا تكرير العين فكقولك علّم وضّرّب ووزنه فعّل بتشديد العين.

وأمّا تكرير اللّام وحدها فمثل : جلبب وشملل ووزنه فعلل ولم يدغم ؛ لأن الزياده للإلحاق ، وقد تكرر اللام مرتين نحو : سفر جل ووزنه فعلّل وهذا من غير جنس الأصل وإنما تكرّر فى المثال ، وقد تكررت العين واللام مثل : صمحمح مثاله فعلعل فأمّا قلقل وزلزل فوزنه

فعلـل ، وقـال قوم : فعفـل وهو ضـعيف ؛ لأـن تكرير اللاـم هو الكثير وتكرير الفاء شاذ وكون الحرف الثالث : من جنس الأوّل لا يوجب مقابلته بالفاء ألا ترى أنّ أصله قلق ووزنه فعل مثل : سلس.

وأمّـا الزيـاده من غير الجنس فعشـره أحرف وهى : الواو والياـء والأـلف والهمزه والميم والتّياء والنون والسـين والهاء واللّام ، وقد جمعتهـا فى : (لم يأتنـا سـهو) ، وقـد جمعت فى : (اليوم تنساه) وفى : (سألتمونيها) وفى : (اسـلتمونيها) وفى : (يا أوس هل نمت) وفى : (هويت السّـمان) ومعنى كونها زائده أنّها تكون فى بعض المواضع زائده لا فى كلّ موضع ، بل قد تكون كلّها أصولا ، ألا ترى أنّ أوى ويوم وسل كلّها أصول.

فصل : ويعرّف الزائد من الأصلىّ بثلاثه أشياء :

الاشتقاق وهو أثبتها.

وعدم النظير فى الأصول.

وكثره زياده ذلك الحرف.

فمثال المعروف بالاشتقاق مضروب ومستضرب فالميم والواو والسين والتاء زوائد ؛ لأنها غير موجوده فى ضرب وضرب.

ومثال عدم النظير كنهبل ، فالنون زائده لا من طريق الاشتقاق بل من جهه أنّها لو جعلت أصلا لكان وزن الكلمه فعلّل ولا نظير له فى الأصول فيقضى عند ذلك بزياده النون.

ومثـال الكثره زيـاده الهمزه أفكل ، فإنّ الهمزه فيه زائـده لا من طريق الاشـتقاق إذّ لا يعرف من الفاء والكاف واللّام بناء غير هـذا ولا من عدم النظير ؛ لأن الهمزه لو كانت أصلا لكان وزن الكلمه فعللا ونظائره كثيره.

وقد يجتمع فى الكلمه دليلان من هذه الثلاثه يقضيان زياده الحرف مثل : أحمر فإنّ الاشتقاق والكثره يدلّان على زياده الهمزه.

وتنضب يـدلّ الاشـتقاق وعـدم النظير على أنّ التـاء زائـده ، واجتمـاع الثلاثه قليل وسـنبيّن ذلك فى كلّ حرف نمرّ به إن شاء الله تعالى.

فصل : وإذا اعتبرت الكلمه قابلت الأصول بالفاء والعين واللّام وأتيت بالزائد بعينه فتقول فى ضارب فاعل ، وفى مضروب مفعول ، وفى ضريب فعيل ، وفى مستضرب مستفعل ، وكذلك ما أشبهه فإن كان قد نقص من أصله شىء نقصته فى المثال نحو : أقمت فوزنه أفلت ، وإن قدّم أصل من موضعه قدّمته فى المثال نحو : أينق وزنه أعفل.

فصل : وحروف الزّياده تزاد لسبعه أشياء وهى فى المعنى مثل ألف ضارب وميم مكرم والإلحاق مثل الباء فى جلبب والمدّ فى الألف والياء والواو فى كتاب وقضيب ورسول والتّعويض ، وذلك فى التكسير والتّصغير نحو : سفارج وسفيرج ، والتكثير مثل ألف قبعثرى والتوصّل وهى همزه الوصل ؛ لأنها توصّل بها إلى النّطق بالسّاكن والبيان مثل هاء السكت فى (كِتابِيَهْ) و (حِسابِيَهْ.)

فصل : والأصل فى هذه الحروف فى الزياده حروف المدّ لسكونها واستطالتها ولين الصّوت بها وعذوبه النّطق بها ، والباقى مشبّه بها أو بما يشبهه فالهمزه تشبه الألف إذ هى من مخرجها وتحوّل إليها وتصوّر بصورتها والنون تشبه الواو أيضا فى مخرجها وغنّتها وتغير طبيعتها بالحركه والميم تشبه الواو فى مخرجها وغنتها والتاء تشبه الواو لقرب مخرجها منها وهمسها وانتشارها والنفخ المصاحب لها والسّين تشبه التاء فى الهمس والهاء تشبه الألف لخفائها وقربها منها فى المخرج وتشبه الهمزه أيضا واللّام تشبه النون فى انبساطها وتقرب من مخرجها ؛ لأن اللّام تخرج من أسله اللسان وحافته اليمنى والنون من أسله اللسان.

فصل : وتكثر زياده هذه الحروف وتقلّ على قدر نسبتها من حروف المدّ ؛ لأن حروف المدّ أكثرها زياده.

فصل : وأصل التّصريف الزياده ؛ لأن الأغراض التى ذكرناها لا تتعلّق إلّا بها فأمّا البدل فلأمر لفظىّ.

باب زياده حروف المدّ

اشاره

وهى : الواو والياء والألف

اعلم أنّ الألف لا تكون أصلا فى الأفعال والأسماء المعربه وإنّما تكون إمّا بدلا وإمّا زائده ، فكونها بدلا يذكر فى بابه ، وأمّا كونها زائده فلا تقع أوّلا بحال ؛ لأنها ساكنه والابتداء بالسّاكن محال بل تقع ثانيه كالألف فى فاعل مثل : ضارب وكابر وثالثه كألف التكسير نحو :

دراهم ودنانير وكألف المدّ المحض مثل كتاب وحساب ورابعه نحو : شملال وحملاق وخامسه نحو حبركى وسادسه للتكثير نحو قبعثرى وضبغطرى ولم يجىء على غير هذا.

فأمّا ألفات الحروف مثل : ألف ما ولا وبلى فأصل ؛ لأنه لا اشتقاق للحروف يعرف به الأصل من الزّائد وكذلك الأسماء الموغله فى شبه الحروف نحو ألف إذا ومتى وما يعرف به زياده الألف فيما ذكرنا قد تقدّم ذكره.

فصل : وأمّا الياء فقد زيدت أوّلا للمضارعه نحو : يضرب ، وثانيه فى فيعل نحو : صيرف وخيفق ، وثالثه فى فعيل نحو : قضيب وظريف ، وفى فعيل بكسر الفاء نحو : عثير وحذيم ، فأمّا فعيل بفتح الفاء فليس فى الكلام ، ورابعه كالياء فى قنديل ، وخامسه كياء قناديل والسّلحفيّه.

وأمّا الواو فلا تزاد أوّلا لوجهين :

أحدهما : ثقلها فى نفسها ولزوم تحرّكها بالابتداء ، وإذا زيدت حشوا أمكن أن تكون ساكنه.

والثانى : أنّها لو زيدت أوّلا لجاز أن يكون أوّل الكلمه واوا وتدخل عليها واو العطف فتشبه صوتا منكرا ، وقيل : لو زيدت أوّلا لجاز أن تكون مضمومه فكان يجوز قلبها همزه فكان يؤدّى إلى اللّبس ، وقد زيدت ثانيه كجوهر وشوذر وثالثه مثل جدول وقسور ورابعه مثل زنبور وعصفور وخامسه مثل قلنسوه وقمحدوه.

فصل : والضّابط فى زياده الواو والياء من غير جهه الاشتقاق أنّك إذا وجدت واحده منهما مع ثلاثه أحرف أصول من غير تكرير قضيت بزيادتها ؛ لأنها فى الاشتقاق كذلك فحملت على الأكثر.

فصل : أمّا المكرر مثل وسوسه وصصيه فالواو والياء فيهما أصلان لأنّك لو قضيت بزيادتها فى كلا موضعيهما لبقى الأصل معك حرفين ولا تكون الأصول على ذلك وإن قضيت بزيادتها فى أحد الموضعين عينا كنت متحكّما ، وإن تخيّرت كان تحكّما أيضا فلم يبق إلّا القضاء بأصالتها فى الموضعين.

فصل فی زیاده الهمزه

إذا وقعت الهمزه أوّلا وبعدها ثلاثه أحرف أصول حکم بزیادتها وأکثر ما یقضی بذلک بالاشتقاق مثل : أحمر وأفضل وغیرهما من الصّفات ؛ لأن ذلک من الحمره والفضل فأمّا الأسماء التی فی أوّلها همزه ولا یعرف لها اشتقاق فیحکم بزیاده الهمزه فیها حملا علی الأکثر ، وذلک نحو : أفکل وهو الرّعده ولا اشتقاق له وجمعه أفاکل ، ولو سمیت به رجلا لم تصرفه للوزن والتعریف.

وأمّا (أیدع) فقیل هو طائر ، وقیل : هو الزّعفران وهمزته زائده حملا علی الأکثر ، وذلک أکثر من زیاده الیاء هنا إذا کان أفعل أکثر من فیعل وحکی بعضهم عن بعض العرب یدّعت الثوب إذا صبغته بالزّعفران فأسقط الهمزه فهذا الدّلیل من جهه الاشتقاق.

وأمّا (الأوتکی) فهی أفعلی ؛ لأن زیاده الهمزه أوّلا أکثر من زیاده الواو ثانیه وهو ضرب من التمر.

وإمّا (إصلیت) فإفعیل للکثره والاشتقاق ؛ لأنه من صلت وانصلت أی أسرع.

وأمّا (إدرون) فإفعول ؛ لأنه مشتقّ من الدّرن ؛ لأنه دردیّ الزیت ، وذلک کالدّرن. وإعصار أفعال من العصر.

وأمّا (أرونان) فیحتمل ثلاثه أوجه :

أظهرها : أنّها أفعلان من الرّون وهو الشّدّه یقال : یوم أرونان ، أی : شدید ، قال الشاعر : [الوافر]

فظلّ لنسوه النّعمان منّا

علی سفوان یوم أرونانی

والقوافی مجروره وأراد أرونانیّ فسکّن.

والوجه الثانی : أن یکون أفوعالا فالرّاء فاؤه والنونان عینه ولامه والباقی زوائد من الرنّه.

والثالث : فوعلانا من أرن یأرن أرنا وهو النشاط فعلی هذا الهمزه والراء والنون أصول فوزنه فوعلان.

وأمّا (إمّعه) فالهمزه فیه أصل لوجهین :

أحدهما : أنّه صفه ولیس فی الصفات إفعله ولا إفعل بکسر الهمزه.

والثانى : أنّا لو قضينا بزيادتها لكانت الميم فاءها وعينها وهو شاذّ لم يأت منه إلّا ددن وكوكب ويجب أن يحمل على الأكثر لا على الشاذّ ، وأمّا إمّر وإمّره فأصل أيضا لما ذكرنا.

فإن قيل : فإمّعه من مع ؛ لأنه الذى يكون مع كلّ أحد؟

قيل له : إمّعه ليس مشتقّا من مع ؛ لأن مع اسم جامد لا يشتقّ منه وإنّما اللفظ قريب من الفظ والمعنى قريب من المعنى وهذا لا يوجب الاشتقاق ألا ترى أنّ سبطا وسبطرا ودمثا ودمثرا بمعنى واحد ولا يحكم بزياده الراء ويدلّ على أن إمّرا همزته أصل أنّه من الأمر ؛ لأنه المؤتمر لكلّ أحد.

وأمّا (أولق) ففيه قولان :

أحدهما : أنّه أفعل من الولق وهو السّرعه ومنه قوله تعالى : (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ) [النور : ١۶] على قراءه من قرأ بكسر اللام وتخفيف القاف وضمّها ومنه قيل للأحمق أولق لسرعته فعلى هذا لو سمّيت به لم تصرفه.

والقول الثانى : هو فوعل والواو زائده والدليل عليه قوله للمجنون : مألوق ومؤولق على مفعول ومفوعل ويجوز أن تكون من الولق أيضا وتكون الهمزه مبدله من واو كما أبدلت واو أواصل همزه.

وأمّا (أرنب وإصبع وأبلم وإثمد وإثلب) فالهمزه فيهنّ زائده وهى أسماء حملت على الأكثر وبعضها مشتقّ وهو إثمد ؛ فإنه من الثّمد وهو الماء القليل.

مسأله : أوّل أفعل الهمزه فيه زائده والكلمه من باب ددن فاؤها وعينها من موضع واحد والدّليل على ذلك أنّها أفعل التى للتّفضيل ؛ لأنها تصحبها من نحو قولك : هذا أوّل من هذا ولا يجوز أن تكون فوعلا ولا فعّلا ؛ لأن هذين البناءين ليسا للتفضيل.

وذهب قوم إلى أنّ أصل أوّل من آل يؤول وأصله أأول فقلبت الهمزه الثانيه واوا ثمّ أدغمت.

وقال آخرون : هو من وأل يئل فاصله أوأل ثم أبدلت الهمزه التى بعد الواو واوا ثم أدغم وكلا القولين خطأ ؛ لأن حكم الهمزه السّاكنه الواقعه بعد همزه مفتوحه أن تقلب ألفا مثل آدم وحكم الهمزه المفتوحه إذا أريد تخفيفها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها فأمّا أن تبدل واوا فلا.

فإن قيل : الإبدال هنا شاذّ كما أنّ دعوى كون الفاء والعين واوين شاذّ قيل عنه جوابان :

أحدهما : أنّ كون الفاء والعين هنا من موضع واحد ليس من الشاذّ ؛ لأن الهمزه هنا قبلهما وبسبب ذلك لزم الإدغام فلم يلزم الثقل المحذور.

والثانى : أنّ شذوذ التكرير أقرب من شذوذ الإبدال فيما ادّعوا.

مسأله : الهمزه فى إوزّه زائده وأصلها إفعله ؛ لأن الهمزه بعدها ثلاثه أحرف أصول وهو اسم غير صفه فلا يمنع مجيئه على هذا البناء كما امتنع فى إمّعه ولا يجوز أن تكون الهمزه والواو أصلين إذ ليس فى الأصول وزّ ولا أن تكون الواو زائده ؛ لأن ذلك يصير إلى فوعل ولا نظير له.

مسأله : الهمزه فى إشفى زائده وهو اسم من شفى يشفى والجمع أشافى وليس ذلك بشاذّ إنّما الشذوذ فيه إذا كان صفه.

مسأله : أروى فعلى والجمع أراوىّ ولم تنصرف لألف التأنيث.

مسأله : إدرون إفعول من الدّرن ؛ لأن معناه دردىّ الزيت ويقال أيضا فلان على إدرونه أى على أصله.

مسأله : أفعوان أفعلان وأصل الكلمه من الفعو وهو السّمّ ، وقيل : هو مقلوب من فوعه الطيّب أى حدّته فالفاء والعين والواو أصول ووزن أفعى أفعل.

مسأله : فى وزن أرطى قولان :

أحدهما : هو فعلى وألفه للإلحاق بجعفر والدليل على ذلك قولهم : أديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ومأروط مفعول البته.

والثانى : هو أفعل فهمزته زائده والدليل على ذلك قولهم : أديم مرطىّ فى لغه صحيحه ، وقد قالوا : أديم مؤرطى ، فيحتمل أن يكون مفعلى فتكون الهمزه أصلا وهو مثل : مسلفى ومجعبى وأن يكون وزنه مفعلا على القول الثانى والأوّل أقيس ، فإن سمّيت به رجلا مع الحكم بزياده الهمزه لم تصرفه للوزن والتعريف.

مسأله : أثفيّه فعليّه عند قوم لأنّهم أخذوه من تأثّف القوم حوله إذا أحاطوا به وأفعوله عند آخرين ودلّ على ذلك قول الشاعر :

وصاليات ككما يؤثفين (۱)

ووزنه يؤفعلن ، وقيل : يفعلين ، فيخرّج القولان على المذهبين فى الهمزه.

مسأله : يقال عجين أنبجان وشيء أخطبان ووزنهما أفعلان فالهمزه زائده ويدلّ على ذلك وجود الشرط الذى ذكرناه من وقوعها مع ثلاثه أصول ولأنّ أنبجان من معنى النّبج وهو ما يخرج باليد من نفخ فكذلك العجين وأخطبان من الخطبه وهى لون.

مسأله : إصليت إفعيل من صلت وأصله السرعه ، وإجفيل إفعيل من جفل وإخريط من خرط وشرط زياتها مذكور موجود على ما ذكرنا.

فصل : وأمّا زياده الهمزه حشوا فقليل لا يقدّم عليه إلّا بدليل ظاهر ومهما أمكن أن يكون أصلا لم يحكم بزيادتها وعلّه ذلك انّ الهمزه ثقيله والزياده فى الحشو والطّرف تكون لمعنى نحو التّصغير والتكسير والمدّ والتأنيث وليست الهمزه من حروف هذه المعانى بخلاف زيادتها أوّلا فإنّها تأتى لمعنى وهو المبالغه والتعديه وما أشبههما فإن وجدتها حشوا أو طرفا فاحكم بأصالتها إلّا أن يصحّ دليل على زيادتها فمن الأصول زئبق وضئبل.

فصل : ومما جاءت فيه زائده وسطا حطائط وإنّما علم ذلك بالاشتقاق ولأنّ الحطائط الصغير فكأنّه محطوط.

ومن ذلك جمل جرائض همزته زائده لوجهين :

أحدهما : قولهم فى معناه جرواض.

والثانى : أنّه الجمل الكثير اللحم العظيم فهو من الجرض وهو الغصص فى الصدر ؛ لأن ذلك تطابق وازدحام.

۱- من شعر خطام الريح المجاشعى واسمه عياض بن بشر بن عياض : والبيت كاملا : حى ديار الحى بين السهبين لم يبق من آى بها تبقين غير رماد وحطام كنفين وصاليات ككما يؤثفين

ومنها النئدلان همزته زائده وهو الكابوس لوجهين :

أحدهما : قولهم فى معناه النيدلان بالياء فقد ذهبت الهمزه.

والثانى : أنّه من معنى الندل وهو أحذ الشىء بعد الشىء.

ومنها شمأل بزياده الهمزه ثانيه وثالثه ؛ لأنها من شملت الريح والريح شمل وشمول وشمال بستّ لغات.

فصل : ومن زيادتها أخيرا امرأه ضهياء وضهياء بالمدّ والقصر وهى التى لا تحيض. وقيل :

التى لا ثدى لها ، وقال الزجاج : همزتها فى القصر أصل وحجّه الأولين من ثلاثه أوجه :

أحدهما : أنّ اشتقاقها من المضاهاه وهى من الياء والمرأه التى هذه صفتها تضاهى الرجال.

والثانى : أنها لو كانت أصلا لكانت الياء زائده فكان البناء لا نظير له إذ ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء.

فإن قيل : لم لا تكون الياء أصلا أيضا؟

قيل : لأن الياء لا تكون أصلا مع ثلاثه أحرف أصول.

والثالث : قولهم فى معناها ضهياء بالمدّ وهذا قاطع بزياده الهمزه ؛ لأن الهمزه هنا للتأنيث.

فإن قيل : لم لا تكون أصلا على وزن فعلال كناقه خزعال؟ قيل : لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الياء لا تكون أصلا مع ثلاثه أحرف أصول كما تقدّم.

والثانى : أنّها غير مصروفه ولا سبب إلا همزه التأنيث.

والثالث : أنّ فعلا لا ليس فى كلامهم وخزعال لا يثبته البصريون ، وإذا ثبت كان شاذا.

مسأله : الهمزه فى الغرقئ وهو قشر البيضه الأسفل أصل وقال الزجاج : هى زائده ، قال : لأنه من معنى الغرق ؛ لأن تلك القشره تغترق ما تحوى عليه أى تخفيه أو يغترقها ما فوقها ، وقال ابن جنّى وغيره : لا يحكم بزياده الهمزه غير أوّل إلا بثبت وما ذكر من الاشتقاق فليس بقاطع لبعده من المعنى ولو قرب لم يكن حجّه أيضا إذ يجوز أن يكون معناهما واحدا والأصول مختلفه مثل : دمث ودمثر وسبط وسبطر وأشبه شىء مما نحن فيه قولهم : كرف الحمار

إذا تشمّم البول ورفع رأسه والكرفئ السّحاب المرتفع وهمزته أصل ولا يقال هو من كرف الحمار وإن تقارب معناهما.

مسأله : أرجوان أفعلان من معنى الرجا وهو صبغ أحمر ؛ لأنه يرجى أى يطلب لحسنه أو يرجى بقاؤه لشدّته فالهمزه والنون زائدتان ، وقيل : وزنه أفعوال من رجن إذا أقام فكأنّ هذا الصّبغ يدوم ، وقيل : فعلوان من الأرج وهو الرّيح ؛ لأن له ريحا.

مسأله : الهمزه فى إصطبل وإردخل أصل لوجهين :

أحدهما : أنّ معها أربعه أحرف أصول ومثل هذا يحكم على حروفها كلّها بالأصاله ؛ لأن الهمزه ثقيله والأربعه مستثقله وليست زياده الهمزه فيها لمعنى فلا وجه إذا للزّياده.

والثانى : أنّ الكلمه أعجميه والأعجمىّ لا يعرف له أصول حتى يحكم على بعض حروفه بالزّياده إلا فى الألف فإنّها لخفتها وكثرتها يحكم عليها بالزياده فى الأعجميه ، وعلى هذا قالوا همزه إبراهيم وإسماعيل وأبريسم أصل.

مسأله : الألف على أربعه أضرب :

١ - أصل ، وذلك فى الحروف والأسماء الموغله فى شبهها.

٢ - وبدل من أصل ، نحو : ألف ماء وقال وباع.

٣ - وبدل من زائد ، كألف معزى وحبنطى ؛ فإنّها بدل من الياء التى للإلحاق.

٤ - وزائده للتأنيث ، كألف حبلى وزائده للتكثير كألف قبعثرى وليست للإلحاق إذ ليس فى الأسماء سداسىّ فتحلق به.

مسأله : الألف فى موسى الحديد لام الكلمه فى أحد القولين والميم زائده واشتقاقه من أوسيت رأسه إذا حلقته فموسى مفعل مثل معطى فالحديده مفعل بها والرأس مفعل به.

والقول الثانى : هى للتأنيث واشتقاقه من ماس يميس فكأنّ الحديده لكثره تحرّكها فى الحلاق تميس أى تضطرب فوزنها فعلى.

وأمّا موسى وعيسى علمين فالألف فيهما لغير التأنيث ؛ ولذلك قال سيبويه إذا نكّرتهما صرفتهما ؛ لأنّهما أعجميان فلا يقضى على ألفهما بالتأنيث.

مسأله : الألف فی قطوطی بدل من الواو وأصل الکلمه من القطوان ، وقد کرّرت فیها العین واللام فأصلها من قطوطو فقلبت الواو الأخیره ألفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ، وقیل :

هی للتأنیث ووزنها فعلا فلامها طاء مکرّره ولامها الأولی واو فهی مثل : حبرکی.

وقیل : الواو زائده والألف مبدله من واو ووزنها فعولل مثل : فدوکس وسرومط.

وقیل : وزنها فعولا فألفها للتأنیث ، وعلی هذین الوجهین تکون الکلمه من القطّ.

مسأله : الیاء فی یربوع ویرمع ویعمله زائده لوجهین :

أحدهما : الاشتقاق فإنّه من ربع ورمع وعمل.

والثانی : أنّ بعدها ثلاثه أحجرف أصول ، وذلک قاطع بزیادتها ومن هنا حکم علی یاء ضیغم وخفیدد بالزّیاده.

مسأله : الیاء فی یستعور أصل عرف ذلک بالسبر ، وذلک أنّ الواو فیها زائده بلا خلاف فبقی فیها من حروف الزیاده الیاء والسین والتّاء ویمتنع أن تکون کلّها زائده ؛ لأن الکلمه تبقی علی حرفین والحکم علی أحد الثّلاثه بالزّیاده تحکّم.

فإن قلت : لم لا تکون السّین أصلا والآخران زائدان من معنی سعر؟ قیل : لوجهین :

أحدهما : أنّ جعل السین أصلا دون الیاء والتاء مع إمکان کونه من یعر تحکّم.

والثانی : أنّ مثال یفتعول معدوم فلا یحمل علیه.

مسأله : الواو فی ترقوه زادئه لأمرین :

أحدهما : أنّها مع ثلاثه أحرف أصول.

والثانی : أنّها لو کانت أصلا لکانت علی فعلل ولا نظیر له فإن قیل : لم لا تکون التّاء زائده والواو أصلا قیل لوجهین :

أحدهما : أنّ هذا تحکّم إذ لا مرجّح.

والثانی : أنّ الحکم بزیاده الواو أولی لکثره زیادتها ومثله عرقوه ، وأمّا قلنسوه فواوها زائده أیضا ؛ لأن النون فیها زائده فتبقی الواو مع ثلاثه أحرف أصول.

مسأله : الیاء فی یأجج أصل والکلمه من الملحق وإنّما کان کذلک ؛ لأنها لو کانت زائده لأدغم الجیم فی الجیم ولمّا لم تدغم علم أنّه ملحق بجعفر ونظیره قردد.

باب زياده الميم

حكم الميم إذا وقعت أوّلا حكم الهمزه إذا كان بعدها ثلاثه أحرف أصول حكم بزيادتها ، وإن كان مع أربعه أصول فهى أصل.

فمن الأوّل زيادتها فى اسم الفاعل والمفعول نحو : مكرم ومضروب ومضراب ومنحار للمبالغه وتزاد فى أوّل المصدر نحو : مضرب ومدخل وفى أوّل المكان نحو مجلس وفى أوّل الزمان نحو أتت الناقه على منتجها أى وقت نتاجها وهذا كلّه ظاهر فإنّ الاشتقاق يدلّ عليه.

ومن الثانى : ميم مرزجوش الميم فيه أصل ؛ لأن أربعه أحرف أصول والكلمه أعجميه أيضا.

فصل : فأمّا زيادتها وسطا وآخرا فلا يحكم به إلّا بدليل ظاهر كما ذكرنا فى الهمزه ، فممّا زيدت فيه وسطا لبن قمارص أى قارص ؛ لأنه بمعناه من غير فرق والفعل المأخوذ منه قرص اللبن فذهاب الميم من الفعل واسم الفاعل الذى هو الأصل دليل زيادتها هنالك.

ومن ذلك أسد هرماس ؛ لأنه من الهرس وهو الدقّ وكأنّ الكلمه قوّيت بالميم لتدلّ على كثره هرسه.

ومن ذلك دلامص ؛ لأنه مأخوذ من الدّلاص وهو البرّاق ويقال دلمص بغير ألف ودملص بتقديم الميم على الألف وحذفها والتقديم والتأخير دليل على زيادتها ؛ لأن الاصل لا يتلاعب به.

وقال المازنىّ : الميم أصل كدمث ودمثر.

فصل : وممّا زيدت الميم فى آخره زرقم وحلكم بمعنى الأزرق والحالك وفسحم أى منفسح وناقه دلقم من الاندلاق ؛ لأنها التى أسنّت حتى اندلقت أسنانها ورجل ستهم ؛ لأنه العظيم الاست.

مسأله : الميم فى منجنيق أصل والنّون الأولى زائده ، والدليل على ذلك أنّهم جمعوه على مجانيق فحذفوا النون ولا يجوز أن تكون المحذوفه أصلا ؛ لأن الأصلىّ لا يحذف وهو ثان ولا يجوز أن تكون الميم زائده مع أصاله النون إذ لو كان كذلك لحذفت وبقى النون ولا يجوز أن يكونا زائدين إذ ليس فى الأسماء ما هو كذلك إلا ما انبنى على الفعل نحو منطلق ومستخرج.

فأمّا (إنقحل) فقيل حروفه كلّها أصول مثل : جردحل ولا يمنع ذلك كونه من معنى القحوله لما ذكرنا من نحو : سبط وسبطر ، والصحيح أنّ الهمزه والنون زائدتان وهو شاذ ولم يأت منه إلّا هذه الصفه.

وقولهم : رجل إنزهو ، وامرأه إنزهوه ، وقولهم : جنقوهم شاذ على انّه مشتقّ بحذف بعض الأصول كما تقول حولق إذا قال : لا حول ولا قوّه إلّا بالله.

مسأله : الميم فى منجنون وهو الدّولاب أصل وكذلك النّون الأولى والنون الأخيره مكرره ووزنه فعللول مثل عضر فوط ودليل ذلك قولهم : مناجين فأثبتوا النون الأولى وحذفوا الأخيره كما حذفت الطّاء من عضافير.

مسأله : الميم فى معزى أصل لقولهم ما عز ومعيز ومعز وأمعز والألف للإلحاق.

مسأله : الميم فى مأجج ومهدد أصل ؛ لأنها لو كانت زائده لأدغم المثل فى المثل كما فى مكر ومفر فلمّا أظهروا دلّ على أنّهم قصدوا الإلحاق بجعفر.

فإن قلت : محبب كذلك وميمه زائده؟

قلنا : الأصل محبّ إلّا أنّه غيّر كما تغيّر الأعلام ولا يلزم مثله فى مأجج ومهدد لأمرين :

أحدهما : الأصل عدم التغيير والزياده.

والثانى : أنّ محببا ظاهر فى معنى الحبّ وليس مأجج ومهدد ظاهرين فى معنى أجّ وهدّ.

مسأله : الميم فى معدّ أصل لقولهم تمعددوا ووزنه تفعللوا أى كونوا على أخلاق معدّ.

فإن قلت : قد جاء تمفعل ، نحو : تمدرع وتمندل وتمسكن؟

قيل : هذا شاذّ لا يقاس عليه على أنّ الجيّد فيه تندلّ وتدرّع وتسكّن.

مسأله : الميم فى مرعزاء بكسر الميم والعين وإسكان الرّاء والمدّ والتخفيف زائده.

ودليل ذلك قولهم : فيه مرعزّى بفتح الميم وإسكان الراء وكسر العين والتشديد والقصر ؛ لأن الألف فيه زائده والزّاى مكرره فيبقى مرعز ولا نظير له إذ ليس فى الكلام مثل جعفر ، وإذا ثبتت زيادتها فى أحد البناءين ثبتت فى الآخر كما قالوا فى ترتب ولو لا ذلك لكانت الميم أصلا إذ له فى الكلام نظير وهو طرمساء.

مسأله : الميم فى بلعوم وحلقوم زائده ؛ لأنّهما من البلع والحلق ويخرج على قول المازنىّ أن يكون أصلا كما قالوا فى دلامص.

مسأله : اختلفوا فى ميم ملك فـذهب الجمهور إلى أنّها زائده ثمّ اختلف هؤلاء فى الأصل فقال أكثرهم أصـلها ملأك وهو مفعل واستدلّوا على ذلك بقول الشّاعر : [الطويل]

فلست لإنسىّ ولكن لملأك

تنزّل من جوّ السماء يصوب

وبقـولهم : ألكنى إليهـا وهـو أفلنى ، وأصـله : ألئكنى ، إلّـا أنّهم ألقوا حركه الهمزه على اللّام وحـذفوها ويـدلّ عليه قولهم : فى الجمع ملائك وملائكه على وزن مفاعله ، ولو كانت غير زائده لكانت فعايله الواحد فعيله وليس كذلك.

ومنهم من قال : هو من الألوكه ، وهى الرساله ووزنها فعوله وأصل ملك على هذا مألك ثم حذفت الهمزه.

وقيل : أصله من لاك يلوك إذا ردّد الشىء فى فيه والرساله كذلك إلّا أنّ عين الكلمه حذفت تخفيفا.

وقال قوم : الميم أصل مأخوذ من الملكه وهى القوّه وهـذا بعيـد ؛ لأن الجمع يبطله إذ لو إذ كان جمع فعل لا يكون مفاعل ، فإن قيل فقد جاء فيه أملاك قيل هو شاذّ على أنّه يحتمل أن يكون جمع على اللفظ لا على الأصل.

باب زياده النون

قد ذكرنا أنّ النون من حروف الزياده لشبهها بالواو ، وقد زيدت أولا للمضارعه (۱) نحو : نذهب ، وتدلّ على المتكلّم ومن معه اثنين كانوا أو جماعه وتكون للواحد العظيم ؛ لأن الآمر إذا كان مطاعا توبع على الفعل وتزاد ثانيه نحو : انطلق ، وبابها أن تجيء للمطاوعه كقطعته فانقطع وأطلقته فانطلق ومعنى المطاوعه قبول المحلّ لأثر فعل الفاعل فيه فالانفعال اسم لذلك الأثر وممّا زيدت فيه ثانيه عنسل للنّاقه السريعه ؛ لأنه من العسلان وهو مشى الذئب ؛ لأنه سريع ومن ذلك عنبس للأسد وهو من العبوس والأسد كريه الوجه ومن ذلك خنفقيق ؛ لأنه من الخفق ، وهو الاضطراب والقاف لام الكلمه مكرره فأمّا سنبك فقيل النون فيه زائده وهو من السّبك ، وقيل : لطرف الحافر ذلك لصلابته كأنه سبك ، وأمّا النون فى سنبل فقال ابن دريد هى زائده وهو من السّبل والإسبال وهو من الاستطاله فكأنّ السّنبله لسبوغها وانتشار أعلاها مسبله كالإزار.

فصل : وقد زيدت ثانيه فى كنهبل ؛ لأنها لو جعلت أصلا لم يكن لها نظير فى الأصول إذ ليس فى الأصول مثل سفرجل ؛ ولذلك تحذفها فى الجمع نحو : كهابل وكذلك النون فى قرنفل والنون فى شرنبث زائده لوجهين :

أحدهما : أنّها ثالثه وقبلها حرفان وبعدها حرفان وما كان كذلك حكم بزيادتها فيه ؛ لأنه موضع تكثر فيه الزيادات كألف التكسير وياء التحقير والياء فى سميدع والواو فى فدوكس.

والثانى : قولهم فى معناه : شرابث ومثل ذلك جحافل ويؤكد زيادتها فيه أنّه من معنى الجحفله والجحفل ، وأمّا النّون إذا كانت زائده ساكنه ولم تخرج الكلمه بها عن الأصول فهى أصل إلّا أن يدلّ الاشتقاق على زيادتها ، وذلك نحو : حنزقر النون فيه أصل لما ذكرنا ، وعلّه ذلك أنّ الثانى لم تكثر زيادته ككثره زياده الثالث ، وممّا دلّ الاشتقاق على زيادته من هذا عنسل وعنبس ، وقد ذكرا ومنه : قنفخر النون فيه زائده لقولهم فى معناه قفاخريّه والنّون فى عرنتن زائده لقولهم فى معناه عرتن ومثله دودم ودوادم فالألف فيه كالنون فى عرنتن ؛ لأنها سقطت

۱- أى للدلاله على الفعل المضارع.

كما سقطت والنّون فى العفرنى زائده ؛ لأنها من العفر والعفريت والنّون فى العرضنه زائده ؛ لأنه من معنى الاعتراض والنون فى بلهنيه زائده لقولهم عيش أبله ، وذلك أنّ البله قريب من الغفله والعيش الواسع يغفل فيه والياء فيه أيضا زائده ؛ لأنها لا تكون أصلا فى بنات الأربعه والنّون فى نرجس زائده إذ ليس فى الكلام فعلل بفتح الأول وكسر الثالث وقد يسمع فيه كسر الأوّل وهذا له نظير وهو زبرج إلّا أنّ النون فيه أيضا زائده قد ثبتت زيادتها فى اللغه الأولى فلا يجوز أن يحكم بأصالتها وزيادتها فإن قيل : ألا حكمت بأصالتها لمجيئها مع الكسر على مثال الأصول قيل لا يصحّ إذ يلزم منه على اللغه الأخرى مخالفه الأصول وليس إذا حكمنا بزيادتها مع الكسر ممّا يخالف الأصول والنون فى سكران وعطشان وبابه زائده بدليل الاشتقاق والأصول.

أمّا الاشتقاق فظاهر وأمّ الأصول فإنّه ليس فى الكلام فعلال بالفتح فأمّا عثمان وعمران فتعرف زيادتها فيهما بالاشتقاق وكذلك كلّ هذا الباب وكذلك المصادر نحو الغليان والشّنآن والنون فى جندب زائده على قول سيبويه لوجهين :

أحدهما : الاشتقاق ؛ لأنه من الجدب لصوله الجندب.

والثانى : عدم النّظير.

وعلى قول الأخفش هى زائده للاشتقاق وحده.

وأمّا (قنبر) فكذلك ؛ لأنّهم قالوا قبّره بغير نون ولعدم النظير أيضا.

وأمّا (عرند) بضمّ العين والرّاء وسكون النون فنونه زائده لعدم النظير ولقولهم : عردّ جاء ذلك فى الرجز والنّون فى كنثأو وسندأو وقندأو زائده أيضا والأصول الكاف والثاء والهمزه والسين والدال والهمزه والقاف والدال والهمزه والدليل على ذلك كثره ما جاء من النّون فى نظائره زائده والواو لا تكون مع ثلاثه أصول أصلا ، ويحقّق ذلك عندى أنّا لو جعلنا النون أصلا لكانت الهمزه إمّا أصلا فيكون الوزن فعللو ولا نظير له وإمّا أن تكون زائده وهو بعيد ؛ لأن زياده النّون أسهل من زياده الهمزه حشوا ولا يصحّ أن يجعل الجميع أصلا لعدم النظير.

والنون فى (عنصر وعنصل) زائده لعدم النظير ولأنّه من العصر والعصل وهو الاعوجاج ، ومن ضمّ الضاد حكم بالزياده أيضا لثبوت الزياده فى المثال الآخر والاشتقاق والنّون فى رعشن وضيفن وخلبن وخلفنه زائده للاشتقاق ، وقد زيدت النون علامه للرفع فى الأمثله الخمسه لعلّه ذكرناها فى باب الأفعال من هذا الكتاب.

فإن قيل : فقد ذكرتم أشياء من الألفاظ الأعجميه وحكمتم على بعض حروفها بالزياده مثل نرجس ومن أين يعلم ذلك وهى كالحروف فى جمودها.

قيل : لمّا تكلمت بها العرب وصرّفوها فى الجمع والتصغير وغيرهما أجروها مجرى العربىّ ومن هنا حكمنا على ألف لجام وواو نيروز وياء إبراهيم بالزّياده لقولهم : لجم ونواريز وأبارهه أو براهمه.

وأمّا النون فى جنعدل فزائده لعدم النظير فى قول من ضمّ الجيم وفتح الدال. والأكثرون على فتحهما وجعل النون أصلا وأمّا (جندل) بفتح الجيم والنون وكسر الدال فالنون فيه زائده لعدم النظير.

وأمّ النون فى (نهشل) فاصل ؛ لأنه من نهشلت المرأه إذا أسنّت.

وأمّا (نهصر) فقيل هى أصل كجعفر ، وقيل : هى زائده ؛ لأنه من معنى الهصر.

وأمّا النّون فى (عنتر) فأصل عند البصريين ؛ لأن له نظيرا وهو جعفر ولم يقم دليل على الزّياده من طريق الاشتقاق وقال غيرهم هى زائده ؛ لأنه مشتقّ من العتر وهى الشّده يقال عتر الرمح إذا اشتدّ وعتر أيضا اضطرب ويجوز أن يكون من عتر إذا ذبح ومنه العتيره.

باب زياده التّاء

اشاره

وقد زيدت التاء أوّلا فى المضارع (۱) للخطاب نحو : أنت تقوم ، وأنت تقومين ، وأنتما تقومان ، فى خطاب مذكّر ومؤنّث تغليبا وللتأنيث هى تقوم وهما تقومان وأنتما تقومان للمؤنثين ، فأمّا هنّ يقمن فاستغنى عن علامه التأنيث فى الأوّل لدلاله الضمير عليه ، وأمّا هما يقومان لمذكّر ومؤنّث فبالياء تغليبا فأمّا أنتنّ تقمن فللخطاب لا غير.

وقد زيدت التّاء أوّلا فى الأسماء نحو : ترتب ، وفيه ثلاث لغات : فتح التّاء الأولى وضمّ الثّانيه وضمّ التاء الأولى وفتح الثّانيه وضمّهما فيلزم مثل ذلك فى الثالثه والثانى أنّه الشيء الرّاتب فاشتقاقه من رتب أى ثبت واطّرد.

والتّاء فى تنضب زائده لأمرين :

أحدهما : عدم النّظير إذ ليس فى الكلام فعلل بفتح الفاء وضمّ اللّام.

والثانى : أنّ تنضبا شجر طويل دقيق الأغصان فهو من معنى نضوب الماء كأنّ الماء بعد عنه ومثله الشوط وهو شجر يشبهه كأنّ الماء شحط عنه.

وأمّا (تتفل) ففيه ثلاث لغات : ضمّ التّاء والفاء ، وفتح التّاء وضمّ الفاء ، وعكس ذلك.

والتّاء الأولى زائده لأمرين :

أحدهما : زيادتها واجبه فى اللّغه الوسطى لعدم النّظير وكذلك على اللغه الأخيره فى قول سيبويه وتلزم زيادتها على اللغه الأولى وهكذا إن دخلت عليه تاء التّأنيث لوجوب زيادتها قبلها.

والثانى : أنّه قريب من معنى التّفل وهو البصق ؛ لأن ولد الثعلب وهو التّتفل يجرى فى مشيه بسهوله كرقّه البصاق أو كأنّه يقذف جريه كقذفه البصاق.

وأمّا التّاء فى (تنبال) ففيها وجهان :

أحدهما : هى أصل والنون زائده ؛ لأنه القصير وهو من التّبل الذى هو القطع إذ القصير قطعه من الطّويل.

۱- للدلاله على المضارعه.

والثانى : عكس ذلك واشتقاقه من النّبل ؛ لأنه قصير مثله.

وأمّا التصدير فتاؤه زائده ؛ لأنه من الصّدر.

فأمّا التّاء الأولى من تربوت فأصل لأمرين :

أحدهما : أنّ الأخيره زائده فلو زيدت الأخرى لم يبق ثلاثه أحرف أصول.

والثانى : أنّه من معنى التّراب فكأنّ الناقه المذلّله كالتراب فى السّهوله ، وقد أبدلت التّاء وإلا فقالوا : ناقه دربوت أى مدرّبه ويجوز أن يكون ذلك أصلا آخر.

وأمّا التّاء فى (تولج) فبدل من الواو.

وأمّا التّاء فى (الرّهبوت) وبابه فزائده بدليل الاشتقاق وعدم النّظير.

وكذلك التّاء فى (عنكبوت) لقولهم : عناكب.

وأمّا التّاء فى (تدرأ) فزائده لعدم النظير والاشتقاق ؛ لأنه من الدّرء.

وأمّا التاء فى (سنبته) وهى القطعه من الدّهر فزائده لقولهم فى معناها : سنبه.

وقد اطّردت زياده التّاء فى الفعل للمعانى نحو : تفعّل وتفاعل وافتعل ، وفى مصادرها وفى مصدر فعّل نحو : قطّع تقطيعا فزياده التّاء والياء عوض من تشديد العين فى الفعل ليدلّ على التكثير والتوكيد ، وأمّا التّاء فى الطّاغوت فهى زائده ، وأمّا الكلام على ألفها ووزنها فيأتى فى البدل إن شاء الله تعالى.

فصل فى تاء التأنيث

قد زيدت تاء التأنيث آخرا فى الفعل نحو : ذهبت وهى ساكنه أبدا والغرض منها الدّلاله على تأنيث الفاعل على ما نبيّنه فى بابه ، وفى الاسم نحو : قائمه وشجره ، وفى بعض الحروف نحو : ربّت وثمّت أرادوا تأنيث الكلمه ويوقف عليها هاء ، ومنهم من يقف على التّاء حملا على الفعل إذ لم يدلّ على تأنيث فى المعنى.

وأمّا (لات) كقوله تعالى : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص : ٣] فهى لا زيدت عليها التّاء وعملت عمل ليس ، وقد استوفيت ذلك فى إعراب القرآن.

وقد زيدت مع الألف فى جمع المؤنّث نحو : مسلمات ، وقد ذكر فى صدر الكتاب ، وأمّا إبدال التّاء هاء فيذكر فى حرف الهاء.

باب زياده الهاء

قد ذكرنا شبه الهاء بالألف فى خفائها وقربها من مخرجها ، إلّا أنّها فى الجمله تقلّ زيادتها بحسب بعدها من حروف اللّين ، وقد زيدت أوّلا وحشوا وآخرا.

فمن الأوّل هركوله على قول الخليل ؛ لأنه أخذه من الركل ؛ لأنه رأى أنّ الهركوله المرأه العظيمه الأوراك فهى تركل فى مشيها أى ترفع وتضع بشده وقال غيره : هو أصل ، واحتجّ بأنّ الأصل عدم زيادتها وهذا البناء يمكن أن تكون فيه أصلا وإن كان فى معنى الثّلاثى كما أنّ سبطا وسبطرا بمعنى.

ومن ذلك : (هبلع) أخذ من البلع ؛ لأنه الرجل الكثير البلع وهجرع الكثير الجرع فزياده الهاء تنبّه على المبالغه فى هذين المعنيين وقال قوم : هما أصلان. وقد زيدت ثانيه فى أهراق ؛ لأن أصل الكلمه من راق يريق والدليل عليه قولهم : تريّق الماء تردّده على وجه الأرض وهو من الياء إذ لو كان من الواو لقالوا تروّق الماء تردّده وقال قوم هو من الواو من راق يروق إذا ضفا وهو لازم فإذا أردت تعديته زدت عليه الهمزه فقلت : أرقته مثل بات وأبتّه فإذا قالوا : أهرقته فقد زادوا الهاء ، ومنهم من يقول : هرقت الماء فالهاء هنا بدل من الهمزه ، فإذا بنيت منه اسم فاعل قلت على الأوّل فهو مهريق والمفعول مهراق فالهمزه محذوفه والهاء تحرّكت كما كانت فى الفعل ، ونظيره من الصحيح : أكرم إذا زدت عليه الهاء قلت : أهكرم فهو مهكرم والأصل مؤهكرم فأمّا من أبدل الهمزه هاء فقال هراق فاسم الفاعل مهريق وأصله مثل مؤريق ثم نقلت حركه الياء إلى الرّاء وسكّنت الهاء فهو مثل مقيم فى الأصل من أقام إذ لو جعلت مكان الهمزه هاء فقلت : مهقيم فأثبت الهاء ولم تحذفها كما حذفت الهمزه ؛ لأن العلّه فى حذف الهمزه ما نذكره فى الحذف ، وذلك مخصوص بها دون بدلها.

وقد زيدت الهاء فى أمّهات والأصل أمّ على فعل ؛ ولذلك قلت : أمّ بيّنه الأمومه وأمّ كلّ شيئ أصله ومنه قيل لمكّه : أمّ القرى ، ورئيس القوم : أمّهم وزياده الهاء فى أمّهات الناس للفرق بينها وبين أمّات البهائم ، وقد جاء بغير هاء فى الناس فقال : [المتقارب]

فرجت الظّلام بأمّاتكا

ومنهم من يقول : أمّهات البهائم وهو قليل كقلّه أمّات الناس ، وقال قوم الهاء فى أمهات أصل وهو بعيد لوجهين :

أحدهما : أنّ الواحد لا هاء فيه وهو الأصل.

والثانى : أنّ الأصل الذى يوجد منه على القول بأصاله الهاء هو الأمه وهو النّسيان ولا معنى له ههنا.

وقد زيدت الهاء آخرا للسكت ومعنى ذلك أن يكون الحرف الأخير خفيّا فيبيّن بالوقف بالهاء نحو كتابيه وحسابيه أو تكون حركه الحرف دالّه على حرف محذوف نحو : (لم وبم) فإنّ فتحه الميم تدلّ على الألف المحذوفه فلو وقفت عليها وسكّنت لم يبق على المحذوف دليل وإن حرّكت لتدلّ وقفت على الحركه فزادوا الهاء لتبقى الحركه ويكون الوقف على الساكن وإنّما اختاروا الهاء لضعفها وخفائها وبذلك أشبهت حروف المدّ.

ومن ذلك : (اغز وارم واسع واخش) إذا وقفت عليها ألحقتها الهاء ويجوز أن تقف بغير هاء فى ذلك وهو الأصل فأمّا ما حذفت فاؤه ولامه فى الأمر من وقى ووفى فأكثرهم يقف عليه بالهاء نحو : قه وفه وعه تقويه للكلمه إذ بقيت على حرف واحد ولاستحاله تسكينها إذ كانت مبدوءا بها موقوفا عليها ، ومنهم من يجوّز ترك الزّياده ويقف على الحركه فأمّا إن كانت الحركه حركه إعراب لم يوقف عليها بالهاء كضرب ويرمى وإن كان السكون إعرابا فكذلك نحو لم يضرب ولم يرم ولم يغز.

وأجاز قوم فى المجزوم المعتلّ الوقف على الهاء نحو : إن تف أفه وإن ترم أرمه تشبيها له بالمبنىّ.

وممّا يوقف عليه بالهاء والنون بعد الواو والياء نحو : مسلمونه ومسلمينه وتتفكّرونه ؛ لأن حركتها حركه بناء بعد حرف ساكن فكرهوا أن يقفوا على السّاكن بعد السّاكن ؛ ولذلك أجازوا كيفه ؛ لأن حركه هذه الحروف كلّها حركه بناء بعد حرف ساكن.

باب زياده السين

وقد زيدت فى الاستفعال وما تصرّف منه بمعنى الطّلب (۱) نحو : استسقى الماء ، أى : طلب أن يسقاه ، وقد جاء استفعل بمعنى فعل نحو : استقرّ بمعنى قرّ ، وقد زيدت عوضا فى اسطاع ، وفى هذه الكلمه أربع لغات : أطاع وأسطاع بقطع الهمزه ، واسطاع بوصلها ، واستطاع بالتّاء ، ولغه خامسه استاع.

فأما : (أطاع) فمثل (أقام) فالألف بدل من الواو لما نذكره فى البدل.

وأمّا : (اسطاع) بوصل الهمزه فأصله استطاع فحذفت التاء لمجانستها الطّاء كما يحذف أحد المثلين.

وأمّا : (أسطاع) بقطع الهمزه وفتحها فالسّين فيه بدل من حركه لفظ حركه الواو ، وذلك أنّ أصله أطوع فنقلت حركه الواو إلى الطّاء على ما يوجبه القياس ثم أبدلت السّين ممّا ذكرنا والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ همزه أسطاع مفتوحه مقطوعه مثل همزه أطاع.

والثانى : أنّ حرف المضارعه فيه مضموم مثل يطيع ولو كانت سين استفعل لم يكن كذلك وقال المبرّد هذا غلط ؛ لأن حركه الواو قد نقلت إلى الطّاء فهى موجوده فكيف تصحّ دعوى البدل منها من موجود.

فالجواب عمّا قال من وجهين :

أحدهما : أنّ الواو لمّا سكّنت قلبت ألفا وتعرّضت للحذف فى الجزم ولو كانت الحركه باقيه فى حكم الموجود لم يكن كذلك.

والثانى : أنّ السين بدل من الحركه الكائنه فى الواو ونقلها إلى غيرها لا يخرجها عن استحقاق الحركه وأنّها ليست موجوده فيها ، وقد زيدت السّين فى بعض اللّغات بعد كاف المؤنث نحو : رأيتكس ومررت بكس وبعضهم يزيد الشين وهو شاذّ.

۱- وهى فى هذه الحاله تزاد مع الألف والسين.

باب زياده اللّام

اشاره

اعلم أنّ زيادتها بعيده فى القياس ؛ لبعدها من حروف المدّ وإنّما زيدت فى حروف قليله قالوا فى زيد : زيدل ، وفى عبد : عبدل ، وقالوا فى الأفحج : فحجل ، وقالوا فى أولئك : أولالك ، وهذا شاذ فأمّا اللّام فى ذلك فزائده لبعد المشار إليه ، وقيل : هى بدل من ها التى للتّنبيه وكذلك هى زائده فى تلك ، وقد زيدت للتّعريف على ما ذكرنا فى باب المعرفه والنّكره.

فصل : كلّ حرف مشدّد فى أصل ثلاثىّ فالثانى : منهما زائد ، وقد تكرّر حرفان الفاء والعين نحو مرمريس ومرمريت ولا نظير لهما ووزنه فعفعيل.

فأمّا : (دردبيس) فلا تكرير فيه ؛ لأن الدّال الثانيه لم تتكرر معها الراء فوزنه فعلليل.

وأمّا : (ددن وددى ودد) فلا يقال الفاء مكرره بل فاؤه وعينه من موضع واحد ، وقد يفصل بين المثلين فى مثل ذلك نحو : كوكب.

فأمّا : (أوّل) ففاؤه وعينه واوان وله موضع يذكر.

فصل : الأصل أن تكون الزياده أخيرا ؛ لأنه موضع الحاجه إليها إذ البدأه بالاصول ممكنه وإنّما يقترض بعد إنفاق الحاصل إلّا أنّه قد زيد أوّلا وحشوا على حسب المعنى.

فصل فى الإلحاق

اعلم أنّ القصد من الإلحاق أن تزيد على بناء حتّى يصير مساويا لبناء أصل أكثر منه ، وهذا يوجب أن يزاد على الاسم الثّلاثىّ حتّى يصير رباعيا وخماسيا فقد تلحقه زيادتان ؛ لأن أكثر أصول الأسماء خمسه فأمّا الفعل فيزاد على الثّلاثى واحد فيلحق بالرّباعى ؛ لأن الفعل لا خماسىّ فيه.

واعلم أنّ حرف الإلحاق لا يكون أوّلا ؛ لأن الزياده أوّلا تكون لمعنى إذ حقّ المعنى أن يدلّ عليه من أوّل الكلمه ليستقرّ المعنى فى النفس من أوّلها فقد يكون حرف الإلحاق حشوا وآخرا.

واعلم أنّ الإلحاق إذا كان آخرا جاز أن يكون بالحروف كلّها إذا كان الملحق من جنس اللّام.

وأمّا الإلحاق إذا كان حشوا فيكون بالياء والواو والنّون فمثال الواو ثانيه جوهر ملحق بجعفر فالواو بإزاء العين والياء ثانيه مثل خيفق ومثالهما ثالثه جدول فالواو بمنزله الفاء من جعفر وعثير فالياء بإزاء الهاء من درهم.

وأمّا الألف فلا تكون للإلحاق حشوا ؛ لأن ما فيها من المدّ يخرجها عن مساواه حروف الأصل من غيره ويؤيّد ذلك أنّها لا تكون أصلا فى الأسماء المتمكّنه والأفعال فلا يقابل بها أصل ، وأمّا زيادتها أخيرا للإلحاق فجائز.

فصل : ويستدلّ على الألف إذا كانت أخيرا أنّها للإلحاق بثلاثه أشياء :

أحدها : أن لا تكون منقلبه عن أصل وأن تنوّن فالشرّط الأوّل يدلّ على أنّها إن كانت منقلبه عن أصل لم تكن زائده ومن شرط حرف الإلحاق أن يكون زائدا ، وأمّا التنوين فيدلّ على أنّها ليست للتأنيث.

والثانى : أن تكون على بناء غير مختصّ بالتأنيث فحبلى ونحوه من فعلى لا يكون إلّا للتأنيث ومن هنا كانت ألف بهمى للتأنيث والألف فى بهماه زائده للتكثير وعلى قول الأخفش تكون للإلحاق بجخدب.

والثالث : أن تنقلب الألف فى التصغير ياء كما تنقلب المنقلبه إلى الياء نحو معزى وتصغيرها مغيز ، وأمّا الهمزه فى علباء فمبدله من ألف مبدله من ياء زائده للإلحاق بسرداح ؛ ولذلك تقول فى تصغيرها عليبىّ فتقلب ألف المدّ ياء لانكسار ما قبلها وتعيد اللّام إلى أصلها ، وقد جاءت ألفاظ تكون الألف فى آخرها للإلحاق فى لغه وللتأنيث فى أخرى نحو ذفرى وتترى فمما جاء على الإلحاق.

باب البدل

اشاره

معنى البدل (۱) : إقامه حرف مقام حرف آخر والغرض منه التخفيف وموضع البدل موضع المبدل منه بخلاف العوض فإنّه فى غير موضع المعوّض منه كتعويضهم تاء التأنيث فى عدّه وزنه من فاء الكلمه التى هى واو وكالهمزه فى اسم فإنّها عوّضت من لام الكلمه التى هى واو فإن قيل : لم فرّقوا بين العوض والبدل فيما ذكرت البدل فى اللغه من جنس المبدل منه يقام مقامه والعوض جزاء الشّىء ، وقد يكون من غير جنسه ألا ترى أنّ الثّواب والعقاب على الفعل تسمّى عوضا ويقال عوّضه الله من ولده مالا أو علما.

فصل : والبدل على ضربين مقيس وغير مقيس.

فغير المقيس كإبدالهم الياء من الباء فى الأرانب فقد قالوا : الأرانى وإبدال من السين فى سادس فإنهم قالوا : سادى.

وأمّا المقيس فضربان أيضا : لازم مطّرد ولازم غير مطّرد.

فالأوّل : ما أبدل لعلّه ؛ فإنّه لازم حيث وجدت العلّه ما لم يمنع منه مانع كإبدال الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

واللازم غير المطّرد نحو : إبدال الياء من الواو فى أعياد.

وأمّا ما ليس بلازم ولا مطّرد فهو الجائز ، كإبدالهم الواو همزه فى وشاح ووعاء فإنّه جائز غير مطّرد ألا ترى أنهم إذا علّلوا الإبدال بكسر الواو بطل عليهم ب (ورد وقر) وغير ذلك ممّا لا يجوز فيه الإبدال مع وجود العلّه وعدم المانع.

فصل فى حروف البدل

وهى أحد عشر منها ثمانيه من حروف الزّياده تسقط منها السين واللام ، ويزاد عليها ثلاثه من غيرها وهى الدّال والطاء والجيم وسيأتى ذلك حرفا فحرفا إن شاء الله تعالى.

۱- الإبدال إزاله حرف ، ووضع آخر مكانه. فهو يشبه الإعلال من حيث أنّ كلّا منهما تغيير فى الموضع إلا أنّ الإعلال خاصّ بأحرف العلّه ، فيقلب أحدها إلى الآخر ، كما سبق. وأما الإبدال ، فيكون فى الحروف الصحيحه ، بجعل أحدهما مكان الآخر ، وفى الأحرف العليله ، بجعل مكان حرف العلّه حرفا صحيحا.

فصل فی إبدال الهمزه

وقد أبدلت الهمزه من خمسه أحرف من الألف والواو والیاء والهاء والعین إبدالها من الألف.

مسأله : إذا وقعت ألف التأنیث بعد ألف المدّ قلبت همزه البته کقولک : صحراء وحمراء ؛ لأن الألفین التقتا ومحال اجتماعهما وحذف الأولی وتحریکها یخلّ انقلبت المدّ وحذف ألف التأنیث یخلّ بالتأنیث فتعین تحریکها ، وإذا حرّکت انقلبت همزه لقرب مخرج الهمزه منها ولا یقال إنّ الهمزه علامه للتأنیث فی الأصل ؛ لأنها لو کانت کذلک لجاءت للتأنیث من غیر علّه توجب التغییر کما جاءت الألف والیاء.

مسأله : إذا وقعت الألف قبل الحرف المشدّد نحو دابّه وابیاضّ فمن العرب من یبدلها همزه ، وقد قاس ذلک النحویون ، ومنهم من لم یقسه ، وقال المبرّد للمازنیّ : أتقیسه؟ قال : لا ، ولا أقبله ومعنی ذلک أنّه یستعفه لا أنّه یردّ الروایه به ؛ لأنها صحیحه فاشیه وعلّه القلب ؛ لأن الألف ساکنه وبعدها حرف ساکن فحرّکت الألف کراهیه لاجتماع الساکنین وانقلبت همزه لما تقدّم وإنّما ضعف هذا فی القیاس وقلّ فی السّماع أنّ الألف لامتداد صوتها کأنّها متحرّکه فلا جمع إذن بین ساکنین.

مسأله : حکی سیبویه عن بعض العرب أنّه یقلب ألف التأنیث فی الوقف همزه فیقول هذه حبلا فکأنّه أراد أن یقف علی السّاکن المتحرک فی الوصل فعدل إلی ما یتصوّر فیه ذلک وهی الهمزه لقربها منها وحصل بذلک الفرق بین الوقف والوصل وکذلک أبدل من ألف التنوین همزه کقولک : رأیت رجلا وکذلک فی قولک : هو یضربها فإذا وصل أعاده إلی الأصل.

مسأله : فی قول الراجز :

من أیّ یومیک من الموت تفر

أیوم لم یقدر أم یوم قدر

بفتح الراء ، ففیه للنّحویین ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّه حرّک السّاکن للضّروره.

والثانی : أنّه أراد النون الخفیفه فأبدل منها ألفا ثم حذفها للوصل وهذا ضعیف ؛ لأن ذلک یکون لأجل الساکن بعدها.

والثالث : وقال أبو الفتح قدّر الراء متحركه بحركه الهمزه المجاوره لها كما همزا الواو السّاكنه لانضمام ما قبلها نحو : لمؤقدان ومؤسى ثم همزه الألف لسكونها وسكون الميم بعدها قلت ولو قيل : إنه ألقى حركه الهمزه على الراء وأبدلها ألفا ثم عمل ما ذكر كان أوجه ؛ لأنه أقلّ عملا. والسّؤق ثم أبدل من الهمزه ألفا كما قال فى المرأه مراه وفى الكمأه كماه.

مسأله : الهمزه فى قول الشّاعر : [الرجز]

بالخير خيرات وإن شرّافا

ولا أريد الشرّ إلّا أن تا

وأصلها ألف ويريد فشرّ فلمّا ذكر الفاء وحدها أشبعها فنشأت الألف فأضاف إليها ألفا أخرى وحرّكها كالأولى لالتقاء السّاكنين ، ومنهم من يرويه فا بألف واحده.

فصل فى إبدال الهمزه من الواو

وذلك على ضربين : جائز ولازم ، فالجائز أن تنضمّ الواو ضمّا لازما أوّلا كانت أو وسطا ؛ فإنّه يجوز قلبها همزه كقولك : فى وعد أعد وفى وجوه أجوه وفى أثوب أثؤب إنّما كان كذلك ؛ لأن الواو مقدّره بضمّتين فإذا انضمّت ضمّا لازما فكأنّه اجتمع ثلاث ضمّات وكلّ واحد منها مستثقل فهرب منها إلى ما لا يقدّر بضمتين وهو الهمزه وكانت أولى من الياء ؛ لأنها مقدّره بكسرتين فضمّها مستثقل ولأنّ الهمزه نظيره الواو فى المخرج ؛ لأن الهمزه من أقصى الحلق والواو من آخر الفم فهى محاذّتها ، فإن قيل فهلّا كان قلبها لازما قيل لوجهين :

أحدهما : أنّ الضمّه فى الواو مجانسه لطبيعتها وإن كان مستثقلا.

والثانى : أنّ الأصل فى الإبدال اللازم أن يكون لعلّه ملازمه ولم يوجد.

فصل : فإن كانت الواو مكسوره نحو وعاء وساده فقد همزها قوم ووجهه أنّ طبيعه الواو الضمّ فكسرها مخالف لطبيعتها فكأنّ الواو خالطتها الياء ، وذلك شاقّ على اللسان فعدل عنها إلى الهمزه لما ذكرنا فى المضمومه.

فصل : فإن كانت مفتوحه لم تقلب همزه إلّا أن ينقل ذلك لخفّه الفتحه وأنّ الواو المفتوحه أخفّ من الهمزه ، وقد جاء قلبها همزه فى ثلاثه مواضع وهى أحد فى وحد كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] ؛ لأنه من الوحده فأمّا أحد المستعمل للعموم كقولك : ما جاءنى من أحد فهى أصل إذ ليس معناها واحدا ومن ذلك امرأه أناه وأصلها وناه ؛ لأنها المتثنيّه فى مشيتها فهى مشتقّه من الونيه والتّوانى ، ومن ذلك قولهم : أسماء اسم امرأه واصلها وسماء من الوسامه وهو الحسن وهذا لا يقاس عليه.

فصل : إذا وقعت الواو عينا فى فاعل نحو قائل وجائر قلبت همزه وفيه أسوله :

أحدها : لم قلبت؟ والجواب : أنّها لمّا اعتلّت فى قال وجار اعتلّت فى قائل ؛ لأنه من فروع فعل والقلب هنا يعرف من علّه القلب فى الفعل ؛ لأن الواو هنا متحرّكه وقبلها فتحه القاف والحاجز بينهما غير حصين ولأنّ الألف لاستطالتها كالحرف المفتوح وكان قياس ذلك أن تقلب ألفا إلّا أنّ قبلها ألفا فلم يجمع بين ساكنين.

والسؤال الثانى : لم قلبت همزه؟ ففيه وجهان :

أحدهما : أن القياس أن تقلب ألفا فلمّا تعذّر ذلك قلبت إلى أخت الألف.

والثانى : أنّها لو قلبت ياء لكان حكمها حكم الواو فى وجوب إعلالها فقلبوها حرفا لا يجب إعلاله مع مشابهته حروف العلّه.

فصل : إذا وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده أصلا كانت أو زائده قلبت ألفا ثمّ قلبت الألف همزه نحو : كساء.

فإن قيل : لم أبدلت؟ قيل : لأنها تطرّفت وتحرّكت والواو المتحرّكه مستثقله والطرف ضعيف فلذلك قلبت وقبلها ساكن ألا ترى أنّها صّحت فى : (شقاوه) و (عبايه) لمّا لم يتطرّفا فإن قيل : فقد أبدلها ههنا بعض العرب همزه فقالوا عباءه وصلاءه قيل هى لغه ضعيفه.

والوجه فيها : أنّه أدخل الهاء بعد القلب فلم يعدها إلى أصلها إذ كان حرف التانيث زائدا والتأنيث فرع فلم يتغيّر بهما الاصل فإن قيل : فلم أبدلت ألفا ثمّ همزه قيل هو اشبه بالقياس ؛ لأن حكم الواو إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، وقد بيّنّا أن قبلها فتحه أو كالفتحه فلمّا صارت ألفا حرّكت فانقلبت همزه لئلا يحذف أحد السّاكنين وكلّ منهما يجب أن يراعى.

فصل : إذا اجتمع واوان فى أوّل الكلمه أبدلت الأولى منهما همزه نحو الأولى وجمع واصل. وتصغيره أواصل وأويصل وإنّما كان كذلك ؛ لأن الواو مستثقله لكونها خارجه من عضوين وهى مقدّره بضمّتين فالواوان فى تقدير أربع ضمّات ثم هما من جنس واحد والنّطق بالحرف بعد حرف مثله شاقّ على اللسان حتى أوجب ذلك الإدغام إذا أمكن وهنا لا يمكن ؛ لأن المدغم الأوّل يجب أن يكون ساكنا والأوّل لا يمكن إسكانه فعند ذلك هرب إلى حرف آخر وهو الهمزه لما ذكرنا من قبل.

فصل : وأمّا إبدالها من الياء فقد جاء شاذّا فى أيد قالوا قطع الله أده وأديه وأبدلت من الياء إذا وقعت عين فاعل نحو بائع وسائر ومن الياء لاما نحو قضاء ورداء والعلّه فى ذلك كلّه ما تقدّم قبل.

وقد أبدلت من الياء الزائده للإلحاق فى نحو علباء وحرباء. فإن قيل : من أين أعلم أنّ أصلها ياء لا واو ، قيل لوجهين :

أحدهما : أنّهم لمّا ألحقوا الهاء هذا الحرف أظهروا الياء فقالوا درحايه ودعكايه ولم يأت فيه الواو.

والثانى : أنّهم لمّا ارادوا الإلحاق زادوا أخفّ الحرفين وهو الياء فإنّها أخفّ من الواو.

مسأله : فإن سمّيت رجلا ب (صحراء) ونسبت إليه قلت : صحراوىّ فأبدلت الهمزه واوا فإن رخّمته بعد النّسب على من قال يا حار ، قلت : يا صحراء فأبدلت الواو همزه فهذه الهمزه مبدله من واو مبدله من همزه مبدله من ألف.

فصل : وأمّا إبدال الهمزه من الهاء فقد جاء ذلك فى حروف ليست بالكثيره والوجه فى إبدالها أنّ مخرجيهما متقاربان إلّا أنّ الهاء خفيّه والهمزه أبين منها فأبدل الخفىّ من البيّن فمن ذلك ماء والأصل فيه موه لقولك فى جمعه أمواه ومياه وماهت الركيّه تموه فقد رأيت لام الكلمه كيف ظهرت هاء فى التّصريف فأبدلوها همزه والواو ألفا ، وقد جاءت فى الجمع أمواء على الشّذوذ.

ومن ذلك (آل) والأصل أهل فأبدلت الهاء همزه ثم أبدلت الهمزه ألفا لاجتماع الهمزتين وسكون الثانيه وانفتاح الأولى مثل آدم وآخر.

فإن قيل : لم قلت : إنّها أبدلت همزه ثمّ ألفا دون أن تقول : أبدلت ألفا من الابتداء؟

قيل : لوجهين :

أحدهما : أنّها لم نجدهم أبدلوا الهاء ألفا فى غير هذا.

والثانى : أنّها لو كانت بدلا من الهاء كان استعمال الاصل والبدل بمعنى واحد كما فى وجوه وأجوه وليس كذلك وإنّما خصّوا البدل ببعض المواضع فيقال آل الملك يريدون أشراف قومه ولم يقولوا آل الخياط وآل الإسكاف وهذا حكم فرع الفرع ألا ترى أنّ التّاء فى القسم لمّا كانت بدلا عن بدل خصّوها بأفضل الأسماء فقالوا : تالله ، ولم يقولوا : تربّك ولا غير ذلك.

فصل فى إبدال الهمزه من العين

قد جاء ذلك فى بعض الاستعمال فالوجه فيه أنّ الهمزه والعين متجاورتان فى المنخرج فمن ذلك قولهم فى عباب : أباب ويجوز أن تكون الهمزه أصلا من قولهم : أبّ للشىء إذا تهيّأ له وعباب البحر معظمه ومعنى التهيؤ موجود فيه وقالوا عفرّه الحرّ وأفرّته والهمزه بدل من العين ويجوز أن تكون أصلا من قولهم : أفر يأفر أفرا إذا إدا وأصل الكلمه من الشدّه والمعنيان يجتمعان فيها ويؤنّس بإبدال العين همزه إبدال الهمزه عينا فى مثل قول الشّاعر : [الطويل]

أعن ترسّمت من خرقاء منزله

ماء الصّبابه من عينيك مسجوم

والوجه فيه أنّ العين تقرب من مخرج الهمزه وهى أبين من الهمزه ففرّوا إليها خصوصا عند اجتماع الهمزتين.

ذكر إبدال الألف

وقد أبدلت من حروف عدّه (۱) فمن ذلك الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين عينين كانتا أو لامين ، وقد خرج عن هذا الأصل أشياء لم تقلب فيها لعلل نذكرها إن شاء الله تعالى ، وإنّما كان الأصل القلب ؛ لأن كلّ واحده من الواو والياء مقدّره بحركتين لما ذكر فى غير هذا الموضع فإذا انضمّ إلى ذلك حركتها وحركه ما قبلها اجتمع فى التقدير أربع حركات متواليات فى كلمه ، وذلك مستثقل ، وقد تجنّبوا ما هو دونه فى الثّقل كاجتماع المثلين نحو : مدّ وشدّ ، وأصله مدد وشدد فأدغموا فرارا من ثقل التّضعيف ، وقيل : إنّ الياء والواو إذا تحركتا صارت كلّ واحده منهما بمنزله حرف مدّ وبعض حرف مدّ آخر أو بمنزله حرفى مدّ قالوا والمفتوحه كواو وألف والمكسوره كواو وياء والمضمومه كواوين وهكذا حكم الياء واجتماع حروف المدّ يستثقل النّطق به فلذلك قلبوهما إلى الألف.

فإن قيل : لم شرطوا انفتاح ما قبلهما ولم قلبوهما ألفا دون غيره؟

قيل : إنّما كان كذلك ؛ لأن الغرض قلبهما إلى حرف يمتنع تحريكه وليس إلا الألف إذ لو كان القلب إلى حرف متحرّك لكان القلب عبثا والألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا ويترتّب على هذا مسائل.

مسأله : لا فرق فيما ذكرنا بين أن يكون الحرفان عينين أو لامين مثل : باب ودار ، وناب وعاب ، والعصا والرّحى.

فإن قيل : إذا كانت الواو والياء لاما كانت حركتها عارضه فلم قلبتا؟

۱- إذا توسّطت الف ما جمع على مثال (مفاعل) بين حرفى على فى اسم صحيح الآخر ، ابدل ثانيهما همزه كأوّل وأوائل ، وسيّد وسيائد ، ونيّف ويائف. والأصل (أو اول وسياود ونياوف) فإن توسطت بينهما الف (مفاعيل) امتنع الإبدال كطاووس وطواويس. فإن اعتلّت لامه جمعته على مثال (فعالى) كزاويه وزوايا ، وراويه وروايا. (وزوايا ونحوها جاءت على مثال «فعالى» من حيث الحركات والسكنات وهى فى الأصل على مثال «فواعل» لأن اصلها «زوايى» ، بياءين ، اولاهما مكسوره. قلبوا كسرتها فتحه ، ثم قلبوا الياء الثانيه ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاصرت إلى «زوايا» وإنما كان اصلها «فواعل» ، لأن واوها اصلها ألف «فاعله» ، كما فى «كاتبه وكواتب» واما واو «زاويه» ، فقد انقلبت إلى الياء فى «زوايا»).

قيل : حركه الإعراب لازمه وإنّما تحذف فى الوقف وهو عارض والأصل الوصل فأمّا الحركه العارضه على التحقيق فلا يقلب الحرف لها كقولك : (ولو انّهم) فى لو أنّهم. (ولا تنسوا الفلل الفضل بينكم) و (لترونّها). (فَإِمَّا تَرَينَّ).

مسأله : إذا تحرّكت الواو والياء وانكسر ما قبلهما أو انضمّ نحو : عوض وسور لم تنقلبا ؛ لأن شرط انقلابها قد فقد وهو انفتاح ما قبلهما لينقلبا ألفا غذ لا فائده فى انقلابهما إلى الياء والواو المجانسين لحركه ما قبلهما ولأنّ القلب يفضى بهما إلى مثلهما.

مسأله : إنّما صحّت الواو والياء فى الغليان والنّزوان لوجهين :

أحدهما : أنّ ذلك يفضى إلى حذف إحدى الألفين لاجتماعهما فيبقى اللفظ النزان والغلان فيلتبس بما نونه أصل كالأمان والضّمان وكذلك الصّميان.

والثانى : أنّ هذا البناء لا يشبه أبنيه الفعل والتّغيير بابه الأفعال فما لا يشبهه يخرج على الأصل ، وأمّا الطّوفان والجولان ممّا عينه معتلّه فصحّت لوجهين :

أحدهما : أنّ هذا البناء قريب من باب الغليان والنّزوان فحملت الصّحه عليه للوجهين المذكورين.

والثانى : أنّ الواو لو قلبت ألفا لاشتبه فعلان بفاعال فاجتنب لذلك.

مسأله : إنّما صحّت الواو والياء فى غزوا ورميا لئلا تنقلب ألفا فتحذف إحدى الألفين فيصير كلفظ فعل الواحد.

مسأله : إنّما صحّت الواو فى اجتوروا وبابه ؛ لأنه فى حكم تجاوروا إذ لا فرق بينهما فى المعنى ولا موجب للقلب فى تجاوروا فحمل اجتوروا عليه وهكذا حول وعور ؛ لأن الاصل احول واعورّ ، وهذا لم توجد فيه علّه القلب فكان التصحيح دليلا على هذا الأصل.

مسأله : إنّما صحّت الواو فى خونه وحوكه لوجهين :

أحدهما : أنّ تاء التأنيث بعدّته من شبه الفعل فخرج على الأصل.

والثانى : أنّ ذلك أخرج على الأصل تنبيها على أنّ أصل الباب كلّه التصحيح وعلى ذلك جاء استحوذ ووجهه ، وقد قالوا : حاكه وخانه ، فأجروه على القياس.

مسأله : إنّما صحّت الواو فى الهوى والنّوى لئلا تحذف أحد الألفين فأمّا صحتها فى نووىّ فلئلّا يتوالى إعلالان ، وذلك أنّ أصل الواو الثانيه ياء أبدلت ألفا ثم أبدلت واوا لأجل النّسب ولأنّها لو أبدلت ألفا لصار لفظها فاعيلا فيلتبس ولأنّها لو صحّت قبل النّسب بقيت على صحّتها.

مسأله : إذا سكّنت الواو والياء وانفتح ما قبلهما لم تقلبا لزوال الموجب للقلب وهو الحركه ، وقد جاء ذلك شاذا قالوا فى طىّء : طائىّ ، وفى الحيره : حارىّ ، وفى زبنيه : زبانىّ ؛ لأن الألف على كل حال أخفّ منهما ، وقد وقع فى زبنيه تغييران فتح الباء وقلب الياء فأمّا دويّه فقد قالوا فيها داويّه فقال قوم هى لغه ، وقيل : أبدلت الواو الأولى ألفا ، وقيل : الألف زائده ووزنها فاعيله وفيه بعد ؛ لأن ذلك من أبنيه الأعجمى وممّا صحّت فيه الواو القود والأود نبّه بذلك على أصل الباب.

إبدال الألف من الهمزه

إذا اجتمعت همزتان وسكّنت الثانيه وانفتحت الأولى أبدلت الثانيه ألفا ألبته نحو : آدم وآخر ، وفى الفعل نحو : آمن وآزر وإنما كان كذلك ؛ لأن الهمزه إذا انفردت ثقل النّطق بها فإذا انضمّ إليها أخرى تضاعف الثّقل ، وإذا تصاقبا وسكّنت الثانيه ازدادت الكلفه بالنّطق بهما لا سيّما إذا أراد النطق بواحده بعد أخرى ومن هنا وجب الإدغام فى المثلين والإدغام هنا مستحيل والحذف يخلّ بالكلمه فتعيّن المصير إلى إبدال الثانيه ألفا لانفتاح ما قبلها ولا يصحّ تليينها ؛ لأن الهمزه المليّنه فى حكم الهمزه المحقّقه ولا يصحّ إبدال الأولى ولا تليينها لتعذّر الابتداء بالألف وما يقرب منها ، وإذا صغّرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واوا فقلت أويدم وأوادم كما تقول فى ضارب : ضويرب وضوارب ، ولا يجوز تحقيق الثّانيه فى التصغير والجمع لما ذكرنا من الثّقل وأنّ حركتها عارضه.

مسأله : إذا سكّنت الهمزه وانفتح ما قبلها وانفردت جاز تحقيقها نحو : رأس وكأس ومأتم وجاز إبدالها ألفا تخفيفا إلّا أن يقع ذلك فى الشّعر مقابلا لردف ؛ فإنّه يلزم إبدالها ألفا لتستقيم الأرداف مثل أن يقع فى آخر البيت ناس ، وفى آخر آخر راس فالإبدال فى رأس لازم لما ذكرنا وإن وقع فى آخر بيت درهم فى آخر آخر مأتم فالجيّد تحقيق الهمزه ، وقال بعضهم : يجوز إبدالها فيكون بيت مؤسّسا وبيت غير مؤسس فى قصيده واحده.

مسأله : الألف فى قولهم : أإدنى من فلان بمعنى أنصفنى بدل من الهمزه وفى الهمزه المبدل منها وجهان :

أحدهما : بدل من عين والأصل أعدنى لأنّهم قالوا ذلك وقالوا أيضا استأديت أى استعديت من العدوى.

والثانى : هى بدل من الهمزه ثمّ فيها وجهان :

أحدهما : هى أصل من الأداه وهو ما يستعان به على العمل.

والآخر : هى بدل من الياء فى يد لأنّهم يقولون يدى وأدى وهذه الهمزه بدل من الياء والمعنى كن أيدا عليه.

وقال المبرّد : هى من الأيد والأد وهو القوّه ، وهذا لا يصحّ إلّا أن يدّعى فيه القلب وهو تحويل الياء إلى ما بعد الدال فأمّا من غير قلب فلا يجوز لوجهين :

أحدهما : أنّه لو اراد ذلك لقال أايدنى كما يقول : أطيبنى فتصحّح الياء.

والثانى : أنّ الدال مكسوره فدلّ على أنّ لامها معتلّه ولام الأيد صحيحه.

ص: ۴۶۴

إبدال الألف من التّنوين والنّون

قد أبدلت الألف من التنوين فى النّصب نحو : رأيت زيدا ، والوجه فى ذلك أنّ التّنوين والنون غنّه تشبه الواو فكأنّ الواو وقعت بعد فتحه فأبدلت ألفا ، وقصد بذلك الفرق بين النّصب وبين أخويه وخفّ ذلك على ألسنتهم ودلّوا به على العنايه بالتّنوين والإعراب ، وقد أبدلت من النون الخفيفه فى التوكيد نحو : اضربا فى الوقف ؛ لأنها أشبهت التنوين فس سكونها وزيادتها وانفتاح ما قبلها واختصاصها بالأفعال كما أنّ تلك مختصّه بالأسماء.

وأبدلت أيضا من نون (إذن) الناصبه للفعل تشبيها بالتنوين والنّون الخفيفه وجواز الوقف عليها وسواء عملت أو ألغيت. وقال الفرّاء : إذا أعملت لم تبدل لئلا نلتبس بإذا الزّمانيه وإن ألغين جاز إبدالها ؛ لأنها فى ذلك الموضع لا تلتبس بالزّمانيه.

إبدال الياء

اشاره

قد أبدلت من حروف كثيره منها مقيس ومنها شاذّ ونحن نذكرها مرتّبه.

فصل فى إبدالها من الهمزه

إذا سكّنت الهمزه وانكسر ما قبلها جاز إبدالها ياء ولم يلزم نحو : ذيب ، ووجه ذلك أنّ الهمزه مستثقله ويزداد ثقلها بانكسار ما قبلها وهى من حروف البدل ، فأبدل منها ما هو مجانس لما قبلها وهو الياء وتخفيفها كإبدالها ههنا وهو جعلها ياء خالصه كما كانّ ذلك فى آدم ، ومن ذلك جاء الأصل فيه جايئ فأبدلت الهمزه لما ذكرنا.

واختلفوا فى كيفيه ذلك ، فقال الخليل : تقدّم الهمزه التى هى لام على المبدل من العين فتصير على وزن فالع ثم تصير الأخيره ياء وإنّما قال ذلك ؛ لأنها ياء فى الأصل وقعت بعد الألف فصيّرت همزه فإذا وقعت طرفا لم تغيّر لعدم المغيّر ولو لم تغيّر لاجتمع همزتان ، وإذا أخّرت لم تجتمعا ثم يلزم من عدم النّقل توالى إعلالين وهو إبدال العين همزه وإبدال اللام ياء ، وإذا نقل لم يلزم ذلك.

وقال غيره : تبدل اللّام ياء من غير نقل ؛ لأنه يلزم من النّقل تأخير حرف عن موضعه وردّه إلى أصله ، وذلك إعلالان أيضا وإقرار الكلمه على نظمها أولى وعلى هذا الخلاف يترتب جمع جائى وجائيه ، وقد أبدلت الياء من الهمزه فى إيمان وإيلاف لسكونها وانكسار ما قبلها.

إبدال الياء من الألف

إذا وقعت الألف فى موضع ينكسر ما قبلها قلبت ياء لاستحاله بقائها بعد الكسره فقلبت إلى ما يجانس الكسره نحو : قرطاس وقراطيس ، فإن وقعت قبلها الياء السّاكنه قلبت أيضا نحو : تصغير حمار تقول فيه : حميّر ، وههنا قد أبدلت الألف ياء وحرّكت الياء لسكونها وسكون ياء التصغير قبلها.

فصل : وقد أبدلت الباء ياء إذا تكررت نحو : لبّب ، تقول : لبيت ، فالياء بدل الباء الثّالثه ، وإنّما فعلوا ذلك كراهيه لاجتماع الأمثال.

فأمّا (لبيك) ففيه قولان :

أحدهما : هو من هذا الباب وأصله من : (ألبّ بالمكان) إذا أقام به.

والثانى : تثنيه لبّ.

والأوّل أقوى والدليل على ذلك قولهم فى الفعل من لبّى : تلبيه ، وقد تبدل الباء وإن لم تتكرّر ثلاثا نحو : تلبيه ، وأصلها : تلبيه ، وكذلك جميع حروف المعجم إذا تكرّرت فى نحو ما ذكرنا نحو : شدّدت وشدّيت ، وتقضض البازى وتقضّى البازى ، وتظنّنت وتظنّيت.

فأمّا (قصّيت أظفارى) ففيه وجهان :

أحدهما : الياء بدل من الصّاد على ما ذكرنا.

والثانى : أصلها واو والمعنى تتّبعت أقصاها وهذا كما تقول تقصّيت الكلام إذا استقصيت أقسامه.

وأمّا قولهم : (تسرّيت فى النّكاح) ففيه وجهان :

أحدهما : هو من هذا الباب وهو مأخوذ من الشّرّ وهو النّكاح يقال للذّكر : سرّ.

والثانى : هى تفعّلت من سراه الشيء أى : خياره ، وكلّ هذه الأشياء لا يلزم فيها البدل بل هو جائز.

فصل: وقد أبدلت الباء ياء وإن لم تتكرر البته فى الشّعر شاذّا كقول الشّاعر: [البسيط]

لها أشارير من لحم تتمّره

من الثّعالى ووخز من أرانيها

يريد الثعالب والأرانب وقالوا : ديباج ، والأصل دبّاج فى قول من جمعه على دبابيج ، وقد قالوا : ديابيج أيضا فعلى هذا لا إبدال وكذلك أبدلوا السين ياء فى خامس وسادس فقالوا : خامى وسادى وهو شاذ وموضعه الشعر.

فصل فى إبدال الياء من الرّاء

قالوا : قيراط ، والأصل قرّاط لقولهم : قراريط وقريريط ، والوجه فيه ما تقدّم من تجافى التكرير ويزيده هنا حسنا أنّ فى الرّاء فى نفسها ضربا من التكرير ، فإذا كانت مشدّده صارت فى حكم أربع ياءات فازدادت ثقلا ففر منه إلى ما هو أخفّ.

فصل فى إبدال الياء من النون

قالوا : دينار والأصل دنّار لقولهم دنانير ودنينير وشىء مدنّر منقوش على شكل الدّينار ، والوجه فيه ما تقدّم ويؤكّده أنّ النّون تشبه الواو فى غنّتها وتثقّل بالتّشديد فيزداد ثقلها ، فإذا انكسر ما قبلها حوّلت إلى الياء.

مسأله : قد أبدلت الياء من الواو إذا سكّنت وانكسر ما قبلها نحو : ميزان وميعاد ، والعلّه فى ذلك أنّ الواو من جنس الضمّه فإذا سكّنت ضعفت قليلا والكسره قبلها من جنس الياء ، وتخليص الواو السّاكنه بعد الكسره ثقيل جدا فجذبتها الكسره إلى جنسها وكان ذلك أخفّ على اللّسان ، وهكذا إن وقعت عينا نحو : ريح ، وقيل : وعيد ؛ لأن الأصل فى الرّيح الواو ؛ لأنها من الرّوح وهو السّعه ، ومنه راح يروح رواحا إذا ذهب وجمعها أرواح ، وقد حكى فيها شاذا أرياح وهو كالغلط فأمّا رياح فعلى القياس ، وهو من باب حوض وحياض ، وذلك مما أبدلت الياء فيه من الواو بخمس شرائط :

أحدها : أن تكون الواو ساكنه فى الواحد.

والثانى : أن تقع بعدها الألف.

والثالث : أن تقع بعدها الألف.

والرابع : أن يكون. لام الكلمه صحيحا.

والخامس : أن ينكسر فاء الكلمه.

وإنّما شرطوا ذلك لمعان تقتضيه أمّا الكسره فلبعدها من الواو وقربها من الياء ، وأمّا سكون الواو فى الأصل فلبيان ضعفها ، وأمّا اشتراط الجمع فلئلا يجتمع ثقل الواو مع ثقل الجمع ، وأمّا اشتراط تعقّب الألف إيّاها فلأنّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، وأمّا صحّه اللّام فلئلّا يكثر الإعلال وعلى هذا صحّت فى عوان ؛ لأنه واحد ولم تنكسر الفاء وكذلك صوغ وصحّت فى الجمع المعتلّ اللام نحو رواء جمع راو من الماء.

مسأله : الأصل فى عيد الواو ؛ لأنه من عاد يعود عودا فأبدلت الواو ياء لما ذكرنا من قبل.

فإن قيل : فقد قالوا فى الجمع أعياد لا غير فأعلّوا على خلاف أرواح؟

قيل : جعلوا البدل لازما نفيا للّبس ؛ لأنّهم لو قالوا : أعواد ، لا لتبس بجمع عود ، وكذلك قالوا فى التصغير : عييد ، وفى تصغير عود : عويد ، للفرق ولم يوجد مثل ذلك فى ريح.

مسأله : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسّكون أبدلت ياء وأدغم الأول فى الثانى نحو : شويت شيّا وطويت طيّا.

والعلّه فى ذلك : أنّ الياء أخفّ من الواو وتخليص الواو ساكنه عن الياء مستثقل فأبدلت الواو ياء طلبا للتخفيف ولمّا اجتمعا وتماثلا أدغم الأوّل فى الثانى فحصّل بذلك ضرب من التّخفيف أيضا.

مسأله : قد أبدلت الواو ياء فى أفعل مما لامه واو نحو : دلو وأدل وحر وأجر.

والعلّه فيه : أن خروجه على الأصل مستثقل لاجتماع الضمّه والواو وكونها طرفا وطريق الإبدال أن أبدلوا من الضمّه كسره فوقعت الواو بعد الكسره فجذبتها إلى جنسها وهو الياء ، ومما جاء من المصادر من ذلك : عتىّ ، والأصل عتوّ فأبدلوا من الضمّه كسره فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثمّ وقعت الواو الثانيه بعد ياء وكسره فأبدلت ياء وأدغمت الأولى فيها ومن العرب من يكسر العين إتباعا وأما بكىّ فجمع باك ، والأصل : بكوى ، فأبدل من الضمّه كسره ومن الواو ياء ثم عمل فى ذلك ما تقدّم.

مسأله : الأصل فى ياء غاز وغازيه ومحنيه الواو وإنّما أبدلت وإن كانت متحركه لثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ حركتها حركه إعراب فهى كالحركه العارضه ؛ ولذلك يسكّن أمثالها فى الوقف والعارض غير معتدّ به ولمّا تقرر إبدالها قبل دخول الهاء بقيت على حالها ؛ لأن تاء التّأنيث فى حكم المنفصل.

الوجه الثانى : أنّ لام الكلمه موضع التغيير وفى الواو بعد الكسره وإن تحرّكت نوع ثقل ، وذلك كاف لقلبها.

والثالث : أنّ حركات الإعراب تعتور على لام الكلمه فلو تركت الواو لضمّت وكسرت وهما مستثقلان بعد الكسره ؛ ولذلك سكّنت ياء المنقوص فيهما وثقل الواو بذلك أكثر ثم حمل الفتح عليهما.

مسأله : قد أبدلت الواو یاء فی عصیّ وأصله عصوّ فأبدلت من ضمّه الصاد کسره لتنقلب الواو یاء ثم عمل فی ذلک ما ذکرناه فی عتوّ ، ومنهم من یکسر العین إتباعا.

مسأله : الأصل فی قیل ضمّ القاف وکسر الواو مثل ضرب فاستثقلت الکسره علی الواو بعد الضمّه کما تستثقل ضمّه الیاء بعد الکسره فنقلت کسره الواو إلی القاف فسکّنت الواو وانکسر ما قبلها فأبدلت یاء لما ذکرناه فی ریح ، ومنهم من قال : کسرت القاف من غیر نقل إلیها وسکّنت الواو ، ومن العرب من یشمّ القاف شیئا من الضمّ مع بقاء الیاء تنبیها علی الأصل ، ومنهم من یبقی الضمّه ویسکّن الواو فیقول قول وهذا القائل یقلب الیاء واوا فیقول بوع لسکونها وانضمام ما قبلها.

مسأله : الأصل فی دیمه الواو یقال : (دوّمت السحابه) إذا دام مطرها ثم عمل فیها ما عمل فی ریح.

مسأله : إذا کانت الواو مشدّده وانکسر ما قبلها فالأصل صحّتها لتحصّنها بالإدغام ، وقد شذّت أشیاء فجاءت علی الإبدال قالوا دیوان فأبدلوا الواو الساکنه یاء والأصل : دوّان لقولهم : دویوین ودواوین ودوّن الشعر.

مسأله : الیاء فی شیراز فیها اختلاف فقال قوم : هی زائده عن بدل ، وأصل من شرز ؛ ولهذا قالوا فی الجمع : شیاریز ، وفی التصغیر : شییریز ، وقال آخرون : أصلها شرّاز ، فأبدل من الراء الأولی یاء کما فعل ذلک فی قیراط. وقال آخرون : أصلها واو ولأنّهم قالوا شواریز وشویریز ، ومن هؤلاء القائلین من قال : الواو بدل من الرّاء ولیس بشیء إذ لو کانت کذلک لرجعت فی الجمع والتصغیر ، وإنّما الواو فیه زائده للإلحاق بشملال ولیس لفظ شیراز مصرحا بها فی کتب اللغه ولکن یمکن أن یکون لها أصل ، وذلک أن الشّرز والشّراسه غلظ الخلق والشیراز لبن فیه غلظ.

مسأله : الیاء فی ذرّیه فیها ثلاثه أوجه :

أحدها : هی زائده من غیر بدل وهی فعلیّه من الذرّ.

والثانی : هی بدل وفیما أبدلت منه ثلاثه أوجه :

أحـدها : من الرّاء وأصـلها ذرّوه فأبدلت الرّاء واوا ثم أبدلت من الضـمّه كسـره فانقلبت الواو الأولى یاء والثانیه کذلک ثم أدغم الأوّل فی الثانی ویجوز أن یکون وزنها فعلیله ثم عمل بمقتضی القیاس.

والثانی : أن تکون من ذرا یذرو فیکون وزنها فعّوله أو فعّیله ثم عمل فیه بمقتضی القیاس.

والثـالث : أن یکون من ذرأ یـذرأ فیکون وزنهـا فعّوله أو فعیله علی مـا تقـدّم ثم أبـدلت الهمزه واوا أو یـاء وعمل فیها بمقتضـی القیاس.

مسـأله : الیـاء فی أینق وأیـانق بـدل من الواو ؛ لأـن ألف نـاقه مبـدله من واو لقولهم اسـتنوق الجمل وخرجت فی نیاق مبـدله من موضعها فأمّا أینق فأصلها أونق مقلوبه عن أنوق ووزنها أعفل وأبدلت الواو السّاکنه یاء لاطّراد البدل فیها وایانق جمع أینق.

فصل فی إبدال الواو

وقد أبدلت من الياء والألف والهمزه :

١ - أمّا الياء فإذا سكّنت وانضمّ ما قبلها أبدلت واوا نحو : موقن وموسر والأصل فيه الياء ؛ لأنه من اليقين واليسر فإن تحرّكت لم تبدل نحو ميقن وميامسر وإنّما أبدلت إذا سكّنت ؛ لأنها ضعفت بالسّكون ووقوعها بعد الضمّه فتخليصها عنها يشقّ على اللسان جدا فأبدلت واوا لمجانستها الضمّه ومن ذلك الطّوبى والكوسى ؛ لأنّهما من الطّيب والكيس وهما نظير الرّيح والقيل.

٢ - وأمّا إبدال الواو من الألف فنحو قولك فی ضارب : ضويرب ، وفی ضاربه :

ضوارب ، وإنّما أبدلت فی التّصغير لانضمام ما قبلها والألف لا تقع بعد الضمّه كما لا تقع بعد الكسره وأبدلت واوا لتجانس الضمّه قبلها ثم حمل حالها فی الجمع علی التّصغير ؛ لأن التكسير والتصغير من واد واحد ولأنك لو أبدلتها ياء فقلت : ضيارب لا لتبس بجمع ضيرب وبابه.

فإن قلت : فلم أبدلتها؟ قيل : لمّا زيد فی الجمع ألف لم يمكن إقرار ألف فاعل لسكونهما وحذف إحداهما يخلّ بمعناه فأبدلت لهذا المعنی ، ومن ذلك ألف فاعل إذا بنی لمّا لم يسمّ فاعله نحو ضورب فی ضارب وتمودّ الثوب فی تمادّوا ومنه قوله تعالی : (ما وُورِیَ عَنْهُما) [الأعراف : ٢٠].

٣ - وأمّا إبدالها من الهمزه ، فإذا سكّنت الهمزه وانضمّ ما قبلها كقولك فی بؤس ولؤم :

بوس ولوم.

فصل فی إبدال الميم

قد أبدلت من النّون الساكنه إذا وقعت قبل الباء نحو : عنبر وشنباء هی فی اللفظ ميم وفی الخطّ نون.

والعلّه فی ذلك : أنّ الميم فيها غنّه تتّصل بالخيشوم إذا سكّنت كالنون إذا سكّنت ، فإذا وقعت النون قبل الباء اتّصلت غنّتها لمخرج الباء فيشقّ إخراجها ساكنه بلفظها فجعلت الميم

بدلا عنها لشبهها بها ومشاركتها الباء فى المخرج ، فإذا تحرّكت النون صحّت نحو الشّنب ؛ لأنها بحركتها تزول غنّتها وتصير من حروف اللّسان ، وقد أبدلت الميم من الواو فى قولهم : فمّ واصله فوه مثل فوز فحذفت الهاء اعتباطا فبقى فو واستحقّت الحركه الإعرابيه فلو قلبت ألفا لحذفت بالتنوين وبقى الاسم المعرب على حرف واحد فأبدلوا منها حرفا من جنسها يشبه الواو ويتصوّر تحريكه والدليل على أنّ أصله فوه ما نذكره فى باب الحذف والميم والواو من مخرج واحد فأمّا قول الفرزدق : [الطويل]

هما نفثا فى فىّ من فمويهما

على النّابح العاوى أشدّ رجام

فقد جمع بين الميم والواو وفيه قولان :

أحدهما : أنّه جمع بين البدل والمبدل ومثل ذلك جائز فى البدل دون العوض فوزنه الآن فمع.

والقول الثانى : أنّ الميم بدل من الياء التى هى لام الكلمه ثم قدّمتها على العين فوزنه الآن فلع وفيه بعد ؛ لأن الميم لا تشبه الهاء إلّا أنّها فى الجمله من حروف الزياده وفيها خفاء فساغ له أن يبدل منها حرفا أبين منها يشبه ما يشبهها وهو الواو فإنّ الميم تشبه الواو والواو تشبه الهاء ؛ ولهذا أبدلت منها فى مواضع.

فأمّا قول العجّاج : [الرجز]

خالط من سلمى خياشيم وفا

ففيه وجهان :

أحدهما : أنّه أقرّ ألف النّصب مع غير الإضافه ؛ لأن آخر الأبيات قد أمن فيه التّنوين الحاذف للألف.

والثانى : أنّه نوى الإضافه لوجوب تقديرها فأراد فى الحذف ما ثبت مع الإظهار.

وقد أبدلت الميم من لام المعرفه قالوا فى السّفر امسفر وهو شاذّ وإنّما جوّزه قرب مخرج الميم من اللّام.

فصل فى إبدال النّون

النّون فى (صنعاوىّ) بدل وفيما أبدلت عنه وجهان :

أحدهما : الواو فى صنعاوىّ لشبه النّون بالواو فى الغنّه ؛ ولذلك أدغمت فيها نحو : وّاقد ومن وّعد ورعد وّ برق وفى أنّ كلّ واحده منهما ضمير الجمع نحو : قاموا وقمن ، وعلامه الجمع نحو : قاموا إخوتك وقمن جواريك ، وهى علامه الإعراب كنون الأمثله الخمسه نحو يضربان وأخواتها والواو فى أبوه والزيدون فالنّون إذن بدل من الواو والواو بدل من الهمزه والهمزه بدل من ألف التّأنيث.

والقول الثانى : النّون بدل من الهمزه ؛ لأنها أشبهت ألف التّأنيث فى حمراء ؛ لأن ألف المدّ وألف التّأنيث فى صنعاء كالألف والنّون فى غضبان وسكران لاشتراكهما فى منع الصّرف واختصاص أحدهما بالتأنيث واختصاص الآخر بالتذكير وفيه بعد وهذا القياس بعيد ؛ لأن النون لا تشبه الهمزه ولم تبدل منها فى موضع آخر وهذا الأصل يشير إلى مسأله مختلف فيها وهى نون سكران وبابه فعند قوم ليست بدلا من شىء بل زيدت ابتداء كالألف التى قبلها وهذا هو الصحيح لما تقدّم.

وقال آخرون : هى بدل من همزه التأنيث كحمراء وبابها لما تقدّم من مشابهتها لها فى باب مالا ينصرف وهذا بعيد لوجهين :

أحدهما : أنّ إبدال الحرف من الحرف إنّما يكون مع بقاء معنى الأصل والهمزه للتأنيث ونون غضبان تختصّ بالمذكّر وهما ضدّان ومنع الصرف حكم يعلّل بالشّبه لا بالإبدال.

والثانى : أنّ النّون فى حمدان وعمران تؤثّر فى منع الصّرف وليست بدلا بل زيدت ابتداء كذلك ههنا.

مسأله : قد أبدلت النّون من اللّام فى لعلّ فى لغه بنى تميم فقالوا لعنّ وإنّما جاز ذلك لوجهين :

أحدهما : قرب ما بين النون واللّام.

والثانى : كثره اللّامات فى لعلّ ففرّوا منها إلى النون وكانت النون ألين منها إذ كانت تشبه حرف المدّ.

مسأله : ذهب قوم فى تلنّه إلى أنّ النّون بـدل من اللّام والأصل تللّه من قولهم : تلّه إذا دفعه وهـذا بعيد ؛ لأن التّلنّه التمكّث والبقيه ، وذلك بعيد من معنى الدفع والصحيح أنها أصل.

وذهب قوم إلى أن النّون فى اللّغنون بدل من الدال فى اللّغدود وهو بعيد والصحيح أنّها لغه.

فصل فى إبدال التاء

قد أبدلت من الواو إذا كانت فاء ووقعت بعدها تاء افتعل نحو : اتّعد واتّزن والعلّه فى ذلك أنّ الواو هنا ساكنه بعد كسـره وبعدها تاء وبين التّاء والواو مقاربه ؛ لأن التّاء من طرف اللّسان وأصول الثنايا وفيها نفخ يكاد يخرج من بين الثّنايا إلى باطن الشّـفه والواو تخرج من بين الشـفتين بحيث تكـاد تقرب من بـاطن الشّـفه ، وإذا كـان كـذلك شقّ إخراج الواو سـاكنه قبـل التّاء فحوّلت إليها وأدغمت ، وهما أبدل الواو منه تاء أسنتوا والأصل أسنووا ؛ لأنه من سنه الجدب والأصل فيها سنوه وهذا البدل غير مطّرد ألا ترى أنّك لا تقول من أعطوا أعطيوا.

وقـال بعضـهم : أبـدلت الواو ياء ثم أبـدلت الياء تاء على ما نـذكره فأمّا التّاء فى تراث فبـدل من الواو للعلّه التّى ذكرنا من مقاربه التـاء للواو ويـدلّ على ذلـك أنّه من ورثت والوراثه والموروث والوارث ، وكـذلك تخمه وهو من الوخـامه وتكـأه من توكـأت وتكله من توكّلت ووكله ووكيل وتهمه من الوهم ؛ لأن المتّهم يبنى الأمر على مجرّد الوهم وقالوا : تولج ، والأصل : وولج فوعل من الولوج ، وقالوا : تيقور وهو فيعول من الوقار.

(تالله) التاء بـدل من الواو ، وقـد ذكرنا ذلك فى باب القسم وقالوا : هنت وهى من الواو لقولهم : هنوات وفى التصـغير هنيّه فالياء الثانيه بدل من الواو وقالوا : بنت وهى من البنوّه ، والأصل : بنوه فأبدلوا منها التاء وجعلوها على مثال جذع وعدل وخصّوا الإبدال بالتـأنيث وليست التـاء للتـأنيث ؛ لأنهـا تثبت فى الوقف وقبلهـا ساكن وليست كـذلك تاء التأنيث والتاء فى أخت بـدل من الواو ؛ لأنهـا من الأخوّه وتقول فى الجمع إخوه وإخوان ففعلوا فيها ما فعلوا فى بنت ووزنها فعل مثل : قفل ، فإن جمعت بنتا قلت : بنات فحذفت لام الكلمه التى أبدلت فى الواحد تاء فوزنها الآن فعات وإن جمعت أختا قلت : أخوات فلم تحذف اللّام ، والفرق بينهما

أنّ كلّ واحد منهما بنى على مذكّره فمذكّر بنات فى الجمع بنون فلامه محذوفه كذلك مؤنّثه والجمع فى أخ إخوه من غير حذف كذلك مؤنّثه.

وتبدل التاء من الواو فى (كلتا) وأصلها : كلوى ووزنها فعلى وقال الجرمىّ التاء زائده ووزنها فعتل.

وحجّه الأوّلين : أنّ الكلمه مؤنثه لاختصاصها بتوكيد المؤنّث والأصل أن يكون للتأنيث علامه والألف هنا تصلح لذلك والتاء قبلها لا تصلح للتأنيث ؛ لأنها تكون حشوا وزيادتها فى هذا المثال لا نظير له ، وقد احتجّ الجرمىّ بأنّ الألف لو كانت للتأنيث لم تقلب فى الجرّ والنصب ياء وهذا ليس بشىء لوجهين :

أحدهما : أنّ القلب ههنا استحسان وحمل على ألف على وإلى كما أبدلت فى المذكّر وهى لام الكلمه والمنقلبه فى الجرّ والنصب لا تكون لاما.

والثانى : أنّهم قد قلبوا ألف التأنيث ياء فقالوا فى سعدى سعديات لأجل الدّليل المقتضى للقلب فكذلك هنا ، وقد ذهب قوم إلى أنّ التاء فيها بدل من الياء ؛ لأن الإماله فى كلا جائزه ، والأصل فى مثل ذلك للياء.

إبدال التاء من الياء

وهو قليل لبعد مخرج الياء منها إلّا أنّ بينهما مشابهه من وجهين :

أحدهما : أنّ فى التاء همسا وفى الياء خفاء والمعنيان متقاربان.

والثانى : أنّ التّاء تشبه الواو من الوجه الذى ذكرنا قبل وبين الياء والواو مشابهه فى المدّ والاعتلال وقلب كلّ واحده منهما إلى الأخرى ومرادفتها إيّاها فى أرداف الأبيات ، نحو : سرحوت وتكريت ، وبين أختيهما وهما الضمّه والكسره تقارب بحيث جاز وقوعهما فى الإقواء فى القصيده الواحده.

فمن ذلك : (ثنتان) والأصل ثنيان ؛ لأنه من ثنيت وليس له واحد من لفظه وتقول هذا ثنى هذا.

ومن هذا : (ذيت وكيت) والأصل : ذيّه وكيّه بتشديد الياء والهاء المبدله من التاء فى الوقف فأبدلوا من الياء الثانيه تاء ثانيه وصلا ووقفا والكلمتان مبنيّتان على الفتح ؛ لأنّهما كنايتان عن الحديث المتّصل بعضه ببعض تقول كان من الأمر كيت وكيت كما تقول : كان من الأمر كذا وكذا إبدال التّاء من السّين. وهو ضعيف ، وقد جاء منه شىء قليل ووجهه أنّ التّاء تشارك السين فى الهمس وقرب المخرج فمن ذلك طست والأصل طسّ لقولهم فى تصغيره : طسيس وفى الجمع طساس وقالوا : أطسّه.

وقد أبدلت منها فى (ستّ) والأصل : سدس لقولهم : سديسه وسديس وأسداس ثم أبدلت الدّال تاء لقربها منها فى المخرج وأنّها هنا ساكنه يعسر النّطق بها قبل التّاء فإذا فصلت بينهما عدت إلى الأصل.

وقالوا : نات فى ناس ، وأكيات فى أكياس قال الشاعر : [الرجز]

يا قاتل الله بنى السّعلاه

عمرو بن يربوع شرار النّات

غير أعفّاء ولا أكيات

يريد الناس ولا أكياس ، وحكى الأصمعىّ عن بعض العرب أنّه قرأ : (قل أعوذ بربّ النّات) فى جميعها بالتّاء.

وقد أبدلت التاء من الصاد قالوا فى لصّ : لصت ، والأصل الصّاد لقولهم : تلصّص عليهم وهو من اللصوصيه ، وقد تجاوز بعضهم الحدّ فأتى بها فى الجمع قال الشّاعر : [الكامل]

فتركن نهدا عيّلا أبناؤها

وبنى كنانه كاللّصوت المرّد

وقد أبدلوها من الطاء فقالوا فستاط وأقرّوها فى الجمع ، وأبذلوها بين الدال فقالوا ناقه تربوت والأصل الدال ؛ لأنها من الدّربه.

إبدال الهاء من الياء

قالوا : هـذه ، والأصل : هـذى ؛ لأن الألف فى ذا من الياء فمنهم من يبدلها فى الوقف ، ومنهم من يبدلها فى الحالين ، ومنهم من يصلها بياء فى الوصل والوجه فى إبدالها منها اجتماعهما فى الخفاء وقرب الهاء من الألف الّتى هى من حروف المدّ وهى أخت الياء فى ذلك.

وقالوا فى دهديّه الجعل : دهدوهه والأصل الياء لقولهم : دهديت الحجر.

إبدال الهاء من الهمزه

اشاره

قالوا فى إيّاك : هيّاك ، وفى إنّك : هنّك. وفى أردت : هردت ، وفى اراق : هراق ، والوجه فى ذلك أنّ الهمزه ثقيله والهاء خفيفه وهى مصاقبتها فى المخرج ومما يترتب على هذا مسأله وهى قول امرئ القيس : [المتقارب]

وقد رابنى قولها يا هناه

ويحك ألحقت شرّا بشرّ

وفى هذه الهاء أقوال

أحدها : هى بدل من الواو التى هى لام الكلمه ووزنها فعال وقالوا فى الجمع : هنوات ، كأنّه قال : يا هناو ، فأبدلت ألفا الواو هاء لما تقدّم فى الياء ويقوّى ذلك أن الواو حذفت قبل الإضافه وأبدلت ألفا فى النّصب وياء فى الجرّ ، وذلك تصرّف فيها وجعلها هاء تصرّف.

وقال آخرون : أبدلت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد الف زائده ، ثم أبدلت الألف هاء لمشابهتها إيّاها فى الخفاء وقربها منها فى المخرج.

وقال آخرون : أبدلت الألف همزه لما ذكرنا فى كساء ثم الهمزه هاء وقال أبو زيد : الهاء لمدّ الصوت كما ألحقت فى النّدبه أو

للوقف والألف قبلها لام الكلمه وهـذا المـذهب ضـعيف ؛ لأن ألفها تثبت فى النّصب مع الإضافه ولا إضافه هنا إلّا أن يدعى أنّها أتمّت كما جاء فى أب وهو

ص: ۴۷۸

قياس لو ساعده سماع وعندى فيها قول حسن وهو أن يكون هنّ أضيف إلى ياء المتكلّم فصارت هنى مثل أبى ثم نادى فأبدل من الكسره فتحه وأبدل الياء ألفا إمّا لالتقاء السّاكنين ، وإمّا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما ذكرنا فى قولك : يا غلاماه وهذا شىء لم أجده عنهم وهو قياس قولهم : فى نظائره.

إبدال الهاء من الألف

قالوا فى أنا : أنه ، لقرب ما بين الهاء والألف فى الخفاء والمخرج حتى قال الأخفش : إنّهما من مخرج واحد ، وقالوا : هنه ، والأصل : هنا.

وقالوا : الأصل فى مهما : (ماما) فأبدلوا من الألف الأولى هاء فى أحد القولين ، وقد ذكر فى حروف الشّرط ، وقد جاء فى الشرط بعد مه نريد بعد ما.

وقد أبدلوا الهاء من تاء التأنيث فى الأسماء نحو : شجره وقائمه ليفرقوا بين الوصل والوقف.

فصل فى إبدال الطّاء من التّاء

إذا كانت فاء افتعل حرف إطباق وحروف الإطباق أربعه : الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء قلبت التاء طاء فمنها ما ليس فيه إلّا لغه واحده وهى الطّاء نحو : اطّلع ، ومنها ما فيه لغتان وهى الصّاد نحو : اصطلح واصّلح ، ومنها ما فيه ثلاث لغات وهى : الظّاء ، نقول : اظطلم اظلم واطّلم.

وأمّا الضّاد ففيها لغتان تقول فى افتعل من الضّرب اضطرب واضّرب والعلّه فى قلب التّاء طاء أنّ حروف الإطباق مستعليه مجهوره والتّاء متسفّله مهموسه والجمع بينهما شاقّ على اللسان فحوّلوا التاء طاء ؛ لأنها من مخرجها والطّاء مجانسه لبقيّه حروف الإطباق.

فأمّا من قال : اصّلح ، فأبدل من الطاء صادا وأدغم ليكون العمل من وجه واحد ولم يمكن قلب الصّاد تاء لئلا تبطل قوّه المستعليه وجهرها ولا طاء لأمرين :

أحدهما : أنّ الطّاء أخت التّاء فى المخرج ، وقد تجنّبوا قلبها إليها فكذلك ما يقرب منها.

والثانى : أنّه كان يلتبس بما فاؤه طاء.

وأمّا اضطرب فالوجه فى قلبها طاء أنّها أقرب إلى بقيّه حروف الإطباق ؛ لأن الضّاد تليها والطاء بعيده منها فكان تحويل الطّاء لقربها منها ومجانستها لها وكذلك من قلبها طاء وأدغم ، وأمّا ببيت زهير : [البسيط]

ويظلم أحيانا فيظّلم

فيروى الأوجه الثلاثه وبالنّون أيضا.

فصل فى إبدال الدّال

قد أبدلت من تاء افتعل إذا كانت الفاء دالا أو زايا ، وعلّه ذلك : أنّ هذه الحروف فيها صفير وجهر وشدّه والتاء مهموسه رخوه ، فإذا سكّن الحرف القويّ وبعده ضعيف كان فى إخراج القويّ بصفته وسكونه وإتباع الضعيف إيّاه بلا فصل كلفه شديده فأبدل من التّاء حرف يقرب منها فى المخرج ويقرب من الحرف الآخر فى الصّفه ، وذلك هو الدّال فإنّها من مخرج التّاء فالدّال فى قولك : درأ ادّرأ ، وأصله : ادترأ فقلبت التاء دالا وأدغمت الأولى فيها وأتيت بهمزه الوصل لسكون الدال الأولى بسبب الإدغام ، ولا يجوز قلب الدّال هنا تاء وترك تاء الافتعال لئلا تبطل القوّه التى فى الدّال.

وأمّا الذال فكقولك من ذرأ : اذّرأ ، والأصل : اذترأ فقلبت التّاء دالا والذال دالا ؛ لأنها قربت منها وفعل فيهما ما تقدّم.

وإن شئت قلبت التّاء ذالا لتجانس الذال تقول : اذّرأ ، وأمّا افتعل من الذّكر فأصله اذتكر فحوّلت التّاء إلى الدّال والذال إلى الدّال ، وأتيت بهمزه الوصل لما تقدّم وإن شئت حوّلت الثانى إلى الأول فجعلتهما ذالا مشدّده والأوّل أقوى.

وأمّا الزّاى فكقولك من زجر وزان ازدجر وازدان ، والأصل التّاء فحوّلت إلى الدّال لما تقدّم ، ولو قلبت التاء زايا وأدغمت جاز فقلت ازّجر ومثله ازّان والأوّل أقوى ولا يجوز قلب الزّاى تاء لئلا يبطل ما فى الزّاى من زياده الصفات على التّاء.

مسأله : قالوا فى تولج دولج فأبدلوا من التّاء دالا لمّا كثر إبدالها منها فى المواضع التى ذكرنا ويضعف أن يكونوا أبدلوا الواو ابتداء دالا لبعدها منها.

مسأله : يقال وتد بكسر التاء ثم تسكّن على مثال كتف وكتف ، ومنهم من يبدل التاء دالا ويدغمها لما تقدّم.

فصل فى إبدال الجيم

قد أبدلت من الياء السّاكنه فى الشّعر وهو كالضروره ، وعلّه ذلك : أنّها من مخرجها والجيم أبين منها ، وذلك كقول الشاعر : [الرجز]

يا ربّ إن كنت قبلت حجّتج

فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهّات ينزّى وفرتج

وأمّا قول الآخر :

خالى عويف وأبو علج

المطعمان اللحم بالعشج

وبالغداه فلق البرنج

يقلع بالودّ وبالصيصج

فإنّه قدّر الوقف على الياء فسكّنت ثمّ أبدلها جيما مشدّده ثم كسر بعد ذلك ، والقياس أن لا تبدل المتحركه ؛ لأنها قويت وبانت بحركتها ، وأمّا الصّيصىّ فأصلها التخفيف ؛ لأن الواحد صيصه خفيفه الياء وإنّما شدّد على لغه من يشدّد فى الوقف نحو هذا خالد ثم كسرها لما تقدّم ، وأمّا قول العجاج :

حتّى إذا ما أمسجت وأمسجا

فالأصل : أمست وأمسى فحذفت الألف من اللفظ الأوّل لسكونها وسكون التّاء بعدها ، فلمّا اضطرّ عاد إلى الأصل وهو الياء ولم يتركها متحركه ؛ لأن حكمها عند ذلك القلب فأبدلها جيما ليمكنه النطق بها فجمع بين أمرين :

أحدهما : ترك النطق بالياء المتحركه مع ما يقتضى قلبها.

وثانيهما الإتيان بحرف من جنس روىّ القصيده ولا يلزم تغييره.

فصل فى إبدال اللّام

قد أبدلت فى أصيلال والأصل أصيلان وإنّما جاز ذلك لقرب مخرجها والمكبّر منه أصلان والواحد أصيل مثل : رغيف ورغفان ، وفيه أقوال قد ذكرت فى باب التصغير فأمّا إبدال لام التعريف إلى جنس الحرف بسبب الإدغام فيذكر فى باب الإدغام.

فصل : إذا أردت أن تزن الكلمه بعد الإبدال ففيه قولان :

أحدهما : أنّك تعيدها إلى الاصل ثم تزنها على ذلك.

والثانى : أنها أنك تزنها على لفظها بعد الإبدال ومثال ذلك إذا قيل ما وزن ازدجر فتقول على المذهب الأوّل افتعل ، وعلى المذهب الثانى افعل وتقول فى ادّرأ افتعل ، وعلى الثانى افّعل وتقول فى ازدان افتعل ، وعلى الثانى افعل وتقول فى ودّ فعل مثل كتف ، وعلى الثانى فلّ بتشديد اللّام لأنّك قلبت العين إلى لفظ اللّام.

باب الحذف

اشاره

وهو على ضربين : حذف لعلّه فيطّرد أين وجدت ، وحذف لا لعلّه فيقتصر فيه على المسموع.

فالأوّل يكون فى أحرف أحدها الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحه وكسره حذفت كقولك :

فى وعد ووزن يعد (۱) ويزن وعلّه ذلك أنّ الواو من جنس الضمّه وهى مقدّره بضمّتين والكسره التى بعدها من جنس الياء التى قبلها ووقوع الشىء بين شيئين يخالفانه مستثقل يفرّ منه لا سيّما إذا غلب الشيئان على الشىء الواحد ، وقد وجد ذلك ههنا ؛ لأن الياء متحرّكه فهى كثلاثه حركات والكسره رابعه والواو كحركتين والمتجانسات أكثر فغلبت يدلّ عليه أنّهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضمّ لازم وهذا فى حكمه ولا بدّ فى الحكم الذى ذكرناه من تقييد الياء وبالفتحه ؛ لأن الياء إذا ضمّت تثبت الواوك يوعد ويولد إذا سمّيت الفاعل.

وعلّه ذلك : أنّ الواو جانسها ما قبلها وهو ضمّ الياء فقويت لمجانستها ولم يبق إلّا الكسره وحدها.

فإن قيل : فقد قال بعض العرب وجد يجد بضم الجيم وقد حذف؟

قيل : الأصل الكسر وإنّما ضمّت الجيم على الشذوذ بعد أن استقرّ الحذف.

فإن قيل : فقد قالوا وهب يهب ووسع يسع فحذفوا مع انفتاح ما بعدها؟

۱- أن يكون الفعل معلوما مثالا واويّا على وزن «يفعل» ، المكسور العين فى المضارع ، فتحذف فاؤه من المضارع والأمر ، ومن المصدر أيضا ، إذا عوّضص عنها بالتاء كيعد وعد وعده. (فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف. فلا يقال «وعد وعدا» لعدم التعويض. ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال «وعده» ، إلا أن تكون التاء مرادا بها المره ، أو النوع ، لا التعويض كوعدته عده واحده ، أو عده حسنه. وإن كان الفعل مجهولا لم تحذف كيوعد. وكذلك إن كان مثالا يائيا كيسر ييسر أو كان مثالا واويا على وزن «يفعل» المفتوح العين. كيوجل ويوجل. وشذ قولهم «يدع ويذر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع انها مفتوحه العين). الثالث أن يكون الفعل معتلّ الآخر ، فيحذف آخره فى امر المفرد المذكر كاخش وادع وارم ، فى المضارع المجزوم ، الذى لم يتصل بآخره شىء كلم يخش ، ولم يدع ، ولم يرم. غير أن الحذف فيهما لا للإعلال ، بل للنيابه عن سكون البناء فى الأمر ، وعن سكون الإعراب فى المضارع.

قيل : الفتحه عارضه والأصل الكسر وإنّما فتحوا من أجل حرف الحلق والعارض يعتدّ به.

فإن قيل : فقد قالوا يولد فأثبتوها مع اجتماع الضمّه والواو إذا انفتح ما بعدها فهلا استثقلوا الضمّات؟

قيل : لا تنافر بين المتجانسات بل بين المتضادّات ، ولذلك لم يحذفوا الياء إذا وقعت بين ياء وكسره نحو : يسر ييسر ويمن ييمن ويئس ييئس ، وقد قال بعضهم : يئس بياء واحده بعدها همزه ، وذلك شاذّ شبّهوا الياء فيه بالواو بسبب الهمزه.

فأمّا ورث يرث فلا ينقض ما أصّلناه ؛ لأن الواو قد وقعت بين ياء مفتوحه وكسره وإنّما الشّذوذ فى مجىء فعل يفعل بكسر العين فيهما ليس ممّا نحن فيه.

فإن قيل : كيف حذفت الواو فى أعد وتعد ونعد ولا عله إذ ليس قبل الواو ياء؟

قيل : فعلوا ذلك ليطّرد حكم الفعل المضارع لاشتراك أنواعه وله نظائر فمنها أنهم حملوا نكرم وتكرم ويكرم على أكرم.

فإن قيل : الواو فى يوعد قد وقعت قبل الكسره ولم تحذف؟ قيل : عنه جوابان :

أحدهما : ما تقدّم من أنّ قبلها ضمه.

والثانى : أن الأصل يؤوعد بهمزه ، وقد حذفت فلو حذفت الواو لأجحف بالكلمه.

فإن قيل : فلم حذفت فى يذر؟

قيل : كان القياس كسر الذال إلا أنها فتحت حملا على يدع ، وقد ذكرت العلّه فيه.

فصل : فإن انفتح ما بعد الواو نحو وجل يوجل لم تسقط لعدم العلّه ومن العرب من يقلب هذه الواو ألفا فيقول ياجل وهو شاذّ ، والوجه فيه الفرار من ثقل الواو بعد الياء فقلبت حرفا من جنس الفتحه قبلها ، ومنهم من يقلبها ياء ساكنه لتجانس ما قبلها ، ومنهم من يكسر حرف المضارعه إتباعا.

فصل : كلّ فعل حذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسره حذفت فى مصدره وعوّض منها تاء التأنيث نحو : عده وزنه ، والأصل وعده فحذفت الواو هنا كما حذفت فى الفعل والوجه فى

ذلك أنّ الواو هنا مكسوره ، وقد أعلّت فى الفعل فأعلّت فى المصدر ليلازمها ، وكانت الكسره فيها كالياء قبلها فى الفعل إلّا أنّه عوّض منها تاء التأنيث لئلا يدخل الوهن بالكلّيه على الأسماء التى هى الأصول وليست موضعا للتصريف فإن حذفت التاء أعدت الواو مفتوحه فقلت وعد ووزن لزوال علّه الحذف.

فإن قيل : فقد قالوا وجهه فجمعوا بين العوض والمعوّض ففيه وجهان :

أحدهما : ليست مصدرا بل هى اسم للجهه المتوجّه إليها.

والثانى : يقدّر أنّها مصدر ولكن خرجت على الأصل تنبيها على أنّ القياس الإتمام فى الجميع وهذا كما قالوا : القود والأود واستحوذ فلم يعلّوا لما ذكرنا.

ص: ۴۸۵

فصل فی حذف الهمزه

فمن ذلک همزه أفعل إذا وقعت بعد همزه المضارعه ؛ فإنّها تحذف لئلّا یجمع بین همزتین خصوصا متحرکتین فإذا کانوا لم یجمعوا بینهما مع سکون الثّانیه فالحذف مع الحرکه أولی ، وذلک نحو : أکرمت أکرم والأصل أؤکرم ، مثل : دحرجت أدحرج فحذفت الثّانیه لما ذکرنا ، ولم تحذف الأولی لدلالتها علی الاستقبال والمتکلّم فأمّا اسم الفاعل والمفعول نحو : مکرم ومکرم فالهمزه فیه محذوفه لبنائه علی الفعل واشتقاقه منه ولیس کذلک مصدره ؛ فإنّها لا تحذف فیه نحو الإکرام فأمّا بقیه الافعال المضارعه فتحذف فیها الهمزه طردا للباب وکذلک اسم الفاعل والمفعول نحو : ونکرم ویکرم ومصدرها خارج عن الأصل وهو أحد ما یدلّ علی أنّ الفعل مشتقّ من المصدر إذ لو کان بالعکس لحذفت همزته کما حذفت فی اسم الفاعل والمفعول ، وقد خرج ذلک علی الأصل فی ضروره الشعر نحو : یؤکرم ویقوّی ذلک أنّ العلّه فی الأصل لم توجد ههنا وهی اجتماع الهزتین ؛ ولذلک لم یأت فی الضّروره أؤکرم.

فصل : فإن کانت الهمزه أصلا وضوعفت العین بعدها أو أو لم تضعّف نحو : أسس وأخذ وأکل أبدلت مع همزه المتکلّم واوا إذا انضمّت وألفا إذا انفتحت نحو أؤسس وأاخذ وأاکل أمّا إبدالها واوا فللضمّه قبلها وإبدالها ألفا للفتحه قبلها ولا یجوز جعلها بین بین ؛ لأن ذلک تقریب لها من الألف ولا یکون ما قبل الألف إلّا مفتوحا وإن کانت بعد غیر الهمزه فتحقیقها هو الوجه نحو نأکل وتأکل ویأکل ویؤسّس وتخفیفها جائز بإبدالها واوا خالصه.

فصل : وأمّا ما یحذف للجزم فقد ذکر فی باب الجوازم مستوفی وکذلک یاء المنقوص السّاقطه لالتقاء السّاکنین وألف المقصور.

فصل : واختلفوا فی واو مفعول ممّا عینه معتلّه نحو مقول ومبیع وأصله مقوول ومبیوع ، وقد جاء منه علی الأصل قالوا : مسک مدووف وثوب مصوون وهو فی الیاء أکثر ، وقد قالوا : طعام مکیول ومزیوت وتفّاحه مطیوبه فقال الخلیل وسیبویه المحذوف منه الواو الزائده.

وقال أبو الحسن الأخفش : المحذوف عین الکلمه وحجّه الأوّلین من وجهین :

أحدهما : أنّ حذف الزائد أولى إذا لم يخلّ حذفه بمعنى وهنا لا يخلّ بمعنى إذ ليس فى اللفظ فرق بين الحذفين ، وإنّما ذلك أمر تقديرى حكمىّ والمعنى مفهوم على التقديرين جميعا فإبقاء الاصلىّ على هذا أولى.

والوجه الثانى : أنّ الأصل فى هذا المثال أن تدلّ الميم وحدها مع حركه العين على معنى المفعول كما فى اسم الفاعل نحو : مقيم ومكرم فكذلك يجب أن يكون فى مفعول وإنّما قصدوا بالواو الفرق بين الثلاثى والرباعى نحو : مكرم ومضروب ، والفرق حاصل بينهما سواء حذفت الأصلىّ أو الزائد ويقوّى ذلك أن المحذوف لو كان الأصلىّ لقلت مبوع إذ لا حاجه إلى قلب الواو ياء إذ كان فى قلب الواو ياء حذف أصل وقلب زائد وفى حذف الزائد إقرار الاصلىّ فكان أولى ، وإذا تقررت هذه القاعده فإنّ الحذف على مذهب سيبويه أن تحذف الزائد وتنقل حركه الواو إلى القاف فوزنه مفعل بضم الفاء وإسكان العين وعلى قول الأخفش نقلت ضمه الواو الأولى إلى القاف فاجتمع ساكنان فحذفت الأولى ، وأمّا فى مبيع فإنّ ضمّه الياء تقلب العين فاجتمعت الواو والياء ساكنين فحذفت الواو وكسرت العين لئلّا تنقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وحجّه الأخفش : أنّ الزّائد دخل لمعنى فكان ما قبله المحذوف كياء المنقوص وألف المقصور إذا نوّنا ، وما ذكرناه فى حجّه الأوّلين جواب عن هذه الشبهه.

فصل : ومثل هذه المسأله الاستعانه والإراده ؛ لأن الأصل فيهما استعوانه وإرواده ؛ لأنّهما مصدر استفعل وأفعل ونظيره من الصحيح استقباله وإقباله إلّا أنّ الواو تحركت وانفتح ما قبلها فى الأصل فقلبت ألفا فاجتمعت ألفان فحذفت الثّانيه عند سيبويه والأولى عند أبى الحسن وعليهما ما تقدم وجعلت الهاء عوضا من المحذوف ، وقد جاءت مع الإضافه بغير هاء كقوله تعالى : (وَأَقامَ الصَّلاةَ) فكان المضاف إليه عوضا من الهاء أو من المحذوف.

باب ما حذف على خلاف القياس

اعلم أنّ هذا الباب يقتصر فيه على المسموع ولا يقاس إذ لا علّه تقتضى الحذف فيطّرد وهذا الحذف يكون فى الحروف والحركات فالحروف عشره أوّلها الهمزه ، وقد حذفت فاء وعينا ولاما ، فالفاء قد حذفت فى مواضع :

الأوّل قولهم : من أكل وأخذ وأمر كل وخذ ومر والأصل اأكل فالهمزه الأولى وصل.

والثانيه : فاء الكلمه إلّا أنّهم حذفوا الثانيه تخفيفا لثقل الجمع بين الهمزتين ، وكان القياس قلب الثانيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وقد جاء أومر غير حذف على الأصل فأمّا مع واو العطف فلم يأت إلا على الأصل كقوله تعالى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ) [طه : ١٣٢] ، وأمّا أختاها فبالحذف على كلّ حال فأمّا أجر يأجر وأسس يؤسس فلا يحذف فيه وفى أمثاله البته بل تقول أؤجره وأوسس ؛ لأن السّماع لم يرد إلّا فى الامثله الثّلاثه ولا علّه تجوّز ذلك.

الموضع الثانى : ناس والأصل عند سيبويه أناس فعال من الإنس فحذفت الهمزه تخفيفا فوزن ناس على هذا عال ولا تكاد تستعمل إلّا بالألف واللّام كأنّهما عوض من المحذوف.

وقال آخرون : لا حذف فى ناس بل هو فعل من ناس ينوس نوسا إذا تحرّك فالنّاس يتحركون فى مراداتهم ولا يكاد أناس يستعمل بالألف واللام ، وقد جاء ذلك قليلا قال الشاعر : [مجزوء الكامل]

إنّ المنايا يطّلعن

على الأناس الآمنينا

الموضع الثالث : قولهم فى إيت من أتى إذا جاءت قال الشاعر : [الطويل]

ت لى آل زيد واندهم لى جماعه

وسل آل زيد أىّ شىء يضيرها

والوجه فى ذلك أنّه شبّه الهمزه التى هى فاء الكلمه بالواو فى وفى إذ كانت الهمزه تقلب إلى الواو نحو : صحراوات والواو إلى الهمزه ، نحو : أجوه فكما تحذف الفاء واللام هناك فى الأمر كذلك تحذف الهمزه والياء هنا ، وقيل : شبّهه ب (كلّ) وفيه بعد.

الموضع الرّابع اسم الله تبارك وتعالى ، وفى أصله قولان :

أحدهما : لاه ثم أدخلت عليه الألف واللّام وفخّمت اللّام إلّا أن ينكسر ما قبلها ولا حذف فيه على هذا.

والقول الثانى : أصله إلاه وهو فعال من أله يأله إذا عبد فإلاه فعال بمعنى مفعول أى معبود ثم ألقيت حركه الهمزه على لام التعريف فالتقت اللّامان فسكّنت الأولى وأدغمت فى الثّانيه وفخمّت ، وقال أبو علىّ : حذفت الهمزه من غير نقل وعلى هذا يكون العمل أقلّ ؛ لأن لام التعريف تبقى على سكونها ثم تدغم فوزنه الآن العال وصار لزوم الألف واللام عوضا من المحذوف ؛ ولذلك جاز قطع الهمزه فى النداء والألف على القول الأوّل بدل من أصل وهو ياء لأنّهم قالوا فى مقلوبه لهى أبوك وعلى القول الثانى هى زائده.

فصل : وأمّا حذف الهمزه عينا فقولهم فى مضارع رأى وأخواتها يرى ، والأصل يرأى فنقلت حركه الهمزه إلى الراء وحذفت فوزنه الآن يفل وكذلك ما تصرّف منه نحو : أرى زيد عمرا بكرا فهو مر والمفعول مرى ، فأمّا رائى اسم فاعل من رأى يرى فهو خارج على الأصل مثل راعى ، وقد جاء فى الشّعر تاما للضروره فقال الشّاعر وهو سراقه البارقىّ : [الوافر]

أرى عينىّ ما لم ترأياه

كلانا عالم بالتّرهات

فصل : وممّا حذفت الهمزه منه وهى لام قولهم : سؤته سوايه ، والأصل : سوائيه مثل كراهيه ورفاهيه فحذفت الهمزه وهى لام ؛ لأنه من ساء مثل ساع والياء زائده كما زيدت فى كراهيه.

مسأله : اختلف الناس فى أشياء هل هى جمع شىء أم لا؟

على قولين : فقال بعضهم : هى جمع شىء مثل بيت وأبيات وترك صرفه لكثره الاستعمال وهذا بعيد جدّا ؛ لأن كثره الاستعمال لا توجى منع الصّرف عند الجميع.

وقال آخرون : جمع على أشياء شاذا كما قالوا : سمح وسمحاء فجاؤوا به على الشذوذ ثم حذفت الهمزه الأولى لاجتماع همزتين بينهما ألف والألف تشبه الهمزه كأنّها ثلاث ألفات أو ثلاث همزات فوزنه الآن أفعاء.

وقال الفرّاء : أصله شيّئ مثل هيّن ثم جمع على أشيياء وعمل به بعد تخفيف الواحد على ما ذكرنا على مذهب أبى الحسن.

وقال الخليل وسيبويه : أصلها شيئاء اسم الجنس مثل حلفاء وقصباء فقدّمت الهمزه الأولى لما تقدّم فوزنه الآن لفعاء.

فصل : واعلم أنّ شيئا على التّحقيق مصدر شاء يشاء شيئا ثم جعل اسما عامّا لكلّ موجود ولكلّ معدوم عند من قال المعدوم شيء.

فأمّا على قول الآخرين فليست مصدرا وهى على ثلاثه أقوال :

أحدها : أصلها شيئاء ثم قدّمت الهمزه الأولى على ما ذكر.

والثانى : أصلها شيّئ مثل هيّن ثمّ جمع على أشيئاء مثل أهوناء ثمّ حذفت الهمزه الأولى لما تقدّم.

والثالث : شيّئ مثل صديق واصدقاء ثم حذفت الهمزه أيضا.

وفيها قول رابع : أنّ الواحد شيء ثم جمع على أشياء شاذا كما قالوا : سمح وسمحاء فأجروا فعلاء مجرى فعيل فى الجمع ك عليم وعلماء.

فإن قيل : فقد قالوا فى جمع أشياء أشاوى ولو كان واحده على شيئاء لما جمع على ذلك؟

قيل : لمّا قدّمت الهمزه أو حذفت على القول الآخر صار لفظها على لفظ صحراء فالهمزه بإزاء الصّاد والشّين بإزاء الحاء والياء بإزاء الرّاء والألف فيهما زائده للمدّ والهمزه الأخيره مبدله من ألف التأنيث ، وكما جمعت صحراء على صحارى جمعت أشياء على أشاوى فالألف الثالثه حادثه للجمع والواو بدل من الياء والالف الأخيره بدل من ياء ، وكان القياس أشاوى كما كان فى صحارى فالياء فيهما بدل من ألف المدّ والمبدله من ألف التأنيث محذوفه وهذا مثل شملال فى أنّ الألف تقلب ياء ثم أبدل من كسره الواو فتحه فصارت الياء ألفا.

فإن قيل : لو كانت جمعا لما صحّت إضافه الثلاثه إلى العشره إليها ، وقد صحّت فدلّ أنّها أفعال كما يقال ثلاثه أثواب؟

قيل : لمّا أصارها التغيّر إلى مثال أفعال جاز ذلك فيها.

فصل فى حذف الألف

القياس أن لا تحذف ؛ لأنها فى غايه الخفّه وهى جاريه مجرى النّفس لا تنقطع على مخرج ، وقد حذفت فى الشّعر لإقامه الوزن والوجه فى ذلك قلّه الاحتفال بها لفرط خفّتها وأنّ الفتحه تغنى عنها وكأنّها ليست حرفا فمن ذلك قولهم : المعل فى الشعر يريد المعلّى ولهف فى لهفى وقال قوم أم والله يريدون أما والله ؛ لأنها يفتتح بها الكلام مثل ألا ، وقيل : معناها حقّا وفيه بعد وقالوا يا أبت يريدون الألف المصرّح به فى قول الراجز :

يا أبتا علّك أو عساكا

وقالوا : يابن أمّ ، والأصل يابن أمّا محوّل عن يابن أمّى وكذلك يابن عمّ ، وقيل : لا حذف هنا بل ابن مركب مع أمّ مثل خمسه عشر وقالوا لم وبم فحذفوا الألف من ما الاستفهاميه مع حرف الجرّ فرقا بينها وبين الخبريّه.

فصل فی حذف الواو

قد حذفت فاء نحو یعد وعد وعده ، وقد ذکر وحذفت عینا فقالوا لوسط الحوض ثبه وأصلها ثوبه من ثاب یثوب ؛ لأن الماء یثوب إلی ذلک الموضع أی یرجع ومنه الثّواب والإثابه والمثابه فأمّا الثّبه بمعنی الجماعه فالمحذوف منها لامها وهی واو لقولهم تثبّینا أی اجتمعنا ولیس دلیلا علی کونها یاء ؛ لأنها قد وقعت رابعه ویدلّ علی أنّها واو أنّ الأکثر فی هذا الباب حذف الواو ، وقد حذفت حذفا صالحا قالوا أب والأصل أبو لرجوع الواو فی التثنیه والجمع والفعل قالوا : ماله أب یأبوه ، وقالوا : أبوان وآباء ، والأصل فی ابن بنو لقولهم البنوّه ولم یسمع فی شیء من اشتقاقه الیاء ولیس کذلک الفتی لأنّهم قد قالوا الفتیان فلذلک لم تدلّ الفتوّه علی الواو.

وقیل : أصله بنیّ ؛ لأنه من بنی یبنی فکأنّ الابن من بناء الأب لکونه متولّدا عنه.

وقالوا : (أخ) فحذفوا الواو لقولهم : أخوان والإخوه والإخوان.

والأصل فی هن : هنو لقولهم : هنوات.

فأمّا (ذو) فأصلها ذوی ؛ لأن باب طویت وشویت أکثر من باب قوّه وحوّه فالمحذوف منها الیاء.

فأمّا (حمء) فالأکثر أنّه من الواو لقولهم حموان وفیه لغه أخری حم مثل : غد ، والأصل :

غدوّ ، لقولهم : غدا یغدو ، وقد جاء تامّا.

وقالوا : (قله) والأصل الواو لقولهم : قلوت بالقله وهی عصیّه یلعب بها الصّبیان.

وقالوا : (ظبه) والأصل الواو.

فأمّا کره ففیها قولان :

أحدهما : المحذوف منها اللام وهی واو لقولهم : کروت بالکره ، وفی شعر المسیّب بن علس (۱) : [الکامل]

... کأنّما

تکرو بکفّی لاعب فی صاع

۱- المسیب بن علس : (۱۰۰ - ۴۸ ق. ه / ۵۲۵ - ۵۷۵ م) هو المسیب بن مالک بن عمرو بن قمامه ، من ربیعه بن نزار. شاعر جاهلی ، کان أحد المقلّین المفضلین فی الجاهلیه. وهو خال الأعشی میمون وکان الأعشی راویته. وقیل اسمه زهیر ، وکنیته أبو

فضه. له دیوان شعر شرحه الآمدی.

والقول الثانى : المحذوف منها العين ؛ لأنها من كار العمامه يكورها كورا إذا دوّرها والكره كذلك.

فصل فى حذف الياء

قد حذفت لاما فى يد ويدلّ على أنّ الأصل الياء قولك : يديت إليه يدا إذا أسديت إليه نعمه وسمّيت النعمه يدا ؛ لأن الإنعام بها يكون أو لأنها نعمه إذا كانت آله البطش ، وقد جاء فى الشّعر : [الكامل]

يديان بيضاوان عند محلّم

قد تمنعانك أن تذلّ وتضهدا

وقد قالوا فى الجمع أيد وهو أفعل ، وذلك يدلّ على سكون عين الكلمه فى الأصل ؛ لأنه مثل فلس وأفلس فأمّا أياد فأكثر ما يأتى فى جمع يد النعمه ، وقد جاء فى الجارحه ، وإذا رجع المحذوف فعند سيبويه بفتح الدّال ؛ لأن الحذف فيها كالأصل والتّمام عارض فأبقيت حركتها وعند أبى الحسن يردّ إلى السّكون الذى هو الأصل.

وقد حذفت الياء من دم واصله دمى لقولهم فى التثنيه : دميان وقال بعضهم دموان وقالوا فى الفعل دميت مدمى وهو محتمل الأمرين والأكثر الياء ، وقد جاء فى الشّعر دما مثل عصا مقصورا متمما وهو أحد القولين فى قوله : [الرّمل].

فإذا هى بعظام ودما

وفى قول الآخر : [الطويل]

ولكن على أقدامنا يقطر الدّما

وقالوا فى مئيه : مئه فحذفوا الياء وهو الأصل ، وقالوا فى الفعل منه : أمأيت الدراهم وهو أفعلت من هذا الأصل ، وحكى الأخفش : أخذت منه ميئيه على التمام ، وحذف الياء أقل من حذف الواو ؛ لأن الواو أثقل منها وحذف الأثقل أقرب إلى القياس وحذف الياء أكثر من حذف الألف ؛ لأنها أثقل منها ، وإذا أشكل أمر اللام المحذوفه فاحكم على كونها واوا عند أبى الحسن أخذا بالأكثر وعلى كونها ياء عند سيبويه لخفائها وجعلها تبعا للحركه فى هاء الضمير ونحوها.

فصل فی حذف الهاء

قد حذفت لاما فی مواضع وعلّه ذلک شبهها بحروف العلّه وربّما کانت أضعف منها ؛ لأنها تقع وصلا فی الشعر متحرکه ولیس کذلک حروف العلّه ، فمن ذلک شاه والأصل شوهه بسکون الواو وهو أقیس فحذفت الهاء وتحرّکت الواو لتطرّفها فانقلبت ألفا ، وقیل : الواو متحرکه فی الأصل فانقلبت لتلک الحرکه ویدلّ علی أنّ الأصل الهاء قولهم : (تشوّهت شاه) أی صدتها وقالوا فی الجمع شیاه ، وأمّا قولهم فی الجمع : (شاء) فقیل قلبت الواو ألفا والهاء همزه مثل ماء ، وقیل : هو أصل آخر والمعنی متّحد ، وقد قالوا أشاویّ وهو أصل ثالث ولا واحد له من لفظه.

ومن ذلک : (شفه) حذفت منها الهاء یدلّ علی أنّ أصلها ذلک قولهم فی التصغیر : شفیهه ، وفی الجمع : شفاه ، وفی الفعل : شافهته مشافهه.

ومن ذلک فم والأصل فوه لقولک : فویه وأفواه ورجل أفوه ومفوّه وتفوهت فحذفت الهاء وأبدل من الواو میم ، وقد ذکر فی البدل. ومن ذلک سنه.

وفی المحذوف قولان :

أحدهما : الهاء لقولک : عاملته مسانهه ولیست بسهناء.

والثانی : الواو لقولهم : سنوات ومساناه وابدلوا منها التاء ، فقالوا : أسنتوا فعلی هذا تصغّر علی سنیهه وستیّه.

ومن ذلک : (أست) والأصل : ستهه ، لقولهم : ستیهه واستاه ، ورجل ستاهی عظیم الاست.

ومنهم من یحذف التاء فیقول : (سه) ومنه الحدیث عن النبیّ صلی الله علیه وسلم : «العینان وکاء السّه» (۱).

۱- أخرجه الدارمی فی سننه من حدیث معاویه بن ابی سفیان (۷۲۲) ، وأخرجه البوصیری فی إتحاف الخیره (۸۹۶) ، وأخرجه الطحاوی فی مشکل الآثار (۳۴۳۳) ، وأخرجه ابن عدی فی الکامل ج ۲ / ۲۰۸.

ومن ذلك : (عضّه) وهى واحده العضاه من الشجر والمحذوف منها الهاء لقولهم فى الجمع : عضاه ، وعضهت الإبل إذا أكلت العضاه ، وبعير عضهىّ وعضاهى ، وقيل : المحذوف منها الواو لقولهم فى الجمع عضوات ، وقد جاء فى الشعر ومن هذا الأصل قوله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) [الحجر : ٩١] أى : فرّقوه كما تفرّق شعب الشّجره.

فصل فى حذف الباء

قالوا فى ربّ : رب بالتخفيف كراهيه التضعيف ، وقد قرئ به.

فصل فى حذف النون

قالوا فى إنّ الثقيله المفتوحه والمكسوره : (إن وأن) بسكون النون ، وقد ذكرنا عملهما فى بابهما.

وقالوا فى منذ مذ ، وقد ذكرنا فى بابها.

فصل فى حذف الحاء

قالوا فى الحرح : (حرّ) والأصل حرح لقولهم : حريح وأحراح ، وقد جاء فى الشعر.

فصل : وقد حذفت الخاء من بخّ فقالوا : (بخ) بسكون الخاء ، وهى كلمه تقال عند استعظام الشىء يقال : بخ بخ وبخ بخ.

(مهدد) ووزنه فعلل ملحق بجعفر إذ لو كانت الميم زائده لقال : مهدّ ، فأدغم وكذلك يأججّ ومأجج وزنهما فعلل إذ لو لم يكن كذلك لأدغم.

فصل : وقد حذفت الفاء من سوف فقالوا : سوافعل ، حكاها ثعلب وحذفوها من أفّ ، فقالوا : أف بالإسكان وهى كلمه تقال عند التضجّر بالشىء ، وفيها تسع لغات : أفّ بضم الفاء وتشديدها وحرّكت بالضمّ إتباعا وتفتح ميلا إلى الخفّه فى الحرف المضاعف وتكسر على أصل التقاء الساكنين ، وإذا كانت معرفه لم تنوّن وكان التقدير : أتضجّر التضجّر وإن كانت نكره نوّنت على اللغات المذكوره ويقال أفّى على الإماله ويقال تفّ بالتاء.

باب أبنيه الأفعال

اشاره

(۱)

الأفعال على ضربين : ثلاثيه ورباعيّه ؛ فالثلاثيه صحيحه ومعتلّه ، فالصحيحه على ثلاثه أمثله : ضمّ العين وفتحها وكسرها ، فأمّا الفاء فلا تكون إلا مفتوحه إلّا أن تنقل إليها حركه العين فتضمّ أو تكسر ، فالضمّ كقولك فى حسن : حسن بضمّ الحاء وإسكان السّين ، ويجوز فتح الحاء وإسكان السّين على التخفيف.

والكسره لعب وشهد يجوز كسر الفاء وإسكان العين وكسر هما على الإتباع وفتح الأوّل وإسكان الثانى وهذا يكثر فى حروف الحلق.

وأمّا فعل ما لم يسمّ فاعله فقد ذكر فى بابه.

وأمّا الرباعيّه فلها مثال واحد وهو : فعلل ، وقد ذكر فى أوّل التصريف.

فصل : وأمّا الثلاثىّ المعتلّ فعلى ثلاثه أضرب : معتلّ الفاء ومعتلّ العين ومعتلّ اللام.

الأوّل نحو : وعد وورد ومستقبله يعد بحذف الواو ، وقد ذكرنا علّته وما يرد عليه من الإشكالات فى باب الحذف.

ومن المكسور العين : وجل يوجل ، وفيه أربع لغات ؛ أجودها : إثبات الواو لعدم علّه التغيير ، والثانيه : إبدالها ألفا إيثارا للتخفيف ؛ لأنها لم تخفف بالحذف فخففت بالإبدال ، والثالثه : إبدالها ياء ، فقالوا : ييجل إيثارا للتّجانس ، والرابعه : كسر ياء المضارعه مع الياء الثانيه إتباعا.

۱- لكلّ فعل ميزان يوزن به. والميزان يتألّف من ثلاثه أحرف ، وهى «الفاء والعين واللام». فيقال «كتب» على وزن «فعل» و «يكتب» على وزن «يفعل» و «اكتب» على وزن «افعل». ويقال لأحرف «فعل» ميزان ، ولما يوزن بها «موزون». ويسمى ما يقابل فاء الميزان من أحرف الموزون. «فاء الكلمه» ، وما يقابل عينه «عين الكلمه» ، وما يقابل لامه «لام الكلمه». فإن قلت «كتب» ، فتكون الكاف فاء الكلمه ، والتاء عينها ، والباء لامها. ويجب أن يكون الميزان مطابقا للموزون حركه وسكونا وزياده أحرف. فإن قلت «كرم» كانت على وزن «فعل». وإن قلت «أكرم» كانت على وزن «أفعل». وإن قلت «كسر» كانت على وزن «فعل» وإن قلت «انكسر» كانت على وزن «انفعل» وهلّم جرّا. وكلّ ما يزاد فى الموزون يزاد فى الميزان هو بعينه ، إلا إن كان الزائد من جنس أحرف الموزون فيكرّر فى الميزان ما يماثله ، فيقال فى وزن عظّم «فعّل» ، وفى وزن أغرورق «إفعوعل» وفى وزن إحمارّ «افعالّ».

وأمّا فعل يفعل من هذا الباب فلا يجيء من هذا أصلا ، وإنّما تفتح عينه فى لأجل حرف الحلق ويبقى حكم كسرها وهو حذف الواو نحو : وقع يقع.

فصل : وأمّا المعتلّ العين بالواو نحو : عاد يعود ، وجاب الأرض يجوبها ، فأصله فعل بفتح العين يفعل بضمّها ولم يأت إلا كذلك ، وكان الأصل يعود بسكون العين وضمّ الواو مثل :

قتل يقتل فاستثقلت الضمّه على الواو فنقلت إلى ما قبلها وبقيت ساكنه ومن أجل ذلك تقول فى الأمر عد وقل ؛ لأن ما بعد حرف المضارعه فقد تحرّك فاستغنى عن همزه الوصل وهذا إسكان متحرك وتحريك ساكن وهو المسمّى تغييرا ، فإن اتصل بهذا الفعل تاء الضمير نحو :

قلت وعدت نقلته من فعل بفتح العين إلى فعل بضمّها فصار التقدير قولت مثل : ظرفت ، ثمّ نقلت ضمه الواو إلى القاف فسكّنت الواو وبعدها ساكن فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وبقيت الضمّه تدلّ عليها ، وإنّما فعلوا ذلك توصّلا إلى حذف الواو.

فإن قيل : فهلا أقرّوها ألفا وحذفوها مع التّاء لالتقاء الساكنين وتركوا القاف بحالها مفتوحه؟

قيل : لو فعلوا ذلك لم يفرّق بين ذوات الياء والواو والفرق بينهما مطلوب.

فإن قيل : فهلا زعمت أنّ أصل هذا الفعل فعل بضمّ العين وكنت تستغنى عن كلفه التّغيير؟

قيل : لا يصحّ ذلك ؛ لأن فعل لا يجيء متعديا وهذا الباب جنسه يتعدّى نحو عدت المريض وجبت الأرض ألا ترى أنّ ما كان منه على فعل لازما نحو : طال الشّيء ضدّ قصر ، حكمه على ما ذكرت من أنّ ضمّه الواو تقلب إلى ما قبلها ، وحذفت ولم يقل : إنّها غيّرت من فعل إلى فعل ، وأمّا طاله يطوله إذا فضل عليه فى الطّول وهو الفضل فمثل جاب الأرض يجوبها.

فصل : وقد جاءت من هذا الباب لفظتان مخالفتان له وهما : مات ودام ، وفيهما ثلاث لغات :

١ - الجيّده : مات يموت ودام يدوم كأخواتها فعلى هذا تقول : متّ ودمت ، - بضم الأول -.

۲ – واللغه الثّانيه : مات يمات ودام يدام على فعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المستقبل فعلى هذا تقول : متّ تمات ودمت تدام مثل خفت تخاف.

۳ – واللّغه الثّالثه : مركّبه من اللّغتين وهى : متّ ودمت بكسر الميم والدال أموت وأدوم على اللغه الأولى.

فصل : وقد جاء من الواو فعل يفعل نحو : خاف يخاف ، فتحرّكت الواو فى الماضى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فأمّا المستقبل ففى علّه الانقلاب وجهان :

أحدهما : أنّ الواو تحرّكت فى الأصل وسكون ما قبلها عارض بسبب حرف المضارعه فأعلّت نظرا إلى الأصل.

والثانى : أنّ الواو نقلت حركتها إلى ما قبلها فسكّنت وانفتح ما قبلها فقلبوها ألفا حملا للمستقبل على الماضى فإذا رددته إلى نفسك قلت : خفت ، فنقلت كسره الواو إلى الحاء كما فعلت فى قلت ، وتقول فى الأمر : خف من غير همزه الوصل للعلّه المتقدّمه.

فصل : فإن كانت العين ياء جاء على ضربين : فعل يفعل ، مثل ضرب يضرب ك باع يبيع فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فى الماضى فقلبت ألفا فأمّا فى المستقبل فنقلت كسره الياء إلى الباء لثقل الكسره عليها وبقيت ساكنه ، فإن رددته إلى نفسك نقلته من فعل إلى فعل توصّلا إلى حذف الياء وإبقاء الكسره دليلا عليها كما فعلت فى قلت ، فإن أمرت قلت : بع بغير همزه لما تقدّم.

والضّرب الثانى : جاء على فعل يفعل مثل علم يعلم نحو : هاب يهاب والألف أصلها ياء لقولك : تهيّبت والهيبه ففعل فيها ما فعل فى خاف ، وتقول : هبت فتنقل كسره الياء إلى الهاء كما ذكرنا ، وتقول فى الأمر : هب ، فتفتح الهاء كما فتحت الخاء فى خف ؛ لأنها مفتوحه فى يخاف ويهاب ، وأمّا كاده يكيده من المكر فمثل باعه يبيعه ، وأمّا كاد يكاد التى للمقاربه فمثل هاب يهاب وهى من الياء ، وقد جاء فيهما لغه أخرى كدت بضمّ الكاف أكاد بضمّ الألف فالمستقبل على الأصل والماضى مغيّر من فعل إلى فعل كما جاء فضل يفضل على الشّذوذ وهذا نقيض متّ أموت.

فصل فى الفعل المضاعف

وهى تجىء على ثلاثه أضرب : فعل يفعل نحو : ردّ يردّ ، وفعل يفعل نحو : عضّ يعضّ ، وفعل يفعل نحو : فرّ يفرّ ، والأصل فى ذلك كلّه حركه الحرف الثانى ، إلّا أنّهم استثقلوا الجمع. بين المثلين ، وسبب ذلك أنّه إذا نطق بالحرف ثم نطق بمثله عاد إلى الموضع الذى رفع لسانه عنه من غير فصل وفى ذلك كلفه ، وقد شبّهوا ذلك بمشى المقيّد كالذى يتحرك للمشى ولا يفارق موضعه فعند ذلك سكّن الحرف الأوّل ولم تنقل حركته إلى ما قبله فى الماضى ؛ لأن أوّل الماضى متحرك فلم يحتمل حركه غيره.

فأمّا فى المستقبل فكلّهم ينقل حركته إلى ما قبله ؛ لأن ما بعد حرف المضارعه ساكن يقبل الحركه ثم أدغموا العين فى اللّام فصار يردّ ويعضّ ويفرّ هذا إذا كان الفعل معربا بالحركه ، فإن كان مجزوما أو مبنيّا على السكون نحو لم يردّ وردّ ففيه مذهبان :

أحدهما : الإدغام استثقالا للنّطق بالمثلين ، إلّا أنّ المثلين إذا كان مضموم الأوّل جاز تحريك الطّرف بالضمّ إتباعا وبالفتح إيثارا للأخفّ ، وبالكسر على أصل التقاء السّاكنين ولا بدّ من التحريك لئلّا يجمع بين ساكنين ، والأجود فى المجزوم أن لا يحرّك بالضمّ لئلا يشبه الرفع وإن كان أوّله مفتوحا أو مكسورا نحو : عضّ وفرّ جاز فيه الكسر على الأصل والاتباع والفتح تخفيفا أو إتباعا وإنّما سكّن الأوّل ليصحّ إغامه ؛ لأن المتحرك قوىّ بحركته فلا يصحّ رفع اللّسان عن الحرفين رفعه واحده مع تحرّك الأوّل ؛ لأنها تصير كالحاجز بينهما ولا يصحّ الإدغام فإن بنى الماضى لما لم يسمّ فاعله فالوجه ضمّ أوّله على الأصل ويجوز كسره بأن ينقل حركه المدغم إليه.

وأمّا قال وباع فالجيّد كسر الأوّل وقلب الواو ياء ويجوز أن يشمّ الضمّ ، وأن يضمّ ضمّا خالصا فتصير العين واوا بكلّ حال.

فإن جعلت هذا الفعل لما لم يسمّ فاعله واتّصلت تاء الفاعل كان لفظه كلفظ ما سمّى فاعله كقولك : بعت يا عبد ، وخفت يا سلطان ، بمعنى باعك غيرك وخافك سواك والإشمام جائز.

ومن مسائل المعتلّ العين صيد البعير وعورت عينه ، وقد ذكرنا أنّه صحّ ؛ لأنه فى معنى ما يلزم تصحيحه.

ومنها سوط الألف والواو والياء فى الأمر نحو : خف وقم وبع لالتقاء الساكنين ؛ فإن حرّكت الطّرف حركه لازمه رددت المحذوف نحو : بيعت وخيفت كانت الحركه عارضه لم ترده ؛ لأنه غير لازم نحو خف الله وقم الليل وسر اليوم.

ومنها انقلاب الواو والياء ألفا فى المضارع نحو : يخاف ويهاب ، والأصل : يخوف ويهيب فنقلت حركه العين إلى الفاء وأبدلت الواو والياء ألفا.

فإن قيل : ولم كان كذلك وهما ساكنان ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ سكون الفاء هنا عارض لحرف المضارعه فلم يعتدّ به وكأنّها تحرّكت وانفتح ما قبلها وهى معنى قولهم : قلبت لتحرّكها الآن وتحرّك ما قبلها فى الأصل.

والثانى : أنّ الواو والياء هنا يثقل النطق بهما وإن سكّنا فأبدلا ألفا ؛ لأنه أخفّ منهما ومثله أقام واستبان وأما يقيم فنقلت فيه كسره الواو إلى القاف وابدلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وكذلك مقيم.

وأما ليس فلا تكون فى الأصل مضمومه العين ؛ لأن ذوات الياء لا يجىء فيها ذلك ولا مفتوحه إذ لو كانت كذلك لأبدلت ألفا أو لما سكّنت فيلزم أن تكون فى الأصل مكسوره سكّنت للتخفيف ، وقد ذكرنا علّه جمودها فى بابها.

ومن مسائل المعتلّ اللّام : أنّ فعل من ذوات الواو لم يأت مستقبله إلّا يفعل بضمّ العين نحو : غزا يغزو وعلا يعلو.

وأمّا فعل فعلى يفعل نحو : رضى يرضى الأصل رضو ؛ لأنه من الرّضوان فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وأمّا فعل مثل ظرف فتصير الياء فيه واوا نحو : قضو الرجل ورضو الثوب لئلا تقع الياء بعد ضمّه فلو سكّنت العين لم يردد الأصل ، بل تقول : قضو الرجل ورضى زيد بسكون الضّاد ؛ لأن السكون فى الضّاد عارض.

وفيها أنّك إذا بنيت من ذوات الواو أفعل نحو : غزا قلبتها فى المضارع ياء ، فقلت : يغزى لوقوعها بعد كسره وكذلك استغزى ، فأمّا إبدالها فى تغازيت مع انفتاح ما قبلها فمحمول على أغزى لئلا يختلف الباب.

باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدّمه

مسأله : قد يتفق لفظ اسم الفاعل والمفعول ويختلفان فى التقدير نحو : مختار ومجتاز ، وهو محتمل لهما وسبب ذلك أن عين الكلمه ياء متحرك ما قبلها ، فإن كان للفاعل فهى مكسوره فتقديره مختير مثل مخترع ، وإن كان للمفعول فتقديره مختير مثل مخترع وعلى كلا التقديرين تنقلب الياء ألفا ولفظهما واحد ، ولكن تقدّر على الألف كسره للفاعل وفتحه للمفعول وكذلك محمّر إن جعلته للفاعل كانت الراء الأولى مكسوره ، وإن جعلته للمفعول كانت مفتوحه فتسكّن الراء الأولى وتدغم فى الثانيه ويكون اللفظ واحدا والتقدير مختلفا وكذلك مقشعرّ.

مسأله : الأصل فى مقام ومعاش مقوم ومعيش فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فى الأصل فقلبت ألفا ، وقد ذكرنا تتمّه هذا التعليل فى يقال ويباع.

مسأله : الأصل فى معيشه معيشه بكسر الياء على قول سيبويه ، وقد أجازوا أن يكون أصلها الضمّ فعلى تقدير الكسر قد نقلت كسره الياء إلى العين إيثارا للتّخفيف ، وأمّا على تقدير الضمّ فإن حركه الياء نقلت إلى العين وأبدلت من ضمه العين كسره فانقلبت الواو ياء لمجاورتها الطّرف وأنّ التّاء غير معتدّ بها فصارت مثل أدل وأحق وقال الأخفش لو كان الأصل الضمّ لبقيت الواو مثل معونه ومصوفه ، وإن كان هذا الاسم جمعا مثل : معايش جمع معيشه فالحكم كذلك.

وقال الأخفش : يجوز فى الجمع أن يكون الأصل الضمّ فحوّل إلى الكسر والياء لثقل الجمع ، ومثل ذلك : محيص فى أنّ الأصل محيص بالكسر مثل منزل ، وأمّا بيض فأصلها بوض مثل سود وحمر إلّا أنّ الياء فى القياس نقلت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ولكنّهم خالفوا القياس فكسروا ليحصل الفرق بين بيض جمع أبيض وبيضاء وبين قولهم : دجاج بيض جمع بيوض إذا سكّنوا الياء قلبوها واوا.

مسأله : إذا وقعت الواو رابعه قلبت ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وأصل ذلك أن الفعل المعتلّ اللام إذا كانت لامه واوا وانكسر ما قبلها قلبت ياء للكسره قبلها ، ثم يحمل الباب كلّه على ذلك نحو : أغزى يغزى وادّعى تدّعى والمصدر مغزى ومدعى

فالألف منقلبه عن ياء منقلبه عن واو وتقول فى تراجى وتغازى أصل الألف ياء مبدله من واو وإن لم يكسر ما قبل الطّرف ؛ لأن الأصل رجّى يرجّى ثم دخلت الزياده عليه بعد استمرار الإبدال وكذلك تغازى وتعاطى.

مسأله : قد ذكرنا حكم الفعل المشدّد نحو : مدّ وشدّ وردّ ، وعلى قياسه يجب أن يكون استردّ واقشعرّ ؛ لأن الأصل استردد واقشعرر فنقلت حركه المثل الأوّل إلى السّاكن وأدغم فى الذى بعده ، فإن وجب تسكين الثانى انفكّ الإدغام وعادت حركه الأوّل إليه نحو : استرددت واقشعررت ، فإن كان المثلان للإلحاق لم يدغم لئلا يبطل حكم الإلحاق ، وذلك نحو : قردد وهو ملحق بجعفر ، فلو أدغمت لسكّنت الأوّل وبطلت مماثله هذا البناء لجعفر وكذلك اسحنلك واقعنسس هو ملحق باحرنجم.

مسأله : قد تنقل الحركه إلى ما بعدها لضرب من التخفيف أو المجانسه فمن ذلك قوله تعالى : (وَيَخْشَ اللَه وَيَتَّقْهِ) [النور : ٥٢] تقرأ بكسر القاف وإسكان الهاء والأصل كسر ؛ لأنّها هاء الضمير إلّا أنّهم سكّنوا القاف والهاء أمّا الهاء فوقفوا عليها فسكّنت ، وأمّا القاف فخفّفوها كما سكّنوا التاء فى كتف وشبّهوا المنفصل بالمتّصل فالتّاء والقاف والهاء مثل : كتف فلمّا اجتمع ساكنان حرّكوا القاف بالكسر ، وقد جاء فى الشّعر والنثر فمن الشّعر قول الراجز :

قالت سليمى اشتر لنا سويقا

بسكون الراء كأنّه كان ترل مثل : كتف ففعل ما ذكرنا ، وقيل : نوى الوقف على اشتر ثم جعله فى الوصل كذلك وقال آخر : [الطويل]

ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد لم يلداه أبوان

وإن كان الاسم على أكثر من أربعه أحرف لزم الحذف نحو : كينونه وديمومه من كان ودام ، وذلك لطول الاسم ، وقد جاء تاما فى الشعر قال الراجز :

يا ليت أنّا ضمّنا سفنه

حتّى يعود الوصل كينونه

والأصل سكون الدّال للجزم ؛ إلّا أنّه حذف حركه اللّام فسكنت فانفتحت الدال لالتقاء الساكنين فمنه قوله تعالى : (وَأَرِنا مَناسِكَنا) [البقره : ١٢٨] على قراءه من سكّن الراء ومن النثر قولهم : منتفخ ومنتصب بسكون الفاء والصاد.

مسأله : إذا اجتمعت الواو وسكّنت الأولى قلبت الواو یاء وأدغمت فی الیاء الأخری ، وقد ذکرنا علّه ذلک فی البدل إلّا أنّ الاسم إذا کان علی أربعه أحرف نحو : سیّد ومیّت جاز فیه التّشدید وهو الأصل ، والتّخفیف بحذف الیاء المنقلبه عن الواو ؛ لأنها قد غیّرت أولا بالإبدال فکانت أولی بالحذف ؛ لأن التغییر یؤنس بالتغییر ، وهذا یکثر فیما عینه واو لثقلها ، وقد جاء منه شیء فی الیاء فأمّا ریحان ففیه وجهان :

أحدهما : أصله روحان ، فقلبت الواو الساکنه یاء تخفیفا لانفتاح ما قبلها وشبهوها بالمتحرکه فی القلب کما فعلوا ذلک فی آیه وطائیّ.

والثانی : أصله ریّحان فیعلان من الرّوح ففعل فیه ما ذکرنا ، وأمّا شیبان ففیه الوجهان.

وقد جاءت الواو والیاء غیر مغیّره قالوا : ضیون فی السّنّور ، فترکوا القیاس فیه تنبیها علی الأصل ولقلّه استعمالهم إیّاه وقالوا فی الأعلام : حیوه. والقیاس : حیّه ، والأعلام یکثر فیها التغییر علی ما بیّن فی موضعه من النّداء والحکایه وغیرهما.

مسأله : إذا وقعت الواو ثانیه بین ألف وکسره فی جمع أو مصدر قلبت یاء فالجمع مثل : حوض وحیاض وقد ذکرنا علّته فی البدل ، وأمّا المصدر فأبدلت منه الواو مثل حیال ؛ لأنه قد أعلّ فی الفعل نحو حال فسری الإعلال إلی المصدر فإن تحرّکت الواو فی الواحد نحو : طویل لم تقلب فی الجمع لقوّتها بحرکتها فی الأصل ، وقد جاء إبدالها فی الشّعر فقالوا : طیال.

مسأله : إذا وقعت ألف التکسیر بین واوین وجاورت الواو الطرف أبدلت همزه کقولک فی جمع أوّل : أوائل ، وفی ذلک وجهان :

أحدهما : أنّه لمّا اجتمعت ثلاثه أحرف معتلّه غیّروا أحدها فرارا من الثّقل واجتماع ذرات العلل فکانت الأخیره أولی بالتغییر لقربها من الطّرف ووقوع الثّقل بها لتکررها.

والثانی : أنّ الواو لو وقعت طرفا لغیّرت فکذلک إذا جاورته ؛ لأن الجار یحکم علیه بحکم المجاور فإن اضطرّ شاعر إلی زیاده یاء بعد هذه الهمزه أقرّها ؛ لأن الزّیاده عارضه فحکم المجاوره باق وإن کانت الیاء بعد الواو الثانیه غیر زائده لم تهمز الواو لبعدها من الطّرف نحو : طواویس ، فإن حذفت هذه الیاء لضروره الشّعر لم تهمز الواو ؛ لأن الحذف عارض فحکم البعد عن الطّرف باق.

واختلفوا فيما اذا وقعت ألف التكسير بين ياءين أو ياء وواو نحو : عيله وعيائل وسيّقه وسيائق ، فمذهب سيبويه همز الأخير كما ذكرنا فى الواو.

وقال الأخفش : لا تهمز هنا ؛ لأن الياء أخفّ من الهمزه ومعها من جنسها والياء لم تبدل همزه بخلاف الواو ؛ فإنّها قد أبدلت فى وجوه وصحراوات ، وحجّه سيبويه السّماع والقياس فالسّماع ما رواه المازنى أنّه سأل الأصمعى عن جمع عيّل فجمع وهمز والظّاهر أنّه سمعه ، وأمّا القياس فإنّ العلّه التى أوجبت الهمز فى الواوين موجوده ههنا.

مسأله : إذا جمعت صحيفه ورساله وعجوزا على صحائف ورسائل وعجائز همزت حرف المدّ ؛ لأنه جاور الطّرف وقبله ألف والإعلال لازم فكأن همزها جعلها حرفا صحيحا وكان ذلك تغييرا لحرف العلّه وأشبه فى ذلك العين فى قائل وبائع.

مسأله : نقول فى جمع خطيئه خطايا ، وفى كيفيّه التغيير أقوال :

أحدها : أنّك ليّنت همزه خطيئه فبقى مثل : عطيّه ، فلمّا جمعت زدت الف التكسير وهمزت الياء الأولى ووقعت الياء بعدها فصار اللفظ خطا ، أى مثل : عذراء وعذارى ، ثم أبدلت من الكسره فتحه فانقلبت الياء ألفا ثم أبدلت الهمزه ياء ، وإنّما فعلوا ذلك فرارا من وقوع الهمزه بين ألفين ؛ لأن ذلك يصيّرها فى تقدير ثلاث الفات أو ثلاث همزات ، وذلك مهروب منه وكانت الياء أولى من الواو ؛ لأنها أخفّ منها أو ؛ لأن أصلها الكسر وهو أشبه بالياء.

وقال الخليل : تجمع خطيئه على خطاأئى أى بهمزتين مثل سفائن فالهمزه الأولى مبدله من الياء الزائده والثانيه لام الكلمه ثم قدّمت لام الكلمه على الهمزه الزائده لتعود إلى أصلها وهى الياء ثمّ أبدل من الفتحه كسره ومن الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومن الهمزه ياء لما تقدّم ووزنه فعالى وفيه نقل وإبدال الهمزه المنقوله ياء وفتح المكسور وقلب الياء المتطرّفه ألفا وقلب الهمزه ياء وقال سيبويه كذلك إلا أنّه لم يقدّم شيئا على شىء.

مسأله : نقول فى عطيّه ومطيّه عطايا ومطايا ، وقد أشرنا إلى كيفيه تغييره وعلّه ذلك.

مسأله : تقول فى جمع شاويه وراويه شوايا وروايا ، وكيفيّه ذلك أنّك جمعته على مثال فعائل مثل قائمه وقوائم فابدلت من الألف واوا وزدت بعدها ألف التّكسير وقلبت الواو التى هى عين همزه كما فعلت فى عين قائمه فوقعت اللام وهى ياء هنا بعد الهمزه فصار شواأى ثم

أبدلت الكسره فتحه ثم أتممت العمل كما ذكرنا فى خطيئه فصارت شوايا على فواعل ، وهنا اتّفق الخليل وسيبويه ؛ لأن اللام لا زائد قبلها.

مسأله : تقول فى معيشه : معايش بغير همز ووزنه مفاعل وإنما لم يهمزوا ؛ لأن الياء أصل وإنّما يهمز الزّائد للفرق ، وقد همزها بعض القرّاء شبّهها بالزائده ، وقد خطّؤوه.

مسأله : فأمّا مدينه فإن أخذتها من دان يدين إذا أطاع فكأنّ أهل المدينه أطاعوا رئيسها فههنا لا تهمز ؛ لأنها مثل : معيشه وإن أخذتها من مدن بالمكان إذا أقام همزت ؛ لأن ياءها زائده ومثلها معين إن أخذته من غاينت الشيء لم تهمز بل تقول معاين وإن أخذته من معن إذا أقام همزته لما تقدّم.

مسأله : الياء فى مصيبه عين مبدله من واو ؛ لأنه من صاب يصوب فجمعها يجب أن يكون على مصاوب بغير همز مثل مقام ومقاوم ، إلّا أنّ العرب همزتها على خلاف القياس وهذا خلاف تركهم الهمز فى بريّه وخابيه والنّبيّ فإنّ الأصل فى ذلك كلّه الهمز ، وقد تركوه فكذلك همزوا فى مصائب ما ليس أصله الهمز.

مسأله : إذا اعتلّت عين فعل نحو : قال وباع وخاف ، ثمّ بنيت منه اسم فاعل زدت عليه ألفا لتفرّق بين الاسم والفعل فتقع الألف المبدله بعدها وهما ساكنتان وحذف إحداهما يخلّ بمعنى وتحريك الاولى يخرجها عن المدّ ولأنّه لا حظّ لها فى الحركه فحرّكت الثانيه ؛ لأنها تستحقّ الحركه فى الأصل وكسرت على أصل التقاء السّاكنين ، وإذا حرّكت الألف انقلبت همزه لما ذكرنا فى غير موضع فصار اللفظ به بائعا وقائلا وخائفا ويجوز تليين هذه الهمزه لتحرّكها ولا يجوز أن تجعل ياء خالصه ولا واوا ؛ لأن ذلك من حكم الحروف التى لم تعلّ نحو قولك : فى صيد البعير وعورت عينه ؛ لأنها صحّت فى الماضى فتصحّ فى اسم الفاعل.

مسأله : إذا أدغمت الواو والياء فيما بعدهما ولم تكن مجاوره للطّرف تحصّنت من القلب نحو : اخروّط اخروّطا واجلوّذا اجلوّذا ، وكذلك فلان من صيّابه قومه أى من خيارهم ولو بنيت من صاد يصيد فعّالا لقلت صيّاد ولم تغيّر ؛ لأنها تحصّنت لدخولها فى حمى حرف متحرّك ممتنع عن التّغيير ، وقد أبدل فى بعض المواضع نحو : ديوان ، وقد ذكرناه فى البدل ، فإن جاور الطّرف فقد جاء فيه الوجهان قالوا : صيّم وقيّم وصوّم وقوّم والإبدّال أقوى لمجاوره الطّرف

وهو محلّ التغيير والتصحيح على الأصل فقد قالوا فيما بعد عن الطّرف : نيّام ، والجيّد نوّام ، وطريق القلب أنّهم أبدلوا الواو الثانيه ياء لقربها من الطّرف ولأنّها قد أبدلت فى الفعل نحو : صام فاجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون ، فأبدلت ياء لما ذكرنا فى موضعه وهذا البدل إنّما يجىء فى الجمع لثقله وليس كذلك الواحد نحو : اخروّاط.

مسأله : إذا كانت عين الكلمه ولامها واوين نحو : جوى ودوى ، والأصل : جوو ودوو ؛ لأنه من الجوّ والدوّ قلبت الثانيه ياء لئلا يجتمع المثلان ولم تدغم لثقل الواو والتّضعيف ولم تقلب الياء ألفا ؛ لأن ما قبلها مكسور فصار هذا الحكم مثل : شقى ورضى ، وهما من الواو لقولك فى المصدر الشقوه والرّضوان وتقول فى التّثنيه جويا ، وفى الجمع : جووا فتحذف اللام هنا ؛ لأن أصله جويوا فاستثقلت الضمّه على الياء فسكّنت وبعدها واو الجمع ساكنه فحذفت الياء لالتقاء السكاكين وبقيت الواو لتدلّ على الجمع ثم ضمّت الواو التى هى عين تبعا لواو الضمير ولأنّها حرّكت بحركه الياء المحذوفه ونظيرها من الصّحيح العين عموا ونسوا ورضوا.

مسأله : فإن كانت العين واللّام ياءين نحو : حيى وعيى ففيه وجهان : التّصحيح الأصل والإدغام نحو : حىّ وعىّ فرارا من اجتماع الأمثال وطريقه أنّه سكّن الأوّل ليصحّ إدغامه وحمل على الصّحيح نحو : ضنّ بالشىء ، وأصله : ضنن مثل بخل ، فعلى هذا إن لحقته ألف التّثنيه أو واو الجمع قلت على الوجه الأوّل حييا فجمعت بينهما ؛ لأنه موضع يجب فيه تحريك الحرفين ومع الواو حيّوا وعيّوا فتحذف الثانيه لثقل الضمّه عليها كما ذكرنا فى جووا.

وعلى اللغه الثانيه وهو الإدغام حيّا وعيّا وحيّوا وعيّوا بالتّشديد فيهما مثل شدّا وشدّوا ، فإن بنيت هذا الفعل لما لم يسمّ فاعله انبنى ذلك على اللغات الثلاث فى قيل فتقول على اللغه المشهوره : حىّ وعىّ ، فتنقل كسره الياء الأولى إلى الحرف الأوّل وتدغم وإن أشرت هناك أشرت ههنا وإن جعلته مثل قول قلت : حىّ وعىّ ، فالأوّل مضموم والياء الأولى سكّنت وأدغمت فى الثانيه ، فإن عدّى هذا الفعل بالهمزه وهو لما لم يسمّ فاعله ، قلت على لغه التصحيح : أحيى وأعيى ، وفى الجمع : أحيّوا وأعيّوا فحذفت الياء الثانيه لما تقدّم ، وعلى لغه من أدغم أحىّ مثل أقرّ ومع واو الجمع أحيّوا مثل : أقرّوا ، فإن سمّيت الفاعل قلت : أحيى

فأبدلت الياء الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح الياء الأولى وتقول مع واو الجمع أحيوا فتحذف الألف لسكونها وسكون واو الجمع وتبقى فتحه الياء تدلّ عليها. ومثل ذلك : استحيى وتحيّى ، وتقول فى مستقبله : يستحيى بياءين من غير حذف ولا إدغام أمّا الحذف فلا حاجه إليه ؛ لأن الياء الثانيه ساكنه مثل ياء يرمى ، وأمّا الاولى فقبلها ساكن فلم تثقل ، وأمّا الإدغام فممتنع أيضا ؛ لأنه لو أدغمت لضممت فكنت تقول تستحىّ مثل تستعدّ وهذا مستثقل جدّا فتحرّزوا منه بفكّ الإدغام ، وقد قال بعضهم استحيت منك بياء واحده ساكنه وفتح الحاء وهو ضعيف ووجهه من طريقين :

أحدهما : أنّه نقل فتحه الياء الأولى إلى الحاء فانفتحت الحاء وسكّنت الياء وقلبها ألفا وبعدها ياء ساكنه فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين ، ومنهم من قال : اجتمعت الياءان ساكنتين فحذفت الأولى ونظيره قولهم : مست وظلت وحست فى مسست وظللت وحسست فسكّن السين الأولى واللام الأولى ثم حذفها لالتقاء الساكنين وبقىّ الأوّل مفتوحا ، ومنهم من ينقل هذه الكسره إلى الأوّل فيكسره فيقول : مست.

والطريق الثانى : أن تكون الياء الأولى قلبت الفا لتحرّكها الآن وانفتاح ما قبلها فى الأصل كما ذكرنا فى استقام ، فإذا سكّنت الياء الثانيه من أجل الضّمير حذفت الألف لالتقاء السّاكنين فقال استحيت مثل استقمت وهذا أضعف الوجهين.

مسأله : قد جاء من الأفعال ما عينه ولامه ياءان نحو حيىّ وعييّ لا خلاف فى ذلك وهذا علم بالسّبر والتقسيم.

فأمّا (السّبر) فإنّا سبرنا جميع أبنيه الفعل فلم نجد فيها ما عينه ولامه واو بل وجدنا عكس ذلك وهو ما عينه واو ولامه ياء نحو : طويت وشويت ولو كان حيى منه لقلت حويت ووجدنا ما عينه ولامه واوان ولو كانت حييت منه لقلت حويت أيضا كما قالوا قويت من القوّه فثبت بهذا أنّ الياءين أصلان.

فأمّا (الحيوان) فقال المازنىّ الواو أصل غذ لا موجب لانقلابها عن شىء وزعم أنّ هذا الأصل لم يشتقّ منه فعل بل هو كقولهم : فاض الميت فيضا وفوضا فالياء توحّد فى التصريف

والواو لم يجىء منهـا فعل. وقال الباقون : أصل الواو ياء قلبت واوا لئلا تلتبس بالمثّنى وهو مثل جبيت الخراج وجبوته لغتان والياء هى المتصرّفه وأمّا حيوه ففيه شذوذ من وجهين :

أحدهما : قلب الياء واوا. والثانى : ترك الإدغام ، وقد ذكرنا وجه ذلك فى موضعه.

مسـأله : وممّا جاء عينه ولامه واوان الحوّه والقوّه فلو بنيت من هـذا فعلا ثلاثيا قلت : حوى وقوى فأبـدلت الواو الثانيه ياء لانكسار مـا قبلها ، فإن بنيت منه افعلّ مثل احمرّ قلت حوّى بواو مشـدّده مثل قوّى وسوّى وأصـله احووو مثل أصل احمرّ فنقلت فتحه الواو الأولى إلى الحاء واستغنى بذلك عن همزه الوصل وأدغمت الواو المسكّنه فى الثانيه وأبدلت الثالثه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت حوّى وإنما فعلوا ذلك لأنّهم لو بقّوا الكلمه على أصـلها لقالوا يحووّ فى المضارع فضمّوا الواو وهذا لا يجوز فى الأفعال فأصاروه بالتغيير إلى ما يجوز.

فأمّا مصـدر هـذا الفعل فقياسه أن يفكّ فيه الإدغام وتقلب الألف همزه ؛ لأن الواو وقعت طرفا بعـد ألف زائـده وهى الحادثه فى المصدر فصار احوواء فنقلت كسره الواو الأولى إلى الحاء واستغنى عن همزه الوصل ففيه بعد هذا مذهبان :

أحدهما : حيواء قلبت الواو السّاكنه ياء لوقوعها بعد كسره ولم تدغم فيما بعدها ؛ لأن سكونها عارض.

والمـذهب الثـانى : حوّاء ؛ لأـن الواو لمـا سـكّنت أدغمت فى الأـخرى فـإن بنيت منه أفعـال مثـل احمار قلت : احواوى لأنّك لو أخرجته على الأصـل لضـممت الواو فى المسـتقبل ، وذلك مرفوض فقلبت الواو الأخيره ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولم يحتج إلى تغيير آخر فـالواو الأولى عين الكلمه والألف بعـدها الزائـده والواو الثانيه لام الكلمه والألف الأخيره منقلبه عن الواو المكرّره فأمّا مصدر هذا الفعل ففيه وجهان :

أحـدهما : احويواء ، فـالواو الأـولى عين والياء منقلبه عن الألف الزائـده ولم تـدغم فيما بعـدها ؛ لأنها غير لازمه والواو الثانيه لام والألف التى بعدها الزائده فى المصدر قبل الطّرف والهمزه بدل من الواو المتطرّفه.

والوجه الثانى : احويّاء ؛ لأن الواو والياء اجتمعا وسبقت الأولى بالسّكون ففعل فيها ما هو القياس فى نظائرها.

مسأله : إذا كانت العين واللّام معتلّتين ودعت الحاجه إلى التّغيير فالقياس تصحيح الأوّل لبعده عن الطّرف وإعلال الثانى لتطرّفه ، وذلك مثل : حوى يحوى وطوى يطوى ، وقد جاء عكس ذلك قالوا غايه والأصل غيبه فأعلّوا العين وصحّحوا اللام وكذلك ثايه ورايه وكأنّهم راعوا الطّرف من أجل الإعراب.

مسأله : فى أصل آيه أربعه أقوال :

أحدها : قول سيبويه هى فعله بسكون العين فلو خرج على الأصل لكان أيّه فقلبت ألفا لثقل التّضعيف ولئلا تلتبس ب (أيّه) التى للاستفهام عن المؤنث.

والقول الثانى : أصلها فعله بفتح العين فقلبت ألفا لوجود علّه ذلك.

والقول الثالث : أصلها آييه مثل ضاربه فكان القياس أن تقول آيّه مثل دابّه فحذفت الياء الأخيره تخفيفا وهو قول الكسائىّ ووزنها على هذا فاعه.

والقول الرّابع : أصلها أييه مثل كلمه فقلبت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

مسأله : إذا كانت عين الثّلاثى ياء ساكنه وجعلتها صفه أقررتها نحو : طيبى وكيسى وإن جعلتها اسما ضممت الأوّل فصارت الياء واوا ، مثل : طوبى وكوسى ليفرق بين الاسم والصفه وكان التغيير بالاسم أولى ؛ لأنه أخفّ من الصفه فإن كانت اللام ياء وكان ذلك صفه على فعل بفتح الأول أقررتها نحو : الخزيا والصّيديا ، وإن كانت اسما مثل التّقوى والشّروى قلبت الياء واوا للفرق أيضا فإن كانت الكلمه على فعلى بضمّ الأوّل واللام واو أقررتها فى الاسم مثل حزوى وأبدلتها فى الصّيفه نحو : الدّنيا والعليا للفرق أيضا.

فإن قيل : قلم غيّرت هنا فى الصفه وهناك فى الاسم؟

قيل : فعل ذلك إيثارا للتخفيف ، وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن فعلى مضمومه الأوّل.

والثانى : أنّ الواو أثقل من الياء فجعل فى الاسم ؛ لأنه أخفّ.

وأمّا الصّفه فثقيله حوّلت فيها الواو إلى الياء ؛ لأنها أخفّ بخلاف فعلى فأمّا قصوى فهى صفه ، وقد خرجت على الأصل وهو شاذّ منبه على الأصل فى الجميع ، ومثله فى المفتوح ريّا

وكان القياس فى الاسم روّى وفى الصفه ريا ، ولكنه جاء بالعكس على الشّذوذ ، وكذلك العوّى وهى من عوى يده يعويها إذا لواها فالعوّى نجوم مجتمعه.

فهى من هذا الأصل وكان القياس عيّا فى الصفه فسوى بينهما هذا على لغه من قصر ، ومنهم من يمدّها وكان قياس ذلك أن يقول عياء ؛ لأن الاسم هنا تقلب فيه الواو ياء وأجود ما قيل فيه أن تكون الألف نائه عن إشباع فتحه الواو فوقعت ألف التأنيث بعدها فقلبت همزه.

مسأله : إذا كانت لام فعلاء الممدوده واوا صحّت فى الصّفه نحو : القنواء والعشواء ، وإن كانت اسما قلبت ياء نحو : العلياء اسم موضع وفعلوا ذلك للفرق أيضا فأخرجوا الصّفه على الأصل مثل : خزيا وغيّروا فى الاسم مثل تقوى وليست العلياء تأنيث الأعلى لتكون صفه ؛ لأن تأنيثه عليا بالضمّ والقصر الفضلى والوسطى ولو كان صفه لكان علواء مثل : قنواء.

مسأله : ليس فى الكلام ما فاؤه ولامه واوان إلّا قولهم : واو وهذا الحرف اختلف فى الألف التى بينهما فقال قوم أصلها ووو فتكون الكلمه كلّها من مكرّر الواو كما جاء فى بيّه وفى قولهم : هذا الشىء بيّان ، فإنّ الكلمه مركّبه من تكرير الباء وحجّه هذا القائل أنّه وجد الألف فى قولك : كاف ودال ونحوهما منقلبه عن واو لقولهم : كوّفت كافا ودوّلت دالا وهذا القياس فى ميم وجيم إلّا أنّ الواو قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وقال آخرون : أصل الألف فى الواو ياء فرارا من تجانس الثّلاثه وليس كذلك فى بقيه الحروف ، فإنّه لا يلزم من جعل الألف عن واو اتّحاد الحرف ، وقد جاءت الفاء واللام ياءين مثل يديت ، وقد تقدّم ذكره ، وقد جاءت العين واللّام ياءين على ما ذكرنا فى حيى ، وقد جاءتا واوين نحو : قوّه وحوّه ، وقد جاءت العين واوا واللام ياء نحو طويت وشويت وهو الأكثر ، وقد جاءت الفاء واوا واللام ياء نحو وقيت ووفيت ولم يأت ما عينه ياء ولامه واو البته إلّا ما قاله أبو عثمان فى الحيوان ، وقد ذكرناه قبل.

مسأله : إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائده قلبتا همزه ، وقد ذكرنا علّه ذلك وكيفيّته فى باب الإبدال ، فإن وقعت تاء التّأنيث بعدها فمن العرب من يبقى الهمزه لوجهين :

أحدهما : أنّه شبّه ذلك بقائل وبائع لمجاورته الطّرف.

والثانى : أنّه أبدل قبل دخول تاء التأنيث ، ثمّ أدخل تاء التأنيث بعد ذلك فلم يغيّر ، ومنهم من يجعلها واوا أو ياء عبايه وشقاوه ؛ لأنها ليست الآن طرفا.

مسأله : الأصل فى طاغوت : طغيوت ؛ لأنه من طغى يطغى طغيانا ، ثمّ قدّمت الياء قبل العين وقلبت ألفا لوجود شرط القلب فوزنه الآن فلعوت محوّل عن فعلوت مثل ملكوت ، وقيل : أصل الألف واو وهى لغه فى طغا ؛ ولذلك تقول فى الجمع : طواغيت ، وعلى القول الأوّل تكون الواو مبدله من الألف ؛ لأنها فى اللفظ تشبه ألف فاعل.

وأمّا (طالوت) فوزنه إذا جعل عربيا : فعلوت من طال يطول فلا قلب فيه.

وأمّا (جالوت) فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون من جال يجول فيكون وزنه فعلتا فعلوتا.

والثانى : أن يكون من جلا يجلو فيكون مقلوبا ووزنه فلعوت مثل طاغوت.

باب ما يمتحن فيه من الأبنيه

اشاره

اعلم أنّ التصريفيين ذكروا من هذا الفنّ أمثله كثيره قصدوا بها إثبات علم التّصريف فى الأذهان بالرّياضه والعمل ، وذلك أدعى إلى ترسّخ هذا العلم فى القلب كما أنّ الحاسب لا يحكم علم الحساب إلّا عمل وتدرّب على العمل ، والأصل فى ذلك أنّك إذا قلت : ابن من كذا مثل كذا معناه أن تأخذ الحروف الأصول من الكلمه المطلوب بناؤها فتقابل بها الفاء والعين واللام ثم تغيّر الكلمه المذكوره بالحركه أو السّكون أو الزياده ما تماثل به الكلمه المطلوب مماثلتها وما كان فيها من زياده تأتى به فى المثال بعينها.

فصل : ولا يبنى من الشّىء مثله من كلّ وجه فلو قال : ابن من غزا مثل ضرب لم يجز ؛ لأن مثال غزا ضرب فهو مبنىّ على مثاله قبل سؤاله ، ويجوز أن يبنى من الثلاثىّ ثلاثيا يخالفه فى شىء ما ، ومن الثّلاثى رباعيا وخماسيا وتكرّر فيه ما تكرّر فى المطلوب مثاله ولا يبنى من رباعىّ ولا خماسىّ أقلّ منه ؛ لأن ذلك نقض لا بناء وسنذكر على ذلك أمثله تكشف المقصود إن شاء الله تعالى.

مسأله (۱) : إذا قيل : ابن من ضرب مثل علم أو ظرف أو كلّم ، قلت : ضرب وضرب وضرّب فإن قال : ابن منه مثل دحرج قلت : ضربب فكررت الباء ؛ لأنها لام الكلمه كما أنّ دحرج مكرّر اللّام ، فإن بنيت منه مثل درهم قلت : ضربب فجعلت حركات البناء وسكناته مثل حركات درهم وسكناته وإن بنيت منه مثل سبطر قلت : ضربّ ومثل زبرج ضرب ومثل جخدب ضربب فأمّا جخدب بفتح الدال ، فعلى الخلاف يجوز عند الأخفش أن تقول : ضربب ولا وجود لهذا المثال عند سيبويه ، وإن بنيت منه مثل سفرجل قلت : ضربب هذا تسوق بقيه الأمثله.

وتقول فى مثال : جوهر وصيرف وحاتم ضروب وضيرب وضارب ، وهكذا فى جميع الزّيادات تأتى بها بعينها إلّا أن يمنع من ذلك مانع مثاله إذا قيل ابن من ضرب مثل عنسل لم تقل ضنرب ؛ لأن النّون الساكنه تدغم فى الرّاء لقربها منها فى المخرج ، وإذا أدغمتها لم يكن

۱- للماضى من الأفعال خمسه وثلاثون وزنا. ثلاثه منها للثّلاثىّ المجرّد ، واثنا عشر للثلاثىّ المزيد فيه ، وواحد للرباعى المجرّد ، وسبعه للملحق به ، وثلاثه للرباعى المزيد فيه ، وتسعه للملحق به.

فصل بين ما تزاد فيه النون وبين ما تكررت فيه العين وكذلك إن قال : ابن من علم مثل عنسل لأنّك لو فعلت ذلك لقلت علّم ، وإن أظهرت النّون خالفت باب الإدغام وكذلك إن بنيت منه مثل عمل ؛ لأن النون الساكنه تدغم فى الميم وهذا يتضح كل الاتضاح فى باب الإدغام وسنذكره إن شاء الله تعالى ، وإنّما تقع الصّناعه فيما بنى من المعتلّ وما يشبهه وعليه أكثر المسائل.

مسأله فى الهمز

إذا قيل : ابن من قرأ مثل : دحرج (۱) أو جعفر قلت : قرأا فقلبت الهمزه الثانيه ألفا لثقل الجمع بين الهمزتين ، وكانت الألف أولى لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فإن بنيت مثل درهم أبدلت الهمزه أيضا إلّا أنك تكسر أوله فإن بنيت منه مثل : زبرج قلبت الثانيه ياء لانكسار ما قبلها فتصير فى الإعراب مثل قاض.

وإن بنيت مثل : برثن فقلبت الثانيه ياء وكسرت الهمزه الأولى لتصير إلى مثل أدل ، ولو قيل : تبدل الثانيه واوا ثمّ تغيّر تغيير أدل لكان وجها من أجل الضمّه الأولى ، فإن بنيت منه مثل جردحل صار معك ثلاث همزات الأولى مفتوحه والثانيه ساكنه والثالثه طرف فتدغم الساكنه فى التى بعدها ثم تغّير ذلك لاجتماع الهمزات بأن تقلب الهمزه السّاكنه ياء لتحجز بين الهمزتين وتكسر الأولى تبعا للياء ولا تغيّر الأولى ولا الثانيه لأنّك أيّهما غيّرت بقيت همزتان لا فاصل بينهما.

وإن بنيت مثل (سفرجل) قلت : قرأيأ فأبدلت الوسطى المفتوحه ياء وبقيت قبلها همزه ساكنه ولم يغيّر غيرها لما تقدّم ، فإن بنيت منه مثل : جحمرش ، قلت : قرأإء فأبدلت الثّانيه ياء ثم قلبتها ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فإن بنيت منه مثل : جحنفل ، قلت : قرأيأ فقلبت الثانيه ياء ثم ألفا لما تقدّم.

مسأله : إذا بنيت من قال وباع مثل : كتف ، قلت : قال وباع فقلبتهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وإن جعلتهما على قول من سكّن التّاء من كتف قلبتهما أيضا ؛ لأن التّغيير عارض.

۱- إن كانت أحرف الموزون الأصليّه أربعه ، فتكرّر لام الميزان ، فيقال فى وزن دحرج «فعلل» والمزيد فى منه تكرّر لامه أيضا ، كما تكرّر فى الأصلىّ ، فتقول فى وزن احرنجم «افعنلل» وفى وزن اقشعرّ «افعللّ».

وإن بنيت منهما مثل : جعفر ، قلت : قولل وبيعع فلم تغيّر.

وإن بنيت من غزا ورمى مثل : كتف ، قلت : غز ورم فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلهما فصار مثل شج وعم.

وإن بنيت منهما مثل : درهم ، قلت : غزوا ورميا فقلبت الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم تغيّر الأولى لسكون ما قبلهما ومثله إن بنيت منهما مثل جعفر.

فإن بنيت منهما مثل : سفرجل ، قلبت الأخيره ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولم تغيّر الأولى ولا الثّانيه للتحصّن بالإدغام فتقول غزوّا فإن بنيت مثل جحمرش ففيه وجهان :

أحدهما : غزوو فقلبت الثالثه ياء لكونها طرفا بعد كسره.

والثانى : غزواو فتقلب الوسطى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم تغيّر الأولى لسكون ما قبلها وما بعدها وإلّا تجمع بين إعلالين وكلّ من هذه علّه مستقلّه فكيف إذا اجتمعت ولم تغيّر الاخيره ؛ لأن قبلها ألفا أصليه فليست مثل كساء ورداء.

مسأله : إذا بنيت من غزا وعفا مثل : صمحمح ، قلت : غزوزى وعفوفى فكرّرت العين واللام وقلبت الواو الأخيره الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

فإن بنيت من غزا مثل : عنكبوت ، قلت : غزووت على الأصل ثم تقلب الواو الوسطى المضمومه ياء وتحذفها لئلا تجتمع ثلاث واوات ، ومثل ذلك لو بنيت مثله من رميت لقلت رميوت فحذفت الياء الثانيه لئلا تجتمع ياءان بعدهما واو ، وإن شئت حذفت واو غزووت من غير قلب وهو أوجه.

مسأله : فإن بنيت من أوى مثل : عنكبوت ، كان فى الأصل أوييوت فتكرّر الياء ، وقد اجتمعت الواو والياء وسبقت الاولى بالسّكون فتقلبها ياء وتدغمها فى الياء الأخرى فتصير أيّيوت ثم تحذف الياء الأخيره لئلا تجتمع ثلاث ياءات فبقى أيّوت ، فإن بنيت مثله من وأى كان الأصل وأييوت فتحذف الياء الثانيه فيبقى وأيوتا ، فإن بنيت مثله من آءه وهى شجره فالأصل أن تقول أوءؤوت بهمزتين بعد الواو الأولى فتقلب الهمزه الآخره ياء ثمّ تحذفها فيبقى أوءوت.

مسأله : فإن بنيت من حيى مثل : عصـفور ، قلت : حيوىّ على لفظ النسب والأصل حيّوى بثلاث ياءات فأدغمت الأولى فى الثانيه لسـكونها واجتمعت الواو والياء الأخيره وشـرط القلب فيها موجود فصار اللفظ بها حيّيّا بياءين مشـدّدتين فقلبت الثانيه واوا فصار حيويّا مثـل : أمويّ ، فـإن بنيت مثلها من وأى فالأصل أن تقول ويؤوى فلام الكلمه ياء فتجتمع الواو والياء والأولى ساكنه فتصـير إلى الياء المشدده والياء الأولى خفيفه مضمومه فيصير ويؤىّ ، فإن بنيت مثلها من أوى قلت : أيّىّ ثم تصير إلى لفظ النسب فتقول أيويّ.

باب ما يعرف به المقصور من الممدود

قد ذكرنا فى أوّل الكتاب : أنّ المقصور لا يكون إلا فى المعرب ، فإن سمّى شىء من المبنيات مقصورا أو ممدودا فعلى التجوّز لوجود مدّ الصوت فيه أو قصره واعلم أنّ كثيرا من الممدود والمقصور لا يعرف إلّا سماعا ، والمرجع فى ذلك إلى كتب اللغه ، وإنما يذكر فى هذا الباب ما يعرف به المقصور والممدود من المقاييس ، والأصل فى ذلك أن تحمل الكلمه التى تشكّ فى قصرها أو مدّها على نظيرها من الصحيح ، فإن كان قبل الحرف الصحيح المقابل لألف الكلمه التى يشكّ فيها ألف فهى ممدوده وإلا فهى مقصوره إلّا أن يردّ السّماع بذلك ، وإن لم يجز أن تكون قبله ألف فهو مقصور البته (١).

أمثله ما يعرف به المقصور وهى أربعه :

الأوّل : المصدر ، وشرطه : أن يكون فعله على فعل يفعل فهو أفعل أو فعل أو فعلان فالأوّل العشى والعمى ؛ لأن فعلهما عشى وعمى يعشى ويعمى فهو أعشى وأعمى.

والثانى : الصّدى والطّوى ؛ لأن فعلهما صدى وطوى يصدى ويطوى فهو صديان وطيّان.

والثالث : الهوى والرّدى ؛ لأن فعلهما هوى وردى يهوى ويردى فهو هو ورد ، ونظير ذلك كلّه من الصحيح قرع يقرع قرعا فهو أقرع وعطش يعطش عطشا فهو عطشان ونصب ينصب نصبا فهو نصب.

ومن شروط المصدر المقصور أيضا أن يكون على مفعل بفتح الميم ثلاثيا كان أو أكثر نحو المسرى والمدعى ؛ لأن نظيره من الصّحيح المضرب والمقتل ومن الزائد أعطى معطى واستدعى

١- الاسم المقصور : هم اسم معرب آخره ألف ثابته ، سواء أكتبت بصوره الألف كالعصا ، أم بصوره الياء كموسى. ولا تكون ألفه أصليّه أبدا وإنما تكون منقبله ، أو مزيده. والمنقلبه ، إما منقلبه عن واو كالعصا ، وإما منقلبه عن ياء كالفتى ، فإنك تقول فى تثنيتهما «عصوان ، وفتيان». والمزيده ، إما أن تزاد للتأنيث كحبلى وعطشى وذكرى ، فإنها من الحبل والعطش والذكر. وإما أن تزاد للإلحاق كأرطى وذفرى. الأولى ملحقه بجعفر والأخرى ملحقه بدرهم. وتسمى هذه الألف «الألف المقصوره».

مستدعى ونظيره من الصحيح أخرج مخرجا واستكرم مستكرما ولفظ هذا المصدر على لفظ اسم المفعول ومن شروطه أنّ كلّ مصدر كان على فعّيلى فهو مقصور نحو الخلّيفى والخطّيبى وأما أى الخلافه والخطابه ، وأمّا الخصّيصى فمقصوره وحكى الكسائى فيها المدّ وهو بعيد ، والله أعلم.

فصل : والقسم الثانى : من أقسام المقصور اسم المفعول وهو كلّ معتلّ اللام زائد على ثلاثه أحرف فاسم المفعول منه مقصور نحو : أعطى فهو معطى وحلّى هو محلّى وعوفى فهو معافى واستدعى فهو مستدعى واشترى فهو مشترى ؛ لأن نظائر هذه المصادر من الصحيح ليس قبل آخره ألف.

فصل : وأمّا القسم الثالث : فمما جاء من الجموع مقصورا.

أمّا ما كان من المفردات على فعله مثل عروه أو على فعله مثل : لحيه وكسوه فجمعه مقصور ، نحو : عرى ولحى وكسى ومن الجموع المقصوره ما كان واحده على فعيل أو فاعل أو فعل أو أفعل ما كان آفه أو علّه نحو : جريح وجرحى ومريض ومرضى وأسير وأسرى وهالك وهلكى ومائق وموقى وزمن وزمنى ووجع ووجعى وأحمق وحمقى وأنوك ونوكى نعوذ بالله منها.

فصل : وأمّا القسم الرابع : فمما جاء من نحو : القهقرى والجمزى والبشكى والخوزلى ، وهذا أكثر ما يكون فيما كانت حروفه الصحيحه كلّها متحركه ؛ لأنه جاء فى المصادر على نحو مجىء النّزوان والغليان.

فصل : وأمّا الممدود (١) المعروف من جهه القياس ، اعلم أنّ الممدود كلّ اسم آخره همزه قبلها ألف وهذه الهمزه على أربعه أوجه :

١- الاسم الممدود هو اسم معرب ، آخره همزه قبلها ألف زائده ، مثل «السّماء والصّحراء». (فان كان قبل آخره ألف غير زائده فليس باسم ممدود ، وذلك مثل «الماء والداء». فهذه الألف ليست زائده ، وانما هى منقلبه. والاصل «موء ودوء». بدليل جمعهما على «أمواء وأدواء»). وهمزته إمّا أن تكون أصليه ، كقرّاء ، ووضّاء لأنهما من «قرأ ووضوء». وإمّا أن تكون مبدله من واو أو ياء. فالمبدله من الواو مثل «سماء وعدّاء» وأصلهما «سماو وعدّو» لأنهما من «سما يسمو ، وعدا يعدو». والمبدله من الياء ، مثل «بنّاء ومشّاء» ، وأصلهما «بناى ومشاى» لأنهما من «بنى يبنى ، ومشى ويمشى». وإما أن تكون مزيده للتأنيث كحسناء وحمراء ، لأنهما من الحسن والحمره. وإما أن تكون مزيده للإلحاق كحرباء وقوباء.

أحدها : أن تكون أصلا نحو : قرّاء ووضّاء ؛ لأنه من قرأ ووضؤ.

والثانى : أن تكون مبدله من أصل نحو : كساء ورداء ؛ لأنه من الكسوه والرّديه.

والثالث : أن تكون بدلا من ملحق نحوك حرباء وعلباء ، هو ملحق بسرداح وسربال.

والرابع : أن تكون للتأنيث نحو : حمراء وصحراء.

والممدود من هذا الباب على أربعه أقسام :

أحدها : فى المصادر وهو كلّ مصدر ماضيه أربعه أحرف على أفعل معتلّ اللام فهو ممدود نحو أعطى إعطاء وأغنى إغناء ؛ لأن نظيره من الصحيح أحسن إحسانا وأكرم إكراما فقبل آخره ألف زائده.

ومن المصادر الممدوده ما كان فعله على أكثر من أربعه أحرف وفى أوّله همزه وصل ومن معتلّ اللّام نحو : اعتلى اعتلاء وارعوى ارعواء وانشوى اللحم انشواء واستدعى استدعاء واحرنبى الديك احرنباء واقلولى اقليلاء وكذلك الباقى ؛ لأن نظيرها من الصحيح قبل آخره ألف نحو الانطلاق والاحمرار وما أشبهها.

ومن المصادر الممدوده ما كان فعله المعتلّ اللام على فاعل نحو : رامى رماء ووالى ولاء ؛ لأن نظيرهما من الصحيح قاتل قتالا ومن المصادر الممدوده ما كان صوتا معتلا على فعال نحو : الدّعاء والثّغاء والعواء ؛ لأن نظيرها من الصحيح الصّراخ والنّباح وعلى فعال النّداء والنّزاء ، فأمّا البكاء فهو صوت ، وقد جاء فيه المدّ والقصر.

ومن المصادر الممدوده ما كان على تفعال نحو : التّقضاء والتّشراء ؛ لأنه نظير التكرار والتّسيار.

فصل : والقسم الثانى : من الممدود ما يستدلّ عليه بالجمع.

كلّ جمع على أفعله من المعتلّ اللام فواحده ممدود نحو هواء وأهويه وخباء وأخبيه ؛ لأن نظيرهما من الصحيح قبل آخره ألف نحو : حمار وأحمره وقذال وأقذله فأما أنديه فى جمع ندى فالوجه فيه أنه جمع ندى على نداء مثل جبل وجبال ثم جمع الجمع على أفعله.

ومن الجموع الممدوده : ما كان على فعال وأفعال نحو : ظبى وظباء واسم وأسماء وحىّ وأحياء ؛ لأن نظيرها من الصحيح أجمال وأكباد وأحمال.

ومن الجموع الممدوده : كلّ ما كان واحده على فعيل مضاعفا أو معتلا فجمعه على أفعلاء وهمزته للتأنيث نحو : شديد وأشدّاء وغنىّ وأغنياء وصفىّ واصفياء ونبىّ وأنبياء.

ومن الجموع الممدوده : ما كان على فعلاء نحو : علماء وظرفاء ، فهذا مختصّ بما كان واحده مذكرا نحو : فعيل غير مضاعف ولا معتلّ نحو عليم وظريف ، وقد جاء منه فى المؤنث حرفان قالوا : امرأه سفيهه وسفهاء وفقيره وفقراء فأمّا خليفه فقد يجمع على خلفاء وهو للمذكر وفيه وجهان :

أحدهما : أنّه لما اختصّ بالمذكّر كان بمنزله ما لا تاء فيه.

والثانى : أنّه يجمع على خليف ثم يقال : خلفاء فعلى هذا هو من الباب وأمّا خلائف فجمع خليفه أيضا وهو القياس نحو : كريمه وكرائم.

فصل : والقسم الثالث : من الصّفات كلّ مؤنث مذكّره أفعل لا تلزمه الألف واللام ولا تدخل عليها تاء التأنيث ولا هو بمعنى أفعل من كذا فهو ممدود نحو : أحمر وحمراء وأصفر وصفراء.

فصل : والقسم الرّابع من الأسماء الخارجه عمّا ذكرنا نحو : صحراء وخنفساء وما أشبه ذلك كلّها ممدوده.

وأمّا ما يدرك بالسّماع فما عدا ما ذكرنا ، والله أعلم.

باب الهمز

اشاره

اعلم أنّ الهمزه نبره تخرج من أقصى الحلق يشبه صوتها التهوّع ومن هنا شقّ النطق بها والنطق بحروف الحلق أخفّ من النّطق بها واشقّ من النطق بحروف الفم والشفتين ؛ ولهذا السبب جوّزت العرب فى الهمزه ضروبا من التخفيف وهو التخفيف القياسىّ والإبدال على غير قياس والحذف ، واعلم أنّ الهمزه حرف صحيح يثبت فى الجزم نحو : لم يخطئ ولم يقرأ.

فصل : ولا تخلو الهمزه من أن تكون مفرده أو تلقاها همزه أخرى ، فإن كانت مفرده أولا جاز تخفيفها ، وقد أبدلت فى مواضع ذكرناها فى باب الإبدال فأمّا جعلها وهى أوّل بين بين فلا يجوز ؛ لأن ذلك تقريب لها من الألف والألف لا يبتدأ بها.

فصل : فإن وقعت حشوا ساكنه جاز تخفيفها على الأصل وتخفيفها بأن تبدل حرفا مجانسا لحركه ما قبلها فتبدل بعد الفتحه ألفا نحو : راس وباس ، وبعد الكسره ياء نحو : الذّيب والبير وبعد الضمّه واوا نحو : بوس وموس.

فصل فى الهمزه المتحركه : وهو على ضربين :

أحدهما : أن يسكّن ما قبلها.

والثانى : أن يتحرك.

والأول على ضربين :

أحدهما : أن يكون الساكن قبلها حرف مدّ وما جرى مجراه.

والثانى : غير حرف مدّ.

فحرف المدّ الواو الزائده المضموم ما قبلها والياء الزائده المكسور ما قبلها والهمزه بعدهما يجوز تخفيفها وتخفيفهما وبأن تبدل واوا بعد الواو ؛ لأنها تجانس ما قبلها وما قبل قبلها وهو الضمّه نحو مقروءه وقروء وتقول فيهما مقروّه وقروّ ، وإن وقعت بعد الياء قلبتها ياء للعلّه المتقدّمه تقول فى نحو : خطيئه خطيّه ، وفى النسىء نسىّ وما جرى مجرى حرف المدّ ياء التصغير ؛ لأنها زائده لا تتحرك وهى نظير ألف التكسير تقول فى تصغير أفؤس جمع فاس أفيس.

فصل : فإن وقعت الهمزه المتحرّكه بعد الألف جاز تخفيفها وتخفيفها هو أن تجعل بين بين ، ومعنى ذلك أنّها تليّن فتجعل بين الهمزه والحرف الذى منه حركتها فتجعل المكسوره بين الياء

والهمزه والمفتوحه بين الألف والهمزه والمضمومه بين الواو والهمزه وهى فى كلّ ذلك متحرّكه تؤذن بالمتحرك ، ومثال أن تقول فى مسائل : مسايل ، وفى هباءه : هبايه ، وفى جزاؤه : جزاوه.

وقال سيبويه : لا تجعل الهمزه بين بين إلا فى موضع يقع موقعها الساكن لئلا يفضى إلى الجمع بين الساكنين والألف يصحّ أن يقع الساكن بعدها نحو : شابّه ودابّه.

فصل : فإن كان قبل الهمزه المتحركه حرف ساكن ليس من حروف المدّ فتخفيفها أن تنقل حركتها إلى الساكن ويحذف كقولك فى المتصل : مره فى مرأه ، وسل فى اسأل ، وفى المنفصل كم بلك ومن مّك ومن بوك فتحذف الهمزه فى هذا كلّه وتحرّك الساكن بحركتها وكذلك تفعل فى لام المعرفه نحو : النّئى والحمر والايمان ، ومن العرب من إذا حذف الهمزه وحرّك لام المعرفه حذف همزه الوصل قبلها لاستغنائه عنها بحركتها فيقول لحمر ولنثى وليمان يجعل العارض كاللازم ؛ لأنه منقول عن لازم وتقول فى قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّماواتِ) [النمل : ٢٥] يخرج الخب ، فتحذف الهمزه ومن العرب من قال فى تخفيف امرأه وكمأه مراه وكماه مثل قناه والوجه فيه أنّه خفّف الهمزه بنقل حركتها إلى ما قبلها فصار ما قبلها مفتوحا وبعده همزه ساكنه فقلبها ألفا كما يفعل فى راس وهو قليل فى اللغه.

فصل : ومما خفّفوه بالحذف والإلقاء مضارع رأى فقالوا : يرى ، والأصل : يرأى ، ففعلوا به ما ذكرنا فعلى هذا تقول فى الأمر ريا زيد فلا تدخل همزه الوصل لتحرّك الأوّل وفى المؤنّث رى وفى التثنيه ريا وفى الجمع روا.

فصل : فإن كان قبل الهمزه المتحركه حرف متحرك فتخفيفها يختلف بحسب اختلاف حركتها وحركه ما قبلها ، فإن كانت مفتوحه قبلها فتحه فتخفيفها أن تجعل بين بين كقولك : فى سأل سال ، وإن كان قبل المفتوحه ضمه أو كسره لم تجعل بين بين ؛ لأن جعلها كذلك مقرّب لها من الألف والألف لا تقع بعد ضمّه ولا كسره ولكن تبدلها واوا بعد الضمّ وياء بعد الكسره كقولك : فى تؤده توده وفى مئر مير.

فصل : فإن انضمّت وقبلها ضمّه أو فتحه جعلت بين الهمزه والواو نحو : قام غلام أختك ورأيت غلام أختك ، وإن كان قبل المضمومه كسره جعلت بين الياء والهمزه كقولك :

من عند أختك ، ومنه يستهزئون ويستهزيون ، وإن وقعت مكسوره بعد ضمّه نحو : سيل ، ومن عند إبلك جعلت بين بين أيضا ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

وقال الأخفش : لا يجوز تخفيفها فى الموضعين ؛ لأن وقوع الواو الساكنه بعد كسره والياء الساكنه بعد ضمّه متعذّر فهو كتخفيف المفتوحه بعد الضمّه والكسره ، وذلك محال ووقوع الواو بعد الكسره والياء بعد الضمّه ممكن ، ولكنّه شاقّ والحاصل أنّ الهمزه المتحركه المتحرك ما قبلها إمّا أن تتّفق حركتاهما فيقع منهما ثلاثه أضرب : ضمتان وفتحتان وكسرتان ، وإمّا أن يختلفا فيقع منهما ستّه أضرب : ضمّه بعد فتحه وكسره وكسره بعد فتحه وفتحه بعد ضمّه وكسره وكسره بعد ضمه وفتحه والمختلف فيها ضمّه بعد كسره وكسره بعد ضمّه ، فالأخفش يبدل الهمزه فيهما ياء بعد الكسره واوا بعد الضمّه.

فصل فی اجتماع الهمزتین فی کلمه واحده

قد ذکرنا فی باب البدل : أنّ الهمزتین إذا اجتمعتا وسکّنت الثانیه أبدلت من جنس ما قبلها فتبدل بعد الفتحه ألفا نحو : آدم وآمن وبعد الکسره یاء نحو : إیمان وإیلاف وإیذن لی وإیتنی وبعد الضمّه واوا نحو : اوتمن اومرنی.

فأمّا الهمزه فی جائی فاعل من جاء فهما همزتان الأولی مبدله من عین الکلمه وهی یاء فی الأصل همزت لمّا وقعت فی فاعل والثانیه لامها أبدلت یاء للکسره قبلها فصار من المنقوص ولو بنیت من جاء مثل جعفر قلت : جیأا فأبدلت الثانیه ألفا ، وقد ذکر.

فصل : فإن التقت الهمزتان من کلمتین منفصلتین فهما تجیئان متّفقتین أو مختلفتین فالمتفقتان ثلاث مضمومتان کقوله تعالی : (أَوْلِیاءُ أُولئِکَ) [الأحقاف : ۳۲] فبعض العرب وهو قلیل ، ومنهم من یحذف الأولی ویحقّق الثانیه ، ومنهم من یعکس ذلک ، ومنهم من یحقّق الأولی ویجعل الثانیه واوا والمفتوحتان کقوله تعالی : (جاءَ أَشْراطُها) [محمد : ۱۸] وفیه المذاهب المذکوره إلا أنّ من خفّف الثانیه وحقّق الأولی جعل الثانیه الفا والمکسورتان کقوله تعالی : (هؤُلاءِ إِنْ کُنْتُمْ صادِقِینَ) [البقره : ۳۱] وفیه المذاهب المذکوره إلّا أنّ الثّانیه تصیر یاء من أجل الکسره قبلها ، ومنهم من یجعلها یاء ساکنه وأمّا المختلفتان فعلی سته أضرب.

۱ - مضمومه بعد مفتوحه کقوله : (جاءَ أُمَّهً رَسُولُها) [المؤمنون : ۴۴] فمنهم من یحقّق الأولی ویجعل الثانیه واوا لانضمامها ، ومنهم من یجعل الأولی بین بین والثانیه واوا ، ومنهم من یحقّقهما.

۲ - وبعد مکسوره کقولک : من خباء أختک.

۳ - ومفتوحه بعد مضمومه کقوله تعالی : (السُّفَهاءُ أَلا) [البقره : ۱۳] ففیهما التحقیق وقلب الثانیه واوا.

۴ - ومفتوحه بعد مکسوره کقوله : (النِّساءِ أَوْ أَکْنَنْتُمْ) [البقره : ۲۳۵] ففیهما التحقیق وقلب الثانیه یاء.

۵ - ومکسوره بعد مضمومه کقوله : (یَشاءُ إِلی) [یونس : ۲۵] فیهما التحقیق وجعل الثانیه واوا.

٦ – ومكسوره بعد مفتوحه كقوله : (شُهَداءَ إِذْ) [البقره : ١٣٣] ففيهما التحقيق وتجعل الثانيه ياء. والله أعلم.

مسأله : فى قوله تعالى : (قالُوا لَئِنْ) [الشعراء : ١١٦] ففيها أربعه أوجه :

أحدها : حذف الواو والوقف على اللّام وقفه يسيره.

والثانى : كذلك إلّا أنّه من غير وقف.

والثّالث كذلك إلّا أنّه من غير همز مع فتح لام المعرفه.

والرابع : كذلك إلّا أنّه بإثبات الواو فى اللفظ.

مسأله : قوله تعالى : (عاداً الْأُولى) [النجم : ٥٠] فيها أوجه :

١ – أحدها : إثبات التنوين وكسرها وسكون لام المعرفه وهمز ما بعدها من غير وقف.

٢ – وبوقف بإلقاء حركه الهمزه على اللام وضمّ اللام.

٣ – وبإدغام التنوين مع ضمّ اللام.

باب الإماله

اشاره

الإماله (۱) إلى الشيء : التقريب منه ، وهى فى هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحه قبلها من الكسره والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب وللإماله أسباب وموانع فأسبابها سته : الياء والكسره والانقلاب وما فى حكمه وكون الحرف ينكسر فى حال والإماله للإماله.

السّبب الأول : الياء الكائنه قبل الألف بحرف أو حرفين نحو : شيبان وغيلان وشيال ، فأهل الحجاز لا يميلون وتميم تميل الألف فى هذا كلّه ليقرب من صوت الياء.

السّبب الثانى : الكسره ، وقد تكون بعد الألف نحو عائد ، وقد تكون قبلها وبينهما حاجز نحو : جبال وحبال ، وقد يكون بينهما حرفان ومن شرطه أن يكون ما بعد الكسره ساكنا نحو : سربال وجلباب ، فإن كان ذلك مفتوحا أو مضموما فلا إماله ، وقد يشبّه المنفصل بالمتّصل كقولك : للرجل من ماله.

السّبب الثالث : كون الألف منقلبه عن ياء ، وذلك قولك فى رمى : رمى. وفى باع : باع ؛ فإن كانت الألف رابعه فصاعدا أمليت من أىّ أصل كانت كقولك فى مرمى : مرمى ، وفى مغزى : مغزى ، وفى تدعى : وتدعى ، وهذا حكم ألف التّأنيث نحو : حبلى وبشرى.

السّبب الرّابع : ما شبّه بالمنقلب عن الياء ، وذلك نحو : غزا ودعا فإنّه يمال ؛ لأن الياء تقع هنا كثيرا ولأنّ هذه الألف تصير إلى الياء إذا جاوزت ثلاثه أحرف نحو : يدعى ومستدعى.

السّبب الخامس : كسر ما قبل الألف فى بعض الأحوال ، وذلك فى الفعل خاصّه نحو : خاف وطاب وجاء لأنّك تقول : خفت وما أشبهها فأمّا فى الأسماء يجوز نحو : باب ودار ، وقد أمال بعضهم فلان ماش فى الوقف وهو قليل.

السّبب السّادس : الإماله كقولك : رأيت عمادا ، وكتبت كتابا ، فتميل ألف التّنوين من أجل الإماله الأولى.

۱- الإماله هى عباره عن ضد الفتح وهى نوعان : إماله كبرى وإماله صغرى : فالإماله الكبرى عدها أن ينطق بالألف مركبه على فتحه تصرف إلى [الكسر كثيرا والإماله الصغرى حدها أن ينطق بالألف مركبه على فتحه تصرف إلى] الكسره قليلا والعباره المشهوره فى هذا بين اللفظين أعنى بين الفتح الذى حددناه وبين الإماله الكبرى والبطح والإضجاع عبارتان بمعنى الإماله الكبرى.

فإن قلت : زيـد يضـربها لم تمل الألف ؛ لأن بينها وبين كسـره الرّاء حاجزين قويين وهما الضـمّه والهاء ، فإن كانت الباء مفتوحه نحو : يريد أن يضربها ، فأكثرهم لا يميل ، ومنهم من أمال لضعف الحاجز ؛ لأن الفتحه خفيفه والياء خفيّه ، ومنهم من يقول على هذا : رأيت يدها وهو بيننا وفينا وعلينا فيميل من أجل الياء.

فصل فى موانع الإماله

وهى حروف الاسـتعلاء والرّاء ، فحروف الاسـتعلاء سـبعه وهى : الخـاء والغين والقـاف والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء ، وهـذه إذا وقعت قبـل الألـف سـواء أو بعـدها بحرف أو أكـثر منعت الإمـاله والعلّه فى ذلـك أنّ الحرف المسـتعلى ينحى به إلى أعلى الفم والإماله تحرف الحرف إلى مخرج الياء ، وهى من أسـفل الفم والصّعود بعد التسفّل شاقّ فلذلك منع وهذا نحو : قاعد وغالب ، ونحو : نافخ وناشط.

وهذا مذهب كلّ العرب إلّا ما حكى عن بعضهم إماله مناشيط ، وذلك لبعد الطّاء من الألف وكون الياء معها.

فصل : فإن كان حرف الاسـتعلاء قبل الحرف الذى يليه الألف مكسورا جازت الإماله نحو : خفاف وقباب وضراب ونحو ذلك ؛ لأن الصوت أخذ فى التسفّل والتحدّر فاسـتمرّ فى المسـتعلى إلى أن بلغ الألف على التسـفّل ، وذلك سـهل وكذا إن كان بينهما حرفان نحو : مصباح ومقلات ، ومنهم من لا يميل هنا ؛ لأن حرف الاستعلاء ساكن والكسره فى غيره ، فإن كان حرف الاستعلاء هنا مفتوحا أو مضموما لم تجز الإماله ؛ لأن الصوت لم يكن متسفّلا حتى يجانس ما بعده.

فصل : فإن كان حرف الاسـتعلاء مع الألف المبدله التى يجوز إمالتها مع غير المسـتعلى جازت مع المسـتعلى نحو : سقى وأعطى ومعطى وخاف ويشفى وما أشبه ذلك ؛ لأن سبب الإماله قوىّ فغلب المستعلى.

فصل : وإذا كان الحرف بعد الألف مشدّدا لم يمل نحو : مادّ وجادّ ؛ إذ لا كسره تليه والحرف الأوّل من المشدّد سكّن فرارا من الحركه مع المثلين فأولى أن يهرب من الإماله معه ، وقد أماله قوم فى الجرّ وهو قليل.

فصل : فأمّا الرّاء فتمنع الإماله إذا كانت مفتوحه أو مضمومه وانفردت نحو هذا سراج وفراش ورأيت حمارا ، فإن كانت مكسوره جازت الإماله وإنما منعت الراء الإماله ؛ لأنها بمنزله الراءين إذ كان فيها تكرير ، وإذا كسرت قربت من الياء ؛ ولذلك لم تمنع مع الحرف المستعلى نحو ضارب وقادر ، ومنهم من يجيز الإماله إذا كانت الكسره والرّاء قبل الألف نحو :

هذا فراش ، فإن كان بعد الرّاء راء مكسوره جازت الإماله وغلبت المكسوره المفتوحه نحو : (القرار) و (الأبرار).

وأمّا : (الكافر) فإمالته جائزه فى الجر فأما فى الرفع والنصب فأكثرهم لا يميله من أجل الرّاء وكذلك : (الكافرين) و (الكافرون).

فصل : والهاء المبدله من تاء التأنيث فى الوقف تجوز إمالتها ؛ لأنها تشبه ألف التأنيث فى حصول التأنيث بها وخفائها وانقلابها ، وذلك نحو : (الحكمه) و (مبثوثه) ويمنعها ما يمنع الإماله.

فصل : وقد شذّت أشياء فى باب الإماله ولها وجيه من القياس فمن ذلك ذا وهو اسم إشاره والجيّد تفخيمه والأوائل يسمّون التفخيم نصبا ؛ لأنه فتح ، وقد أماله قوم ؛ لأنه يشبه الأسماء المعربه فى الوصف به وفى وصفه وجمعه وتصغيره ولأن ألفه منقلبه عن ياء.

ومن ذلك : أنّى ووجه إمالتها أنّها اسم تامّ وألفها تشبه ألف التأنيث والنون فيها تشبه حروف العلّه.

ومن ذلك : أسماء حروف التهجّى بى تى ثى ؛ لأنها أسماء يكثر استعمالها.

ومن ذلك : الحجّاج والعجّاج والنّاس والوجه تفخيمها ؛ لأن الألف زائده أو منقلبه عن واو ومن أمالها حملها على تصرّف الأسماء وإمالتها فى الجرّ أقرب لمكان الكسره.

والأسماء المبنيّه الأصل : أن لا تمال لعدم تصرّفها واشتقاقها وإنّما أميل منها ما أشبه المتصرّف كما ذكرنا فى ذا.

وهكذا حكم الحروف بل أبعد إلّا أنّهم أمالوا منها لا ؛ لأنها تقوم بنفسها فى الجواب وبلى كذلك وحرف النداء ؛ لأنه قام مقام الفعل ، وقد ذكر فى بابه ولم يميلوا حتّى ؛ لأنها لا تقوم بنفسها وأمّا كذلك.

فصل : قد أمال بعض العرب الفتحه نحو الكسره نحو : ضرر وبقر وأقرب ذلك ما كانت فيه راء ، وإذا قربت هذه الفتحه من الكسره قرّبت ما بعدها من الحروف من الكسره أيضا.

باب مخارج الحروف وعددها وصفاتها

اشاره

اعلم أنّ مخرج كلّ حرف ما ينقطع الحرف عنده من الحلق والفم والشفتين ، وإذا أردت أن تختبر ذلك فزد على الحرف الذى تريد معرفه مخرجه همزه الوصل مكسوره ثم انطق به ساكنا فعند ذلك تجد جرس الحرف منقطعا هناك فثمّ مخرجه نحو : اع اق اص ام ، ومن ههنا لم يكن للألف مخرج ؛ لأن صوتها لا ينقطع عند جزء مما ذكرنا بل هى نفس مستطيل بحيث يمكن مدّه من غير حصر (۱).

فصل : والحروف الأصول تسعه وعشرون وهى الهمزه والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء والرّاء واللام والنون والصاد والسين والزاى والطاء والتاء والدال والظاء والثاء والذال والفاء والميم والباء والواو.

ولهم سته أحرف فروع مستحسنه وإنما كانت فروعا لقربها من الأصول وامتزاجها بها وهى النون الساكنه والألف الممالة وهمزه بين بين وألف التفخيم والصاد المشمّه صوت الزاى والشين المشمّه صوت الجيم.

ولهم سبعه أحرف أخر مستقبحه وهى :

۱- مخارج الحروف عند الخليل سبعه عشر مخرجا وعند سيبويه وأصحابه سته عشر لإسقاطهم الجوفيه وعند الفراء وتابعيه أربعه عشر لجعلهم مخرج الذلقيه واحدا ويحصر المخارج الحلق واللسان والشفتان ويعمها الفم. فللحلق ثلاثه مخارج لسبعه أحرف : فمن أقصاه الهمزه والألف لأن مبدأه من الحلق ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا والهاء ، ومن وسطه العين والحاء المهملتان ، ومن أدناه الغين والخاء ، وللسان عشره مخارج لثمانيه عشر حرفا : فمن أقصاه مما يلى الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى القاف دونه قليلا مثله الكاف ، ومن وسطه الحنك الأعلى الجيم والشين والياء ، ومن وسطه ووسط الحنك الأعلى الجيم والشين والياء ، ومن إحدى حافتيه وما يحاذيها من الاضراس من اليسرى ، صعب ومن اليمنى أصعب الضاد ، ومن رأس حافته وطرفه ومحاذيها من الحنك الأعلى من اللثه اللام ومن رأسه أيضا ومحاذيه من اللثه النون ، ومن ظهره ومحاذيه من اللثه الراء ، هذا على مذهب سيبويه وعند الفراء وتابعيه مخرج اللثه واحد ، ومن رأسه أيضا وأصول الثنيتين العليين الطاء والتاء والدال ، ومن رأسه أيضا وبين أصول الثنيتين الظاء والذال والثاء ، ومن طرفى الثنيتين وباطن الشفه السفلى الفاء ، وللشفتين الباء والميم والواو ، والغنه من الخيشوم من داخل الأنف هذا السادس عشر ، وأحرف المد من جو الفم وهو السابع عشر.

١ – الكاف التى تقرب من الجيم.

٢ – والجيم التى تقرب من الكاف والجيم التى تقرب من الشين.

٣ – والضاد الضعيفه التى تقرب من الذال.

٤ – والصاد التى تقرب من السين.

٥ – والطاء التى تقرب من التاء.

٦ – والظاء التى تقرب من الثاء.

٧ – والباء التى تقرب من الفاء.

ومخرج كلّ حرف منها بين مخرج أصلها الصحيح وبين الحرف الذى يقاربه ولا يقرأ بها البته إلا مضطر.

ص: ٥٣١

فصل فی عدد المخارج

وهی سته عشر ثلاثه فی الحلق :

١ – فأقصاها وأقربها من الصدر مخرج الهمزه والألف والهاء.

٢ – وأوسطها من الحلق مخرج العين والحاء.

٣ – وأدناها إلى الفم مخرج الغين والخاء.

والرابع : أقصى اللسان وما فوقه من الحنك مخرج القاف.

والخامس : دون مخرج القاف وما يليه من الحنك مخرج الكاف.

والسادس : من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك مخرج الجيم والشين والياء.

والسابع : ما بين أوّل حافّه اللسان وما يليها من الأضراس الضّاد ، فإن شئت أخرجتها من الجانب الأيسر ، وإن شئت من الأيمن.

والثامن : ما بين أوّل حافّه اللسان ومن أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ومما فويق الضاحك والناب والرباعيه والثنيه مخرج اللام.

والتّاسع : النون وهى من طرف اللسان بينه وما بين ما فوق الثنايا مخرج.

والعاشر : ومن مخرج النون غير أنّه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

والحادى عشر : مما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا مخرج الطّاء والدّال والتّاء.

والثانى عشر : مما بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا مخرج الزّاى والسين والصاد.

والثالث عشر : مما بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا مخرج الظّاء والثّاء والذّال.

الرابع عشر : من باطن الشّفه السّفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء.

الخامس عشر : مما بين الشفتين الباء والميم والواو.

والسادس عشر : من الخياشيم مخرج النون الخفيفه.

فصل فی صفات الحروف وأجناسها

وهی أحد عشر جنسا وهی : المجهوره والمهموسه والشّدیده والرّخوه والمنحرفه والشّدیده التی یخرج معها الصوت والمکرره واللیّنه والهاویه والمطبقه والمنفتحه.

فالمجهوره تسعه عشر حرفا : الهمزه والألف والعین والغین والقاف والجیم والیاء والضاد واللام والزای والراء والطاء والدّال والنون والظاء والذال والباء والمیم والواو وسمّیت مجهوره ؛ لأنها أشبع الاعتماد فی موضعها ومنع النّفس أن یجری معها حتی ینقضی الاعتماد علیه ویجری الصوت إلّا أنّ النون والمیم قد یعترض لهما فی الفم والخیاشیم فیصیر فیهما غنّه ودلیل ذلک أنّک لو أمسکت طرف أنفک اختلّ صوتهما حین سددت الخیشوم.

الثانی : المهموسه وهی بقیه الحروف التسعه والعشرین وسمّیت بذلک ؛ لأن الهمس صوت خفیّ وهذه کذلک ؛ لأن اعتمادها ضعف حتّی جری معه النّفس.

والثالث : الشدیده سمّیت بذلک لقوّتها وامتناع مدّ الصوت معها وهی ثمانیه الهمزه والقاف والکاف والجیم والطّاء والتّاء والباء والدّال ویجمعها أجدت طبقک الرابع الرّخوه ، وهی تسعه : الهاء والحاء والغین والخاء والشّین والظّاء والثّاء والذّال والفاء وسمّیت بذلک ؛ لأنها خلاف الشدیده فأمّا العین فبین الرّخوه والشدیده تصل إلی الترديد فیها لشبهها بالحاء.

والخامس : المنحرفه وهی اللّام وحدها سمی بذلک لانحراف اللسان مع صوته من ناحیتی مستدقّ اللسان فویق ذلک وبهذا خالف الشدیده والرخوه.

والسادس : الشدیده التی یخرج معها الصوت وهی النّون والمیم وسمّیت بذلک لغنّتها الخارجه من الألف.

والسابع : المکرّر وهو الرّاء سمّیت بذلک لتکریر صوتها وانحرافها إلی مخرج اللّام.

الثّامن : اللینه وهی الواو والیاء سمّیت بذلک ؛ لأن مخرجهما یتّسع لهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غیرهما.

التّاسع : الهاوى وهو الألف سمّيت بذلك لزياده اتّساع هواء صوته على الواو والياء.

العاشر : المطبقه وهى أربعه الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء سمّيت بذلك لشدّه التصاق ظهر اللّسان بما يلاقيه من أعلى الحنك.

الحادى عشر : المنفتحه وهى ما عدا المطبقه سمّيت بذلك ؛ لأن موضعها لا ينطبق مع غيره ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المطبقه.

ص: ۵۳۴

فصل فيما يجتمع لكل حرف من الصّفات

الهمزه : حرف مجهور شديد مستعل منفتح.

الألف : حرف هوائى مجهور شديد.

الهاء : حرف مهموس رخو خفىّ ضعيف.

العين : حرف مجهور شديد متسفل رخو منفتح.

الحاء : حرف مهموس مستفل رخو منفتح.

الغين : حرف مجهور مستعل رخو منفتح.

الخاء : حرف مستعل شديد منفتح.

القاف : حرف مستعل شديد منفتح.

الكاف : حرف مهموس شديد متسفّل منفتح الجيم حرف مجهور شديد متسفّل منفتح.

الشّين : حرف مهموس رخو متسفّل متفشّ.

الياء : حرف مجهور شديد متسفّل منفتح ثقيل خفىّ.

الضاد : حرف مستطيل مجهور مستعل منطبق رخو.

الصاد : حرف مهموس رخو مستعل مطبق.

السين : حرف مهموس متسفّل رخو منفتح.

الزاى : حرف مجهور متسفّل رخو منفتح وهذه الثلاثه الأخيره فيها صفير.

الظاء : حرف رخو مجهور مستعل مطبق.

الذال : حرف مجهور مستفل رخو منفتح.

الطّاء : حرف مهموس متسفّل رخو منفتح.

الثاء : حرف مهموس متسفّل رخو مطبق.

الدّال : حرف مجهور شديد متسفّل منفتح.

ص: ٥٣٥

التّاء : حرف مهموس شديد متسفّل منفتح.

الرّاء : حرف مكرر مجهور شديد متسفّل منفتح.

اللام : حرف مجهور منحرف شديد متسفّل منفتح مرقق.

النون : حرف مجهور شديد متسفّل منفتح ذو غنّه.

الفاء : حرف مهموس رخو متسفّل متفشّ.

الباء : حرف مجهور شديد متسفّل.

الميم : حرف مجهور شديد متسفّل منطبق.

الواو : حرف مجهور شديد ممتد منطبق ليّن.

باب الإدغام

اشاره

الإدغام (۱) : وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما بحركه ولا وقف فتصيّرهما بالتداخل كحرف واحد ترفع لسانك بهما رفعه واحده وتشددّه وهو مقدّر بحرفين الأوّل منهما ساكن.

وأصل الإدغام فى اللغه : الإخفاء والإحكام.

والعلّه فى الإدغام : أنّ الحرفين إذا كانا مثلين كان مخرجهما واحدا فيثقل على اللسان أن يرفعه ثم يعيده فى الحال إلى موضعه وهذا شبّه بمشى المقيّد ؛ لأنه كان لا يزايل موضعه ويقع فى الكلام على ضربين :

أحدهما : إدغام حرف فى مثله قبل الإدغام.

والثانى : أن يكون الأوّل مقاربا للثانى فيبدل حرفا مثله ليمكن إدغامه.

فالضّرب الأوّل على ضربين :

أحدهما : أن يكون فى كلمه واحده ، فإن كانت فعلا ثلاثيا لزم الإدغام نحو شدّ ومدّ وفرّ وقصّ وعضّ ، وقد سبق ذكره ، وإن كانت اسما على وزن الفعل فكذلك نحو : رجل ضفّ الحال أى ضفف بكسر الفاء الأولى ولا يستثنى من ذلك إلّا الاسم المفتوح العين نحو : طلل وشرر.

فأمّا المضموم نحو : سرر جمع سرير وسرر جمع سرّه فلا يدغم إذ ليس فى الأفعال له نظير ، وقد يجىء فى الشذوذ فكّ الإدغام بالقياس نحو لححت عينه وقوم ضففوا الحال والقياس إدغامه.

فأمّا قصّ الشاه وقصصها فليس من فكّ الإدغام بل هما لغتان سكون العين وفتحها ، وقد يفكّ الشاعر الإدغام للضروره ، وقد ذكر فى موضعه.

۱- الإدغام هو عباره عن خلط الحرفين وتصييرها حرفا واحدا مشددا وكيفيه ذلك أن يصير الحرف الذى يراد إدغامه حرفا على صوره الحرف الذى يدغم فيه فإذا تصير مثله حصل حينئذ مثلان وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما إجماعيا فإن جاء نص بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح لأن شروطه لم تكمل وهو بالإخفاء أشبه.

مسأله : فإن بنيت من المضاعف بناء فى آخره ألف ونون ، فقال الخليل وسيبويه : إن كان مصدرا فككت الإدغام نحو الرددان ، وإن كان مكسور العين أو مضمومها لم يفكّ يحمل كل واحد منهما على بابه فالمصدر هنا مثل الغليان والنّزوان.

وقال الأخفش : يفكّ الإدغام فى الجميع فأمّا الملحق فلا يدغم ؛ لأن ذلك يبطل معنى الإلحاق ، وقد سبق ذكره فأمّا اقتتلوا فالأكثرون لا يدغمون ؛ لأن التاء زيدت لمعنى فلا تذهب بالإدغام وليس هنا حرف علّه ، ومنهم من يدغم فيقول قتّلوا بكسر القاف وفتح التاء ، ومنهم من يكسر التّاء ويقول فى المستقبل يقتّلون وفى اسم الفاعل مقتّلين ، ومنهم من يضمّ فيقول مردّفين فيتبع ، ومنهم من يكسر الميم إتباعا لكسره الراء.

والضرب الثانى : أن يكونا من كلمتين وهو على ضربين أيضا جائز ولازم.

فالجائز : أن يكون الأوّل متحرّكا ، والإظهار أجود لئلا يلزم الإسكان والتغيير فيما ليس بلازم ؛ لأن الكلمتين قد تفترقان والإدغام جائز للتخفيف وأحسن ذلك أن يتوالى فيه أربع متحركات فصاعدا نحو : (جعل لكم) و (ضرب بكر).

فصل : فإن كان قبل الحرف الأوّل ساكن لم يجز الإدغام لئلا يجمع بين ساكنين إلّا أن يكون ذلك الساكن حرف مدّ كقولك : اسم موسى وبكر رافع هذا لا يدغم ومثال حرف الحدّ : (الرحيم ملك) والمال لك والغفور ربّنا ومثله فى المتّصل تمودّ الثوب.

فصل : فإن كان قبل الياء والواو فتحه نحو جيب بكر والقول لك جاز الإدغام أيضا ؛ لأن المدّ الجارى مجرى الحركه موجود فأمّا مثل : (آمَنُوا وَهاجَرُوا) فلا يدغم ؛ لأن الواو الأولى تامّه المدّ فهو فيها كالفاصل بالحركه ولا يصح زوال مدّها كما لا يصحّ تسكين المتحرك فأمّا مثل قوله تعالى : (وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ) [البقره : ٢٦٧]. فأصله (تتيمموا) فيجوز إدغام التاء فى التاء ؛ لأن قبلها ألف لا ، ومنهم من يحذف التاء فأمّا قوله تعالى : (فَلا تَتَناجَوْا) [المجادله : ٩] فيجوز الإدغام وترك الإدغام.

فصل : وأمّا الإدغام اللازم فأن يكون الأوّل ساكنا والثانى : مماثل له كقولك : (وقد دخلوا) و (هل لكم).

فصل : فإن أدغم فى حرف المدّ لم يجز إدغامه فى مثله نحو : ولىّ يزيد ، وعدوّ وليد ؛ لأن المدّ قد بطل بالإدغام فيه وصار كالحروف الصحيحه التى قبلها ساكن نحو خبر رجل ، ولكن إن شئت أخفيت وهو فى حكم المظهر.

فصل فى إدغام الحروف المتقاربه

ونحن نذكرها حرفا فحرفا :

أوّلها : الهمزه ، وليس يدغم فيها شىء ولا تدغم فى شىء إلّا أن تكون همزه مثلها. نحو :

اقرأ إنا أنزلنا ، وقد قيل : ليس هذا إدغاما بل هو حذف ، وإنّما تدغم حقيقه فى كلمه واحده وهو فعّال نحو : رأاس ، وسأال ، ولأّال.

وأمّا الألف فلا يدغم فيها.

وأمّا الهاء فتدغم فى مثلها نحو : وجّه هبه وتدغم فى الحاء نحو : اجبه حملا والإظهار أحسن ولا تدغم الحاء فى الهاء ؛ لأن الحاء أقوى وأظهر من الهاء فلا تحوّل إليها.

العين تدغم فى مثلها نحو : اسمع عمرا وتدغم فى الحاء ، نحو : اقطع حبلا ، والإظهار أحسن وتدغم فى الخاء بأن تجعلا حاءين نحو : اقطع خلالا ؛ لأن الخاء أقرب إلى العين فى مخرجها وصفتها فتحوّلان جميعا إليها ، وقد قال بنو تميم : كنت محم ، يريدون معهم وكلّ ما قرب من حروف الحلق إلى الفم لا يدغم فيما قبله ، فإن أردت إدغام الحاء فى العين جاز بأن تجعل الحاء عينا نحو امدّع رفه تريد عرفه.

الغين تدغم فى الخاء والخاء فيها نحو : ادمغ خلفا ، واسلخ غنمك ، تحوّل الأول إلى مثل الثانى.

القاف تدغم فى الكاف والكاف فيها نحو : الحق كلده وانهك قطنا.

الجيم تدغم فى الشين والشين فيها نحو : اخرج شطرك واعطش جحدرا.

النون تدغم فى مثلها وفى الرّاء نحو : من راشد بغنّه ولا غنه.

فأمّا إدغام الراء فنذكره فيما بعد.

وتدغم النون فى اللّام نحو : من لك بغنّه ولا غنّه ولا تدغم اللام فيها نحو : هل نحن.

وتدغم النون فى الميم بغنّه نحو : من مّعك ، ولا تدغم الميم فيها نحو : اسلم نافعا ، فإن وقعت الباء بعدها أبدلت ميما نحو : عنبر و (فسوق بكم) ، وقد ذكر فى البدل ، فإن وقعت الفاء بعدها كانت غنه لا مظهره ولا مدغمه نحو من فيها ، وإن وقعت الواو بعدها أدغمت فيها بغنّه وبغيرها نحو من وعدك وتدغم فى الياء بغنّه وغير غنّه نحو : من يقول ، ولا تدغم الياء فيها نحو : فى نفسى.

ولا تدغم فى حروف الحلق لبعد مخرجها منها وتبيّن بيانا تاما ، وبعض العرب يخفيها عند الخاء والغين كما يفعل ذلك عند القاف والكاف نحو : (من خلق ، ومن غيرك) ولا تدغم فيهما بحال.

مسأله : إذا كانت النون ساكنه قبل الميم والياء والواو فى كلمه واحده لزم تبيينها كقولك :

شاه زنماء وشياه زنم وكذلك قنيه وقنواء وكنيه ومنيه لا تدغم شيئا من ذلك ولا تخفيه لئلا يلتبس بمضاعف الميم والياء والواو ؛ لأن فى الكلام مثله ، ألا ترى أنّك لو قلت : زنماء فأدغمت لجاز أن تكون من الزمّ ، ولو قلت : قيّه وقوّه لجاز أن يكون من الأرض القىّ ، فأمّا قولهم : امحى الشىء فجاز إدغامه ؛ لأن اللبس مأمون إذا كانت الميم هنا فاء الكلمه والفاء لا تكون مضاعفه ؛ ولذلك لو بنيت من وجل ورأى انفعل جاز الإدغام اوّجل وارّأى.

مسأله : لا تعرف فى اللغه كلمه فيها نون ساكنه بعدها راء ولا لام فلم يقولوا : مثل قنر ولا عنل ، وسبب ذلك أنّ النون الساكنه فيها غنّه وهى تقارب الحرفين جدا فلمّا تقاربت فى المخرج واختلفت فى الصفه ثقل الجمع بينهما.

مسأله : يجوز إدغام اللّام فى النون نحو : (هل نرى) لتقاربهما ، وأنّ النون أبين من اللّام ويقوى ذلك إدغام النون فيها إلّا أنّ إظهار اللّام عند النون أحسن وإدغام النون فى اللام أحسن والفرق بينهما أنّك إذا أدغمت اللّام فى النون أبطلت قّوه اللّام ، وإذا أدغمت النّون فى اللّام راعيت قوّه اللّام.

مسأله : لا تدغم الميم فى النون نحو : (لم نكن) ؛ لأنها لمّا لم تدغم فى الباء وهى من مخرجها فإدغامها فى النون مع بعدها منها أبعد.

مسأله : وتدغم لام المعرفه فى حروف الفم وهى ثلاثه عشر حرفا وهى : التّاء والثّاء والدّال والذّال والرّاء والزّاى والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والنّون.

وعلّه ذلك : كونها مقاربه لهذه الحروف ، فإنّ جميعها من حروف طرف اللسان إلا الضّاد والشّين فإنّهما يبعدان عن طرفه إلّا أنّ الشين فيها تفشّ وانتشار يقربّها من اللّام والضّاد من حافه اللسان فيها انبساط يكاد يقرب من اللّام واختصّ ذلك بلام المعرفه لكثره الاستعمال.

فأمّا لام (هل وبل) فيجوز إظهارها وهو الأقوى ، وقد أدغموها فى التّاء والثّاء والرّاء والزّاى والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والنّون إلّا أنّ إدغامها فى الرّاء حسن وفيما عداها ضعيف ، وذلك نحو : (هل ترى) (هل ثوّب) و (هل رأيت) وكذلك الباقى.

مسأله : تدغم الطّاء فى الدّال ويبقى إطباق الطّاء نحو : اضبط دلامه وبعض العرب يذهب الإطباق وهو ضعيف.

وتدغم الدال فيها قيد طرفه ويبقى الإطباق أيضا.

وتدغم الطّاء فى التّاء مع بقاء الإطباق نحو : انقط توأما والتّاء فيها تدغم نحو : أفلت طرفه.

مسأله : تدغم التّاء فى الدّال والدّال فيها نحو : انعت دلامه وقيد تلك والإظهار فى هذا كلّه مستثقل.

مسأله : الصّاد والسّين والزّاى يدغم بعضها فى بعض لتقاربها كقولك : لم تفحص سالما ويبقى إطباق الصّاد وتقول خلّص زيدا واحبس صابرا واحفز صابرا واحفز سالما والإدغام فى هذا كلّه قوىّ.

مسأله : الظّاء والذّال والثّاء يدغم بعضها فى بعض كقولك : احفظ ذلك واحفظ ثابتا وابعث ظالما وابعث ذلك.

مسأله : إدغام مخرج فى مخرج يقاربه جائز كإدغام الظّاء والثّاء والصّاد والسّين والزّاى وكذلك إدغام الطّاء والتّاء والدّال فيهنّ ولا تدغم الصّاد والسّين والزّاى فى الحروف السته لئلا يذهب الصفير الذى فيهنّ وتدغم الطّاء والثّاء والذّال والظّاء والدّال والتّاء فى الضّاد ،

نحو : احفظ ضابطا وكذلك الباقى وتدغم الضّاد فيهنّ ولا تدغم الضّاد فى الصّاد وأختيها لاستطالتها.

مسأله : من حكم الحرف النّاقص أن يدغم فى الزّائد ولا يدغم الزّائد فى الناقص كالسّين لا تدغم فى الجيم وتدغم الجيم فيها كقولك : احبس جامعا هذا لا يدغم واخرج سالما هذا يدغم.

مسأله : إذا سكّنت الصّاد وبعدها دال فمن العرب من يخرجها على أصلها وهو أولى ، ومنهم من يقرّبها من الزّاى ؛ لأنه لمّا لم يكن إدغام الصّاد فى الدّال قرّبها منها ليحصل التشاكل ، ومنهم من يجعلها زايا خالصه وهو قليل ، وذلك نحو : يصدر ، والمصدر والقصد فإن تحرّكت الصّاد لم يغيّرها ؛ لأن الحركه كالحاجز.

وأمّا الصّراط فالأصل فيه السّين ؛ لأنه من سرطت الشىء ، وإنّما أبدلت صادا لتجانس الطاء ، ومنهم من يجعلها زايا ، ومنهم من يجعلها بينهما والسّين مع الدّال كالصّاد معها نحو يرذل ثوبه.

وأمّا الشّين قبل الدال فتضارع بها الزّاى نحو : رجل أشدق ولا تجعل زايا خالصه ، وقد قالوا : اجدّمعوا واجدرؤوا فى اجتمعوا واجترؤوا.

مسأله : من العرب من يقول فى بنى العنبر بلعنبر ، وفى بنى الحارث بلحارث ، فيحذف النون والياء ووجه ذلك أنّ النون تدغم فى اللام ولكن لمّا حالت الياء بينهما لم يمكن الإدغام فخففوا بالحذف.

وقد قالوا : (علماء) يريدون على الماء ولا يجوز ذلك فى غير اللام ، فلا تقول فى (بنى النجار) بنجار ؛ لأن النون مشدده بسبب إدغام لام المعرفه فيها فلم تحذف النون لئلا يجتمع إعلالان بخلاف بلعنبر ؛ فإنه ليس فيه إلا إعلال واحد.

باب الخطّ

اشاره

اعلم أنّ الحاجه الی ذکر هذا الباب : أنّ الکتّاب اصطلحوا علی کتابه حروف لیست فی اللفظ وحذف ما هو فی اللفظ وعلی قطع ما یمکن وصله ووصل ما یمکن قطعه ، فهذه أربعه أقسام ینشعب منها أکثر من ذلک ، وقد ذهب جماعه من أهل اللغه الی کتاب الکلمه علی لفظها إلّا فی خطّ المصحف فإنّهم اتّبعوا فی ذلک ما وجدوه فی الإمام والعمل علی الأوّل (۱).

۱- الخط تصویر اللفظ بحروف هجائه التی ینطق بها ، وذلک بأن یطابق المکتوب المنطوق به من الحروف. والأصل فی کل کلمه أن تکتب بصوره لفظها ، بتقدیر الإبتداء بها والوقف علیها. وهذا أصل معتبر بالکتابه. ومن أجل ذلک کتبوا همزات الوصل فی درج الکلام ، وإن لم ینطق بها ، لأنه إذا ابتدیء بالکلمات ، التی هی أولها ، نطق بهمزاتها ، مثل جاء الحقّ ، وسافر ابنک» ، فإنک ، إن قدّمت وأخرت ، فقلت «الحقّ جاء ، ابنک سافر» ، نطقت بالهمزه إلّا إذا سبقت «أل» لام الجرّ او لام الإبتداء ، فتحذف همزتها ، مثل «للرّجل ، للمرأه ، للرّجل أقوی من المرأه ، وللمرأه أرقّ عاطفه منه». وکتبوا هاء السکت فی نحو «ره زیدا ، وقه نفسک» ، لأنک فی الوقف تقول «ره وقه». وکتبوا ألف «أنا» ، مع أنها لا تلفظ فی درج الکلام ، لأنها إذا وقف علیها ، وقف علیها بالألف. ومن ذلک قوله تعالی (لکِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّی ،) لأن اصله «لکن أنا». وکتبوا تاء التأنیث ، التی یوقف علیها بالهاء ، هاء کرحمه وفاطمه ، وکتبوا التی یوقف علیها بالتاء ، تاء کأخت وبنت ورحمات وفاطمات. ومن وقف علی الأول بالتاء المبسوطه ، کتبها بالتاء کرحمت وفاطمت ومن وقف علی الأخری بالهاء ، کتبها بالهاء کرحماه وفاطماه. وکتبوا المنوّن المنصوب بالألف ، لأنه یوقف علیه بها ، مثل «رأیت خالدا». وکتبوا «إذا» ، ونون التوکید الخفیفه کاکتبا ، بالألف ، لأنه یوقف علیها. ومن وقف علیهما بالنون ، کتبهما بالنون ، مثل «إذن واکتبنّ» کتب کلّ ما کتب اعتبارا بحال الوقف. وکتبوا المنقوص ، الذی حذفت یاؤه للتنوین کقاض ونحوه ، بغیر یاء ، لأنه یوقف علیه بها. ومن وقف علی الأوّل بالیاء ، أثبتها فی الخط کقاضی ومن وقف علی الثانی بحذفها ، حذفها من الخط کالقاض. والأول أفصح. کما مرّ فی باب الوقف. وکتبوا ما لا یمکن الوقف علیه ، من الکلمات ، متصلا بما بعده ، وما لا یمکن الابتداء به ، متصلا بما قبله فالأول کحروف الجرّ الموضوعه علی حرف مواحد ، مثل «لخالد ، وبالقلم. والثانی کالضمائر المتّصله ، مثل «منکم ، وأکرمتکم». أما الحروف التی تقع فی الحشو (أی ما بین الابتداء والوقف) فترسم کما تلفظ ، لا یغیّر من ذلک شیء ، إلا ما کان من أمر بعض الأحرف ، فی بعض کلمات محصوره ، قد خالف رسمها لفظها.

فصل فی القسم الأول

وهو علی ضربین : إبدال وزیاده.

فالإبدال کجعل الألف یاء فی الخط وهذا له شرطان :

أحدهما : أن تکون الکلمه ثلاثیه آخرها ألف فلا تخلو تلک الکلمه من أن تکون مبهمه أو معربه فالمبهم مثل هذا ، وإذا والمعربه مثل العصا والرحی هذا فی الأسماء فأمّا الأفعال الثلاثیه نحو : رمی وغزا.

والثانی : أن تکون الألف مبدله والضّابط فیه أنّ الألف إذا انقلبت عن واو کتبت ألفا وإن کانت منقلبه عن یاء کتبت یاء وإنما فرقوا بینهما لیتبّهوا علی أصل الحرف وجمله ما یستدلّ به ههنا علی أصل الألف عشره أشیاء.

أحدها : التثنیه ، فإن انقلبت الألف فیها واوا کتبت بالألف ، وإن انقلبت یاء کتبت بالیاء فالأول نحو العصا تکتب بالألف ؛ لأنها عن واو لقولک : عصوان ، والثانی نحو : الفتی والهدی تکتب یاء کقولک : فتیان وهدیان ، وأمّا الرحی فالأکثر فی اللغه رحیان بالیاء فعلی هذا تکتب الرحی بالیاء ، ومنهم من یقول رحوان فیکتبها بالألف.

والثانی : من الأدلّه الجمع بالألف والتاء نحو : القنا والحصی فالقنا من الواو لقولهم :

قنوات فتکتب بالألف والحصی جمعه حصیات فتکتب بالیاء.

والدلیل الثالث : ما کانت عینه واوا وآخره ألف نحو الطّوی والشّوی یکتب بالیاء لکثره ما جاء من ذلک ولامه یاء ومن ههنا کتب الهوی المقصور بالیاء وکذلک هو فی الفعل نحو : طوی وشوی وهوی.

والدلیل الرابع : ظهور الیاء والواو فی المستقبل نحو یرمی ویغزو ف (رمی) تکتب بالیاء لکون الألف منقلبه عنها وغزا بالألف ؛ لأنها من الواو والدّلیل الخامس : المصدر کقولک : الغزو والرّمی فمن ههنا تکتب غزا بالألف ورمی بالیاء.

والدلیل السّادس : أن تکون فاء الکلمه واوا ولامها معتلّه فلا تکون ألفها إلّا عن یاء فعلی هذا تکتب وفی ووعی بالیاء.

والدليل السّابع : الفعله نحو الغزوه والرّميه.

والدّليل الثّامن : أن تعود اللّام إذا أضفت الفعل إلى نفسك ياء أو واوا وقبلها فتحه نحو : غزوت ورميت فأمّا شقيت ورضيت فلا يدلّ ذلك على أنّ الأصل الياء لأجل الكسره.

والدليل التّاسع : إماله الألف متى حسنت فيها كتبت ياء نحو : الهدى والتّقيه من ههنا كتبت متى وبلى بالياء.

والدليل العاشر : أن تنقلب مع المضمر ياء نحو إلى وعلى ولدى كقولك : عليه وإليه ولديه ، فأمّا كلا إذا أضيفت إلى المظهر كتبت ألفا عند الأكثرين ؛ لأنه يقول هى بدل من الواو ، ومنهم من يكتبها ياء ويقول هى من الياء ، فإن أضفت إلى مضمر كانت فى الرفع بالألف ؛ لأنها دليل الرفع ، وأمّا كلتا فتكتب بالياء إذا أضيفت إلى مظهر لكون الألف رابعه.

فصل : فإن كانت الكلمه أربعه أحرف فصاعدا وآخرها ألف كتبت جميع ذلك بالباء ؛ لأنّه إذا ردّ فعله إلى نفسك كان بالياء نحو : تغازى وتعاطى ، لقولك : تغازيت وتعاطيت وكذلك فى التثنيه ، نحو : المولى والأعلى لقولك موليان وأعليان ، وقد استثنى من ذلك ما قبل ألفه ياء نحو العليا والدّنيا ، فإنّه كتب بالألف لئلا تتوالى ياءان إلا أنّهم كتبوا يحيى اسم رجل وريّى اسم امرأه بياءين فأمّا يحيا ويعيا فعلين فيكتبان بالألف على قياس الباب.

فصل : فإن أضيف المقصور إلى مضمر يكتب بالألف ثلاثيا كان أو زائدا عليه نحو : عصاه وهداك وإحداها وأخراهنّ ، ومنهم من يكتبها بالياء على ما كانت عليه قبل الضمير.

فصل فى الهمزه

إذا كانت الهمزه أولا كتبت على القياس إلا أنهم كتبوا (يا أوخىّ) بالواو لانضمامها وليفرّقوا بين المصغّر والمكبّر فى قولك : يا أخى.

وإن كانت وسطا ساكنه كتبت ألفا نحو : رأس وبأس ، وإن كانت قبلها ضمّه كتبت واوا نحو : (البؤس واللؤم) وإن كان قبلها كسره كتبت ياء نحو : (البئر والذئب).

وإن كانت طرفا ساكنه دبّرها ما قبلها أيضا فتكتب بعد الكسره ياء نحو : لم يخطئ وبعد الفتحه ألفا ، نحو : اقرأ وبعد الضمّه واوا نحو : لم يوضؤ.

فصل : فإن كانت الهمزه متحركه قبلها ساكن نحو : الخبء والجزء ، فالأكثرون يحذفون الهمزه ؛ لأن تخفيفها أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف والخط على التخفيف ، ومنهم من يكتبها ألفا إذا انفتحت وياء إذا انكسرت وواوا إذا انضمّت فإن أضيفت إلى المضمر ففيه هذان الوجهان نحو : هذا خبؤك وقرأت جزأك فتكتب المضمومه واوا والمفتوحه ألفا والمكسوره ياء ، ومنهم من يحذفها فإن كانت وسطا مضمومه وقبلها فتحه أو ضمّه كتبت واوا نحو : جؤن وياء إن كانت قبلها كسره نحو : مير وفيما عدا ذلك تدبّرها حركتها فتكتب المكسوره ياء نحو : سئم ، والمفتوحه ألفا نحو : سأل ، وفى هذا الباب مواضع قد ذكرناها فى تخفيف الهمز فتكتب على مذهب التخفيف.

فصل فى الممدود

الممدود : إذا لم يضف كتب فى الخط بألف واحده نحو : الكساء والدّعاء وتجعل للهمزه علامه للخطّ ، ومنهم من يكتبه ألفين ، فإن أضيف إلى مضمر كتبت المفتوحه ألفا والمضمومه واوا والمكسوره ياء ، نحو : هذا كساؤه ورأيت كساءه ومررت بكسائه.

فصل : إذا كان قبل الهمزه واو زائده نحو : مقروءه كتبتها بواو واحده ؛ لأن تخفيفها كذلك وإن كان قبلها ياء زائده كتبتها ياء واحده نحو : خطيئه ، فإن كانت الواو بعدها نحو مسؤول ففيه وجهان :

أحدهما : تكتبه بواو واحده. والثانى بواوين.

فصل : فإن كانت الواو ضميرا نحو : (يستهزئون) أو علامه رفع نحو : (مستهزؤون) كتبت بواو واحده ، ومنهم من يكتب المكسوره ياء وتقع الواو بعدها وهو ضعيف.

فصل : فإن كان المدود منصوبا منوّنا نحو قوله تعالى : (إِلَّا دُعاءً وَنِداءً) [البقره : ١٧١] فالاختيار أن يكتب بألفين ؛ لأن الثانيه بدل التنوين يوقف عليها بالألف كذلك الخط.

وكذلك تكتب برآءات بألفين الأولى قبل الهمزه للمدّ ، والتى بعد الهمزه للجمع ولا تكتب الهمزه ألفا لئلا تجتمع ثلاث ألفات وتكتب وجدت ملحاء بألف واحده.

فصل فى الضّرب الثانى : وهو الزّياده

اعلم أنّهم يزيدون فى الخطّ حروفا للفرق ، وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوث الشّكل والنقط ثم استمرّ أكثرهم عليه ، ومنهم من يقول يزاد للتوكيد.

فمما زيد للفرق كتابتهم (عمرا) بالواو فى الرفع والجرّ إذا لم يضف ليفرّق بينه وبين عمر.

ومن ذلك كتابتهم (كفروا) وردوا بالألف لئلا تشتبه واو الجمع بواو العطف ثم طردوا ذلك فى جميع واوات الجمع ، ومنهم من لا يكتبها البته.

ومن ذلك زيادتهم الألف فى (مائه) لئلا تلتبس ب (منه).

ومن ذلك (الربوا) تكتب بالواو لئلا تشتبه ب (الزنا).

ومن ذلك (الصلوه ، والزكوه ، والحيوه) تكتب بالواو إذا لم تضف ولا يقاس عليه اتباعا للمصحف.

فصل فى القسم الثانى : وهو الحذف

وهو كثير من ذلك (بسم الله) تكتب بغير ألف لكثره الاستعمال ، فإن قلت : لاسم الله بركه ، أو باسم ربّك أثبت الألف.

ومن ذلك : (الرحمن) تكتب بلا ألف تخفيفا مع أمن اللّبس.

ومن ذلك : (الحرث والقسم) علمين يكتبان بغير ألف لكثره الاستعمال ، فإن لم يكن فيهما ألف ولام أو كانا صفتين كتبا بالألف وكذا صالح ومالك وخالد تكتب أعلاما بغير ألف ، وإن لم يكن فيهما ألف ولام وتكتب بالألف صفات.

ومن ذلك : (إبرهيم ، وإسمعيل ، وهرون ، وسليمن ، ومعويه ، وسفين ، ومرون) فتكتب ذلك كلّه بغير الألف لاشتهارها وربّما كتبوا بعض ذلك بالألف ، فأمّا : (إسرافيل ، وميكائيل ، وإلياس) فتكتب بالألف ؛ لأنها لم تشتهر وأما : (السموات ، والصالحات) فتكتب بألف وبغير ألف.

فصل : وأمّا ألف (ابن) فتثبت فى الخطّ فى كل موضع إلا إذا كان ابن صفه مفردا واقعا بين علمين أو كنيتين على ما هو شرط فتح ما قبله فى النداء ؛ فإنّه يكتب بغير ألف فعلى هذا تكتبه بالألف إذا كان مثنّى أو كان خبرا لمبتدأ.

وتكتب (ابنه) تأنيث ابن بالألف فى كلّ حال.

فصل : وتكتب (فيم جئت) و (علام فعلت) و (حتّام تقول ذاك) و (ممّ خلق كلّ ذلك) بغير ألف على اللفظ.

فصل فى اللّام

إذا دخلت لام التعريف على لام أخرى نحو : اللّيل واللّحم كتبت بلامين إلا التى والذى والذين فى الجمع ، فإنها تكتب بلام واحده وكذلك اللّتان واللّاتى ، ومنهم من يكتب هذه التثنيه والجمع بلامين وأما اللذان فى التثنيه فبلامين ، وإذا أدخلت لام الخبر على لام الأصل نحو للّوم وللّيل كتبت بلامين ، وإن دخلت اللام المفتوحه أو المكسوره على لام المعرفه وبعدها لام نحو : (لله وللّحم) كتبت بلامين لئلا تجتمع ثلاث لامات ، وإن أدخلت اللام المفتوحه أو المكسوره على لام المعرفه لم تثبت ألفها فى الخط كقولك : للرجل خير من المرأه ، وللرجل أفضل ، ولله أفرح بتوبه عبده ، بغير ألف بين اللامين.

باب الموصول والمقطوع

اشاره

وفيه فصول (۱) :

أحدها : فى النون ، اعلم أنّ النون الساكنه إذا لقيها ميم من كلمه أخرى حذفت النّون فى الخطّ من أجل الإدغام فى اللفظ.

۱- قد وصولا ، فى بعض المواضع ، ما حقّه أن يكتب منفصلا ، كأنهم اعتبروا الكلمتين كلمه واحده. وإليك تلك المواضع ۱ - وصلوا «ما» الإسميّه بكلمه «سىّ» مثل «أحبّ أصدقائى ، ولا سيّما زهير» ، وبكلمه «نعم» إذا كسرت عينها ، مثل «نعما يعظكم به» ، فإن سكنت عينها ، وجب الفصل ، مثل «نعم ما تفعل». ۲ - ووصلوا «ما» الحرفيه الزائده أيّا كان نوعها ، بما قبلها ، مثل «طالما نصحت لك ، (أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) أتيت لكنما أسامه لم يأت. (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ.)(مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا.)(أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ.) فلا عدوان علىّ. أينما تجلس إجلس. إما تجتهد تنجح. (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ.) اجتهد كيما تنجح». ۳ - وصلوا «ما» المصدريه بكلمه «مثل» مثل «اعتصم بالحق مثلما اعتصم به سلفك الصالح» ، وبكلمه «ريث» ، مثل «انتظرنى ريثنما آتيك» ، وبكلمه «حين» مثل «جئت حينما طلعت الشمس» ، وبكلمه «كل» مثل (كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ.) كلما زرتنى أكرمتك». «وما» بعد كلّ» مصدريه ظرفيه. ۴ - وصلوا «من» استفهاميه كانت ، أو موصوليّه ، أو موصوفيه ، أو شرطيّه ، بمن وعن الجارّتين فالاستفهاميّه مثل «ممن أنت تشكو؟» والموصوليّه مثل «خذ العلم عمّن تثق به». والموصوفيّه مثل «عجبت ممّن محب لك يؤذيك» ، أى من رجل محبّ لك. والشرطيّه مثل ممّن تبتعد ابتعد ، وعمّن ترض أرض» ، أى من تبتعد عنه أنت أبتعد عنه أنا ، ومن ترض عنه أرض عنه. وصلوا (من) الإستفهاميّه بفى الجارّه ، مثل «فيمن ترغب أن يكون معك؟. فيمن ترى الخير؟». ۵ - وصلوا «لا» بكلمه «أن» الناصبه للمضارع ، مثل (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) ويجب ألا تدع لليأس سبيلا إلى نفسك». ولا فرق بين أن تسبقها لام التعليل الجارّه وألا تسبقها ، كما رأيت. هذا مذهب الجمهور. وذهب أبو حيّان ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال وهو الصحيح ، لأنه الأصل ، مثل «يجب أن لا تهمل». فإن لم تكن «أن» ناصبه للمضارع ، وجب الفصل ، كأن تكون مخففه من «أن» المشدده ، مثل «أشهد أن لا إله إلا الله» أى أنه ، أن تكون تفسيريه ، مثل «قل له أن تخف». ۶ - وصلوا «لا» بكلمه «إن» الشرطيه الجازمه ، مثل (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ)(إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ.) ۷ - منهم من يصل «لا» بكلمه «كى» ، مثل «لكيلا يكون عليك حرج ، ومنهم من يوجب الفصل. والأمران جائزان. وقد جاء الوصل والفصل فى القرآن الكريم ، وقد وصلت فى المصحف فى أربعه مواضع ، منها (لِكَيْلا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ) ومن الفصل قوله تعالى (لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) وقوله (كَيْ لا يَكُونَ دُولَهً بَيْنَ الْأَغْنِياءِ مِنْكُمْ.)

كقولك : (سل عمّ شئت) و (عَمَّ يَتَساءَلُونَ) [النبأ : ١] و (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ) [المؤمنون : ۴٠] ومن ذلك : (مِمَّ خُلِقَ) [الطارق : ۵] ، (وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ) [التوبه : ١٠١] سواء أكانت استفهاما أو خبرا ، وقد فعل بعض ذلك فى المصحف وهو شىء بليغ.

فصل فى : (إن وأن)

إذا لقيتها لا كتبتها بغير نون إذا كانت عامله فى الفعل الذى بعدها كقولك : أريد ألا تذهب وفى الشرط إلّا تذهب أذهب ، وإن لم تكن عامله كتبته بالنون كقوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ) [الحديد : ٢٩] ؛ لأن التقدير أنّهم لا يقدرون ؛ لأن بينهما فاصلا مقدّرا ومثله علمت أن لا خير فيه ، فأمّا لئلا فتكتب بغير نون إذا لم يكن هناك اسم مقدّر وبالنون إذا كان.

فصل فى الميم

إذا لقيت ميم أم ميما من كلمه أخرى كتبت ذلك بميم واحده كقوله تعالى : (أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ) [الزمر : ٩] (أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنا) [الصافات : ١١].

فصل : إذا كانت فيمن استفهاما وصلتها وإن كانت خبرا قطعتها كقولك : فيمن رغبت ورغبت فى من رغبت ومثله ما فى الموضعين.

وتكتب (كى لا) و (لكى لا) مقطوعه.

وتكتب (هلا) بلام واحده موصولا.

وتكتب (بل لا) بلامين مقطوعا.

وتكتب (أينما) إذا كانت ما فيه كافه أو زائده موصولا كقوله تعالى : (فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ) [البقره : ١١٥] ، وإن كانت ما بمعنى الذى كتبت مقطوعه كقوله تعالى : (إِنَّ ما تُوعَدُونَ) [الأنعام : ١٣٤] وتكتب كلّما أتيتك أكرمتنى موصولا.

فإن كانت (ما) بمعنى الذى فصلت كقولك : كلّ ما تأتيه حسن. وهذا حكم إنّما وأيّما.

وتكتب (حيثما) موصوله وهو المختار ، وقد فصلها بعضهم.

وفى (نعمّا ، وبئسما) الوجهان.

الفهرس

مقدمه التحقيق..... ۵

مقدمه فی علم اللغه..... ۶

مباحث إعرابیه متفرقه..... ۲۴

ترجمه العکبری..... ۲۹

وصف النسخه الخطیه..... ۳۹

مقدمه المصنف..... ۴۳

باب بیان النحو وأصل وضعه..... ۴۴

باب القول فی الکلام..... ۴۴

باب أقسام الکلم..... ۴۶

باب الإعراب والبناء..... ۵۳

باب البناء..... ۶۱

باب المعرب والمبنیّ..... ۶۱

باب الاسم الصحیح..... ۶۴

باب الاسم المعتلّ..... ۶۹

باب الأسماء السته..... ۷۴

باب التثنیه والجمع..... ۷۸

باب الجمع..... ۸۸

باب جمع التأنيث..... ۹۱

باب ذكر الأسماء المرفوعه..... ۹۶

باب الفاعل..... ۱۱۲

باب ما لم يسمّ فاعله..... ۱۱۸

باب كان وأخواتها..... ۱۲۲

باب (ما)..... ۱۲۹

باب نعم وبئس..... ۱۳۳

باب حبّذا..... ۱۳۸

باب عسى..... ۱۴۰

باب التّعجّب..... ۱۴۳

باب إنّ وأخواتها..... ۱۴۸

باب الفرق بين إن المفتوحه والمكسوره..... ۱۶۰

باب (لا)..... ۱۶۳

باب ظن وأخواتها..... ۱۷۶

باب ما يتعدّى إلى ثلاثه مفعولين..... ۱۸۲

باب المصدر..... ۱۸۵

باب المفعول به..... ۱۸۹

باب المفعول فيه..... ۱۹۱

باب المفعول له..... ۱۹۴

باب المفعول معه..... ۱۹۵

باب الحال..... ۱۹۷

باب التمییز..... ۲۰۴

باب الاستثناء..... ۲۰۸

باب (کم)..... ۲۱۴

باب العدد..... ۲۱۸

باب النداء..... ۲۲۲

باب الندبه..... ۲۳۲

باب الترخیم..... ۲۳۴

باب حروف الجرّ..... ۲۳۸

باب (مذ ، ومنذ)..... ۲۵۱

باب القسم..... ۲۵۴

باب (حتّی)..... ۲۵۸

باب الإضافه..... ۲۶۱

باب التوکید..... ۲۶۵

باب النعت..... ۲۷۰

باب عطف البیان..... ۲۷۲

باب البدل..... ۲۷۳

باب عطف النسق..... ۲۷۶

باب عمل اسم الفاعل..... ۲۸۸

باب الصفه المشبّهه باسم الفاعل..... ۲۹۱

باب ما يعمل من المصادر عمل الفعل..... ۲۹۵

باب أسماء الفعل..... ۲۹۸

باب ما ينتصب على التحذير..... ۳۰۲

باب ما ينتصب بفعل محذوف..... ۳۰۳

باب ما يشغل عنه الفعل بضميره..... ۳۰۴

باب المعرفه والنكره..... ۳۰۶

باب ما لا ينصرف..... ۳۲۰

باب مسائل المنع من الصرف..... ۳۲۳

باب الأفعال..... ۳۳۱

باب نواصب الفعل..... ۳۴۰

باب الجوازم..... ۳۴۸

باب النّونين..... ۳۵۷

باب الإعراب والبناء..... ۳۶۱

باب (حيث)..... ۳۶۳

باب (قبل ، وبعد)..... ۳۶۵

باب (قط)..... ۳۶۷

باب ما يجوز فى ضروره الشعر..... ۳۷۲

باب الموصول والصّله..... ۳۸۰

باب الاستفهام..... ۳۸۸

باب الحکایه..... ۳۹۰

باب الخطاب..... ۳۹۳

باب النّسب..... ۳۹۴

باب التصغیر..... ۴۰۰

فصل فی تصغیر الأسماء المبهمه..... ۴۰۵

باب جمع التکسیر..... ۴۰۸

باب ألفات القطع وألفات الوصل..... ۴۱۴

باب الوقف..... ۴۱۷

کتاب التصریف..... ۴۲۴

فصل فی أبنیه الأسماء الأصول..... ۴۲۵

باب حدّ التصریف وفائدته..... ۴۲۷

باب زیاده حروف المدّ ، وهی : الواو والیاء والألف..... ۴۳۱

فصل فی زیاده الهمزه..... ۴۳۳

باب زیاده المیم..... ۴۴۰

باب زیاده النون..... ۴۴۳

باب زیاده التّاء..... ۴۴۶

فصل فی تاء التأنیث..... ۴۴۷

باب زیاده الهاء..... ۴۴۸

باب زیاده السین..... ۴۵۰

باب زیاده اللّام..... ۴۵۱

فصل فی الإلحاق..... ۴۵۱

باب البدل..... ۴۵۳

فصل فی حروف البدل..... ۴۵۳

فصل فی إبدال الهمزه..... ۴۵۴

فصل فی إبدال الهمزه من الواو..... ۴۵۶

فصل فی إبدال الهمزه من العین..... ۴۵۹

ذکر إبدال الألف..... ۴۶۰

إبدال الألف من الهمزه..... ۴۶۳

إبدال الألف من التّنوین والنّون..... ۴۶۵

إبدال الیاء..... ۴۶۶

فصل فی إبدالها من الهمزه..... ۴۶۶

إبدال الیاء من الألف..... ۴۶۶

فصل فی إبدال الیاء من الرّاء..... ۴۶۷

فصل فی إبدال الیاء من النون..... ۴۶۸

فصل فی إبدال الواو..... ۴۷۲

فصل فی إبدال المیم..... ۴۷۲

فصل فی إبدال النّون..... ۴۷۴

إبدال التاء من الياء..... ۴۷۷

إبدال الهاء من الياء..... ۴۷۸

إبدال الهاء من الهمزه..... ۴۷۸

إبدال الهاء من الألف..... ۴۷۹

فصل فی إبدال الطّاء من التّاء..... ۴۷۹

فصل فی إبدال الدّال..... ۴۸۰

فصل فی إبدال اللّام..... ۴۸۲

باب الحذف..... ۴۸۳

فصل فی حذف الهمزه..... ۴۸۶

باب ما حذف علی خلاف القياس..... ۴۸۸

فصل فی حذف الألف..... ۴۹۱

فصل فی حذف الواو..... ۴۹۲

فصل فی حذف الياء..... ۴۹۳

فصل فی حذف الهاء..... ۴۹۴

فصل فی حذف الحاء..... ۴۹۵

باب أبنيه الأفعال..... ۴۹۶

فصل فی الفعل المضاعف..... ۴۹۹

باب يجمع مسائل تنعطف علی الأصول المتقدّمه..... ۵۰۲

باب ما يمتحن فيه من الأبنيه..... ۵۱۳

مسأله فی الهمز..... ۵۱۴

باب ما يعرف به المقصور من الممدود..... ۵۱۷

باب الهمز..... ۵۲۱

فصل فی اجتماع الهمزتين فی كلمه واحده..... ۵۴۲

باب الإماله..... ۵۲۶

فصل فی موانع الإماله..... ۵۲۷

باب مخارج الحروف وعددها وصفاتها..... ۵۳۰

فصل فی عدد المخارج..... ۵۳۲

فصل فی صفات الحروف وأجناسها..... ۵۳۳

فصل فيما يجتمع لكل حرف من الصّفات..... ۵۳۵

باب الإدغام..... ۵۳۷

فصل فی إدغام الحروف المتقاربه..... ۵۳۹

باب الخطّ..... ۵۴۳

فصل فی القسم الأول..... ۵۴۴

فصل فی الهمزه..... ۵۴۵

فصل فی الممدود..... ۵۴۶

فصل فی الضّرب الثانی : وهو الزّياده..... ۵۴۷

فصل فی القسم الثانی : وهو الحذف..... ۵۴۷

فصل فی اللّام..... ۵۴۸

باب الموصول والمقطوع..... ۵۴۹

فصل فی : (إن وأن)..... ۵۵۰

فصل فی المیم..... ۵۵۱

الفهرس ۵۵۳

ص: ۵۶۱

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹